

Université M'Hamed Bougara de Boumerdes

Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et Sciences de Gestion



جامعة امحمد بوفرة بومرداس
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير

فرقة بحث PRFU

المقاولاتية و دورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة

ولاية بومرداس، الجزائر. تيبازة نموذجا

أبحاث وأوراق الملتقى العلمي الوطني

حول

دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

كبديل

لترقية الصادرات خارج المحروقات

07-06 أفريل 21

ISBN :978-9931-392-96-8

دار الكفاية للطباعة والنشر والتوزيع



فرقة بحث PRFU

المقاولاتية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة

ولاية بومرداس، الجزائر، تيبازة نموذجا

أبحاث وأوراق الملتقى العلمي الوطني

حول

دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

كبديل

لترقية الصادرات خارج المحروقات

07-06 أفريل 2021

دار الكفاية للطباعة والنشر والتوزيع

ردمك: 978-9931-392-96-8

الثلاثي الرابع 2021

هيئة الملتقى

الرئيس الشرفي للملتقى: الأستاذ الدكتور مصطفى يحيى - مدير الجامعة

المشرف العام للملتقى: الأستاذ الدكتور عبد المجيد أونيس - عميد الكلية

رئيس الملتقى: الدكتورة حميدة نسيلي

رئيس اللجنة العلمية: الدكتورة سهام بجاوية

رئيس اللجنة التنظيمية: الدكتورة سعاد عقون

اللجنة العلمية للملتقى

رئيس اللجنة العلمية: د. سهام بجاوية - جامعة بومرداس

- أ.د. منور أوسير - جامعة بومرداس
- أ.د. عبد الرحمان مغاري - جامعة بومرداس
- أ.د. حميد بوزيدة - جامعة بومرداس
- أ.د. مجيد شعباني - جامعة بومرداس
- أ.د. بدر الدين طالب - المدرسة الوطنية العليا للإحصاء التطبيقي
- أ.د. صباح شنايت - جامعة بومرداس
- أ.د. يسمين دروازي - جامعة بومرداس
- أ.د. هشام بن حميدة - جامعة بومرداس
- د. سفيان أبو دراز - جامعة بومرداس
- د. عبد الكريم الطيف - جامعة بومرداس
- د. فريد برارة - جامعة بومرداس
- د. محمد براغ - جامعة بومرداس
- د. إدريس تواتي - جامعة بومرداس
- د. رتيبة رزاز - جامعة بومرداس
- د. خديجة شيخي - جامعة بومرداس
- د. هجيرة شيقارة - جامعة بومرداس
- د. سعاد عقون - جامعة بومرداس
- د. خديجة إمان عماروش - جامعة بومرداس
- د. وهيبه مقدود - جامعة بومرداس
- د. نصيرة هبزي - جامعة بومرداس
- ليلي مطالي - جامعة بومرداس
- د. سليمة نشنش - جامعة بومرداس
- د. عبد الرحمان خوي - جامعة بومرداس
- د. إبراهيم جمعاسي - جامعة بومرداس
- د. العربي رحاني - جامعة بومرداس
- د. حميد شاشوة - جامعة بومرداس
- د. نسجة خدير - جامعة بومرداس
- د. صبرينة طكوش - جامعة الجزائر 3
- د. نعمة باريك - جامعة سوق أهراس
- د. هدى معيوف - جامعة سوق أهراس
- د. دلال عظمي - جامعة خنشلة
- د. خديجة نسيلي - المركز الجامعي تيبازة
- سبرينة مانع - جامعة خنشلة
- سمية قداش - جامعة ورقلة
- د. نصر رحال - جامعة الوادي
- د. مصطفى عوادي - جامعة الوادي
- د. ألباز كلثوم - جامعة البويرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛

بعون الله وتوفيقه وتحت رعاية رئاسة جامعة امحمد بوقرة بومرداس، نظمت كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع فرقة بحث: " **المقاولاتية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة - ولاية بومرداس، الجزائر، تيبازة نموذجاً** "، الملتقى الوطني الأول حول " **دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كبديل لترقية الصادرات خارج المحروقات**" بتقنية التحاضر المرئي عن بعد وذلك يومي 06-07 أفريل 2021.

تضمنت أعمال الملتقى الوطني معالجة موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على المستويين الدولي والمحلي، ومحاولة الخروج بإستراتيجية شاملة تعتمد بدرجة أولى على دعم المؤسسات الوطنية بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، بحيث تصبح قادرة على اقتحام الأسواق الدولية، لما لها من دور كبير وفعال في تنمية صادرات الوطن وقدرتها على تنويع مصادر تمويل الاقتصاد من العملة الصعبة والتخفيف من تبعيته لإيرادات المحروقات. الذي يهيمن على أكثر من 95% من هيكل الصادرات الجزائرية، إذ لا تتعد الصادرات خارج المحروقات 1.6 مليار دولار أمريكي في أحسن الحالات، وهو ما يعكس تبعية الاقتصاد الوطني لأسعار النفط وما ينجم عن ذلك من آثار سلبية بسبب شدة تقلباته.

إن الاهتمام والدعم الكبير الذي مني به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الدولة والسلطات المحلية، لم يمكن القطاع من تحقيق الأهداف المرجوة منه، لهيمنة مجال الخدمات والتجارة والأشغال العمومية على نشاط غالبية هذه المؤسسات على حساب المجال الزراعي أو الصناعي اللذين من شأنهما بعث المنتجات الموجهة للتصدير. وعليه فإنه ينبغي على القائمين بهذا القطاع تبني سياسة واضحة المعالم، بإشراك مختلف الفاعلين الاقتصاديين من أكاديميين وباحثين ومهنيين، بتحديد نقاط القوة من المؤهلات والثروات والإمكانيات المتاحة في كل منطقة من ربوع الوطن والعمل على ترميمها وتعزيزها، وتحديد نقاط الضعف كمشاكل التمويل والعقار والتسيير والتسويق التي تعاني منها هذه المؤسسات وإيجاد الحلول لمعالجتها؛ مركزين على النشاطات الاقتصادية التي لها دور في زيادة الإنتاج وتنمية الصادرات، وبالتالي تحقيق تنمية محلية ووطنية حقيقية. على هذا الأساس تم تنظيم هذا الملتقى الوطني الذي عمل على معالجة الإشكالية الموالية.

ما هي مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن هيكل الصادرات الوطنية، وما هي آفاق تطورها، وما هي السبل الكفيلة بترقيتها في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة؟

جمع الملتقى مختلف الجهات ذات العلاقة بالموضوع من هيئات عمومية، فاعلين اقتصاديين وباحثين أكاديميين، وزعت تدخلاتهم على ستة جلسات على طول يومين من الأشغال؛ وبعد استحضار ما انصبت عليه محاضرات المشاركين ومناقشتهم، تم رفع مجموعة من التوصيات نلخصها فيما يلي:

1. تكييف القوانين والتشريعات بما يتلاءم مع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لرفع تنافسيتها التصديرية وتحسين مناخ الاعمال لاسيما بما يتعلق بإجراءات التصدير، مع تعزيز إنشاء مناطق حرة، والعمل على تطوير الإصلاحات الجبائية التي من شأنها اعفاء أصحاب المشاريع من بعض الأعباء الجبائية لمدة زمنية معينة قابلة للمراجعة في حال حققت تلك المؤسسات قفزات نوعية في ارباحها.

2. إنشاء هيئة تتكفل بتسيير وتنظيم توزيع العقار الصناعي الى جانب بعث برامج لإعادة تهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاط وتحسين مرافقها، لتشجيع الاستثمار فيها والمتابعة المستمرة لاستغلالها بدا من مرحلة منح الامتياز إلى غاية وضع المشروع حيز الخدمة،
 3. تبني المزيد من الإصلاحات الهيكلية لبيئة الأعمال الجزائرية في مجالات دعم السياسة الصناعية، البنية التحتية وتطبيقات اقتصاد المعرفة، بهدف تعزيز النسيج الصناعي المتنوع والمتكامل والمقاولة الصناعية وخلق مناخ ملائم للاستثمار المحلي والأجنبي، بالإضافة إلى تشجيع بروز المشاريع المبتكرة و دمج المشاريع في سلاسل الإنتاج و مبادئ حوكمة الشركات والشفافية في منظمات الأعمال الجزائرية؛
 4. تشجيع إنشاء شركات تصديرية على شكل تكتلات او مجموعات، بهدف الرفع من طاقة التصدير لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة الى السهر على وضع هياكل قاعدية بغية تحقيق الديمومة المطلوبة للقطاع لاسيما في مجالات التوظيف والتخزين والتمويل والتجهيز.
 5. السماح بفتح مكاتب وممثليات للشركات المصدرة الجزائرية في الخارج، وإمكانية تحويل العملة الصعبة لهذه المكاتب من أجل مزاولة نشاطها التصديري؛
 6. إنشاء قاعدة لوجستية للتصدير وبالأخص المنتجات الفلاحية تضمن استمرارية عرض المنتوجات الموجهة للتصدير من خلال إبرام اتفاقيات مع المستثمرين في القطاع الفلاحي بحيث تضم مكتب دراسات متخصص، يحدد مختلف الشروط النوعية للمنتج حسب السوق المستهدف والمعايير والمواصفات الدولية المعتمدة ضمن دفتر شروط، كما تضمن هذه القاعدة مختلف مراحل الإمداد، إضافة إلى توفرها على إدارة للجمارك لتسهيل العمليات الجمركية في عين المكان؛
 7. تشخيص الإمكانيات والقدرات التصديرية لكل مناطق الوطن حسب الميزة التفضيلية لكل منطقة وتوجيهها نحو الأسواق الخارجية المستهدفة التي يتم تحديدها من طرف مكاتب دراسات متخصصة في التسويق الدولي التي تعمل بدورها على دراسة الأسواق الخارجية وتحديد مختلف احتياجاتها وطاقاتها الاستيعابية؛
 8. استغلال اتفاقيات التبادل الحر المبرمة مع الأطراف الخارجية كمنطقة التبادل الحر مع الدول العربية والاتحاد الأوروبي، لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وذلك بالترويج للمنتجات المصنعة محليا، وإظهار خصائصها وميزاتها التنافسية؛
 9. الحرص على عصريّة المنظومة المالية البنكية وتطويرها لتواكب التطور الحاصل في التعاملات الاقتصادية والأسواق العالمية كالدفعة الالكترونية والتجارة الالكترونية مع العمل على خلق فروع للبنوك الجزائرية في البلدان صاحبة الأسواق المستهدفة لمرافقة المصدرين الجزائريين .
 10. تشجيع دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في شراكات مع مؤسسات جزائرية لاكتساب خبرات إنتاجية تصديرية والاستفادة من النوعية والجودة في المنتجات من أجل تحسين تنافسيتها.
- في الأخير، نأمل أن نكون قد وفقنا في معالجة هذا الموضوع، ونرجو أن نأخذ التوصيات التي جاءت بها أشغال هذا الملتقى العلمي الوطني على محمل الجد من الجهات الوصية، كما ندعو رئاسة الجامعة إلى مواصلة تنظيم هذا النوع من التظاهرات العلمية للعمل على ربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي والمساهمة في إيجاد الحلول العلمية لمختلف الإشكالات الاقتصادية والاجتماعية.

الدكتورة جهيدة نسيلي

رئيس الملتقى

أهداف الملتقى

- إظهار الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إضفاء ديناميكية لقطاع الصادرات في الجزائر؛
- محاولة تسليط الضوء على تنافسية الصادرات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الأسواق الخارجية؛
- تقديم اقتراحات للمسيرين في الجزائر، لكيفية تحسين نوعية وجودة المنتجات المحلية بغرض اختراق الأسواق الدولية؛
- إيجاد إستراتيجية تنموية بديلة للاقتصاد الوطني، وذلك بغرض تنويع الهيكل الإنتاجي خارج المحروقات؛
- التعرف على المنتجات الجزائرية التي تتمتع بمزايا نسبية في الأسواق الخارجية؛
- التعرف على كيفية معالجة وتحويل هذه المزايا النسبية الساكنة والظرفية للمنتجات الوطنية إلى مزايا تنافسية ديناميكية ومستدامة في الأسواق الخارجية.

محاور الملتقى

- المحور الأول: أهمية الصادرات خارج المحروقات ومعوقات العملية التصديرية في الجزائر
- المحور الثاني: سياسة ترقية التصدير خارج المحروقات في الجزائر
- المحور الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي
- المحور الرابع: العوائق والمشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
- المحور الخامس: دراسة وتقييم صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في مجموعة من القطاعات
- المحور السادس: العناقيد الصناعية كآلية لتعزيز القدرات التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- المحور السابع: تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات

فهرس المحتويات

الصفحة	عنوان المداخلة	الهيئة التابع لها	اسم ولقب المتدخل
28-09	دور بيئة الأعمال الجزائرية في عصرنة الممارسات المناجيرية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - قراءة قياسية لتجربة الجزائر في ريادة الأعمال 2020/ 2002	جامعة بومرداس	أ.د. شعباني مجيد
		جامعة الأغواط	د.محمد السعيد سعيداني
		المركز الجامعي آفلو	د. أحمد بكاي
42-29	استراتيجية تأهيل القطاع الصناعي وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة ميدانية لولايات الوسط باستخدام طريقة ACP	جامعة بومرداس	د.برارة فريد
54-43	إستراتيجية العناقيد الصناعية ودورها في ترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (دراسة حالة لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية)	البلدية	د. أمقران مصطفى
		البلدية	ط. مباركي سليمة
68-55	دوره التأمين في دعم القدرات التنافسية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وترقيتها - الإشارة لحالة الجزائر-	جامعة بشار مفتش سابق للتأمينات وإدارة المخاطر	د. حمول طارق
		جامعة الجزائر 3	د. آيت قاسي عزو رضوان
80-69	دور التخطيط الاستراتيجي في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	المدرسة الوطنية العليا للإحصاء التطبيقي	د. لعساس أسية
		المدرسة الوطنية العليا للإحصاء التطبيقي	د. لعراي نسيم
100-81	ترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: خارج المحروقات: تجربة انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر	جامعة الجزائر 3	أ.د. توات عثمان
		جامعة الجزائر 3	د. بلال مسرحد
118-101	أنظمة الإنتاج المحلية " SPL " آلية لدعم وتنشيط قطاع الصناعات التقليدية والحرف بالجزائر	جامعة تندوف	د. سهيلة عبد الجبار
		جامعة تندوف	د. مصطفى بياض
132-119	دراسة تحليلية لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال 2018-2007	قسنطينة	د. بوهرين فتيحة
		جامعة الجزائر 3	د. حداد عديلة
		ميلة	د. عزي منال فريال

150-133	"دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة ضمن إطار (ANSEI) فرع بسكرة في توفير مناصب الشغل" دراسة تنبؤية باستخدام السلاسل الزمنية "	ط. الناصر بوطيب	جامعة البليدة
		ط. آمنة سفيان	جامعة سطيف
		د. زكريا جرفي	جامعة بسكرة
168-151	تقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية في ترقية الصادرات خارج المحروقات	د. تباني آمال	جامعة الجزائر 3
		د. سمسوم عائشة	جامعة الجزائر 3
182-169	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار بديل لترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر	د. صالح سلمي	جامعة بومرداس
		د. علوي ف. الزهراء	جامعة بومرداس
		د. صلاح ربيعة	جامعة بومرداس
198 -183	الدعائم الأساسية لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	د. مسدوي دليلة	جامعة بومرداس
		د. مطالي ليلى	جامعة بومرداس
208-199	تحليل واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر للفترة 2000-2017	د. قحام وهيبة	سكيكدة
		د. شرقرق سمير	سكيكدة
		د. صيد فاتح	سكيكدة
220-209	دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة	د. عبد الكريم خليفي	جامعة بومرداس
		د. زيان براج	جامعة المدية
234-221	مشكل توفير العقار الصناعي لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة لولاية عنابة.-	ط. عبد غرس مليكة	جامعة باتنة
		ط. عنتوري محمد الشريف	جامعة عنابة
250-235	دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التشغيل وتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر (2010-2020)	د. بوشلوش سعاد	جامعة بومرداس
		د. قهواجي أمينة	جامعة بومرداس
264-251	الابتكار كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات -دراسة حالة ولاية غرداية	د. كرمانى هدى	جامعة الجزائر 3
274-265	آليات تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية	د. ناصف حسان	جامعة الجزائر 3
288-275	العناقيد الصناعية ومتطلبات نجاحها في الجزائر	د. هبري نصيرة	جامعة بومرداس
		د. نسيلي جهيدة	جامعة بومرداس

300-289	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2005 – 2016	جامعة بومرداس	د. بوشارب خالد
		جامعة بومرداس	د. بوشنب موسى
310-301	واقع الصادرات خارج المحروقات وأهميتها في الاقتصاد الجزائري	جامعة بومرداس	ط.د. شناز مباركي
		جامعة بومرداس	د. محمد بوشة
328-311	دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تحقيق التنمية الاقتصادية - تجارب بعض الدول في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	جامعة بومرداس	د. قذايفة أمينة
		جامعة بومرداس	د. قبايلي حياة
342-329	العوامل المؤثرة في تبني التجارة الإلكترونية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على الصادرات خارج قطاع المحروقات	جامعة بومرداس	د. براهيم وهيبه
		جامعة بومرداس	د. بجاوية سهام
		جامعة البليدة 2	د. وافية فروخي
356-343	آليات معالجة المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	جامعة بومرداس	د. رتيبة رزاز
		جامعة بومرداس	د.فائزة بن عمروش
357-370	l'importance des petites et moyennes entreprises dans l'activité Économique	مولود معمري تيزي وزو	د. دحلاب أنية
		جامعة البويرة	د. معمري نرجس
384-371	Global experiences in spreading entrepreneurial thinking among university students	جامعة خنشلة	د. هباز ناهد
		جامعة خنشلة	د. مانع سبرينة
		جامعة ورقلة	د. قداش سمية
394 -385	Analyse des facteurs endogènes et exogènes de la compétitivité cas : les PME algériennes	جامعة بومرداس	د. شيقارة هجيرة

دور بيئة الأعمال الجزائرية في عصرنة الممارسات المناجيرية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قراءة قياسية لتجربة الجزائر في ريادة الأعمال 2002-2020

The role of the Algerian business environment in modernizing management practices in small and medium enterprises

Standard reading of Algeria's experience in entrepreneurship 2002 – 2020

د. أحمد بكاي
المركز الجامعي آفلو

د. سعيداني محمد السعيد
جامعة الأغواط
saidanimouha@gmail.com

أ.د. شعباني مجيد
جامعة بومرداس
mcha2016@gmail.com

ملخص:

تعالج الورقة علاقة بيئة الأعمال في نشأة ونمو الممارسات والنظريات المناجيرية وفق ما جاءت به النظرية المؤسسية والإجتماعية من أطروحات وتحاليل نظرية، ودراسة واقع الممارسات المناجيرية في بيئة الأعمال الجزائرية التي تشهد العديد من التحولات في العقود الأخيرة بفعل الإصلاحات الهيكلية المباشرة فيها منذ 1993 م وتطورات بيئة الأعمال الدولية التي ساهمت في ظهور عدد من النظريات المناجيرية العالمية، وفي هذا الإطار توصلت الدراسة إلى أن بيئة الأعمال الجزائرية تساهم في شرح التغيرات الفترية في الممارسات المناجيرية وريادة الأعمال في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية نظراً لوجود علاقة إحصائية طويلة وقصيرة الأجل بين بيئة الأعمال، ونشأة الممارسات المناجيرية الريادية، وعليه توصي الدراسة بضرورة إجراء المزيد من الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية إذا ما أريد تحقيق المزيد من الفعالية المناجيرية في المؤسسات الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: الممارسات المناجيرية، ريادة الأعمال، البيئة المؤسسية، بيئة الأعمال الجزائرية.

Abstract :

The paper examines the relationship between the business environment in the origin and growth of Entrepreneurship practices and theories, as reflected in the institutional and social theory of theoretical theses and analyzes, and the study of the reality of Entrepreneurship practices in the Algerian business environment, which has undergone many changes in recent decades due to direct structural reforms since 1993, The study found that the Algerian business environment contributes to explaining the seasonal changes in the entrepreneurship practices in the economic institutions of Algeria. Because of the long-term and short-term statistical relationship between the business environment, new businesses / per 1,000 people ages 15-64 and the development of managerial, organizational and management practices, the study recommends that more Structural and institutional reforms if more Entrepreneurship efficiency is to be achieved in Algerian institutions.

Key words: Entrepreneurship, Institutional Environment, Algerian Business Environment.

1. مقدمة

لقد إرتفع الحديث عن ريادة الأعمال والنظريات المناجيرية في 20 سنة الأخيرة بدرجة غير طبيعية، يمكن إعتبار كفاءة الأسواق الدولية وتنافسيتها، إنخفاض تكلفة رأس المال، زيادة الإستثمار الدولي، النمو الإقتصادي العالمي،.. إلخ أحد دوافع الحراك الدولي نحو تطوير الممارسات الريادية في منظمات الأعمال، وربما كانت هذه الدوافع أكثر إلحاحاً في حالة الدول النامية، أسفرت موجات تطوير ممارسات ريادة الأعمال عن حقيقة مؤكدة باتفاق الجميع وهي الأهم في إعتقاد الكثيرين إرتفاع أهمية النظريات المناجيرية على الساحة الدولية، إلا أن إختلاف بيئات الدول تبقى تثير الكثير من الجدل بشأن حقيقة تلك المنافع، فمن المهم إدراك أن هذه المنافع لا ترتبط فقط بالممارسات والنظريات كتطبيقات عالية الجودة وإنما أيضاً بالتغييرات الإصلاحية المصاحبة لها في بيئة الأعمال المحلية، أين تستمد منظمات الأعمال فعاليتها من قوة الأنظمة الإقتصادية والسياسية والقانونية والإجتماعية و.. إلخ التي تشكل الشروط العامة والموضوعية لنشأة ونمو الممارسات والنظريات المناجيرية وريادة الأعمال المقبولة محلياً، فجودة ريادة الأعمال المحلية إنعكاس محض للجودة المؤسسية، يؤكد من جانبه Mark A. Covalesski 1993 م، Roy Suddaby 2005 م، Anna Alon 2013 م، The World Bank 2015 م، Ana Paula Ferreira Alves 2017 م على الدور الحكومي الهام في الإصلاح الهيكلي للبنية التحتية لبيئة الأعمال المحلية قبل أي قرار لتبني الممارسات والنظريات المناجيرية العالمية، لذلك، عادةً ما يكون قرار التبني مصحوباً بخارطة طريق تحدد أدوار مختلف الأطراف السياسية والإقتصادية والقانونية والقضائية وغيرهم لأجل تدارك التأثيرات الإقتصادية وإجراءات العملية السياسية وبناء شرعيتها الإجتماعية.

بناءً على ما تقدم، تحاول الدراسة مناقشة دور بيئة الأعمال الجزائرية في نشأة ونمو الممارسات المناجيرية وريادة الأعمال القيادية ودرجة تقبلها للممارسات المناجيرية وريادة الأعمال الدولية لاسيما أن بيئة الأعمال الجزائرية تعرّف العديد من التطورات في خضم تطبيق نماذج التنمية الإصلاحية المباشر فيها منذ سنة 1993 م بإنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرنامج الإنعاش الإقتصادي 2001 م، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 م-2009 م،... إلخ، فهذه التطورات تحمل في طياتها العديد الكثير من القراءات والملاحظات الهامة، تبعاً لهذا السياق نحاول بإهتمام بالغ معرفة دور بيئة الأعمال الجزائرية في نشأة ونمو الممارسات المناجيرية وريادة الأعمال القيادية وعليه تتحدد الإشكالية البحثية على النحو الآتي:-

إلى أي مدى تساهم بيئة الأعمال الجزائرية في نشأة وتطور الممارسات المناجيرية وريادة الأعمال القيادية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وهل يمكن تمثيل هذه العلاقة إحصائياً؟.

وللإلمام بالجوانب المختلفة للموضوع تم تقسيم الإشكالية الرئيسية لتشمل ما يلي:-

➤ ما هي أهم التفسيرات التي قدمتها النظرية المؤسسية *Institutional theory* في نشأة وتطور الممارسات المناجيرية وريادة الأعمال في خضم إختلاف بيئات الأعمال المحلية والدولية؟

➤ ما هي التحديات التي تواجه بيئة الأعمال في الجزائر وإلى أي مدى يمكن تقييم جهود الجزائر في مجال ريادة الأعمال؟، العوائق والحلول؟، الدروس المستفادة؟.

أهمية وأهداف الدراسة: تسعى الدراسة في إطار الأدبيات النظرية والتطبيقية إلى تحقيق الأهداف التالية: (1) كيفية ومراحل تشكل الممارسات والنظريات المناجيرية وريادة الأعمال القيادية محلياً وإضفاء الشرعية الاجتماعية والسياسية عليها؛ (2) تقييم تجربة الجزائر في الممارسات المناجيرية وريادة الأعمال القيادية؛ (3) كيفية نقل الممارسات المناجيرية العالمية إلى البيئة الجزائرية وبناء منطقها السياسي وشرعيتها الاجتماعية.

محاوَر الدراسة: وللبحث في مختلف الجوانب تضمنت الدراسة المحاور التالية:-

I- أدبيات النظرية المؤسسية: ماهية المؤسسية المناجيرية وريادة الأعمال ولماذا تنشأ؟

II- الدراسة التطبيقية: دور بيئة الأعمال الجزائرية في نشأة ونمو الممارسات المناجيرية الريادية

1. أدبيات النظرية المؤسسية: ماهية المؤسسية المناجيرية وريادة الأعمال ولماذا تنشأ

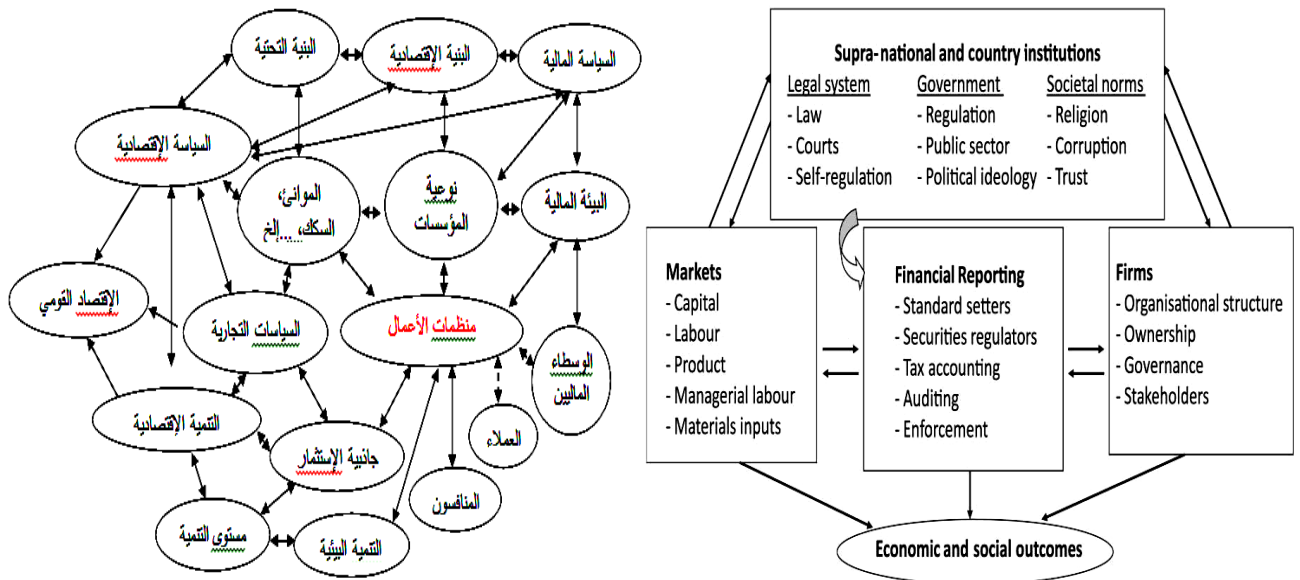
يشير Xi Li 2016 م إلى أنه بالرغم من تنامي نظريات الإدارة المناجيرية تبقى الممارسات الإدارية مختلفة إختلافاً ظاهراً، فقرار تبني إحدى النظريات يعتمد بدرجة أولى على عناصر البنية التحتية، والبلدان ذات الموارد المختلفة من المفترض أن تختار ممارسات مختلفة، مما يعني أنه لا يمكن تبني النظريات المناجيرية بمعزل عن العوامل المكونة للبيئة المؤسسية، لذلك، من المهم جداً فهم التفاعلات بين عناصر البيئة المؤسسية من جهة وتأثير تبني النظريات الإدارية على هذه المكونات من جهة أخرى، على هذا يتم التطرق إلى:

1.2. نشأة الممارسات والنظريات المناجيرية وريادة الأعمال القيادية من المنظور المؤسسي: إن معرفة كيفية نشأة النظريات المناجيرية سواء الإدارية، التسييرية والتنظيمية مهم لفهم النموذج الديناميكي للإبتكار الاجتماعي الذي تتطور به العوامل المسؤولة عن التغيير المناجيري؟، وكيفية إدراج الهياكل المؤسسية للنظريات المبتكرة في الممارسة المهنية؟، وطرق إكتساب الممارسات الجديدة للقبول الاجتماعي العام؟.

توفر نظريتي: الحركات الاجتماعية *Social movement theory* والنظرية المؤسسية *Institutional theory* رؤية واضحة للأسئلة السابقة، فحسب النظرية الاجتماعية تعتبر الممارسات التنظيمية والتسييرية مُخَرَج تراكمي تاريخي للعلاقات الإنسانية التي تربط مفردات المجتمع ضمن نطاق جغرافي معين، في حين يُعرّف Olson 1965 م، و Williamson 1975 م المؤسسية *institutions* بأنها: "آلية تسهيل التبادلات والصفقات بين اللاعبين الإقتصاديين"¹، في نفس السياق، يرى DiMaggio & Powell 1983 م أن مجموع الهياكل المؤسسية تشكل مجالاً معترفاً به للحياة المؤسسية: موردون ومستهلكون، منتجات، منافسين، وكالات تنظيمية،... إلخ الذي يصطلح عليه بمفهوم المجال المؤسسي²، فالمؤسسات نفسها تقوم ببناء الهياكل التي تشكل في النهاية القيود التي تعمل من خلالها وضمن إطارها، وبهذا المعنى يُعرّف North 1990 م البيئة المؤسسية بأنها: "القيود التنظيمية التي تحكم التفاعلات البشرية داخل المجتمع بتحديد شروط التفاوض على الموارد تحت مجموعة القواعد القانونية والسياسية والاجتماعية التي تضع موازين الإنتاج والتبادل والتوزيع"³، بينما يستند Scott 2001 م في تعريفه إلى النظرية الاجتماعية *Social theory*: "الهياكل والأنشطة المعرفية والمعارية والتنظيمية التي توفر الإستقرار

والمعنى للسلوك الاجتماعي العام⁴، وفي معتقد Lubatkin et al 2007 م فهي: "هياكل إجتماعية تحظى بقبول واسع النطاق ودرجة عالية من المرونة، تؤثر على سلوك الأفراد بشكل روتيني من خلال قواعد نصية لإجراءات مقبولة ضمن سياق معين"⁵، ويعرفها Wooten and Hoffman 2008 م: "مجتمع تتقاسم فيه المنظمات أنظمة مشتركة تتفاعل فيها بشكل متكرر حتى مع غير الفاعلين كالحكومات والرابطات الإجتماعية وعامة الجمهور"⁶، ويقسمها Oliver 1992 م إلى نوعين من الهياكل: (1) الهياكل الخارجية وهي القواعد الكلية الرسمية وغير الرسمية المحددة للإطار العام للمجال المؤسسي، (2) المنظمات أو الهياكل الداخلية وهي المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي ينشأها الأفراد والجماعات بهدف تسهيل المعاملات فيما بينهم⁷، في حين يقسم Cooke and Wallace 1990 م العوامل المؤسسية إلى العوامل الداخلية: السياسية، الإقتصادية، الجغرافية، الثقافية، ... إلخ، والعوامل الخارجية: العلاقات الإستعمارية، الشركات متعددة الجنسيات، التكتلات الإقليمية، التجارة والإستثمار ورؤوس الأموال الدولية، عضوية الهيئات الدولية، ... إلخ⁸، ويضيف DiMaggio & Powell 1982 م أن العملية التعريفية للبيكلة المؤسسية تتألف من أربعة أجزاء: (1) مدى التفاعل بين المنظمات في الميدان، (2) ظهور الهياكل المشتركة بين المنظمات من الهيمنة وأنماط الإئتلاف، (3) زيادة حجم المعلومات التي يتعين على المنظمات المطالبة بها، (4) تطوير الوعي المتبادل بين المشاركين بين مجموعات المنظمات في مشروع مشترك⁹.

الشكل (01): الإطار المؤسسي لنشأة الممارسات والنظريات المناجيرية الريادية

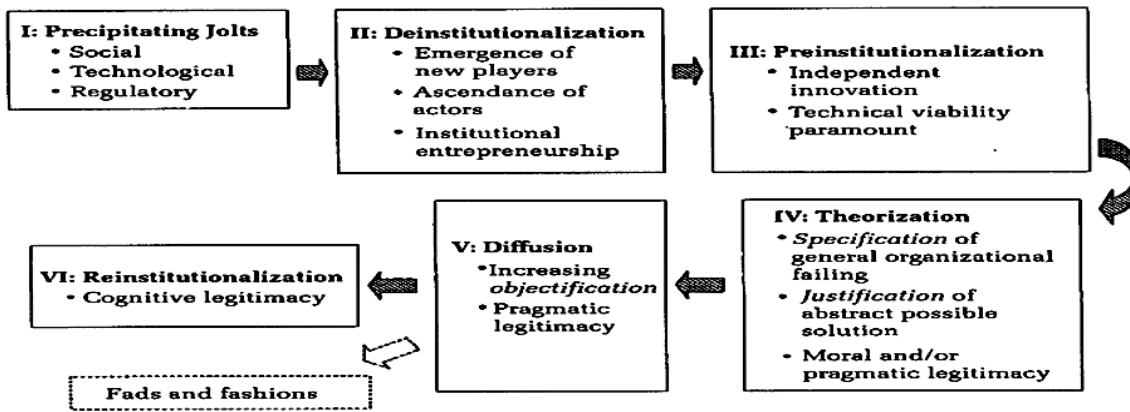


Source : Stuart McLeay, Peter F. Pope, " The European Experiment: Objectives, Research Challenges and Some Early Evidence", Accounting and Business Research, Vol 41, 2011, p 247.

2.2. علاقة التغيير المؤسسي والشرعية الإجتماعية بظهور الممارسات والنظريات المناجيرية: مما سبق، نعتبر البيئة أصل كل الممارسات الإدارية التي تعبر تعبيراً لا لبس فيه عن الروابط السياسية والإجتماعية لقومية المجتمع التي تعكس التصورات والمفاهيم الإدراكية الفردية والجماعية للعدالة والأخلاق واللغة والشرعية والجزاء والعقاب و... إلخ، وفي دراسة علاقة التغيير المؤسسي *Institutional change* بنشأة النظريات المناجيرية يرى Campbell's 2004 م بأن التغيير المؤسسي عبارة عن: "المسار الطبيعي للتطور الذي يفترض حدوث تحولات ثورية مفاجئة"، فالتأثيرات السياقية للإحتياجات البيئية

الوظيفية ضمن الهيكلية الروابطية تعمل كإطار معياري يتم خلاله إنتاج وإدماج الممارسات الجديدة في الحياة المؤسسية، فالتغيير المؤسسي هو: "مجموع العمليات التي يسعى من خلالها مؤيدوا الممارسة الجديدة إلى جعلها مقبولة بشكل عام في الممارسة المهنية وفي نظر العامة"¹⁰، وضمن هذا الإطار يقدم *Greenwood et al* 2002 م إطاراً فلسفياً يفسر التغيير المؤسسي في 06 مراحل، حيث تبدأ عملية التغيير بالهزات الاجتماعية أو التنظيمية التي تزعزع إستقرار الممارسات القائمة، في المرحلة الثانية تبدأ الآراء بالتوافق لإزالة الممارسات القائمة "التقليدية"، في المرحلة الثالثة تبدأ المنظمات بمحاولة الإبتكار بشكل مستقل لإيجاد البدائل للممارسات السابقة، وفي المرحلة الرابعة تتم عملية التنظير بتقديم الممارسات الجديدة كحلول مبررة وشرعية، تلها المرحلة الخامسة وهي مرحلة النشر وإعادة التأسيس التي تركز على نقل الأفكار الجديدة إلى مختلف الهياكل التنظيمية والمنظمات وتنامي المعرفة حول الممارسات الجديدة، وفي المرحلة السادسة يتم تطبيق الممارسات الجديدة مع دراسة آثار التغييرات الاجتماعية والتنظيمية في المنظمات لما بعد التغيير المؤسسي¹¹، في جانب آخر يشير *Burns and Scapens* 2000 م إلى أن طول الفترات الزمنية التي تتراكم فيها الممارسات المناجيرية بشكل متكرر يؤدي إلى ظهور سلوك مبرمج روتيني للعمل اليومي مما يُفسر مقاومة الممارسات الجديدة في ظل مواقف متباينة للفاعلين، وفي ظل رخاوة الهياكل المؤسسية تكون الممارسات الجديدة مجرد تغيير شكلي بدون أي تغيير فعلي، بينما يفترض *Greenwood et al* 2011 م، *Liguori and Steccolini* 2012 م أن التغيير المؤسسي لا يؤدي بالضرورة إلى ظهور ممارسات جديدة دائماً بل قد ينتج عنه تعايش بين الممارسات السابقة والجديدة إذا كانت تختلف في أهدافها الإيديولوجية ولها شرعية إجتماعية معينة وتتمتع بسلطة قانونية في تنفيذها¹².

الشكل (02): مراحل التغيير المؤسسي



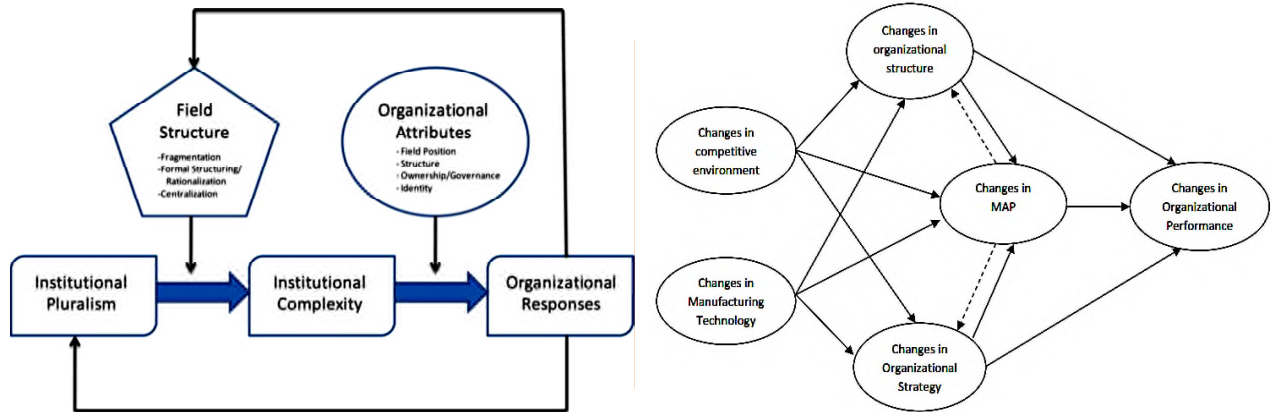
Source: Roy Suddaby, Royston Greenwood, C. R. Hinings, "Theorizing Change: The Role of Professional Associations in the Transformation of Institutionalized Fields", the Academy of Management Journal, Vol 45, n° 1, 2002, p 60.

ما يُقَرَّبُه الشكل صراحةً هو أن النظريات المناجيرية تتطور ضمن عملية سياسية توازن علاقات القوة بين مجموعات الضغط التي يعبر عنها بالشرعية الاجتماعية *social legitimacy* والتي يعرفها *Dowling and Pfeffer* 1975 م بأنها: "التطابق بين القيم الاجتماعية في الأنشطة التنظيمية وقواعد السلوك المقبول في النظام الاجتماعي الأوسع"¹³، ويعرفها *Hannan and Carroll* 1992 م: "الوسيلة الطبيعية الموجودة في أذهان الفاعلين لإحداث نوع من العمل الجماعي"¹⁴، وأيضاً *Dillard et al* 2004 م: "ذلك التفاعل بين مختلف الآليات التي تشكل فيها كل آلية مصالح جماعة معينة"¹⁵، وفي مُعتقد *Olivier Berthod* 2017 م فهي: "تصور عام قائم على إفتراض أن أعمال الكيان مرغوبة ومناسبة تحت إطار المعتقدات والقيم المؤسسة

إجتماعياً وسياسياً¹⁶، فحسب *Cooper and Robson* 2006 م فالشرعية عملية دينامية تهدف إلى وضع إتفاقات صريحة علنية وضمنية بين جهات الضغط الحكومية والسياسيين والقطاع الخاص والشركات والمستثمرين والبنوك والصحافة والمهنيين. والمحاكم وغيرهم ذوي السلطة والجاه والموارد والقيم والخبرة والمعلومات... إلخ حول نوع الممارسات المتداولة، ومن جانبه، يرى *Mennicken* 2008 م أن السلطة لا تظهر فقط في شكلها الجبري وإنما في تفاهم هذه الأطراف الفاعلة للمحافظة على المصلحة القومية "translated into public decision-making"، ويقدم *Macintosh and Scapens* 1990 م مفهومين للسلطة، يذهب المعنى الواسع إلى أنها: "القدرة التحويلية للفاعل لتحقيق إرادته حتى على حساب الآخرين"، ويستخدم هذا المعنى لإنشاء هياكل جديدة أو تعبئة المقاومة، في حين يتجه المعنى الضيق إلى أنها: "ملكية مؤسسية للسيطرة على أفعال أعضاء المنظمة مما يجعلها جزءاً روتينياً من آلية توجيه السلوك اليومي"، وبالتالي تمثل إجراءات الشرعية *The processes of legitimation* مجموع مراحل العمليات السياسية التي تسمح في النهاية للممارسات الجديدة بالظهور تعبيراً عن التغييرات الهيكلية في القوى المركزية الرسمية وغير الرسمية التي تحرك المجتمع، ويؤكد *Rao, Monin and Durand* 2003 م على أن الشرعية مشفرة أيضاً في الهويات والتقاليد والقيم السلوكية والهياكل الإجتماعية التي تشكل المبادئ التوجيهية للعمل الإجرائي اليومي في منظمات الأعمال¹⁷.

وبالتالي إنشاء الهياكل التنظيمية الجديدة هو نتاج عمل مستدام لجهات الضغط لربط الابتكارات المؤسسية الجديدة بالمعتقدات الثقافية ضمن الهياكل السياسية والإجتماعية، فالتغيير المؤسسي يعمل على تعبئة المصالح المشتركة بين جهات الضغط لمواءمة إجراءاتها الإدارية والبنية التحتية بهدف توفير الدعم اللازم لإيجاد واقع ميداني فعلي للممارسات الجديدة دون الإطاحة بالنخب السياسية القائمة، ذلك أن مؤيدي التغيير يحاولون الإستفادة من المطالبات الشرعية لمختلف الجهات الفاعلة لإنشاء ضغط قومي يدفع في النهاية إلى تغيير الهياكل، القوانين، الإجراءات، الأعراف، العادات، القيم... إلخ¹⁸، يشير *Hambrick* 2008 م إلى أن مفهوم المصالح المشتركة يقصد به: "الطرق التي تُطوّر بها الحركة الإجتماعية المعاني المشتركة، الأهداف، التمايز والشرعية التوافقية"¹⁹.

الشكل (03): تغيرات بيئة الأعمال وأثرها على الممارسات والنظريات المناجيرية



Source: Tuan Zainun Tuan Mat, "Management accounting and organizational change", These Doctorat, Faculty of Business and Law, Edith Cowan University, Australia, 2010, p 08, Cite : <http://ro.ecu.edu.au/theses/149>.

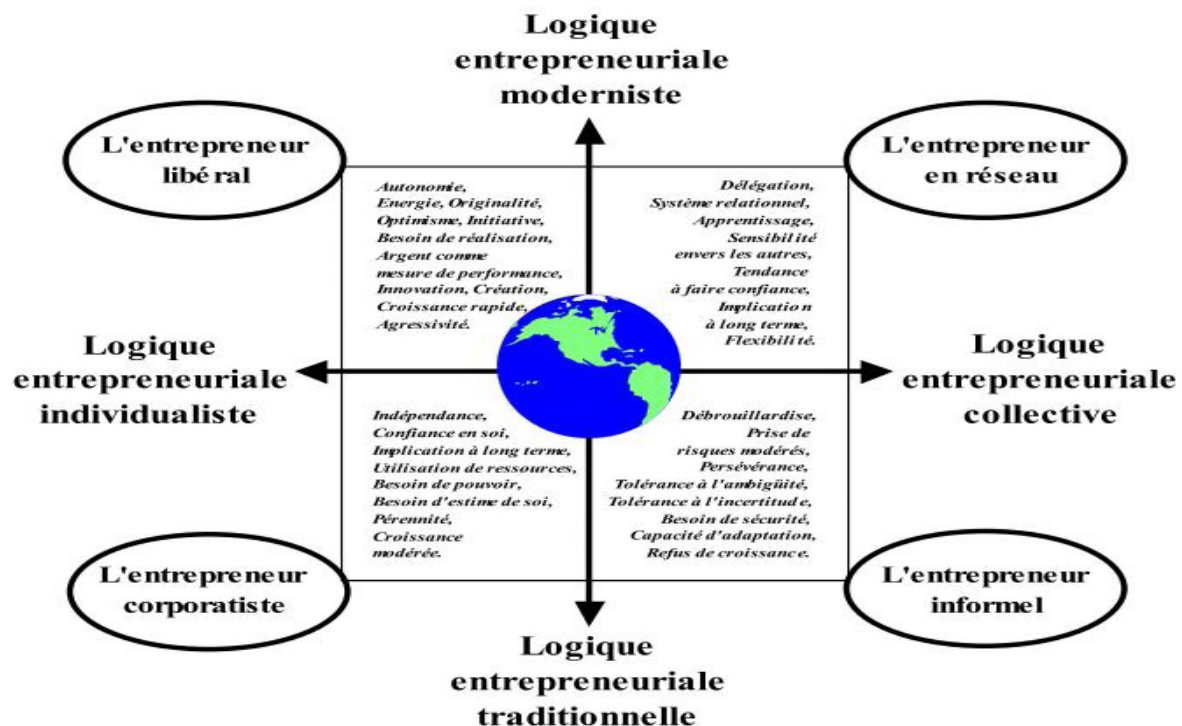
من جانبهم، يستخدم المنظرّون المؤسسيون مصطلح المنطق المؤسسي *institutional logics* للإشارة إلى العنصر الإيديولوجي للتغيير التنظيمي، ويعرفه *Friedland & Alford* 1991 م بأنه: "مجموعة الممارسات المادية والإنشاءات الرمزية التي تشكل النظام المؤسسي والتي توفر للأفراد والمنظمات المبادئ التنظيمية للممارسات الجديدة"²⁰، فالمنطق المؤسسي يحدد العمليات الإيديولوجية والوسائل التي يتم بها دمج الممارسات الجديدة من قبل العناصر الفاعلة التنظيمية ذوي الهويات المحددة بوضوح والتوقعات المعيارية المتعلقة بالقيم والسلوك، حيث يقوم هؤلاء الفاعلون بإضفاء الطابع الرسمي على الهويات والأدوار الجديدة، والعمليات الإيديولوجية تساعد على توضيح الحدود الميدانية بإعتبارها هويات رسمية تدمج الممارسات الإيديولوجية الجديدة من خلال توفير هياكل رسمية تحدد العلاقات بين فئات الفاعلين وعن طريق توفير إيديولوجية مشتركة أو مخطط تفسيري في الإعدادات التنفيذية وهو ما يمثل "مشروع الممارسات المناجيرية التنفيذية"، ووفقاً لـ *Kostova and Roth* 2002 م يعتبر الإستيعاب الداخلي الذي يُعرّف بأنه الحالة التي ينظر فيها الموظفون إلى الممارسة الجديدة على أنها قيمة ويلتزمون بها بعداً هاماً من أبعاد التبني، ويصف *Kraatz & Block* 2008 م الهوية على المستوى المؤسسي بأنها مجموعة من المطالبات لفئات إجتماعية موحدة مؤسسياً، وتكتسب منظمات الأعمال شرعيتها بتحديد مكانها ضمن الفئات المؤسسية الراسخة أو ما يسمى بـ جهات الضغط، وحسب نظرية علم النفس الإجتماعي فإن العضوية في فئة جماعية تحدد شكل الهوية التنظيمية التي هي أساس الهوية الإجتماعية، والتصنيف الإجتماعي يعكس تجانس تصورات أعضاء المجموعة، وبالتالي يسعى أعضاء المجموعة إلى تحقيق هوية إجتماعية إيجابية إذا أصبح التصنيف بارزاً من الناحية النفسية والذي سيؤدي إلى تمييز إيجابي لمجموعة البشرية مقارنةً بالمجموعات الأخرى بينما يساهم الولاء الإجتماعي في دعم المواقف الإيجابية للممارسات المناجيرية مع تماسك وحدتها.

يعتقد *Harvey and Huang* 2009 م أن تطور النظريات المناجيرية بالتزامن مع عناصر البيئة المؤسسية السياسية والإجتماعية والإقتصادية يسمح بولادة وفورات تكاليفية على المستوى الكلي أو "*familiarity effect*" كما أسماها، فتحريك عجلة واحدة بإستبدال النظريات المناجيرية والتنظيمية دون إجراء تغييرات على العوامل المؤسسية له فعالية محدودة على نجاعة السياسات الإصلاحية *turning one dial at a time*، لذلك يعتبر *Zeff* 2007 م أن مباشرة البلدان لإصلاحات مؤسسية موازية للإصلاح المناجيري مطلب ضروري لقبول النظريات المناجيرية، ومن ثمّ رفع مستوى جودة الممارسات الإدارية والتنظيمية، فالملاءمة المؤسسية عنصر هام لنجاح عملية الزراعة، لأنه حتى مع نجاحها من غير المتوقع إستمرار إستقرار التنسيق التنظيمي والإداري على مر الزمن بما أن النظريات المناجيرية تخضع لنفس الضغوط المؤسسية التي شكلت النظريات السابقة القديمة بدءاً، وهو ما يعني: (1) عدم وجود نظريات مناجيرية أمثلية لجميع منظمات الأعمال في مختلف البلدان، (2) نجاح النظريات المناجيرية ضمن إطار مؤسسي معين لا يعني نجاحها في أطر مؤسسية أخرى.

3.2. إتجاهات الممارسات والنظريات المناجيرية الإدارية، التنظيمية والتسييرية في العالم : يشير *Ball* 2006 م، *Zimmerman et al* 2008 م إلى أسباب الإقبال الدولي على النظريات المناجيرية في: (1) التشاركية في الإعداد والتنفيذ، (2) رعايتها لمصالح المنظمات، (3) المرونة، ويرى البعض الآخر أن هناك عاملين يحفزان النقاش الدولي حول الممارسات المناجيرية: (1) العولمة وفضائح الشركات، (2) تدويل عوامل الإنتاج، في حين يفسر *Leuz and Wüstemann* 2004 م إختلاف الممارسات المناجيرية بالتمييز بين الإقتصاديات الخارجية *outsider economies* المتمثلة في الدول المتقدمة ذات حماية قوية للمستثمرين، أنظمة الإنفاذ الصارمة، أسواق رأسمالية كبيرة، سياسات طوعية في الإفصاح، إنتشار واسع للملكية، عن

الإقتصاديات الداخلية *insider economies* المعاكسة لها تماماً والتي تشمل الدول النامية، ويورد Baudot 2014 م من جانبه خمس أنماط مختلفة من إنتشار الممارسات المناجيرية: التقليد، التبني الكلي، التبني الجزئي، المحاكاة، التشاركية، كما يقسم إستراتيجيات التبني إلى إستراتيجيات مباشرة غير مباشرة²¹.

الشكل (04): النظريات المناجيرية في العالم



المصدر: يحيوي مفيدة، "إنشاء المؤسسة والمقاولاتية: هل هي قضية ثقافة؟"، الملتقى الدولي حول: المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 06 و 07 و 08/04/2010 م، ص 12.

وفي مناقشة تأثير النظريات المناجيرية العالمية على العالم النامي، يصرح Walton et al 2003 م بأنه حتى وقت قريب كانت الدول الأكثر نمواً كالصين، الهند، البرازيل، روسيا، تستكشف إمكانية وجود خيارات مناجيرية تناسب سياقها الخاص، وتتساءل Stephen 2014 م ما إذا كانت الثقافات المناجيرية لهذه الدول قد دُمرت بتبني النظريات والممارسات المناجيرية العالمية، وما إذا كانت العولمة تقوم بإعادة صياغة الممارسات المناجيرية المحلية بحيث تصبح الممارسات العالمية جزءاً منها، بينما يرى Aubert and Grudnitski 2011 م أنه في حالات معدودة فقط يمكن أن تكون الممارسات المناجيرية العالمية أفضل من تلك المشتقة من البيئة المحلية، بينما يرجع Karampinis and Hevas 2011 م عدم قدرة الدول على تبني الممارسات المناجيرية العالمية إلى محدودية بيئتها المحلية، وبالنسبة للعديد من الدول النامية، تعتبر الممارسات المناجيرية العالمية جزءاً هاماً من احتضان العولمة ومشاركة الثروة المعرفية والمالية للعالم المتقدم، وإن عرضت الأدبيات الإدارية نجاح الممارسات المناجيرية في الدول النامية كالصين، الهند، هونغ كونغ، ماليزيا، إلخ، فإنها تعرض أيضاً ضُعفها في بلدان أخرى كالدول العربية وبالتالي تبني الممارسات المناجيرية العالمية دون مراعاة الخصائص الوطنية لا يفسر تبني مجموعة واحدة من الممارسات المناجيرية التي قد توفر فرصاً أكبر للفساد الإداري، وإقرار الممارسات المناجيرية العالمية محلياً لا يعني نجاحها ما لم

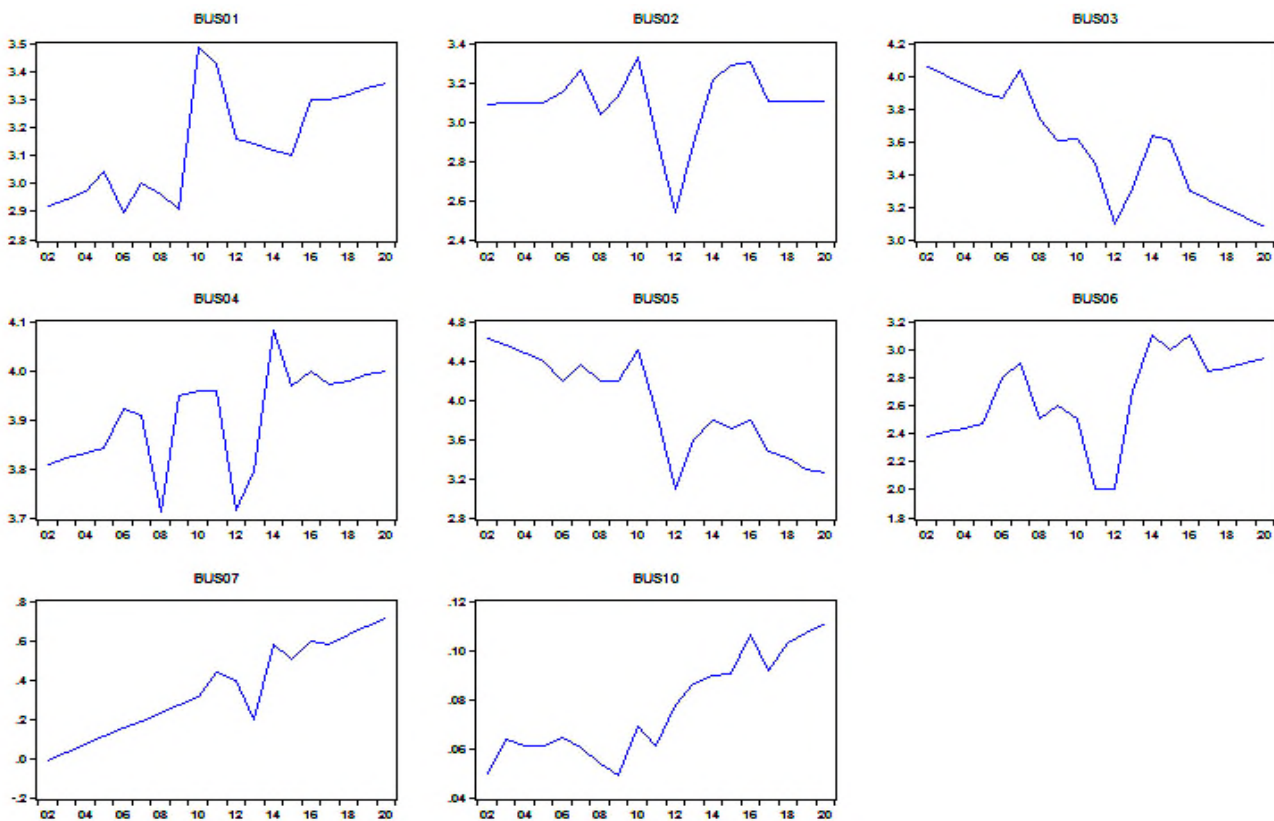
تنفذ البلدان تغييرات عميقة في البيئات السياسية والقانونية والاجتماعية... إلخ، هذه القضايا مهمة بالنسبة للدول النامية لأن حركية منظمات الأعمال بها أساسية لإعادة صياغة تعريف الهويات الوطنية وإجراءاتها التنظيمية وإرتباطها بأحلام التنمية.

2. الدراسة التطبيقية

نهتم في الدراسة القياسية باختبار فرضية وجود علاقة إحصائية طويلة وقصيرة الأجل بين بيئة الأعمال الجزائرية ونشأة الممارسات المناجيرية الريادية أو ما إذا كانت هناك أي علاقة يمكن تمثيلها إحصائياً بين المتغيرات.

1.3. التمثيل البياني للسلاسل الزمنية

الشكل (05): السلاسل الزمنية بيانياً



المصدر: اعتماداً على مخرجات Eviews.

يوضح التمثيل البياني أن هناك اتجاه عام تنازلي لكل من *Domestic competition* BUS01، *Business sophistication* BUS02، *Intensity of local competition* BUS03، *Nature of competitive advantage* BUS04 خلال الفترة 2002 م – 2012 م ثم إرتفاع تصاعدي خلال الفترة 2012 م – 2020 م وبما أن المؤشرين BUS03، BUS05 يعكسان نفس العامل المؤسسي فقد تم حذف BUS05 من التحليل، في حين تعرف العوامل *New businesses/per 1,000 people ages 15-64* BUS06، *Development of managerial, organizational and management practices* BUS07، BUS10 إرتفاع عام تصاعدي خلال كامل الفترة 2002 م – 2020 م، بينما المتغير *Infrastructure* BUS08 فقد عرف تذبذب بسيط خلال الفترة 2002 م – 2009 م

م ثم إرتفاع متضخم في 2010 م ثم تذبذب في الفترة المتبقية 2011 م – 2020 م، بينما أهم ما يميز تطور *Global Competitiveness Index BUS04* هو التدهور الكبير الذي عرفه خلال سنتي 2008 م و 2012 م، وحسب الأشكال البيانية يمكن القول مبدئياً بإحتمالية وجود علاقة بين الممارسات المناجيرية وتطور بيئة الأعمال الجزائرية خلال الفترة.

2.3. دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية

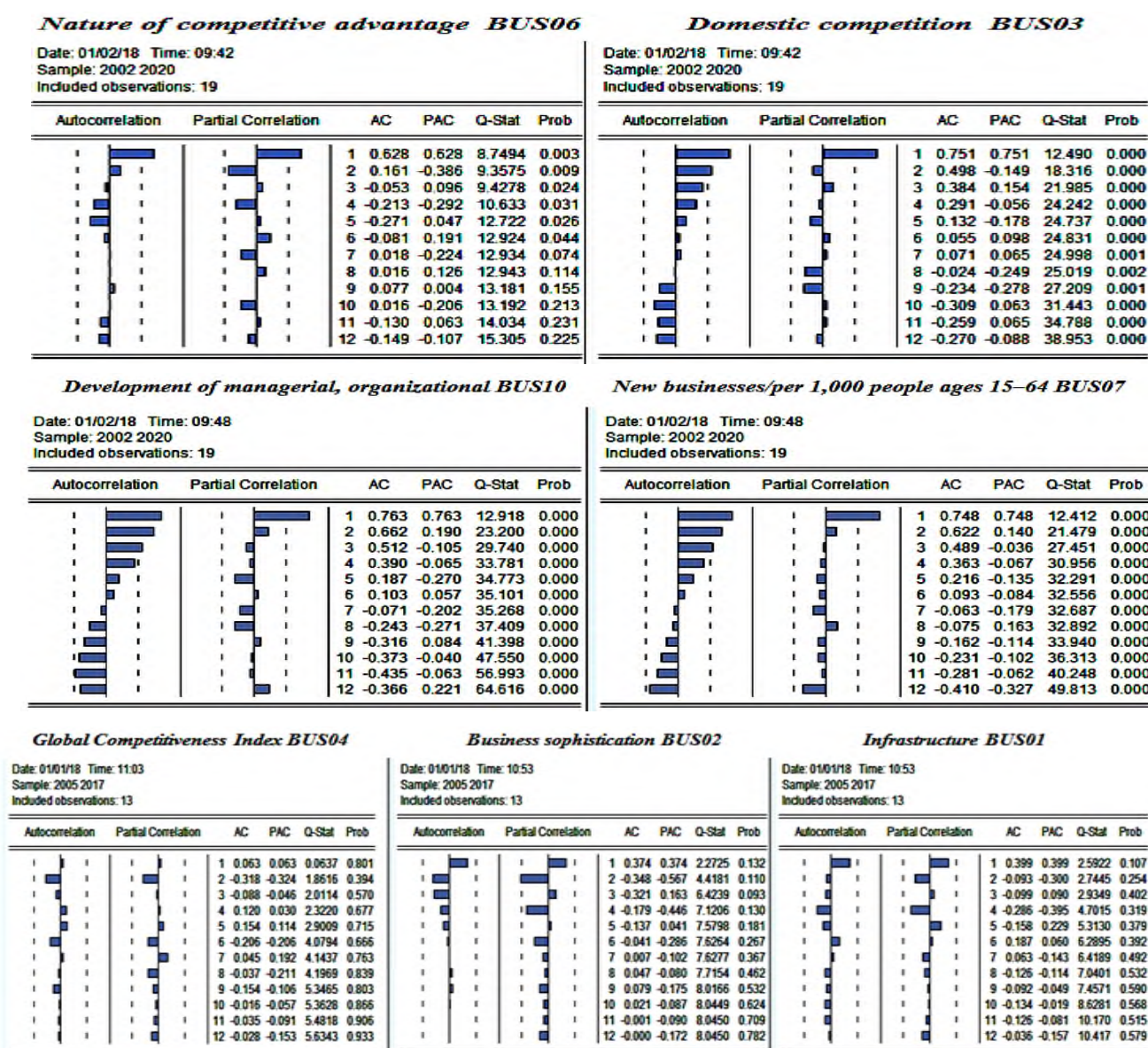
1.2.3. دالة الإرتباط الذاتي *Correlogram Specification* : تنص فرضيات الإختبار على إنعدام معاملات الإرتباط الذاتي

$$H_0 : p(K) = 0$$

كما يلي:-

تظهر نتائج الإختبار ما يلي:-

الشكل (06): نتائج إختبار الإرتباط الذاتي *Correlogram Specification*



المصدر: إعتماًداً على مخرجات *Eviews*.

من خلال الأشكال البيانية يمكن تقسيم السلاسل الزمنية إلى نوعين: (1) السلاسل الزمنية غير المستقرة عند المستوى: تشمل كلاً من $BUS03$ ، $BUS06$ ، $BUS07$ ، $BUS10$ التي تتناقص معاملات ارتباطها الذاتي بمعدل متباطئة نوعاً ما نحو الصفر، بينما قيمة الإحصائية $Q-Stat$ = (38.95، 49.81، 64.61) أكبر تماماً من القيمة الجدولية $X^2_{0.05,12} = 21.026$ عند تأخر $h=12$ وقيمة $Q-Stat$ $BUS06$ = 15.30 كما أن $Prob$ أقل من 5 %، ومنه نرفض الفرضية $H0$ ونقبل الفرضية $H1$ التي تنص على أن السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى ولمعرفة درجة إستقراريتها نجري الفروق من الدرجة الأولى، (2) السلاسل الزمنية المستقرة عند المستوى: تضم $BUS01$ ، $BUS02$ ، $BUS04$ التي نلاحظ أن معاملاتهما تقع داخل حدود الثقة وتناقصها بمعدل متسارع نحو الصفر ومعنويتها الإحصائية $Prob$ أكبر تماماً من 5 % وإحصائيتها المعنوية الإحصائية $Q-Stat$ = (5.6343، 8.045، 10.417) على التوالي هي أقل تماماً من القيمة الجدولية $X^2_{0.05,12} = 21.026$ ومنه يمكن القول بإستقرارية هذه السلاسل عند المستوى، والنتيجة التي يمكن الخروج منها هي أن دراسة علاقة التكامل المشترك تشمل فقط السلاسل الزمنية غير المستقرة $BUS03$ ، $BUS06$ ، $BUS07$ ، $BUS10$ بما أن التكامل المشترك يفترض أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة.

2.2.3. إختبار جذر الوحدة $Unit root test$: تلخص نتائج هذا الإختبار في الجدول التالي:-

الجدول (01): إختبار جذر الوحدة $Unit root test$

البيان			إستقرارية السلاسل الزمنية في المستوى						إستقرارية السلاسل بعد إجراء الفروق الأولى					
			إختبار ADF المطور			إختبار $Philips-Perron$			إختبار ADF المطور			إختبار $Philips-Perron$		
			النموذج 04	النموذج 05	النموذج 06	النموذج 01	النموذج 02	النموذج 03	النموذج 04	النموذج 05	النموذج 06	النموذج 01	النموذج 02	النموذج 03
			04	05	06	01	02	03	04	05	06	01	02	03
BUS	03	القيمة المحسوبة	1.928-	1.089-	3.555-	4.460-	0.656-	2.334-	4.008-	4.735-	4.550-	3.557-	6.415-	5.986-
		القيمة الحرجة	1.964-	3.040-	3.710-	1.961-	3.040-	3.690-	1.964-	3.065-	3.733-	1.962-	3.052-	3.710-
BUS	06	القيمة المحسوبة	0.267+	2.396-	2.915-	0.575+	1.910-	2.216-	3.725-	3.665-	3.521-	3.752-	3.874-	3.615-
		القيمة الحرجة	1.961-	3.052-	3.710-	1.961-	3.040-	3.690-	1.964-	3.065-	3.733-	1.962-	3.052-	3.710-
BUS	07	القيمة المحسوبة	1.688+	0.339-	5.766-	1.555+	0.626-	14.64-	6.110-	5.208-	5.004-	6.110-	19.19-	18.37-
		القيمة الحرجة	1.962-	3.065-	3.691-	1.961-	3.040-	3.690-	1.962-	3.065-	3.733-	1.962-	3.052-	3.710-
BUS	10	القيمة المحسوبة	1.943+	0.298+	2.340-	1.995+	0.674-	2.232-	5.820-	6.572-	6.708-	5.299-	6.581-	6.708-
		القيمة الحرجة	1.962-	3.052-	3.690-	1.961-	3.040-	3.690-	1.962-	3.052-	3.710-	1.962-	3.052-	3.710-

المصدر: بناءً على مخرجات $EvIEWS$.

من خلال الجدول يتضح أن السلاسل الزمنية تستقر تماماً عند إجراء الفروق من الدرجة الأولى (1) وهي من النوع DS.

3.3. تحديد فترات الإبطاء المناسبة وعدد علاقات التكامل المشترك

1.3.3. تحديد فترات الإبطاء المناسبة *Lag selection*الجدول (02): فترات الإبطاء المناسبة *Lag selection*

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: BUS10 BUS07 BUS06 BUS03
Exogenous variables: C
Date: 01/02/18 Time: 10:34
Sample: 2002 2020
Included observations: 17

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	66.25903	NA	7.75e-09	-7.324591	-7.128541	-7.305103
1	107.8279	58.68551	4.11e-10	-10.33270	-9.352447	-10.23526
2	138.6053	28.96695*	1.09e-10*	-12.07121*	-10.30676*	-11.89582*

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: بناءاً على مخرجات *EvIEWS*.

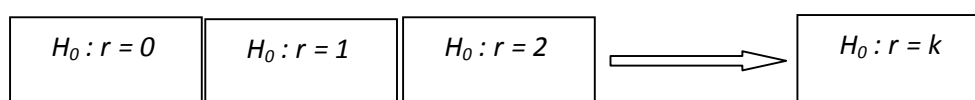
بالنظر إلى الجدول تقترح معايير المعلومات فترة إبطاء مشتركة هي 2 ومنه تكون فترات الإبطاء: $P=1$.

2.3.3. تحديد عدد علاقات التكامل المشترك *Cointegration test*

لتحديد عدد علاقات التكامل المشترك تم استخدام اختبار *Johansen Cointegration test* المعطى رياضياً بطريقة المعقولة العظمى بالشكل التالي:-

$$\Delta x_t = \Gamma_1 \Delta x_{t-1} + \Gamma_2 \Delta x_{t-2} + \dots + \Gamma_{k-1} \Delta x_{t-k+1} + \Pi \Delta x_{t-k} + \varepsilon_t$$

والهدف من المعادلة هو حساب المصفوفة Π ثم تقدير رتبته أي $Rang(\Pi) = r$ حيث تمثل r عدد علاقات التكامل المشترك $k, \dots, 0 = r$ ، ويكون شكل الإختبارات الإحصائية المتتالية على الشكل الآتي:-



يوضح الجدول الموالي عدد علاقات التكامل المشترك للنموذج الإحصائي كما يلي:-

الجدول (03): علاقات التكامل المشترك *Cointegration Test*

Date: 01/02/18 Time: 10:37
Sample (adjusted): 2004 2020
Included observations: 17 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: BUS10 BUS07 BUS06 BUS03
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.877276	63.05480	47.85613	0.0010
At most 1	0.617852	27.39187	29.79707	0.0924
At most 2	0.475013	11.03878	15.49471	0.2091
At most 3	0.004945	0.084280	3.841466	0.7716

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.877276	35.66292	27.58434	0.0037
At most 1	0.617852	16.35309	21.13162	0.2049
At most 2	0.475013	10.95450	14.26460	0.1565
At most 3	0.004945	0.084280	3.841466	0.7716

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: بناءاً على مخرجات *EvIEWS*.

حسب الجدول هناك علاقة تكامل مشترك وحيدة للنموذج عند مستوى 5% لكل من اختبار $Rank$ test واختبار $Maximum Eigenvalue$.

4.3. تقدير النموذج واختبار إستقرارية سلسلة البواقي

1.4.3. تقدير النموذج الإحصائي $VECM$ Models

يتم نمذجة العلاقة الديناميكية بين الممارسات المناجيرية وعوامل بيئة الأعمال في الأجل القصير والطويل وفق المعادلة الإحصائية التالية:-

$$\Delta Y_t = B_0 + \sum_{i=1}^n B_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^n B_i \Delta X_{t-i} + \phi_{et-1} + \mu_t$$

$$Y_t = B_0 + B_1 X_t + \varepsilon_{it}, \quad et-1 = Y_{t-1} - B_0 - B_1 X_{t-1}$$

وتكون النتائج حسب مخرجات $Eviews$ كما يلي:-

الجدول (04): تقدير النموذج الإحصائي $VECM$ Models

Cointegrating Eq:		Error Correction:				
CointEq1		CointEq1				
BUS10(-1)	1.000000	D(BUS10(-1))	-0.012952 (0.00578) [-2.24088]	0.125327 (0.07197) [1.74126]	-0.182377 (0.19086) [-0.95554]	0.110384 (0.04404) [2.50668]
BUS03(-1)	-5.265076 (0.62410) [-8.43625]	D(BUS03(-1))	-0.559350 (0.25181) [-2.22132]	-0.324826 (3.13570) [-0.10359]	-8.808354 (8.31528) [-1.05930]	1.392484 (1.91849) [0.72582]
BUS06(-1)	2.759607 (0.33627) [8.20645]	D(BUS06(-1))	-0.020935 (0.01863) [-1.12394]	-0.395578 (0.23195) [-1.70547]	-1.172359 (0.61508) [-1.90604]	0.578512 (0.14191) [4.07661]
BUS07(-1)	-9.634397 (1.08569) [-8.87398]	D(BUS07(-1))	0.035320 (0.02017) [1.75074]	0.297360 (0.25123) [1.18363]	1.080493 (0.66620) [1.62186]	-0.340305 (0.15371) [-2.21400]
C	14.77363	C	-0.083864 (0.03441) [-2.43723]	0.449168 (0.42849) [1.04825]	-1.620703 (1.13628) [-1.42633]	-0.144203 (0.26216) [-0.55006]
			0.005772 (0.00244) [2.36882]	-0.102000 (0.03034) [-3.36177]	0.028033 (0.08046) [0.34841]	0.083105 (0.01856) [4.47688]

المصدر: بناءً على مخرجات $Eviews$.

ومنه تعطى العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين الممارسات المناجيرية وبيئة الأعمال بالشكل الآتي:-

$$\Delta POL05_t = -0.0129 e_{t-1} - 0.559 \Delta BUS10_{t-1} - 0.021 \Delta BUS03_{t-1} + 0.035 \Delta BUS06_{t-1} - 0.0838 BUS07_{t-1} + 0.0058$$

$$e_{t-1} = BUS10_{t-1} - 5.265 BUS03_{t-1} + 2.759 BUS06_{t-1} - 9.634 BUS07_{t-1} + 14.773$$

يمكن قراءة النتائج كما يلي:

- 1- السببية طويلة الأجل $Long run causality$: تشترط السببية طويلة الأجل أن يكون معامل التصحيح $C(1)$ سالب ومعنوي $Negative in sign and significant$ ، وهو ما يلاحظ من الجدول أدناه حيث تبلغ قيمة معامل التصحيح السالبة $C(1) = -0.0129$ ومعنوية $P value = 0.025 > 5\%$ والتغير السنوي المبطل بفترة واحدة لكل من $BUS03$ Domestic competition -).

New businesses/per 1,000 people ages 15–64 ، (2.759+) *Nature of competitive advantage* BUS06 ، (5.265 BUS07 (-9.634) مما يعني أن هناك سببية طويلة الأجل بين BUS10 وكل من BUS03 ، BUS06 ، BUS07 ؛

2- السببية قصيرة الأجل *Short run causality*: حسب المعادلة أعلاه يرجع النموذج التغير الآني في نمو الممارست المناجيرية في الجزائر إلى التغير المبطلأ بفترة واحدة لكل من مؤشر BUS10 (-0.559)، BUS03 (-0.021)، BUS06 (+0.035)، BUS07 (-0.0838)، ولدراسة معنوية معاملات الثوابت في الأجل القصير تم إستخدام إختبار والد *Wald Statistics* تحت فرضية إنعدام معنوية معاملات التقدير أي: $H_0: C(1)=C(2)=C(3)=C(4)=C(5)=C(6)=0$ وفي حالة عدم رفض الفرضية الصفرية فهذا يعني عدم وجود علاقة سببية قصيرة الأجل بين BUS10 ، BUS03 ، BUS06 ، BUS07 ، وتتلخص نتائج الإختبار كما يلي:-

$H_0: C(1)=0$	$H_0: C(2)=0$	$H_0: C(3)=0$
$H_0: C(4)=0$	$H_0: C(5)=0$	$H_0: C(6)=0$

الجدول (05): معنوية معاملات التقدير الإحصائي

Dependent Variable: D(BUS10)				
Method: Least Squares				
Date: 01/02/18 Time: 11:23				
Sample (adjusted): 2004 2020				
Included observations: 17 after adjustments				
D(BUS10) = C(1)*(BUS10(-1) - 5.26507628434*BUS03(-1) + 2.75960724887*BUS06(-1) - 9.63439691026*BUS07(-1) + 14.7736275771) + C(2)*D(BUS10(-1)) + C(3)*D(BUS03(-1)) + C(4)*D(BUS06(-1)) + C(5)*D(BUS07(-1)) + C(6)				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.012952	0.005780	-2.240878	0.0466
C(2)	-0.559350	0.251809	-2.221323	0.0483
C(3)	-0.020935	0.018626	-1.123940	0.2850
C(4)	0.035320	0.020174	1.750739	0.1078
C(5)	-0.083864	0.034410	-2.437229	0.0330
C(6)	0.005772	0.002437	2.368818	0.0372
R-squared	0.500943	Mean dependent var	0.002776	
Adjusted R-squared	0.274098	S.D. dependent var	0.009454	
S.E. of regression	0.008055	Akaike info criterion	-6.534448	
Sum squared resid	0.000714	Schwarz criterion	-6.240373	
Log likelihood	61.54281	Hannan-Quinn criter.	-6.505216	
F-statistic	2.208311	Durbin-Watson stat	1.513150	
Prob(F-statistic)	0.127069			

Wald Test: Equation: Unfilled				Wald Test: Equation: Unfilled				Wald Test: Equation: Unfilled			
Test Statistic	Value	df	Probability	Test Statistic	Value	df	Probability	Test Statistic	Value	df	Probability
t-statistic	-2.240878	11	0.0466	t-statistic	-2.221323	11	0.0483	t-statistic	-1.123940	11	0.2850
F-statistic	5.021534	(1, 11)	0.0466	F-statistic	4.934275	(1, 11)	0.0483	F-statistic	1.263241	(1, 11)	0.2850
Chi-square	5.021534	1	0.0250	Chi-square	4.934275	1	0.0263	Chi-square	1.263241	1	0.2610
Null Hypothesis: C(1)=0 Null Hypothesis Summary:				Null Hypothesis: C(2)=0 Null Hypothesis Summary:				Null Hypothesis: C(3)=0 Null Hypothesis Summary:			
Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.		Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.		Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.	
C(1)	-0.012952	0.005780		C(2)	-0.559350	0.251809		C(3)	-0.020935	0.018626	
Restrictions are linear in coefficients.				Restrictions are linear in coefficients.				Restrictions are linear in coefficients.			
Wald Test: Equation: Unfilled				Wald Test: Equation: Unfilled				Wald Test: Equation: Unfilled			
Test Statistic	Value	df	Probability	Test Statistic	Value	df	Probability	Test Statistic	Value	df	Probability
t-statistic	1.750739	11	0.1078	t-statistic	-2.437229	11	0.0330	t-statistic	2.368818	11	0.0372
F-statistic	3.065088	(1, 11)	0.1078	F-statistic	5.940083	(1, 11)	0.0330	F-statistic	5.611299	(1, 11)	0.0372
Chi-square	3.065088	1	0.0800	Chi-square	5.940083	1	0.0148	Chi-square	5.611299	1	0.0178
Null Hypothesis: C(4)=0 Null Hypothesis Summary:				Null Hypothesis: C(5)=0 Null Hypothesis Summary:				Null Hypothesis: C(6)=0 Null Hypothesis Summary:			
Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.		Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.		Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.	
C(4)	0.035320	0.020174		C(5)	-0.083864	0.034410		C(6)	0.005772	0.002437	
Restrictions are linear in coefficients.				Restrictions are linear in coefficients.				Restrictions are linear in coefficients.			

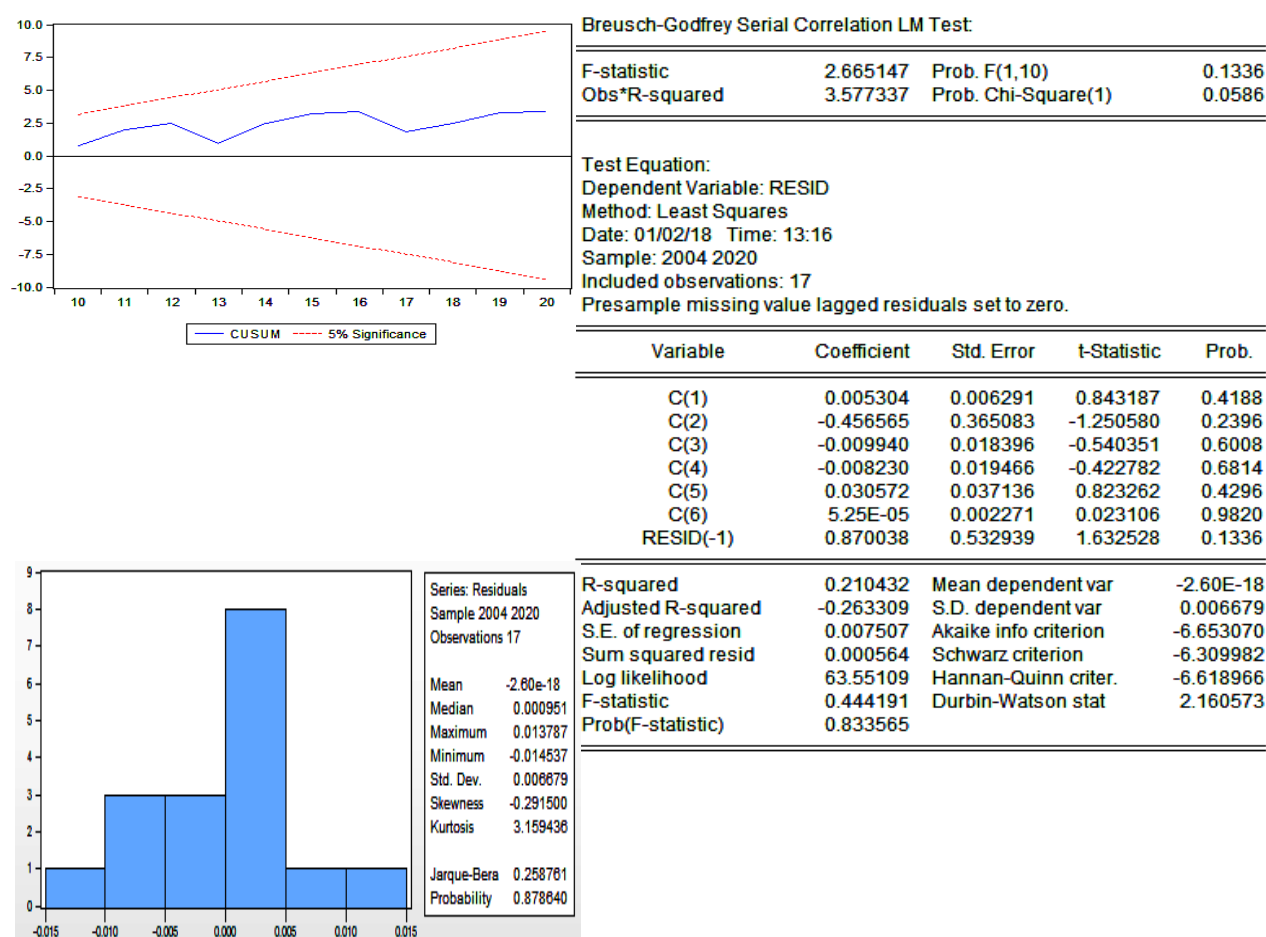
المصدر: بناءً على مخرجات *Eviews*

وكما يلاحظ فإن القيمة الإحصائية لكل من $C(2)$ (0.0263)، $C(4)$ (0.08)، $C(5)$ (0.0148)، الخاصة بالمتغيرات $BUS10$ ، $BUS06$ ، $BUS07$ أقل تماماً من 5% ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرض البديل القائل بوجود علاقة سببية قصيرة الأجل بين $BUS10$ و $BUS06$ ، $BUS07$ ، وعدم وجود علاقة سببية قصيرة الأجل بين $BUS10$ و $BUS03$ بما أن معنوية $C(3)$ (0.2610) أكبر تماماً من 5%: $Prob C(3) = 0.261 > 5\%$ ، وبالتالي يمكن إستنتاج بأن العلاقة التي تجمع بين الممارسات المناخية وعوامل بيئة الأعمال هي علاقة طويلة وقصيرة الأجل في حالة $BUS10$ ، $BUS06$ ، $BUS07$ ، وعلاقة طويلة الأجل فقط في حالة $BUS10$ و $BUS03$.

2.4.3. إختبار إستقرارية سلاسل البواقي

لدراسة ما إذا كان هناك أي إرتباط تسلسلي في سلاسل البواقي نستخدم إختبار $Serial Correlation LM test$ والتي تتوضح نتائجه في الجدول المرفق بالأشكال البيانية التالية:-

الجدول (06): $Serial Correlation LM test$ الشكل (07): سلسلة البواقي $Residuals$ بيانياً



المصدر: بناءً على مخرجات Eviews.

نلاحظ أن قيمة المعنوية للنموذج $P value = 0.058$ أكبر بقليل من 5% ومنه نقبل بتحفظ الفرض البديل القائل بعدم وجود إرتباط تسلسلي $Serial Correlation$ لسلاسل البواقي وهذا ليس في صالح النموذج الكلي، في حين توضح الأشكال البيانية أن العلاقة الديناميكية لسلسلة البواقي مستقرة ديناميكياً عند 5% بإقترابها من الصفر، كما تبلغ قيمة معامل

$Jarque-Bera = 0.258$ بمعنوية % $5 > P \text{ value} = 0.878$ مما يؤدي بنا إلى إستنتاج أن سلاسل البواقي *Residuals* تتوزع طبيعياً.

3. الخاتمة

تعكس بيئة الأعمال التباين الإيديولوجي بين الدول كحجم السكان ومستوى التنمية والنظام الإجتماعي الثقافي والإقتصادي والسياسي... إلخ، التي تعتبر المنشأ الرئيسي لنمو وتطور الممارسات والنظريات المناجيرية الريادية، وفي ظل إنفتاح الدول للعالم الخارجي فإنه يعرض عليها مجموعة أوسع من أفضل الممارسات المناجيرية العالمية، حيث لا يمكن الحديث عن نجاح تلك الممارسات والنظريات في أي بلد كان إلا في إطار الإصلاحات الهيكلية المؤسسية التي تطل منظومته الإقتصادية والسياسية والقانونية والحوكومية الخاصة ببيئة الأعمال، أين يمكن الحكم على نجاح الإصلاح المؤسسي من خلال تكامل الممارسات المناجيرية الدولية مع مجموع التغييرات المترامنة المحدثه في بيئة الأعمال، وحيثما تم إعتبار تلك الممارسات والنظريات جزء من برنامج إصلاح هيكلي إقتصادي أوسع فإنه يمكن إجراء المقارنات بين بيئات الأعمال لمختلف البلدان لتحديد العوائق المحلية والدولية، والتي تفيد في تحديد الإصلاحات المؤسسية الدولية أو الفوق وطنية المطلوبة للسماح للآثار الإنتشارية للنظريات وممارسات ريادية الأعمال على المستوى الدولي بالتحقق على الرغم مما قد تفرزه هذه العملية من آثار سلبية على سيادة الدول في محاولة تبني النظريات والممارسات المناجيرية الريادية العالمية.

وفيما يخص الحالة الجزائرية التي تشهد العديد من التغييرات المحدثه بفعل البرامج الإقتصادية منذ 1993 م فقد أثبتت الدراسة وجود علاقة إحصائية طويلة الأجل بين بيئة الأعمال *Nature of Domestic competition BUS03*، و *competitive advantage BUS06*، *New businesses/per 1,000 people ages 15–64 BUS07*، وظهور ونمو الممارسات المناجيرية الريادية *Development of managerial, organizational and management practices BUS10*، ووجود علاقة إحصائية قصيرة الأجل بين بيئة الأعمال *BUS06*، *BUS07* وظهور ونمو الممارسات المناجيرية الريادية *BUS10*، وعليه توصي الدراسة بضرورة أخذ الإجراءات التالية بعين الإعتبار:-

- إجراء المزيد من الإصلاحات الهيكلية لبيئة الأعمال الجزائرية في مجالات دعم السياسة الصناعية والبنية التحتية وتطبيقات إقتصاد المعرفة بهدف تعزيز النسيج الصناعي المتنوع والمتكامل والمقاولة الصناعية وخلق مناخ ملائم للإستثمار المحلي والأجنبي وبناء القدرات التنافسية الريادية وتشجيع بروز المشاريع المبتكرة ودمج المشاريع في سلاسل الإنتاج و مبادئ حوكمة الشركات والشفافية في منظمات الأعمال الجزائرية؛

- القيام بالتجمعات الوطنية لمختلف أطراف المجتمع الجزائري من هيئات حكومية، القطاع الخاص، البنوك وهيئات الدعم المالية والإستثمارية، هيئات الضرائب، الإعلام والصحافة،... إلخ لتطوير التأزر مع المحيط المؤسسي وضمان زرع روح الحوار ومشاركة الجميع في وضع الإستراتيجية الوطنية لبيئة الأعمال وتمثيل مصالح المشروعات بقوة في عملية صياغة القرارات و السياسات الحكومية ومناقشة أهم العوائق التي تواجه ممارسة الأعمال في الجزائر؛

- تبني سياسة وطنية للتوعية والإرشاد والأيام التحسيسية لإنشاء الثقافة المقاولاتية وريادة الأعمال في المجتمع الجزائري وإقامة المعارض الوطنية والدولية للمنتجات المحلية:

- الإستفادة من خبرات الدول النامية الأكثر تجربةً في مجال الممارسات المناجيرية وريادة الأعمال كدول جنوب شرق آسيا و إجراء البحوث والدراسات الميدانية المستقبلية حول تأثير الممارسات والنظريات المناجيرية العالمية على بيئة الأعمال الجزائرية وقدرة تكييفها لتناسب مع واقع الإقتصاد الجزائري:

5. الملاحق-

الملحق (01): بيانات ومعطيات الدراسة التطبيقية

AN NEE	Infrastructure BUS01	Business sophistication BUS02	Domestic competition BUS03	Global Competitiveness Index BUS04	Intensity of local competition BUS05	Nature of competitive advantage BUS06	New businesses/per 1,000 people ages 15–64 BUS07	New Companies BUS10
2002	2,9171	3,0912	4,0585	3,8094	4,6319	2,3767	-0,0086	-
2003	2,942	3,0919	4,0041	3,8201	4,5552	2,4076	0,0314	0,063748
2004	2,9669	3,0926	3,9497	3,8308	4,4785	2,4385	0,0714	0,060669
2005	3,0448	3,0933	3,8954	3,8415	4,4	2,47	0,1114	0,061315
2006	2,89635	3,1578319	3,8680971	3,921402938	4,2	2,8	0,1514	0,064634
2007	2,99588	3,2636059	4,0323286	3,908777866	4,36	2,9	0,1914	0,060431
2008	2,95906	3,0345198	3,7356988	3,71224713	4,2	2,5	0,2314	0,053799
2009	2,91158	3,1260049	3,6049309	3,949210876	4,2	2,6	0,2714	0,048860
2010	3,48756	3,330189	3,612487	3,957176853	4,5	2,5	0,3114	0,068917
2011	3,42712	2,9344474	3,4640864	3,958422237	3,9	2	0,44	0,061029
2012	3,16085	2,53797423	3,0935507	3,716077001	3,1	2	0,4	0,077468
2013	3,14044	2,8884526	3,3127837	3,793697731	3,6	2,7	0,2	0,085604
2014	3,1231	3,2159166	3,6303688	4,081127498	3,8	3,1	0,58	0,089843
2015	3,1	3,2872056	3,6044029	3,967092516	3,7	3	0,5	0,09012
2016	3,3	3,3	3,297	4	3,8	3,1	0,6	0,106137
2017	3,298	3,1017	3,2426	3,9699	3,48	2,84	0,58	0,091528
2018	3,3155	3,1024	3,1881	3,9806	3,4047	2,8711	0,6314	0,1027
2019	3,3404	3,1031	3,1337	3,9913	3,328	2,902	0,6714	0,1068
2020	3,3653	3,1038	3,0793	4,002	3,2513	2,9329	0,7114	0,1109

Source :-

1- World Economic Forum, " The Global Competitiveness Report ", cite : <https://www.weforum.org/reports>, date : 02/12/2017.

2- The World Bank, "World Development Indicators", cite : <http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9#>.

*- Estimated data.

المصادر والمراجع المعتمدة

- ¹ - Azzedine Tounes, *"Influences culturelles sur des comportements managériaux d'entrepreneurs algériens"*, congrès de l'Académie de l'Entrepreneuriat, Sherbrooke, Canada, 5^{ème}, 2007, p 02, Cite: http://www.entrepreneuriat.com/fileadmin/ressources/actes07/Tounes_Assala.pdf.
- ² - Roy Suddaby, David J. Cooper and Royston Greenwood, *"Transnational Regulation of Professional Services: Governance Dynamics of Field Level Organizational Change"*, Accounting Organizations and Society, Vol 32, N°4 et 5, 2006, p 03.
- ³ - Peter Wysocki, *"New institutional accounting and IFRS"*, Accounting and Business Research, Vol 41, N° 3, 2011, p 310
- ⁴ - Boubacar Diakité, *"Facteurs Socioculturels et Création D'entreprise en Guinée"*, Thèse Doctorat, Faculté Des Sciences de L'administration, Université Laval, 2004, p 107.
- ⁵ - Anna Alon, *"Complexity and Dual Institutionalilty"*, Corporate Governance: An International Review, Vol. 21 N° 1, 2013, p 44
- ⁶ - Ana Paula Ferreira Alves, Marcia Dutra De Barcellos, *"Understanding the Dissemination of Sustainability in Supply Chains through Institutional Theory: a theoretical study"*, 2017, Available at Cite: <https://www.researchgate.net/publication/314114808>, p 02.
- ⁷ - Mark A. Covalski, Mark W. Dirmsmith & Jeffrey E. Michelman, *"An Institutional Theory Perspective on the DRG Framework, Case-Mix Accounting Systems and Health-Care Organizations"*, Accounting, Organizations and Society, Vol. 18, N° 1, 1993, p 68.
- ⁸ - Samia HADDAD, *"RISQUE ET PROCESSUS DE CRÉATION DES ENTREPRISES INNOVANTES EN TUNISIE"*, Académie de L'Entrepreneuriat et de l'Innovation, 7^{ème}, paris, France, p 06/07, Cite : <http://tunisie-innovation.tn/upload/1457344990.pdf>.
- ⁹ - Walter W. Powell, Paul J. DiMaggio, *"The Iron Cage Revisted: Institutional Isomorphism and Collective Rationality in Organizational Fields"*, American Sociological Review, Vol 48, n° 02, 1983, p 148.
- ¹⁰ - Hamadou BOUKAR et Pierre-André JULIEN, *"Impact des facteurs socioculturels sur la croissance des petites entreprises "*, colloque international: « La vulnérabilité des TPE et des PME dans un environnement

mondialisé », 11^{es} Journées scientifiques du Réseau Entrepreneuriat, 27, 28 et 29 mai 2009, INRPME, Trois-Rivières, Canada, p 07.

¹¹ - Yifan Wang, "L'évolution de l'intention et le développement de l'esprit d'entreprendre des élèves ingénieurs d'une école française : une étude longitudinale", These Doctorat, Ecole Centrale de Lille, France, 2010, p 60, Cite : <https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-00586082/document>.

¹² - Royston Greenwood, Mia Raynard, Farah Kodeih, Evelyn R. Micelotta & Michael Lounsbury, " **Institutional Complexity and Organizational Responses**", The Academy of Management Annals, Vol 5, n° 1, 2011, P 337.

¹³ - Catalin Nicolae Albu, Nadia Albu, David Alexander, "When global accounting standards meet the local context-Insights from an emerging economy", Critical Perspectives on Accounting, Vol 25, 2014, p 493.

¹⁴ - Sami BOUDABBOUS, "L'INTENTION ENTREPRENEURIALE DES JEUNES DIPLOMES", Revue Libanaise de Gestion et d'Economie, N° 06, 2011, p 05, cite : http://ac.els-cdn.com/S1999762011700337/1-s2.0-S1999762011700337-main.pdf?_tid=8dc41c26-d9a4-11e6-9c66-00000aacb362&acdnat=1484321325_e3460e118c4e77a22_4f67dcb79105ed7.

¹⁵ - Christian Leuz, " **Different Approaches to Corporate Reporting Regulation: How Jurisdictions Differ and Why**", Chicago Booth Initiative on Global Markets Research Paper No. 53; ECGI - Law Working Paper N° 156, 2010, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1581472>? P 55.

¹⁶ - Olivier Berthod, " **Institutional Theory of Organizations**", Global Encyclopedia of Public Administration, 2017, Available at Cite: <https://www.researchgate.net/publication/312572322>, p 02.

¹⁷ - Roy Suddaby, Royston Greenwood, " **Rhetorical Strategies of Legitimacy**", Administrative Science Quarterly, Vol 50, 2005, Cite: <https://www.researchgate.net/publication/235413077>, p 35.

¹⁸ - Masatsugu Sanada, " **Legitimacy of Global Accounting Standards: A New Analytical Framework**", 2012, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1990796>, p 03.

¹⁹ - FIRLAS Mohammed, " **Impact des politiques d'aide à l'entrepreneuriat sur l'émergence d'esprit d'entreprise chez les jeunes** ", Mémoire magister, FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES, DES SCIENCES COMMERCIALES ET DE GESTION, UNIVERSITE DE TIZI-OUZOU, 2012, p 45.

²⁰ - Royston Greenwood, Mia Raynard, Farah Kodeih, Evelyn R. Micelotta & Michael Lounsbury, "**Institutional Complexity and Organizational Responses**", *The Academy of Management Annals*, Vol 5, n° 1, 2011, p 24.

²¹ - BENREDJEM rédha, " **L'intention entrepreneuriale : l'influence des facteurs liés à l'individu et au milieu**", centre d'études et de recherches, Université Pierre Mendès, France, 2009, p 08, Cite : <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00528755/document>.

استراتيجية تأهيل القطاع الصناعي وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة ميدانية لولايات الوسط باستخدام طريقة ACP

The strategy of rehabilitating the industrial sector and promoting small and medium enterprises

A field study of the middle states using the ACP method

د. برارة فريد

جامعة بومرداس

brarafarid@hotmail.fr

ملخص:

قامت الجزائر بإصلاحات من أجل تحرير التجارة الخارجية لترقية الصادرات خارج المحروقات في إطار الشراكة الاورو متوسطية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من خلال العمل على إعادة تأهيل المؤسسات المصدرة ومحاولة تحسين المناخ الاستثماري لزيادة نمو الاستثمار الأجنبي المباشر. كل هذا لتنمية القدرات الوطنية في مجال التصدير خارج المحروقات وذلك بتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة بزيادة جودة وتنافسية منتجاتها لتسهيل عملية اختراقها الأسواق الأجنبية.

ولكن الواقع هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعاني من عجز في التنظيم والإدارة، وضعف القدرة التنافسية، ولهذا لبد من بذل مجهودات أكثر لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: الشراكة الاورو متوسطية، تأهيل المؤسسات، ترقية الصادرات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract :

Algeria has carried out reforms in order to liberalize foreign trade to promote non-hydrocarbon exports within the framework of the Euro-Mediterranean partnership and to join the World Trade Organization by working on the rehabilitation of exporting institutions and trying to improve the investment climate to increase the growth of direct investment.

All this to develop national capacities in the field of non-hydrocarbon exports by activating the role of small and medium-sized exporting companies by increasing the quality and competitiveness of their products to facilitate their penetration into foreign markets.

However, the impact of these small and medium-sized enterprises in Algeria suffers from a lack of organization and management, and low competitiveness, so we must redouble our efforts to promote small and medium-sized enterprises.

Keywords: Euro-Mediterranean Partnership, rehabilitation of institutions, promotion of exports, small and medium enterprises.

1. المقدمة

لم يصبح التصدير ضرورة على المستوى الوطني فحسب، وإنما أيضا ضرورة لبقاء المؤسسة واستمرارها. فمنذ بداية سنوات الخمسينات، دخل العالم مرحلة تسودها منافسة دولية شرسة وشهد تطورات مذهلة في حجم المبادلات التجارية، فمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تجد طريقها لأسواق الصادرات، ولكنها تعاني من عدة عراقيل للوصول إلى أسواق التصدير. لهذا الغرض بادرت الجزائر إلى إنشاء وكالات لترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقدم الدعم والمساعدة وهي وكالات تابعة للدولة مثل الدواوين الوطنية لترقية الصادرات، غرف التجارة الوطنية دوائر التجارة والشركات التجارية الخاصة. وتساهم هذه الوكالات بقسط كبير في إنجاح عملية التصدير. وتكمن الدراسة التي قمنا بها في اظهار دور هذه وكالات في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال البرامج الوطنية و الأجنبية لتحسين و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . مع دراسة ميدانية تحليلية لمعرفة خصوصية نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكل ولاية لولايات الوسط باستخدام طريقة ACP .

السؤال: كيف يمكن من ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟

أهمية المداخلة: يكتسي هذا الموضوع أهمية من خلال الضرورة الملحة في إعادة التأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لتنويع مصادر الدخل الوطني خارج المحروقات كسياسة بديلة على المدى البعيد .

أهداف المداخلة:

-معرفة الدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

-معرفة أهم الوسائل والإجراءات والتدابير التي يمكن أن تعتمد عليها استراتيجية ترقية الصادرات.

وتتضمن المداخلة ثلاثة محاور هي:

أولا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات.

ثانيا: استراتيجية تأهيل الاقتصاد الوطني وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: استخدم طريقة ACP لدراسة خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى كل ولاية

2. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات

عملت الجزائر على تبني استراتيجية وطنية تقوم بمهمة ترقية الصادرات خارج المحروقات لفك عملية الاعتماد على إيرادات البترول وتؤمن المسار التنموي للجزائر مستقبلا. وتعتمد هذه الاستراتيجية خاصة على تحديد الدور الذي يمكن ان تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسط في ترقية الصادرات.

1.2. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي: تلعب هذه المؤسسات في الاقتصاد الجزائري والاقتصاديات المتقدمة دورا هاما وتقاس أهميتها بمؤشرات عديدة منها نسبة مساهمتها في الاقتصاد الوطني في الميادين التالية:

-ضمن العمالة الموظفة -ضمن العدد الإجمالي للمؤسسات -ضمن التركيب التكاملي لنسيج الصناعي

واحصائيات التالية تبين ذلك:

جدول رقم (1): توزيع الاجمالي لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس الحجم

Type des PME	Nombre de PME	%
TPE (effectifs moins de 10 salariés)	1 157 539	97
PE (effectifs entre 10 et 49 salariés)	31 027	2.6
ME (effectifs entre 50 et 249 salariés)	4 773	0.4
Total	1 193 339	100

Source : bulletin d'information statistique de l'entreprise N° 36 année 2020

في نهاية 2019 العدد الإجمالي لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME هو 1 193 339 و يضم 97 % من المؤسسات الصغيرة جيدا TPE وتمثل الجزء الأكبر لنسيج اقتصادي ، ثم نجد المؤسسات الصغيرة PE بنسبة 2.6 % والمؤسسات المتوسطة ME بنسبة 0.4 % .

نستنتج ان نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتكون من المؤسسات الصغيرة جيدا.

جدول رقم (2): توزيع الإجمالي PME حسب القطاع العام والخاص

	Types de PME	Nombre PME	Part %	Nombre des emplois	Part %
1	PME privées :			2 864 566	99.27
	Personnes moral	671 267	56.25		
	Personnes physique	521 829	43.73		
2	PME publique :			21 085	0.73
	Personnes moral	243	0.02		
	Total	1 193 339	100	2 885 651	100

Source : bulletin d'information statistique de l'entreprise N° 36 année 2020

استراتيجية تأهيل القطاع الصناعي وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة ميدانية لولايات الوسط باستخدام طريقة ACP

في نهاية 2019 نجد ان العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME يتكون من 99.98 % تنتمي الى القطاع الخاص و 0.02 % تنتمي الى القطاع العام. علما أن القطاع الخاص يضم حوالى 56 % من المؤسسات ذات طابع معنوي و 43 % من المؤسسات ذات طابع طبيعي. ومنه تستنتج ان نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتركز على القطاع الخاص .

جدول رقم (3) : توزيع الإجمالي PME حسب النشاط

	Secteurs activité	Nombre PME	Part %
1	Agriculture	7 481	0.63
2	Hydrocarbure, énergie, mine	3 066	0.26
3	BTPH	190 170	15.94
4	Industrie manufacturières	103 693	8.69
5	Service	614 375	51.48
6	Activité artisanale	274 554	23.00
	Total	1 193 339	100

Source : bulletin d'information statistique de l'entreprise N° 36 année 2020

نلاحظ ان العدد من المؤسسات تنشط في القطاع الخدمات بنسبة 51 % و القطاع الحرفي بنسبة 23 %.

وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية من حيث دورها في توفير فرص العمل الجديدة وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار وما تحققه من تعظيم للقيمة المضافة وزيادة التكامل بين الأنشطة الاقتصادية¹ بالنظر إلى سهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها تتميز بقدرة هائلة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب العمل وخلق الثروة عن طريق تشجيع الاستثمار وروح المخاطر بالتصدير إلى الأسواق الأجنبية .

ولقد التزمت العديد من الحكومات والوكالات المتخصصة في تنمية هذه المؤسسات ومؤسسات التمويل المتخصصة منذ زمن بعيد بتقديم المساعدة لتأسيس هذه المؤسسات ودعم نموها وتنميتها لتقوم بعملية التصدير. ويشمل مجال المساعدات مثل التكوين وتنمية القدرات التنظيمية، ودراسة جدوى ما قبل الاستثمار، والتسهيلات المالية، وتسهيلات الإمداد بالمواد الأولية².

2.2. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات: يتجسد هذا الدور من خلال المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. وفي تعبئة المدخرات الوطنية لصالح المشاريع الاستثمارية المحلية ودعم القيمة المضافة وبالتالي تحسين الميزان التجاري عن طريق المساهمة في خفض الواردات وزيادة الصادرات إذ تسهم الصناعات الصغيرة في تنشيط الصادرات كثيفة العمل في الجزائر و عديد من الدول النامية. وقد أثبتت تجارب هاته الدول التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كإحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية. باعتبار تنمية الصادرات تهيئ وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات أو السياسات الأخرى. ولقد أجريت العديد من الدراسات التجريبية لبحث العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي عن طريق دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية العالمية الحالية والمستقبلية³.

وتبقى زيادة الصادرات الجزائرية لسلع الصناعية بشكل خاص لا غنى عنه لتعزيز الدخل القومي لأن دخل البترول لن يستمر طويلا من منظور استراتيجي، كما أن الدول المستهلكة للطاقة مستمرة في دراسات لتحديد انسب بدائل لتوليد الطاقة بخلاف البترول والغاز، هذا فضلا عن أهدافها واستراتيجياتها المستمرة لخفض أسعار البترول وصعوبة مهمة منظمة الأوبك في منع انخفاض سعر البترول (خاصة بعد دخول الانتاج لغاز الصخري الأمريكي سنة 2014) ، بالإضافة ما تفرضه دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من ضريبة على وارداتها من البترول تحت مسميات مثل الطاقة وضريبة الكربون هذا إلى جانب مشكلات الصادرات الزراعية من حيث اتهامها باستخدام المبيدات وانخفاض جودة الفرز والترتيب والتعبئة والتغليف والتبيين فضلا عن اتهامها بتشغيل الأطفال، حيث يعاني الاقتصاد الوطني من غلبة الواردات على الصادرات خارج المحروقات ومن عجز نسبي في الميزان التجاري⁴.

3. البرامج الوطنية والأجنبية لتحسين وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يظل مستقبل القطاع الصناعي في الجزائر مرهونا بقدراته على إيجاد منافذ له في السوق الدولية، إلا أن وضع المؤسسة الصناعية الجزائرية يعرف محدودية قدرتها على خلق منتجات وفقا للمعايير الدولية كالجودة العالية ونقص التكلفة والابتكار والقدرة على مواكبة التطورات التقنية والتكنولوجية والطرق المستعملة في الإنتاج، مما يجعل منتجاتها مهددة بقوة المنافسة الأجنبية خاصة بعد فتح السوق المحلية أمام المؤسسات الأجنبية⁵. ومن هذا المنطلق يتم عرض البرامج الوطنية والأجنبية لتحسين وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

1.3. **البرامج الوطنية :** يحتاج قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحسين أدائه قصد مواكبة الاقتصاد العالمي، لذا عملت السلطات على توفير إطار اقتصادي بوضع أدوات تشجيع على تكوين مؤسسات جوارية عن طريق المناولة، وبرامج تأهيل تسمح بالرفع من تنافسية المؤسسات على أساس قواعد السوق.

2.3. **ترقية المناولة و الشراكة :** تحتل المناولة مكانة هامة في التنمية الاقتصادية بفضل ما تحققه من نمو ملحوظ في الإنتاجية ، إذ أصبحت في أيامنا أداة إستراتيجية تسمح للمؤسسات الكبرى بمضاعفة نموها، وفي نفس الوقت تكوين الثروة بخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة للمناولة، إذ تقوم هذه الأخيرة بالوظائف الثانوية، وكل مؤسسة حسب تخصصها، في حين تركز المؤسسات الكبرى على إنتاجها الأساسي وبما أن القطاع الصناعي الجزائري مجهل مفهوم المناولة، ويتميز بعدم وجود ثقافة التعاون بين المؤسسات، أوجب وضع الآليات اللازمة القادرة على رفع حجم المناولة، وذلك بإنشاء المجلس الوطني لترقية المناولة . تأسس سنة 2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يقوم المجلس بالمهام التالية:

- يقترح كل تدبير من شأنه تحقيق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني.

- يجشع على تثمين قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال المناولة.

- يقوم بترقية عمليات الشراكة مع أجنب و يشجع على اندماج المؤسسات ضمن التيار العالمي للمناولة.

لمعرفة اثار السياسة الجديدة لترقية عمليات الشراكة مع أجنب من خلال جلب الاستثمار الأجنبي IDE التي تبنتها الدولة بعد 2014، نجرى عملية مقارنة بين الفترتين (2002 - 2013) و(2014 - 2017) .

période	nombre de projets	montant
2002 - 2013	468	2 022 164
2014 - 2017	433	497 667

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI (2018)

بالنظر إلى معطيات الجدول أعلاه يتبين أن عدد الاستثمارات الأجنبية (لكل لقطاعات) في الفترة 2002 - 2013 تقدر بـ 468 مشروع ، خلال 12 سنة و عدد الاستثمارات في الفترة 2014 - 2017 التي تمتل 4 سنوات نجدها 433 مشروع ،ادن هناك تساوي تقريبا لعدد الاستثمارات في فترتين مختلفتين، وهذا ما يبين ان هناك مجهودات تبدل لتطوير القطاع بعد 2014 ولكن نراها غير كافية لان:

الاستثمارات الأجنبية تسبب تبعية تكنولوجية وأنها لا تؤدي الى تطوير القدرات تكنولوجية . ولهذا لبدى من اعادة تأهيل القطاع الصناعي .

3.3. البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

وهو مجموعة من العمليات التي تقوم بها مؤسسات اقتصادية ذات نشاط صناعي أو خدماتي بصفة عامة، وهذه العمليات ذات طابع تقني، تكنولوجي وتسييري، بهدف وضع هذه الأخيرة في نفس المستوى مع مثيلتها في الدول المتقدمة أو على الأقل قريبا منها⁶، وهذا بالضرورة يجعلها تعمل وفقا للمعايير الدولية سواء فيما يتعلق بـ :

- طرق التسيير .
- تنمية والاهتمام بأنشطة البحث و التطوير .
- جودة المنتوجات و تسيير النوعية .
- آليات و طرق الإنتاج المستعملة .

وبصفة عامة فتأهيل المؤسسة يعني جعلها تتمتع بقدرة تنافسية و ذلك لتحقيق أرباح من خلال مردود جيد تستجيب لشروط النوعية و بتكاليف منخفضة⁷. ويتمحور برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول أربع مستويات :

- العمليات القطاعية : يتم إنجاز دراسات عامة حول مختلف الفروع الإنتاجية، بالإضافة إلى دراسات إستراتيجية حول الفروع المستقطبة لعدد كبير من المؤسسات و وضع خطة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهذه الفروع وتأهيل محيطها.
- العمليات الجهوية :- ينم الاعتماد على هذه الفقرة لدراسة الميدانية تجرى دراسات وتحاليل لمعرفة خصوصية نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكل ولاية، بهدف تطوير القطاع باستغلال الإمكانيات المحلية، حيث يتم تشخيصه ثم تحديد الأنشطة التي لها قدرة تنموية كبيرة، وتوضع لها خطط تأهيل ولائية.
- عمليات تأهيل المحيط المؤسسي: تتمثل هذه العمليات في :

- تأهيل مراكز التكوين المهني المتخصصة للاستجابة لحاجيات القطاع في كل ولاية، وتكوين

مصالح متخصصة في البنوك لتتابع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تنمية التعاون بين الجامعات والمعاهد مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

■ **العمليات التطبيقية للتأهيل مباشرة مع المؤسسات :** حيث تطبق عمليات التأهيل مباشرة مع المؤسسات، وتحصل على تمويل من طرف برنامج التأهيل، كما تشرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تطبيق هذا البرنامج حيث تقوم بدراسة ملفات المؤسسات التي تريد الاستفادة من البرنامج وتمنح الموافقة على عمليات التأهيل وتتمتع الوكالة بحرية إشراك مكاتب الدراسة في عملها، ويتضمن هذا البرنامج تمويلا سنويا يقدر بمليار دينار إلى غاية 2014 وأقصى مبلغ يمكن أن يموله هو خمسة مليون دينار لكل مؤسسة.

4.3. البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010 – 2014 : يعتبر أهم البرامج الموجهة لتنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث خصصت له الدولة ميزانية تقدر بأكثر من 386 مليار دج والذي يعد أكبر مبلغ في عهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا لتأهيل 20000 مؤسسة، على مدى خمس سنوات بدءا من تاريخ المصادقة عليه من طرف مجلس الوزارة المنعقد في سنة 2010 .

■ **أهداف البرنامج :** هذه الأهداف تتمثل في :

- تأهيل قدرات التسيير والتنظيم من خلال تكوين وتدريب في التسيير للتعرف على ثقافة المؤسسة ولاتخاذ القرارات المناسبة.

- إنشاء مخبر البحث بهدف استقطاب التكنولوجيا وإنشاء بنوك المعلومات.

- تأهيل نوعية المؤسسة عن طريق دعم نوعية نظام تسيير الإنتاج والمساعدة على الحصول على شهادات المطابقة والحث على وضع مخابر التحاليل والتجارب.

- تأهيل الموارد البشرية من خلال تكوين وتدريب وإعادة تسليطة سواء في مجال تسيير تقنيات التصدير واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

■ **سير عملية التأهيل :** تتم عملية التأهيل ضمن هذا البرنامج على مرحلتين هما:

المرحلة الأولى : هي جرد وتحليل لكل البيانات والمعطيات عن خصائص وأداء المؤسسة.

المرحلة الثانية : بعد انتهاء مرحلة التشخيص تشرع المؤسسة في تحديد عمليات التحسين ووضع مخطط التأهيل ووسائل تنفيذه وفقا لبرنامجها، يلي بعد ذلك البدء في التنفيذ بمساعدة الصندوق الوطني للتأهيل .

بانهيار أسعار البترول مند 2014، بات لزاما على الجزائر وضع برنامج لإعادة تنشيط قطاعها الصناعي من خلال إعادة تأهيل مؤسساتها الصناعية العمومية والخاصة (من جديد) لتصبح قادرة على خلق منتجات ذات جودة وقدرة تنافسية عالية تتماشى والمعايير الدولية، أو على الأقل تقترب من مستوى مثيلاتها الأجنبية المنافسة لها. هذا البرنامج هو تحت عنوان " البرنامج المدمج لدعم وتحسين القدرة التنافسية الصناعية في الجزائر " ، و من بين أهداف هذا البرنامج تحديث و تطوير المحيط الصناعي لهذه المؤسسات سواء تعلق الأمر بتهيئة المناطق الصناعية ، أو بالعراقل البيروقراطية التي قد تواجهها هذه المؤسسات ، إضافة إلى تحديث آليات الإنتاج أو الطرق المستعملة في العملية الإنتاجية المستخدمة من قبل المؤسسة الجزائرية، و من أجل تسهيل مهمة تجسيد ذلك تم استحداث هيئة وهي وزارة المؤسسات المصغرة سنة 2020، تتولى مهمتي التنفيذ والتسيير لهذا البرنامج .

5.3. برامج الدعم و التعاون الدولي : في إطار الشراكة الأورو جزائرية وقعت الجزائر عدة اتفاقات مع الإتحاد الأوروبي بخصوص تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها برنامج MEDA⁸ و برنامج GTZ

- برنامج MEDA : قصد نجاح مسار الشراكة الأورو متوسطة بأبعادها الثلاثة السياسي ، الاجتماعي ، الاقتصادي و بالأخص تدعيم التعاون الاقتصادي بين الدول المتوسطة الشريكة و الإتحاد الأوروبي ، فقد تم توسيع نطاق التعاون المالي ، بخلق آلية جديدة من قبل الإتحاد الأوروبي متمثلة في هذا البرنامج الذي عوض البروتوكولات السابقة .

- برنامج GTZ : من اجل دعم حركية إعادة الهيكلة، التأهيل، الاندماج و نمو الصناعات في إطار تحرير و انفتاح السوق قد تم صياغة برنامج لدعم المؤسسات الصغرى و المتوسطة في الجزائر بالتعاون بين ألمانيا و وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمارات و هذا في إطار الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية .

4. استخدم طريقة ACP لدراسة خصائص نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة علي مستوى كل ولاية من ولايات الشمال

لقيام بدراسة تحليلية لمعرفة هل عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة التي تم إنشاؤها على مستوى كل ولاية من ولايات الشمال - المقدرة بـ 24 ولاية - لها علاقة بعدد المؤسسات التي تم حذفها و عدد المؤسسات التي منحت لها الفرض و التركيز.

1.4. تشكيل جدول معطيات : الجدول رقم 5 يسمح لنا بجمع بيانات لخصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة علي مستوى 24 ولاية منطقة الشمال حتي سنة 2019 (تشكل 39 % من مجموع المؤسسات) و ذلك من حيث :
- عدد المؤسسات الخاصة من حيث حركتها : الانشاء و الحذف و إعادة فتح .

- عدد الإجمالي لمؤسسات القطاع الخاص .

- التركيز .

- عدد المؤسسات التي منحت لها الفرض بنسبة لقطاع الخاص و لقطاع العام .

و لإدراج المتغيرات الجدول في البرنامج SPSS : تم تحديد 7 متغيرات و هي :

- wil : ولاية - cre : خلق مؤسسة - rad : حذف مؤسسة

- rea : إعادة فتح مؤسسة - pem : عدد الإجمالي لمؤسسات PEM الخاصة حتى 2019

- den : التركيز - pre : عدد المؤسسات التي منحت لها الفرض لكل من القطاع الخاص و العام

التركيز : (عدد المؤسسات PEM / عدد السكان) * 1000.

الجدول رقم (5): تطور عدد المؤسسات الخاصة من حيث حركتها والتركيز والقرض

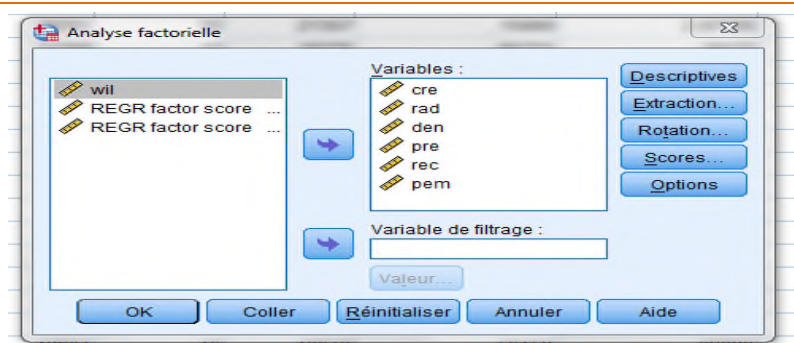
wilaya nord	code	Movement			PEM 2019	densité	Prêts octroyer
		création	radiation	Reactivation			
Alger	16	3066	547	712	74540	24	29938
Tipaza	42	1834	267	326	31471	50	24703
Boumerdes	35	1306	139	154	25955	31	15117
Blida	9	1167	470	410	23770	23	23096
Tizi ousou	15	1488	952	742	40448	35	24564
Bouira	10	741	56	178	16285	55	21357
Media	26	378	95	168	11288	13	19376
Ain defla	44	328	113	153	10760	14	16809
Bejaia	6	1304	141	453	33963	35	23908
Chlef	2	588	274	156	13860	13	15478
Oran	31	1556	1311	293	30392	21	18837
tlemcen	13	714	546	435	15895	25	20544
Sidi bel abase	22	387	122	154	10322	10	21243
Ain temouchent	46	243	73	70	7047	9	21349
mostaganem	27	423	127	133	10829	14	18987
mascara	29	414	58	94	10772	13	21599
relizane	48	279	46	118	8918	23	17338
constantine	25	919	225	282	21354	22	20586
Mila	43	551	116	229	12348	15	19761
Jijel	18	454	72	154	12904	19	18948
Annaba	23	545	160	164	15933	25	18157
Skikda	21	588	239	241	13855	15	19575
El tarf	36	217	436	89	5100	13	18867
Guelma	24	395	22	125	9119	18	18944
Total du nord		19 885	6 607	6 033	467128	21	

Source : bulletin d'information statistique de l'entreprise N° 36 année 2020

2.4. تحليل acp على جدول المعطيات : عملية تحليل المعطيات تتطلب اتباع المراحل التالية :

- نقوم بإدراج المتغيرات ثم البيانات الجدول في البرنامج SPSS .

نقوم بإدخال المتغيرات في نافذة analyse factorielle ماعدا wil ، بعدها نستخدم acp normée لأن وحدات القياس غير متساوية كما يلي:



الصورة تم الحصول عليها من خلال استخدام البرنامج spss 24

- بعد ضغط على ok نتحصل على النتائج التالية:

* اختبار bartlett : نفترض مستوى الدلالة $\alpha = 5\%$

Indice KMO et test de Bartlett

Indice de Kaiser-Meyer-Olkin pour la mesure de la qualité d'échantillonnage.	,611
Test de sphéricité de Bartlett Khi-deux approx.	131,032
Ddl	15
Signification	,000

المصدر: النتائج من البرنامج spss

اختبار bartlett يسمح باختبار الفرضية الصفرية التي تنص على ان مصفوفة الارتباطات هي مصفوفة الوحدة. نلاحظ من الجدول ان هذا اختبار له معنوي ($\text{sig} < 0.05$) ومنه نرفض الفرضية الصفرية .

■ القيم الذاتية وتشتت الكلي : نلاحظ من الجدول Variance totale expliquée نتائج التالية :
القيم الذاتية نجدها في العمود المجموع total ، وهي تمثل تشتت الذي تتحمله المركبات (المحاور الجديدة). ونسبة مساهمة كل مركبة في التشتت الكلي (الصورة نشاهدها 100 %) نجدها في العمود variance % ونتحصل عليها بقسمة القيمة الذاتية على تشتت الكلي .

Variance totale expliquée

Composante	Valeurs propres initiales			Sommes extraites du carré des chargements		
	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé
1	3,976	66,270	66,270	3,976	66,270	66,270
2	,906	15,099	81,369	,906	15,099	81,369
3	,638	10,635	92,004			
4	,311	5,178	97,182			
5	,156	2,592	99,774			
6	,014	,226	100,000			

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

المصدر: النتائج تم الحصول عليها من خلال استخدام البرنامج spss 24

- أكبر القيمة الذاتية هي 3.97 وهي تمثل المركبة الأساسية الأولى FAC1 وهي تساهم في تشكيل التشتت الكلي بـ 66.27 %.
- القيمة الذاتية 0.90 تمثل المركبة الأساسية الثانية FAC2 وهي تساهم في تشكيل التشتت الكلي بـ 15.09 %.
- النتيجة: الفضاء الجزئي FAC1 + FAC2 يشكل نسبة 81.36 % من تشتت الكلي.
- جودة التمثيل **qualité de représentation**: جودة التمثيل تمكن من معرفة القدر من الأهمية الذي تم أخذه من المتغيرات الأولية عند تشكيل المركبات الأساسية (المحاور الجديدة)

Qualités de représentation

الجدول رقم (6): احداثيات الافراد

	Initiales	Extraction
cre	1,000	,896
rad	1,000	,785
den	1,000	,745
pre	1,000	,677
rec	1,000	,872
pem	1,000	,908

Méthode d'extraction : Analyse
en composantes principales.

مثلا جودة التمثيل المتغيرة rad هي 78.5 %
من تشتت

معلومات الاصلية.

و معلومات هذه المتغيرة نجدها احدى
المركبتان

. FAC1 + FAC2

FAC1_1	FAC2_1
3,02267	-,28682
1,23052	1,97875
-,14647	,65481
,66754	-,35523
1,94271	-,85604
,15069	2,67105
-,65721	-,18122
-,84263	-,28986
,95954	1,15946
-,71083	-,78685
,89133	-2,53202
,31284	-,56914
-,59177	-,31862
-,83242	-,20618
-,69024	-,18453
-,62695	,07992
-,83161	,48513
,08649	,08668
-,44287	-,12019
-,59152	,23823
-,43470	,36747
-,34073	-,41854
-,77753	-,92700
-,74684	,31074

المصدر: النتائج تم الحصول عليها من خلال استخدام البرنامج spss 24

■ احداثيات الافراد (الولايات) على المركبتان FAC1 FAC2: نجدها في الجدول رقم 6

■ التمثيل البياني :

Matrice des composantes^a

	Composante	
	1	2
Pem	,953	-,013
Cre	,946	,023
Rec	,926	-,119
Pre	,807	,161
Den	,537	,675
Rad	,613	-,639

- تمثيل البياني المتغيرات : من خلال الارتباطات لمتغيرات مع المحاور
Composante التي نجدها في الجدول مصفوفة الارتباطات المقابل.

Méthode d'extraction : Acp.

a 2 composantes.

والتمثيل البياني لهذه الارتباطات نجدها في الشكل التالي، وسوف نهتم فقط
بالمغيرات القريبة من المحاور والبعيدة عن المبدأ أي التي لها ارتباط قوى.

نلاحظ أن هناك: - ارتباط قوى بين المحور الأول (الأفقي)

و المتغيرات pem , pre , rec , cre

- ارتباط فوق المتوسط بين المحور الثاني (العمودي) و

المتغير den من الجهة الموجبة .

- ارتباط فوق المتوسط بين المحور الثاني و المتغير rad من

الجهة السالبة .

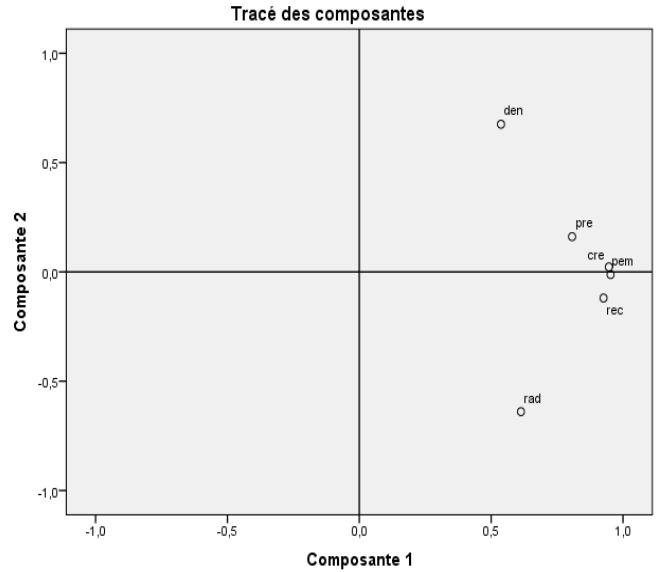
ارتباط قوى بين المحور الاول و المتغيرات pre , rec , cre

يدل على ان هناك علاقة بين القرض و خلق المؤسسات

الجديدة . وان خلق المؤسسات الجديدة ليس لها علاقة بـ

الحذف والتركيز.

الشكل رقم (1) : تمثيل البياني لمتغيرات - المؤشرات -



المصدر: النتائج تم الحصول عليها من البرنامج spss

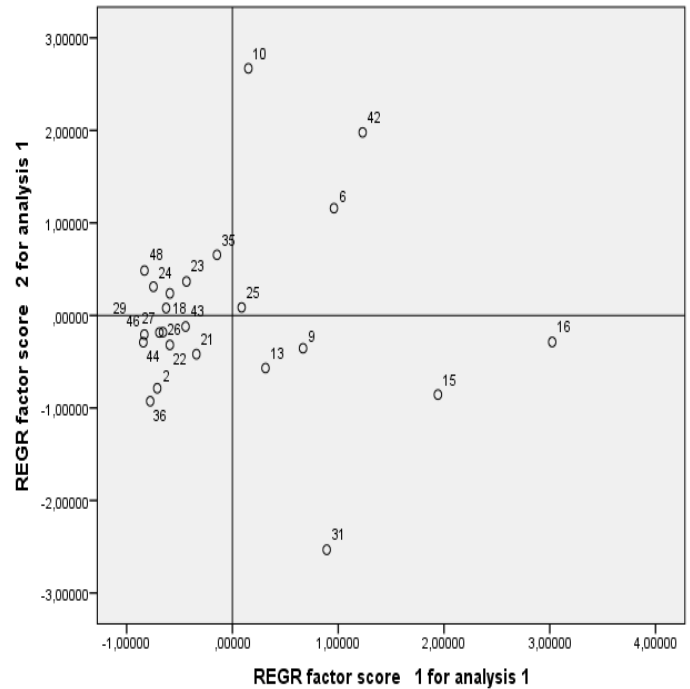
ب - التمثيل البياني الولايات الوسط: من خلال الجدول FAC1 و FAC2 نتحصل على التمثيل البياني التالي:

في الشكل البياني سوف نهتم فقط بالنقاط البعيدة عن المبدأ. فنلاحظ من خلال توزيع الولايات الوسط وجود مجموعتين ويمكن ان نستخلص النتائج التالية:

- المجموعة الأولى تضم الولايات : 22 ، 24 ، 26 ، 27 ، 29 ، 44 ، 46 ، 48 نجدها على المحور الأول من جهة السالبة معناه ان عدد المؤسسات التي تم انشاؤها في هذه الولايات قليل و عدد قروض منخفض.
- معناه هناك الكثير من الولايات التي لها عدد قليل من المؤسسات ذات قروض منخفض.

- المجموعة الثانية - وهي تابع لتحليل الأول - : الولايات التي لها عدد كبير من المؤسسات وذات قروض مرتفع هي 16 ، 15 نجدها على المحور الأول من جهة الموجبة .

الشكل رقم (2) : التمثيل البياني لأفراد (الولايات الوسط)



المصدر: النتائج تم الحصول عليها من خلال استخدام البرنامج

spss

5- الخلاصة:

في الدراسة النظرية : سجلنا نتائج لم ترقى إلى المستوى المطلوب لان الصادرات مازالت تشكل 95 % من المحروقات، وذلك في كل من :

- سياسة التصنيع التي خصصت لها أموال كبيرة كان لابد أن تمنح للبلد نتائج إيجابية وتطوراً اقتصادياً هاماً، و ان نسيج الصناعي لمؤسسات يتكون أساساً من المؤسسات الصغيرة جيداً ، و يرتكز نشاطها أساساً على الخدمات و الصناعات التقليدية، إضافة إلى الحوافز التي منحت للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إعداد اطر قانونية مميزة.

- البرنامج الوطني لإعادة تأهيل المؤسسات الوطنية الصغيرة، حيث قدم مساعدات مالية وتقنية للمؤسسات الجزائرية وتخللت هذه البرامج عدة إصلاحات على التجارة الخارجية لمزيد من التحرير والاندماج الدولي .

وفي الدراسة الميدانية توصلنا الى ان: خلق المؤسسات الجديدة ليس لها علاقة ب الحذف والتركيز (بالعدد السكان)، و هي تتأثر بشكل كبير بقروض معناه ان الولايات التي لها العدد القليل من المؤسسات نجد فيها العدد القليل من القروض.

وبالتالي لابد من منهج متكامل لتنمية الصادرات الجزائرية وترتكز خصوصاً على:

- السياسات الحكومية: تخص التنسيق بين المصالح، تعزيز الدعم السياسي، زيادة الحوافز الاستثمارية، إبرام الاتفاقيات الدولية، تشجيع القطاع الخاص، تكليف مكاتب التمثيل التجاري.
- طرق التسيير: تتطلب تدعيم التوجه التسويقي، زيادة الطاقة الإنتاجية من أجل التصدير، الجودة الشاملة، اعتماد مدخل التخطيط الاستراتيجي التسويقي، التدريب والتكوين.
- تدعيم غرف التجارة والصناعة: عن طريق إنشاء لجان أو غرف مشتركة بين رجال الأعمال المحليين والأجانب. بالتنسيق مع الجهود والاتصالات الدبلوماسية.
- مساهمة الجامعة من جانب العملي في النشاط الاقتصادي.

التوصيات:

- توفير اليات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر للاستقطاب اكبر عدد ممكن من المستثمرين الاجانب لتنشيط العمل الانتاجي والاستفادة من الخبرة والتكنولوجيا لزيادة الانتاج من اجل التصدير.
- لابد على الجزائر ان تسعى الى الانضمام الى اكبر التكتلات الاقتصادية الاقليمية للاستفادة اكبر من عملية الاندماج والعمل على احياء اتحاد المغرب العربي وتنشيط المنطقة التجارة الحرة العربية لزيادة المنافع والمكاسب من التبادل التجاري وبالتالي تنشيط العمل التصديري.
- اعطاء عناية اكبر للقطاع الخاص من طرف الدولة لمزيد من التحفيزات الجبائية والادارية لزيادة العمل الاستثماري وخلق الفوائد الانتاجية من اجل التصدير وتفعيل دوره في العمل التصديري.
- تفعيل وتنشيط مختلف الهيئات المكلفة بترقية الصادرات لتفعيل عملية تنميتها بشكل أكثر فاعلية.

¹ صالح صالحي، أساليب تنمية المؤسسات- ص و م- في الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصادية عدد 03، جامعة سطيف، 2004، ص25.

² عماري جمعي، التسويق الصناعي كمدخل استراتيجي وتنافسي لترقية الصادرات الصناعية الجزائرية مع تطبيق على -ص و م- الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، نوفمبر، 2010، ص7.

³ Philippe moati, hetrogenetie des entreprises et échange internationale, paris, éconómica 1992,p 72.

⁴ بن يحي فريد، الاقتصاد الجزائري، الرهانات وشروط الانضمام إلى omc، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص87.

⁵ موسي رحمان، المؤسسات- ص و م- بين القيادة المتميزة والريادة المنشودة، مجلة البحوث، عدد 08، جامعة الوادي، 2009، ص147.

⁶ Bouzidi abd elmadjid, les années de l'économie, alger, ENAG, 1999, p85

⁷ نجار حياة وزغيب مليكة، إشكالية تأهيل المؤسسة الاقتصادية بين العصرية والعولة، نظرة مستقبلية، الملتقى الدولي حول المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاستثماري الجديد، كلية الاقتصاد، جامعة ورقلة، 2003، ص6.

⁸ علي لزعر، تأهيل المؤسسة الجزائرية في ظل الشراكة الأوروبية المتوسطية، مجلة اقتصادية، العدد05، جامعة بسكرة، 2009، ص32.

إستراتيجية العناقيد الصناعية ودورها في ترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

دراسة حالة لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

The industrial cluster strategy and its role in promoting the exports of Algerian small and medium enterprises

a case study of a sample of Algerian small and medium enterprises

ط.د. سليمة مباركي

جامعة علي لونيسي-البليدة

mmebarki641@gmail.com

د. مصطفى أمقران

جامعة علي لونيسي-البليدة

amokrane69@yahoo.fr

ملخص:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل مكانة هامة في النسيج الاقتصادي والصناعي، حيث أنها تساهم في توفير فرص عمل للأفراد، ومنه تحسين مستوى معيشتهم، ولكن ضعف أداء هذه المؤسسات في كثير من الأحيان يكون عائقاً لنموها وتطورها، لذلك وجب البحث عن بدائل جديدة لتحسين أدائها وزيادة قدرتها التنافسية.

ولكي يكون للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة في اقتصاديات الدول ولكي تستطيع أن تساهم في التنمية وخلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني، يجب أن تتبع استراتيجيات جد فعالة وواضحة، ولعل من بين أهم هذه الاستراتيجيات العناقيد الصناعية، والتي بإمكانها أن تساهم في تحسين الأداء وزيادة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الكلمات المفتاحية: العناقيد الصناعية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادرات، المناطق الصناعية.

Abstract :

Small and medium enterprises occupy an important position in the industrial economic fabric, As it contributes to the creation of jobs for individuals and improve their standard of living however, the poor performance of these institutions is often an obstacle to their growth and development, so the search for new alternatives to improve their performance and increase their competitiveness.

For Small and medium enterprises to have a place in the economies of countries and to contribute to development and create added value in the national economy. Must follow very effective and clear one of the most important strategies of industrial clusters, which can contribute to improving performance and increasing the exports of Small and medium enterprises.

Key words: industrial clusters, Small and medium enterprises, industrial zones, exports.

1. مقدمة

إن المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بطبيعتها تؤدي دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في الدول النامية، وذلك من خلال مساهمتها في توفير مناصب عمل وخفض معدلات الفقر، وفي المقابل فهي تعاني من مشاكل عديدة وبالتالي هناك بعض المخاطر التي تواجه تلك المؤسسات وتحول دون تحقيقها للأهداف المرجوة منها؛

هناك بعض الدراسات ترجع إلى أن من بين الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا عدم استمراريتهما، هو عمل هذا النوع من المؤسسات بشكل فردي ومنفصل عن المؤسسات الأخرى، وعليه فإن عمل المؤسسات مع بعضها البعض يشكل تعاون فيما بينها مما يساهم في نجاحها وتحسين قدرتها على المنافسة، هذا التعاون بين مختلف المؤسسات الصناعية منها يشكل ما يسمى بالعناقيد الصناعية؛

فالعناقيد الصناعية إذن هي أحد أنواع المناطق الصناعية والتي حظيت اهتماما كبيرا من شتى دول العالم، وهذا لأهميتها المتمثلة في امتصاص البطالة من خلال توفير مناصب شغل، كما أنها تساعد في تحسين وتطوير صادرات هذه المؤسسات، بالإضافة إلى استيعابها للتكنولوجيا ونشاطات البحث والتطوير؛

ولمعالجة هذا الموضوع ارتأينا طرح الإشكالية التالية :

هل تساهم العناقيد الصناعية في تطوير وتعزيز صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

ومن أجل معالجة الموضوع بدقة وتفصيل، قمنا بإدراج التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالعناقيد الصناعية؟

- ما هو الدور الذي يمكن أن تؤديه العناقيد الصناعية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

- هل تساهم العناقيد الصناعية في تطوير صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- التعرف على ماهية العناقيد الصناعية؛

- التعرف على ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- إبراز أهمية العناقيد الصناعية من خلال مساهمتها في حل المشاكل التي تواجه صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

سنقوم بمعالجة هذا الموضوع من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للعناقيد الصناعية؛

المحور الثاني: العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعناقيد الصناعية؛

المحور الثالث: العناقيد الصناعية كآلية لتطوير صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

2. الإطار المفاهيمي للعناقيد الصناعية

العناقيد الصناعية هي أحد أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها تؤدي دور فعال ومؤثر في تفعيل فرص البقاء والاستمرارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأنها تتميز بالمرونة أمام المستجدات والمتغيرات الاقتصادية.

1.2. مفهوم العناقيد الصناعية: بعض من المفاهيم المتعلقة بالعناقيد الصناعية هي كما يلي:

- عرفها بورتر (1990) على أنها مجموعات مؤسسات مترابطة (موردين، مصانع وصناعات مرتبطة ومؤسسات ناشئة في مواقع معينة) تربطهم أهداف مشتركة؛¹

- عرفها سيمي (Simmie) وسينيت (Sennett) على أنها تركيز لشبكة من المنتجين في منطقة جغرافية واحدة تربطها قواسم مشتركة وتعمل تحت نفس ظروف السوق؛²

2.2. معايير تصنيف العناقيد الصناعية: تختلف أنواع العناقيد الصناعية بحسب المفاهيم والمعايير التي ينظر للعنقود من خلالها وهي:

- من حيث النشأة: يمكن أن يتكون العنقود بشكل طبيعي نتيجة لوجود تاريخ قديم للمنطقة في هذه الصناعة، نتيجة توفر الموارد الطبيعية أو وجود المهارات اللازمة لكل السكان وارتفاع الطلب المحلي؛
- من حيث النوع: يمكن أن يصنف على أنه عنقود صناعة السيارات أو عنقود خدمات مالية أو عنقود صناعة الاتصالات، وغيرها؛
- من حيث الدرجة: التخصص في مستوى معين من سلسلة القيمة المضافة للصناعة أو في تخصصهم بسوق جغرافي معين؛
- حسب الحجم: فقد يكون العنقود صغيراً أو كبيراً حسب معايير الدراسة والتي قد تعتمد على حجم المبيعات أو الانتشار الجغرافي أو عدد المؤسسات؛
- من حيث العدد: تفترض منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن العنقود الصناعي يجب أن يحتوي على 100 مؤسسة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليصل إلى الحجم الحدي لمستوى الفعالية الداخلية الذي تمكنه من مقاومة أي صدمات خارجية؛³

3.2. مزايا العناقيد الصناعية: يترتب عن قيام أو إنشاء العناقيد الصناعية العديد من المزايا وهي كالتالي:

- زيادة فرص التخصص كتقسيم العمل وتحسين فرص التصدير مما ينعكس على الاقتصاد ككل؛
- تحقيق وفورات خارجية كتلك المتعلقة بظهور وكلاء تسويق أو موردين متخصصين في مدخلات التصنيع كذلك الحصول على مزايا الحجم الكبير؛
- تقليل نفقات التبادل أثناء المراحل الإنتاجية مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ورفع المزايا التنافسية للمنتجات والمساهمة في تركيز الخبرات الفنية كالبشرية والتكنولوجيا؛
- يساعد في تطوير البنية الأساسية من الخدمات المالية والقانونية وغيرها من الخدمات المتخصصة بالإضافة إلى تخفيض معدلات البطالة، مع نمو مجموعة من المهارات الخاصة بقطاعات معينة والمسائل المتعلقة بوسائل فنية ومالية ومحاسبية؛
- تحقيق التنوع الضمني بين الإبداع وتدفق المعرفة وجذب الاستثمارات الأجنبية ورفع معدلات النمو الإجمالية التي ينتج عنها رفع القدرات الإنتاجية والتنافسية لأعضاء العنقود؛
- القدرة على حل المشكلات بأساليب حل عاجلة من خلال التعلم التبادلي مساهما في تشجيع روح التعاون في الأبحاث الأساسية، والنتيجة ظهور شبكة من المؤسسات المحلية العامة والخاصة التي تعمل على التنمية الاقتصادية المحلية وتشجيع التعليم المتبادل والابتكار الجماعي؛⁴

4.2. آلية عمل العناقيد الصناعية: تقوم فكرة عمل العنقود الصناعي على أربعة مبادئ أساسية وهي كما يلي:

- التركيز الجغرافي: هو أول مبدأ تقوم عليه آلية عمل العناقيد الصناعية حيث تجتمع المؤسسات في مكان ما نتيجة لوجود ميزات ملموسة، وتشمل الموارد الطبيعية أو البنية التحتية وتنظم المؤسسات إلى هذا العنقود رغبة منها في خفض التكاليف والحصول على مزايا الحجم أو لوجود المتخصصين في دعم عوامل الإنتاج من موردين وماليين وتقنيين وعمالة ماهرة وتكنولوجيا، كما تأتي الرغبة في القرب من الأسواق لزيادة مبيعاتها وفي رفع قدرتها على الاستجابة لرغبات الزبائن وأذواقهم من خلال الاحتكاك المباشر بهم والذي قد يقود إلى تطوير الإنتاج وهو ما يخلق مزيداً من الطلب؛
- التخصص: العنقود الفاعل بحاجة إلى مؤسسات قوية تتكامل مع بعضها في إنتاج منتجات أكثر تخصصاً وتميزاً، وبمقدار ما تكون هذه المؤسسات متمكنة من تخصصها وسباقه في طرح وتطوير منتجاتها بقدر ما يكون التجمع قادراً على النجاح، إلا أن هذا لا يعني أن ينغلق التجمع على نفسه فارتباطه بعلاقات مع تجمعات أخرى قد يعمل على تطوير هذا العنقود وإيجاد منتجات وعناقيد جديدة متخصصة فيها؛

- الابتكار: وهو المقياس الحقيقي لحيوية العنقود وتنافسيته، فعندما تبتكر مؤسسة منتجا ما يسارع المنافسون للبحث عن إنتاج منتج منافس، بينما يقوم المقلدون بإنتاج المنتج نفسه بتكلفة أقل وقد يتضمن ذلك قليلا من التحسينات على المنتج، هذا الوضع يدفع المؤسسة المبتكرة إلى تطوير منتجاتها أو ابتكار منتجات جديدة أخرى للتغلب على المنافسين والمقلدين، وهكذا تستمر هذه الدورة وهو ما يؤدي إلى مزيد من الابتكارات ويحقق تنافسية العنقود؛

- المنافسة: المنافسة بين المؤسسات من أهم مبادئ العنقود وهو الذي يحافظ على زخم النشاط فيه، فالتنافس بين المؤسسات هو الحافز الذي يدفعها نحو البحث عن المزيد من الابتكارات وتطوير المزيد من التقنيات وهو ما يؤدي إلى إيجاد تخصصات ونشاطات جديدة وينشط حركة البحث العلمي، كما أنه يساهم في رفع مستوى كفاءة القوى العاملة نتيجة لزيادة الطلب عليها وعلى برامجها التدريبية، ولحدودية المنافسة أثر سلبي في تنافسية العنقود وتكلفه الكثير على المستوى البعيد حيث يقل عدد المؤسسات والوظائف ومستوى التقدم التكنولوجي؛

- التعاون: نمو مؤسسة ناجحة وتنافسية يحفز الطلب من قبل هذه المؤسسة على منتجات المؤسسات الموردة لها، ومع تطور العنقود تتعزز علاقات التبادل بين مؤسساته وتتدفق المنفعة من الأمام إلى الخلف والعكس، كما أن الروابط التي يوجد بها التجمع بين بعض المؤسسات من خلال التحالفات والإنتاج المشترك وغيره من أنواع التعاون يعود عليها بنفع أكبر من عملها مستقلة من خلال مشاركتها في منتجات جديدة وخفض تكاليف الإنتاج أو رفع الجودة أو الحصول على أسواق وعملاء جدد؛⁵

3. العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعناقيد الصناعية

العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعناقيد الصناعية نوضحها من خلال العلاقات الصناعية داخل العنقود والسياسات اللازمة لخلق وتنمية العناقيد الصناعية.

1.3. العلاقات الصناعية داخل العنقود: يرتبط بفكرة العناقيد الصناعية عدد من المفاهيم المتعلقة بالمراحل المختلفة لإتمام العملية الإنتاجية ودورة السلع والخدمات والمنتجات الوسيطة بين الوحدات المختلفة وتشمل هذه المفاهيم العلاقات الصناعية بين مختلف المؤسسات داخل العنقود:

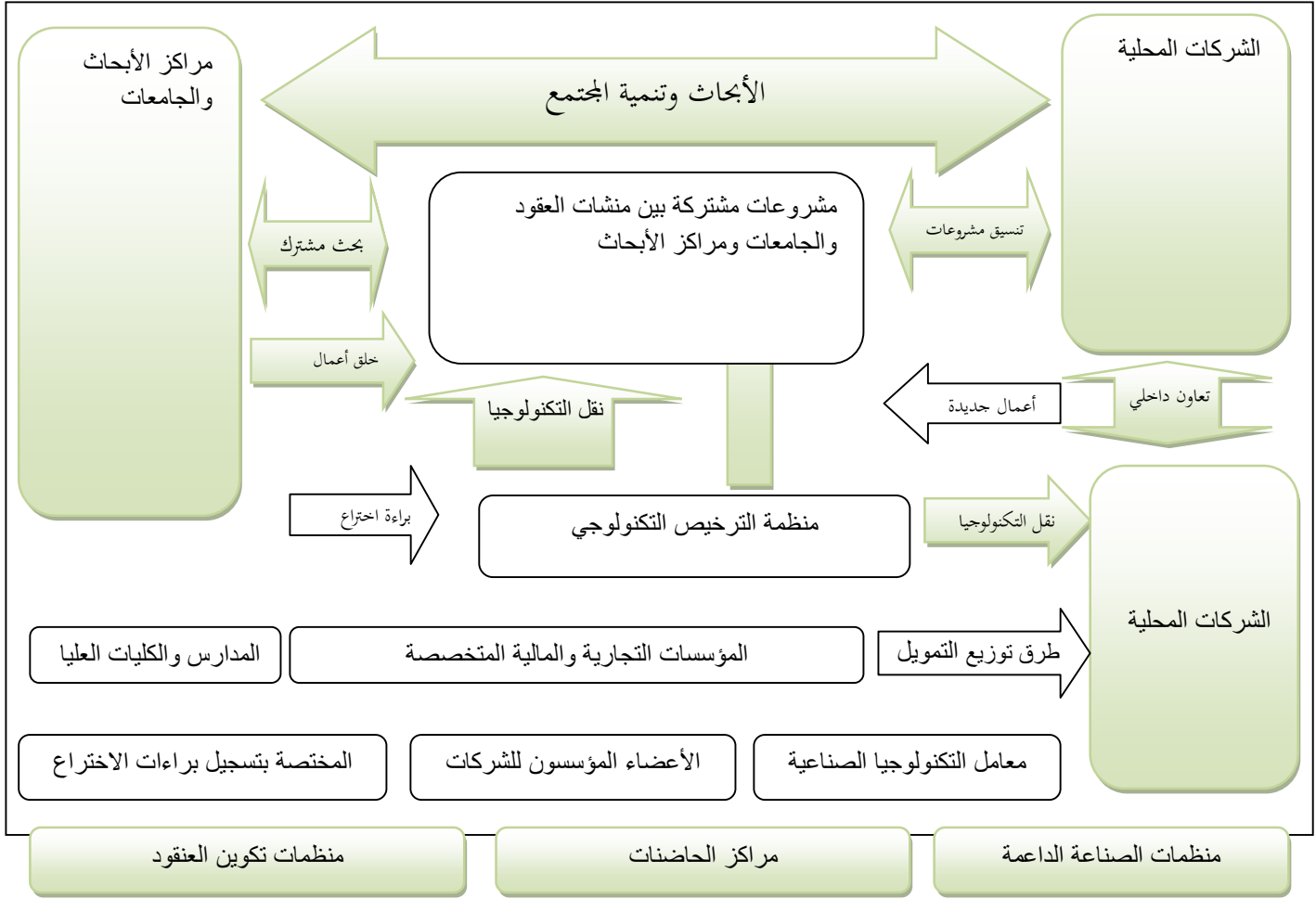
■ الأنشطة التابعة: وتعتبر هذه الأنشطة تابعة لأنها تتوقف على حركات المؤسسات الكبيرة، وفي هذا الإطار يمكن

التمييز بين نوعين من العلاقات:

- التعاقد من الباطن (المناولة): يمكن تعريف المناولة على أنها عقد مكتوب يعهد بموجبه صاحب الصفقة إلى الغير تنفيذ جزء من صفقته ويختار صاحب الصفقة بحرية المتعاقدين معه من الباطن شريطة أن يبلغ صاحب المشروع بطبيعة الأعمال التي يعتزم التعاقد بشأنها من الباطن وهوية المتعاقدين المذكورين وعناوينهم التجارية وتسميات شركاتهم وعناوينهم. - المؤسسات المحيطة: يشير هذا المفهوم إلى قيام المؤسسة الأم بشراء سلع وسيطة أو خدمات مساعدة للعملية الإنتاجية بدلا من إنتاجها داخليا، وفي هذه الحالة تقوم إحدى الوحدات والتي تكون صغيرة أو متوسطة الحجم بإنتاج تلك المكونات أو تقديم تلك الخدمات لصالح المؤسسة الأصلية، وهذا ما يطلق عليه بالتزويد الخارجي والذي يعتبر أحد أشكال العلاقات الرأسية بين المؤسسة.

■ التحالفات الإستراتيجية: إن المؤسسات الحديثة تعرف أنواعا أخرى من العلاقات في مجالات التطوير التكنولوجي والتشارك في المعلومات وبرامج التدريب وهي التحالفات الإستراتيجية، حيث تتجه المؤسسات إلى هذه العلاقات لما فيها من ميزة في التشارك في تكلفة الحصول على الخدمات الفنية والتقنية والمعلوماتية وبالتالي توفير في التكاليف، ويلاحظ أن هذا النوع من العلاقات أصبح يحتل أهمية كبيرة في العناقيد الصناعية المتطورة وخاصة العالمية منها، وأن ذلك يستدعي بيئة أعمال ناضجة ومتطورة إضافة إلى وجود قاعدة تشريعية وقانونية.⁶

الشكل رقم (01): أنظمة التكامل في العنقود الصناعي



المصدر: مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام، دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤتمر العلمي حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن، دون سنة، ص 14
ويتضح من الشكل السابق مدى التكامل والتعاون الذي يتم بين العناقيد الصناعية وجميع الكيانات الموجودة داخل العنقود.

2.3. السياسات اللازمة لخلق وتنمية العناقيد الصناعية: يمكن تقسيم سياسات تمكين العناقيد الصناعية من أداء دورها في الاقتصاد الوطني إلى مجموعتين:

- المجموعة الأولى: تتعلق بمجموعة السياسات التي يجب إتباعها لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يمكن أن يتكون منها العنقود، فلا يمكن تنمية العنقود دون تنمية ومساندة الوحدات الأساسية الداخلية فيه وهي المؤسسات، فإن برامج المساندة يجب أن تكون بينها درجة متطورة من العلاقات المؤسسية حتى يمكن أن تتعاظم فائدتها بحيث تكون برامج التنمية التكنولوجية متناسقة مع برامج التمويل المتاحة وبرامج تنمية مهارات العمالة، بحيث يؤدي الاختلاف في المستوى أو المحتوى أو عدم اتساق التوقيت إلى فجوات بين المستوى التكنولوجي الذي يمكن أن تطبقه المؤسسة وبين حجم التمويل المتاح والمستوى الفني للعمالة.

- المجموعة الثانية: هذه السياسات تساعد على خلق العناقيد وتأهيلها للقيام بدورها، ففي بداية تكون العنقود فإن النمط السائد من العلاقات الصناعية يكون العلاقات الرأسية، وهنا يقع على الدولة مسؤولية المساعدة في نضوج العنقود من خلال تصميم البرامج التي تشجع على إرساء نمط شبكي من العلاقات، مثل تشجيع التعاقد من الباطن وتشجيع تبادل المعلومات وإنشاء مراكز تدريب مشتركة ومؤسسات مشتركة جديدة، يساهم فيها العاملين في العنقود، أيضا على الدولة مسؤولية الربط بين العنقود الصناعي ونظام التطوير الوطني وهو النظام الذي يشمل نظم التعليم والتدريب ونظم الإنتاج

ومؤسسات البحث العلمي والجامعات، ذلك أن هذا الرابط هو الذي يدفع إلى تطوير العنقود ووصوله إلى مرحلة التنافسية العالمية، وعليها أن تحدد الأنواع المختلفة من العناقيد الصناعية الموجودة داخل اقتصادها وتتعرف على مرحلة التطور التي وصل إليها كل منها، حتى لا يضر تصميم السياسة الاقتصادية على المستوى الكلي بأحد العناقيد الهامة، إضافة إلى أن تصميم السياسة الاقتصادية يجب أن يكون في إطار رؤية واضحة لأطر عمل مختلف العناقيد الصناعية في الاقتصاد، وأيضا في إطار رؤية متكاملة لخريطة العناقيد ولعلاقات الارتباط بينها.⁷

3.3. أسباب لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التجمعات العنقودية: هذه الأسباب هي فيما يلي:

■ **منطق التنمية من الأسفل والاعتراف بدور الفاعلين المحليين:** قامت (DATAR) (الهيئة الفرنسية للتهيئة الإقليمية والعمل الجهوي) باقتراح سياسة تقوم على التعاون مع الاتحاد العام للتجمعات الفرنسية (CDIF) في أكتوبر 2008، حيث أن كل المؤسسات معنية بهذا التنظيم سواء كانت مؤسسات إنتاجية أو مهن حرة أو مقدمي خدمات أو حرف إنتاج، ومن مختلف الأنشطة التجارية والصناعية والسياحية أو الزراعية. وأصبحت بذلك الجماعات المحلية قادرة على وضع برامج تنمية محلية مكتملة لتلك التي تتبعها الدولة وطنيا في مسار تنمية مشتركة تجمع شركاء خواص وعموميين، فمهمة الفاعلين المحليين عمليا تتجلى في البحث عن حلول مناسبة للصعوبات التي تواجهها مؤسسات المنطقة وخلق بيئة ملائمة لنمو هذه الأخيرة:

■ **تحقيق الوفورات الداخلية والخارجية:** يمكن أيضا تصنيف الأسباب التي أدت إلى لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو العناقيد الصناعية إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية، تمثلت الأولى في البحث الدؤوب عن الوفورات الاقتصادية والتي تتضمن وفورات الإنتاج التي تزيد بزيادة حجم المؤسسة مع توسيع نطاق توزيع التكاليف الثابتة، أما الأسباب الخارجية فتتمثل في التخفيض التدريجي للعراقيل المادية والمالية في التبادلات وتخرج العمليات:

■ **تزايد الطلب وظهور الأنشطة التكاملية:** تنشأ العناقيد نتيجة للطلب على المنتج النهائي، فقد ساهمت حركة التصنيع الحديثة في تنوع النشاط الصناعي من خلال إدخال فروع جديدة شجعت الطلب على المنتجات الوسيطة والنشاطات التكاملية عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي كان لها دور بارز في تغطية الطلب المتزايد على مختلف مكونات المنتجات:

■ **مشكل الاندماج والشرء وتحقيق الحجم الحرج:** إن المشاكل المختلفة التي اعترضت عمليات الاندماج والشرء أو الابتلاع إما بسبب مشكلات في بورصات الأوراق المالية أو فرض قيود حكومية أو اعتبارات قانونية كدخول طرف ثالث معارض لعمليات الاندماج أو الشرء كلها عوامل ساهمت في تطور هذا الشكل من أشكال التعاون والمتمثل في العنقود الصناعي، هذا الأخير أصبح كبديل جديد يسمح بتجنب التصادم الثقافي والتنظيمي الذي يسببه الاندماج:⁸

4. العناقيد الصناعية كآلية لتطوير صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1.4. تجربة العناقيد الصناعية في الجزائر:

تتكون الجزائر من 77 منطقة صناعية موزعة عبر كامل التراب الوطني، أهمها المنطقة الصناعية بأدرار وواد سلي بالشلف وعين ميله بأم البواقي وأريس وجرمة بباتنة، وأقبو ببجاية وسيدي خالد بالبويرة وواد السمار في الحراش بالجزائر العاصمة والمنطقة الصناعية ببرج بوعريج وغيرها:⁹

واعتمادا على تجربتها الخاصة في الفشل في ترقية أقطاب النمو واثمين دروسها سعت الجزائر إلى بناء مسعى للتحديث الصناعي يقوم على مفهوم العناقيد الصناعية، فقد أصبحت فضاءات حيث يعمل ويتعاون مركب مترابط داخليا من المؤسسات المحلية والمؤسسات متعددة الجنسيات فقد جرى هيكल العناقيد الصناعية ضمن إطار إقليمي وأقيمت في شكل مناطق تدعى (حضائر النشاط) أو (مناطق النشاط المدمجة) أو (أقطاب التنافسية)، وتمتاز هذه المناطق بالهشاشة والتأخر الكبير الذي يجب تداركه بسياسات صناعية مجددة وجريئة، حيث تفتقر لأدنى الشروط لهذا كان لزاما عليها إعادة تأهيل وتطوير هذه المناطق لتحقيق الأهداف المسطرة لها.¹⁰

تم القيام بتصنيف مختلف الولايات وفق مستوى جاذبيتها باستعمال مؤشر تركيبي يتكون من معايير فرعية ترجيحية وهي: مستوى تمركز المؤسسات، وفرة البنى التحتية، قرب المؤسسات الجامعية، ووحدات البحث ونوعية الخدمات الجماعية، هناك بعض المناطق بسبب طبيعتها ووضعتها مدعوة لكي تكون مناطق متخصصة في نوع معين من النشاط، ويؤدي أخذ هذه المتطلبات بعين الاعتبار إلى انتقاء محدود لهذه المناطق وعلى هذا الأساس تم اعتماد المناطق التالية على سبيل الأولوية:

- مناطق التنمية المتعددة للاختصاصات: وهي الجزائر، عنابة، البليدة، وهران، سطيف، تيزي وزو، مستغانم، برج بوعريج، غرداية وحاسي الرمل، بومرداس؛

- المناطق المتخصصة: وهي أرزيو، حاسي مسعود، سكيكدة، وهران؛

- مناطق متعددة الاختصاصات: وهي قسنطينة وسكيكدة، تلمسان وعين تيموشنت؛

- أقطاب تكنولوجية: وهي باتنة، الشلف، تلمسان، قسنطينة؛¹¹

2.4. معوقات العناقيد الصناعية في الجزائر: يمكن تلخيص بعض المعوقات فيما يلي:

- صعوبات مرتبطة بإنشاء المؤسسات وتوطينها خاصة كثرة القوانين التي تعرقل إنشاءها؛

- عدم تلبية الحاجات الأساسية لمختلف المتعاملين على مستوى التجمعات الفاعلة في مجال التنمية الصناعية في الجزائر من مؤسسات وعمال وغيرهم؛

- المؤسسات الصناعية منعزلة عن بعضها البعض ولا يوجد تنسيق بينها؛

- خدمات محدودة على مستوى كل التجمعات التي تحتضنها الجزائر؛

- تعدد المراسيم والقوانين والمؤسسات الخاصة بالسياسة البيئية على المستوى الكلي وبعد التنسيق مع المناطق الصناعية وتنفيذها محدود على أرض الواقع؛

- عدم وجود إستراتيجية بيئية على مستوى التجمعات الصناعية، وغياب حلول جذرية ومثلى على مستوى الوحدات الإنتاجية (غياب المعالجة الجيدة للنفايات، غياب المسؤولية البيئية)؛

- تعاني الطرقات في الجزائر من نقص في التهيئة داخل مختلف العناقيد الصناعية إذ أنه تشهد حركة أكثر من 3500 مركبة منها 50% من الحجم الكبير مما أثر سلبا على الطرقات؛

- صعوبة في الحصول على عقود الملكية يؤثر سلبا على النشاطات الاستثمارية؛¹²

3.4. مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

■ تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: تبين الإحصائيات التي قدمتها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطور عدد هذه المؤسسات للفترة الممتدة من السنة 2011 إلى سنة 2019، كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم(01): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الطابع القانوني في الفترة (2011-2019)

طبيعة م.ص.م	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
م.ص.م الخاصة	658737	711275	777259	820194	934037	1013637	2721514	1921423	2611212
م.ص.م العمومية	572	557	557	544	532	538	550	595	549
المجموع	658737	711832	777816	820738	934569	1014175	2743529	1922018	2611761

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على إحصائيات مقدمة من طرف وزارة الصناعة والمناجم

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه، نلاحظ أن هناك تزايد في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حيث أنها عرفت في مجموعها زيادة هامة، حيث بلغ عدد هذه المؤسسات في سنة 2011 ب 658737 مؤسسة، ليصل إلى 2611761

حالة لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

مؤسسة سنة 2019 ، كما نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة يفوق عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية. هذه الزيادة تعود إلى الوتيرة جد متسارعة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة؛ إذن يتبين لنا أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في تطور مستمر في الجزائر، مما يعني أن القطاع الخاص حظي باهتمام كبير من طرف السلطات العمومية؛

■ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتركزها الاقتصادي:

جدول رقم (02): توزيع المؤسسات حسب القطاع الاقتصادي في الجزائر لسنة 2019

القيمة بالمليون دينار جزائري

قطاع النشاط	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية	المجموع	النسبة %
الزراعة	7282	74	7356	1.69
الطاقة والمناجم	2757	5	2762	0.63
البناء والأشغال العمومية	177730	25	177755	41.06
الصناعة	92714	90	92804	21.43
الخدمات	316134	71	316205	73.04
المجموع	596617	265	432882	100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات مقدمة من طرف وزارة الصناعة والمناجم

من الصعوبة حصر العدد الحقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لوجود أعداد كبيرة من هذه المؤسسات تنشط في القطاع الغير الرسمي، ومن خلال بيانات الجدول 2- نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتركز في قطاع الخدمات، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية ثم يليه القطاع الصناعي، ثم الزراعة، حيث أن هذا الأخير هو الطاقة والمناجم، الملاحظ أن المؤسسات الخدمية الصغيرة هي الآخذة الحصة الأكبر مقارنة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية؛

وما يمكن استنتاجه من خلال هذه البيانات فإننا نجد أن مساهمة المؤسسات الإنتاجية هي أقل مساهمة وبكثير من مساهمة المؤسسات الخدمية في خلق القيمة المضافة؛

4.4. أثر العناقيد الصناعية على صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية)

■ نتائج المسح الميداني: من أجل الإجابة على أسئلة الدراسة تم توزيع استبانة على مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتواجدة في شكل عناقيد صناعية، والتي قدر عددها 23 مؤسسة، وتحليل النتائج المتحصل عليها تم استخدام البرنامج الإحصائي التحليلي (SPSS) ؛

■ قياس ثبات وصدق الاستبيان:

من أجل قياس ثبات وصدق الاستبيان تم وضع الفرضيتين التاليتين:

- فرضية العدم H_0 : عدم مصداقية البيانات إذا كان $AC \neq 0;1$ عند مستوى معنوية 0,05
- فرضية البديل H_1 : هناك مصداقية للبيانات إذا كان $AC = 0;1$

وكانت نتائج معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach)، موضحة في الجدول التالي والتي تدل على ثبات الأداة المستخدمة:

جدول رقم (03): معامل الثبات (ألفا كرونباخ) للاستبيان

عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
16	0.79

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V22)

■ تحليل البيانات وعرض نتائج الدراسة التطبيقية:

■ البيانات الشخصية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتعلق هذا القسم بحساب مختلف التكرارات والنسب المئوية للبيانات الخاصة بالمؤسسات من عينة الدراسة، والتي تتمثل في نوع المؤسسة والنشاط، ومدة نشاط المؤسسة في السوق، والدول التي تصدر لها المؤسسات من عينة الدراسة:

* توزيع عينة الدراسة حسب عدد عمال المؤسسة: النتائج نوضحها في الشكل التالي:

جدول رقم (04): توزيع عينة الدراسة حسب عدد العمال بالمؤسسة

عدد عمال المؤسسة	التكرار	النسبة %
من 1 إلى 9 عمال	4	16.7
من 10 إلى 49 عامل	10	41.7
من 50 إلى 250 عامل	9	37.5
المجموع	23	100

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V22)

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب المؤسسات من عينة الدراسة هي مؤسسات صغيرة (من 10-49 عامل) بنسبة 41.7 %، تليها مؤسسات متوسطة (من 50-250 عامل) بنسبة 37.5 %، وأخيرا مؤسسات صغيرة (من 1-9 عامل) بنسبة 16.7 %.

* توزيع عينة الدراسة حسب النشاط: النتائج موضحة في الشكل التالي:

جدول رقم (05): توزيع عينة الدراسة حسب النشاط

نشاط المؤسسة	التكرار	النسبة %
خدمي	2	8.3
صناعي	12	50
تجاري	9	37.5
المجموع	23	100

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V22)

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عينة الدراسة هي مؤسسات تمارس نشاط صناعي بنسبة 50 %، تليها مؤسسات تجارية بنسبة 37.5 %، وأخيرا مؤسسات خدمية بنسبة 8.3 %.

* توزيع عينة الدراسة حسب العمر: وهي مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (06): توزيع عينة الدراسة حسب العمر المؤسسة (مدة النشاط في السوق)

عمر المؤسسة	التكرار	النسبة %
أقل من 5 سنوات	1	4.2
من 5 إلى 10 سنوات	15	62.5
10 سنوات فأكثر	7	29.2
المجموع	23	100

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V22)

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب المؤسسات من عينة الدراسة قدرت مدة نشاطها في السوق (من 5-10 سنوات) بنسبة 62.5 %، تليها المؤسسات (من 10 سنوات فأكثر) بنسبة 29.2 %، أما المؤسسات التي مدة نشاطها (أقل من 5 سنوات) وقدرت نسبتها ب 4.2 %.

* توزيع عينة الدراسة حسب الدول المصدرة لها:

جدول رقم (07): توزيع عينة الدراسة حسب دول التصدير

حالة لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

النسبة %	التكرار	التصدير
16.7	4	الدول العربية
16.7	14	الدول الإفريقية
62.5	15	الدول الأوروبية
100	23	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V22)

من خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب المؤسسات من عينة الدراسة تصدر منتجاتها إلى الدول الأوروبية بنسبة تقدر 62.5 %، وهذا بحكم الموقع الجغرافي للجزائر الواقع على البحر الأبيض المتوسط والذي يمكنها من تصدير منتجاتها، أما صادراتها للدول العربية والدول الإفريقية كانت متساوية بنسبة تقدر ب 16.7 %.

■ أثر العناقيد الصناعية في تطوير صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جدول رقم (08): درجات الموافقة عن مختلف عبارات دور العناقيد الصناعية في ترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق	موافق بشدة	الفقرات
			التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
			%	%	%	%	%	
موافق بشدة	0.603	2	-	-	4	5	15	تساهم العناقيد الصناعية في تخفيض تكاليف الإنتاج بمؤسستكم
			-	-	0.17	0.21	0.652	
موافق بشدة	0.706	1.96		1	2	5	15	تساهم العناقيد الصناعية في تخفيض التكاليف التسويقية في مؤسستكم
				0.043	0.086	0.21	0.652	
موافق بشدة	0.596	1.91	-	-	3	5	15	تساهم العناقيد الصناعية على تخفيض تكاليف التوزيع والتي تساعد في عملية التصدير لديكم
					0.13	0.21	0.652	
موافق بشدة	0.671	1.78	-	-	3	8	12	تساهم العناقيد الصناعية في رفع جودة المنتج الموجه للتصدير
					0.13	0.34	0.52	
غير موافق بشدة	0.798	2.00	-	-	12	4	6	تقدم مؤسستكم منتجات ذات جودة عالية مقارنة بمنتجات المؤسسات في نفس المنطقة الجغرافية
					0.52	0.17	0.26	
موافق بشدة	1.125	2.09	2	-	3	7	11	تعتمد مؤسستكم في عملية الإنتاج على معايير الجودة العالمية
			0.086		0.13	0.30	0.47	
موافق بشدة	1.044	2.00	1	1	3	8	10	تعتمد مؤسستكم على السرعة في إطلاق منتجات جديدة في السوق
			0.043	0.043	0.13	0.34	0.43	
موافق بشدة	0.671	1.78	-	-	3	8	12	تعمل مؤسستكم على تطوير منتجاتها ومتطلبات السوق المستهدفة
					0.13	0.34	0.52	
موافق بشدة	1.180	2.13	-	2	1	7	11	تعمل مؤسستكم على الابتكار في استخدام طرق جديدة في الإنتاج
				0.086	0.043	0.3	0.47	
موافق بشدة	1.022	1.96	1	1	2	8	11	تساهم العناقيد الصناعية في زيادة الحصة السوقية لمؤسستكم
			0.043	0.043	0.086	0.43	0.47	
موافق بشدة	0.815	1.87	1	-	-	6	16	تساهم العناقيد الصناعية في ترويج منتجات مؤسستكم في إطار الاتفاقيات الدولية
						0.26	0.69	

موافق بشدة	1.217	2.13	3	-	-	6	14	ساهمت العناقيد الصناعية على دمج مؤسستكم في الأسواق العالمية
موافق	1.166	2.22	2	2	-	14	5	تعتبر مؤسستكم العناقيد الصناعية عامل مهم يعمل على ترقية صادرات مؤسستكم
موافق بشدة	0.89	1.98	0.086	0.086		0.6	0.21	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V22)

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عينة الدراسة يبدون موافقتهم من خلال الإجابات عن مختلف العبارات المتعلقة بدور العناقيد الصناعية في ترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تراوحت المتوسطات بين (1.78-2.13) وبمتوسط إجمالي قدر ب 1.98، والذي يدل على أن المؤسسات من عينة الدراسة يوافقون بشدة على مختلف العبارات، بمعنى آخر أن العناقيد الصناعية لها تأثير ذو دلالة ايجابية على تطوير وترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5. خاتمة

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية :

من بين خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صغر حجمها، وعليه فإن صغر حجم هذا النوع من المؤسسات لا يمثل بالإطلاق عائق أمام تبني إستراتيجية العناقيد الصناعية، لأن هذه الإستراتيجية مبدؤها التعاون بين المؤسسات لمواجهة المشاكل التي تواجهها؛

تؤدي العناقيد الصناعية دور كبير ومهم خاصة في مجال التطوير التكنولوجي والابتكار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك عن طريق تخصيص كل وحدة منها في مراحل معينة من الإنتاج، والذي يساهم في دعم القدرة التنافسية للصناعة ككل؛ تبرز أهمية العناقيد الصناعية في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو الأمر الذي يدعم صادراتها؛
التوصيات:

إن الجزائر سعت إلى بذل مجهودات لإنشاء وتأهيل المناطق الصناعية التي هي سبيل في بناء العنقود الصناعي من خلال إنشاء العديد من هذه المناطق الجديدة عبر الوطن، إلا أنه وبالرغم من هذه المجهودات لا يزال عدد كبير من المناطق الصناعية غير مستغلة وبشكل جيد وهذا لأهميتها في ترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعليه فيجب الاستفادة من عدة تجارب دولية ناجحة في تطوير العناقيد الصناعية والاقتداء بها؛

إن السياسات المنتهجة لتحسين صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال العناقيد الصناعية يجب أن تبني على المعرفة الدقيقة للبيئة المحيطة بها وإمكانياتها الاقتصادية؛

تشجيع الابتكار والإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تفعيل اليقظة الإستراتيجية ودورها في تدعيم صادرات هذا النوع من المؤسسات من خلال العناقيد الصناعية؛

تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التعاون فيما بينها وعدم الاعتماد فقط على التركيز على المناطق الصناعية.

¹ Zhao.W et al, Competitive advantage in an industry cluster: The case of Dalian Software Park in China , Technology in Society, n 31, Elsevier, 2009, p141.

² Ron Martin & Peter Sunley, Deconstructing Clusters: Chaotic Concept or Policy Panacea?, Revised Version of a Paper Presented at the Regional Studies Association Conference on Regionalising the Knowledge Economy, London, 2011, p15.

³ محمد طرشي، العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 13، الشلف، الجزائر، 2015، ص ص 8-9.

⁴ بلقاسم زايري، العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 07، سطيف، الجزائر، 2007، ص 175

⁶ محمد طرشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 9-10

⁷ عبد المولى هائل طشطوش، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، دار حامد، عمان، الأردن، 2012، ص 146

⁸ سعاد قوفي، التجمّعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة لبعض تجارب البلدان النامية)، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص ص 98-99-100.

⁹ إيمان خلفاوي، ساسية عناني، دور المناطق الصناعية في الجزائر: الواقع والآفاق (دراسة حالة المناطق الصناعية ومناطق النشاط لولايي قالمة وعنابة)، ملتقى وطني حول تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الصادرات خارج المحروقات (الواقع والآفاق والتجارب الناجحة)، يومي 19-20/أكتوبر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2015، ص 72.

¹⁰ سمية سريدي، أسماء خليل، دور المناطق الصناعية في دعم التنمية الصناعية، ملتقى وطني حول تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الصادرات خارج المحروقات (الواقع والآفاق والتجارب الناجحة)، يومي 19-20/أكتوبر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2015، ص 21.

¹¹ سمية سريدي، أسماء خليل، مرجع سابق، ص 23.

¹² عبد الله الطيبي، تحليل دور العناقيد الصناعية في تعزيز إستراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، الجزائر، 2015-2016، ص 237.

أيت قاسي عزو رضوان

جامعة الجزائر 03

redouane7282@yahoo.fr

د. حمول طارق

جامعة طاهري محمد

بشار

ملخص:

لقد أصبح التأمين اليوم من معايير التمايز في العصر الحديث. فقياس درجة التقدم الاقتصادي لأي دولة يعتمد على قياس صناعي التأمين والمصارف باعتبارهما من الخدمات غير المنظورة التي تؤمن حاجات المجتمع والمؤسسات. وقد بات التأمين أحد أهم متطلبات التنمية الاقتصادية بمختلف أنواعها (الصناعية، الزراعية، الخدماتية... الخ) في الدول مما أحدثه هذا النظام من قفزة نوعية، خاصة في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعديد من الدول. فالقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، خارج قطاع المحروقات، كغيرها من القطاعات والمؤسسات الجزائرية شهدت ولا زالت تشهد مساراً إصلاحياً طويلاً، غير أن هذه التغييرات والإصلاحات لم تشمل جانب إدارة التأمين بالشكل الكافي والدور الذي يلعبه هذا الأخير في دعم وتطوير القطاع الصناعي. فالتأمين بمختلف أنواعه، يسمح من خلال خلق التغطيات الملائمة للأخطار الصناعية، بدعم وتعزيز القدرات التنافسية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتحقيق متطلبات المنافسة الدولية والمتطلبات البيئية. فيجب الإشارة إلى ضرورة الاهتمام بدور وأهمية التأمين للقطاع الصناعي في دعمه وتطويره وكذا تشجيعه للمبادرة الفردية.

الكلمات المفتاحية: التأمين – التأمين من الأخطار القطاع الصناعي – التأمين من الأخطار البيئية – المنافسة الدولية.

Abstract :

Insurance has now become one of the standards of differentiation in the modern era, and the degree of economic progress of a country generally depends on the development of insurance and the banking sector. In addition, insurance has become one of the main prerequisites for economic development of various types (industrial, agricultural, ... etc) and this system (insurance) has participated and supported the development of economies, in particular in the economies of industrialized countries. The SME-SMI sector and SME-SMI companies outside the petroleum sector in Algeria, and like other Algerian sectors and institutions, have seen and still see reforms, but these changes and reforms do not affect insurance management. despite the adequate role played by the latter in terms of support and development of the SME-SMI sector, because it makes it possible to cover industrial risks and strengthen the competitiveness of the SME-SMI organization and to meet the requirements of international competition and environmental requirements. So we must refer to the need to pay attention to the role and importance of insurance for the SME sector in its support and development and thus in the encouragement of individual initiative.

Keywords: insurance - industrial risks - insurance against environmental risks - international competition.

1. مقدمة

يلعب التأمين دوراً مهماً في حماية الممتلكات والثروات من الأخطار التي تتعرض لها، كما يعمل على استمرارية المنشآت الاقتصادية وممارسة عملها والمحافظة على رؤوس أموالها، فقد امتدت عمليات التأمين لتغطي جميع قطاعات المجتمع مثل قطاع الصناعة، قطاع الزراعة، قطاع الخدمات الخ. ولعل الصناعة من قطاعات الهامة في الاقتصاد القومي، وبالتالي فإن التأمين على هذا النوع من النشاطات يعد من الأمور المهمة، التي تساعد على استمرارية هذا القطاع وتنميته وزيادة الدخل القومي به وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ففيما تتمثل أهم أنواع التأمين مساهمة في هذا المجال وما الدور الذي يلعبه في دعم القدرات التنافسية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتحقيق متطلبات المنافسة الدولية والمتطلبات البيئية ؟. وهو ما سنحاول التطرق إليه من خلال تقسيم هذا العمل إلى قسمين، نتطرق في الأول إلى التعريف بالتأمين من الأخطار القطاع الصناعي، وفي الثاني إلى الدور الذي يلعبه هذا النوع من التأمين في دعم وتطوير القطاع الصناعي والقدرات التنافسية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتحقيق متطلبات المنافسة الدولية والمتطلبات البيئية والإشارة لحالة الجزائر.

2. التأمين من مخاطر القطاع الصناعي

قبل التعرض للتأمين من أخطار القطاع الصناعي لابد من التعريف بالتأمين. فالتأمين لم يكن نشاطاً حديث العهد بل نشأ قديماً مع فكرة التعاون وتطور بتقدم حياة الإنسان إلى أن وصل إلى الصورة التي هو عليها في عصرنا الحديث. فزيادة على اعتباره وسيلة للحماية من الأخطار المختلفة ومواجهة الأنكباب، فهو يؤثر إيجابياً في العديد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية. والأهم في كل ذلك كونه يأخذ أشكالاً عدة للمواءمة مع المواصفات المرتبطة بكل نشاط أو مجال.

1.2. ماهية التأمين: يمكن تعريف التأمين على أنه "اتفاق يحصل بمقتضاه الشخص (طبيعي أو معنوي) لقاء مبالغ يدفعها بانتظام (أقساط- primes) على وعد بالتعويض في حالة وقوع حدث غير مرغوب فيه له"⁽¹⁾. إذ يسمح التأمين بنقل الخطر إلى جهات قادرة أو بإمكانها تحمله. فالتأمين أنواع وأقسام عديدة كما أن البحث في ميادين التأمين من الأمور العسيرة واليسيرة في آن واحد، ذلك أنها تمثل المجالات التي تقع عليها التزامات الأطراف في ضمان المخاطر، ويخضع أي مجال فيها لقواعد عامة وأخرى خاصة. فأنواع التأمين تختلف باختلاف المنطلق والمعيار الذي يتم بموجبه تصنيف هذه الأنواع. فنجد معيار الخطر المؤمن ضده، الحرية في التأمين، الإدارة العملية للتأمين والهيئة التي تقوم بدور المؤمن⁽²⁾. إضافة إلى ذلك فإن من أهم الخصائص التي يمتاز بها التأمين، أنه يشمل عدداً كبيراً جداً من المنتفعين والمعرضين لأخطار متشابهة، ويخلق قدرة فائقة على التنبؤ بالخسائر المادية المتوقعة، باستخدام أحدث أساليب التنبؤ وأحسنها تطوراً. ويتم بذلك تحويل خسارة كبيرة غير محتملة إلى خسارة قليلة مؤكدة وتوزيع الخسائر المحققة، مع دفع التعويضات، ويكون التزام الطرف المؤمن محدداً بقسط ثابت معروف. فإذا كان الهدف الأساسي للتأمين هو توفير التغطية التأمينية للأفراد أو المؤسسة من نتائج الأخطار المختلفة سواء كانت أخطار أشخاص، ممتلكات والتأمين من المخاطر التلوث والبيئية أو المسؤولية المدنية⁽³⁾، فإنه بذلك يساهم في توفير الاستقرار للمشروعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يعمل على تفرغهم للتخطيط والعمل على

تحسين أداء وفعالية المنظمات و تحقيق متطلبات المنافسة الدولية والمتطلبات البيئية، بما يعود عليهم وعلى المجتمع من فوائد اقتصادية واجتماعية. وقد تفتنت دول العالم إلى أهمية التأمين في ترقية وتنمية مختلف القطاعات، فعملت على تشجيعه وتطويره بكافة الوسائل.

2.2. التأمين من الأخطار الصناعية: و من أقسام التأمين، التأمين على الأخطار الصناعية والتي سيتم توضيح البعض منها كمثال باعتبارها أهم أنواع التأمين المرتبطة بالنشاط الصناعي. حيث يتعين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تبرم عقود للتأمين من مختلف المخاطر التي تتعلق بالنشاط الصناعي والمسؤولية المدنية الناتجة عنه. ففوق المخاطر الصناعية على مختلف أنواعها يحدث خسائر مادية قد يتضرر منها الشخص نفسه أو ممتلكاته أو الغير وحتى البيئة، نتيجة سوء تصرفه مما يعرض المؤسسة الصغيرة والمتوسطة لنقص في ثروة أو الدخل. و من أهم المخاطر التي يمكن أن تواجه أي منشأة صناعية مايلي:

أ- التأمين من مخاطر الحريق و الأخطار الملحقه: L'Assurance Incendie et Risques Annexes

يغطي هذا التأمين الأضرار الناتجة عن حدوث الحرائق غير المصطنعة والخارجة عن الإرادة للمنشآت والعقارات شاملة ما يصيب العقارات المجاورة من ضرر بسبب هذه الحرائق (الحريق الناتج عن الانفجار والاشتعال) والمسؤولية المدنية الناتجة عن ذلك. كما يغطي هذا النوع من التأمين الأضرار التالية:

- الأضرار المادية في الممتلكات المؤمن عليها (المباني، المخازن ومحتوياتها)؛

- خطر انفجار الغلايات والآلات والأجهزة ذات الضغط .
- أضرار مادية (فقدان القدرة على استخدام وفقدان الإيجار...):
- التفجيرات والانهيارات؛
- خطر الحريق الناتج عن الصواعق (أضرار الصواعق على الممتلكات المؤمن عليها).
- الحوادث التي تؤثر على النظام والأجهزة الكهربائية وملحقاتها؛
- الصدمة أو السقوط أي جزء من معدات الملاحة الجوية والمركبات الفضائية أو الأجسام الساقطة؛
- موجة الصدمة التي ترافق اعتماد جهاز للملاحة الجوية في الطيران الأسرع من الصوت وكذا الحريق الناتج عن الأحداث الطبيعية : الزلازل والفيضانات والعواصف؛
- خطر فقد الأرباح الناتج عن حادث حريق و مختلف التكاليف والخسائر المالية و كذا مصاريف إجراءات الخبرة (Les honoraires d'experts)⁽⁴⁾

ب- التأمين من عطب أو كسر الآلات: (Assurance Bris de machines)

يغطي هذا التأمين الآلات والمعدات الثابتة والمتحركة من الحوادث المفاجئة، اللاإرادية وغير المتوقعة أثناء عملها أو سكونها والناتجة عن أخطاء التشغيل وقلة المهارة وعند تشغيلها بعد إتمام الفحص الفني والتحديث وإنفجار الغلايات (chaudières) و وتشمل كذلك أي أضرار ينتج للمباني أو المنشآت نتيجة لتحقق الأخطار السابقة. كما يغطي هذا التأمين الخسائر الناتجة عن

الحوادث الفجائية والغير متوقعة للأليات والمعدات التي تستخدمها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في موقع العمل وأثناء نقلها بين المواقع المختلفة.

ج- التأمين من مخاطر الكوارث الطبيعية: (Assurance Cat-Nat)

و يغطي هذا التأمين ما قد تسببه الفيضانات والصواعق والزلازل والبراكين وغير ذلك من الكوارث الطبيعية من أضرار تصيب المباني والعقارات وتدمرها.⁽⁵⁾

د- تأمينات المسؤولية المدنية: (Assurance responsabilité civile)

يغطي هذا النوع من التأمين الضرر الذي قد تسبب فيه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة للغير بسبب طبيعة عمله أو نشاطها والتي تخلق أضرار مادية أو جسمانية قد تتحقق عند وقوع الخطر المؤمن منه. و المسؤولية تقع على عاتق المؤمن له بموجب المادتين 554 و 555 من القانون المدني.

و هناك ما يسمى بالتأمين من مخاطر المسؤولية المدنية العشرية- التأمين العشري- (responsabilité civile décennale) و يقصد بها تأمين المشروع الاقتصادي لمدة 10 سنوات من تاريخ الإنهاء منه. هـ- التأمين الجماعي: (Assurance groupe)

و هو التأمين على مجموعة من الأفراد ذات خصائص مشتركة وتحت نفس الشروط التقنية لتغطية الخسارة الناتجة عن تحقق خطر واحد أو أكثر. كالمخطط الجماعي للمعاشات التقاعدية لموظفي المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في، مع إمكانية توسيع نطاق التغطية بعد التقاعد. - إضافة إلى بعض أنواع التأمين اذكر كمايلي:

- تأمين الإضرار الناجمة عن المياه: (Assurance Dégâts des eaux) و الذي يغطي الأضرار التي لحقت بالممتلكات المنقولة و الغير منقولة و التي تسببت فيها المياه (تسرب عرضي للمياه) أو خطر فيضان خزانات المياه العلوية وانفجار مواسير مياه الشرب داخل الأعيان موضوع التأمين.

- أخطار الشغب والاضطرابات الأهلية والعمالية (Les émeutes et mouvements populaires).

- خطر اصطدام المركبات أو سقوط الطائرات أو أجزاء منها.

- أخطار فقد أو نقص الإيراد الناتج عن التوقف الكلي أو الجزئي للنشاط بسبب حادث حريق أو نتيجة حادث مغطى بموجب هذه الوثيقة. (Assurance perte d'exploitation)

- حوادث السرقة بالإكراه التي تحدث بالاعتداء على المكان أو الأمكنة موضوع التأمين بكسر منافذها أو بثقب الأسقف أو الأرضيات المؤدية إليها.

- أخطار خيانة الأمانة من موظفي ومستخدمي المؤمن له .

- أخطار نقل النقدية من داخل وخارج المصنع وبالعكس.

- أخطار كسر الزجاج (Assurance bris de glace)

- أخطار عطل الآلات (Assurance bris de machine).

- أخطار فساد المحتويات المحفوظة في ثلاجات وغرف تبريد (Entrepôt Frigorifique).

- مصاريف إزالة الأنقاض للمباني والمحتويات نتيجة حادث مغطى بموجب هذه الوثيقة.

- وقد نجد بعض وثائق التأمين التي تجمع مختلف أنواع التأمين السابقة الذكر والتي تغطي لمخاطر التي قد يتعرض لها النشاط الصناعي إضافة إلى مخاطر المسؤولية المدنية، والتي تسمى بوثيقة التأمين الهندسي. حيث يطلق مصطلح التأمين الهندسي علي وثائق التأمين التي تغطي عقود الإنشاء والنصب والتركيب وعطب الماكائن بالمعني الضيق وتأمين الأجهزة الالكترونية وعمليات الخزن والتبريد والخسارة المترتبة علي عطب الماكائن (Perte D'exploitation). كما يغطي هذا التأمين الأضرار التي لحقت بغرف التبريد مما تسبب في أضرار أو خسائر في المنتجات المخزنة (التلف والتلوث...الخ) والتي قد تكون ناجمة عن زيادة أو نقصان في درجة الحرارة؛

- وقد أدى اتساع التأمين وانتشاره في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية وعلى مستوى العالمي إلى ظهور أنواع أخرى للتأمين أهمها التأمين من مخاطر المساس بالبيئة (التأمين ضد مخاطر التلوث والبيئة) وكذا التأمين من أخطار الإرهاب (Les actes de sabotage et de terrorisme)⁽⁶⁾

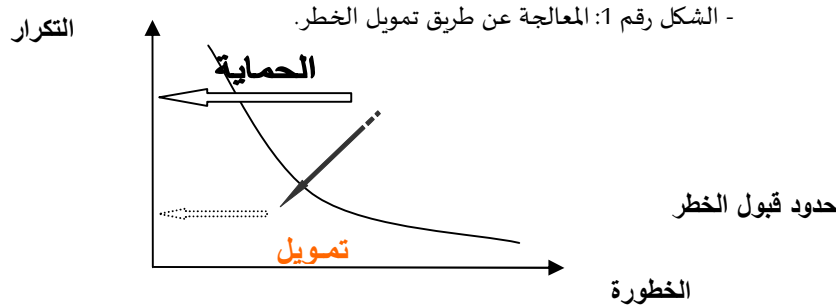
فالتأمين يسمح بتغطية مختلف المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة أو لها علاقة مع العمل والنشاط الصناعي حيث يهدف التأمين إلى توفير حماية شاملة وكافية ضد الخسائر والأضرار المادية التي تلحق بمختلف الوسائل والمعدات لهذا القطاع. وكذلك توفير الحماية ضد المسؤولية المدنية تجاه الغير أثناء النشاط والعمل وبعد الانتهاء (التأمين العشري). وهو ما سنحاول توضيحه من خلال الجزء الثاني في هذا العمل.

3. دور التأمين في دعم القدرات التنافسية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتحقيق متطلبات المنافسة الدولية والمتطلبات البيئية

يعتبر هنري فايول أول من أشار إلى أهمية وظيفة الخطر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك عندما ذكر في كتابه الإدارة العلمية والإدارة عام 1916 وظيفة الأمن والحماية كأحد الوظائف الستة الرئيسية في نشاط المشروع أو المنظمة وبالرغم من الشبه الكبير بين وظيفة الأمن السابقة والتي تهدف إلى حماية الأشخاص والممتلكات بالمشروع من الخسارة العارضة، وبين إدارة الخطر والتأمين التي تهدف الوصول إلى أفضل طريقة للحفاظ على أموال أي مشروع والأشخاص المالكين له والعاملين فيه من الخسارة المادية المحتملة والنتيجة عن تحقق الأخطار البحتة. إلا أن الثانية (إدارة الخطر والتأمين) تعد أكثر دقة⁽⁷⁾، حيث تعد إدارة الخطر والتأمين من العلوم الحديثة التي بداء الاهتمام بها بعد الحرب العالمية الثانية في المشروعات الكبيرة وازداد الاهتمام بها وبشكل كبير وملحوظ في الحياة العملية والأكاديمية في الربع الأخير من القرن العشرين⁽⁸⁾.

فالغرض من التأمين هو تقديم حماية شاملة وكافية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة حتى يتسنى لها بلوغ الأهداف والدور الحقيقي في الحياة الاقتصادية ومواكبة التوجهات الحديثة في المجال الصناعي. وهو ما يحققه التأمين بشكل عام من خلال

الإجراءات و الاستراتيجيات التأمينية و المتمثلة أساسا في كل من عملية إدارة و تسير المخاطر و العمل على التخفيض من مخلفاتها. مما يجعل التأمين أساس عملية دعم و تطوير النشاط و العمل الصناعي بمختلف جوانبه. فرغم حرص المؤسسة أو المنظمات الصغيرة والمتوسطة على التطبيق الجيد للأساليب الوقائية و العلاجية المانعة للخطر و المقللة من حدته، فقد تتفاجئ بتحقيق بعضها مما يؤثر في نشاط و استمرارية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة (التوقف المؤقت أو النهائي في بعض الأحيان)، و لذلك فقد تلجأ إلى وسائل أخرى لمواجهة الأخطار، كنقل الخطر وتحويله (Transfert du risque) إلى جهات أخرى باستعمال أساليب التأمين (L'Assurance) و التأمين المشترك (Réassurance)، و التي تعتر من أهم وسائل إدارة الخطر(9). بالإضافة إلى عملية تمويل الخطر من خلال التأمين "Risk Financing" و التي تعتبر عملية حمائية، إذ تؤثر في حدة الخطر و جسامته الأضرار (La gravité des risques). أي التحكم في الخسارة الممكن تحقيقها و التقليل من نتائج حالة عدم التأكد. كما هو مبين في الشكل 1- و تعتمد تكلفة تمويل الخطر على التكلفة المتوقعة أو المنتظرة للخطر. فيشير تمويل الخطر إلى توفير اعتمادات مالية للخسارة بعد حدوثها تتمثل في التعويضات (9).



Source: Jean Le Ray- Gérer Les Risques –Pourquoi ? Comment ?-Edition AFNOR, France.2006. p :84-85-86-91-93-145.

كما أن التأمين يؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد (Uncertainty) و القلق الناتجين عن عدم القدرة على توقع الخسارة المستقبلية للأحداث. حيث أن شركات التأمين يكون لديها القدرة على التنبؤ و توقع الخسارة بصورة أكثر دقة نتيجة استخدامها و تجميعها لأخطار متجانسة و التي يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تتأثر بتحقيقها من خلال تطبيق واستخدام بعض الآليات و الأساليب الإحصائية و الرياضية كقانون الأعداد الكبيرة و تحديد قيمة الخسارة المتوقعة مستقبلا. و تخفيض درجة عدم التأكد يؤدي إلى زيادة دقة توقع الخسارة و توزيعها على المؤمن لهم (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) في شكل أقساط التي يدفعها طالبوا التأمين أو المؤمن لهم. من هنا يمكن إجمال فوائد التأمين من خلال الجوانب التالية:

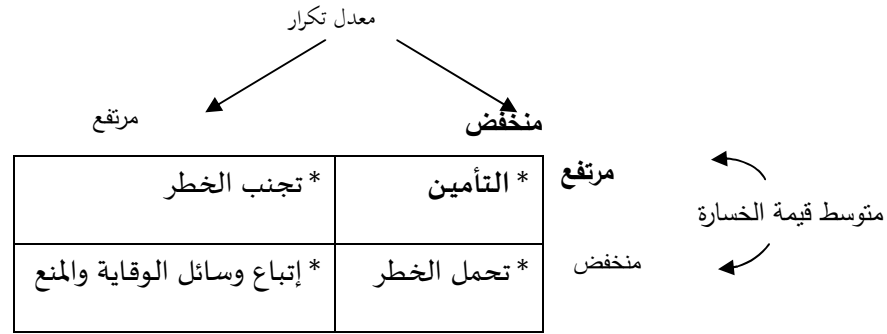
- إن التأمين من أهم الوسائل المساعدة على زيادة و دعم تنافسية النشاط الصناعي، و يتجلى ذلك من خلال تغطيته لمعظم المخاطر الصناعية، و التي من شأنها التحفيز على الاستثمار و العمل في هذا المجال. فصناعة التأمين مصدر مهم لتجميع الأموال و استثمارها. مما يؤدي إلى زيادة مخزون المجتمع من السلع الرأسمالية و تحفيز النمو و تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تنميتها(11). كما يعد خيروسييلة من وسائل الأمن و الاستقرار النفسي أي تقليل القلق، و يقصد بهدف تقليل التوتر والقلق -والذي يشير له Mehr and Hedgos بأنه معرفة أن تدابير مناسبة قد تم اتخاذ للتصدي للظروف المعاكسة و

الغير متوقعة التي قد تنشأ عن عامل عدم التأكد، وهذا ما يمنحه التأمين من خلال ما يضيفه من أنواع الحماية وتخفيف حدة نتائج الأخطار المتعلقة بالنشاط الصناعي، وهذا من خلال الحفاظ على رؤوس الأموال، وتسهيل إعادة بناء المشاريع الصغيرة والمتوسطة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند تعرضها للأخطار (حرائق أو كوارث طبيعية). وتعتبر هذه الميزة من أهم ميزات التأمين سواء قبل أو بعد تحقق الخطر أو الخسارة، مما يسمح للمنظمة بتوجيه طاقتها نحو النمو، الربحية و خلق و الرفع من قدراتها التنافسية. بالإضافة إلى ذلك يؤدي التأمين إلى تسهيل و تشجيع منح الائتمان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة "Enhancement Of Credit" و يتضح ذلك من خلال ما يوفره من ضمانات للمقرضين على أموالهم (التأمين على القروض). مما يؤدي إلى اتساع عمليات الائتمان و زيادة الثقة التجارية (12). مما يمنح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصاً استثمارية قيّمة وأمنة ضمن بيئة استثمارية مثالية ومستقرة، والتي هي نتاج الدعم الذي تقدمه شركات التأمين بمختلف خدماتها التأمينية (التأمين على القروض، التأمين على الآلات و المعدات، تأمينات المسؤولية المدنية، التأمين من مخاطر الإرهاب و المساس بالبيئة أو مخاطر التلوث...الخ).

- استقرار الأرباح: ينتج هدف استقرار الأرباح (المكاسب) من التأثير الذي يمكن أن تحدثه التغيرات والتباينات الواسعة في المكاسب الناتجة عن وقوع بعض الحوادث و تحقق المخاطر، و التأمين يمكن أن يساهم في الأداء الإجمالي للشركة بخفض التباينات في الدخل الناتج عن الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحثية إلى أقل مستوى ممكن (التأمين من مخاطر نقص الدخل الناتج عن توقف العمل بسبب تحقق خطر مؤمن عليه - La perte d'exploitation). و هو ما يساهم في استمرارية النمو. فعندما يكون النمو هدفاً تنظيمياً هاماً، تصبح الوقاية من التهديدات التي تواجه ذلك النمو أحد أهداف التأمين الهامة و الإستراتيجية في حالة حدوث خسارة من الممكن أن تهدد ذلك النمو والاستمرارية.

- كما يعتبر التأمين وسيلة مساعدة على التنمية الثقافية من خلال الشعور بالمسؤولية و تقليل الحوادث⁽⁹⁾، وهذا من خلال دراسة أسباب تحقيق الأخطار في المجال الصناعي، و إصدار التعليمات و التوصيات بإتباع أنجع الوسائل للتقليل من هذه الأخطار، و عدم دفع التعويض في حالات مساهمة المؤمن له في إحداث الخطر أو المساعدة على إحداثه.

- إضافة إلى كل ذلك فقد أصبح التأمين كميزة تنافسية سواء في داخل الوطن أو خارجه، حيث قد تقسم و ترتب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المحلية أو الأجنبية) في بعض الأحيان حسب أهميتها و كذا حجم و نوعية التأمينات التي تتوفر لديها. فالنشاط الصناعي من القطاعات الحساسة التي تتأثر بكافة الأحداث المحيطة ولذا أصبح وضع المزيد من متطلبات الأمن و الحماية، له الأولوية لترقيتها، و هو ما يحققه التأمين. فغالبا ما تقوم شركات التأمين بإلزام المؤمن لهم (المنشآت الصغيرة والمتوسطة) بتوفير متطلبات الحماية و الأمن. كما يمثل التأمين أفضل وسائل إدارة الخطر في المجال الصناعي، و هذا من خلال تحويل المخاطر التي ترتبط بالنشاط الصناعي و التي تتميز عادة بالتردد المنخفض و ضخامة حجم الخسارة، إلى جهات قادرة أو بإمكانها تحملها و التي تتمثل في شركات التأمين. ولقد حدد Mark على سبيل الاسترشاد وسائل إدارة الخطر، التي يمكن إتباعها في ظل معدلات تكرار الخسارة و ووطأتها على النحو الذي يوضحه الشكل التالي:



حيث يوضح الشكل أنه في ظل ارتفاع متوسط حجم الخسارة وانخفاض معدل تكرارها، فإن أنسب الوسائل لإدارة الخطر هي التأمين.

- فمن الواضح أنه أياً تَكُن أهداف المنظمة، فإنها يمكن أن تتحقق فقط إذا ظلت المنظمة موجودة (الاستمرارية)، أما إذا دُمر وجود المنظمة، فإن أياً من الأهداف لا يكون قابلاً للتحقيق، والهدف الأول لتأمين هو البقاء والاستمرارية (la continuité) مثل قانون الطبيعة الأول، وضمان استمرارية وجود المنظمة ككيان عامل في الاقتصاد، وبهذا المعنى تكون الوظيفة الرئيسية له هي القيام بدور مساند في هرم أهداف المنظمة. لأن الهدف الرئيسي لإدارة التأمين ليس المساهمة بشكل مباشر في أهداف أخرى للمنظمة، بل ضمان أن بلوغ هذه الأهداف لن تعيقه الخسائر التي قد تنشأ بسبب المخاطر البحتة (les risques pures)، ويعني هذا أن الهدف الأكثر أهمية ليس تقليل التكاليف إلى أدنى حد أو الإسهام في ربح المنظمة بل إن الهدف الرئيسي للتأمين لمعظم المنظمات يمكن ترجمته بشكل أبسط في " تفادي الإفلاس ". كما أنه من المتطلبات القانونية وله اتصال بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمة.

إضافة لذلك فالتأمين دوراً متنامياً في التنمية ودعم القدرات التنافسية للمنظمات والمؤسسة العملة في هذا المجال، كما يمثل أحد أهم مكونات البنية الاقتصادية للمؤسسة الصناعية الداخلية والخارجية والرفع من قدرتها التنافسية المحلية والدولية حيث تناط به جملة من المهام والواجبات الاقتصادية والاجتماعية التي سبق الإشارة إليها (تشجيع قرارات الاستثمار والحد من ظروف عدم التأكد المصاحبة لها- تقليل الخسائر المحتملة الناجمة عن تحقيق أي من المخاطر المحتملة في مراحل الاستثمار كافة- توفير مناخ آمن ومستقر يمارس فيه كل من العاملين وأرباب العمل أدوارهم في عمليات الإنتاج بصورة تنعكس على تحسين الإنتاجية وزيادتها والرفع من تنافسية المؤسسة- تيسير حصول المشاريع على التمويل التي تحتاج إليه من المصادر الخارجية- أداء الالتزامات المفروضة من الخارج ومتطلبات المسؤولية الاجتماعية والبيئية).

و الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث بدأت تهتم بقطاع التأمين عامة وبالتأمين الصناعي خاصة وذلك لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية خاصة مع الاستحقاقات الدولية العديدة (الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والاتحاد الأوروبي.. الخ) و متطلبات المنافسة الدولية والالتزامات البيئية. وهو ما سنحاول توضيحه من خلال الإشارة لحالة الجزائر فيما يلي.

4. الإشارة للتأمين من المخاطر الصناعية في الجزائر: Assurance Industriel en Algérie

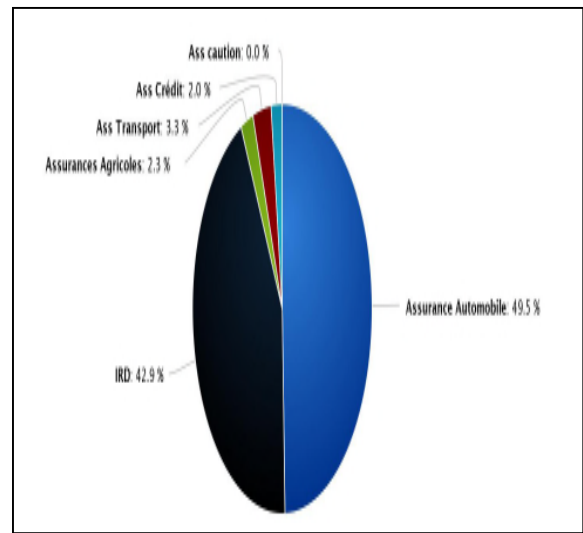
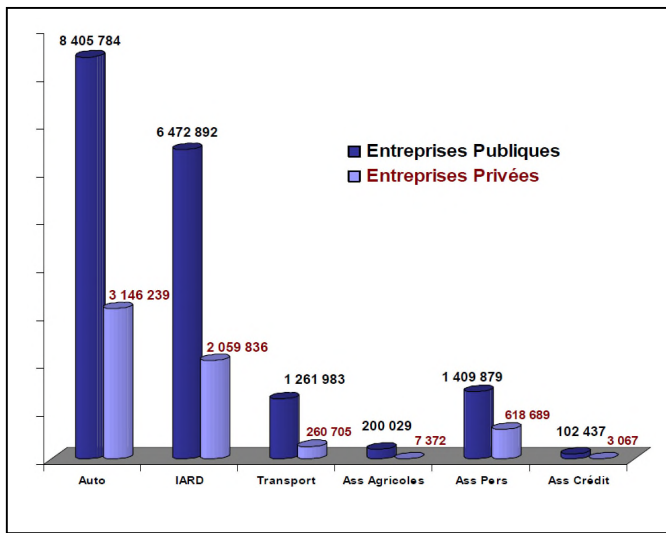
لقد سجل التأمين الصناعي متمثلاً في أساساً في التأمينات من مخاطر الحريق و المخاطر المرافقة (IARD) في الثلاثي الثاني من سنة 2019 ارتفاع بنسبة 23.8 % ، كما هو موضح في الشكل-3 و الذي يوضح بنية الإنتاج لمختلف فروع التأمين لفترة 2019 إلا أن هذه الزيادة وإن كانت توجي بتحسّن حجم هذا النوع من التأمين، إلا أنها تميزت بفترات و مراحل عديدة من التدبّد والتدهور في حجم هذا التأمين. و هذا رغم الجهود المبذولة في هذا المجال (الحملات التحسيسية، الشراكة و التعاون مع المؤسسات الدولية الرائدة في التأمين من الأخطار الصناعية، دورات تدريبية في مجال التأمين من المخاطر الصناعية...الخ)(13).

الشكل-3- بنية الإنتاج لمختلف فروع التأمين لفترة: 2019

Branches d'assurance/DA	Sociétés Publiques	Sociétés Privées	Sociétés Mixtes	Total marché	Part de marché des Sociétés à Capitaux Privés
Assurance Automobile	13 952 322 844	7 234 390 780	405 129 548	21 591 843 171	33,5%
Risque obligatoires	4 879 361 732	1 441 479 986	20 788 273	6 341 629 990	22,7%
Risques non obligatoires	9 072 961 112	5 792 910 794	384 341 275	15 250 213 181	38,0%
IRD	10 268 491 941	2 669 861 544	371 386 313	13 309 739 799	20,1%
Incendie, explosions et éléments Naturels	7 235 807 328	1 750 804 811	272 386 118	9 258 998 257	18,9%
Autres dommages aux biens	2 310 653 569	762 660 790	60 860 254	3 134 174 613	24,3%
Responsabilités civiles	644 839 314	146 095 870	37 999 934	828 935 117	17,6%
Pertes pécuniaires diverses	77 191 731	10 121 574	~	87 313 305	11,6%
Protection juridique	~	178 500	140 007	318 507	56,0%
Assurances Agricoles	683 275 643	16 284 322		699 559 964	2,8%
Incendie & multirisques agricoles	25 527 498	2 632 774	~	28 160 272	9,3%
Production végétale	258 151 442	612 132	~	258 763 574	0,2%
Production animale	169 034 738	9 739 684	~	178 774 422	5,4%
Responsabilité civile agriculteur	66 229 464	1 250	~	66 230 714	0,0%
Multirisques Engins & matériel agricole	150 040 734	3 298 481	~	153 339 215	2,2%
Autres dommages agricoles	14 291 766		~	14 291 766	0,0%
Assurance Transport	1 187 901 753	289 622 846	64 123 478	1 541 648 077	18,8%
Transport terrestre	266 251 154	159 007 237	3 993 573	429 251 963	37,0%
Transport ferroviaire	429 833	~	~	429 833	0,0%
Transport aérien	251 928 900	8 204 295	6 580 706	266 713 900	3,1%
Transport maritime	669 291 867	122 411 315	53 549 199	845 252 381	14,5%
Assurance Crédit	576 792 688	21 304 795		598 097 483	3,6%
Insolvabilité générale (Crédit domestique)	219 011 585	21 304 795	~	240 316 380	8,9%
Crédit à l'exportation	44 731 659	~	~	44 731 659	0,0%
Vente à tempérament (Crédit à la consommation)	16 675 786	~	~	16 675 786	0,0%
Crédit hypothécaire (Crédit immobilier)	296 373 658	~	~	296 373 658	0,0%
Crédit agricole	~	~	~	~	0,0%
Total	26 668 784 869	10 231 464 287	840 639 339	37 740 888 495	27,1%

Source : CNA/SP/DST -Note de conjoncture du marché des assurances 2019.

- إضافة لذلك فرغم تحسن وارتفاع نسبة هذا النوع من التأمينات باحتلاله المرتبة الثانية، بعد التأمين من أخطار السيارات في إنتاج مختلف فروع التأمين في الجزائر كما هو مبين في الشكل(4)، إلا أننا لا نزال نلاحظ ضعف التأمين الصناعي كما هو مبين مقارنة بالأنواع الأخرى للتأمين خاصة في الشركات الخاصة إذا ما تم مقارنتها بالشركات العمومية كما هو مبين في الشكل – 5 (13). فرغم كل الجهود المبذولة في هذا المجال إلى أن معظم أنواع التأمين الصناعي لا تزال من التأمينات المفروضة قانونيا (Assurance obligatoire) حيث أن نسبة التأمين من هذا النوع من التأمين في الجزائر، لا يتجاوز 30 في المائة من مجموع صيغ التأمين المطروحة بالسوق مقارنة بالدول الأخرى. وأهم أسباب ذلك، تعود لضعف الوعي والثقافة التأمينية من قبل الجهات المعنية وتجاهل دور التأمين الصناعي في دعم القدرات التنافسية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتحقيق متطلبات المنافسة الدولية والبيئية. فهذا التأخر يشكل خسارة للاقتصاد الوطني والقطاع الصناعي يجب التخلص منها علما انه ينظر للتأمين الصناعي دوليا كأحد المعايير المهمة لمعرفة مدى التقدم أو التخلف في الدول.



* **الشكل 5:** نسبة الإنتاج لفروع التأمين في الجزائر للشركات العامة و الخاصة

* **الشكل 4:** نسبة الإنتاج لفروع التأمين في الجزائر

Source : CNA/SP/DST -Note de conjoncture du marché des assurances (2t /2019).

إن التأمين الصناعي أصبح ضرورة اقتصادية، اجتماعية و بيئية خاصة في الآونة الأخيرة حيث عرفت الجزائر العديد من النكبات و الأخطار (الكوارث الطبيعية، أخطار الإرهاب..الخ) ألحقت بها الأضرار. مما أدى في كل مرة إلى تدخل الدولة من خلال عملية تمويل المخاطر و التي تسمح بالتخفيف من حدة الخطر أو الخطورة. وهذا بعد استغاثة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و طلبها المعونة المادية لتخفيف من الخسائر التي تم التعرض إليها و الناتجة عن تحقق مجموعة من المخاطر التي كان بإمكان التأمين عليها (مخاطر قابلة للتأمين-Risques assurables). وقد تبع ذلك فرض التأمين على بعض المخاطر التي كان التأمين منها اختياريا، مما أدى إلى دعم الشراكة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية و الدولية و تحسين مستواها التنافسي من خلال دعم و تشجيع على التأمين من المخاطر الصناعية، مخاطر الإرهاب و مخاطر المساس بالبيئة أو أخطار التلوث.

5. الخاتمة

لقد زاد الاهتمام بالتأمين في العصر الحديث بعد أن تقدمت المدنية واتسعت مجالات النشاط الصناعي لتشمل مختلف النواحي حتى البيئية. حيث يعتبر التأمين من أهم الاتجاهات والنماذج الحديثة في إدارة وتسيير العمل الصناعي في ظل المنافسة واقتصاد السوق وفي مختلف الهيئات والمؤسسات الاقتصادية. فالاهتمام المتزايد بالتأمين على العمل الصناعي ومع تفاقم المشكلات الناجمة عن ممارسة الأنشطة الصناعية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات وتنوعها، وإيماننا بالدور الذي تلعبه إدارة التأمين الصناعي في إيجاد السبل الكفيلة لتخفيف من حدة هذه المشكلات ومسايرة التحولات الدولية في هذا المجال من خلال تطبيق استراتيجيات صناعية حديثة وتوفير متطلبات المنافسة الدولية والبيئية، مما يبرئ الأجواء المناسبة لنجاح وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم قدراتها التنافسية، وتحقيق الأهداف. حيث تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عناوين متعددة من الصعوبات والاكراهات القانونية والدولية وكذا البيئية.

- الاستنتاجات: فمن خلال ما سبق يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

- إن للتأمين دور كبير ومهم في المجال الصناعي. حيث يساهم في تعزيز مزايا هذا القطاع والتحسين المستمر. كما أن له دور أساسي في دعم وتطوير تنافسيته وتنميتها، إضافة إلى العديد من الفوائد نذكرها كما يلي:
- يعتبر التأمين وسيلة مساعدة ومساهمة في توسيع نطاق ممارسات أنشطة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.
- التأمين من أهم الوسائل المساعدة على زيادة مردودية النشاط الصناعي وكذا العاملين في هذا المجال، ويتجلى ذلك من خلال تغطيته لمعظم الأخطار والحفاظ على رؤوس الأموال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي من شأنها التحفيز على الاستثمار في الطاقات وجهود الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبلوغ متطلبات المنافسة الدولية والبيئية. فالتأمين ضد مخاطر النشاط الصناعي ومخاطر المسؤولية المدنية يسمح بزيادة عوامل التحفيز وتوفير عامل الاستقرار.
- تتجلى أهمية التأمين الاقتصادية في المساعدة على استقرار المشاريع والمؤسسات العاملة في المجال الصناعي، إذ أنه (التأمين)، يضمن التعويض على الخسائر الناتجة عن وقوع الأخطار التي تتأثر بها هذه المشاريع أو النشاط الصناعي - Perte d'exploitation.
- المحافظة على الأمان المالي واستعادة المركز المالي للمشاريع والنشاطات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة قبل وقوع الخسارة، من خلال إدارة المخاطر (Risk Management)، كما يسمح بتحويل الخطر إلى جهات أخرى باستعمال أساليب التأمين
- قد يسمح التأمين بالتأثير في عامل الخطورة (حدة الخطر - La Gravité) من خلال تمويل الخطر - Risk Financing - والتي تعتبر عملية حمائية (لتحكم في الخسارة).
- يقدم التأمين خدمات أساسية تتمثل في تعويض المؤمن له عن الخسارة المادية التي تلحق به نتيجة تحقق الخطر المؤمن منه، وهذا يؤكد على أن التأمين يساعد الأفراد والمنظمات على تخطي المشاكل المادية التي قد يتعرض لها مثل الإفلاس عند تحقق الأخطار.

- غياب التأمين قد يترتب عنه مجموعة من النتائج السلبية والأضرار. حيث أنه في حال حدوث و تحقق المخاطر وما قد ينتج عنها من خسائر والتي قد تخلق في الحالات المتكررة عجز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تكاليف مالية باهض لا يمكن لها تحملها.
- لا يزال قطاع التأمين في بلدنا صغيراً بالمقارنة مع قطاعات التأمين في دول الجوار المتقدمة والعديد من الدول النامية فهو يسهم بنسبة ضئيلة لا تذكر من الناتج المحلي إذا ما قورنت بمساهمة القطاعات الإنتاجية والخدماتية الأخرى. ففي اقتصاد بلادنا تتضافر أسباب عدة لتزيد من هامشية هذا القطاع في الحياة الاقتصادية و عدم مساهمة في تطوير و دعم القطاعات الأخرى، منها عدم الوعي التأميني والتعارض في القوانين التي تحكم صناعة التأمين بالإضافة إلى غياب الضوابط وضعف الأسس الفنية نتيجة المنافسة القاسية والعشوائية بين الشركات العاملة فقد أكد بعض خبراء مؤسسات التأمين وإعادة التأمين بالجزائر أن المؤسسات و خاصة الصغيرة والمتوسطة الناشطة بالسوق المحلية تمتنع عن تأمين منشآتها من الأخطار المرتقبة (لا سيما الحرائق والانفجارات...الخ). إضافة إلى أن مستوى ثقافة التأمين لدى أرباب المؤسسات ما تزال متدنية مقارنة بالدول المجاورة.
- * و حسب ما تم التوصل إليه من نتائج من خلال ما سبق، يتم التوصية ببعض النقاط. و ذلك لتحقيق الفعالية و الجودة في المجال الصناعي و دعم القدرات التنافسية للمؤسسات العاملة في هذا القطاع:
- ضرورة بناء و وضع سياسات و استراتيجيات تأمينية و التي يجب أن يتم التخطيط لها بمشاركة كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الهيئات المسؤولة في هذا المجال (الحكومة و هيئات الدعم للعمل الصناعي خارج قاع المحروقات)، بالمشاركة مع شركات التأمين .
- فقصور أنماط التأمين الصناعي المتبعة عن مواجهة متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الأحيان. إضافة إلى قصور دور شركات التأمين في هذا المجال و غياب ثقافة تأمينية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - الخاصة- و التزامها بالتأمينات الإجبارية و التي يفرضها القانون على هذا النوع من النشاط. فهذا العجز المسجل في هذا النوع من التأمين هو ما أدى في العديد من الحالات إلى خلق بعض الأزمات والإخفاقات التي يعرفها هذا القطاع.
- فعلى التأمين أن يقدم حماية شاملة و كافية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة حتى يتسنى له بلوغ الأهداف و الدور الحقيقي في الحياة الاقتصادية و دعم القدرات التنافسية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة و تحقيق متطلبات المنافسة الدولية و المتطلبات البيئية، وكذا مواكبة التوجهات الحديثة في هذا المجال.
- فرغم ما تم انجازه من تطوير لتشريعات التأمينية خلال السنوات القليلة الماضية في الجزائر من اجل خلق البيئة التي تشجع على إعادة هيكلة السوق وفتح السوق أمام الخواص وشركات الأجنبية، و تحقيق أهدافه، لمساعدت و دفع الشركات المحلية على تبني سياسة لإدارة التأمين و تطويرها تسمح بدعم و تطوير القدرات التنافسية للمؤسسة و تحقيقها للمتطلبات الدولية و البيئية. إلا أنه لم يتم بعد إدراك الهدف من تبني، متابعة و تطوير التأمين الصناعي و المتمثل في جمع معلومات متكاملة عن البيئة الاقتصادية و الصناعية، وتحديد نوعية المعلومات المطلوبة وذلك لغرض أساسي وهو اكتشاف التهديدات التي تواجه كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الفرص المتاحة لاكتساب و تحسين جودة شاملة في هذا المجال و خلق ميزة تنافسية. مما يتطلب إتباع إستراتيجية متكاملة و متجددة بتجدد و تطور الأخطار و التهديدات.

- على الشركات و هيئات التأمين تسخير طاقاتها الإدارية والقانونية لخدمة النشاط الصناعي وحمايته من خلال مختلف أنواع التأمين مما سيساهم بشكل كبير في تشجيع الاستثمار والعطاء براحة نفسية كبيرة واطمئنان على المستقبل و الاهتمام بجانب المنافسة وتوفير المتطلبات الدولية والبيئية.

- يجب إدخال ثقافة التأمين ضمن إستراتيجية التخطيط الصناعي حيث يهتم التأمين من خلال وظائفه بتوقع المستقبل وتحديد أفضل السبل لإنجاز الأهداف التنظيمية. إضافة إلى تنمية وحماية الموارد المادية والبشرية، بما يكفل إستدامتها وتجديدها وتحديثها بما يتناسب و التوجهات الحديثة في هذا المجال.

- إلا أن علاقة التأمين بالتنمية الصناعية ودعم القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في هذا القطاع في بلادنا مثل غيرها من الدول النامية بحاجة إلى مزيد من الدراسة والتحليل لما لهذه العلاقة من أثر على رسم السياسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة للدولة من ناحية وسياسة التأمين من ناحية ثانية، انطلاقاً من حقيقة الدور المباشر والغير مباشر لنظام التأمين في التنمية الصناعية، وطبيعة الحساسية الشديدة التي يتصف بها القطاع الصناعي إزاء المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الأمنية و البيئية الداخلية والدولية التي لها آثار سلبية على النشاط الصناعي وقدراته التنافسية.

- فأهميته التأمين للقطاع الصناعي ليس مسألة ثانوية أو عرضية بالنسبة لهذا لقطاع. وإنما هو من مقومات عوامل الرفع والتحسين من أداء و تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيقها للمتطلبات الدولية والبيئية. حيث يؤدي في حال وجوده إلى الاستمرارية وضمان استدامة لهذا النشاط. فلهذا برزت أهمية التأمين في خلق و تطوير تنافسية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتحقيق تنمية مستدامة في هذا المجال. فغياب التأمين قد يترتب عنه مجموعة من النتائج السلبية والأضرار. حيث أنه في حال حدوث و تحقق المخاطر و ما قد ينتج عنها من خسائر و التي قد تخلق في الحالات المتكررة عجز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تكاليف مالية باهضة لا يمكن لها تحملها. بسبب التكاليف الباهظة للعمل الصناعي بداية بنوع النشاط و ما يتميز به من أخطار و مروراً بالمسؤولية المدنية الناتجة عنه. فالتأمين من مختلف مخاطر النشاط الصناعي و مخاطر المسؤولية المدنية (التأمين العشري خاصة) يسمح بزيادة عوامل التحفيز و توفير عامل الاستقرار.

- فقد يتساءل البعض بأن شركات التأمين قد لا تستطيع القيام بهذا الدور ولكن مع وجود مبدأ إعادة التأمين و التأمين المشترك Réa/Coa (حيث تشترك أكثر من شركة للتغطية المخاطر) يصبح التأمين على مختلف النشاطات الصناعية واقعيًا ومنطقيًا ونأمل أن يتم تطبيقه عن طريق الهيئات المسؤولة عن ذلك.

فيعتبر التأمين في عصرنا هذا العصب الحقيقي للحياة الاقتصادية وعنصرًا أساسيًا في تحقيق و دعم متطلبات المنافسة الدولية و البيئية من خلال أداء التزامات (Des Obligations) مفروضة من الخارج، حيث يرتبط هذا الهدف بعلاقات المنظمة مع المنظمات الأخرى ومع الدولة، فتنشأ عنها التزامات بموجب العقود أو بموجب القانون و بموجب المسؤولية الاجتماعية و البيئية. مما جعل أهميته تزداد يوما بعد يوم. حيث أدركت دول العالم أهمية هذا القطاع، فعملت على تشجيعه و تطويره بكافة الوسائل.

- قائمة المراجع:

1- شاكور القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2000، ص: 68.

- 2- إبراهيم أبو النجا، التأمينات في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1985. ص 47.
- 3- Smith Robrt. J And E. Rejda, Insurance Perspective. Ed Malvern, USA.1992,p: 38.
- 4- Conditions Générales, N° 07 Du 01/09/2001, De L'assurance Incendie Et Explosions, Société Algérienne d'assurance GAM Assurance.
- 5- L'Ordonnance n° 03-12 du 26 Août 2003 Relative A L'obligation D'assurance Des Catastrophe Naturelles (Can-Nat) Et A L'indemnisation Des Victimes (JORA n°52 du 27 Août 2003).
- 6 - Conditions Générales, , Des assurances industriel :
- Société Algérienne d'assurance GAM Assurance.
 - Compagnie algérienne d'assurance et de réassurance -CAAR.
 - Société Algérienne d'assurance -SAA.
- 7- د.إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مقدمة في الخطر والتأمين النواحي النظرية والتطبيقات العلمية والرياضية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ص:36.
- 8- هاشم عبده احمد العبسي، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الثانية، ص:9.
- 9- جورج ريجدا-George rejda - مبادئ إدارة الخطر و التأمين، ترجمة محمد توفيق البلقيني و إبراهيم محمد المهدي، دار المريخ للنشر -الرياض - المملكة العربية السعودية-2006. ص: 84-83-81-66.
- 10 - Jean Le Ray- Gérer Les Risques –Pourquoi ? Comment ?-Edition AFNOR, France.2006. p :84-85-86-91-93-145.
- 11- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين التجاري والاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت (لبنان)، 1988، ص 104-10.
- 12- زياد رمضان، مبادئ التأمين، دراسة عن واقع التأمين في الأردن، شركة دار الشعب، عمان ، الأردن، الطبعة الثانية، 1984، ص:22.
- 13- Revue Algérienne Des Assurances ,Note de conjoncture du marche des assurance en Algérie, conseil national d'assurance /sp/dst : 2019

أثر التخطيط الاستراتيجي على تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

The effect of Strategic planning on improving the performance of the Small and medium Enterprise in ALGERIA

نسيمة لعربي

المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي

nassimaa.larabi@gmail.com

أسية لعساس

المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي

moncef.amira@gmail.com

ملخص:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك باعتبارها منطلقا أساسيا لتطوير اقتصاديات الدول من خلال مساهمتها في زيادة حجم الاستثمار وتعظيم القيمة المضافة والتخفيف من حدة البطالة بخلق مناصب شغل. لقد هدفت الدراسة الى استكشاف واقع التخطيط الاستراتيجي في ضوء مدى وضوح مفهومه، وأهميته، ودرجة استعماله، ومستوى تأقلمه وأثره على مستويات الأداء، حيث تم الاعتماد على استمارة استبيان وزعت على 200 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ذات طابع إنتاجي. بعد إجراء عملية التحليل لبيانات الدراسة وفرضياتها توصلنا إلى النتائج التالية:

- وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتخطيط الاستراتيجي على مستوى أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية الجزائرية (عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$).

الكلمات المفتاحية: الأداء؛ التخطيط الاستراتيجي؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛ المؤسسة الانتاجية؛ واقع التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تصنيف JEL: P21; L23; L26; P11; P17

Abstract:

Now day Small business is the pillar of economic and social development because of its contribution on progressing investment and maximizing value added and reducing unemployment by providing job opportunities. Small businesses becomes in situation where investing in its capabilities including the human ones is the best solution to keep park with continues development and to reach best levels.

Our study focused on the reality of strategic planning by his definition and importance and the degree of his utilization by using a questionnaire on 200 small productive companies. After analyzing the results we find that:

The presence of a statistically significant effect on the performance level of Algerian productive institutions (significance $\alpha \leq 0.05$).

Keywords: The Performance; Strategic planning; Small and Medium Enterprises; Productive Organization; The Reality of Strategic Planning for Small and Medium Enterprises in Algeria.

Jel Classification Codes: P17 ; P11 ; L26 ; L23 ; P21.

1. مقدمة:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديات كبيرة نتيجة للتغيرات والتطورات السريعة والمستمرة، فبرزت الحاجة لتبني أساليب جديدة في إدارة المؤسسات واستخدام التخطيط الاستراتيجي الذي لاقى استحسانا وانتشارا في السنوات الأخيرة، فهو بذلك شرط جوهري لتحسين الأداء.

1.1. تحديد وصياغة الإشكالية:

على ضوء ما سبق عرضه يمكن أن تتجلى معالم إشكالية البحث والتي يمكن بلورتها في السؤال الجوهري الآتي:
للتحولات الاقتصادية انعكاسات على إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ما هو أثر التخطيط الاستراتيجي على تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

2.1. الأسئلة الفرعية:

يمكن بلورة مشكلة الدراسة بصورة أكثر تحديد بمحاولة الإجابة على الأسئلة التالية:

- * ما المقصود بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- * ما المقصود بالتخطيط الاستراتيجي؟
- * ماهي أهم المفاهيم المرتبطة بالأداء؟
- * ما واقع تطبيق التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

3.1. فرضيات الدراسة:

- * H_{01} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير التخطيط الاستراتيجي على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى دلالة معنوية (0.05).
- * H_{02} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للوضوح المفاهيمي للتخطيط الاستراتيجي على استعماله في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى دلالة معنوية (0.05).
- * H_{03} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأهمية التخطيطية على استعمال التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى دلالة معنوية (0.05).
- * H_{04} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتأقلم الاستراتيجي على استعمال التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى دلالة معنوية (0.05).

4.1. أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من النقاط الآتية:

- * إبراز موضوع التخطيط الاستراتيجي وبيان أهميته بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- * بيان مضامين التخطيط الاستراتيجي وآليات عمله، وعوامل نجاحه.
- * شعورنا بأهمية الموضوع خاصة في ظل التحولات الاقتصادية وأثرها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

5.1. أهداف الدراسة:

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- * التعرف على مدى فهم وتطبيق التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- * مدى تأثير الاستعمال التخطيطي على أداء المؤسسة.
- * العمل على تحسيس مسؤولي المؤسسات والوحدات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة بأهمية التخطيط الاستراتيجي الذي يعد عماد نجاحها.
- * تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات التي تفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة.

6.1. منهج الدراسة:

تم الاعتماد في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لمشكلة الدراسة، وجمع البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات، وكشف العلاقات بين أبعادها المختلفة من أجل تفسيرها، بالاعتماد على الاستبيان.

2. الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تنميتها الشغل الشاغل لكثير من الدول، باعتبارها الوسيلة المناسبة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

1.2. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يصعب تحديد مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون شاملا، غير أن أغلب المؤلفين يركزون على ضرورة تحديد ماهية هذه المؤسسات بالاعتماد على مختلف المعايير والمؤشرات، وفي هذا السياق يمكن التمييز بين نوعين من المعايير للفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة والمؤسسات الكبيرة من جهة أخرى، النوع الأول هو المعايير الكمية والتي تصلح للأغراض الإحصائية والتنظيمية والنوع الثاني من المعايير فيعتمد على الفروق الوظيفية وهو يصلح لإجراء التحليل الاقتصادي وتقويم كفاءة المؤسسات وتحديد الدور الكامن لكل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية (سلاطنية، 2014، صفحة 50).

اهتمت الجزائر كغيرها من الدول بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لقد تم الاعتماد في تعريف هذا النوع من المؤسسات في التشريع الجزائري وفقا للقانون رقم 02-17 المؤرخ في 11 يناير 2017، المعدل والمتمم للقانون 18-01 المنشور في الجريدة الرسمية.

الجدول رقم (01): تصنيف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (دج)	مجموع الحصيلة السنوية (دج)	الاستقلالية
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 40 مليون	لا تتجاوز 20 ملايين	حتمية توفر معيار
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون	لا تتجاوز 200 مليون	الاستقلالية
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	بين 400 مليون و 04 ملايين	بين 200 و 01 مليار	

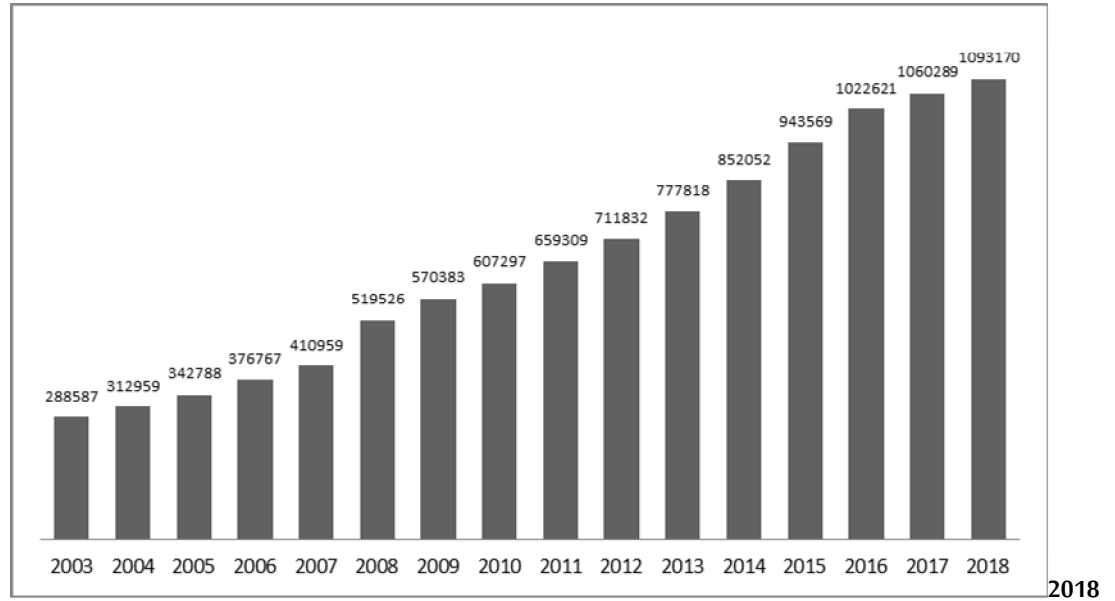
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مواد القانون التوجيهي المؤرخ بتاريخ 11 يناير 2017 المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.2. تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: منذ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزايد عدد هذا النوع من المؤسسات، وفيما يلي بعض الإحصائيات المرتبطة بتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

- العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أثر التخطيط الاستراتيجي على تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الشكل رقم (01): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة ما بين 2003 -



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرات الدورية لوزارة الصناعة والمناجم

يتضح من خلال الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عرف تطورا كبيرا خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2003 إلى غاية سنة 2018 حيث انتقل عددها من 288587 مؤسسة سنة 2003 إلى 1093170 مؤسسة سنة 2018، ويمكن إرجاع الزيادة في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى السياسة الاقتصادية التي تبنتها الدولة بهدف ترقية وتطوير هذا القطاع، من خلال الإجراءات التحفيزية التي تهدف إلى تنمية هذا النوع من المؤسسات وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني.

- حسب الحجم: يلخص الجدول الموالي توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم سنة 2018

الجدول رقم (02): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم سنة 2018

نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	النسبة (%)
المؤسسات المصغرة (عدد العمال أقل 10)	1068027	97.7
المؤسسات الصغيرة (عدد العمال بين 10 و 49)	21863	2.00
المؤسسات المتوسطة (عدد العمال بين 50 و 249)	3280	0.30
الإجمالي	1093170	100

Source : Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'industrie et des Mines, N°33, Edition Novembre 2018, P08

بلغ عدد المؤسسات المصغرة 1068027 مؤسسة حسب الحجم سنة 2018 و 21863 مؤسسة صغيرة و 3280 مؤسسة متوسطة.

- حسب قطاع النشاط: يلخص الجدول الموالي توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط سنة 2018.

الجدول رقم (03): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط سنة 2018

قطاع النشاط	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة	الحصة ب (%)

1	الزراعة	6877	96	6973
2	المحروقات، الطاقة، المناجم والخدمات التابعة لها	2936	2	2938
3	البناء والأشغال العمومية	182477	24	182501
4	الصناعات المصنعة	97728	75	97803
5	الخدمات	338201	65	338266
	الإجمالي	1092908	262	628481

Source : Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'industrie et des Mines, N°33, Edition Novembre 2018, P9.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية يفوق بكثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة و يسجل قطاع الخدمات أكبر عدد ب 338201 مؤسسة تليها المؤسسات التي تنشط بقطاع البناء و الأشغال العمومية ب 182477 مؤسسة في حين تأتي المؤسسات الناشطة في مجال المحروقات في المرتبة الأخيرة ب 2936 مؤسسة .

2.2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر:

يعتبر تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إنشائها من أهم روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقا أساسيا لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية والمساهمة في معالجة مشكاتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى، وفيما يلي أهم مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير مناصب شغل، إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها، ويلقى هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية (بوفاسة و سعداوي، 2015، صفحة 44). يلخص الجدول الموالي مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل في الجزائر.

الجدول رقم(04): تطور عدد مناصب العمل الناتجة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين سنتي 2017 و 2018

نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	السداسي الأول لسنة 2017		السداسي الأول لسنة 2018		التطور (%)
	العدد	الحصة (%)	العدد	الحصة (%)	
الأجراء	1517990	58.34	1575003	58.54	3.76
العمال	1060289	40.75	1093170	40.63	3.10
المجموع	2578279	99.09	2668173	99.18	3.49
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية	23679	0.91	22073	0.82	6.78 -
الإجمالي	2601958	100	2690246	100	3.39

Source : Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'industrie et des Mines, N°33, Edition Novembre 2018, P13.

أثر التخطيط الاستراتيجي على تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يوضح الجدول أعلاه أن عدد مناصب العمل سنة 2018 قدر ب 2690246 منصب عمل منها 22073 ناتجة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية وقد عرفت انخفاض طفيف مقارنة بسنة 2017.

يلخص الجدول الموالي قيمة الاستيراد والتصدير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وكذا نسبة مساهمتها في الميزان التجاري.

الجدول رقم (05): نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الميزان التجاري خلال سنتي 2017 و2018 الوحدة مليون

التطور(%)	سنة 2018		سنة 2017		
	دينار	دولار	دينار	دولار	
2.10 -	22784	2617644	23273	2548640	الاستيراد
12.56	19828	2278601	17616	1929014	التصدير
	2956 -	339043 -	5657 -	619626 -	الميزان التجاري
	76		87		نسبة التغطية (%)

Source : Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'industrie et des Mines, N°33, Edition Novembre 2018 P33.

- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام PIB :

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام للدولة، و الجدول الموالي يبين مدى مساهمتها في الناتج الداخلي للجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنة 2000 إلى غاية 2005

الجدول رقم (06): تطور الناتج الداخلي خارج المحروقات

2005		2004		2003		2002		2001		2000		السنوات
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	القطاع القانوني
21.59	651.0	21.8	598.65	22.9	550.6	23.1	505	23.6	481.5	25.2	457.8	القطاع العام
78.41	2364.5	78.2	2146.75	77.4	1884.2	76.9	1679.1	76.4	1560.2	74.8	1356.8	القطاع الخاص
100	3015.4	100	2745.4	100	2434.8	100	2184.1	100	2041.7	100	1814.6	المجموع

المصدر: (بريش، 2007، صفحة 74)

يتضح من خلال الجدول أن مساهمة القطاع الخاص في قيمة الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في تزايد مستمر إذ هذا القطاع بمؤسساته الصغيرة والمتوسطة بنسب معتبرة حيث قدرت في سنة 2000 ب 74.8% و وصلت خلال سنة 2001 إلى ما يعادل 76.4% وحافظت على هذا التطور حيث قدرت سنة 2005 ب 78.41% وهو ما يعادل مساهمة إجمالية تقدر ب 2364.5 مليار دينار جزائري، و تبقى مساهمة القطاع العام صغيرة مقارنة بالقطاع الخاص بالرغم من عددها الكبيرة مقارنة بالقطاع الخاص.

3. ماهية التخطيط الاستراتيجي

نتيجة للتغيرات السريعة والمتلاحقة انهارت الأساليب التقليدية، وظهرت أساليب جديدة تتماشى مع التحديات العالمية والمحلية عن طريق وضع استراتيجيات التنفيذ المرن لهذه الاستراتيجيات. حيث تطور التخطيط كأسلوب عملي لإدارة المؤسسة وتحقيق أهدافها إلى أن وصل إلى المفاهيم الحديثة للتخطيط الاستراتيجي. (الغني وعبد الغاني، 2007، صفحة 5)

1.3. المفاهيم الأساسية للتخطيط الاستراتيجي: المعروف أن جذور مصطلح الاستراتيجية تعود إلى الأصل الإغريقي Strategia والتي تعني فن الحرب، لذلك فإن نقل هذا المصطلح إلى حقل الإدارة سيعني فن الإدارة أو القيادة، ويعود تطبيق مفهوم الاستراتيجية في ميدان الأعمال إلى سنة 1951م، عندما أشار نومان Newman إلى طبيعة وأهمية الاستراتيجية في التخطيط للمشروع الاقتصادي. (بن حمدان و محمد إدريس، 2009، صفحة 18)

2.3. تعريف التخطيط الاستراتيجي: يعتبر نوع من أنواع التخطيط طويل الأجل، حيث يهتم بتحديد المجالات الجديدة للأنشطة والاستثمارات وتحديد مزاياها النسبية وتقدير ما يرتبط بها من فرص وتهديدات، فهو العملية الإدارية التي يتم فيها تحديد الأولويات، ووضع الاستراتيجيات فتكوين البرامج ورسم السياسات التي تحكم سلوك المنظمة في استخدام الموارد المختلفة المادية والبشرية لتحقيق أهدافها (موسى، 2010، صفحة 10). ولقد أكد العديد من علماء الإدارة أن التخطيط الاستراتيجي عملية ذهنية منظمة لاختيار أفضل الوسائل والأساليب الممكنة لتحقيق الأهداف، وإمكانية التغيير نحو الأفضل وهذا بمجرد الربط الواقعي بين الوسائل والأهداف، ورسم طريقة التنفيذ التي تتطلب الاستمرار بالعمل الحاضر لتحسين المستقبل (بولس، 2011، صفحة 84). بمعنى أن التخطيط الاستراتيجي عملية مستمرة نظامية واتخاذ القرارات.

2.3. أهمية التخطيط الاستراتيجي:

يتم التخطيط الاستراتيجي بالتغيرات التي تحدث في المحاور الاستراتيجية، تبرز أهميته في الآتي: (بركان، 2010-2011، صفحة 63)

- ترشيد اتخاذ القرارات، وسيطرة الإدارة على الموارد المتاحة، وضبط عملية تخصيصها وتعظيم العائد من استخدامها.
- تحقيق التنسيق والانسجام بين مختلف أوجه النشاط واحترام الأهداف الموضوعة.
- التأثير على السوق والمنتج وتطوير دور الإدارة في التعامل مع النواحي التقنية، بمعنى رشادة القرارات المتخذة.
- تحقيق الانسجام والتفاعل بين مختلف المستويات الإدارية، بالشكل الذي يحقق الأهداف والاستمرار في النجاح.
- التقليل من الأثار السلبية للتهديدات البيئية التي تؤدي إلى انخفاض الكفاءة.
- زيادة نصيب المؤسسة في السوق، مع تطوير منتجاتها، وبالتالي تحقيق الفاعلية والنمو.
- يساعد المؤسسة على وضع معايير الرقابة على الأداء وتقييمه.

3.3. نماذج التخطيط الاستراتيجي:

يمكن التفرقة عموماً بين نموذجين: (هنري، 1994، صفحة 1)

- نموذج مدرسة التصميم:

تكوين الاستراتيجية عبارة عن عملية تصور يتم فيها استخدام مجموعة من الأفكار الأساسية لتصميم الاستراتيجية، ويتم ذلك من خلال تقاطع أو تلاقي الفرص المتاحة مع تهديدات البيئة الخارجية وتقييم نقاط القوة والضعف في المؤسسة، وعند نقطة التقاطع يتم تشكيل الاستراتيجية في إطار المسؤولية الاجتماعية والقيم الإدارية.

- نموذج أنسوف:

يرى أنسوف أنها العملية التي تحول المؤسسة من الموقف الحالي إلى موقف محدد ومرسوم الأهداف، ويصف نموذجه بأنه سلسلة من القرارات تندرج من العام إلى الخاص.

4.3. تطبيقات التخطيط الاستراتيجي

تتضمن بعض مؤشرات التخطيط الاستراتيجي في الآتي: (موسى، 2010، صفحة 12)

- التركيز على ما يحقق رضا المستفيد واستمراره والحفاظ عليه ودعمه.
- ضمان أن يؤدي تحسين الأداء الإجرائي إلى نمو في الإنتاجية والتنافسية في التكلفة على المدى القصير والطويل.
- تدعيم الكفاية التنافسية عن طرق بناء قدرة اجرائية تتضمن السرعة والاستجابة والمرونة.
- ترتيب الأولويات في ضوء التكلفة وتوفير الموارد.

5.3. التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ان التغيرات الحاصلة في المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يجعلها في حاجة مستمرة للمعلومات اللازمة عن السوق (عبد السلام و آخرون، 2001، صفحة 145).

- خصوصيات تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تبحث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن فرص لتبني سلوك استراتيجي بسيط تتماشى مع قدراتها والتي تتميز حسب سابورتا SAPPORTAL ب: (سلطاني، 2005-2006، صفحة 49).

* موارد محدودة؛

* ضعف محفظة الأنشطة؛

* أهمية الاعتبارات الذاتية للمسير الاستراتيجي؛

* مشكل التطبيق العملي للخيارات الاستراتيجية والتعاون الذاتي.

ويمكن اجمال بعض الخصوصيات التي تتصف بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تؤثر على ممارسة التخطيط الاستراتيجي وبصفة عامة الادارة الاستراتيجية فيها وتمثل في: (السيد، 1998، الصفحات 80-81).

• اجراءات رسمية قليلة الاستخدام

• المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موجهة بأفكار مالكيها

• اتخاذ القرارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون دون تحليل ودراسة كافية.

4 . أداء المؤسسة : يعد الأداء العنصر المحوري لجميع فروع المعرفة الإدارية بما فيها الإدارة الاستراتيجية، كما يعتبر العامل الأكثر اسهاما في تحقيق هدفها الرئيسي المتمثل في البقاء والاستمرارية. (الداوي، 2010، صفحة 217).

1.4. تعريف الأداء:

- تعريف الأداء حسب ميلر وبروميلي: ينظران هذان الكاتبان إلى الأداء أنه انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها. (فلاح ، 2000، صفحة 231)

- وعرفها بارنرد Bernard على أنها الدرجة التي تستطيع فيها المؤسسة تحقيق أهدافها. (الشماع و خضير، 2007، صفحة 327)

- حسب ألفار Alvar فتعني قدرة المؤسسة على البقاء والتكيف والنمو، بغض النظر عن الأهداف التي تحققها. (الشماع و خضير، 2007، صفحة 327)

نستنتج أن الأداء فعى قءرة المؤسفة على البقاء فى السوق وءءقق النمو بالاستغلال الأمءل لموارءها.

2.4. مءالات الأداء: المءال الأشمل للأداء هو مءدان الفاعلفة ءنظفمفة، ففءفر هذا المعفار من المؤشرات المهمة فى قفاس مءى ءءقق المؤسفة لأءافها انسءاما أو ءكففا مع البفئة من ءفء استغلال الموارء المءافا (الشماع و ءضفر، 2007، صفءة 327)

5. واقع ءطبق ءءطفط الاسءراءففى وأءره على الأداء فى المؤسفات الصءفرة والمءوسفة فى المءائر ءركز الءرافة على العلفة بفن ءطبق ءءطفط الاسءراءففى والأداء.

1.5. مءءمع وعفنة الءرافة: ءكون مءءمع الءرافة من المؤسفات الصءفرة والمءوسفة، فء وءهء الاسءبافه لمسفرها. ففما ءكونء وءءة المعافنة بالاعءماء على أسلوب العفنة القصففة كون الفئة المسءءفة لموضوع الءرافة هى من فئة المءراء.

- ءصمفم وبفاء اسءمارا الاسءبافن: من أجل اءءبار الفرضفاف المءرءة قمنا بءصمفم اسءمارا وزعء على المءراء، ولقد وقء قسمة إلى قسفن الأول فءضمن مءفراف ءءطفط الاسءراءففى، والءافى فءضمن مءفراف الأداء. ولقد اءبعء الءرافة ءءالفة أسلوب القفاس المسءنء على مفاس لفكرء ءمافسى.

* ءباف أءاة الءرافة: من أجل الوقوف على ءناسق الءافى للعبارف اسءعملنا مفاس ألفا كرونباء Alpha Cronbach، وأعطف مءرءاف النظام الإءصافى المسءءم قفمة معافل ألفا (0.690)، وءءل على قوة الارتباط بفن فقراف المفاس.

* أسالف ءءللل الإءصافى: ءم اسءءام برنامء ءزم الإءصاففة للعلوم الاجءماعفة SPSS.

- ءللل الانءار المءءءد لمعرفة العلفة والءاففر بفن المءفراف.

-ااءءبار فرضفاف الءرافة:

* الفرضفة الأولى H_{01} : لا فوء أءرءو ءءالة إءصاففة للءءطفط الاسءراءففى على أداء المؤسفات الصءفرة والمءوسفة عءد مسءوى ءءالة (0.05).

المءول (07): نءافء اءءبار أءر ءءطفط الاسءراءففى على أداء المؤسفات الصءفرة والمءوسفة

Correlations			
		52-62	1-51
52-62	Pearson Correlation	1	.978**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	200	200
1-51	Pearson Correlation	.987**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	200	200
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

المصدر: من اءءاء البافءة بالاعءماء على مءرءاف SPSS.V17

أثر التخطيط الاستراتيجي على تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط قوية بين التخطيط الاستراتيجي بأبعاده الأربعة والأداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث بلغ معامل الارتباط (0.789)، وبمعامل تحديد R^2 (0.535)، أي ما قيمته (0.535) من التغيرات في مستوى أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ناتج عن التغير في أبعاد متغيرات التخطيط الاستراتيجي مجتمعة كما بلغت درجة التأثير (0.170) B وهذا يعني أن زيادة الاهتمام بدرجة واحدة بالتخطيط الاستراتيجي يؤدي إلى الزيادة في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة (0.170). ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (185.387) بالمقارنة مع قيمة F الجدولية والبالغة (3.469) عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$. وهذا ما يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الأولى، وعليه ترفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على: وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتخطيط الاستراتيجي على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى دلالة (0.05).

* الفرضية الثانية H_{02} : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للوضوح المفاهيمي للتخطيط الاستراتيجي على استعماله في

الصغيرة والمتوسطة عند مستوى دلالة معنوية (0.05)

الجدول (08): نتائج اختبار أثر الوضوح المفاهيمي للتخطيط الاستراتيجي على استعماله

Correlations			
		23-43	1-7
23-43	Pearson Correlation	1	.620**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	200	200
1-7	Pearson Correlation	.620**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	200	200
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS.V17

يبين الجدول السابق علاقة ارتباط بين الوضوح المفاهيمي للتخطيط الاستراتيجي واستعماله في المؤسسات الاقتصادية العمومية الإنتاجية الجزائرية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.620)، وبمعامل تحديد R^2 (0.290)، أي ما قيمته (0.290) من التغيرات في مستوى استعمال التخطيط الاستراتيجي ناتج عن التغير في الوضوح المفاهيمي للتخطيط الاستراتيجي. كما بلغت درجة التأثير (1.728) B وهذا يعني أن زيادة الاهتمام بدرجة واحدة بالوضوح المفاهيمي للتخطيط الاستراتيجي يؤدي إلى زيادة استعماله في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة (1.728). ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (65.432) بالمقارنة مع قيمة F وهي دلالة عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$. وهذا ما يؤكد عدم قبول الفرضية الثانية، وعليه ترفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على: وجود أثر ذي دلالة إحصائية للوضوح المفاهيمي للتخطيط الاستراتيجي على استعماله في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى دلالة (0.05).

الفرضية الثالثة H_{03} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأهمية التخطيطية على استعماله في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى دلالة معنوية (0.05).

الجدول (09): نتائج اختبار الأهمية التخطيطية على استعماله في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

Correlations			
		23-43	8-22

23-43	Pearson Correlation	1	**570,
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	200	200
8-22	Pearson Correlation	**570,	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	200	200
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS.V17

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط بين الأهمية التخطيطية واستعماله في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ معامل الارتباط (0.570)، وبمعامل تحديد $R^2(0.391)$ ، أي ما قيمته (0.391) من التغيرات في مستوى استعمال التخطيطي ناتج عن التغير في الأهمية التخطيطية. كما بلغت درجة التأثير B(1.038) وهذا يعني أن زيادة الاهتمام بدرجة واحدة بالأهمية التخطيطية يؤدي إلى زيادة استعماله في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة (1.038). ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (62.230) بالمقارنة مع قيمة F وهي دلالة عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$. وهذا ما يؤكد عدم قبول الفرضية الثالثة، وعليه ترفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على: وجود أثر ذي دلالة إحصائية للأهمية التخطيطية على استعماله في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى دلالة (0.05).

* الفرضية الرابعة H_{04} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتأقلم الاستراتيجي على استعمال التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى دلالة معنوية (0.05).

الجدول (10): نتائج اختبار أثر التأقلم الاستراتيجي على استعمال التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

Correlations			
		23-43	44-51
23-43	Pearson Correlation	1	**750,
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	200	200
44-51	Pearson Correlation	**750,	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	200	200
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS.V17

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط بين التأقلم الاستراتيجي واستعمال التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ معامل الارتباط (0.750)، وبمعامل تحديد $R^2(0.493)$ ، أي ما قيمته (0.493) من التغيرات في مستوى استعمال التخطيط الاستراتيجي ناتج عن التغير في التأقلم الاستراتيجي. كما بلغت درجة التأثير B(1.758) وهذا يعني أن زيادة الاهتمام بدرجة واحدة بالتأقلم الاستراتيجي يؤدي إلى استعمال التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة بقيمة (1.758). ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (76.219) بالمقارنة مع قيمة F وهي دلالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). وهذا ما يؤكد عدم قبول الفرضية الرابعة، وعليه ترفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على: وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتأقلم الاستراتيجي على استعمال التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى دلالة (0.05).

6. الخاتمة:

يتعين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستعداد للمستقبل المجهول، وقد أثبتت تجارب الكثير من المؤسسات أن الطريق نحو تحسين الأداء للمؤسسي يعتمد على الأساليب الإدارية المتبناة. فالتخطيط الاستراتيجي ليس مسار مستقل بحد ذاته، وإنما يكون وفق صياغة استراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبناء رؤية شاملة ومتكاملة لمستقبلها.

7. التوصيات:

- ✓ على ضوء النتائج التي توصلنا إليها، تم الخروج بالتوصيات الآتية:
- ✓ على المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة أن تنفتح على الممارسات الفعالة في الإدارة وتستخدمها.
- ✓ العمل على تحديد البرامج التدريبية والتطويرية اللازمة لتنمية قدرات المديرين.
- ✓ ضرورة توفير نظام للمعلومات الاستراتيجية.
- ✓ ضرورة إشراك المستويات الإدارية المختلفة بهذه العملية والأخذ بمقترحاتهم.
- ✓ ضرورة الاستفادة من المؤسسات التي سبق لها تبني التخطيط الاستراتيجي من أجل إرساء فكر استراتيجي يحول دون بلوغ الأهداف المرجوة.

8. قائمة المراجع:

1. اسماعيل السيد، (1998). الإدارة الاستراتيجية، المكتب الجامعي الحديث، مصر.
2. السعيد بريش، (2007). مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 7، العدد 12.
3. بركان عادل، (2010-2011). واقع التخطيط في المنشآت الرياضية في ولاية خنشلة، مذكرة لنيل الماجستير في نظرية ومنهجية، معهد علوم الطبيعة والحياة.
4. بلقاسم سلاطنية، (2014). واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، بسكرة، الجزائر.
5. جان بولس، (2011). مدخل إلى الإدارة الاستراتيجية دون دار النشر، لبنان.
6. حسن عداي فلاح، (2000). الإدارة الاستراتيجية، دار وائل للنشر، عمان.
7. خليل محمد الشماع، وكاظم حمود خضير، (2007). نظرية المنظم، دارالمسيرة، عمان.
8. رشدي محمد سلطاني، (2005-2006). التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر واقعه، أهميته وشروط تطبيقه حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، بسكرة، الجزائر.
9. سليمان بوفاسة، وموسى سعداوي، (2015). أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة دراسة عن ولاية المدية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 31.
10. شيخ الداوي، (2010). تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد 7.
11. عبد الغفور عبد السلام، وآخرون، (2001). إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء، عمان.
12. -عبد الغني حسن هلال، مهارات التفكير والتخطيط الاستراتيجي، مركز تطوير الاداء والتنمية، مصر، 2007، ص 5.
13. محمود عبد اللطيف موسى، (2010). التخطيط الاستراتيجي، دار السعادة للطباعة، لبنان.
- 13-هنري منتزيج، (1994). صعود وسقوط التخطيط الاستراتيجي، الشركة العربية للإعلام العلمي شعاع، مصر.

ترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات: تجربة انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر

Promotion of The small and medium enterprises non-oil exports: The experience of Algeria joining the greater Arab region for free exchange

د/ بلال مسرحد

جامعة الجزائر 3

أ.د/ توات عثمان

جامعة الجزائر 3

touatabdou@yahoo.fr

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تطور المبادلات التجارية للجزائر مع الدول العربية قبل و بعد الانضمام إلى المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، خاصة من جانب قدرة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات من النفاذ للأسواق العربية و مدى استفادة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من التصدير لهما ته الأسواق.

و تظهر نتائج الدراسة بعد تحليل التطورات التجارية بين الجزائر و الدول العربية التي حدثت بعد الانضمام إلى المنطقة تغيرات متواضعة لم تتمكن من خلالها الجزائر من الاستفادة من المنطقة من خلال زيادة صادراتها خارج المحروقات لأسباب هيكلية يعانها الاقتصاد الجزائري. كما لم تستطع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الاستفادة من المزايا في ظل المنطقة لعدة أسباب منها ما يرتبط بطبيعة هذه المؤسسات و منها ما يتعلق بالمنطقة في حد ذاتها.

كلمات مفتاحية: مناطق التبادل الحر، الدول العربية، الصادرات خارج المحروقات، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

Abstract :

This study aims to analyze the development of Algerian trade exchanges with Arab countries before and after joining the Arab greater free trade area, especially by the ability of Algerian non-oil exports to gain access to Arab markets and the extent of the benefit of small and medium enterprises from exporting to these markets.

The main result after the analysis of the trade developments between Algeria and Arab countries that took place after joining the agreement shows modest changes through which Algeria has not been able to benefit from the region by increasing its non-oil exports for structural reasons in the Algerian economy. Also, small and medium enterprises were not able to benefit from the advantages of the region for several reasons, including some related to the nature of these enterprises, and including those related to the agreement itself.

Key words: free trade area, Arab countries, non-oil exports, small and medium enterprises

1. مقدمة

تعقد الجزائر مثلها مثل العديد من الدول العربية الآن جيلا جديدا من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية و الإقليمية، بالإضافة إلى سعيها للاندماج في النظام التجاري العالمي، إذ أبرمت اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي قصد إنشاء منطقة تجارة حرة بينهما. و هي عضو مع أربع دول عربية مجاورة في اتحاد المغرب العربي. هذا بالإضافة إلى العديد من اتفاقيات التجارة التفضيلية التي تجمع الجزائر مع عدة دول العربية بصورة ثنائية. وقد شكل الانضمام إلى المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر أهم مبادرة تتخذها الجزائر لتحرير التجارة على الصعيد الإقليمي بعد اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

و رغم انضمام الجزائر لجهود تحرير التجارة بين الدول العربية لا تزال تحوم الشكوك حول جدوى هذه الخطوة، يعزها تدني مستويات التجارة الجزائرية مع الدول العربية والتي لا تتجاوز 5% من إجمالي تجارتها الخارجية، و الذي تصاحب مع نمو الواردات الجزائرية من الدول العربية مع تراجع في صادراتها إلى هذه الدول. في ظل هذا النمط من التبادل التجاري يتناول هذا البحث انعكاسات المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر على تطور التجارة الخارجية للجزائر مع الدول العربية بعد مرور أكثر من 10 سنوات على التحرير الكامل للتجارة مع هذه الدول، ويحاول تشخيص وتحليل أهم النتائج و الإجراءات التي رافقت انضمام الجزائر لمثل هكذا مبادرة. خاصة من حيث تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات و مدى استفادتها من تحرير الأسواق العربية و الدور الذي كان من المحتمل أن تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال دعم تنافسيتهما و صادراتهما في الأسواق العربية.

من هنا تبرز الإشكالية التي تحاول هذه الورقة الإجابة عنها، كما يلي:

- كيف أثر انضمام الجزائر للمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر على إمكانيات و أنماط الصادرات خارج المحروقات إلى الدول العربية، في ظل هيكل الدوافع و الحوافز التصديرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية؟.

و من أجل تفسير إشكالية البحث فإن الدراسة تستند على الفرضية التالية:

- تفتقر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية لهيكل ملائم من الدوافع و الحوافز الاقتصادية و المؤسسية تدعم تنافسية صادراتها في الأسواق العربية.

و حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية التي يطرحها البحث، و كذا اختبار الفرضية الموضوعة، سنستخدم المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى الاستعانة بمختلف الأدوات و المؤشرات الإحصائية التي تسهم في دعم الاستنتاجات المتوصل إليها. و هذا ما نراه يتناسب و نوع الدراسة و يساعد على عرض المعلومات وفق مراحل تحليلها لاستخلاص النتائج، و من ثم اقتراح التوصيات المناسبة.

- 2. الإطار العام للمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر *: سنقوم خلال هذه الورقة بالتركيز على الاتفاق التجاري الأكثر شمولاً الذي تعقده الجزائر مع الدول العربية، و هي المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر.

* درجت العادة على تسمية هذه المنطقة بعبارة " غافتا " اختصاراً للترجمة الإنكليزية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛ (Greater Arab Free Trade Area-GAFTA), إلا أن التسمية الشائعة الاستخدام في الجزائر فهي المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر GZALE.

1.2. البرنامج التنفيذي لإقامة المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر: جاء إعلان منطقة التجارة الحرة العربية تنفيذاً للقرار الذي أصدره مؤتمر القمة العربية المنعقد في مدينة القاهرة، خلال شهر جوان 1996 بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية بالإسراع في إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول العربية. وبناء عليه، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار رقم (1317) بتاريخ 19 فبراير 1997 بإقامة منطقة تجارة حرة بين الدول العربية يتم تحقيقها بشكل متدرج وفقاً لبرنامج تنفيذي وزمني اعتباراً من أول عام 1998 على مدى عشر سنوات، ومن ثم تم تقليص المدة إلى سبع سنوات. وتم وضع البرنامج التنفيذي وفقاً لأحكام "اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية" المبرمة بين الدول العربية عام 1981، وبما ينسجم مع أحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة المنظمة للتجارة الدولية التي أقيمت عام 1994. وتضمن "البرنامج التنفيذي" لإقامة منطقة التجارة الحرة الأسس والقواعد والآليات التنفيذية والبرنامج الزمني للتخفيض في الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على كافة السلع العربية ذات المنشأ الوطني المتبادلة بين الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية¹.

أ. العضوية: إن الدول العربية الأعضاء في "اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية" مؤهلون للانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. أما الدول العربية غير الأعضاء فيترتب عليهم أولاً الانضمام إلى هذه الاتفاقية لكي يصبحوا طرفاً فيها، ومن ثم الالتزام بتطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة.

بلغ عدد الدول العربية المستكملة لعضويتها* في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حتى الآن 18 دولة عربية هي: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، سورية، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب. وبلغ عدد الدول العربية التي تعامل معاملة خاصة ثلاث دول هي السودان، فلسطين واليمن. وعليه تضم عضوية المنطقة حالياً ثمانية عشرة دولة في حين تظل أربع دول خارج المنطقة وهي: جيبوتي، الصومال، جزر القمر وموريتانيا.

ب. الامتيازات التي تتيحها المنطقة: يمكن تقسيم الامتيازات الممنوحة للدول العربية في إطار المنطقة إلى ما يلي:²

- الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية بنسبة 100%: تتمتع السلع الصناعية والزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية المتبادلة في إطار المنطقة بالإعفاء الكامل من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل منذ بداية عام 2005. ولا تسري أحكام البرنامج التنفيذي للمنطقة على المنتجات والمواد المحظور استيرادها أو تداولها أو استخدامها في أي من الدول لأسباب دينية أو صحية أو أمنية أو بيئية أو لقواعد الحجر الزراعي البيطري. وتتبع الدول الأطراف النظام المنسق (HS) في تصنيف السلع الواردة في البرنامج.
- إثبات المنشأ: يشترط لاعتبار السلعة عربية لأغراض المنطقة أن تتوفر فيها قواعد المنشأ التي يقررها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأن لا تقل نسبة القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدولة الطرف عن 40% من القيمة النهائية للسلعة تسليم المصنع.
- معاملة الدول الأقل نمواً والمعاملة الخاصة التي تستفيد منها الدول المشار إليها أعلاه.
- إلغاء الضرائب ذات الأثر المماثل: لا تخضع السلع العربية المستوردة لأية ضرائب تكميلية دون خدمة محددة ومباشرة.
- إلغاء القيود غير الجمركية: تقرر إزالة هذه القيود فوراً اعتباراً من أول عام 1998. وتشمل الحواجز والعراقيل والمعوقات التالية:
- القيود الفنية: مثل المبالغة في القيود على المواصفات والوزن وشهادات المطابقة والتعقييدات الفنية للكشف والمعاينة.

* تطبق إعفاء كامل على السلع العربية بنسبة 100% بدءاً من عام 2005. باستثناء الجزائر التي انضمت سنة 2009.

- القيود الإدارية: مثل منع دخول السلع العربية والتعقيدات المرتبطة بشهادات المنشأ، والمبالغة بإعادة التقييم الجمركي (التممين)، وطول مدة العبور، وطول إجراءات فحص العينات والتفتيش.
- القيود المالية: مثل تجاوز رسوم الترانزيت لنسبة 4 بالألف المتفق عليها في "اتفاقية النقل بالعبور بين الدول العربية"، والتعقيدات المصاحبة لفتح الإعتمادات المصرفية.
- المعاملة الوطنية: تعامل السلع العربية للدول الأعضاء معاملة السلع الوطنية فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشترطات الوقاية الصحية والأمنية، والرسوم والضرائب المحلية.
- مراعاة الأحكام الدولية: تراعى الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم والإغراق وإجراءات معالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق هذا البرنامج.
- اعتماد الشفافية: تتعهد الدول الأطراف بتطبيق مبدأ الشفافية وإخطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمعلومات والبيانات والإجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري.
- ج. آليات التنفيذ والمتابعة: المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو جهة الإشراف على تطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة، و للمجلس:

- إجراء مراجعة نصف سنوية لمدى التقدم في تطبيق البرنامج التنفيذي.
 - اتخاذ القرارات الملائمة لمواجهة أية عقبات تعترض تطبيق البرنامج التنفيذي.
- ويساعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تنفيذ المنطقة "لجنة التنفيذ والمتابعة"، والتي تتكون من ممثلي الدول الأعضاء. و تقوم اللجنة بتقديم تقارير دورية حول مدى التقدم المحرز في تطبيق البرنامج إلى كل دورة من دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي (يعقد المجلس دورتين عاديتين سنوياً في شهر فبراير وسبتمبر من كل عام).
- من جهة أخرى تم تعيين نقاط اتصال تقوم بمهام التنسيق بين الجهات الرسمية داخل كل دولة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بكل ما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة العربية، حيث توفر المعلومات عن المنطقة وتتلقى الشكاوى فيما يتعلق بقضايا التطبيق. وهي التي تنسق مع مؤسسات القطاع الخاص في بلدانها لمعالجة كافة المشاكل والمعوقات التي تواجه التجارة العربية البينية في إطار المنطقة، وكذلك بالنسبة للاهتمام بالجانب الإعلامي للتعريف بالمنطقة. كما تم إقرار اللائحة الخاصة بآلية فض المنازعات التي تنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية.

- انضمام الجزائر للمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر: انضمت الجزائر إلى المنطقة العربية الكبرى للتجارة الحرة مطلع العام 2009، بعد أن أودعت لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مذكرة تفيد بذلك والخطوات التنفيذية المصاحبة لذلك من خلال إبلاغ المنافذ الجمركية تطبيق الإعفاء الكلي على السلع العربية المنشأ المستوردة.³
- وقد كانت الجزائر قد صادقت على اتفاقية تنمية و تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية بتاريخ 03 أوت 2004، و أعلنت أنها بصدد استكمال إجراءات التحاقها بالمنطقة العربية الكبرى للتجارة الحرة منذ العام 2005 بمناسبة انعقاد القمة العربية بالجزائر، إلا أن الأمر قد تأخر إلى مطلع عام 2009 بحجة أن الموضوع كان لا يزال قيد الدراسة لدى السلطات العليا في البلاد.

- بالمقابل شرعت بقية الدول العربية الأعضاء في المنطقة بمنح السلع الجزائرية المعاملة التفضيلية المطبقة في إطار المنطقة بداية من الفاتح من شهر مارس 2009 حسب ما تم الاتفاق عليه في الدورة العادية 83 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المنعقدة خلال شهر فيفري 2009.⁴

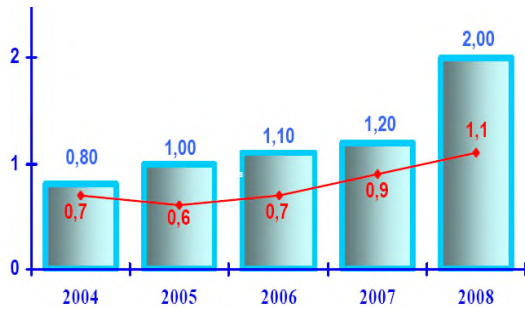
ويبدو أن الحكم على انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية بعد مرور أكثر من 10 سنوات من الانضمام ذو مغزى لمعرفة ما قدر تسفر عنه الاتجاهات المستقبلية كما يفيد في تحليل الإجراءات التي اتخذتها الجزائر منذ مطلع عام 2010 من خلال استثناء مجموعة واسعة من المنتجات المستوردة من الدول العربية خاصة من حيث أثره على حماية المنتجات الوطنية.

3. التجارة الخارجية الجزائرية مع الدول العربية قبل الانضمام إلى المنطقة العربية للتبادل الحر: 2008-2004

سجل الميزان التجاري الجزائري مع الدول العربية فائضا لصالح الجزائر قبل الانضمام إلى المنطقة العربية الكبرى للتجارة الحرة على مدى خمس سنوات (2008-2004) وانتقل من 0.14 مليار دولار أمريكي إلى 1.05 مليار دولار بين 2004 و 2008. عززه الارتفاع المستمر للصادرات الجزائرية المتبوعة بطفرة أسعار النفط (الشكلين 1 و 2).

الشكل (2): تطور المبادلات التجارية الجزائرية- العربية

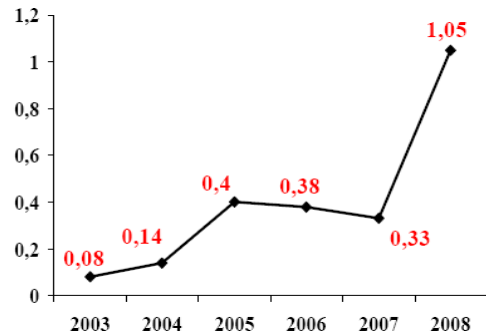
2008-2004



الشكل (1): تطور الميزان التجارية الجزائري

مع الدول العربية 2008-2003

مليار دولار



الصادرات  الواردات 

المصدر: المديرية العامة للجمارك الجزائرية، 2009، دليل التبادل التجاري بين الجزائر والدول العربية 2008، الجزائر. على الموقع :

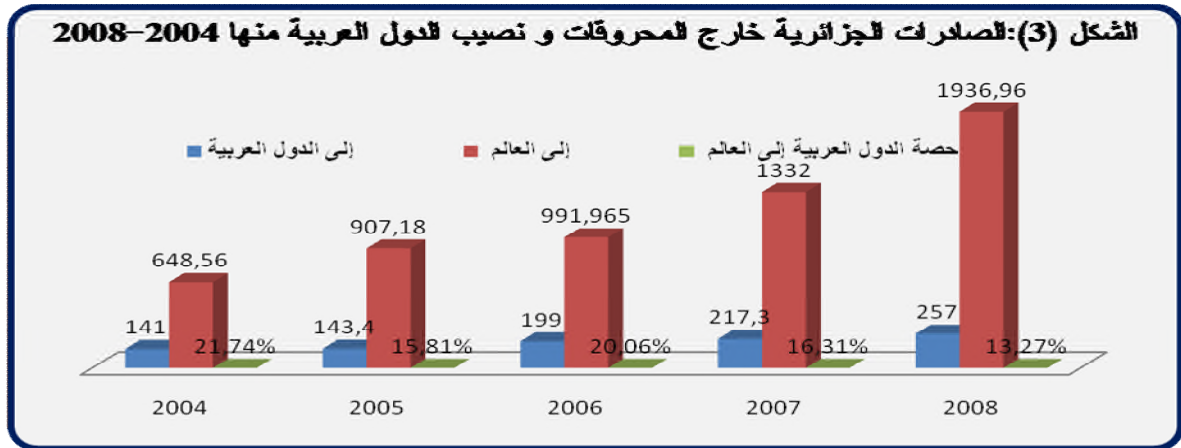
www.douane.gov.dz

حيث ارتفعت قيمة الصادرات الجزائرية إلى الدول العربية من حوالي 0.8 مليار دولار أمريكي سنة 2004 إلى حوالي 2.4 مليار دولار سنة 2008 بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ 35 % خلال الفترة 2008-2004 مقابل نمو بنسبة 11 % للواردات التي ارتفعت من حوالي 700 مليون دولار أمريكي سنة 2004 إلى 1.1 مليار دولار سنة 2008 (الشكل 2).

وعلى صعيد مساهمة التجارة الجزائرية مع الدول العربية في إجمالي التجارة الخارجية للجزائر سجلت مستويات جد ضعيفة إذ لم تتعد كل من الصادرات والواردات الجزائرية تجاه المنطقة العربية 3 % من إجمالي التجارة الخارجية للجزائر. إلا أن الصورة تبدو مغايرة نوعا ما لو تم احتساب النسبة خارج قطاع المحروقات فقد شكلت الصادرات الجزائرية خارج صادرات المحروقات تجاه المنطقة العربية نسبة تراوحت بين 21.7 % و 13.6 % خلال الفترة 2008-2004 ، وهي نسبة أكبر بكثير من

إجمالي الصادرات الإجمالية خارج المحروقات والتي لا تتعدى نسبة 4 %، مما يعني أن هناك إمكانية واسعة لزيادة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باتجاه الأسواق العربية مما يساهم في تنويع هيكل الصادرات الإجمالية (الشكل 3).

نلاحظ أن حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات إلى الدول العربية عرف تضاعفا خلال فترة الخمس سنوات التي سبقت الانضمام إلى المنطقة من حوالي 141 مليون دولار سنة 2004 إلى 257 مليون دولار سنة 2008 بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ 16 %.



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على البيانات السنوية للتجارة الخارجية للجزائر خلال السنوات 2008-2004، على الموقع الرسمي للمديرية العامة للجمارك: www.douane.gov.dz.

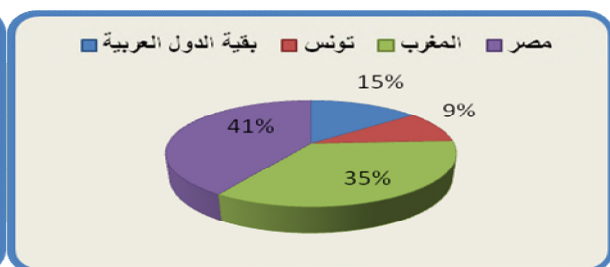
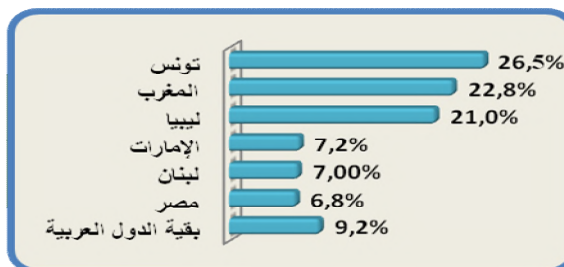
من حيث وجهة الصادرات الجزائرية نلاحظ أن النمط الذي كان سائدا خلال الفترة 2008-2004 كان لصالح التركيز في عدد محدود من الشركاء، حيث استحوذت ثلاث دول هي مصر، المغرب و تونس بهذا الترتيب على 85.4 % من إجمالي الصادرات الجزائرية إلى الدول العربية علما أن مصر شكلت أول زبون عربي للجزائر بنسبة 40.8 %، تلتها المغرب بنسبة 35 %، ثم تونس بنسبة 9.6 % وتشكل هذه الدول أهم زبون للجزائر باعتبارها مستوردا لصادرات المحروقات (نفط و غاز) حيث تمثل هذه الأخيرة 99 % من صادرات الجزائر إلى مصر و 83 % نحو المغرب و 30.5 % نحو تونس. لذا وباستبعاد هذه الصادرات يصبح شركاء الجزائر من الدول العربية أقل تركزا، وإن كان العامل الجغرافي يلعب الدور الأكبر في هذه المبادلات حيث مثلت الدول المغاربية الثلاث (تونس، المغرب وليبيا) حوالي 70 % من إجمالي الصادرات الجزائرية خارج النفط والغاز إلى الدول العربية.

الشكل (5): الصادرات الجزائرية خارج المحروقات

الشكل (4): الصادرات الجزائرية الإجمالية إلى

الدول العربية حسب الشركاء 2008

إلى الدول العربية حسب الشركاء 2008



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على دليل التبادل التجاري بين الجزائر والدول العربية 2008، مرجع سبق ذكره.

4. تطور الصادرات الجزائرية إلى الدول العربية بعد الانضمام إلى المنطقة 2009-2018

تشير بيانات التبادل التجاري الجزائري- العربي بداية من سنة 2009 مشهدا مغايرا بعض الشيء للتطورات التي حدثت قبيل الانضمام إلى المنطقة. ويمكن تحليل اتجاهات صادرات الجزائرية إلى الدول العربية في هذا الإطار مباشرة بعد الانضمام إلى المنطقة سنة 2009، ثم خلال الفترة 2010-2018 أين قامت الجزائر باعتماد مجموعة من القوائم لاستثناء مجموعة من المنتجات من الإعفاء في إطار المنطقة.

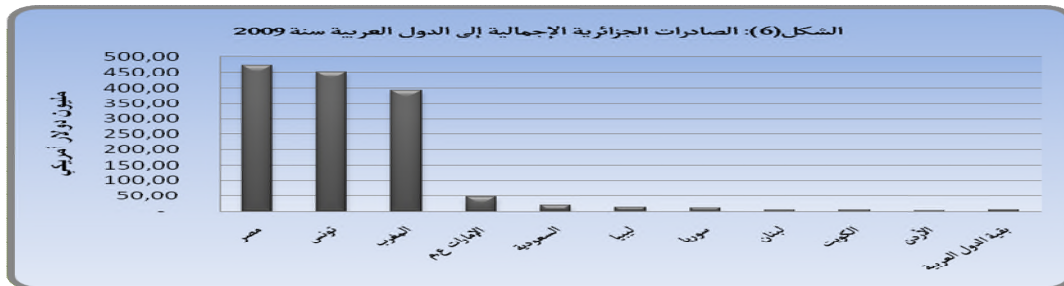
1.4. **الصادرات الجزائرية نحو الدول العربية سنة 2009:** شهدت الصادرات الجزائرية إلى الدول العربية انخفاضا ملحوظا سنة 2009 مقارنة بالفترة 2004-2008 حيث شهدت تراجعا بلغت نسبته -41%، إذ بلغت 1.421 مليار دولار خلال سنة 2009 مقارنة بـ 2.423 مليار دولار سنة 2008. و يعزى هذا التراجع إلى الانخفاض الكبير الذي عرفته الصادرات الجزائرية الإجمالية سنة 2009 والذي بلغت نسبته -43% و الناجم عن هبوط أسعار النفط. و كون الصادرات إلى الدول العربية عرفت تراجعا أقل من الصادرات الإجمالية فقد تحسنت حصة صادرات الجزائر إلى الدول العربية في إجمالي صادراتها بصورة طفيفة إلى 3.15% سنة 2009 مقارنة بـ 3.06% سنة 2008.

ونلاحظ أن الانخفاض الكبير في الصادرات الجزائرية إلى الدول العربية كان في الصادرات إلى دول المغرب العربي حيث بلغت نسبته -47.29% مقارنة بـ -29.23% للصادرات إلى بقية الدول العربية و يفسر هذا كون أهم زبونين للجزائر في المغرب العربي هما تونس و المغرب الذين يعتمدان بصورة كبيرة على الصادرات الجزائرية من النفط و الغاز، و كون هذان الأخيران شهدا تراجعا كبيرا خلال سنة 2009 مقارنة بسنة 2008، شهدت معهما الصادرات الجزائرية هذا التراجع الملحوظ. مما أدى إلى انخفاض حصة الدول المغاربية من الصادرات الجزائرية مقابل ارتفاع مهم لحصة الدول العربية الأخرى إلى حوالي 40% من إجمالي الصادرات الجزائرية إلى الدول العربية، و هو من الأمور التي قد تعطي لها أولوية خلال المراحل القادمة من أجل تنويع الأسواق الجغرافية من الدول العربية بالنسبة للصادرات الجزائرية.

الجدول رقم(1): الصادرات الجزائرية إلى الدول العربية سنة 2009 مليون دولا و(%)

الصادرات	2009		2008		التغير 2009-2008
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
الصادرات الإجمالية	100	45 194	100	79 298	-43.01
الصادرات إلى الدول العربية	3.15	1 421	3.06	2 423	-41.36
إلى دول المغرب العربي	1.9	857	2.05	1 626	-47.29
حصة الدول المغاربية	60.3		67.1		-10.04
إلى بقية الدول العربية	1.25	564	1.01	797	-29.23
حصة بقية الدول العربية	39.7		32.9		20.6

المصدر: المديرية العامة للجمارك الجزائرية (2010). بيانات التجارة الخارجية للجزائر سنة 2009 ، على الموقع: www.douane.gov.dz.



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية Uncomtrade متاحة على: <http://comtrade.un.org>.

على صعيد هيكل الصادرات إلى المنطقة نلاحظ أيضا انخفاضاً كبيراً للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات إلى الدول العربية وهي التي كان يعول عليها كثيراً للاستفادة من المزايا التي تخلقها المنطقة بغية زيادة ورفع درجة تنوع الصادرات الجزائرية. إذ انخفضت بنسبة - 46% وهي نسبة أعلى بقليل من نسبة تراجع الصادرات الجزائرية الإجمالية خارج المحروقات والتي تظل في حد ذاتها ضئيلة والتي بلغت - 44.97%، الشيء الذي أدى إلى تراجع حصة الدول العربية من الصادرات الإجمالية خارج المحروقات من 13.6% إلى 13.1% بين 2008 و 2009.

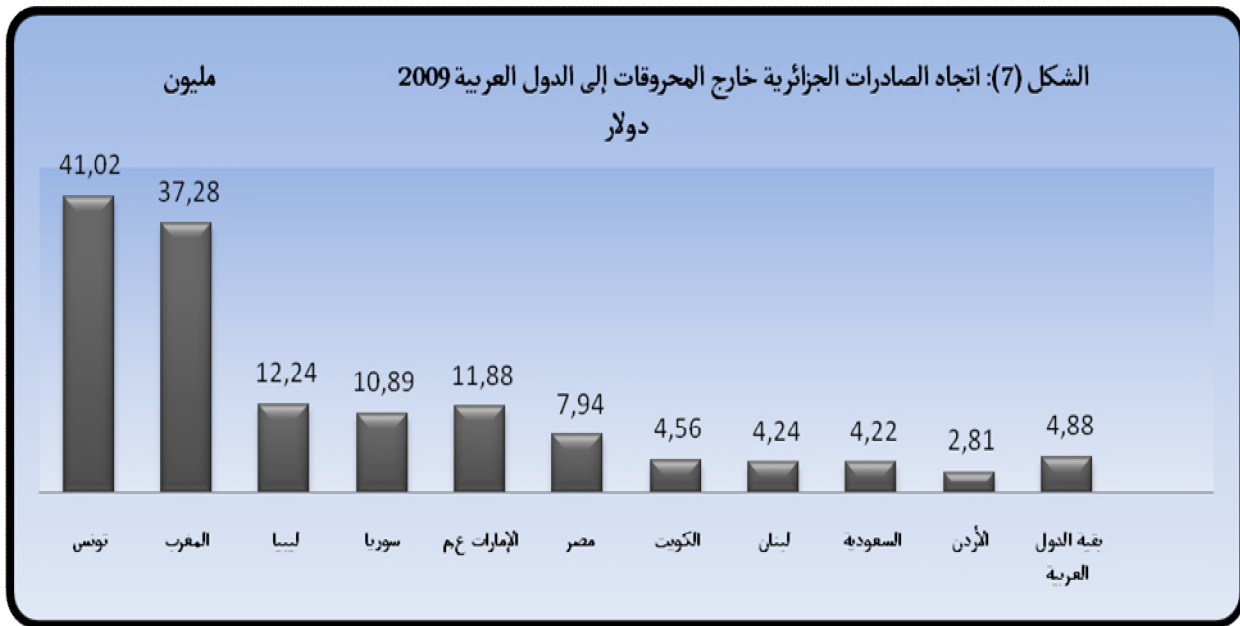
الجدول رقم(2): الصادرات الجزائرية خارج المحروقات إلى الدول العربية سنة 2009 مليون دولار و(%)

الصادرات	2008		2009		التغير 2009-2008
الصادرات الجزائرية خارج المحروقات	1937	100	1 077	2.38	-44.97
الصادرات إلى الدول العربية خارج المحروقات	263.84	13.6	141.99	13.18	-46.18
من المنتجات الزراعية والغذائية المحولة	30.35	11.5	23.52	16.57	-22.51
من المنتجات الصناعية	233.49	88.5	118.47	83.43	-49.26

المصدر: المديرية العامة للجمارك الجزائرية (2010). بيانات التجارة الخارجية للجزائر سنة 2009، على الموقع: www.douane.gov.dz.

وكان أكبر انخفاض للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات إلى الدول العربية في المنتجات الصناعية التي انخفضت بـ 49.26% بين 2008 و 2009، علماً أنها تشكل 83% من إجمالي الصادرات الجزائرية خارج المحروقات إلى المنطقة. مقارنة بانخفاض قدره -22.51% للمنتجات الغذائية، التي ارتفعت حصتها في إجمالي الصادرات إلى المنطقة من 11.5% إلى 16.5% سنة 2009.

على صعيد اتجاهات الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات إلى المنطقة سيطرت كلٌّ من تونس، المغرب، ليبيا، سوريا، الإمارات العربية المتحدة، مصر و الكويت على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات إلى الدول العربية وذلك بنسبة 80% خلال سنة 2009، علماً أن تونس تشكل لوحدها 3.85% من إجمالي الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بقيمة تعادل 41.01 مليون دولار (سادس زبون للجزائر) بعد أن كانت كل من تونس والمغرب يمثلان ما نسبته 6.5% من إجمالي الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات سنة 2008 واحتلتا المركزين السابع والثامن على التوالي كأحد أهم زبائن الجزائر، في حين تراجعت هذه النسبة إلى 3.85% سنة 2009 واختفت المغرب من المراكز العشرة الأولى كأحد أهم زبائن الجزائر سنة 2009. ما تجدر الإشارة إليه ارتفاع حصة كل من الكويت وسوريا لتبلغ 7.6 و 3.1% على التوالي سنة 2009 بينما كانت لا تشكل سوى 0.3 و 0.7% سنة 2008. بالمقابل نسجل تراجعاً ملموساً لحصة واردات لبنان من الجزائر من 7% سنة 2008 إلى 3% في 2009.



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية Uncomtrade متاحة على : <http://comtrade.un.org>

2.4 الصادرات الجزائرية نحو الدول العربية خلال الفترة 2010-2018: تظهر بيانات التبادل التجاري مع الدول العربية خلال الفترة 2010-2018 أن الإجراءات التي اتخذتها الجزائر سواء في مجال التجارة الخارجية أو في إطار المنطقة العربية الكبرى لم يكن لها أثر على الصادرات الجزائرية إلى الدول العربية بقدر ما كان لها تأثير واضح على الصادرات الإجمالية (الجدول رقم 3).

حيث ارتفعت الصادرات الجزائرية إلى الدول العربية متبوعة بتحسين أسعار النفط خلال منذ سنة 2010 بعد أن عرفت تدهورا تحت تأثير تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ، إذ بلغت 3.03 مليار دولار سنة 2012 مقابل 1.98 مليار دولار خلال سنة 2010 بمعدل نمو متوسط بلغ 29%، وفي صورة معاكسة لنمط واتجاه الواردات من الدول العربية، استحوذت دول المغرب العربي على حصة تتراوح بين 65-77% من هذا الصادرات بمعدل نمو بلغ 34% خلال هذه الفترة، مقابل حصة متوسطة تبلغ 30% لبقية الدول العربية.

كما انعكس الأداء الجيد للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2014، على رفع حصة الأسواق الإقليمية من هذه الصادرات، التي لم تكن تتعدى 2.5% كمتوسط خلال الفترة 2004-2008، لتبلغ حوالي 6% كمتوسط خلال الفترة 2010-2014.

إلا أن بداية تراجع أسعار النفط نهاية سنة 2014، أدى إلى تراجع حاد في الصادرات الجزائرية الإجمالية وباعتبار المحروقات هي المسيطرة على هذه الصادرات بنسبة تفوق 95% وباعتبارها أيضا أهم الصادرات موجهة لدول المغرب العربي (تونس و المغرب على الخصوص)، تراجعت الصادرات الجزائرية إلى الدول العربية وإن كان بنسبة أقل من الصادرات الإجمالية (الجدول 3). حيث بلغ متوسط نمو الصادرات الإجمالية الجزائرية -14.2% مقارنة بتراجع بلغ -9% للصادرات الجزائرية نحو الدول العربية خلال الفترة 2010-2018.

الجدول رقم(3): الصادرات الجزائرية إلى الدول العربية 2010-2018

الفترة	2010		2018		2014		2010		متوسط التغير /2010 (%) 2018
البيان	القيمة (مليار دولار)	الحصة (%)	القيمة (مليار دولار)	الحصة (%)	القيمة (مليار دولار)	الحصة (%)	القيمة (مليار دولار)	الحصة (%)	
إجمالي الصادرات الجزائرية	57.05	100	41.79	100	60.03	100	53.58	100	14.29-
إجمالي الصادرات إلى الدول العربية	1.98	3.5	2.05	5.2	3.70	5.9	2.54	5.4	9-
إلى دول المغرب العربي	1.28	65.0	1.27	62.0	3.06	62.0	1.83	72.0	16.3-
إلى بقية الدول العربية	0.70	35.0	0.78	38.0	0.64	38.0	0.708	28.0	2-

المصدر: المديرية العامة للجمارك الجزائرية، بيانات التجارة الخارجية للجزائر للسنوات 2010-2018، على الموقع: www.douane.gov.dz و نلاحظ جيدا عدم تغير نمط الصادرات الجزائرية إلى الدول العربية مع بقاء سيطرة دول المغرب العربي على الحصة الأكبر بنسبة تفوق 70 بالمائة وهي أعلى من النسبة المسجلة سنة 2009 و خلال الفترة 2004-2008. ويمكن تفسير هذا الجمود باستمرار سيطرة صادرات المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية سواء الإجمالية أو نحو الدول العربية من ناحية. و من ناحية يظهر جليا عدم قدرة الجزائر من رفع صادراتها خارج المحروقات إلى الأسواق العربية والتي رغم أهميتها إلا أنه يبدو أنها لم تبذل بلاءا حسنا في إطار المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر.

و يبرز هنا أداء الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية باعتبارها أسواقا يعول عليها لزيادة نفاذ وتنوع الصادرات الجزائرية عموما، خاصة وأن الدول الأعضاء في المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر تشكل سوقا يفوق عدد مستهلكيها 400 مليون نسمة، ومتوسط دخل الفرد فيها مرتفع في عدة دول خاصة الخليجية منها.

الجدول رقم(4): الصادرات الجزائرية خارج المحروقات إلى الدول العربية 2010-2018 مليار دولا و(%)

الصادرات	2010		2018		متوسط 2010-2018		التغير %2018-2010
	القيمة	الحصة %	القيمة	الحصة %	القيمة	الحصة %	
الصادرات الجزائرية خارج المحروقات	0.963	2	1.36	4	1.41	3	10
الصادرات خارج المحروقات إلى الدول العربية	0.324	16	0.234	11	0.287	10	20
الصادرات خارج المحروقات إلى الدول العربية كنسبة من إجمالي الصادرات خارج المحروقات	%33.64		%17.20		%20.35		-

المصدر: المديرية العامة للجمارك الجزائرية، بيانات التجارة الخارجية للجزائر للسنوات 2010-2018، على الموقع: www.douane.gov.dz.

ورغم تواضع قيمة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية التي بلغت كمتوسط 287 مليون دولار خلال الفترة 2010-2018، إلا أنها نمت بمعدل مرتفع بلغ كمتوسط 20% خلال هذه الفترة. كما أنها شكلت حوالي 10% من إجمالي الصادرات نحو الدول العربية وهي نسبة أعلى من إجمالي الصادرات خارج المحروقات والتي لا تتعدى 3% من إجمالي الصادرات الجزائرية. ولإظهار مدى أهمية أسواق المنطقة للصادرات الجزائرية خارج المحروقات يتبين أنها تمثل 20% من إجمالي الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، مما يدل على وجود إمكانيات للتوسع. بالرغم من أن هذه النسبة لم تتغير مقارنة بالفترة قبل الانضمام إلى المنطقة (2004-2008).

على صعيد هيكل واتجاهات الصادرات الإجمالية وخارج المحروقات خلال الفترة 2010-2018 إلى المنطقة، حسب البيانات المجمعة في الجدول رقم(5)، نلاحظ أيضا ارتفاع كبير للصادرات الجزائرية الزراعية والغذائية المصنعة إلى الدول العربية لتبلغ حوالي 203 مليون دولار، من مستوى لم يكن يتعدى 30 مليون دولار خلا الفترة قبل 2009. في حين حافظت المنتجات الصناعية على نفس الحصة بمبلغ 84 مليون دولار مقارنة بمتوسط 83 مليون دولار خلال الفترة التي سبقت الانضمام، و تبرز هنا مشكلة ضعف تنافسية الصادرات الصناعية الجزائرية وعدم قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية بالرغم من أن العديد من الأسواق العربية قد تكون مناسبة مثل أسواق الدول العربية الأقل نموا مقارنة بأسواق الدول الخليجية، لكن بالنظر لصغر حجمها وضعف مستويات الدخل فيها، لا تبدو جذابة للصادرات الجزائرية.

الجدول رقم(5): هيكل واتجاهات الصادرات الجزائرية إلى الدول العربية كمتوسط 2010-2018 (ألف دولار)

الدول العربية	إجمالي الصادرات	الصادرات من المحروقات	منتجات زراعية	منتجات غذائية مصنعة	منتجات مصنعة	سلع أخرى	إجمالي الصادرات خارج المحروقات
تونس	856,988	810,284	2,886	10,011	33,413	391	46,704
المغرب	599,633	570,821	3	4,427	24,287	93	28,812
مصر	469,496	438,625	84	17,246	13,538	0.4	30,871
الأردن	119,049	81,892	14	34,819	2,322	0.2	37,157
موريتانيا	55,951	..	..	54,910	1,032	9	55,951
الكويت	50,611	49,204	..	1,365	41	..	1,407
الإمارات	43,089	25,160	199	13,702	3,975	51	17,929
لبنان	42,282	23,712	135	18,301	133	..	18,570
ليبيا	31,574	..	..	28,519	3,054	..	31,574
السودان	11,412	11,401	..	4	6	..	10
سوريا	7,580	1	..	7,384	194	..	6,580
السعودية	7,305	8	92	5,729	1,474	0.1	7,296
قطر	3,198	..	0.4	3,054	143	..	3,198
العراق	507	..	..	419	88	..	507
اليمن	146	..	..	146	..	..	146
البحرين	142	..	..	29	113	..	142
سلطنة عمان	109	..	0.4	80	26	2	109
الصومال	27	..	..	27	..	..	27
جيبوتي	1	..	1	..	..	..	1
فلسطين	..	..	..	..	..	..	..

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية Uncomtrade متاحة على : <http://comtrade.un.org> (consulté le 15/05/2020).

<http://comtrade.un.org> (15/05/2020).

على صعيد اتجاهات الصادرات الجزائرية خارج المحروقات إلى المنطقة نلاحظ تراجع سيطرة الدول المغاربية (كلٌّ من تونس، المغرب، ليبيا و باستبعاد موريتانيا غير العضو في المنطقة) على وجهة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات من حصة بلغت 70% كمتوسط قبل الانضمام إلى المنطقة إلى نسبة 37% كمتوسط خلال الفترة 2010-2018، و هذا مؤشر على زيادة في تنوع الأسواق و ظهور أسواق جديدة بالنسبة لهذه الصادرات مثل السوق الأردني و اللبناني و السوري و بعض الأسواق الخليجية، مع التأكيد على تواضع حجم هذه الصادرات نحو هذه الدول، إلا أنه مؤشر محتمل على إمكانيات التوسع في هذه الأسواق.

و ارتفعت حصة أسواق دول المشرق العربي (الأردن، سوريا، لبنان و مصر و العراق و السودان) من الصادرات الجزائرية خارج المحروقات إلى نسبة 33% بعد كانت لا تتعدى 14%. في حين حافظت الأسواق الخليجية تقريبا على نفس حصتها بحوالي 10% (كانت تمثل 9.2%).

5 صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية إلى الدول العربية بعد الانضمام إلى المنطقة 2009-2018

أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الاقتصاديات أنها العنصر الأساسي للتكامل الاقتصادي والتنوع، تماما كما يمكن أن تكون المصدر الرئيسي للثروة وخلق مناصب الشغل وتعزيز الصادرات نحو مختلف الأسواق الدولية، نظرا لتكيف هذه الكيانات الصغيرة مع الأوضاع المتغيرة والضغوطات الخارجية من خلال قدرتها على تعبئة الموارد والخبرات المحلية، و اعتمادها على عنصري الإبداع والقرب⁵.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال تشكل صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 11% من الناتج المحلي الإجمالي وتدعم 10 ملايين وظيفة، في وقت لا يزيد فيه عدد الشركات الأمريكية المصدرة عن 1%. وتبنت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الأزمة المالية العالمية مبادرة التصدير الوطنية التي تهدف إلى تعزيز تمويل التصدير، وحشد الدوائر الحكومية للمشاركة في أنشطة الترويج لقطاع التصدير، واستحداث أدوات التصدير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والحد من عوائق التجارة، بما في ذلك المراقبة التي تفرضها الولايات المتحدة على صادرات المنتجات العالية التكنولوجيا، وفتح أسواق أجنبية جديدة. وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أكبر مصدر من مصادر إمكانات التصدير غير المستغلة وإيجاد فرص العمل - إذ يقدر أن 120 مليون عامل من القطاع الخاص غير الزراعي يعملون في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتقتضي مبادرة التصدير الوطنية توسيع نطاق الصادرات بنسبة 15 في المائة سنوياً، مقارنة بمتوسط معدلات نمو الصادرات الذي بلغ نسبة 13.6% خلال الفترة 2000-2008. واعتباراً من عام 1995، استغرقت الولايات المتحدة 13 عاماً في مضاعفة صادراتها من السلع⁶.

و تشير العديد من البيانات الدولية إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسهم بنحو 25% إلى 35% من الصادرات العالمية للمواد المصنعة، وتشير تقديرات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي إلى أن معدل مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في صادرات دول المنظمة يبلغ حوالي 26% من إجمالي الصادرات، وتحتل الصناعات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية المركز الأول، بنحو 53%، تليها الدنمارك وسويسرا بنحو 46% و 40% على التوالي، ثم السويد

بنحو 30% فرنسا وهولندا ب26%. أما في اليابان فإن مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة تتجاوز 31.5%، وبلغت مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات في بعض الدول الآسيوية معدلات عالية جدا، حيث بلغت 60% في الصين و 56% في تاوان و 40% في كوريا الجنوبية⁷.

وفي الجزائر، وعلى الرغم من جهود العديد من المؤسسات الرامية لتنمية الصادرات، ومن إعداد إستراتيجية ترويج الصادرات الوطنية، إلا أنها لا تشير إلى معاملة خاصة ودعم مباشر خاص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

حسب الإحصائيات الرسمية ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بالجزائر بنهاية سنة 2018 ب 7,2% مقارنة بالفترة ذاتها من سنة 2017 إلى 1.171.945 مؤسسة (+78.755 مؤسسة)، و هي تمثل 58% من النسيج الاقتصادي المسجل إلى غاية نهاية 2018، حيث يقدر عدد المؤسسات المسجلة ب 2.013.374 مؤسسة، وبالعودة إلى تفاصيل هذه المعطيات، يتشكل نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 1.171.701 مؤسسة خاصة مقابل 244 مؤسسة عمومية نشط -في مجملها- بدرجة أكبر في قطاعات الخدمات (بنسبة 54.41%) والبناء والأشغال العمومية (28.54%) والصناعات التحويلية (15.48%) ثم الفلاحة (1.12%) والمحروقات والطاقة والمناجم والخدمات المرتبطة (0.46%)⁸.

يلاحظ جليا تركيز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاعات غير التصديرية بصورة أساسية (82%)، في حين أن القطاعات التي يمكن أن تحظى بفرص تصديرية للخارج لا تمثل سوى 17% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. و الصورة تبدو أكثر سوءا عند تحليل الأرقام الخاصة بالمؤسسات المصدرة و حجم صادراتها نحو الأسواق الخارجية (الجدول 6).

الجدول رقم(6): عدد و نسبة المؤسسات الجزائرية المصدرة إلى غاية نهاية سنة 2018

إجمالي المؤسسات الاقتصادية	إجمالي المؤسسات الكبيرة	إجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
2.013.374 (100%)	841.429 (41.7%)	1.171.945 (58.3%)
إجمالي المؤسسات الاقتصادية المصدرة	إجمالي المؤسسات الكبيرة المصدرة	إجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المصدرة
704 (0.03%)	32 (0.004%)	672 (0.06%)

المصدر: من تجميع الباحثين اعتمادا على:

- الوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية، 2019، دليل المصدرين الجزائريين، متاح على الموقع: <http://www.algex.dz/index.php/95-publications/222-repertoire-des-exportateurs-algeriens> (consulté le 15/05/2020).

- Office National des Statistiques , 2019, Les répertoires des agents économique et sociaux N°885, sur le site: http://www.ons.dz/IMG/pdf/R.PMS1_2019.pdf (consulté le 15/05/2020).

بالنسبة لإجمالي الصادرات، لا تمثل المؤسسات الجزائرية المصدرة سوى 0.03% من إجمالي المؤسسات المصدرة والتي بلغت 704 مؤسسة مصدرة بنهاية سنة 2018، منها 32 مؤسسة كبيرة أهمها مؤسسة سونطراك التي تستحوذ على 96% من إجمالي الصادرات الجزائرية و 30% من الصادرات خارج المحروقات (المنتجات الكيماوية). تبقي 703 مؤسسة تتقاسم النسبة المتبقية (3.8% من إجمالي الصادرات و 70% من الصادرات خارج المحروقات). في حين بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المصدرة بنهاية 2018، 672 مؤسسة فقط و بالرغم من أنها تمثل 95% من المؤسسات المصدرة الجزائرية، إلا أنها لا تمثل سوى 0.06% من إجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المسجلة، و تعد هذه النسبة الأضعف عند مقارنتها بعدد من الدول العربية، مثلما موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم(7): المؤسسات المصدرة في بعض الدول العربية* حسب حجم المؤسسة (%)

الدولة	حجم المؤسسة	نسبة المؤسسات المصدرة	نسبة المؤسسات غير المصدرة
الجزائر	صغيرة و متوسطة	0.06	99.94
	كبيرة	0.004	99.99
العراق	صغيرة و متوسطة	2.4	97.6
	كبيرة	0.5	99.5
الأردن	صغيرة و متوسطة	49.3	51.7
	كبيرة	53.7	46.3
لبنان	صغيرة و متوسطة	58	42
	كبيرة	43.3	56.7
المغرب	صغيرة و متوسطة	22.6	77.4
	كبيرة	22.8	77.2
تونس	صغيرة و متوسطة	56.4	53.6
	كبيرة	66.3	33.7
مصر	صغيرة و متوسطة	11.8	89.2
	كبيرة	35.7	64.3
السودان	صغيرة و متوسطة	12.2	87.8
	كبيرة	13.6	86.4

* المؤسسات التي قامت بتصدير على الأقل 10% من مبيعاتها وفق أحدث بيانات متاحة

المصدر: بالنسبة للجزائر محسوبة من بيانات الجدول رقم 6. و بالنسبة لدول المقارنة:

المعهد العربي للتخطيط، 2019، تقرير التنمية العربية الرابع: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات العربية: دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة، الكويت، 2020، ص:30.

من معطيات الجدول رقم يظهر أن الجزائر والعراق باعتبارهما يعتمدان بصورة أساسية على صادرات المحروقات يمتلكان أقل عدد من المؤسسات المصدرة سواء الكبيرة أو الصغيرة والمتوسطة، في حين بقية الدول العربية الأكثر تنوعا، تتوجه معظم مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة نحو التصدير وتبلغ أعلى هذه النسبة في كل من لبنان وتونس والأردن (50% أو أكثر). ويفسر هذا التوجه بقدرة هذه الدول على دمج مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة ضمن سلال القيمة العالمية و تزايد عدد اتفاقيات التبادل الحر التي تعقدها هذه الدول مع مختلف الشركاء التجاريين.

بالعودة إلى تحليل وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المصدرة، خاصة خارج المحروقات، فبالإضافة إلى تواضع حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات لا تستحوذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سوى على نسبة ضئيلة من هذه الصادرات و تستحوذ المؤسسات كبيرة على الحصة الأكبر من الصادرات خارج المحروقات بنسبة تفوق 60% كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم(8): بعض المؤسسات الجزائرية المصدرة خارج المحروقات 2010 و 2018 (مليون دولار و%)

المؤسسة	حجم المؤسسة	السلع المصدرة	السنوات (الحجم و الحصة)	
			2010	2018
SONATRACH	كبيرة	مشتقات نفطية	558,44	27,11%
FERTIAL	كبيرة	أسمد عضوية	260,12	12,63%
CEVITAL	كبيرة	سكر و زيوت نباتية	242,51	11,77%
FERPHOS	كبيرة	فوسفات	68,11	3,31%
ALZINC	كبيرة	منتجات كيميائية	66,05	3,21%
HELIOS	كبيرة	هليوم	36,16	1,76%
MGF	كبيرة	زجاج	26,93	1,31%
FRUITAL	كبيرة	مشروبات غازية	20,52	1,00%
HADDOUD SALIM	صغيرة و متوسطة	تمور	2,92	0,14%
SUDACO	صغيرة و متوسطة	تمور	1,17	0,06%
ALMADAR FOR PAPER	صغيرة و متوسطة	بقايا و روق و ورق مقوى	00	0,00%
			13,74	0,47%

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية، متاحة على الموقع:

<http://www.algex.dz/index.php> (consulté le 15/05/2020).

و فيما يخص مساهمة المؤسسات الجزائرية في التصدير نحو الأسواق العربية، يبدو أن المشهد لا يختلف كثيرا عما هو سائد سواء فيما يخص إجمالي الصادرات أو الصادرات خارج المحروقات.

و نظرا لعدم توفر بيانات مفصلة حول المؤسسات المصدرة و حجم صادراتها نحو الدول العربية خلال السنوات تغطي فترة انضمام الجزائر منذ 2009 باستثناء سنة 2018، حيث شاركت 21 مؤسسة صغيرة و متوسطة في الاستبيان السنوي الذي يعده الاتحاد العام لغرف التجارة و الصناعة و الزراعة للبلاد العربية حول المشاكل التي تعانيها الشركات العربية المصدرة في إطار المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، تجدر الإشارة إلى أن هذا الاستبيان سنوي يتم من سنة 1998⁹، وبالتالي يمكن اعتبار مشاركة المؤسسات الجزائرية في الاستبيان مؤشرا على زيادة الاهتمام بهذه الأسواق. وبالتالي سيتم أخذ هذه المؤسسات كعينة لتحليل مدى قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية من الاستفادة من تحرير التجارة بين الدول العربية.

في البداية يجب التذكير أن 90% من الصادرات الجزائرية نحو الدول العربية عبارة عن محروقات وبالتالي يمكن القول أن 90% من هذه الصادرات تسيطر عليها شركة واحدة هي شركة سونطراك.

و فيما يخص الصادرات خارج المحروقات تتوزع بين عدد محدود من المؤسسات تسيطر المؤسسات الكبيرة على الحصة الأكبر منها، حيث تمثل صادرات سيفيتال لوحدها 53% من إجمالي الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول العربية (تجدر الإشارة إلى أن صادرات سيفيتال نحو الدول العربية تمثل 50 بالمائة من إجمالي صادرات الشركة الإجمالية بمقارنة الجدول 8 و 9).

الجدول رقم(9): بعض المؤسسات الجزائرية المصدرة خارج المحروقات إلى الدول العربية 2018 (مليون دولار و%)

المؤسسة	حجم المؤسسة	السلع المصدرة	(الحجم و الحصة)
			2018
		إجمالي الصادرات خارج المحروقات إلى الدول العربية	100%
CEVITAL	كبيرة	سكر و منتجات سكرية	234,20
MGF	كبيرة	زجاج	53,48%
SONATRACH	كبيرة	مشتقات نفطية	17,29
CONDOR	كبيرة	أجهزة إلكترونية	6,18%
FRUITAL	كبيرة	مشروبات غازية	3,29%
SAIDAL	كبيرة	أدوية و منتجات صيدلية	1,48
EURL AGROBIO SAMI LITASSDIR	صغيرة و متوسطة	خضر و فواكه	0,64%
ALMADAR FOR PAPER	صغيرة و متوسطة	بقايا ورق و ورق مقوى	0,60%
			2,40%
			1,31%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على :

- بيانات الوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية، متاحة على الموقع: <http://www.algex.dz/index.php> (consulté le 15/05/2020).

- الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، 2019، التقرير السنوي 25، بيروت.ص:46.

نلاحظ سيطرة الشركات الكبرى على الحصة الأكبر من الصادرات خارج المحروقات نحو الدول العربية بنسبة تفوق 70%، و يفسر هذا بقدرة هذه الشركات على الاستجابة بصورة أسرع للفرص التصديرية نحو الخارج نظرا لإمكانياتها التسويقية و خبرتها التصديرية نحو الخارج.

و تبقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحلقة الأضعف في سلسلة التصدير، إذ يمكن الاستنتاج أنها تمثل الحصة الضئيلة المتبقية، ويمكن إرجاع هذا الضعف إلى عدة عوامل منها ما هو مرتبط بطبيعة هذه المؤسسات و منها ما هو متعلق بطبيعة المنطقة في حد ذاتها. ويمكن تحديد أسباب هذا الضعف من خلال توليفة من العوامل المترابطة، تشمل الممارسات الفعلية التي يواجهها المتعاملون على الحدود و الإجراءات و السياسات المتبعة خلفها و التي لا تزال ترفع من تكلفة التصدير نحو الدول العربية و إن كان حدث تغيير واضح على صعيد تخفيف الحماية التجارية الرسمية (عن طريق إلغاء الرسوم الجمركية)، فإن الحواجز غير الجمركية باعتبارها أدوات للحماية والتنظيم في مجال التجارة أصبحت بصفة متزايدة شاعراً رئيسياً فيما يتعلق بالوصول إلى أسواق الدول العربية¹⁰.

و تعتبر إجراءات تخليص المعاملات في الجمارك و الفساد، و كذا تدني مستوى الخدمات التي يقدمها القطاع العام و نقص التمويل من أهم العناصر المساهمة في التكاليف الإضافية في التجارة. كما أن هناك عدد كبير من الوثائق و التواقيع المطلوبة لأجل المعاملات التجارية. و تعتبر هذه السياسات ذات نتائج مضرّة بشكل خاص لأن صغر حجم أسواق هذه الدول يحول دون بزوغ شركات فاعلة وقادرة على المنافسة في الأسواق الإقليمية. و يشكل ضعف البنى التحتية عبر الحدود سببا آخر لتدني الجودة اللوجيستية التي تؤثر سلبا على التجارة في السلع و الخدمات نحو الدول العربية. كما أن ارتفاع تكاليف النقل وضعف شبكاته عامل يضر قدرة وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو أسواق الدول العربية.

وتظهر أيضا توليفة أخرى من العوامل و التحديات التي تواجه قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية على التصدير بصفة عامة يتمثل أبرزها في تردي مناخ الاستثمار خاصة من وجهة نظر الشركات المصدرة. و باعتبار الأسواق المحلية توفر ربحية معتبرة لهذه المؤسسات تجعلها لا تفكر في التصدير نحو الخارج مدفوعة بعدم الدراية و الخوف من المخاطرة بالتوجه نحو الأسواق الخارجية، جعل هذه المؤسسات متحيزة ضد التصدير Anti-Export Bias خاصة نحو الأسواق الإقليمية. و هذا ما تؤكد الأرقام المعروضة سابقا باعتبار معظم المؤسسات تنشط في القطاعات غير التصديرية (خدمات، أشغال عمومية و بناء) و هي قطاعات عادة مرتبطة بالاستثمارات العمومية و بالتالي توفر لهذه المؤسسات ربحا يثنى منها من التفكير في التوجه نحو الإنتاج و التصدير.

6. الخلاصة، الاستنتاجات و التوصيات:

يبدو أن ثمة فجوة بين الواقع التجاري المتمثل في التغير السريع للتدفقات التجارية بين الجزائر و البلدان العربية، و تحول السياسات التجارية للجزائر من خلال الانضمام إلى المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، و تظهر التطورات التي حدثت فعلا مجموعة من الحقائق الجديدة في جغرافيا التبادل التجاري بين الجزائر و بقية الدول العربية و كذا اتجاهات السياسة التجارية للجزائر التي يبدو أنها تخضع لقرارات فجائية يصعب التنبؤ بتغيراتها في بعض الحالات، و بناء عليه يمكن الخروج ببعض النتائج التالية:

- تأخر الجزائر في الانضمام إلى المنطقة العربية الكبرى للتجارة الحرة لم يكن في صالحها، حيث جاء بعد استكمال المنطقة بأربع سنوات (من سنة 2005 حتى سنة 2009) مما فوت على الجزائر عملية التكيف التدريجي التي استفادت منها بقية الدول العربية من خلال القيام بالتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية طيلة سبع سنوات.
- كان انضمام الجزائر إلى المنطقة بناء على قرار تم اتخاذه من طرف السلطات الجزائرية، بعد انتظار دام قرابة خمس سنوات من تاريخ التصديق على اتفاقية تنمية و تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية سنة 2004، و لم يكن ثمرة مسار تفاوضي مع الدول الأعضاء بالمنطقة يتيح للجزائر اتخاذ مجموعة من الإجراءات المصاحبة لعملية انضمامها كالتفاوض على جدول خاص للتخفيضات الجمركية بدلا من تطبيق الإعفاء التام مباشرة.
- مثلت الجزائر سوق تجارية واعدة لمنتجات بقية الدول العربية التي عرفت كيف تستفيد من انضمام الجزائر للمنطقة في ظرف قياسي و مبكر حيث استطاعت زيادة صادراتها إلى الجزائر، بالمقابل لم تستفد الصادرات الجزائرية من نفس المعاملة إلا بعد مرور أكثر من شهرين رسميا من التحاق الجزائر بالمنطقة كون الموضوع لم يتم تناوله إلا خلال الدورة 83 للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي لجامعة الدول العربية خلال شهر فيفري 2009، يضاف إليها عدم دراية المصدرين الجزائريين بالأسواق العربية باعتبارها لم تكن تشكل أهمية نسبية للمنتجات الجزائرية و عدم استجابتهم السريعة لخلق فرص تصديرية إلى هذه الأسواق خاصة من حيث المنتجات خارج النفط و الغاز التي تظل تتمتع ببعض المزايا في بعض الأسواق العربية.
- تؤدي صادرات المحروقات إلى ظهور تركيز شديد في الصادرات الجزائرية نحو الدول العربية، غير أن استبعاده قد يعكس الصورة و يبدو هيكل التجارة الجزائرية متكامل أكثر منه متماثل مع الاقتصاديات العربية، و يمكن تكوين

مصنوفة ترشد إلى المجالات الواعدة لتوسيع التجارة البينية على أن يقتزن هذا بحدوث تحرير تجاري حقيقي للتجارة البينية، وكذا رفع القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية وتنويعها على أساس المنتجات عالية القيمة المضافة.

- من غير المحتمل أن يحدث تحويل للتجارة في السلع المتجر بها حاليا مع كون المحروقات هي السلعة الرئيسية المتجر بها في إطار المنطقة، و بالنسبة للتجارة مع الاقتصاديات العربية الأكثر تنوعا و التي لديها مكون صناعي هام، يجري قدر كبير من التجارة داخل المنطقة على أساس هذا التنوع. و لم يتغير هيكل التجارة الجزائرية نحو الدول العربية كثيرا عن هذا النمط.

- تمتلك عدة منتجات جزائرية مزايا تنافسية في عدة أسواق عربية، كالمنتجات الزراعية و الفلاحية في عدة أسواق خليجية، و بعض المنتجات الصناعية في أسواق عدة دول عربية، كالدول الأقل نموا مثل موريتانيا و السودان، إلا أن تطوير الصادرات إلى هذه الأسواق مرتبط بالتغلب على عدة عقبات كارتفاع تكلفة النقل التجاري و عدم وجود خطوط ملاحية و جوية مباشرة بين هذه الأسواق و الجزائر.

- تعتمد المكاسب المحتملة من استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لجهة النمو الأسرع، وبشكل أساسي على قدرة هذه المؤسسات -خاصة من القطاع الخاص- على التجاوب مع الفرص التي قد يحملها فتح الأسواق الإقليمية، من خلال الانتقال من الإنتاج للأسواق الوطنية الضيقة إلى الإنتاج لسوق إقليمي واسع مستفيدة من توسيع استثماراتها المحلية خاصة في قطاعات السلع التجارية. كما يفترض أن يعطي تحرير التجارة أيضا الشركات الكبرى فرصة لتوسيع صادراتها نحو هذه الدول. إن هذه النموذج الجديد من التكامل التجاري يعتمد على مناخ استثماري أفضل خاصة على صعيد الصناعات التحويلية و سلاسل الإنتاج ذات القيمة المضافة العالية بما يسمح بزيادة تنافسية المؤسسات و يوفر لها حوافز مشجعة على التصدير.

لتأمين نجاح المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، على الجزائر اتخاذ جملة من السياسات والإجراءات التي تعزز مصداقية سياستها التجارية بعيدا عن الإجراءات أحادية الجانب و غير المتوقعة، كون أي إجراءات مثل هذه قد تكون لها انعكاسات سلبية أكبر من قرار الانضمام في حد ذاته. و من بين الأمور التي يوصى بمنحها أهمية أكبر خلال المرحلة القادمة:

- أصبحت الجزائر عضوا في نظام تجاري إقليمي يربطها بشركاء من الدول العربية، مما يفرض عليها مجموعة من الالتزامات المتبادلة و أي قرار قد يتخذ من جانب واحد، كاستثناء مجموعة واسعة من المنتجات من الإعفاء أو اتخاذ بعض القيود غير الجمركية في وجه تدفق التجارة، قد يؤدي إلى إجراء مماثل من بقية الشركاء مما يمس بمصداقية السياسة التجارية المتبعة، و يثبط أي مزايا قد تنتج من الانضمام إلى المنطقة.

- على الجزائر مراجعة موقفها التنفيذي من خلال طرح جميع المواضيع التي تراها عالقة و تفرض عليها أعباء إضافية، و هذا من خلال المشاركة الفعالة في الأجهزة التي تشرف على المنطقة و متابعتها و كذا المفاوضات المرتبطة باستكمالها و تطويرها، كالمفاوضات المتعلقة باستكمال قواعد المنشأ، و كذا معاملة منتجات المناطق الحرة التي تتواجد بكثرة في جميع الدول العربية، و المفاوضات الرامية لإطلاق اتحاد جمركي عربي.

- ضرورة إشراك أكبر للمتعاملين الاقتصاديين في أي قرار أو إجراءات تُتخذ في هذا المجال، بما يمكنهم من الإطلاع المستمر على التطورات المتعلقة بالمنطقة و يتيح لهم فرصة الاستفادة من المزايا التي تمنح لهم في إطار التصدير.

- تأهيل المصدرين الجزائريين خارج قطاع المحروقات من خلال الإعلام وإشراكهم في التظاهرات التي تعرفهم بالأسواق العربية داخل الجزائر وفي الدول العربية، وتسهيل خطوط التمويل التجاري والعقبات الإدارية التي قد تواجههم أثناء التصدير إلى الدول العربية وطرح هذه المواضيع بقوة في اللجان الخاصة بمتابعة المنطقة على مستوى جامعة الدول العربية.

- يبدو أن التفاعل الاقتصادي في المنطقة لم يستغل استغلالا كاملا، وتوجد إمكانيات كبيرة بالنسبة للجزائر لزيادة التكامل مع الدول العربية خاصة في الخدمات وتدفقات الاستثمار. وكثير من خصائص المنطقة يؤهلها لخلق فرص للتجارة، فالمنطقة تتمتع بقاعدة موارد طبيعية وبشرية ومالية متنوعة تنتشر بين بلدانها، وهي تمثل سوقا كبيرة ذات قدرة شرائية لا بأس بها، كما تتمتع البلدان العربية بطرق تجارية إقليمية يسهل الوصول إليها نسبيا. لذا على الجزائر استقصاء المجالات الواعدة التي تؤدي إلى تحفيز وجذب الاستثمارات العربية وتوفير المعاملة التفضيلية لها خاصة في القطاع الزراعي وقطاع الصناعات الغذائية لتشكل قواعد تصديرية خاصة إلى أسواق دول الخليج العربية.

¹ جامعة الدول العربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 1997، إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى : قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1317 د.ع 59 بتاريخ 19/2/1997.

² جامعة الدول العربية (الأمانة العامة) والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية (الأمانة العامة)، 2007، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: دليل تعريفي..ص:3-4.

³ وزارة التجارة الجزائرية، 2009، انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية للتبادل الحر. على الموقع: www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=zalear

⁴ جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، 2009، أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التقرير والقرارات، الدورة العادية 83، 7-12 فبراير. القاهرة. ص:13.

⁵ المعهد العربي للتخطيط، 2019، تقرير التنمية العربية الرابع: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات العربية: دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة، الكويت، 2020. ص:29.

⁶ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية، 2010، الدور 57، تطور النظام التجاري الدولي والتجارة الدولية من منظور إنمائي: تأثير تدابير التخفيف من وطأة الأزمة، وأفاق الانتعاش، جنيف. ص:15.

⁷ نيبال فيصل عطية، هند محمد المظلوم، إدارة المشروعات الصغيرة. دار الثقافة للنشر والتوزيع، طبعة أولى، عمان الأردن، 2016، ص:82.

⁸ Office National des Statistiques , 2019, Les répertoires des agents économique et sociaux N°885, sur le site: http://www.ons.dz/IMG/pdf/R.PMS1_2019.pdf (consulté le 15/05/2020).

⁹ يمكن الاطلاع على جميع تقارير الاتحاد على موقعه:

<http://uac-org.org/ar/Interactive/greater-arab-free-trade-area/annual-report-of-the-union>

¹⁰ نوات عثمان، 2012، 2012، اتفاقيات التجارة الإقليمية: التشابكات، فرص وتحديات النظام التجاري العالمي حالة اتفاقيات التجارة الإقليمية بين الدول العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، ص: 213.

أنظمة الإنتاج المحلية "SPL" آلية لدعم وتنشيط قطاع الصناعات التقليدية والحرف بالجزائر

Local production systems "SPL" is a mechanism to support and revitalize the traditional industries and crafts sector in
Algeria

د. مصطفى بياض

المركز الجامعي - علي كافي - تندوف

Bayadmustapha989@yahoo.com

د. سهيلة عبد الجبار

المركز الجامعي - علي كافي - تندوف

abdeldjebarsouhila@yahoo.fr

ملخص:

في إطار التحولات التي عرفها السياق العام للاقتصاد الوطني والدولي، عرفت الجهود الرامية إلى تطوير النشاطات الحرفية انتعاج أساليب جديدة ومستحدثة في مجال تنظيم الأنشطة الحرفية، ميزها خصوصا اعتماد مسعى تطوير أنظمة إنتاجية محلية "SPL". هذا المسعى الذي طبقته دول عديدة في سياق مختلف يعد طريقة للتنشيط التشاركي للتنمية المحلية؛ وبالارتكاز في حالتنا هذه على قطاع الصناعة التقليدية والحرف، يتمثل هذا المسعى أساسا في تنسيق المبادلات والتعاون داخل قطاع النشاط الواحد وفي نفس الإقليم بين الحرفيين ومحيطهم أو بيئتهم المحلية، ويعتمد تطبيقه على توفر مهارات خاصة في التنشيط الاقتصادي، حيث يقوم بتنشيط كل نظام محلي منشئ منسق أو هيكل تنسيق يسهل التبادل بين أعضائه. وهذا ما نحاول إبرازه من خلال هذه الورقة البحثية.

الكلمات المفتاحية: الصناعة التقليدية والحرف، أنظمة الإنتاج المحلية، الدعم، التعاون، الترقية.

Abstract :

The importance of handicrafts increased significantly in developing countries, and in the Arab world, it represents a rich heritage that has a presence in various aspects of life, including the play of functions. a variety of economic, cultural and social development. As part of the transformations that have defined the overall context of the national and international economy, efforts are being made to develop the craft sector through the adoption of new innovative methods in the field of organization of craft activities, in particular the adoption of a local productive system "SPL". We will show through this research paper the application of SPL by Algeria; which serves mainly to coordinate exchanges and cooperation in the sector of activity in the same region between artisans.

Keywords: Crafts, the local productive system, cooperation, subsidy.

1. مقدمة

إن التغيرات العميقة التي يمر بها الاقتصاد العالمي، أدت إلى بروز توجهات حديثة ومتنامية على جميع الأصعدة، وهذا في إطار ما يعرف بالعمولة الاقتصادية، والتي تحمل كشعار أساسي لها اعتماد اقتصاد السوق أي الحرية الاقتصادية، وبالتالي إعادة الاعتبار للاستثمار الخاص بجميع أنواعه، هذا ما أدى إلى بعث مؤسسات صغيرة ومتوسطة مرنة التي دفعت بدورها بقطاع الصناعة التقليدية والحرف إلى الواجهة، حيث تمتاز هذه الأخيرة بقدرة كبيرة على التأقلم السريع مع هذه التغيرات التي يشهدها النشاط الاقتصادي.

ويعد قطاع الصناعة التقليدية والحرف من القطاعات الاقتصادية الهامة في معظم دول العالم، حيث يمثل بالنسبة للعديد من الدول المتقدمة محورا أساسيا للتنمية الاقتصادية، وتزداد أهميته بشكل أدق في الدول النامية، فهو يحتل مكانة هامة نظرا لدوره الفعال على مختلف الأصعدة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، فإلى جانب كونه أحد مقومات الشخصية الوطنية الأساسية لدى جميع الشعوب، يمتلك قطاع الصناعة التقليدية والحرف قدرة كبيرة على دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال مساهمته الفعلية في مجال التوظيف والإنتاج والاستثمار، وبالتالي القدرات الاقتصادية والتنافسية التي تساعد على التصدير وجلب العملة الصعبة، كما يعتبر القطاع أيضا مؤفرا هاما للاحتياجات الضرورية اليومية للمواطنين خصوصا بالمناطق الريفية، بسبب مرونته في الانتشار الجغرافي مما يؤدي إلى تحقيق التوازن بين المدن والأرياف.

وتعتبر الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر قطاعا تنمويا هاما، غير أن الاهتمام بالقطاع بصفته قطاعا اقتصاديا واعدًا تأخر لسنوات عديدة، فقد أثرت الأزمات الاقتصادية والأمنية اللتان عرفتهما البلاد خلال سنوات الثمانينيات والتسعينيات بشكل كبير على هذا الأخير، وأوشك بذلك على فقدان موارده المادية والبشرية، كما أصبحت مكانة القطاع وإنتاجه محدودة، ومما زاد من حدة هذا الأمر غياب سياسة وإستراتيجية واضحة المعالم تأخذ في حسابها لمتطلبات التي يفرضها الواقع الاقتصادي آنذاك. وعليه تتوقف الفعالية التنموية لمشاريع الصناعة التقليدية على تضافر جهود السلطات العمومية وهيئات دعم القطاع، والحرفيين على حد سواء.

وسعيا نحو تعزيز الإستراتيجية الموضوعية لتنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف ببلادنا وتكييفها مع المستجدات، عمدت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية وبدعم من البرنامج الأوروبي، على تكييف إستراتيجية تدخلها في إطار محكم بإعتماد مقاربة أنظمة الإنتاج المحلية (SPL) في قطاع الصناعة التقليدية والحرف ابتداء من سنة 2007، والتي على إثرها يتم تنظيم مجموعات من الحرفيين يزاوون الحرفة نفسها أو يعملون في نفس الفرع الإنتاجي وينتمون لنفس الإقليم، بما يمكنهم من ربط علاقات جوارية وتكوين روابط تعاون مشتركة، كما تسهل المبادلات والتعاون بين الحرفيين وكل محيطهم المحلي داخل أنظمة الإنتاج المحلية، ولذلك تعزز هذه الأنظمة بفاعلين عموميين محليين وخواص الذين لهم دور في تنمية القطاع، وينفذ بذلك لمجموعات الحرفيين مشاريع مشتركة لفائدة تنافسية ميادين أنشطتهم، بشكل يساعد على الخروج تدريجيا من موقف التبعية اتجاه إعانة الدولة ويحقق تنمية محلية. ومن هنا تتجلى لنا الإشكالية التالية:

هل استطاعت الدولة تحقيق الأهداف الموضوعة من خلال مسعى أنظمة الإنتاج المحلية لدعم وتنشيط قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر؟

ومن أجل الإجابة على الإشكالية وجب علينا اختبار بعض الفرضيات التالية:

- تستفيد المؤسسات المتجمعة وفق نظام الإنتاج المحلي من مزايا إيجابية في مجالات عدة، تسمح بدورها بالتحفيز على الابتكار وتحقيق ميزة تنافسية للنشاط وكذا للمنطقة.
- سعت الدولة نحو دعم ومرافقة تجمعات الحرفيين والتغلب على النزعة الفردية الملازمة لهم بالتحفيز على جمع المبادرات في شكل أنظمة للإنتاج المحلية نظرا لما يواجه الحرفيون في الجزائر من صعوبات ومعوقات.

2. ماهية الصناعة التقليدية والحرف

1.2. مفهوم الصناعة التقليدية و الحرف: لا يوجد تعريف عالمي موحد للصناعة التقليدية، الأمر الذي يستدعي التطرق إلى مجموعة من التعاريف بغية تحديد بعض المفاهيم والخصائص.

ميّز مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (CNUCED) سنة 1969 في تعريفه بين الصناعة اليدوية عن الصناعة التقليدية من خلال التعريف التالي: " يطبق تعبير المنتجات المنتجة باليد على كل الوحدات المنتجة بمساعدة أدوات أو وسائل بسيطة وكل المعدات المستعملة من طرف الحرفي، والتي تحتوي في جزئها الأكبر على عمل اليد أو بمساعدة الرجل، في حين أن منتجات الصناعة التقليدية تتميز عن نظيرتها اليدوية بما يلي: الطابع التقليدي أو الفني الذي يعكس خصائص وتقاليد البلد المنتج؛ منتجات حرفيين يمارسون غالبا عملهم في المنزل " (صديقي شفيقة، 2002، ص75).

ومن جهة أخرى عرفت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNESCO) والمركز العالمي للتجارة (CCI) بأنها: " يقصد بالمنتجات الحرفية المنتجات المصنوعة من طرف الحرفيين إما حصرا باليد أو بمساعدة أدوات يدوية أو ميكانيكية، شرط أن تشكل المساهمة اليدوية للحرفي الجزء الأكبر من المنتج النهائي ؛ هذه المنتجات تنتج من دون تحديد الكمية و باستخدام مواد أولية مأخوذة من الموارد الطبيعية المستدامة وتستمد طبيعتها الخاصة من سماتها المتميزة والتي يمكن أن تكون منفعية، جمالية، فنية، إبداعية، ثقافية، زخرفية، رمزية وهامة، تعكس وجهة عقائدية أو اجتماعية وهذا ما يجعلها تلعب دورا اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا" (UNESCO 1995-2007).

سنة 1984 (ANQUETIL Jacques, 1984, pp3-7) قسّم المجلس العالمي للصناعة التقليدية و الحرف الصناعة التقليدية إلى 4 مجموعات وهي:

- الإبداعات ذات الطابع الفني: ويتعلق الأمر بالأنشطة التي تكون منتجاتها ذات محتوى إبداعي والتي يتطلب إنتاجها مهارات و تقنيات مرتفعة.
- الفنون الشعبية و الفلكلورية: تعكس منتجاتها تعابير مستوحاة من تقاليد وثقافات محلية ووطنية وتتطلب درجة عالية من الكفاءة والتقنيات اليدوية.

• **الصناعات التقليدية:** وتشمل الورشات المنتجة لمنتجات ذات طابع تقليدي أصيل والمصنوعة يدويا ولكن بكميات كبيرة وفي حالة توسع هذه الورشات إلى غاية الوصول إلى تقسيم العمل لا تعتبر آنذاك منتجاتها موادا لصناعات تقليدية ولكن منتجات مصنوعة بالسلسلة تحمل ذوقا محليا وموجها إلى السوق الواسع؛

• **الإنتاج الصناعي:** وتخص كل نماذج الصناعات التقليدية أو المواد المعاد إنتاجها بواسطة آلات أوتوماتيكية وبكميات كبيرة.

مهما اختلفت هذه المفاهيم غير أننا نستخلص منها أن الصناعة التقليدية والحرف تشترك في الصفات الموالية: ارتباطها بالعمل اليدوي المعتمد على المهارة اليدوية حتى ولو كانت هذه المهارة هي محصلة مهارة ودقة؛ القيمة الجمالية و/أو النفعية لمنتجاتها والتي تعبر عن الموروث الثقافي والتقليدي للبلد. وبالتالي يمكننا القول بأن الصناعة التقليدية و الحرف هي قطاع مكوّن من هيئة كبيرة مركّبة من العديد من عائلات المهن ذات الطابع غالبا يدوي، تجمع بين الإرث الثقافي والفعالية الاقتصادية، فبالإضافة إلى كون منتجاتها تعبّر عن الهوية والتقاليد والتراث وتساهم في الحفاظ على قيم المجتمع، تعدّ أيضا قطاعا مشغلا لليد العاملة وملبيّا للحاجيات اليومية للمجتمع ومصدرا لإنشاء الثروة.

2.2. تعريف الصناعة التقليدية و الحرف المعتمد في الجزائر: نصت المادة من الأمر 96-01 المؤرخ في 10/01/1996 (الأمانة العامة للحكومة، 1996، ص4) والمحدّد للقواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف على أن " : الصناعة التقليدية والحرف هي كل نشاط إنتاج أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي وتمارس بصفة رئيسية ودائمة، وفي شكل مستقر أو متنقل أو معرضي، وبكيفية فردية أو ضمن تعاونية للصناعة التقليدية والحرف أو مقاولة للصناعة التقليدية والحرف".

3.2. تقسيمات وأنواع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر: حيث المشرع الجزائري قسمها إلى عدة أنواع كالآتي:

■ **الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية:** هي كل صنع يغلب عليه العمل اليدوي ويستعين فيه الحرفي أحيانا بآلات لصنع أشياء نفعية و/أو تزيينية ذات طابع حرفي، وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة، وتنقسم حسب وظيفة منتجاتها إلى نوعين:

- صناعة تقليدية فنية (تزيينية): تعتبر الصناعة التقليدية صناعة تقليدية فنية عندما تتميز بالأصالة والطابع الانفرادي والإبداع، إذ تتطلب هذه الصناعة مواهب فنية عالية وفترة صناعة طويلة ومواد أولية رفيعة وهو ما يفسّر إرتفاع أسعارها بينما لا تتطلب تقسيما للعمل سنة (ANQUETIL Jacques, 1984, p5). وتتمثل الوظيفة الأساسية لمنتجات الصناعة التقليدية الفنية في الوظيفة التزيينية أساسا فهي بذلك تعكس مجمل التعابير المتعلقة بتقاليد وثقافات وطقوس أي بلد.

- الصناعة التقليدية الإستعمالية (الوظيفية): ما يميّزها عن سابقتها هو أن هذه الأخيرة لا تتطلب خبرة فنية عالية من الحرفي، حيث تكون عادة التصاميم الفنية لمنتجاتها ذات طابع تكراري بسيط يعتمد على العمل المتسلسل وتوزيع المهام في كل مراحل الإنتاج، وهذا بغض النظر عن الحرفيين الذين ينتجون منتجات إستعمالية والذين يعملون في منازلهم. وتتمثل الوظيفة الأساسية لمنتجات الصناعة التقليدية الإستعمالية في تلبية حاجيات الحياة اليومية سنة (ANQUETIL Jacques, 1984, p6) .

■ **الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد:** وتسمى أيضا الصناعة التقليدية الحرفية النفعية الحديثة (الأمانة العامة للحكومة، 1996، ص5) وهي: "كل صنع لمواد استهلاكية عادية، لا تكتسي طابعا فنيا خاصا توجّه للعائلات وللصناعة وللزراعة"،

وتتميز هذه الصناعة باعتمادها على درجة أكبر من التخصص وبأنها غير عاكسة لثقافة أو هوية شعب معين، إلى جانب أنها منتشرة في كل دول العالم كما تعرف عادة بإسم الصناعات الصغيرة.

■ الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات : وهي مجمل النشاطات التي يمارسها الحرفي والتي تقدم خدمة خاصة بالصيانة أو التصليح أو الترميم الفني (الأمانة العامة للحكومة، 1996، ص5).

4.2. مشاكل و معوقات تطور الصناعة التقليدية: يعاني قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر من عدة مشاكل ومعوقات تحد من تطوره من أهمها:

- ضعف التشريعات الواضحة في تنظيم العمل و تطويره.

- النظرة الدونية لأرباب الحرف أدت إلى إغراض الأجيال الجديدة عن ممارسة هذا النشاط والتنكر له بسبب جهل أهمية الصناعة التقليدية ومنتجاتها من جوانبها الثقافية والاقتصادية.

- تدني مستوى الظروف و بيئة العمل و الرعاية الصحية والاجتماعية للعاملين.

- صعوبة الحصول على محلات لممارسة المهنة و على العتاد الضروري لعملية الإنتاج بالإضافة لمشاكل التموين بالمواد الأولية ووجود صعوبات في توفرها بجودة مقبولة وأسعار مناسبة .

- انخفاض الموارد المالية الذاتية و صعوبة الحصول على القروض الميسرة أدى إلى هجرة العاملين في هذا القطاع إلى مجالات عمل أسهل وذات مردود اعلي.

- ندرة البحوث و التوثيق و التسجيل للمهن و الصناعات التقليدية أدى إلى عدم وجود قاعدة بيانات عن هذه الحرف و الصناعات.

- انعدام الخدمات والاستثمارات الفنية التي تقدم للعاملين مع ضعف وقلة برامج التكوين وقلة المراكز المتخصصة .

- انعدام التسيير العلمي في العديد من أنواع الصناعات التقليدية و الذي ينعكس على تحسين النوعية والاستغلال الأمثل للمادة الأولية و استخدام التكنولوجيا والإبداع و التطور.

- قلة عدد السواح الوافدين إلى الجزائر مما يؤثر على المبيعات و هذا راجع لعدة أسباب كالوضع الأمني المضطرب الذي كان يسود الجزائر.

- عدم ملائمة اغلب الصناعات التقليدية للمتطلبات الحديثة وقلة تنوع أصنافها و عدم قدرتها على مواجهة المنافسة جعلها تصطدم بعقبات في مجال التسويق.

3. الدور التنموي للصناعة التقليدية والحرف في الاقتصاد الجزائري

تساهم المشاريع الصغيرة في تغطية السوق والأنماط الاستهلاكية، ومختلف عادات الشراء، فضلا عما تتميز به من خصائص وما تقدمه من دعم للناتج الداخلي الخام، وخلق فرص عمل جديدة، ولعل أكثر المشاريع قدرة على خلق الثروة والمساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية نجد مشاريع الصناعة التقليدية.

1.3. دور الصناعة التقليدية في التنمية المحلية: إن الصناعة التقليدية فن جمالي و تراث حضاري له أبعاده الاقتصادية و الثقافية العديدة المساهمة في التنمية المحلية من بين هذه الأبعاد:

-إحياء تراث الأجداد و الحفاظ على ذاكرة الماضي و العمل على استمراريته بما يواكب روح العصريين و مواهب الحرفيين و يظهر إبداعاتهم و مهاراتهم.

-تجسيد سياسة الاعتماد على الذات على المستوى المحلي حيث تعتمد الصناعات التقليدية على حشد الموارد و الإمكانيات المحلية من خامات و مهارات و مصادر تمويل محلية .

-المساهمة في مجهودات التقليل و الحد من التبعية الاقتصادية التي تواجه اقتصاديات الدول النامية و تشجيع التصدير خارج المحروقات .

-المساهمة في التنمية المحلية و تحقيق الاستقرار في المجتمع و التوازن في الأنشطة بين المحيط الريفي و المحيط الحضاري بالإضافة إلى المساهمة في تهيئة معالم السياحة.

-الإسهام الفعلي في رفع الدخل الحقيقي لأبناء المجتمعات الريفية و الصحراوية و محاربة الفقر عن طريق تزويد فئات عريضة من المجتمع بالمؤهلات الحرفية التي تمكنهم من الحصول على مصادر دخل دائمة.

2.3. حركية إنشاء مشاريع جديدة في قطاع الصناعة التقليدية و الحرف بالجزائر: سيتم التركيز هنا على الفترة التي تلت إلحاق القطاع بوزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية سنة 2002 ووضع خطة عمل من أجل تنمية مستدامة له، حيث عرف هذا الأخير تطور تعداد مشاريع قطاع الصناعة التقليدية ليصل إلى 162.085 مشروع خلال السداسي الأول من سنة 2009، إذ عرف النسيج المؤسسي للقطاع تطورا كبيرا في القاعدة الحرفية التي توسعت بنسبة تقدر بـ 102,98 % ، حيث انتقلت من 79.850 مشروع حرفي سنة 2003 إلى 162.085 مشروع حرفي سنة 2009 ، أي ما يعادل 82.235 مشروع جديد. إما سنة 2010 عرف هذا القطاع نسبة تعادل 20 822 مشروع حرفي مقارنة بسنة 2011 فازداد عدد المشاريع بنسبة 57 % أي حصيلة ذات 32 717 مشروع حرفي.

3.3. أثر قطاع الصناعة التقليدية و الحرف على التشغيل: تطور تعداد المشروعات الحرفية رافقه أيضا ارتفاع في عدد مناصب الشغل المحدثة، حيث ارتفع عدد المناصب من 160.124 منصب شغل سنة 2003 إلى 324.730 منصب خلال السداسي الأول من سنة 2009 أي بزيادة تقدر بأكثر من الضعف في مدة ستة سنوات (164.606 منصب جديد) و هو ما يعادل 102,8 % منصب منشأ خلال الفترة، مع ملاحظة أن تطور عدد الوظائف المصرح بها في القطاع يعود إلى زيادة عدد الحرفيين

الفرديين المسجلين كل سنة حيث تفوق نسبة مساهمة هذه الفئة الـ 95 % في المتوسط، بينما تسجل التعاونيات والمقاولات الحرفية أي زيادة ملحوظة بل بالعكس فقد سجلت تناقص من سنة لأخرى وهذا رغم دورها الهام في توفير فرص عمل جديدة وخير دليل عدد المناصب لسنة 2011 الذي قدر بـ 83 440 منصب.

4.3. أهمية قطاع الصناعة التقليدية في الإنتاج و الاستثمار: سجل قطاع الصناعة التقليدية تطورا هاما في حجم الاستثمارات المحققة بين سنتي 2007 و 2008، حيث ارتفع حجم الاستثمار الإجمالي بأكثر من مليار دينار جزائري بين هاتين السنتين أي ما يعادل 35% مقارنة بالسنوات السابقة، وقد بلغت نسبة استثمارات الإنشاء 50,2% من حجم الاستثمارات الكلية 49,8 % بالنسبة للاستثمارات المخصصة لعمليات التوسع. تمويل هذه الاستثمارات هي في غالب الأحيان ذاتية، إذ تبلغ نسبة الحرفيين الذين يمولون استثماراتهم بأنفسهم 88,5% بالنسبة لاستثمار الإنشاء ونسبة 94,8 % بالنسبة لاستثمار التوسع بينما شكل التمويل البنكي نسبة جد ضعيفة خصوصا بالنسبة للحرفيين الذين يرغبون في توسيع أنشطتهم (Ecotechnics, 2010, pp37-39). هذه الزيادة في حجم الاستثمار رافقها أيضا ارتفاع بارز في حجم الإنتاج، حيث عرف هذا الأخير زيادة تقدر بـ 13 % خلال نفس الفترة، في حين أن الفترة التي سبقتها لم تعرف زيادة في الاستثمار إلا بنسبة 2,5% وعرفت في المقابل زيادة في الإنتاج بنسبة 3 % ، والأمر سيكون نفسه إذا لاحظنا نسبة التطور في الإنتاج والاستثمار لسنة 2006 كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن الإنتاج الداخلي الخام قد سجل نموا كبيرا سنة 2009 ليصل إلى 106 مليار دج، ما يمثل نسبة زيادة تقدر بـ 43,2% ، ويتوقع أن يصل إلى 592 مليار دينار سنة 2025 (Pmeart, 2010, p7).

5.3. دور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في دعم القطاع السياحي: يلعب قطاع الصناعة التقليدية والحرف دورا مهما في تحسين المداخل السياحية، فالسائح يبحث دائما عن أخذ منتج تذكاري يعكس ثقافة البلد الذي زاره، فمن المعلوم أن تطور المداخل السياحية مرتبط بتطور توافد السياح الأجانب، غير أنه نلاحظ أن عملية تطور المداخل بالعملية الصعبة قد عرف تراجع خلال بداية التسعينيات لكن سرعان ما بدأ في التزايد بدءا من سنة 1998 بـ 74 مليون دولار أمريكي، ويمكن إرجاع هذا الانخفاض في المداخل السياحية في الجزائر إلى تراجع تدفق السياح الأجانب فقد سجل تراجع إجمالي قدره 35% في عدد السياح الوافدين.

6.3. تفعيل الصادرات خارج قطاع المحروقات: عرفت صادرات القطاع ذروتها سنة 2007 لتصل إلى 1,168 مليون دولار أمريكي، فقيمة صادرات الصناعة التقليدية تمثل قيمة ضعيفة جدا إن لم نقل أنها مهملة؛ وعليه يمكننا القول بأن التطور في صادرات الصناعة التقليدية يبقى بعيدا جدا عن إمكانيات القطاع وقدراته على جلب العملة الصعبة للاقتصاد الوطني، وبالتالي المساهمة الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

تحليل ما سبق يظهر أن تطبيق هذه الإستراتيجية لم يأت بكل ثماره المرجوة بالرغم مما جند لذلك، خصوصا إذا علمنا بأن نقائص عديدة لا تزال قائمة وتعيق التنظيم الجيد والفعال للحرفيين وأنشطتهم؛ وهو ما يمكن أن يكون سببه حسب رأينا كون الإصلاحات والتحول التي بادرت بها الدولة ضمن هذه الإستراتيجية تم التأخر في إدراجها والتي حدثت بدورها من تحقيقها بشكل تام على الرغم من إحرازها لنتائج أولية معتبرة، وإذا أردنا أخذ مثال على ذلك، فبرنامج نظام الإنتاج المحلي الذي تم البدء في تنفيذه قبل أقل من سنتين عن انتهاء تطبيق الإستراتيجية يمكن أن يمثل دليلا على ما سبق.

4. ماهية أنظمة الإنتاج المحلية

تعد عملية مرافقة المؤسسات الصغيرة على المستوى الوطني أمام التغيرات المعقدة والسريعة للبيئة الاقتصادية جزءا من القضايا الأساسية للتنمية الاقتصادية لأهميتها البالغة في السنوات الأخيرة؛ كون هذه المؤسسات غالبا ما تكون معزولة للغاية كما أن طبيعتها حجمها غير كافية لتنفيذ الإجراءات اللازمة لتطويرها كالابتكار، البحث والتطوير، التوسع الدولي، تطوير المهارات وإعادة الترميم تجاه عملائها أو الموردين، التنوع وغيرها من الإجراءات، من هنا ظهرت الحاجة الملحة إلى تعزيز التعاون للقيام بمثل هذه المشاريع وبناء مقاربة مشتركة ومتقاسمة حول مواضيع معينة أدت بمرور الوقت إلى إنشاء شبكات مؤسسات غالبا ما تقوم على القرب أو على منطق القطاعية؛ من بين هاته الشبكات نجد نظام الإنتاج المحلي، هذا الأخير يعد إحدى الحلول الهامة للاستجابة للتحديات التي تواجهها مؤسسات الحجم الصغير والمتوسط. فهذا النظام يقوم على أساس العمل التكاملي المشترك بين السلطات العمومية، هيكل دعم القطاع، والحرفيين أنفسهم، لتطوير إنتاجهم الحرفي، وتحدي مشاكلهم خاصة في ظل التحديات الاقتصادية التي يواجهونها في إطار الحرية الاقتصادية والعولمة.

1.4. التجارب الدولية السابقة: طورت أنظمة الإنتاج المحلية في البرازيل سنة 1991، في إطار ما يعرف بمنهجية « Nucleus »، من خلال التعاون البرازيلي الألماني لدعم روح المقابلة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البرازيلية، من خلال غرف الحرف والصناعات الصغيرة ل (ميونخ) الألمانية، ومجموعة من غرف التجارة والصناعة بالمدينة الفيدرالية (سانتا كاترينا) البرازيلية، وبذلك تم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف هيكل الدعم المتخصصة بتوطين هذه الطريقة على 900 غرفة، أنتجت في نهاية سنة 2005 ما يعادل 45 ألف مجموعة تضم 50 ألف مؤسسة مشتركة.

وقد عيّنت هذه الطريقة على مجموعة من دول العالم، منها فرنسا التي أصبحت تسميها نظام الإنتاج المحلي، والتي تضم أربعين مجموعة حرفية، أما في المغرب ففي ظرف أربع سنوات تم دعم ثلاث مجموعات في الخشب، الخزف والجلود.

2.4. مفهوم نظام الإنتاج المحلي (SPL) : هو عبارة عن مجموعة من المقاولين الحرفيين من نفس النشاط الحرفي أو القطاع الإنتاجي، ينشطون في نفس المنطقة، تربطهم علاقة تعاون، يقومون بعمل جماعي مشترك تحت إشراف هيكل دعم كغرف الصناعة التقليدية والحرف، أو الجماعات المهنية، وهي مدعمة من طرف السلطات المحلية بهدف إنجاز مشاريع مشتركة تؤثر إيجابيا على التنافسية الفردية والقطاعية في الصناعة التقليدية والحرف (Programme d'appui à l'artisanat algérienne, 2007).

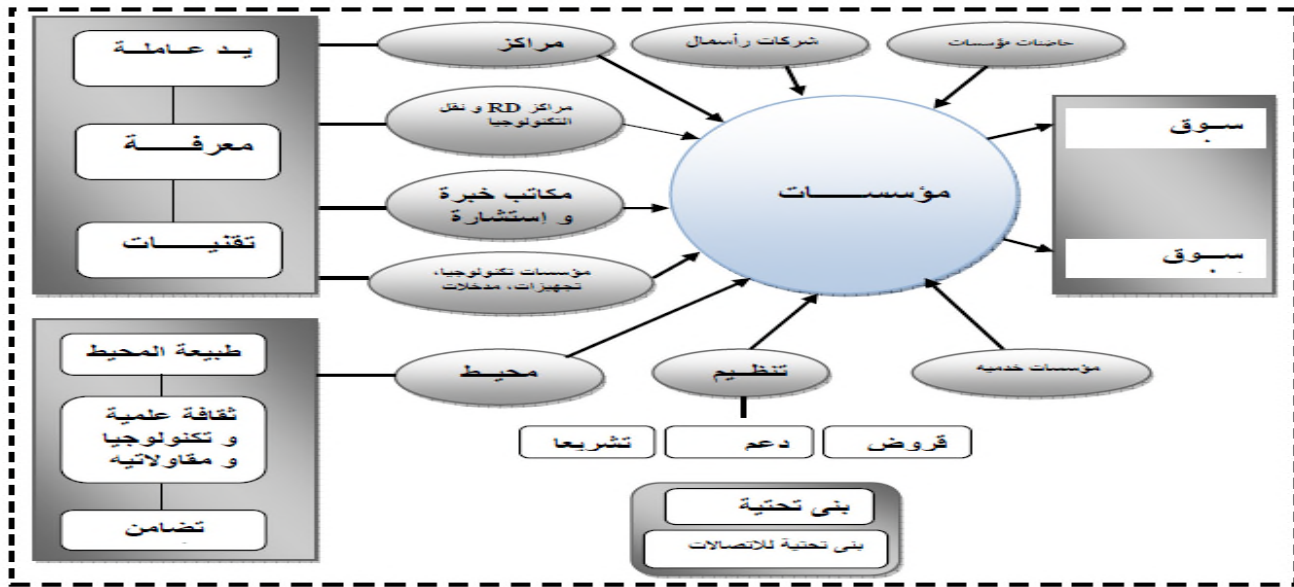
حيث يرى كورلات (C. Courlet, 1994) أنّ SPL هو عبارة عن "تشكيل من المؤسسات الصغيرة المتجمعة في فضاء جوازي حول حرفة أو منتج، تحتفظ هذه المؤسسات بعلاقات فيما بينها ومع الوسط الاجتماعي والثقافي في موقعها، هاته العلاقات لا تأخذ الطابع الرسمي فقط بل هي غير رسمية أيضا وتنتج خارجيات إيجابية لمجمل المؤسسات"، ويضيف أيضا أنّ "تخصص المؤسسات المشكلة للنظام لا يعني عدم إمكانية تواجد هيئات أخرى مرتبطة بهاته المؤسسات في نفس الوقت، فيمكن أن تنشأ أيضا علاقات وثيقة مع مؤسسات كبرى تجمعات كبرى ومؤسسات صغيرة ومتوسطة" (CAURLET. C et FERGUENE, 2003, p103). من هذا التعريف نستخلص أنّ نظام الإنتاج المحلي ناجم عن تجمعات أو تجمعات لمؤسسات (غالبا صغيرة ومتوسطة) تنتج نفس المنتج أو تدور حول منتج معين، التي تقوم بتحويل المنطقة الجغرافية التي تتواجد فيها إلى منطقة تخصص إنتاجي تتصف بالتنظيم.

ولا يختلف تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) عن التعريف السابق في إطار الملتقى الدولي حول التهيئة والتنمية والإقليم الذي نظم بباريس في جانفي 2002 من طرف منظمة التهيئة الإقليمية والتنمية الجهوية واليونيدو، عرفت المنظمة نظام الإنتاج المحلي (RUSSO Fabio et BRIKCI Nouria, 2003, pp1-2) أنه: "مركز جغرافي وقطاعي لمؤسسات تنتج وتسوق منتجات مترابطة ومتكاملة وتواجه نفس الفرص والتحديات، هذا التمركز يمكن المؤسسات داخله من الاستفادة من وفورات خارجية وذلك من خلال استفادتها من موردين متخصصين في نوع معين من المواد الأولية أو الأجهزة المستخدمة خلال العملية الإنتاجية أو من بنية تنظيمية لرصيد معارف لقطاع معين، كما يسمح بوضع خدمات متخصصة في الميادين التقنية والمالية وفي مجال التسيير".

وقد كانت المنظمة قد بدأت برنامجا لتطوير أنظمة إنتاجية محلية منذ سنة 1993 إستفادت منه 14 دولة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا والذي سعت من خلاله نحو تطوير شبكات واتحادات لـ PME متقاربة جغرافيا وجمعها في شبكات مع خدمات للدعم وكذا مؤسسات حكومية. (RUSSO Fabio et BRIKCI Nouria, 2003, p2)

والشكل الآتي يوضح مختلف العناصر الأساسية التي تدخل في تعريف نظام الإنتاج المحلي كما يلي:

الشكل 1- مخطط بياني لفاعلي ال SPL



Source : AZROUL Mohammed, Diagnostic territorial et indentiication de projets de SPL : cas du Mohammedia, op.cit, 2006, p.7

واستنادا إلى ما سبق يمكن تعريف نظام الإنتاج المحلي SPL بأنه:

- نمط تنظيمي لتجمع إنتاجي مكون من مؤسسات ص وم أو مؤسسات مصغرة داخل مجال ترابي معين؛

- تخصص هاته المؤسسات في نشاط أو منتج معين؛

- تحتفظ المؤسسات فيما بينها بعلاقات تعاون تتميز بالكثافة نسبة لعلاقاتها مع المؤسسات الخارجية؛

- الاستفادة من دعم مؤسسات الدولة المحلية العامة وكذا القطاع الخاص) مراكز تكوين، بحث، مؤسسات دعم مالي، جمعيات مهنية...؛

- التنسيق فيما بينها من خلال هيكل تنشيط؛

- توضع وتطبق لها برامج جماعية يكون لها أثر على التنافسية الفردية والقطاعية

3.4. خصائص نظام الإنتاج المحلي: الخصائص التي سنقوم بسردها لا تنحصر فقط على نظام الإنتاج المحلي، بل يمكن تعميمها في حالات كثيرة على كل تجمع شبكي يكون نظام المؤسسات صغيرة متخصصة أو متكاملة قائمة على الجوار الجغرافي (بن العمودي جليلة، 2010/2011، ص ص 79-81).

■ **SPL هو تمركز محلي لمؤسسات صغيرة في مجال ترابي محدد:** السمة الأولى التي تميز نظام الإنتاج المحلي هي وجود شبكة مؤسسات (صغيرة في الغالب) متجاورة ومتراصة ببعضها البعض في فضاء جغرافي محدود وقابل للقياس، كمثال على ذلك منطقة سهل آرف بفرنسا تضم 600 مؤسسة خياطة في 300 كلم مربع؛ هذا الفضاء الجغرافي ليس له حدود بالمعنى الدقيق للكلمة بل يمثل وحدة وطنية معينة تترجم من خلال سلوكيات محددة وخاصة، ويتألف من موارد مادية وغير مادية يمتلكها ويسيرها مختلف الفاعلين : مؤسسات، هيئات بحث وتكوين، سلطات عمومية محلية وغيرها، كما تتميز مؤسساته بتخصص اقتصادي في نشاط معين تقليدي ومعتمد وكذا مرتبط بماضي تركز الأنشطة في المنطقة، مما يكسبه طابع الأصالة ويمكن المؤسسات المتخصصة فيه من تحقيق عوائد كبيرة ومن الحصول على حصص سوقية هامة على المستوى الوطني وحتى العالمي.

■ **وجود ترابط قوي بين الخصائص السوسيوثقافية للإقليم والديناميكية الاقتصادية له:** الفكرة الموجودة في العديد من الأعمال حول ال SPL هي أن فعالية عملية الإنتاج والإبداع فيه تخضع لطريقة ارتباط متغيرات اجتماعية ثقافية (قيم، سلوكيات ومعارف...) مع متغيرات أخرى اقتصادية خاصة بالمنطقة (وفرة رأس المال، مواد أولية، عمالة منخفضة الأجر...)، التي بتفاعلها تنتج وفورات خارجية تعمل عموما على توفير لغة مشتركة وتشجع التبادل والتعاون بطابع رسمي أو غير رسمي وكذا تعزز ظهور الإبداع أو على الأقل نشره داخل النظام الإنتاجي .

■ **خصوصيته مستمدة من الإقليم المتواجد فيه:** أثبتت الدراسات النظرية أن المجال الترابي أو ما يسمى أيضا ب (الإقليم، المنطقة، الجهة، الفضاء الجغرافي) هو عامل هام في طريقة تنظيم وحركة الظواهر الاقتصادية، فبالرغم من أنه همش في الغالب في التحليل الاقتصادي للرأسمالية إلا أنه أصبح شكلا من أشكال التنظيم الاقتصادي الفعال له تأثيراته الهامة في تقوية الإنتاجية والنمو. ويقدم المجال الترابي على هذا الأساس كمنظمة منتجة للموارد (معارف، مهارات، رأس مال...) كما أنه يجمع الفاعلين المحليين للإبتكار، ويؤكد كل من (1993, Colletis et Pecqueur) على أن الموارد الخاصة تتشكل بطرق مختلفة مما يشجع على، خلق ميزة تنافسية خاصة لمحيط معين؛ ويظهر بذلك المجال الترابي كفاعل من خلال مكوناته ينظم تطور هذه الميزة، وأن نظام الإنتاج المحلي هو متغير يتحرك وفق الإقليم المتواجد فيه، فهو يحتاج إلى محيط خاص كي يعمل فيه فيشكل بذلك هذا المجال الترابي وسطا إبداعيا للنظام أين التفاعلات بين الأعوان الإقتصاديين فيه تتطور عن طريق التعاون الناتج عن الجوار ومن ثم التعلم ، كما ينتج وفورات خارجية خاصة بالإبتكار وأشكال أكثر فاعلية في التسيير المشترك.

■ مكون نشط لديناميكية عالمية متغيرة وفق شكل النظام المحلي المشكل: إن تمركز مؤسسات بمجال ترابي معين لا يعني انغلاق هذه الأخيرة ضمن حدودها الجغرافية وعدم إنشاءها لعلاقات خارج محيطها الوطني والدولي، بل بالعكس فقد ذهب بعض المؤلفين ك (Bicattini Rullani, 1995) إلى القول أن المؤسسات المتجمعة في الإقليم أو المجال الترابي لن تكون نظاما محليا إذا لم يحتوي هذا الأخير على تفرعات تربطه بالمسار الشامل.

إضافة إلى ذلك، بينت التحليلات الحديثة للمناطق الصناعية الإيطالية الانفتاح الكبير لمؤسساتها الصغيرة والمتوسطة على الأسواق الخارجية، حيث وجد أن 31,4% من مؤسسات المناطق الصناعية تتعامل مع سوق أساسا دولي مقابل 18,6% من مجمل PME البلد، كما بينت هذه التحليلات أيضا أن العلاقة بين المؤسسات تبقى كثيفة داخل المناطق الصناعية بينما تكون ضعيفة فيما بين المناطق الصناعية وهو ما يعني أن المؤسسات المتجمعة وفق أنظمة للإنتاج المحلية تفضل في الغالب تأسيس علاقات تجارية خارج أوطانها عن الداخل.

4.4. أهمية نظام الإنتاج المحلي: أكدت العديد من الدراسات التجريبية على أن نظام الإنتاج المحلي يعد الوسيلة المثلى التي يجب على الحكومات أن تتبعها في سياساتها للتنمية الاقتصادية نظرا للمزايا العديدة التي يقدمه (بن العمودي جلييلة، 2010/2011، ص ص 82-84)، ويظهر ذلك من خلال:

■ الوفورات الخارجية الناتجة عن التجميع: ينتج عن تجمع مؤسسات متخصصة بقوى الجوار مزايا عديدة يطلق عليها تسمية الوفورات الخارجية (les économies externes)، والتي هي حسب مارشال عبارة عن "خدمات مجانية لمؤسسات متجاورة تقدمها لبعضها البعض بفعل عملها في نفس المحيط، تكون متجذرة (ancrées) بشدة في المنطقة وترتكز على الخصائص التاريخية والاجتماعية للمنطقة؛ ففي سياق معالجة مارشال للصناعات المتمركزة في مناطق معينة لفت انتباهه أنه بفعل الجوار ينشأ بين تلك المؤسسات مناخ صناعي يعد عاملا أساسيا لاندماج وإيصال الكفاءات داخل الأنظمة.

فنظام الإنتاج المحلي له انعكاسات إيجابية على العمال والمؤسسات وكذا على المناطق المتمركز فيها فهو يعمل على مضاعفة عدد الوظائف بزيادة إنتاجية المؤسسات ويسمح بتطوير مهارات العاملين، كما يدعم الفعالية الاقتصادية للمؤسسات التي تكونه ويحقق ميزة تنافسية للمنطقة بفعل أن التخصص المحلي في صناعة معينة يمكن من النجاح فيها، إضافة إلى أنه يساهم في الإنتاج الكلي للبلاد، من خلال سعيها نحو الوصول إلى خدمات بأقل تكلفة من التكاليف الداخلية (التموين المشترك في مجال المشتريات، الإنتاج المشترك في مجال الإنتاج، القيام بعمليات بحث وتطوير مشتركة وتحقيق مسار للتوزيع المشترك في مجال التجارة) فتتخفف تكلفة التبادل والتعامل فيما بينها، كما تستفيد المؤسسات من حوض عمالة متخصصة وتشكيل سوق محلي لنفس النوع من الكفاءة وكذا من أفكار ومعلومات تتدفق بسهولة، إلى جانب ذلك يسمح التمرکز الجغرافي للمؤسسات بجانب مومنين ومشتريين بتخفيض تكاليف التعامل ويسمح بنشوء نشاطات أخرى تابعة لصناعة أساسية تتواجد تقنيا في المنبع والمصب لهذه الأخيرة داخل نفس الفرع الإنتاجي، كما أن حاجة المؤسسات للمعلومات لتعريف ومراقبة تبادلاتها تتقلص عندما تكون المنتجات متماثلة، وبهذا تتمكن مؤسسات هذا النظام من إنشاء بيئة تنافسية آمنة ومفيدة للجميع.

■ وسيلة هامة لتحفيز ظهور الابتكار: يعد الابتكار عملية معقدة تتطلب الترابط بين العديد من الوظائف المتكاملة (بحث أساسي، بحث تطبيقي، تنمية، إعداد نماذج، استثمار صناعي، إنتاج، تسويق، تكييف المنتج في السوق وغيرها)، وعادة

المؤسسات وعلى وجه الخصوص الصغيرة منها لا يمكنها السيطرة على جميع عناصر هاته العملية الابتكارية، ولذلك تسعى في سبيل تحقيق ذلك إلى بناء علاقات مع مثيلاتها في الجوار، والتي يمكن أن تكون روابط سوق أو معاملات تجارية أو أيضا علاقات تعاون، هذه الأخيرة تصبح ضرورية حيث أن وجودها مع عوامل الجوار الجغرافي تدخل في العملية الابتكارية.

وبالتوازي مع الإقتصاديات الخارجية المذكورة أعلاه والتي تؤثر على العمل الإنتاجي لمؤسسات متجاورة ومتخصصة في نفس النشاط، هناك وفورات أخرى تنتج عن شبكات معرفية تمكن المؤسسات المتقاربة جغرافيا من أن يكون لها فرص أكبر لتبادل رسمي أو غير رسمي للمعارف، نظرا لأن هناك معلومات ومعارف يصعب تبادلها رغم التطور الكبير لتكنولوجيات الاتصالات، إضافة إلى أن المعارف التي تكون أكثر نفعا تبقى ضمنية وتنتقل فقط بالتواصل، وبالتالي مجموع المعارف المتبادلة في هذا الإطار هو مصدر هام لأفكار جديدة وبالتالي مصدرا للابتكار.

- نظام الإنتاج المحلي وتطوير المناطق الريفية: كما سبق وأشرنا في الفصل السابق فإن المؤسسات الصغيرة تلعب دورا هاما في تطوير المناطق الريفية بما تسهم به في توفير مناصب الشغل وتلبية الاحتياجات الأساسية لسكان الأرياف، وقد أثبتت التجارب في أوروبا وأمريكا الجنوبية بأن التنمية الريفية يمكن أن تتحقق عن طريق ترقية هذا النوع من المؤسسات من خلال تبني مقاربة نظام الإنتاج المحلي، هذا النظام يمكن أن يقوم بأداء دور مهم ومعتبر في تطوير هاته المناطق نظرا لما ينتجه من مزايا التي سبق وقدمناها، إلى جانب عمله على تقليل التفاوتات الإقليمية من خلال المساعدات للمناطق والقطاعات التي تعاني من صعوبات، ومنه إلى تخفيض التركيز المفرط لأنشطة اقتصادية في بعض الجهات، وخير مثال على ذلك ما تقوم به أقطاب الامتياز الريفية في تطوير الأنشطة وتوفير مناصب شغل وكذا تعزيز نقاط القوة بهذه المناطق وبالتالي تنافسية الأنشطة بها.
- بناء ميزة تنافسية خاصة بالإقليم: دور فاعل يقدمه نظام الإنتاج المحلي للمناطق والجهات التي تسعى نحو إنشاء روابط وراء أفق التبادل المحلي وهو بناء ميزة تنافسية خاصة بالمنطقة.

5. تنفيذ برنامج أنظمة الإنتاج المحلية بالجزائر

إن إعطاء الدور الحقيقي لقطاع الصناعة التقليدية والحرف في حركية التنمية يتطلب إيجاد حلول سريعة للصعوبات التي يواجهها هذا الأخير، والذي بدوره سيساهم مساهمة فعالة في تحقيق تنمية محلية بالمناطق فضلا عن تحقيق الاستقرار السكاني بها، لهذا الغرض تم تنفيذ برنامج أنظمة الإنتاج المحلية الذي يقوم على أساس العمل التساهمي المشترك بين السلطات العمومية وهيكل دعم القطاع والحرفيين العاملين بنفس النشاط وفي نفس الإقليم، بهدف تطوير حرفتهم وإيجاد حلول لمشاكلهم، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية التي يواجهونها في إطار حرية المبادلات والعولمة.

1.5. إنطلاق برنامج أنظمة الإنتاج المحلية: إنطلق برنامج أنظمة الإنتاج المحلية في الجزائر سنة 2007 ، وقد اتبعت الدولة لتنفيذه ما يلي:

- اختيار النظم الإنتاجية المرغوبة، على أن يتم اختيار من خمسة إلى سبعة مجموعات ركز الدعم عليها بعد دراسة مقترحة لسبعة عشر غرفة للصناعة التقليدية والحرف؛
- تحليل جميع نقاط القوة والضعف لدى المجموعات لتحديد الإجراءات التي يجب تطبيقها من خلال البرنامج لدعمها؛
- تكوين منسقي تجمعات الحرفيين؛

■ تطوير الجمعيات المهنية القطاعية.

بعد عامين من طرح فكرة نظام الإنتاج المحلي على غرفة قطاع الصناعة التقليدية و الحرف، تم تجسيد 20 نظام إنتاج محلي وانطلقت في النشاطات التالية:

جدول 01: نشاطات نظام الإنتاج المحلي في الجزائر

الرقم	الغرفة/الولاية	نظام الإنتاج المحلي	الرقم	الغرفة/الولاية	نظام الإنتاج المحلي
01	جيجل	صناعة الجلود	11	أم البواقي	النسيج التقليدي للزراي
02	وهران	ترميم البنيات القديمة	12	المسيلة	النسيج الوبري
03	مستغانم	حرف البناء	13	بسكرة	مشتقات النخيل
04	غرداية	النسيج التقليدي للزراي	14	الوادي	تحضير وصناعة الجبس
05	تمنراست	الحلي التقليدية	15	سكيكدة	صناعة الرخام
06	بجاية	صناعة الفخار والسيراميك	16	لغواط	الزراي التقليدية
07	باتنة	صناعة المجوهرات	17	بشار	العمل على الرمل
08	تيارت	صناعة السروج	18	ادرار	صناعة الجلود
09	قسنطينة	صناعة النحاس	19	الشلف	الدهن و الديكور
10	تيزي وزو	صناعة الكسكس التقليدي	20	تلمسان	الحدادة الفنية

Source : Service De Petites Et Moyennes Entreprises Division De L'élaboration Des Programmes et De La Coopération Technique, Développement des systèmes productifs locaux et des réseaux de pme, ONUDI, Vienne, 2002, p.28

وتم تأسيس نظام إنتاجي محلي خاص بحرفة الفخار يضم كل من : غرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية بجاية، مديرية المؤسسات ص وم لبجاية، مديرية المؤسسات ص وم لولاية البويرة، ANSEJ البويرة، ANGEM بجاية، CNAC بجاية، BADR بجاية، جامعة عبد الرحمان ميرة ببجاية، مديرية الشؤون الدينية والأوقاف بجاية، مديرية التكوين المهني بجاية، الجمعية المهنية الوطنية أيادي الجزائر، الجمعية المهنية المحلية آفوس، حرفيو الفخار والممارسون للأنشطة المشابهة كالسيراميك (Chambre de l'Artisanat et des Métiers de BEJAIA – BOUIRA, pp 15-16).

فكرة إنشاء أو دعم تطوير نظام إنتاج محلي بحرفة الفخار تنبع بصفة أساسية عند ملاحظة الإمكانيات التصديرية الكبيرة التي تظهرها منتجات هذه الحرفة، والتي بلغت ببعض مناطق بجاية - بويرة 25.000 أورو سنة 2006 في حين مثلت مشتريات السياح قيمة 30.000 أورو، حيث توجه منتجاتهم إلى كل من: ألمانيا، ليبيا، هولندا، فرنسا...؛ مع العلم أن صادرات القطاع في نفس السنة قد بلغت 15 مليون دولار (Chambre de l'Artisanat et des Métiers de BEJAIA – BOUIRA, p18)، وهو ما يعني أن صادرات منتجات حرفيي هذا النشاط تشكل أرقام محفزة خصوصا أمام الحاجة الضرورية لتنويع الصادرات غير النفطية لبلادنا.

كذلك تم اعتماد نظام الإنتاج المحلي بولاية بسكرة من خلال نشاط مشتقات النخيل باعتبار النخيل ومشتقاته الثروة المحلية الأساسية التي تزخر بها الولاية، ولقد تم وضع خطة عمل خاصة بهذا النظام تم فيها إبراز كافة المهام والأهداف وكذا الخطوات العلمية لتجسيد نظام الإنتاج المحلي لمشتقات النخيل بولاية بسكرة بما في ذلك أهم الهيئات القائمة على هذا النظام.

2.5. إستراتيجية الدولة لدعم نظام الإنتاج المحلي: إلى جانب ما سبق عملت وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية على إرساء إستراتيجية تدخلها من خلال مبدأ التعاون الدائم بين القطاعين العام والخاص، الذي يقوم على التفويض من خلال عقود نجاعة ملزمة للطرفين، وموجهة للقيام ب:

أ. الدعم المباشر للحرفيين: من خلال ما يلي:

- ✓ ترقية المنتوجات الحرفية عن طريق:
- تنظيم ورشات عمل حول البحث والتطوير والاستشارة التكنولوجية (مرة في السنة)؛
- تنظيم مسابقات الإبداع بشكل نصف سنوي والتحضير للمسابقات الوطنية والدولية 3 مرات سنويا؛
- توفير فضاءات عرض وبيع المنتجات التقليدية؛
- تشكيل إتحاد تصدير ينشطه منسق.
- ✓ تطوير الخدمات العمومية الموّجهة للمقاولين الحرفيين ب:
- التكوين وفق برنامج توفير Cree-Germe وكذا تعزيز المزيد من المكونين على هذا البرنامج، بالعمل على 15 مكون كل سنة؛
- تكوين الحرفيين المعلمين بمتوسط 20 معلّم سنويا؛
- تنظيم مسابقات جودة وتطوير أجهزة دعم إنشاء المؤسسات؛
- ✓ تطوير الخدمات الخاصة و تيسير الحصول على القروض من خلال:
- التنسيق مع برامج التأهيل وتسهيل وصول الحرفيين إليها؛
- التنسيق مع أجهزة الدعم الموجودة وتمكين الحرفيين من الوصول إلى صناديق الضمان.
- ✓ تنمية التعاون ما بين الحرفيين وتحسيسهم بأهمية ذلك، ومن ثم القيام بإجراءات رائدة لتأطير تجمعات الحرفيين، إضافة إلى تحفيز المؤسسات الكبرى على القيام بعمليات مناولة معهم.
- ب- الدعم المؤسساتي: وذلك ب:
- إنجاز دراسات إستراتيجية حول الفروع الإنتاجية في البلاد لمعرفة قدراتها التنموية، إلى جانب دراسات على المستوى المحلي تخص المواد الأولية، التجهيزات، كفاءات الإنتاج، نظام التكوين وغيرها؛
- تفعيل الروابط داخل الأنظمة الإنتاجية المحلية الحرفية بالعمل على تكوين منسقين لتوّلي ذلك (سنة أعوان سنويا)، بالإضافة إلى تنشيط أنظمة إنتاجية محلية رائدة يخصص لها منسق واحد لكل نظام محلي، علاوة على وضع إطار تشاوري داخل كل تنظيم؛
- تقوية الهياكل العمومية للدعم من خلال تكوين مواردها البشرية على الحوكمة الجماعية وتطوير الخدمات العمومية المتخصصة في (التكوين، الإستشارة، المعلومات....)؛
- تعزيز الجمعيات المهنية للحرفيين وترقيتها ودعم الناشئة منها؛

- تطوير نظام معلومات للحرفيين يتم وضعه على الانترنت وإنشاء شبكة وطنية معلوماتية لهم تضم معلومات حول المراكز الوطنية، هيئات الدعم ومختلف الفاعلين، وكذا وضع قاعدة تكوين عن بعد .
- ج- تحسين الإطار العام للقطاع : عن طريق:
- تفعيل الحوار بين الحرفيين والدولة، بتنظيم ورشات وملتقيات جهوية ووطنية وتكوين فضاء حوارى دائم لهم؛
- تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي والتحفيزي للقطاع وفق المستجدات؛
- إنشاء الهياكل القاعدية للحرفيين كدور الصناعة التقليدية عبر الولايات، مراكز التكوين، متاحف وغيرها.

6. الخاتمة

إتخذت الدول النامية من مسعى دعم وتطوير أنظمة إنتاج محلية أداة لترقية نسيجها من المؤسسات ص وم وكذا قطاع الصناعة التقليدية لديها، يندرج في إطار برنامج المساعدة المقدم من طرف منظمة اليونيدو لدعم البرامج الصناعية بالدول النامية، يتم من خلاله تطوير شبكات أفقية بين المؤسسات ص وم أو أخرى عمودية، أو أن يتم تطوير أنظمة إنتاج محلية متناسبة مع احتياجات هذه البلدان، والتي وقعت اختياراتها في الغالب على تطوير شبكات أفقية في شكل اتحادات تصدير ومن ثم ترقيتها إلى أنظمة إنتاج محلية بتزايد عدد من المؤسسات الراغبة في الانضمام؛ النماذج المطورة بالدول النامية وفق هذا البرنامج مكنت المؤسسات المندرجة ضمنها من الوصول إلى الأسواق كما حفزت على الابتكار، فضلا عن تعزيز قدرات مؤسساتها التنافسية والاستفادة كلية من فرص الجوار والمزايا المحلية، وبالتالي تفعيل أدوارها في دعم مداخل هذه الدول وتحقيق تنمية محلية. وهذا ما التمسناه من خلال عرضنا في هذه الورقة البحثية؛ حيث قامت الجزائر بتقديم مختلف الدعم المادي والم

لعل البيانات التي تم عرضها تظهر بلا شك أن تعميم تطبيق هذا النظام بالجزائر وكل مسعى يدفع نحو العمل الجماعي على أنشطة أخرى من قطاع الصناعة التقليدية والحرف وبكل الولايات سوف يكون مثمرا للغاية، وهو ما يتوقف على مدى وعي مختلف الفاعلين المعنيين بالقطاع وذوي الصلة به بمدى فعالية العمل الجماعي والتنسيق فيما بينهم لبلوغ الأهداف، وكذا العمل بالتوازي على مضاعفة الجهود المبذولة للتغلب على الانعزالية التي تميز عمل الكثير من الحرفيين والقيام بتنظيمهم وتجميعهم إلى جانب مختلف الهيئات والهياكل العمومية والخاصة المتواجدة محليا في شكل أنظمة إنتاج محلية منسجمة تمكنهم من التطور بصفة قوية والتوجه نحو الأسواق التي تفرض قواعد تنافسية وتحديات جديدة، كما تسمح لهم أن يكونوا أكثر حضورا وتنافسية كما هو الحال بالنسبة للدول المجاورة المغاربية والمتوسطية.

هذا البحث يدفعنا للقول بأن الصعوبات التي لا تزال مطروحة داخل قطاع الصناعة التقليدية والحرف يمكننا اعتبارها أمرا طبيعيا أمام حجم الأعمال الواجب الاستمرار في تحقيقها والتي تتطلب فترة إنجاز طويلة، بالإضافة إلى التأخر المسجل من طرف الدولة للاهتمام بهذا القطاع، ولهذا يمكننا القول بأن الوصول إلى النموذج المثالي المرغوب للقطاع كما هو الحال عند بعض الدول، واعتباره كأداة تنموية فعالة في الاقتصاد الوطني ومحركا أساسيا للنمو، يعد هدفا على وشك التحقيق في حالة ما إذا تم الاستمرار في بذل الجهود والإصلاحات بنفس الإصرار والعزيمة اللتين عرفتهما تنفيذ الإجراءات والتدابير المتخذة ضمن الإستراتيجية التي نشهد انتهاء آجالها وتحت إشراف وزارة القطاع السابقة وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، وعليه

فإن الأمر يتطلب من وزارته الجديدة وزارة السياحة والصناعة التقليدية التي ألحق بها في 28 ماي 2010 القيام بمراجعة دقيقة للحصيلة المحققة من تنفيذ هذه الإستراتيجية، وتقييم النتائج الإيجابية والسلبية، ومن ثم العمل على تعزيز نقاط القوة ورفع نقاط الضعف منها، وذلك بالعمل على تكملة المشاريع التي هي قيد الإنجاز وتكييف الإجراءات والإصلاحات التي لم تعد تتلاءم مع المستجدات بما يرمي نحو وضع حد للمشاكل التي تواجه الممارسين للأنشطة بالقطاع، وأخذ كل ذلك في الاعتبار عند الشروع في تنفيذ إستراتيجية القطاع الجديدة آفاق 2025. ووضع الحد للصعوبات التي لا تزال تواجه الحرفيين مرتبط بالوصول إلى:

- تناسب برامج وسياسات التكوين والتأهيل مع احتياجات القطاع الداخلية، بما يرمي نحو رفع قدرات ومؤهلات الحرفيين وبالتالي تحسين جودة ونوعية المنتجات، بالإضافة إلى تعميم اعتماد منهجية التكوين عن طريق التمهين وكذا التكوين المتواصل والتكوين عن بعد لكل من الحرفيين وموظفي هياكل القطاع بهدف مساهمة التحولات؛

- تشجيع التسويق المحلي والدولي من خلال التوسع في إنشاء المزيد من الهياكل القاعدية من دور الصناعة التقليدية وفضاءات العرض والبيع وقرى الصناعة التقليدية وغيرها من البنى ببلادنا، وكذا بالدول التي يعرف فيها المنتج التقليدي الجزائري رواجاً كبيراً؛

- إجراء دراسات إستراتيجية للفروع الإنتاجية في البلاد، تهدف نحو تحديد الأنشطة التي تشكل مصدر عيش فئة كبيرة من الحرفيين وتعد مساهما هاما في الاقتصاد المحلي، من دون إهمال تلك التي تشكل إرثا خاصا بمناطق معينة، والقيام بدراسات تشخيصية على المستوى المحلي تخص مختلف المجالات :تموين، نمط التكوين، تسويق، كفاءات الإنتاج....؛ بالإضافة إلى تكوين المزيد من المرافقين والمنسقين لتولي عملية التنشيط داخل كل نظام محلي؛

- القيام بحملة إعلامية واسعة تهدف نحو التعريف بنظام الإنتاج المحلي وفوائده بكامل التراب الوطني تستخدم فيها كافة الوسائل السمعية والبصرية والمكتوبة؛

- تعاون قطاع الصناعة التقليدية والحرف مع القطاعات الشريكة الأخرى عن طريق اتفاقيات توضح حدود التعامل وتسهل من التواصل مع ممثلها على المستوى المحلي عند القيام بإنشاء أي نظام إنتاج محلي، كما يستفيد القطاع على إثر هذه الاتفاقيات من المزايا المتاحة لدى هاته القطاعات الشريكة وحتى من تجاربها، وفي هذا الصدد يمكن لوزارة السياحة الاستعانة بوزارة القطاع السابقة والاستفادة من خبرتها في كيفية التعامل مع هذا الأخير، كما يمكنها التعاقد مع مكاتب دراسات متخصصة وطنية أو أجنبية في تقديم حلول واقتراحات؛

- الاستفادة من الخبرات الأجنبية في دعم وتطوير تجمعات المؤسسات، وذلك في إطار اتفاقيات التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف مع دول عربية وأجنبية، وكذا من برامج التمويل والإصلاحات المقدمة من طرف بعض الهيئات والمنظمات الدولية كاليونيدو.

المراجع والهوامش:

- صديقي شفيقة، « دفع صادرات الزرابي التقليدية الجزائرية بتطبيق مقاربة التسويق الدولي » ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.
- بن العمودي جلييلة، « إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر في الفترة 2003-2010 – دراسة حالة تطوير نظام إنتاج محلي بحرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقّرت- » ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (تخصص : اقتصاد وتسيير مؤسسة)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/2011، ص 42.
- نظام الإنتاج المحلي لصناعة الجلود بولاية جيجل، الموقع الإلكتروني:
http://camijjel.com/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=39&Itemid=57
- الأمانة العامة للحكومة، الأمر رقم 96-01 المؤرخ في 10 جانفي 1996، « الجريدة الرسمية » ، رقم 3 ، الجزائر، الصادرة في 1996/01/14، ص 4.
- ANQUETIL Jacques, « **la préservation et le développement de l'artisanat utilitaire et créateur dans le monde contemporain** », consultation d'experts sur la préservation et le développement de l'artisanat dans le monde contemporain, rio de janeiro, 27-31 aout 1984.
- CAURLET. C et FERGUENE Amèziane, **Globalisation et territoire :le cas des SPL dans les pays en developpement**, FACEF PESQUISA, n.3, 2003.
- Chambre de l'Artisanat et des Métiers de BEJAIA – BOUIRA, **Projet de Création d'un Système Productif Local (SPL) en poterie**, République Algérienne Démocratique et Populaire, sans année de publicaton, Des données non publiées, sans année de publication.
- Ecotechnics, « **Etude sur la production et l'emploi dans le secteur de l'artisanat et des métiers** », ministère de la PMEA, Alger, 2010.
- Pmeart, « **Renforcement De L'agence Nationale De L'artisanat Traditionnel Et Des Institutions Publiques Et Professionnelles Chargees De Promouvoir L'artisanat Tradionnel** » , Alger, 2010.
- Programme d'appui à l'artisanat algérienne, Pierre Paris, **mise en oeuvre de la stratégie d'appui au secteur de l'artisanat, programme stratégique** (on line), Mars 2007, <http://www.pierre.e.paris.fr>.
- RUSSO Fabio et BRIKCI Nouria, **L'artisanat au maroc : un gisement inexploité**, UNIDO , Autriche, 2003.
- Service De Petites Et Moyennes Entreprises Division De L'élaboration Des Programmes et De La Coopération Technique, **Développement des systèmes productifs locaux et des reseaux de pme**, ONUDI, Vienne.
- Unesco, **culture :creativité : « artisanat et design ; Construire la confiance : l'artisanat pour le développement »**,

02/08/2014, http://portal.unesco.org/culture/fr/ev.phpURL_ID=35418&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html

دراسة تحليلية لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال 2007-2018

An analytical study of the reality of small and medium enterprises in Algeria during 2007-2018

عزي منال فريال

حداد عديلة

بوهرين فتيحة

المركز الجامعي ميله

جامعة الجزائر 03

جامعة قسنطينة 02

ferialmanel.azzi@yahoo.com

haddad_adila@hotmail.fr

fbouhrine@yahoo.fr

ملخص:

استهدفت الدراسة الوقوف على تحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة 2007-2018 ، إذ أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم أساس نجاح اقتصاد أي دولة خاصة تلك الدول السائرة في طريق النمو . ولقد كانت مشكلة الدراسة تدور حول سؤال محوري رئيسي مفاده: ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة 2007-2018 ؟ ويهدف الإجابة على الإشكالية وتماشيا مع طبيعة وأهداف الموضوع سنعتمد على المنهج الوصفي، وذلك من أجل الوصف الدقيق والتفصيلي لموضوع الدراسة وصفا كميا ونوعيا، عن طريق تحليل الإحصائيات والبيانات الصادرة عن الهيئات الرسمية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، واقع، الجزائر، تحليل .

تصنيف JEL: XN1، XN2.

Abstract :

The study aimed at analyzing the reality of small and medium-sized enterprises in Algeria during the period 2007-2018. Today, small and medium-sized enterprises (SMEs) have become the basis for the success of any country's economy, especially those in the process of growth.

The problem of the study revolved around a central question: What is the reality of SMEs in Algeria during the period 2007-2018? In order to answer the problem and in line with the nature and objectives of the topic we will rely on the descriptive approach, in order to accurately and detailed description of the subject of the study in a quantitative and qualitative manner, through the analysis of statistics and data issues by official bodies.

Keywords: Small and Medium Enterprises; the reality; Algeria; Analysis.

Jel Classification Codes: XN2 ، XN1.

1. مقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة. ونظراً لأهمية هذا النوع من المؤسسات أخذت معظم الدول تركّز الجهود عليها، وتقدم تسهيلات عديدة للتشجيع على الاستثمار فيها. ومن بين تلك الدول نجد الجزائر التي عملت على توفير البيئة القانونية، المحاسبية والتنظيمية لنجاح تلك المؤسسات، ومساهمتها في تحقيق نمو الاقتصاد، حيث قامت الجزائر بإصدار القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 والذي تم تعديله سنة 2017، إضافة إلى وضع عدة هيئات مرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تحسين الناتج الداخلي وتقليص معدلات البطالة.

1-1- إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة 2007-2018؟

انطلاقاً من التساؤل الرئيس يمكن طرح مجموعة من الأسئلة المتعلقة بموضوع الدراسة و المتمثلة في:

ما المقصود بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي للجزائر؟

إلى أي مدى ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقليص البطالة بالجزائر؟

2-1- أهداف البحث:

يهدف من خلال هذا البحث إلى إلقاء نظرة عن كثب حول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال:

التعرف على مختلف المفاهيم المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

تسليط الضوء على مختلف الجوانب الاقتصادية التي ساهمت فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

3-1- الدراسات السابقة:

أ- سامية عزيز: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2014 : هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال توفير مناصب عمل والتخفيف من حدة البطالة، وكذا توفيرها للإنتاج والحاجات المختلفة. ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها:

أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بتوفير الدخل للأفراد العاملين، كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في توفير دخل لهم، ويقوم الأفراد بتوفير الاحتياجات الضرورية للأسرة.

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية وخاصة في توفير مناصب عمل جديدة ولكن المشكل المطروح والذي تحصلنا عليه من خلال الدراسة الميدانية أن قيمة العمل تختلف داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنه في المؤسسات الأخرى.

يؤدي سوء التخطيط إلى إعاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال النتائج الميدانية برامج وخطط للعمل داخل المؤسسة يتم وضعها مسبقاً وتكون هذه البرامج طويلة المدى تدوم المدة من سنة إلى سنتين وذلك لتخطيط العمل مسبقاً

وتوقع كل المخاطر التي يمكن أن تعيق فيه المؤسسة ، وهناك برامج قصيرة المدى تدوم من شهر إلى ستة أشهر وهذا راجع إلى أن المؤسسات تغير في بعض الأحيان هذه البرامج حسب الضرورة التي يلحها العمل.

ب- عبد العزيز وقتال، سارة وعزايزة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات، مداخله مقدمة ضمن المنتدى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي، يومي 6-7/12/2017 : استهدفت المداخله تسليط الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتحديات التي تواجهها وذلك في سبيل تطويرها من خلال العمل على تجاوز هاته التحديات، وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة فالجزائر تعول كثيرا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنمية ودعم اقتصادها خارج المحروقات، فبذلت في سبيل ذلك جهودا عديدة لتطوير هاته المؤسسات، ولكن تبقى هاته الجهود غير كافية في ظل واقع يشير إلى أن عددا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعامة بقطاع الخدمات والصناعات التحويلية و التقليدية تغلق أبوابها سنويا خاصة الصغيرة جدا منها، ذلك نتيجة لجملة من التحديات التي تواجهها والتي من أبرزها كلفة وجودة اليد العاملة إضافة للضرائب المرتفعة الأمر الذي يؤثر على خزيتها، إضافة للمنافسة غير المتكافئة. ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- تظهر هيمنة القطاع الخاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، غالبيتها عبارة عن مؤسسات صغيرة جدا وتتركز أغلبها في قطاع الخدمات والصناعات التقليدية².
- بلغت نسبة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 10 % لسنة 2016 مقارنة بالسنة السابقة توظف هاته المؤسسات غالبية العمال مع ملاحظة تراجع قدرة القطاع العام على الاحتفاظ باليد العاملة.
- أنهت 34471 مؤسسة صغيرة ومتوسطة نشاطها خلال سنة 2016، تركزت بقطاع الخدمات تليها قطاع الصناعات التحويلية بالنسبة للأشخاص المعنويين، بينما قطاع الصناعات التقليدية للأشخاص الطبيعيين.
- 1-4-منهجية الدراسة: للقيام بمثل هذه الدراسة، ارتأينا الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي، من خلال تحليل الإحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وربطها بالواقع الاقتصادي الجزائري.
- 1-5-هيكل الدراسة: بغرض الإجابة على الإشكالية الرئيسية تم تقسيم الدراسة إلى محورين رئيسيين ، حيث تناولنا ضمن المحور الأول الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تناول مفهوم، أهمية وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، لنتطرق في المحور الثاني الى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اذ تناولنا تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2007-2018 ومساهمتهما في كل من التشغيل، التصدير، الناتج الداخلي وختمنا الدراسة بخاتمة أبرزنا فيها أهم النتائج المتوصل اليها.

2. الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

لقد تناول العديد من الباحثين الاقتصاديين، القانونيين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث النشأة والتطور الحاصل في تعريف هذا النوع المؤسسات لما لها من دور بارز في تحقيق التنمية الاقتصادية، وعليه سنتناول في هذا الجزء من البحث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث المفهوم، الخصائص، الأنواع والأهمية.

1.2. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف الدول والمنظمات الاقتصادية، إذ نجد كل دولة تعتمد على مجموعة من المعايير في تحديدها لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بين العوامل التي أدت إلى عدم الاتفاق على مفهوم محدد نذكر:1

- اختلاف درجة النمو بين اقتصاديات الدول؛

- تنوع النشاط الاقتصادي؛

- تعدد المعايير المستخدمة في التعريف حيث يتم الاعتماد على نوعين من المعايير الكمية والنوعية.

وفيما يلي عرض لمختلف المفاهيم المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

صدر تعريف الولايات المتحدة الأمريكية المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 1953 ، حيث عرفها أنها: "المؤسسات الصغيرة التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه"، ويعتمد تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار عدد العمال ويصنفها إلى:

الجدول رقم (01): تصنيف المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية

نوع المؤسسة	عدد العمال
مؤسسة صغرى	من 01 الى 09 عمال
مؤسسة صغيرة	من 10 الى 199 عامل
مؤسسة متوسطة	من 200 الى 499 عامل
مؤسسة كبيرة	أكثر من 500 عامل

المصدر: ياسر عبد الرحمان وبراشن عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات،

مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، جامعة جيجل، الجزائر، جوان 2018، ص 218.

أما تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيعتمد على معيار طبيعة نشاط المؤسسة، ويظهر هذا التصنيف في القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الياباني الصادر في عام 1963 ، و الجدول الموالي يلخص أنواع

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان

الجدول رقم (02): أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المفهوم الياباني

القطاعات	رأس المال المستثمر	عدد العمال
المؤسسات المنجمية والتحويلية والنقل وباقي فروع النشاط الصناعي	أقل من 100 مليون ين	300 عامل أو أقل
مؤسسات التجارة بالجملة	أقل من 30 مليون ين	100 عامل أو أقل
مؤسسات التجارة بالتجزئة والخدمات	أقل من 10 مليون ين	50 عامل أو أقل

المصدر: عثمان لخلف، دور و مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية- حالة الجزائر، الجامعة

الأردنية، الأردن ، 1992، ص 11.

بينما بخصوص الاتحاد الأوروبي فلقد توصل سنة 1996 إلى إعطاء تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي يعتمد على معايير مختلفة هي: عدد العمال، رقم الأعمال، الاستقلالية، و يلخص الجدول الموالي أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب هذا المفهوم.

الجدول رقم(03): أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب مفهوم الاتحاد الأوروبي

الفئة	عدد العمال	عدد المؤسسات	النسبة %	الأجراء	النسبة %
المؤسسة المصغرة	0-9	148.725	93	221.975	35
المؤسسة الصغيرة	10-49	91.000	5.7	176.731	27.8
المؤسسة المتوسطة	50-250	1.682	1.3	237.669	37.2

المصدر: لجنة أفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية جوان 2002، ص 19.

هذا بخصوص الدول العظمى، أما بخصوص الجزائر فلقد اهتمت كغيرها من الدول بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و هي الأخرى قدمت تصنيف تعتمد عليه في تصنيفها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وفقا للقانون رقم 02-17 المؤرخ في 11 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و كما نصت على ذلك المادة 05 منه على:

- تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، أنها مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات؛
- تشغل من واحد إلى مائتين و خمسين شخصا؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري؛
- تستوفي معيار الاستقلالية.

و الجدول الموالي يلخص تصنيف الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الجدول رقم (04): تصنيف الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (دج)	مجموع الحصيلة السنوية (دج)	الاستقلالية
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	اقل من 40 مليون	لا يتجاوز 20 ملايين	حتمية توفر معيار
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	اقل من 400 مليون	لا يتجاوز 200 مليون	الاستقلالية
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	بين 400 مليون و 04 ملايين	بين 200 و 01 مليار	

المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على مواد القانون التوجيهي المؤرخ بتاريخ 11 يناير 2017 المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

2-2- أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: توجد العديد من التصنيفات التي يمكن الاعتماد عليها في تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و نذكر منها: 2

2-2-1- حسب الشكل القانوني: نجد:

أ- التعاونيات: تعد الجمعيات التعاونية من المشاريع الاختيارية التي تؤمن من قبل مجموعة من العناصر البشرية بهدف تأمين احتياجات الأعضاء من الخدمات والسلع الضرورية بأقل تكلفة ممكن؛

ب- المؤسسات العامة: هي المؤسسات التابعة للقطاع العام، فهي تمتاز بتمتاز بإمكانيات مالية و مادية كبيرة و تستفيد من مجموعة تسهيلات و إعفاءات مختلفة وكذلك تحتوي على جهاز رقابي يتمثل في الوصاية:

ت- المؤسسات الخاصة: هي مؤسسات تخضع للقانون الخاص، ويندرج تحتها صنفين أساسيين هما:

➤ المؤسسات الفردية: هي تلك المؤسسات التي تمتلك وتدار وتمول من قبل شخص واحد يعد الممول والمدير والمسؤول الأول و الأخير عن نشاط المشروع من تمويل و إدارة و إنتاج و توزيع، وبالتالي فان هذا الشخص وحده يجني الربح ويتحمل الخسارة، وهذا النوع من المشروعات يعد أكثر بساطة في مجال الأعمال و يتصف برأس مال محدد و إجراءات قانونية بسيطة عند الإنشاء و بسهولة اتخاذ القرارات ويكون هدفه الأساسي الربح.

➤ مؤسسات الشراكة: الشراكة هي عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بان يساهم كل منهم في مشروع ما بتقديم حصة من المال أو عمل أو كليهما، على أن يقتسموا ما قد ينشأ من هذا المشروع من ربح أو خسارة و تنقسم مؤسسات الشراكة إلى نوعين هما:

- شركة الأشخاص: تقوم على أساس الاعتبار الشخصي و الثقة المتبادلة بين الأطراف المشاركة مما يكون له الاثر الايجابي على نشاط المؤسسة،

- شركات الأموال: هي الشكل الأكثر تطورا بين الشركات التي تمتلك رؤوس أموال ضخمة من عدد كبير من الأشخاص و توظيف الخبرات اللازمة دون تدخل هيمنة شخصية من قبل المساهمين، ولهذا النوع من الشركات أنواع عديدة أهمها: الشركات المساهمة - الشركات ذات المسؤولية - شركات التوصية بالأسهم.

2-2-2- على أساس توجهها: نجد:

أ- المؤسسات العائلية: تتميز المؤسسات العائلية بكون مكان إقامتها هو المنزل، فهي تستخدم في تشغيل الأيدي العاملة العائلية، ويتم إنشاءها لمساهمة أفراد العائلة وتنتج منتجات تقليدية للسوق بكميات محدودة، وهذا في حالة بعض البلدان الصناعية مثل: اليابان و سويسرا.

ب- المؤسسات التقليدية: يقترب أسلوب تنظيم المؤسسات التقليدية من النوع الأول من المؤسسات المصغرة و المتوسطة كونها تنتج منتجات تقليدية أو قطاعا لفائدة مصنع ترتبط به بشكل تعاقد تجاري وقد تلجا في عملها إلى الاستعانة بالأجير كون مكان إقامتها مكان مستقل عن المنزل، حيث تتخذ ورشة صغيرة مع بقاء اعتمادها على الأدوات اليدوية البسيطة في تنفيذ عملها.

ت- المؤسسات المتطورة و الشبه المتطورة (نظام الورش): تميز هذه المؤسسات عن غيرها من المؤسسات في اتجاهها بالأخذ بفنون الإنتاج الحديثة، سواء من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت أو من ناحية تنظيم العمل، أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها بطريقة عصرية ومنظمة وطبقا للمعايير و المقاييس العالمية.

2-2-3- على أساس العمل: نجد:

أ- مؤسسات غير مصنعة (نظام الإنتاج بدون مصنع): تجمع المؤسسات غير مصنعية بين نظام الإنتاج العائلي و النظام الحرفي، إذ يعتبر الإنتاج العائلي موجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل ومع ذلك يبقى يحتفظ بأهمية

حتى في الاقتصاديات الحديثة، أما الإنتاج الحرفي الذي ينشطه الحرفي بصفة انفرادية أو باشتراك عدد من المساعدين، ونميز بين كل من الإنتاج المنزلي الذي يتخذ المنزل والإنتاج المصنعي في الورشات.

ب- المؤسسات المصنعية : يجمع صنف المؤسسات الورش كل من المصانع الصغيرة و المتوسطة، وهو يتميز عن صنف المؤسسات غير المصنعية من حيث تقسيم العمل وتعقد العمليات الإنتاجية و استخدام الأساليب الحديثة في التسيير و أيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة و اتساع أسواقها.

2-2-4- على أساس طبيعة المنتجات: نجد:

أ- مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية :حيث يتركز نشاط هذه المؤسسات على التصنيع: كتحويل المنتجات الفلاحية و منتجات الجلود و الأغذية و النسيج.

ب- مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة: يجمع هذا النوع كل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المختصة في: المؤسسات الميكانيكية و الكهربائية و صناعة مواد البناء.

ت- مؤسسات إنتاج السلع التجهيز: تتميز صناعة سلع التجهيز عن مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية والوسيطة بالإضافة إلى المعدات و الأدوات لتنفيذ إنتاجها إلى تكنولوجيا مركبة، فهي بذلك صناعة ذات كثافة رأس المال ونرى مجال تدخل هذه المؤسسات يكون ضيق بحيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط إنتاج وتركيب بعض المعدات البسيطة و يكون خاصة في البلدان المصنعة

2-3- خصائص المؤسسات الصغير و المتوسطة: تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمجموعة من الخصائص نوجزها في النقاط التالية:

أ- الحجم: يمثل الحجم خاصية مهمة، فقد ترى الإدارة و المالكين ضرورة متوسطة أو صغيرة و لا تتطلع أن تأخذ حجما آخر:3

ب- سهولة التكوين: حيث يتمكن لأي شخص عادي حتى وإن لم يكن يملك المؤهلات العلمية الأزمة أن يقيم مشروع خاصا به، حتى و لو كان هناك ملاك فان تأسيس مؤسسة صغيرة أو متوسطة سيكون دون شك أسهل من إنشاء مؤسسة كبيرة:4
ت- الاستقلالية في الإدارة: عادة ما تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها، إذ في الكثير من الحالات يلتقي شخص المالك بالمسيرو هذا ما يجعلها تتسم بالمرونة و الاهتمام الشخصي من قبل مالكها. مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات و تحديد الأهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها، م ذلك سهولة إقناع العاملين فيها بالأسس و السياسات و النظم التي تحكم عمل المؤسسة.5

2-4- أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية كبيرة نوجزها في النقاط التالية:

أ- مساهمتها في التشغيل: تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل اذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم حجمها و الإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها، و يلقي هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة و النامية، فمع باضطراد الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي الأقدر على القضاء عليها:6

ب- تشجيع الابداع والابتكار: من أجل الصمود أمام المنافسة الشرسة التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المؤسسات الكبيرة والشركات متعددة الجنسيات، لجأت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الاهتمام بمجال الإبداع والابتكار، فهي تلعب دور ريادي في هذا المجال، حيث أنها تفوقت على المؤسسات الكبيرة من حيث عدد الابتكارات المحققة:7

ت- مساهمتها في القيمة المضافة والنتاج الداخلي: تعتبر القيمة المضافة المحققة من طرف كل مؤسسة بمثابة معيار قياس فعلي لمدة حجم المؤسسة من خلال حجم مساهمتها في الناتج الداخلي الخام وبالتالي تسمح لنا القيمة المضافة بتقييم الأهمية الاقتصادية لكل مؤسسة:8

ث- تساهم في تنمية النشاط الاقتصادي: يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها العمود الفقري لأي اقتصاد وطني فقد بينت الإحصائيات المنشورة في الولايات المتحدة الأمريكية أن ما يقارب 20.5 مليون مشروع من بين 21 مليون مشروع تعتبر مؤسسات صغيرة أي بنسبة 98% والتي تعمل في مختلف المجالات الاقتصادية:9

هذه الأهمية جعلت الجزائر تهتم بها وعليه سيكون محور دراستنا في الجزء الموالي واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال 2000-2018

3. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة 2007-2018:

لقد اهتمت الجزائر بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة والدليل على هذا سن قانون خاص بها سنة 2001 والذي عدل سنة 2017، وعليه سنتطرق في هذا الجزء من الدراسة إلى تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

1.3. تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:

لقد تطورت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر والدليل هذا الإحصائيات التي توضحها الجداول الموالية

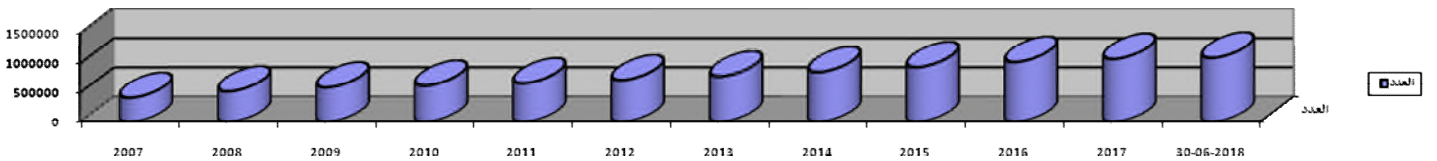
الجدول رقم (05): عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة 2007-2017

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العدد	410595	519526	587494	619072	659309	711832	777818	852053	934569	1022621	1074503

المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2007 إلى

2018

الشكل رقم 01: عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة 2007-2017



المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على الجدول السابق

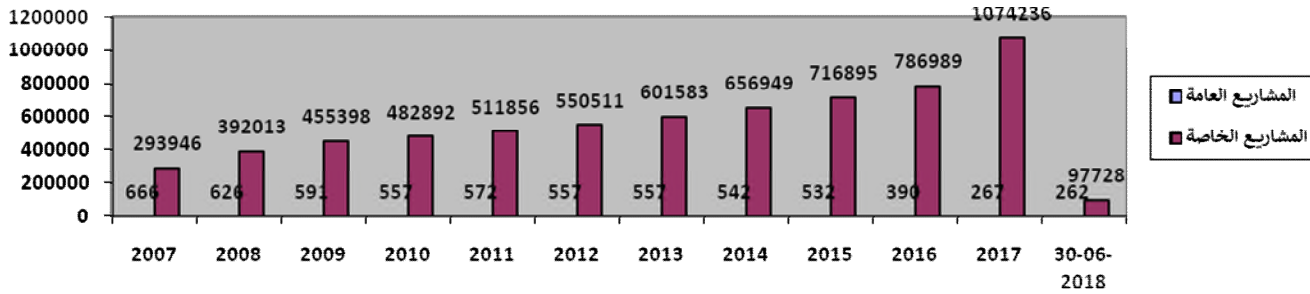
من خلال الجدول والشكل المرافق له نستنتج أن عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر، وللتعرف أكثر على هذا التطور سنورد تعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة في الجدول الموالي.

الجدول رقم(6) : تطور عدد المشاريع العامة والخاصة بالجزائر خلال 2018-2007

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018/6/30
المشاريع الخاصة	293946	392013	455398	48289	511856	550511	601583	65949	716895	786989	1074236	97728
المشاريع العامة	666	626	591	557	572	557	557	542	532	390	267	262

Source: Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, N° 14, 16, 18, 20,24, 28, 30,32 et 33

الشكل رقم02: تطور عدد المشاريع العامة والخاصة بالجزائر خلال 2018-2007



المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول والشكل المرافق له نلاحظ أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة العامة في تراجع مستمر على عكس المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالجزائر، وهذا نتيجة التسهيلات الممنوحة للمشاريع الخاصة.

2-3- دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات الجزائرية:

تعتمد الجزائر على المداخل النفطية بنسبة 99 %، إذ تمثل الصادرات غير النفطية نسبة ضئيلة جدا، ومن أجل تحليل مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات لا بد من تحليل مكونات الصادرات الجزائرية وتطورها خلال الفترة 2017-2007 وهذا ما سنوضحه في الأجزاء الموالية.

أ- مكونات الصادرات الجزائرية: تعتمد الجزائر على صادرات المحروقات نتيجة ما تحتويه من موارد طبيعية في هذا القطاع، والجدول الموالي يبين لنا الصادرات الجزائرية سواء المتعلقة بالمحروقات أو خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2017-2007.

الجدول رقم(7):الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2017-2007 الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
صادرات المحروقات	588831	77351	44128	55527	71427	69804	63752	60304	35724	28245	32873
الصادرات خارج المحروقات	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165	2582	2063	1780	1890
إجمالي الصادرات	60163	79298	79298	45194	57053	73489	71866	65917	65917	30026	34763

المصدر: <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur> تاريخ الاطلاع 2019/4/15

من خلال الجدول نستنتج أن الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات لا تمثل سوى نسبة ضئيلة مقارنة بالصادرات المتعلقة بقطاع المحروقات، كما نلاحظ انخفاض قيمة صادرات المحروقات خلال سنة 2009 وهذا نتيجة اثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على أسعار الطاقة.

هذا بخصوص الصادرات بصفة عامة، أما الصادرات خارج قطاع المحروقات فتتكون من عدة سلع والتي يوضحها لنا الجدول الموالي.

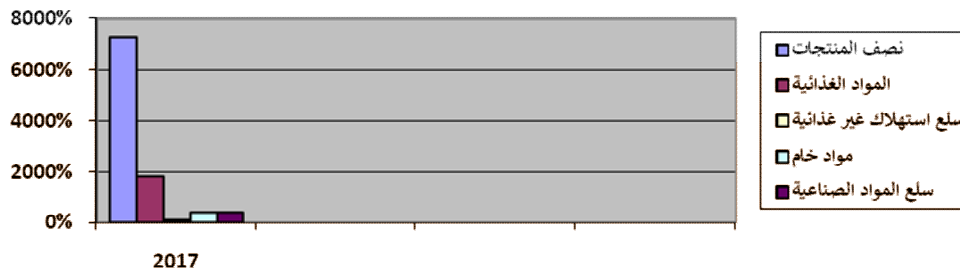
الجدول رقم(8):الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال سنة 2017 الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	2017
نصف المنتجات	1374
المواد الغذائية	345
مواد خام	72.8
سلع المعدات الصناعية	70
سلع الاستهلاك غير الغذائية	17.9

المصدر: <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur> تاريخ الاطلاع 2019/5/26

من خلال الجدول السابق نستنتج أن أهم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات متعلق بنصف المنتجات بنسبة 73 %، تم تلها المواد الغذائية بـ 18 % وأخيرا سلع الاستهلاك غير الغذائية بنسبة 1 %، كما يوضحها لنا الشكل الموالي.

الشكل رقم 03: تشكيلة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال سنة 2017 الوحدة: %



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على

<http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>

ب- مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الصادرات الجزائرية:

من اجل معرفة مدى مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في الصادرات نورد الجدول الموالي.

الجدول رقم (09): صادرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2007-2017

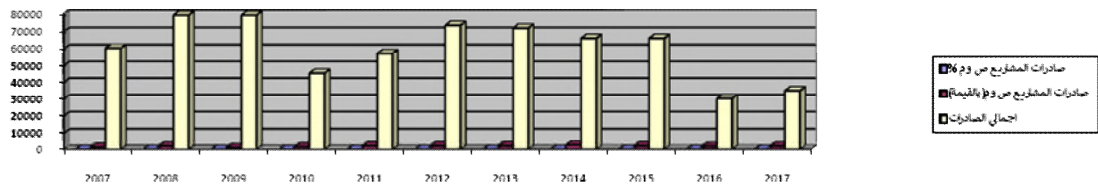
الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
صادرات المشاريع ص	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165	2582	2063	1780	1890

وم(بالقيمة)											
صادرات المشاريع ص وم %	5.43	5.92	3.13	3.92	3.01	2.80	3.61	3.37	1.34	2.44	2.21
إجمالي الصادرات	34763	30026	65917	65917	71866	73489	57053	45194	79298	79298	60163

المصدر: <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur> تاريخ الاطلاع 2019/4/15

الشكل رقم 04: صادرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2007-2017
الوحدة: مليون دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول والشكل المرافق له نلاحظ تزايد ارتفاع الصادرات خارج قطاع المحروقات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة خلال 2007-2017، هذا الارتفاع جاء نتيجة الدعم الذي تقدمه الدولة لتلك المشاريع بغرض النهوض بالصادرات خارج قطاع المحروقات وبالتالي تحسين الميزان التجاري.

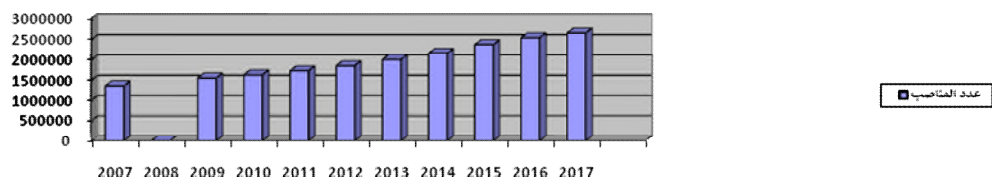
3-3- مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مناصب الشغل: لقد ساهمت المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في توفير مناصب الشغل التي هي في تزايد مستمر، ورغم ذلك تبقى هذه المساهمة ضئيلة مقارنة بنسبة البطالة المرتفعة. والجدول الموالي والشكل المرافق له يوضحان لنا ذلك.

الجدول رقم (10): عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة 2007-2018

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد المناصب	1355399	1540209	1546584	1625686	1724197	1848117	2001892	2157232	2371020	2540698	2655470

Source: Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, Bulletin , 28, 32 et 33 16d'information statistique de la PME, N° 14,

الشكل رقم 05: عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة 2007-2018



المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول نلاحظ:

- زيادة مستمرة في عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي تشغل أكثر من 98% من العمال. والجدول الموالي يبين لنا عدد مناصب الشغل التي توفرها تلك المؤسسات والتي نذكر منها المنشأة عن طريق لونساج.
- الجدول رقم (11) : عدد مناصب الشغل التي وفرتها المؤسسات المنشأة عن طريق لونساج خلال الفترة 2010-2016

Période	Impact emplois	%
Depuis la création au 31/12/2010	392 670	44,71%
2011	92 682	10,55%
2012	129 203	14,71%
2013	96 233	10,96%
2014	93 140	10,61%
2015	51 570	5,87%
2016	22 766	2,59%
Depuis la création au 31/12/2016	878 264	100%

Source : <http://www.ansej.org.dz/index.php/fr/nos-statistiques>

- إن التقييم من الناحية الكمية لا يكفي لإعطاء صورة حقيقية عن مناصب الشغل واستقرارها، خاصة وإن الجزائر تعرف مناصب شغل مؤقتة بنسب مرتفعة مثل العمل بعقود ما قبل التشغيل....الخ.
- 4-3- مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي:
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات بنسب متفاوتة خلال فترة الدراسة والجدول الموالي يوضح لنا ذلك.

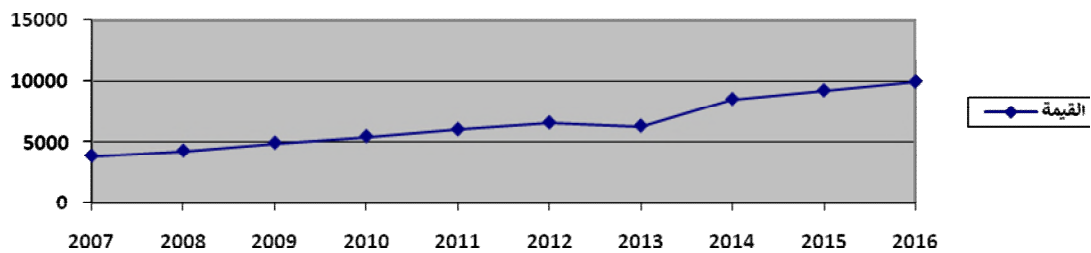
الجدول رقم 07: قيمة الناتج الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2007-2017

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القيمة	3903.63	4334.99	4978.82	5509.21	6060.8	66064.04	6344.3 7	8526,58	9237,87	9943,92

Source: Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, Bulletin , 24, 31,32 et 3316d'information statistique de la PME, N°

الشكل رقم 06: قيمة الناتج الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2007-2017



المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على الجدول السابق

4. الخاتمة:

من خلال الدراسة التحليلية لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة 2007-2018 نتوصل إلى النتائج التالية:

- بالرغم من الدعم الذي تقدمه الدولة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من تحفيزات جبائية، وإنشاء هيئات تعمل على تطوير تلك المشاريع ، إلا أن مساهمتها في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات لا يزال ضئيلا ويتطلب مجهودات اكبر خاصة وأنها تعمل على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مما يحتم عليها العمل على تنمية المزايا التنافسية لمنتجاتها.
- تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في قطاعين مهمين هما نصف المنتجات والصناعات الغذائية.
- بالرغم من الهيئات المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن مساهمتها ضمن التنمية الاقتصادية يبقى ضئيلا .

5. قائمة المراجع:

1. المؤلفات:

- طاهر محسن منصور الغالي، منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، جامعة الأردن، الطعة الأولى، 2009، ص 29.

2. المقالات:

- سليمان بوفاسة و موسى عداوي، أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة- دراسة عن ولاية المدية-، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 31، 2015، ص 44
- السعيد بربيش، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية -حالة الجزائر-، مجلة العلوم الانسانية، العدد الثاني عشر، 2007، ص 73 .
- عبد الحق بوقفة و عبد اله مايو، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والصعوبات التي تواجهها، مجلة الأفق للدراسات الاقتصادية، العدد الخامس، ص 21.

2- المداخلات:

- محمد عبد الحليم عمر، التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية، الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر المنعقد أيام 25-28 ماي 2003، ص 02.
- ياسر عبد الرحمان، تقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة: دراسة ميدانية بولاية جيجل، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2014 ، ص ص 64-65.

3. مواقع الانترنت:

<https://democraticac.de/?p=40830> consulté le 09/06/2019 à 15 :26

¹ ياسر عبد الرحمان، تقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة: دراسة ميدانية بولاية جيجل، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2014 ، ص ص 64-65.

² <https://democraticac.de/?p=40830> consulté le 09/06/2019 à 15 :26.

³ طاهر محسن منصور الغالي، منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، جامعة الأردن، الطعة الأولى، 2009، ص 29.

- 5- اسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، التجربة الجزائرية التنموية في الجزائر و استراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي، 2003، ص 4
- اسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، مرجع سبق ذكره، ص 4⁵
- 6- سليمان بوفاسة و موسى عداوي، أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من مشكلة البطالة- دراسة عن ولاية المدية-، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، العدد 31، 2015، ص 44.
- 7- محمد عبد الحليم عمر، التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية، الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، المنعقد أيام 25-26-27-28 ماي 2003، ص 02.
- 8- السعيد بريش، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية -حالة الجزائر-، مجلة العلوم الانسانية، العدد الثاني عشر، 2007، ص 73 .
- 9- عبد الحق بوقفة و عبد اله مايو، مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و الصعوبات التي تواجهها، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الخامس، ص 21.

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة ضمن إطار (ANSEJ) فرع بسكرة في توفير مناصب الشغل "دراسة تنبؤية باستخدام السلاسل الزمنية"

The role of small and medium enterprises established within the framework of (ANSEJ) Biskra branch in providing jobs
"a predictive study using time series"

زكريا جرفي

المركز الجامعي تيبازة

zakaria.djorfi@gmail.com

آمنة سفيان

جامعة سطيف

amina.sefiane@yahoo.com

الناصر بوطيب

جامعة علي لونيسي البليدة

nacerreal@gmail.com

ملخص:

إن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل حجر الأساس بالنسبة لأصحابها، كما يعتبر الانشغال الأهم في الاقتصاد الوطني، وهذا ما يستدعي إنشاء آليات وسياسات تمويل تتلاءم مع طبيعة وخصائص هذه المؤسسات، وفي هذا الإطار قامت الحكومة الجزائرية باتخاذ جملة من الإجراءات لدعم هذه المؤسسات سواء في الجوانب المالية أو التشريعية أو التنظيمية، ومن بين أهم الجهود المبذولة إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كإستراتيجية هادفة إلى توفير التمويل وتشجيع الاستثمار والخروج من نفق البطالة، وتعتبر وكالة بسكرة من الوكالات الرائدة في مجال تمويل المؤسسات وخاصة الفلاحية وهو ما يتماشى والإستراتيجية الوطنية في التنمية الفلاحية التي بدأت منذ سنة 2000.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات صغيرة والمتوسطة، وكالة وطنية لدعم الشباب، التشغيل

Abstract :

The financing of small and medium-sized enterprises represents the cornerstone for their owners, and is the most important concern in the national economy, which requires the establishment of financing mechanisms and policies consistent with the nature and characteristics of these institutions, And in this context, the Algerian government has to take a number of measures to support these institutions in both the financial aspects, legislative or regulatory, among the most important efforts to establish a national agency to support the employment of young people as a strategy aimed at providing funding to encourage investment in and out of the tunnel of unemployment, Biskra agency is the lead agency in the field of financing institutions and particularly the farming which is in line with the national strategy for the development of farming that started since the year 2000.

Key words: Small and medium-sized enterprises, national agency for the support of young people, Employment.

1. مقدمة

تعد الجزائر من بين الدول التي عانت الكثير من مشكلات البطالة وذاقت المر من واقعها السيء الذي عاشته آنذاك حيث نتج عنه العديد من الأسباب دفعت بها إلى وضع سياسة لعلاجها وإتباع سياسات تشغيل محكمة لمحاربتها وتجسد ذلك في إنشاء مؤسسات مصغرة من طرف هيئات دعم ومرافقة لإنشائها هدفها خلق مناصب شغل وتطوير القطاع الخاص من خلال تلك المناصب.

إذ يعتبر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والموزعة على مختلف الأنشطة في الجزائر من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) من بين أهم الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية كإستراتيجية هادفة للنهوض بهذا القطاع وترقيته، وتوفير مناصب شغل جديدة، وتحتل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية بسكرة مكانة كبيرة كباقي الوكالات الموزعة عبر القطر الوطني وذلك من حيث عدد المؤسسات المصغرة التي قامت بتمويلها.

كما سمح بفتح مناصب شغل جديدة أمام طالبي العمل على مستوى الولاية، لذا بعد قيامنا بجمع الإحصائيات المتعلقة بعدد المؤسسات الممولة وكذا مناصب الشغل المستحدثة، ارتأينا أن نستخدم أساليب التنبؤ قصيرة المدى (السلاسل الزمنية) لمعرفة عدد مناصب الشغل الممكن توفيرها خلال المدى القريب في ظل هذا التمويل، ومن هنا تبرز ملامح الإشكالية التالية:

كيف يمكننا استغلال السلاسل الزمنية في عملية التنبؤ بمناصب الشغل التي وفرتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل دعم ANSEJ فرع بسكرة؟

ومن أجل الإحاطة والإلمام بحيثيات هذه الدراسة سنتطرق للمحاور التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المحور الثاني: دور برنامج دعم المؤسسات ص و م (ANSEJ)-بسكرة- في توفير مناصب الشغل

المحور الثالث: التنبؤ قصير المدى بعدد مناصب الشغل المستحدثة من قبل PME المنشأة ضمن ANSEJ

1. الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

شهدت السنوات الأخيرة تزايد الإدراك في كثير من البلدان باختلاف درجة النمو فيها، بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بدور حاسم في توسيع النشاط الاقتصادي، فهي تشكل أهم عناصره ومكوناته، وتعتبر المحرك الأساسي للتنمية والتطوير الاقتصادي، والتي توفر قاعدة صناعية وبنية تحتية واسعة، وركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

1.2. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: قد يبدو من الوهلة الأولى للباحث سهولة تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) ولكن الواقع غير ذلك وهذا راجع إلى السببين التاليين:⁽¹⁾

لـ اختلاف درجة النمو الاقتصادي: ويتمثل في التطور اللامتكافئ بين مختلف الدول وإختلاف مستويات النمو، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الو.م.أ واليابان تعتبر كبيرة في بلد نامي كالجائز مثلاً.

لـ اختلاف فروع النشاط الاقتصادي: يختلف النشاط الإقتصادي وتنوع فروعها، فالنشاط الصناعي مثلاً ينقسم إلى فروع عدة منها صناعات إستخراجية، غذائية، تحويلية، وتختلف كل مؤسسة حسب النشاط المنتمية إليه أو أحد فروعها وذلك حسب تعداد اليد العاملة ورأس المال الموجه للإستثمار.

حيث إن تعريف هذه المؤسسات يستند إلى مجموعة من المعايير الكمية والنوعية هي: ⁽²⁾

✓ **المعايير الكمية:** تشمل معيار عدد العمال، معيار رأس المال المستثمر، درجة الانتشار، حجم الإنتاج وحجم الاستهلاك السنوي.

✓ **المعايير النوعية:** تشمل المعيار القانوني، المعيار التنظيمي، معيار الاستقلالية والحصة السوقية.

وعليه فإن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من دولة إلى أخرى سواء متقدمة أو نامية وفقاً لهذه المعايير، كما اختلفت تعريفها أيضاً من قبل المؤسسات والهيئات الدولية.

ففي الجائز لم يكن هناك أي تعريف قانوني محدد لهذا النوع من المؤسسات منذ الاستقلال إلى غاية 12 ديسمبر 2001 تاريخ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ففي ظل الانسجام مع المعطيات الجديدة وخاصة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن الجائز وجدت نفسها مضطرة إلى إيجاد تعريف محدد لهذا النوع من المؤسسات، حيث أخذ القانون الجائزي بنفس التعريف المطبق في الاتحاد الأوروبي حيث عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات تستوفي الشروط التالية:

✓ تشغل من 1 إلى 250 شخص.

✓ رقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار دج أو أن إيراداتها السنوية أقل من 500 مليون دج.

✓ تستوفي معايير الاستقلالية ونعني بمعايير الاستقلالية أن 25% من رأسمالها على الأكثر مملوك من قبل مؤسسة أو مؤسسات أخرى ويمكن تلخيص معايير التعريف في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعايير بالجائز وبالاتحاد الأوروبي

الصفة	عدد الأجراء		رقم الأعمال		الحصيلة السنوية	
	الجائز	الاتحاد الأوروبي	الجائز	الاتحاد الأوروبي	الجائز	الاتحاد الأوروبي
مؤسسة مصغرة	1-9	أقل من 10	أقل من 20 مليون دج	-	أقل من 10 مليون دج	-
مؤسسة صغيرة	10-49	أقل من 50	أقل من 200 مليون دج	7 مليون أورو	أقل من 100 مليون دج	5 مليون أورو
مؤسسة متوسطة	50-250	أقل من 250	من 200 مليون دج إلى 2 مليار دج	لا يتجاوز 40 مليون أورو	100-500 مليون دج	لا تتعدى 27 مليون أورو

المصدر: فاشي خالد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للتنمية في الجائز 2005-2013، مجلة "الأبحاث الاقتصادية" للجامعة البليدة - العدد 12 (جوان 2015)، ص. 15.

2.2. سمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأشكالها.

- سمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتميز هذه المؤسسات ب:⁽³⁾
 - يتميز الهيكل التنظيمي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة بهيكل بسيط وأقل تعقيداً من المؤسسات الكبيرة.
 - أغلب المجالات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بكثافة عنصر العمل واستخدام أدوات إنتاج بسيطة وخاصة في الدول النامية.
 - تجد صعوبة في التمويل من طرف البنوك بالإضافة إلى تحمل عبء الفوائد المرتبطة بالقروض وهي الصفة الغالبة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية.
 - تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مورداً هاماً بالنسبة للمؤسسات الكبرى (حالة المقاوله من الباطن).
 - تتميز هذه المؤسسات بمرونة أكثر واستجابة لمتطلبات السوق مقارنة بالمؤسسات الكبيرة باعتبارها أكثر استعداداً للتكيف مع التغيرات السريعة لأذواق المستهلكين.
 - لا تبقى طويلاً على شكل واحد فقط، تكون صغيرة مرحلياً ثم تنمو من حيث عدد العمال وحجم المصنع والمعدات ومعدلات الإنتاج.

■ أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يمكن تصنيف الـ PME على أساس عدة معايير منها:
على أساس طبيعتها فتصنف الـ PME إلى:⁽⁴⁾

- ✓ المؤسسات العائلية: مكان إقامتها هو المنزل، تعتمد على المهارات اليدوية وتنتشر في الريف.
 - ✓ المؤسسات التقليدية: تتخذ ورشة صغيرة كمحل للقيام بالأعمال الخاصة بها من إنتاج سلع تقليدية.
 - ✓ المؤسسات المتطورة: تتميز هذه المؤسسات بفنون الإنتاج الحديثة واستخدام تكنولوجيا التنظيم والإدارة.
- على أساس منتجها فتصنف الـ PME إلى:⁽⁵⁾

- ✓ المؤسسات المنتجة للسلع الاستهلاكية: تنظم منتجات هذه المؤسسات إلى الصناعات التالية:
الصناعة الغذائية، الصناعات الفلاحية أو التحويلات الفلاحية، صناعة النسيج والجلد، صناعة الورق وأنواعه.
- ✓ المؤسسات المنتجة للمنتجات الوسيطة: تنظم منتجات هذه المؤسسات إلى الصناعات التالية:
الصناعات الميكانيكية والكهربائية، الصناعات الكيماوية والبلاستيكية، صناعة مواد البناء، المحاجر والمناجم.
- ✓ المؤسسات المنتجة للمعدات والأدوات أو سلع التجهيز: في البلدان النامية تتكفل هذه المؤسسات في:
تصليح وتركيب الآلات والمعدات خاصة وسائل النقل (السيارات والمعدات والأدوات الفلاحية وغيرها) فهي تمارس عملية تركيبية أو تجميعية انطلاقاً من استيراد أجزاء للمنتج النهائي وإنتاج بعضها.

على أساس شكلها القانوني فتصنف الـ PME إلى:⁽⁶⁾

✓ الشركة ذات المسؤولية المحدودة: تعرف على أنها شركة تجارية تتحدد مسؤولية كل شريك فيها بمقدار حصته في رأس المال ويمكن أن يكون لها عنوان ويخضع انتقال الحصص فيها للقيود القانونية والاتفاقية الواردة في عقد تأسيس الشركة.

✓ شركة التضامن: تتكون من عدد محدود من الشركاء معروفين لبعضهم البعض، ويتوفر بينه معامل الثقة وعادة ما تكون بين أفراد الأسرة الواحدة أو الأصدقاء، يتعاونون فيما بينهم للقيام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

3.2. مكانة وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ظلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها محور اهتمام رجال الفكر والاقتصاد، بدء بالمذهب المنظمي والذي عمل شومبيتر على تطويره، لينتشر من جديد في الدول المتقدمة باعتماده كأساس نظري لتطوير المؤسسة الصغيرة، ويأتي على رأس هذه الدول الوم. حيث أضحت المؤسسة الصغيرة فيها تعتبر النجاة بعد عصر الصناعة، وقد لخص ذلك شوماخر في كتابه الصغير جميل، Small is Beautiful إذ نادى بضرورة الالتفات إلى المشاريع الصغيرة وإعطائها المزيد من الاهتمام لدورها الكبير، ومع عقد الثمانينات تأكدت أهميتها حيث أبدت المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية اهتماما كبيرا بالمكانة وبالدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في تدعيم اقتصاديات الدول جميعا، والمساهمة في مواجهة مشاكلها حتى مع التحولات الاقتصادية العالمية الحالية، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستدامة النمو الاقتصادي وذلك وفقا للمبررات التالية:

- الركود الاقتصادي العالمي الذي ساد منتصف الثمانينيات وتسبب في انهيار الأوضاع المالية لكثير من الدول النامية؛
 - فشل الكثير من البرامج التنموية في الدول النامية التي اعتمدت على إنشاء المؤسسات والصناعات العملاقة والكبيرة، وبالتالي لجأت إلى إصلاح كان أساسه إعادة هيكلتها بتفكيكها إلى وحدات أقل حجما؛
 - سعت المؤسسات الكبيرة والمؤسسات المتعددة الجنسية إلى الاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة نسبيا في بلدان العالم النامي، وأنشأت مؤسسات مكملة أو مساندة لنشاطاتها خاصة في المجال الخدمي، مما أظهر بعض الفوائد الاقتصادية للمؤسسات الأصغر حجما؛
 - ازدياد ظاهري الفقر والبطالة في العالم أجمع وبالذات في الدول النامية مما أدى للمناداة بتطبيق سياسة داعمة ومحفزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتقليل من انتشار الظاهرتين.
- ومع تزايد الاهتمام العالمي والدولي بالمشاريع الصغيرة ظهرت فوائد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الحيوي في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية منها: ⁽⁷⁾

- ✓ توفير فرص العمل.
- ✓ جذب وتعبئة المدخرات (جذب صغار المدخرين) وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات؛
- ✓ تنمية الصادرات حيث تكسب السلع والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ميزة تصديرية تنافسية؛
- ✓ تحقيق التكامل الصناعي فمن المؤكد أن تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة معا وتكاملها يعتبر ظاهرة صحية، تدفع عملية التنمية إلى الأمام.

✓ تحقيق التوازن الجهوي اللامركزية في التنمية من خلال تحقيق التنمية الإقليمية للمناطق الريفية وتوفير نوع من التوازن في إعادة توزيع الدخل.

4.2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها، فقد أثبتت العديد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تميل إلى تكثيف عنصر العمل عن المؤسسات الكبيرة، ويلقي هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

ففي الدول النامية، تظهر أهمية مساهمة PME في خلق مناصب عمل جديدة، للأسباب التالية:

- تعاني معظم الدول النامية من النمو السريع للسكان وزيادة قوة العمل، فضلا عن عدم وجود مجال يوظف أعداد العمالة الهائلة وغير المدربة في مختلف القطاعات، وبصفة خاصة بعد أن أصبح القطاع الزراعي في هذه الدول ضعيف القدرة على استيعاب العمالة.
- تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حل المشكلة الرئيسية في معظم الدول النامية وهي ندرة رأس المال، ومن ثم فهي تخفض التكلفة الاستثمارية اللازمة - في المتوسط - لخلق فرص العمل.

ويخص مجال التوظيف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاع الخدمات بالدرجة الأولى تتوزع على نشاطات مختلفة كالبناء وتجارة الجملة والتجزئة، الفنادق، الاتصالات، المطاعم، النقل ... الخ.⁽⁸⁾

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد آلية مناسبة وفعالة لتوفير مناصب شغل للسكان والتقليص من معدلات البطالة، والمساهمة في الناتج الداخلي الخام PIB حيث تشير بعض الإحصائيات إلى أنه:

* في الاتحاد الأوروبي توفر PME 60% من مناصب العمل الإجمالية، وتساهم بـ 45% من رقم العمال لمجموع المؤسسات؛

* في الولايات المتحدة الأمريكية توفر PME 52% من مجموع اليد العاملة النشيطة وتساهم بما نسبته 50% في الناتج الخام في تونس.⁽⁹⁾

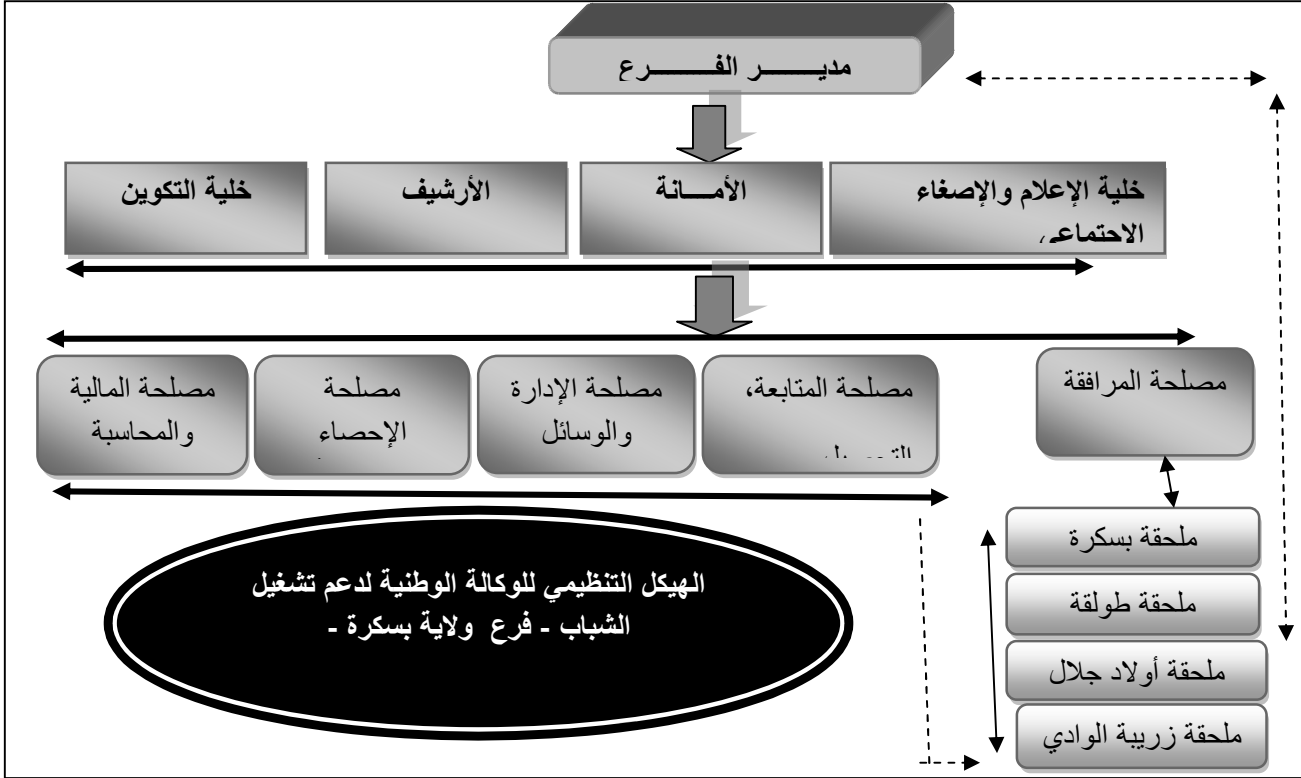
3. دور برنامج دعم المؤسسات ص و م (ANSEI)-بسكرة- في توفير مناصب الشغل

تسعى الجزائر جاهدة ومنذ التسعينيات على غرار باقي الدول إلى تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني باعتبارها توجها تنمويا جديدا قد يحمل في طياتها أثارا ايجابية خاصة على مستوى سوق العمل، لذا قامت بوضع استراتيجية تهدف إلى تدعيمها وترقيتها، وذلك بإنشاء مجموعة متكاملة من المؤسسات المتخصصة الساهرة على تنمية وتسيير هذا القطاع وفي مقدمتها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

1. تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بسكرة.

- تعريفها: تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فرع بسكرة وفقا للأمر 036/98 وبدأ مزاولة نشاطه في 21 فيفري 1998 وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تساعد على خلق المشاريع وتطويرها لفائدة الشباب الفاعلين في النشاطات المنتجة للسلع والخدمات، الذين لا تتجاوز أعمارهم 40 سنة حيث يعادل مبلغ الاستثمار أو يقل عن 10 ملايين دينار⁽¹⁰⁾ ، ويسير هذا الفرع وفق هيكل تنظيمي متكون من عدة مصالح وفقا للمخطط التالي:

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - فرع ولاية بسكرة -



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف مصلحة الإدارة والوسائل .

فهذا الفرع من الوكالة يقوم بمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم التمويل اللازم للشباب المنشئ لها من خلال:⁽¹¹⁾

- توجيههم ومساعدتهم على بلورة فكرة المشروع.
- إعلامهم بالإجراءات الواجب إتباعها لإنشاء مؤسساتهم.
- مرافقتهم في دراسة مشاريعهم.
- مساعدتهم في الحصول على القرض البنكي.
- منحهم تكوينا في تقنيات تسيير المؤسسة.
- ضمان متابعة مشاريعهم فور انطلاقها.

■ - طبيعة المرافقة وتقديم الدعم المالي من طرف هذه الوكالة:

قبل معرفة أهم مهام هذه الوكالة وبالأخص طريقة تمويل المؤسسة لا بد أولا معرفة شروط التأهيل التي لا بد

أن تتوافر لدى المستثمر للحصول على هذا الدعم وهي كالتالي:⁽¹²⁾

- ✓ أن يتراوح سنه بين 19 و 40 سنة.
- ✓ أن يكون الشاب بطالا لحظة إيداع ملفه.
- ✓ أن تكون لديه مؤهلات مهنية ذات صلة بالنشاط المرتقب.
- ✓ أن يقدم مساهمة شخصية في تمويل مشروعه.
- كيفية تمويل المشروع: يوجد نوعان من التمويل:
- أ- التمويل الثلاثي: ويكون هذا النوع من التمويل بمساهمة ثلاثة فاعلين للاستثمار في المشروع:

- البنك: بقرض نسبته 70% (القرض البنكي مخفض بـ 100%)
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: بقرض بدون فائدة بنسبة 28% أو 29%.
- الشاب المستثمر: بمساهمة شخصية بنسبة تتراوح من 1% إلى 2%.

ب- التمويل الثنائي: ويكون هذا النوع من التمويل (ذو قسمين) بمساهمة فاعلين اثنين:

- الشاب المستثمر: بمساهمة شخصية تتراوح من 71% إلى 72% من المبلغ الإجمالي للاستثمار.
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: بقرض بدون فائدة بنسبة 28% أو 29%.

ويمكن توضيح صيغة التمويل الثلاثي والتمويل الثنائي حسب المبلغ المستثمر كما يلي:

جدول رقم (02): مستوى التمويل الثلاثي

قيمة الاستثمار	مساهمة البنك (القرض البنكي)	مساهمة الوكالة (قرض بدون فائدة)	المساهمة الشخصية
حتى 5.000.000 دج	70%	29%	01%
من 5.000.001 إلى 10.000.000 دج	70%	28%	02%

المصدر: معلومات مقدمة من الوكالة.

جدول رقم (03): مستوى التمويل الثنائي

قيمة الاستثمار	مساهمة الوكالة (قرض بدون فائدة)	المساهمة الشخصية
حتى 5.000.000 دج	29%	71%
من 5.000.001 إلى 10.000.000 دج	28%	72%

المصدر: معلومات مقدمة من الوكالة.

- الامتيازات والإعانات الممنوحة للمشروع المنشأ في إطار جهاز الوكالة: تتضمن هذه الامتيازات والإعانات نوعين: ⁽¹³⁾

أ- عند انجاز المشروع: فبالنسبة للإعانات المالية تتمثل في:

- قرض الوكالة بدون فائدة وقرض بنكي مخفض 100% في إطار التمويل الثلاثي.

- قرض إضافي بقيمة خمسمائة ألف (500.000) دينار موجه للشباب خرجي مراكز التكوين المهني الراغبين في الحصول على ورشة لممارسة مختلف النشاطات (الترخيص وكهرباء العمارات والتدفئة والتكييف والزجاجة ودهن العمارات وميكانيك السيارات).

- قرض بقيمة خمسمائة ألف (500.000) دينار للتكفل بإيجار المحلات المخصصة لإحداث أنشطة مستقرة.

- قرض بدون فائدة يمكن أن يبلغ مليون (1.000.000) دينار لفائدة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي للتكفل بإيجار المحلات الموجهة لإحداث مكاتب جماعية (المحاسبة، الطب، المحاماة، الهندسة المعمارية).

✚ أما بالنسبة للامتيازات المالية والإعفاءات الضريبية في هذه المرحلة فتتمثل في:

- تخفيض نسبة الفائدة البنكية بـ 100%.

- تكون فترة تسديد القرض على مدار 13 سنة (8 سنوات لتسديد القرض البنكي و 5 سنوات لتسديد القرض الممنوح من الوكالة).

- تطبيق معدل مخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار.

-الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الحياة العقارية في إطار إنشاء النشاط.

-الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسة المصغرة.

ب- امتيازات بعد استغلال المشروع:

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافات البنايات (لمدة ثلاث 3 سنوات، أو ستة 6 سنوات في المناطق الخاصة والهضاب العليا، أو عشر 10 سنوات لمناطق الجنوب).

- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.

- الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) ابتداء من تاريخ الاستغلال، (لمدة ثلاث 3 سنوات ابتداء من انطلاق النشاط، أو ست 6 سنوات للمناطق الخاصة أو عشر 10 سنوات لمناطق الجنوب).

-تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) لمدة عامين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة 3 عمال على الأقل لمدة غير محددة.

✚ عند نهاية فترة الإعفاء، تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي بـ

* 70% خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي.

* 50% خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي.

* 25% خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي.

2.3. دور الوكالة (ANSEI) في دعم وتنمية الـ PME وخلق مناصب الشغل.

■ تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة من طرف الوكالة ANSEI بولاية بسكرة: باعتبار إقليم الولاية متنوع من حيث الإمكانيات، تصر الوكالة على التنوع في المشاريع، إذ يشمل هذا التنوع القطاعات التالية: ⁽¹⁴⁾

🚦 **القطاع الفلاحي:** أهم المشاريع الممولة في هذا القطاع:

✓ إنتاج التمور ومشتقاته: تعليب وتغليف التمر، عجينة التمر، معجون التمر،...

✓ الاستثمارات الفلاحية: كالزراعة المحمية داخل البيوت البلاستيكية،...

✓ تربية الحيوانات: كالأبقار والأغنام من أجل إنتاج اللحوم والحليب ومشتقاته، والدواجن... الخ.

🚦 **القطاع الصناعي:** في هذا القطاع ومن أجل التنمية المحلية الصناعية تم التركيز على الصناعة التحويلية ومختلف الصناعات الخفيفة

🚦 **البناء والأشغال العمومية:** يكتسب هذا القطاع أهمية كبيرة بالنسبة لقطاعات الأخرى باعتباره الأرضية الصلبة لنجاح أي مشروع (مرافق عامة، طرق،...) خاصة إنجاز الطرقات والمرافق العامة والبناء في جميع أطواره: أشغال البناء، أشغال الكهرباء، الترخيص،.....

🚦 **القطاع الحرفي:** لما تحتويه الولاية من تراث ثقافي ثري ومناطق سياحية، ومن أجل إحياء السياحة الصحراوية، تم التركيز على الخياطة، حياكة الزرابي، صناعة الفخار،... الخ

🚦 **قطاع الخدمات:** وهي مشاريع خدمية عديدة، كإتشاء المقاهي، المطاعم، وسائل النقل الخاصة... الخ

والجدول التالي يوضح تطور تصنيف المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط في ولاية بسكرة.

جدول رقم (04): يمثل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف ANSEI حسب قطاع النشاط بولاية بسكرة خلال الفترة (2016-2007)

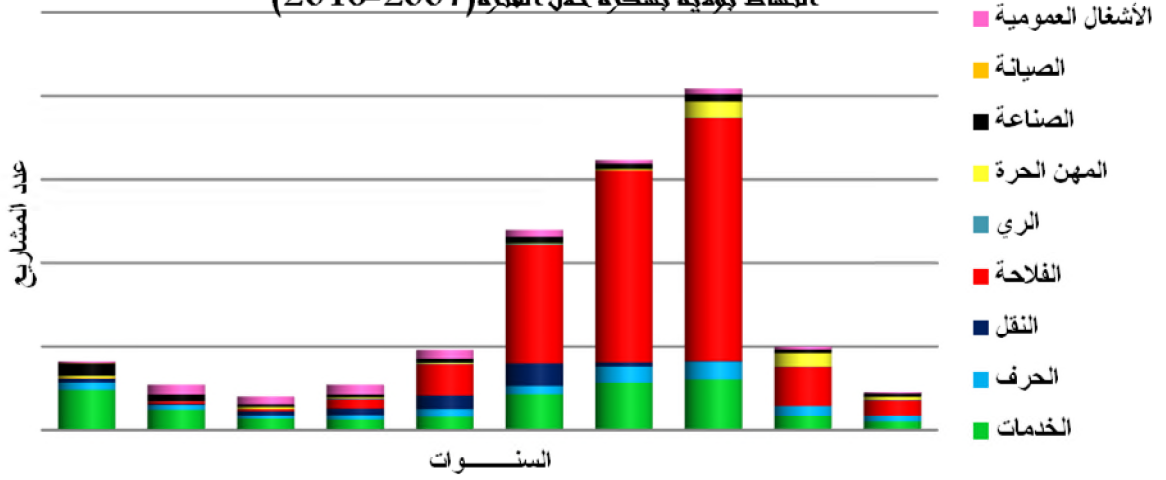
السنوات القطاع	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الخدمات	241	123	68	62	79	216	283	302	85	51
الحرف	41	30	19	28	48	48	100	110	62	36
النقل	24	5	29	42	81	138	24	4	0	0
الفلاحة	1	16	11	53	188	710	1145	1456	234	93
الري	0	2	1	5	3	5	0	1	2	2
المهن الحرة	16	0	12	7	6	5	15	95	79	19

18	21	43	31	38	23	16	16	37	79	الصناعة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	الصيانة
8	17	32	21	40	52	58	47	58	9	الأشغال العمومية
227	500	2043	1619	1200	480	271	203	271	413	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات مقدمة من طرف مصلحة الإحصاء والإعلام الآلي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - بكرة-

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن: هناك زيادات متتالية في عدد المؤسسات الممولة من سنة 2007 إلى غاية 2014، حيث أن عدد المشاريع كان منخفض نسبيا قبل 2011 بسبب فرض فوائد مخفضة على بعض أنشطة القطاعات ووجود بعض الصعوبات في الإجرائية الإدارية، لكن بعد إصلاحات 2011 التي تدعو لتحقيق المزيد من الشفافية والسرعة في دراسة الملفات، وصدر بعض التعليمات الوزارية منها الصادرة في مارس 2013 التي تدعو إلى تخفيض الفوائد على بعض الأنشطة والغائها كليا (الفوائد المخفضة تصل إلى 100%) زادت المشاريع، خاصة في القطاع الفلاحي الذي احتل الصدارة (أبرز نشاطاته: العتاد الفلاحي، البيوت البلاستيكية، تربية الأبقار والأغنام والدواجن وتربية النحل)، يليه قطاع الخدمات (أبرز نشاطاته: الوكالات الاشهارية، الإعلام الآلي، المقاهي والمطاعم...)، أما النقل بشقيه وسائل نقل البضائع والمسافرين، فعدد المشاريع الممولة في هذا القطاع فاق عدد المشاريع الممولة في القطاعات المتبقية سنة 2012 بفارق 138 مشروع وهي أعلى قيمة مقارنة بالسنوات الأخرى، وهذا كله يفسره قرار منح تسهيلات استثنائية للمستثمرين، فبمجرد تحصل المستثمر على رخصة السياقة المطلوبة يمنح له التمويل، لكن في السنتين الأخيرتين 2015 و2016 تم تجميد مشاريع هذا القطاع بسبب تحقيق الاكتفاء في السوق وتشبعه كليا، أما قطاع الحرف فقد تم تمويل عدد من المشاريع منذ 2007 وزادت الاستثمارات فيه بعد دعم الدولة لقطاع السياحة في ولايات الجنوب سنة 2013، في حين عرفت المشاريع قيم متفاوتة في قطاعات الصناعة والأشغال العمومية والمهن الحرة على التوالي خلال الفترة (2007-2014)، بينما احتل قطاع الصيانة اضعف مرتبة بعد الري بنسبة ضعيفة تؤول إلى العدم⁽¹⁵⁾، وعموما يمكن القول أن المشاريع الممولة في مختلف القطاعات شهدت تناقصا خلال السنتين الأخيرتين، وهذا راجع لشروط التأهيل التي فرضتها الوكالة ANSEJ والتي لا بد أن تتوافر لدى المستثمر للحصول على الدعم، والتي تقر باشتراط حصول المستثمر على شهادة جامعية أو شهادة من التكوين المهني من نفس الاختصاص أو شهادة تثبت خبرته المهنية تفوق 5 سنوات.⁽¹⁶⁾

شكل رقم (02): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة من طرف ANSEJ حسب قطاع النشاط بولاية بسكرة خلال الفترة (2016-2007)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول السابق

3.3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (في إطار ANSEJ فرع بسكرة) في استحداث مناصب الشغل:

إن الهدف الأساسي من تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو التقليل من حجم البطالة في المنطقة وكذا التشجيع على العمل الفلاحي، لما تزخر به المنطقة من واحات وأراضي خصبة تسمح بنجاح هذا النوع من التمويل، والجدول التالي يبين لنا عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال السنوات الأخيرة حسب كل قطاع.

جدول رقم (05): يمثل عدد مناصب الشغل المستحدثة من قبل الـ PME المنشأة ضمن ANSEJ حسب قطاع النشاط بولاية بسكرة خلال الفترة (2016-2007)

القطاع \ السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الخدمات	-	-	-	162	267	402	332	415	149	67
الحرف				92	137	83	169	180	93	48
النقل				56	96	138	24	4	0	0
الفلاحة				180	543	1742	3239	3905	520	151
الري				15	8	0	0	0	04	5
المهن الحرة				18	9	5	43	105	82	19
الصناعة				64	92	103	64	84	37	32

0	0	0	0	0	0	0				الصيانة
16	36	73	48	110	172	284				الأشغال العمومية
338	921	4766	3919	2583	1324	871				المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات مقدمة من طرف مصلحة الإحصاء والإعلام الآلي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – بسكرة-

4. التنبؤ قصير المدى بعدد مناصب الشغل المستحدثة من قبل PME المنشأة ضمن ANSEJ

يعتبر تحليل السلاسل الزمنية من أهم أساليب التنبؤ لمستقبل ظاهرة ما بناء على مسارها في الماضي ومن المؤكد أن تحليل السلاسل الزمنية لا يؤدي إلى تنبؤ تام، ولكنه يقدم الأسس التيمن خلالها نستطيع تكوين صورة عن تطور تلك الظاهرة في المستقبل، وبالتالي تخفيض الشك أو عدم اليقين.⁽¹⁷⁾

1.4. مفاهيم عامة حول السلاسل الزمنية: تعرف السلاسل الزمنية بأنها عبارة عن مجموعة من القيم لمتغير إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني وهي تعكس أيضا تطور ذلك المؤثر عبر الزمن، إن الكثير من الظواهر خاصة الاجتماعية والاقتصادية تتغير بتغير الزمن، وبما أنه ملازم للظواهر فيمكننا أن نربط بين حالة أي ظاهرة وبين اللحظة التي تقابلها، أو بين مجمل تطورات ظاهرة وبين الفترة الزمنية التي جرت فيها.⁽¹⁸⁾

■ **تعريف السلسلة الزمنية:** تعددت تعاريف السلسلة الزمنية بحسب طبيعة الغرض من الدراسة وبحسب طبيعة التخصص، ومن أبرز التعاريف ما يمكن ذكره في:

لـ السلسلة الزمنية مجموعة مشاهدات حول ظاهرة ما أخذت بترتيب زمني معين عادة ما يكون فيه تساوي الفترات الزمنية مثل: (الساعات، الأيام، الأشهر، السنوات).⁽¹⁹⁾

لـ السلسلة تحتوي على عدد من القياسات لمتغير ما عند نقاط زمنية مختلفة، وهي بذلك تصف سلوك المتغير الاقتصادي عبر الزمن.⁽²⁰⁾

لـ السلسلة الزمنية هي عبارة عن مجموعة من القيم المتتالية منظمّة خلال فترة زمنية معينة، وهذه المشاهدات يتم تسجيلها خلال الفترة حسب فترات (تواريخ) متتالية وعادة ما تكون هذه الفترات الزمنية متساوية من حيث الطول.⁽²¹⁾

لـ تعرف السلسلة الزمنية على أنها مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني، بحيث كل فترة زمنية يقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة.⁽²²⁾

■ **الشكل النموذجي العام للسلسلة الزمنية:** تهدف عملية تجزئة السلسلة الزمنية أو تفكيكها إلى قياس أثر كل عامل من العوامل المؤثرة في السلسلة، بمعنى أنه لكي نستطيع إجراء تحليل السلاسل الزمنية إلى مركباتها يجب أن يكون لدينا نموذج لها، وهذا يعني أن تحدد العلاقة بين مكونات السلسلة الزمنية، وهناك نموذجان شائع الاستخدام.

- نموذج الجمع $y_t = T + C + S + I$

- نموذج الضرب $y_t = T \times C \times S \times I$

ويمكن معرفة طبيعة النموذج من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، فإذا كان هذين الأخيرين ثابتين عبر وحدة الزمن (مستقلان) فإن السلسلة تشكل نموذجا تجميعيا، وفي حالة العكس نقول عن السلسلة أنها تشكل نموذجا جدائيا.⁽²⁷⁾

في حالة الشك، نلجأ إلى حساب معادلة انحدار الانحراف المعياري للفترة t كما يلي:

$$\delta = b_0 + b_1 t$$

ثم دراسة ميل المستقيم (القيمة b_1):

- فإذا كانت قيمته أقل من 0.05 نختار نموذج الجمع.

- أما إذا كانت قيمته أكبر من 0.10 نختار نموذج الضرب.

- أما إذا كانت قيمته محصورة بين 0.05 و 0.10 فإننا نأخذ النموذجين ونختار من بينهما النموذج ذو التشتت الأقل.⁽²⁸⁾

2.4. التنبؤ بعدد المؤسسات ومناصب الشغل المستحدثة باستخدام نماذج الاتجاه العام

تقدير معلمات نموذج الاتجاه العام: في هذه الحالة نقتصر على نموذج السلسلة الزمنية التي تحتوي على مركبتين فقط (مركبة الاتجاه العام والمركبة العشوائية)

إن العنصر الرئيسي الذي يؤثر في تطور الظاهرة في هذه الحالة هو عنصر الزمن (الاتجاه العام) مع وجود تغيرات

$$Y_t = f(t; \varepsilon_t) \quad \text{عشوائية ضعيفة.}$$

ومع أن العلاقة خطية بين المتغير المستقل والمتغير التابع فإن النموذج يكتب بالشكل:

$$Y_t = \alpha + \beta t + \varepsilon_t$$

حيث α و β معلمتان يمكن تقديرهما بطريقة المربعات الصغرى و ε_t المتغير العشوائي الذي يعبر عن جميع العوامل التي تؤثر في المتغير التابع ولكن محصلتها تساوي الصفر (لأن هذه العوامل ضعيفة كما فرضنا من قبل)، و (Y_t) المتغير التابع أو قيم الظاهرة المدروسة، و (t) المتغير المستقل ويمكن التعبير عنه إما بالسنوات أو بالفصول أو بالأشهر،... الخ.⁽²⁹⁾

وللقيام بعملية التنبؤ نقوم بوضع صيغة كل من المعلمتين انطلاقا من المعادلات الطبيعية وباستعمال طريقة

$$\text{المربعات الصغرى العادية، حيث: } \min \sum_{t=1}^n (Y_t - \hat{Y}_t)^2 = \min \sum_{t=1}^n (Y_t - a - bt)^2$$

a : القيمة المقدرة لـ α b : القيمة المقدرة لـ β

$$b = \frac{\sum y_t t - n \bar{y} \bar{T}}{\sum t^2 - n \bar{T}^2}$$

$$a = \bar{y} - b \bar{T}$$

التنبؤ قصير المدى بعدد المؤسسات

ومنه نقوم بالتنبؤ بعدد المؤسسات الممكن استحداثها من خلال إحصائيات التي لدينا (الجدول رقم 04)، فيصبح لدينا:

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	/////
عدد المناصب Y_t	413	271	203	271	480	1200	1619	2043	500	227	$\bar{y} = 722.7$
T	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	$\bar{T} = 5.5$
Σy_t	413	542	609	1084	2400	7200	11333	16344	4500	2270	46695
Σt^2	1	4	9	16	25	36	49	64	81	100	385

بعد القيام بالعمليات الحسابية المناسبة، نقدر معلمات النموذج، ونضع الشكل النهائي للنموذج، ثم التنبؤ بعدد المؤسسات لسنتي 2017 و 2018.

$$b = 21.05, a = 606.92$$

$$\hat{y}_t = 609.92 + 21.05T$$

ومن شكل السلسلة جدائي، أما معامل الارتباط والتحديد فهما على النحو التالي:

$$r = \frac{\text{cov}(T,Y)}{SD_t SD_y} = \frac{46695 - 5.5 * 722.7}{2.87 * 624.71} = 0.58 \Rightarrow R^2 = 0.34$$

أما عدد المؤسسات التي منا الممكن استحداثها سنتي 2017 و 2018 فهي على النحو التالي:

$$\hat{y}_{2017} = 609.92 + 21.05(11) = 838.48$$

$$\hat{y}_{2018} = 609.92 + 21.05(12) = 859.52$$

للإشارة هذا النموذج ليس نموذج جيد جدا بسبب ضعف معامل التحديد، ولا بد من إضافة قيم جديدة للسلسلة من أجل الحصول على أفضل مقدرات والقدرة على التنبؤ.

التنبؤ قصير المدى بعدد مناصب الشغل: ومنه نقوم بالتنبؤ بعدد المناصب الممكن استحداثها من خلال

إحصائيات التي لدينا (الجدول رقم 05)، فيصبح لدينا:

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	/////
عدد المناصب Y_t	871	1324	2583	3919	4766	921	338	$\bar{y} = 2103.14$
T	1	2	3	4	5	6	7	$\bar{T} = 4$
Σy_t	871	2648	7749	15676	23830	5526	2366	58666
Σt^2	1	4	9	16	25	36	49	140

بعد القيام بالعمليات الحسابية المناسبة، نقدر معلمات النموذج، ونضع الشكل النهائي للنموذج، ثم التنبؤ

بمناصب الشغل لسنتي 2017 و 2018.

$$b = -1.98, a = 211.07$$

$$\hat{y}_t = 211.07 - 1.98T$$

ومنه شكل السلسلة جدائي، والعلاقة عكسية بين الزمن وعدد مناصب الشغل المستحدثة، أما معامل الارتباط والتحديد فهما على النحو التالي:

$$r = \frac{\text{cov}(T, Y)}{SD_t \cdot SD_y} = \frac{\frac{8888}{7} - 4 \cdot 2103.14}{4.59 \cdot 1570.12} = -0.01 \Rightarrow R^2 = 0.001$$

أما مناصب الشغل التي منا الممكن استحداثها سنّي 2017 و 2018 فهي على النحو التالي:

$$\hat{y}_{2017} = 211.07 - 1.98(8) = 2095.23$$

$$\hat{y}_{2018} = 211.07 - 1.98(9) = 2095.23$$

للإشارة فقط فهذا النموذج ليس نموذج جيد للتنبؤ بسبب ضعف معامل الارتباط ومعامل التحديد، ولا بد من إضافة قيم جديدة للسلسلة من أجل الحصول على أفضل مقدرات والقدرة على التنبؤ.

5. الخاتمة

من خلال هذه الدراسة تم تسليط الضوء على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كأحد الآليات التي انتهجتها الجزائر بصفة عامة وولاية بسكرة بصفة خاصة لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة وكألية لدفع الشباب لإقامة مشاريع من جهة أخرى، وقد حققت نجاحا نسبيا بالنظر إلى نسبة المؤسسات المنشأة والكم اللائس به من مناصب الشغل التي وفرتها، إلا أنها تظل كتجربة حديثة مقارنة بالتجارب العالمية، تهدف الوكالة حاليا لتوجيه الشباب أصحاب المشاريع نحو نشاطات الفلاحة والبناء والأشغال العمومية والري وكذا الصناعات التحويلية، أي المجالات التي تستجيب لطلب الاقتصاد الوطني وسوق الشغل، بهدف ضمان استمرارية المؤسسة المستحدثة وتحقيق المداخيل لمستحدثيها من جهة، ومن جهة أخرى ضمان استرداد الديون المحصل عليها في الآجال المحددة، أما فيما يخص التنبؤ فهو غير دقيق بسبب صغر حجم السلسلة، ونرجوا أن تكون هناك دراسات أخرى في هذا الشأن من أجل وضع نموذج سليم يسمح لنا بتنبؤ جيد للظاهرة.

الاقتراحات:

يمكن تقديم بعض الاقتراحات التي نراها مناسبة لتشجيع التمويل عن طريق ANSEI والذي يسمح باستحداث مناصب شغل جديدة، والتي نذكر منها:

- تفعيل دور القطاع الخاص في القضاء عن البطالة من خلال آليات دعمها خاصة في المناطق النائية.
- تحفيز الشباب من أجل فتح واستثمار خاصة خريجي الجامعات
- محاولة محاربة البطالة بوكالات تشغيل أكثر
- توفير التمويل الإسلامي أمام الأفراد من أجل استيعاب أكبر قدر ممكن من الفئات البطالة.

(1) خوني رابح وحساني رقية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إيتراك للطباعة والنشر، مصر، 2008، ص ص16، 17.

(2) قاشي خالد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للتنمية في الجزائر 2005-2013، مجلة "الأبحاث الاقتصادية" لجامعة البليدة - العدد 12 (جوان 2015)، ص 15

(3) بالاعتماد على:

- قريشي يوسف، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص ص 27، 28.

- أيمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة، مدخل بيئي مقارن، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص 38، 39.

(4) عبده السيد فتحي وأحمد أبو السيد، الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 46.

(5) قريشي يوسف، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة ميدانية"، مرجع سابق، ص ص 29، 30.

(6) خوني رابح وحساني رقية، مرجع سبق ذكره، ص 23.

(7) خلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص 46، ص ص 55، 59.

(8) خلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 57.

(9) بوسنة كريمة، البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، دراسة حالة البنوك الفرنسية، رسالة ماجستير غير منشورة.

جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2011، ص ص 115، 116.

(10) تم الاعتماد على:

- وثيقة مقدمة من مصلحة الإدارة والوسائل، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فرع بسكرة، 02 مارس 2017.

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حقق مشروعك- ما يجب معرفته لإنشاء مؤسساتكم، ص 1.

(11) الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، المرجع السابق، ص 1.

(12) المرجع نفسه، ص ص 02، 03.

(13) المرجع نفسه، ص 3.

(14) مقابلة مع السيد: ومان علي، إطار مكيون، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فرع بسكرة، يوم الخميس 02-03-2017 على الساعة 14:00.

- (15) مقابلة مع السيد: حمادي عصام، إطار مكلف بالاتصال، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فرع بسكرة، يوم الخميس 09-03-2017 على الساعة 11:20.
- (16) مقابلة مع السيد: ومان علي، إطار مكون، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فرع بسكرة، يوم الأحد 05-03-2017 على الساعة 15:00.
- (17) كريم زرمان، دراسة تحليلية وتنبؤية لمعدلات الخسارة في شركات التأمين-دراسة حالة شركة CAAT بقسنطينة منذ 1995-. أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، 2014-2015، ص 104.
- (18) يحيوي نذير، انعكاسات سعر العملة على الميزان التجاري ومؤشر أسعار الاستهلاك- حالة الجزائر 1980-2013. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غ م، تخصص اقتصاد كمي، جامعة البويرة، 2015-2016، ص 86.
- (19) دحماني محمد ادريوش، محاضرات في الاقتصاد القياسي. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، 2012-2013، ص 109.
- (20) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق. الدار الجامعية، مصر، ط 2، 2000، ص 21.
- (21) نصيب رجم، الإحصاء التطبيقي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2004.
- (22) جلاطو جيلالي، الإحصاء، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 167.
- (27) كريم زرمان، مرجع سابق، ص 109.
- (28) عبد الرحمان الاحمد العبيد، مبادئ التنبؤ الإداري. جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع، السعودية، 2004، ص 188.
- (29) عاشور بدار، مرجع سابق، ص 73.

تقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية في ترقية الصادرات خارج المحروقات

Assessing the role of small and medium enterprises active in the food industry sector in promoting non-hydrocarbon exports

د.سمسوم عائشة
جامعة الجزائر 3

د.تباري آمال
جامعة الجزائر 3

sarahhamza2013@yahoo.fr

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مكانة ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية في ترقية الصادرات خارج المحروقات، حيث تعتبر هذه المؤسسات الغالبة العظمى (من حيث العدد) لمؤسسات هذا القطاع، نظرا لأن أهم مميزات الصناعات الغذائية، هو كونها تتطلب تكنولوجيات بسيطة ومنخفضة التكاليف، وبالتالي فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل أداة ملائمة لتطوير قطاع الصناعات الغذائية وترقية صادراته إذا توافرت الشروط الملائمة.

غير أنه ومن خلال دراستنا، توصلنا إلى ضعف نسبة مساهمة هذه المؤسسات في التجارة الخارجية على الرغم من جهود العديد من المؤسسات الرامية لتنمية صادراتها، وكذا استفادتها من الكثير من المزايا التحفيزية لترقية الصادرات الوطنية إضافة إلى الموقع الجغرافي، وهذا راجع لعدة أسباب منها ما هو متعلق بمناخ الإستثمار خاصة شقه المتعلق بالتجارة الخارجية، بالإضافة إلى عدة عراقيل أخرى داخلية وخارجية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصناعات الغذائية، واردات، صادرات، الجزائر.

Abstract :

This study aims to assess the role of small and medium-sized enterprises in the agrifood industry sector in the promotion of non-hydrocarbon exports, bearing in mind that these entities constitute the majority (among many) of companies in this sector, since these industries only require simple technologies and are inexpensive. SMEs are therefore an appropriate tool for the development of the agrifood industry sector and the promotion of its exports if the appropriate conditions are met.

However, this study shows the low rate of participation of SMEs in foreign trade, despite their efforts to develop their exports, knowing that they benefit from numerous incentive advantages to promote national exports in addition to the geographical location of the country. This is due to several obstacles, in particular those related to the investment climate, in particular foreign trade, in addition to several other obstacles, internal and external.

Keywords: small and medium-sized enterprises, agro-food industries, imports, exports, Algeria.

1. مقدمة:

يلعب قطاع الصناعات الغذائية دورا إقتصاديا محوريا، فالإحصائيات العالمية تبرز هيمنة قطاع الصناعات الغذائية على بقية الصناعات التحويلية في العديد من البلدان، إذ تساهم بـ4٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، تشمل ما يقرب من 600 ألف شركة وحوالي 22 مليون موظف (سنة 2011) مما جعل وزنها يتجاوز صناعة السيارات والإلكترونيات.

نفس الاتجاه يسجل أيضا في الجزائر، إذ تحتل الصناعات الغذائية المرتبة الثانية في الصادرات بعد المحروقات، وهي تستحوذ على 40٪ من رقم الأعمال في الصناعة الوطنية وتساهم بخلق 45٪ من القيمة المضافة لها، مع أكثر من 1,6 مليون موظف يمثلون حوالي 26٪ من الطبقة النشيطة وحوالي 17 ألف شركة صناعية، 95٪ منها يديرها القطاع الخاص.

وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الغالبية العظمى (من حيث العدد) لمؤسسات هذا القطاع، نظرا لأن أهم مميزات الصناعات الغذائية، هو كونها تتطلب تكنولوجيات بسيطة ومنخفضة التكاليف في المراحل الأولى من التحويل (آلات الدرس والعصر، التنظيف، الغرلة، والمجففات، وما إلى ذلك)، مما يجعله قطاعا في متناول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹.

والواقع أن الأعمال الإستثمارية الصغيرة هي جوهر النسيج الاقتصادي الحديث نظرا لأنها تلعب دورا أكثر فأكثر أهمية في النمو الاقتصادي؛ بفضل خصائصها المتعددة (الديناميكية، المرونة والتفاعل، ...)، كما أنها لا تزال مصدرا لمعظم الوظائف الجديدة، وكذا تحسين القدرة التنافسية الاقتصادية والتنمية المحلية، وكذا ترقية الصادرات. وبالتالي فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل أداة ملائمة لتطوير قطاع الصناعات الغذائية إذا توافرت الشروط الملائمة.

إذ تبين الإحصائيات بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بنحو 25 إلى 35٪ من الصادرات العالمية للمواد المصنعة، كما تشير التقديرات لمنظمة التنمية والتعاون الإقتصادي (OCDE) إلى أن معدل مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في صادرات دول المنظمة بلغ حوالي 26٪ من إجمالي الصادرات، وتحتل الصناعات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية المركز الأول بنحو 53٪، تليها الدانمارك وسويسرا بنحو 46٪ و40٪ على التوالي ثم السويد بنحو 30٪ تليها فرنسا وهولندا بـ26٪. أما في بعض الدول الآسيوية فبلغت نسب مرتفعة وعالية جدا بـ60٪ في الصين 56٪ من تاوان، 40٪ وفي كوريا².

من خلال ما سبق تتمحور إشكالية دراستنا في السؤال التالي:

هل يمكن للتوليفة بين قطاعي "الصناعات الغذائية" و "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" أن تحرر الجزائر من التبعية الغذائية وتحقق ترقية للصادرات خارج المحروقات؟

هيكल الدراسة: للإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم هذه الورقة البحثية إلى خمسة محاور:

أولا- هيمنة قطاع الصناعات الغذائية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية.

ثانيا- قطاع الصناعات الغذائية والتجارة الدولية.

ثالثا- أهم المشاكل المتعلقة بقدرة قطاع الصناعات الغذائية على التصدير.

رابعا- صعوبات التجارة الخارجية أكبر مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

خامسا- ضرورة اعتماد سياسة وطنية فعالة لترقية الصادرات في قطاع الصناعات الغذائية.

منهج الدراسة: إستعملنا في دراستنا هذه المنهج الوصفي التحليلي لأنه يتماشى وهذا النوع من الدراسات وذلك بوصف الظاهرة المدروسة ومختلف متغيراتها بالاعتماد على المراجع المختلفة من كتب، رسائل جامعية، مجلات،... الخ من جهة، ومن جهة أخرى تحليل الإحصائيات والمعطيات لاستنباط مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتمية لقطاع الصناعات الغذائية في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

تجدر الإشارة إلى أننا في هذه الدراسة نأخذ بعين الإعتبار فقط المؤسسات ذات الشخصية المعنوية.

2. هيمنة قطاع الصناعات الغذائية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية

تعرف الصناعات الغذائية على أنها جميع الصناعات التي تشتمل تحويل المواد الخام من أصل نباتي أو حيواني إلى منتجات مخصصة للاستهلاك البشري أو الحيواني، حيث يتم تحويل ما بين 70٪ إلى 75٪ من الإنتاج الزراعي النهائي. يعد قطاع الصناعات الغذائية قطاعا إستراتيجيا ومركبا في الوقت ذاته، نظرا لأنه يتواجد في محور تقاطع وترابط بين قطاعات النشاط التقليدية الثلاثة: الفلاحة والصناعة والخدمات. فمن القطاع الفلاحي يأخذ المواد التي قد يكون مصدرها الحيوان أو النبات، ومن الصناعة يقترض التنظيم، المعدات والتقنيات. أما من قطاع الخدمات فيتعتمد على شبكات التوزيع (بما في ذلك النقل والتجارة ولكن أيضا التسويق، الإعلان والبحوث). وفيما يلي سنحاول توضيح مدى أهمية قطاع الصناعات الغذائية ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة تلك المنتمية للقطاع الخاص:

1.2. أسباب العلاقة الوطيدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقطاع الصناعات الغذائية: إنطلاقا من سنة 2004 بدأ تراجع مؤسسات القطاع العام التي كانت مهيمنة حتى ذلك الحين، سواء بخصوصية البعض منها أو بغلق البعض الآخر، وذلك على الرغم من أنها تمتلك رؤوس أموال هامة جداً وتكنولوجيا حديثة في بعض الأحيان، إضافة إلى الموارد البشرية المؤهلة. في موازاة ذلك، عرفت مؤسسات القطاع الخاص إتجاها نحو التنامي والتموقع، بما فيها تلك ذات الأحجام الصغيرة (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة). وقد استثمر القطاع الخاص في تحويل الصناعات الغذائية في الجزائر، فإلى جانب المؤسسات العمومية (حوالي 20 مؤسسة في القطاع العام)، هناك اليوم عدة آلاف من وحدات التحويل الغذائية من القطاع الخاص في جميع فروع الصناعات الغذائية تقريبا.

من أجل ذلك يعد قطاع الصناعات الغذائية واحدا من قطاعات النشاط التي هيمن عليها الإستثمار الخاص عموما، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، لاسيما مع إنطلاق البرنامج الوطني لتطوير الفلاحة مع بداية سنوات 2000 وما تلاها من برامج مختلفة تصب كلها في إتجاه تشجيع التنمية الزراعية والريفية من أجل تحقيق الأمن الغذائي. مع العلم أن من أهم مميزات الصناعات الغذائية، هو كونها تتطلب تكنولوجيا بسيطة ومنخفضة التكاليف في المراحل الأولى من التحويل (آلات الدرس والعصر، التنظيف، الغرلة، المجففات، وما إلى ذلك)، مما يجعله قطاعا في متناول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة³.

إذ تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهم المؤسسات (من حيث العدد) التي تلبى الاحتياجات الغذائية المحلية. فالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تعد الأداة الأكثر فعالية لتنمية وتطوير هذا القطاع، بالنظر إلى خصائصها المتعددة (الديناميكية، المرونة، والتفاعل،...) التي تجعلها تتكيف مع كل الظروف.

وفي الواقع، يتميز قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر بالعدد الكبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ تمثل ثلث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، كما سنبينه فيما يلي.

2.2. نظرة عن المعطيات الإحصائية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الغذائية: في نهاية السداسي الأول من 2019 (2019/06/30)، بلغ العدد الكلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ذات الشخصية المعنوية) 659.573 وحدة، منها 31.347 مؤسسة تنتهي لقطاع الصناعات الغذائية، أي حوالي 4,75 % وهي أعلى نسبة مقارنة بالقطاعات الصناعية التحويلية الأخرى. إذن مثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية 30,71% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، محتلة بذلك المرتبة الأولى كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 01: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية حسب قطاع النشاط - إلى غاية 2019/06/30.

المرتبة	النسبة المئوية	عدد م.ص.م	الصناعات التحويلية
03	15,35	15.667	الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية
04	12,53	12.788	مواد البناء
07	4,88	4.990	الكيمياء والبلاستيك
01	30,71	31.347	الصناعات الغذائية
05	8,20	8.371	صناعة النسيج
08	2,18	2.231	صناعة الجلود
02	20,34	21.072	صناع الخشب والورق
06	5,47	5.589	صناعات مختلفة
/	100	102.055	مجموع الصناعات التحويلية

المصدر: من إعداد الباحثين إنطلاقاً من معطيات نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 35، نوفمبر 2019.

نفس النسبة تقريباً كانت سائدة طوال العشر سنوات الأخيرة (الفترة 2009-2019)، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 02: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية.

السنوات	م.ص.م-غذائية(1)	م.ص.م-صناعات تحويلية(2)	مجموع م.ص.م	معدل(1\2)%
2009	17.679	58.803	345.902	30.06
2010	18.394	61.228	369.319	30.04
2011	19.172	63.890	391.761	30.01
2012	20.198	67.517	420.117	29.91
2013	21.624	73.037	459.414	29.60
2014	23.075	78.108	496.989	30,72
2015	24.746	83.701	537.901	28,56
2016	26.635	89.597	575.906	29,72
2017	28.616	94.930	609.344	30,14
2018	30.590	99.865	643.493	30,63
2019(السداسي الأول)	31.347	102.055	659.573	30,71

المصدر: من إعداد الباحثين إنطلاقاً من معطيات نشرية المعلومات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-أعداد مختلفة.

الجدول السابق يبين أن وتيرة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات الغذائية تعرف تطوراً مستمراً ومستقراً، خلال فترة الدراسة، رغم أن بعضاً منها يتوقف عن النشاط كل سنة. غير أن العدد الحقيقي للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة يتجاوز بكثير هذا الرقم نظراً لأن الكثير من المؤسسات لا تنخرط تلقائياً لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلا بعد فترة من النشاط. لذا فإن الإحصائيات لا تشمل في أحسن الأحوال سوى 20 في المائة من المؤسسات الناشطة، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار النشاطات الحرفية في الصناعة الغذائية والتي لم يتم تضمينها في نشرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعدها دورياً وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فقطاع الصناعات الغذائية في الجزائر يتميز بعدد كبير من المؤسسات الصغيرة التي تقترب من الحرف أكثر منها إلى الصناعة (كصناعة الخبز والحلويات)، وهذا ما يفسر التباين في تقديرات عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية والذي يتراوح بين 5.000 و 35.000 مؤسسة.

3. قطاع الصناعات الغذائية والتجارة الدولية

فيما يتعلق بالتجارة الدولية للمواد الغذائية تتمتع الجزائر بالكثير من الفرص الهامة للتنمية مفتوحة أمامها في قطاع الصناعات الغذائية على مستوى تنشيط المبادلات والتجارة بين القارات، فإنتماء الجزائر لمنطقة المتوسط التي تعد إحدى أكبر المناطق الاقتصادية في العالم وقطبا هاما من حيث أهمية الأسواق بإعتبارها ملتقى للمسالك بين ثلاثة قارات، يمنحها العديد من الميزات التنافسية على صعيد المبادلات التجارية الدولية غير أنها لا تستفيد كما يجب من هذه المزايا.

1.3. تبعية غذائية مستمرة تهدد الأمن الغذائي: إن الجزائر لا تزال تسجل على مر السنوات فجوة غذائية نظراً لأن وارداتها تفوق صادراتها السنوية من السلع الغذائية، فالإحصائيات الأخيرة لمديرية الجمارك الجزائرية تشير إلى أن هناك عجز في الميزان التجاري الغذائي بحوالي 2,6 مليار دولار بالنسبة للأشهر الأربعة الأولى من سنة 2019، ذلك لأن صادرات الجزائر من المنتجات الزراعية والغذائية لا تتجاوز 161,70 مليون دولار بينما وارداتها تفوق 2.817,76 مليون دولار بالنسبة لنفس الفترة، أي بنسبة تغطية تقدر فقط ب 5,74% مم يعكس مدى التبعية للخارج فيما يتعلق بالسلع الغذائية⁴.

هذه الوضعية عرفت الجزائر على طول الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى غاية نهاية سنة 2018، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 03: تطور صادرات وواردات الجزائر من السلع الغذائية 2009-2018 (الوحدة: مليار دولار أمريكي).

	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
الصادرات	0,4	0,35	0,33	0,23	0,32	0,4	0,3	0,3	0,3	0,1	
الواردات	8,6	8,4	8,2	9,3	11,0	9,6	9,0	9,8	6,0	5,8	
الميزان التجاري الغذائي	8,2-	8,05-	7,87-	9,07-	10,7-	9,1-	8,7-	9,5-	5,7-	5,7-	

المصدر: من إعداد الباحثين إنطلاقاً من معطيات التقارير

,Direction Générale des 8 à 2019 Evolution des statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, divers rapports de 200 (www.douane.gov.dz)(Douanes).

كما هو مبين في الجدول أعلاه، يسجل الميزان التجاري للمواد الغذائية حالة عجز طول الفترة الممتدة من 2009 إلى 2018، فبعد أن استقر في المتوسط عند -5,7 مليار دولار في أول عامين 2009 و 2010، سرعان ما تم تسجيل ذروة -9,5 مليار دولار منذ عام 2011، ما يقرب الضعف، هذه الفجوة بقيت سائدة لبقيّة الفترة (2011-2018).

فيما يتعلق بمعدل تغطية الصادرات للواردات من المنتوجات الغذائية، فقد سجلت الجزائر أدنى معدل في منطقة شمال إفريقيا. بين عامي 1992 و 2014، حيث كان هذا المعدل أقل من 5٪. في الواقع، في حين أن واردات الجزائر عرفت زيادة كبيرة إنطلاقاً من سنة 2011 حيث وصلت إلى المستويات قياسية خاصة في عام 2014 (11 مليار دولار)، بينما تكافح الصادرات الغذائية للوصول إلى 500 ألف دولار، أو في المتوسط 0.5٪ من إجمالي صادرات البلاد⁵.

تجدر الإشارة إلى أن الجزائر تمثل ثالث مستورد عالمي للقمح اللين والمستورد الأول في العالم للقمح الصلب، مما يجعلها تستحوذ على 50٪ من مبادلات التجارة العالمية من الحبوب. وللمفارقة، باعتبارها كفاعل رئيسي في تجارة الحبوب العالمية (من ناحية الطلب طبعاً)، يحدث أحياناً أن تدخلاتها، من خلال عمليات الشراء الضخمة (من 500 ألف إلى أكثر من 800 ألف طن)، تعمل على بقاء الأسعار العالمية في مستويات عالية إن لم نقل أنها من المتسببين أصلاً في إرتفاعها. كما تعتبر الجزائر ثاني مستورد عالمي لمسحوق الحليب بعد الصين، وخلال خمسة سنوات 2010-2015، اعتبرت الجزائر كفاعل أساسي في السوق العالمي لمنتجات الألبان مع حوالي 17٪ من السوق. هذا الواقع جعل الواردات من منتجات الحبوب ومسحوق الحليب تمثل حوالي نصف قيمة فاتورة الغذاء المستورد..

23. وضعية صادرات الصناعات الغذائية: تقدر الصادرات الغذائية للجزائر بأقل من 0,5 مليار دولار على طول الفترة الممتدة بين 2009 و 2018 (أنظر الجدول 03 أعلاه)، وهو مستوى متدن جداً راجع لعدم وجود ثقافة التصدير للشركات الجزائرية، التي اعتادت على السوق المحلية الموجهة للإستهلاك. الجدول التالي يبين حجم وقيمة صادرات الجزائر من المواد الغذائية بكل أنواعها (خام، نصف مصنعة ونهائية) لسنة 2017:

جدول رقم 04: صادرات الجزائر من السلع الغذائية- سنة 2017.

المنتج	الكمية (طن)	القيمة (مليون دولار)	المنتج	الكمية (مليارطن)	القيمة (مليون دولار)
البسكويت مع المحليات المضافة	1,21	1,51	سمن	0,90	1,12
السكر	499,06	225,46	العصائر ومخاليط العصير	2,19	0,85
التمور	46,14	51,34	المشروبات غير الكحولية	1,84	0,75
الرخويات بخلاف الأخطبوط والحلزون	1,38	1,92	شوكولا ومستحضرات غذائية أخرى تحتوي على الكاكاو	0,32	0,69
المياه المعدنية والغازية	25,32	12,29	البصل والكراث طازجة أو مبردة	1,88	0,60
الزبدة، دهن زيت الكاكاو	1,76	8,51	التبيز من العنب الطازج	0,26	0,57
زيت الصوجا	7,59	8,34	تونة	0,12	0,49
الخروب وبذور الخروب	8,75	7,73	حلزونات غيرها من البحريات	0,35	0,49
الكمأة (طازجة، مجمدة أو مجففة)	0,57	4,5	معكرونة غذائية	5,61	3,20
لحوم وأحشاء وأطراف صالحة للأكل، طازجة أو مبردة أو مجففة	1,52	0,37	محضرات مركزة ومستخلصات مركزة للصناعات الغذائية	0,13	0,48
عباد الشمس أو زيت القرطم	2,78	3,14	أسماك مجمدة	0,06	0,37
دبس السكر	22,10	2,80	سمك التونة الأحمر	0,33	1,99
سمك طازج أو مجمد	0,65	2,22	البطاطس المبكرة (عدا البذور)	0,82	0,35
الكسكس	2,40	1,64	القشريات وغيرها من الجمبري	0,02	0,28

0,27	0,32	الزبادي	1,79	0,15	جمبري
0,24	0,12	بيض الطيور، في الأصداق، طازجة، محفوظة أو مطبوخة	0,28	0,05	المستحضرات التي تعتمد على المستخلصات، أو المركبات

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، الصادرات من غير المحروقات - إحصائيات متوفرة على الموقع: www.andi.dz (بتاريخ 2020/06/06).

القراءة الأولى لهذا الجدول تبين تنوعا لافتا للإنتباه فيما يتعلق بالسلع الغذائية المصدرة نحو الخارج، وهي تشمل أنواعا عديدة من المنتجات (خام، نصف مصنعة ونهائية) مما يعني أن إمكانيات التصدير موجودة، لكن من جهة أخرى، بمجرد التدقيق في كميات ومبالغ المنتجات المصدرة يتبين ضآلة صادرات الجزائر من السلع الغذائية، ذلك أنه بالنسبة لهذه الصناعات، فإن معظم الشركات العاملة في هذا القطاع صغيرة الحجم وعائلية والتي تخشى في غالب الأحوال المخاطرة في الأسواق الدولية.

4. أهم المشاكل المتعلقة بقدرة قطاع الصناعات الغذائية على التصدير

إن تدني مستوى التصدير فيما يتعلق بالصناعات الغذائية وإرتفاع قيمة الواردات بما فيها المواد الأولية يعود لعدة مشاكل يعانيها القطاع وهي مرتبطة أساسا بالتسيير اللوجستي للقطاع:

1.4. مشاكل تتعلق بتسيير التموين والتجهيز: المشكلة الرئيسية التي تواجه الصناعات الغذائية الجزائرية هي إعتماها على الأسواق الخارجية لنشاطها، ولضمان تموينها بالمواد الخام والمعدات. في الواقع، جميع القطاعات الفرعية للصناعات الغذائية تعمل دون تواصل حقيقي مع المنبع الزراعي وبعضها قد وصل إلى مستوى التبعية للخارج في كثير من الأحيان يفوق معدل 80 ٪ بالنسبة للمواد الأولية، وهي تعتبر كمواد غذائية رئيسية كونها ضرورية لتحقيق التوازن الاجتماعي، كما هو الحال بالنسبة للسكر والزيت واللحوم البيضاء، حيث تعرف هذه الأخيرة تبعية شبه تامة فيما يتعلق بإستيراد أغذية الدواجن ومستلزماتها.

إن تموين السوق الوطنية باللجوء للأسواق العالمية يرهن ليس فقط الأمن الغذائي والتوازن الغذائي للسكان، ولكن أيضا قطاع الصناعات الغذائية الوطنية ككل، إذ يعاني أيضا من حالة تبعية تجاه هذه الأسواق لتزويده بالمواد الأولية والخام الضرورية لنشاطه. هذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 05: درجة التبعية نحو الخارج بالنسبة للشعب الغذائية.

الاسماك	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	الحليب	الحبوب	البقوليات	الزيوت	السكر	درجة التبعية %
11	18	90	57	70	85	95	100	

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من معطيات: Ministère de l'industrie, Revue Industrie Algérie, n°01, janvier 2011, p41.

إن هدف التموين في الصناعات الغذائية هو تزويد المؤسسات بالمواد الأولية الضرورية لنشاطها التحويلي، ولقد انصب تركيزنا على التموين بالمواد الأولية الزراعية لأن أغلب شعب الصناعات الغذائية تعتمد أساسا على مخرجات الزراعة.

إذ تعد الزراعة الممون الرئيسي للصناعات الغذائية، فأغلب أنشطة الصناعات الغذائية تعتمد عليها، فمنها الصناعات التي تعتمد بشكل كبير وبصفة مباشرة وهذا حتى المراحل النهائية للمنتوج مثل (شعبة الدواجن، الحليب، تصبير الخضار...)، ومنها من يعتمد على الزراعة في المرحلة الأولى من الإنتاج وبشكل محدود في مرحلة انتاج السلع الوسيطة مثل (المطاحن، النشاء...). إن هدف تسيير التموين لأي مؤسسة من مؤسسات الصناعات الغذائية هو توفير المواد الأولية اللازمة لعملية التحويل في

الوقت المناسب وبالسعر الملائم (بالحجم والكمية)، تواجه أنشطة الصناعات الغذائية وعلاقتها بالزراعة مجموعة من القيود التي تتعلق بالتمويل. تجدر الإشارة أن تكلفة التمويل لا تتحدد عادة بسعر شراء كمية المواد الأولية، وإنما بتقلبات الأسعار مع الوقت والتي تؤثر في سعر المنتج النهائي.

الجدول أدناه يبين أن الاتجاه التصاعدي للواردات لا يقتصر فقط على المنتجات الغذائية، لكنه يتعلق أيضًا بالمعدات والتجهيزات الموجهة للصناعات الغذائية.

جدول رقم 06: تطور واردات الجزائر من التجهيزات الموجهة لقطاع الصناعات الغذائية للفترة 2009-2013 (الوحدة: ألف أورو)

2013	2012	2011	2010	2009	
142.497	100.635	71.550	43.843	59.280	إجمالي الواردات من التجهيزات الموجهة للصناعات الغذائية

المصدر: Statistiques douanières-GTA

2.4. مشاكل مرتبطة بخصوصية النقل في الصناعات الغذائية: إن توطن الصناعات وتطورها يتوقف على توفير عدة عوامل منها شبكات النقل، حيث تلعب هذه الأخيرة دورا فعالا في كل المراحل التي تمر بها العملية الصناعية: جلب المادة الخام، وتسويق الانتاج. وعلى العموم هناك علاقة طردية بين شبكات النقل والنشاط الإقتصادي، فكلما توفرت شبكات النقل ساعد ذلك على الإستغلال الإقتصادي والعكس صحيح، لذلك، من الناحية الإقتصادية، فإن كلفة النقل تدرج ضمن الكلفة الإنتاجية للمنتج الصناعي، وإذا أخذنا بعين الإعتبار هذا المبدأ فإننا نكون أمام ثلاث حالات لإختيار الموقع الأنسب للتوطن الصناعي:

أ- إذا كانت كلفة النقل أكبر من 5% من الكلفة الإجمالية، يكون موضع المصنع مرتبطا بكلفة النقل؛

ب- إذا كانت كلفة النقل بين 2 و 5%، تكون هذه التكلفة هاملا من عوامل تركيز الصناعة فقط ولا يكون عامل النقل أساسيا؛

ج- إذا كانت كلفة النقل أقل من 2%، فلا تأثير للنقل على التوطن الصناعي، ويمكن أن توضع المصانع في هذه الحالة خارج المحاور الكبرى للشبكة وعلى مسافات معتبرة من أماكن تواجد المادة الخام.

ولعل علاقة قطاع الصناعات الغذائية بقطاع النقل تعد أكثر العلاقات تميزا نظرا للطبيعة الهشة للمنتجات الغذائية المتعلقة بالسلامة الغذائية الصحية والتي تتطلب شروطا معينة يجب أن تتوافر عليها خدمات النقل كضرورة إحترام سلسلة التبريد وشروط النظافة، كما أن خصوصية قطاع الصناعات الغذائية المستمدة من إرتباطه بالأمن الغذائي و بالتغذية الضرورية للمستهلك، يستلزم ضمان إستمرارية تموينه للسوق وفي كل المواقع الجغرافية للبلاد، وبالتالي يمكن القول أن النقل من العناصر المحركة لتطوير الصناعات الغذائية سواء على مستوى المنيع أو المصب وحتى بينهما.

كما أن طبيعة المواد الأولية ذات المصدر الفلاحي التي تعد من المرتكزات المهمة للصناعات الغذائية، تجعل أفضل المواقع لقيام هذه الصناعات وتموقعها هي المناطق الزراعية والرعية رغم كونها بعيدة عن المدن الكبرى، للتقليل من مسافة النقل والمدة التي يتطلبها، خاصة إذا علمنا أن هذه المواد الأولية "الطازجة" سريعة التلف. غير أنه من الجانب الآخر، فإن مواقع هذه المصانع تكون في الغالب بعيدة عن الأسواق مما يجعل النقل مشكلا حقيقيا بالنظر إلى شساعة البلاد خاصة نحو المناطق الجنوبية.

إن تسعيرة النقل غالبا ما تكون مشروطة بطبيعة البضائع المنقولة، المسافة، الطريق، الحمولة المنقولة، المنطقة الشمالية، منطقة التدخل، المنطقة الجنوبية. ضف إلى ذلك أن شرط إحترام سلسلة التبريد بالنسبة لعملية نقل المنتجات الغذائية تجعل تكلفة النقل أعلى في هذا القطاع منها في القطاعات الأخرى. مم يجعل إدراج تكاليف نقل السلع الغذائية من المصنع إلى أسواق التصريف في التكلفة الإجمالية لهذه السلع، يؤثر سلبا على القدرة الشرائية للمواطن علما أن العائلات الجزائرية تخصص ما يقارب نصف ميزانيتها للغذاء (حوالي 45 %)، لذا فإن تدعيم الدولة لهذه المنتجات قد يكون مبررا على الأقل لهذه الأسباب.

كما أن هناك مشكل حقيقي لوجستي فيما يتعلق بالقطاع الزراعي الداخلي، فالفاقد الزراعي في ما يخص المنتجات الزراعية حسب الإحصاءات الرسمية يقدر ب 30 % من الغلة، هذه النسبة قد ترتفع إلى ال 50 % بالنسبة للمنتجات سريعة التلف وهو مثلا حال الخضراوات والثمار الطازجة كالطماطم، وهذا هدر. وهو عائد لقصور العلاقة بين النقل والتخزين والتصنيع . وهذا مؤشر مباشر على أن الوضع اللوجستي في الجزائر لا يزال قابلا للتطوير أو هو غير متطور إجمالا.

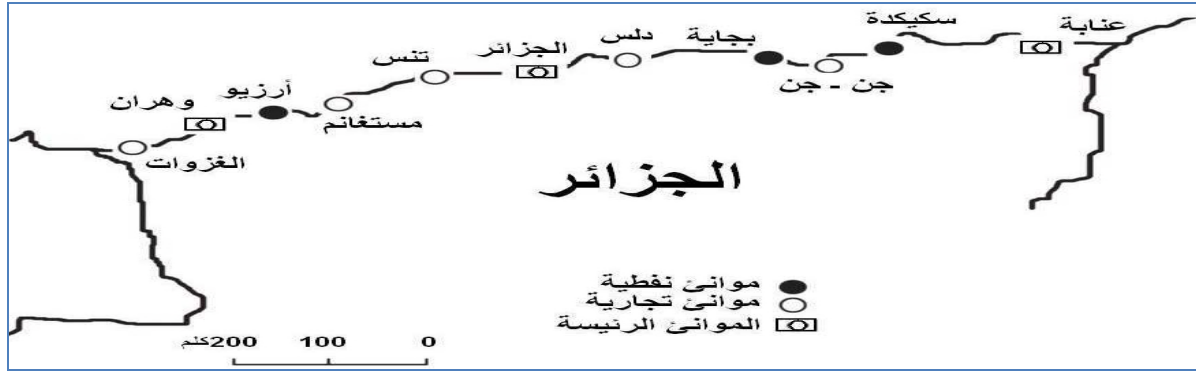
3.4. مشاكل البنية التحتية المرتبطة بالتصدير والإستيراد (الموانئ): علما أن 95 % من التجارة الخارجية للجزائر تعبر عن طريق البحر، حيث تملك الجزائر ساحلا يبلغ طوله 1280 كلم، مع بنية قاعدية للموانئ تقدر ب 45 ميناء في الخدمة، إلا أن 05 موانئ تجارية بحرية فقط تتوفر فيها شروط المواصفات الدولية وهي موانئ الجزائر العاصمة، وهران، بجاية، جنجن وعنابة. ويساهم نظام تسيير هذه الموانئ في ارتفاع تكلفة كل من عمليات التصدير والإستيراد .

في هذا السياق يعاني المستوردون والمصدرون الجزائريون على حد سواء، من ارتفاع تكلفة النقل البحري وكذلك من قدم البنية التحتية للموانئ الجزائرية وعدم مطابقتها للمواصفات الحديثة . وهو ما يدفعهم إلى السعي إلى التحكم في تكلفة وارداتهم وذلك بالبحث عن أسواق قريبة جغرافيا من الجزائر وتجنب نقل منتجاتهم عن طريق البحر⁶.

وقد أشار تقرير صدر سنة 2008 إلى أن الموانئ الجزائرية متميزة سلبا بقلّة إنتاجيتها وبطول طوابير الإنتظار فيها وهو ما يؤثر على تكلفة نقل البضائع من وإلى هذا البلد والتي تعد الأعلى في المنطقة المتوسطية. وهكذا تجد الجزائر نفسها عاجزة عن الإستفادة من تطور حجم المبادلات التجارية البحرية على المستوى العالمي والذي بلغ 4,5 % سنة 2008.

وفي سنة 2010 تفتنت السلطات الجزائرية إلى هذا المشكل وكلفت "شركة تسيير مساهمات الدولة-الموانئ" "سوجيبور"⁷ بوضع خطة تهدف إلى تحديث الموانئ الجزائرية وذلك بإنشاء مجموعة من الأقطاب المتكاملة التي تربط الموانئ البحرية الجزائرية بباقي شبكات النقل البري والحديدي في البلد. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى مزيد تسهيل نقل البضائع بين السواحل الجزائرية وباقي التراب الجزائري. إلا أننا نشير إلى أن تحديث الموانئ هذا غير كاف لوحده لحل مشكل ارتفاع تكلفة عمليات التصدير والإستيراد والذي يُعزى إلى عوامل أخرى كالبيروقراطية والتعقيدات الجمركية في الجزائر. الشكل الموالي يبين الموقع الجغرافي للموانئ التجارية الجزائرية.

شكل رقم 01: الموقع الجغرافي للموانئ التجارية الجزائرية.



Source: Mohamed-chérif F.Z. , L'Activité Portuaire et Maritime de l'Algérie, O. P. U, Alger, 2007.

هذه الموانئ ساهمت سنة 2007 بنقل 29,44 مليون طن من الواردات و 100,85 مليون طن من الصادرات، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 07: المبادلات التجارية بالموانئ الجزائرية سنة 2007 الوحدة: مليون طن.

الميناء	الواردات	النسبة %	الصادرات	النسبة %	المجموع
أرزيو	1,00	1,49	66,04	98,51	67,04
سكيكدة	3,11	12,80	21,18	87,20	24,29
بجاية	6,30	42,57	8,5	57,43	14,80
الجزائر/دلس	9,24	82,21	2,00	17,79	11,24
عنابة	3,12	56,22	2,43	43,78	5,55
وهران	3,69	93,42	0,26	6,58	3,95
جن-جن	1,23	90,44	0,13	9,56	1,36
مستغانم	0,85	91,40	0,08	8,60	0,93
الغزوات	0,63	88,73	0,08	11,27	0,71
تنس	0,27	64,29	0,15	35,71	0,42
المجموع	29,44	22,60	100,85	77,40	130,29

المصدر: وزارة النقل، الدليل الإحصائي، 2007.

تتميز المبادلات التجارية المعتمدة على النقل البحري، بعدم التوازن بين الواردات (29 مليون طن) والصادرات (101 مليون طن)، والتي هي في الواقع تقتصر على المحروقات التي تمثل 96 % من حجم صادرات الجزائر. وتستأثر بها الموانئ النفطية المتخصصة (أرزيو، سكيكدة وبجاية).⁸

4.4. مشاكل مرتبطة بالوظيفة اللوجستية: يمكن إختصار العراقيل الأخرى المرتبطة بالوظيفة اللوجستية في الجزائر كما يلي:

← إرتفاع التكاليف اللوجستية التي تتحملها المؤسسات الجزائرية، هذه التكاليف تقل نسبتها عن 10 % من قيمة المبادلات في الدول المتقدمة بينما في الجزائر فهي تتراوح بين 20 إلى 30 %؛

← تعاني الشركات من العزلة، وهي تواجه مشكلاتها اللوجستية وحدها، وهي صعوبات مزمنة مما يجعلها غير قادرة على الوصول إلى النضج اللوجستي ؛

← سلسلة الخدمات اللوجستية مجزأة حاليًا في الجزائر، حيث ينشط المتعاملون في هذا المجال فقط كمناولين من الباطن دون أن تكون لهم القدرة على تقديم حلول لوجستية ملائمة تستجيب للاحتياجات الخاصة ذات الطبيعة الصناعية، كما نسجل غياب نصوص قانونية خاصة تؤطر الوظيفة اللوجستية؛

← وعي الشركات بالأهمية الاستراتيجية للمشاكل اللوجستية ولكنها في الوقت نفسه غير قادرة على إكتساب المعارف الفنية المرتبطة بالخبرة اللوجستية والممارسات الجيدة؛

← عدم تكافؤ الموارد اللوجستية ؛ التجميع ممكن ولكن تبقى الآلية غير مستغلة بسبب غياب إطار عمل موحد ؛

← محدودية ملائمة عروض التكوين المتوفرة للاحتياجات الحقيقية للشركات الصناعية فيما يتعلق بالوظيفة اللوجستية.

5. صعوبات التجارة الخارجية أكبر مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

تقوم غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعمليات بيع على مستوى السوق المحلية فقط، وتنظر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لعملية التصدير على أنها طريق محفوف بالمخاطر. ويرجع جزء من هذا التردد إلى أن عملية التصدير تستوجب تجنيد الموارد اللوجستية والإدارية (النقل والإجراءات العملية من أجل تحصيل العائدات، و الإجراءات الجمركية)، بالإضافة إلى انشغالات (عدم الدفع، والمتابعات القضائية)، ليأتي فيما بعد نقص المعلومات.

1.5. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصادرات: إن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصادرات متواضعة جدا، حيث لم تتعدى نسبة المساهمة 30 % من إجمالي الصادرات خارج المحروقات سنة 2007 أي ما مقداره 1.7 % من إجمالي الصادرات، وهي نسبة ضئيلة جدا خاصة إذا تم مقارنتها بدول نامية أخرى، فبالنسبة للفيتنام مثلا تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع التصدير بـ 20 % ، علاوة على ذلك فإن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المصدرة يقدر بنحو 500 مؤسسة سنة 2007 ، مع تسجيل زيادة طفيفة سنة 2018 بـ 672 مؤسسة. والسبب يعود إلى تركيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة أساسية في القطاعات غير التصديرية (82%)، في حين أن القطاعات التي يمكن أن تحظى بفرص تصديرية للخارج لا تمثل سوى 17% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجدول الموالي يبين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة :

جدول رقم 08: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة.

النسبة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكلية
0.10%	672	643.493

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية، 2019، دليل المصدرين الجزائريين، متاح على

الموقع: <http://www.algex.dz/index.php/95-publications/222-repertoire-des-exportateurs-algeriens>.

وتتوزع صادرات هذه المؤسسات على المنتجات نصف المصنعة، المواد الخام، التجهيزات الصناعية، السلع الغذائية، السلع الاستهلاكية والتجهيزات الفلاحية بنسب متفاوتة كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 09: توزيع المواد المصدرة حسب الطبيعة.

أنواع المنتجات	نصف مصنعة	المواد الخام	التجهيزات الصناعية	السلع الغذائية	السلع الاستهلاكية	والتجهيزات الفلاحية
نسب التصدير	75	6,75	6,75	5,25	3,5	2,75

المصدر: جمال خنشور، حمزة العوادي، نحو إرساء إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 02، 2014، ص 49.

بالنسبة للصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكن تقسيم هذه الصعوبات إلى المشكلات التي تعوق المصدرين داخليا في الدولة المصدرة، والمشكلات التي تواجه المصدرين في الأسواق الخارجية، وذلك كما يلي:

1.5. صعوبات تتعلق بمناخ الإستثمار والتجارة الخارجية: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في مناخ صعب وغير ملائم للفعل المقاوлатي، وهذا ما تبينه مختلف المؤشرات المعمول بها على المستوى العالمي والتي يقيمها دوريا البنك العالمي في تقريره السنوي Doing Business. وفقا للطبعة 16 للتقرير الصادرة في 31 أكتوبر 2018 والخاص بسنة 2019، حصلت الجزائر على 49,65 نقطة من مجموع 100، وهي بهذا مصنفة في المركز 157 ضمن 190 دولة معنية بالتقرير، مسجلة بالتالي تحسنا بـ 9 مراكز مقارنة بالسنة السابقة 2018 (المرتبة 166).

حسب هذا التقرير دائما فإن النقاط التي حصلت عليها الجزائر فيما يخص تقييم التشريعات التي تمس 11 معيار لمناخ المقاوлатية، هي كالتالي:

جدول رقم 10: تقييم المؤشرات الإقتصادية لمناخ المقاوлатية في الجزائر 2018-2019:

المبادئ	2018		2019	
	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة
-إنشاء مؤسسة.	145	77,54	150	78,07
-الحصول على رخصة البناء.	146	58,89	129	63,28
-الربط بشبكة الكهرباء.	120	60,56	106	69,58
-نقل الملكية.	163	43,83	165	44,26
-الحصول على قرض.	177	10,00	178	10,00
-حماية المستثمرين الأقلية.	170	33,33	168	35,00
-دفع الضرائب والرسوم.	157	54,11	156	53,91
-التجارة الخارجية.	181	24,15	173	38,43
-إلزامية تنفيذ العقود.	103	55,49	112	54,78
-الإفلاس.	71	49,24	76	49,24
التقييم الإجمالي	166	46,71	157	49,65

المصدر: من إعداد الباحثين إعتامادا على معطيات تقارير Doing Business، لسنتي 2018 و 2019 (البنك العالمي). من الجدول أعلاه يتضح أن التجارة الخارجية وما تواجهه من معوقات سواء من ناحية التصدير أو حتى الإستيراد، تمثل المشكل الثاني بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (بعد مشكل التمويل)، بـ 24,15 نقطة لسنة 2018 مع تسجيل تحسن طفيف سنة 2019 بـ 38,43 نقطة.

2.5. مشاكل داخلية تتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حد ذاتها:

← إنخفاض مستويات جودة المنتج نتيجة عدم وجود مواصفات قياسية، وعدم التزام بعض المنتجين:

← نقص المهارات والخبرات اللازمة لإدارة المشروعات وكيفية رسم الإنتاج والتصدير، بما يؤدي إلى غياب التنسيق بين عمليات الإنتاج والتصدير؛

← صعوبة الوصول إلى القنوات التصديرية والحاجة إلى وجود وكالة أو بيت متخصص في التصدير ليكون مسؤولاً عن اتخاذ القرارات فيما يخص مكان تسويق منتجات الشركات الأخرى في الخارج وكيفية تسويقها ومواعيد تسويقها.

← نقص الوعي التصديري بحيث أن معظم المنشآت في مختلف القطاعات غير ملمين بالمواصفات والتعديلات المطلوبة في المنتجات حتى يتسنى تسويقها دولياً.

3.5. صعوبات خارجية: تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المُصدِّرة مجموعة من المشكلات التي تعيق نمو الصادرات وتنبع من عوامل خارجية، وفي بعض الأحيان تكون هذه المشكلات أخطر من المشكلات الداخلية لما تؤدي إليه من تقليل فرص نفاذ المصدرين إلى أسواق هذه الدول، ومن بين تلك المشكلات ما يلي:

← معايير الجودة التي تطبقها الدول الأجنبية وخاصة الدول المتقدمة على الصادرات، حيث يتم فرض شروط فنية على الصادرات من قبل الدول الأوروبية والولايات المتحدة، بالإضافة إلى اشتراط العديد من الدول لشهادات تفيد بإجراء اختبارات معينة على السلع المستوردة لا سيما الغذائية منها؛

← الرسوم الإضافية التي تفرضها الدول المستوردة على المصدرين، بالإضافة إلى المصروفات الناتجة عن المحليين؛

← الدعم الذي تقدمه الحكومات الأجنبية لمنتجاتها المحليين سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مما يؤدي إلى انخفاض تنافسية الصادرات في هذه الدول.

6. ضرورة اعتماد سياسة وطنية فعالة لترقية الصادرات في قطاع الصناعات الغذائية:

من أجل النهوض بقطاع الصناعات الغذائية، نظمت وزارة الصناعة وترقية الإستثمارات يومي 21 و 22 من شهر مارس 2010 الجلسات الوطنية الأولى للصناعات الغذائية، تحت شعار "الإستراتيجية الوطنية لتنمية الصناعات الغذائية" والتي أفرج على إثرها على حزمة من التدابير التي تمس هذا القطاع. فيما يتعلق بالجانب اللوجستي تم الإعلان عن تأسيس عدة هيئات وتبني بعض الإجراءات التي من شأنها تعزيز الإمكانيات اللوجستية بهذا القطاع بغرض تدعيم القدرة التنافسية للشركات الوطنية عمومية كانت أو خاصة مع تشجيع الصادرات خارج المحروقات.

سنتطرق فيما يلي إلى أهداف الإجراءات اللوجستية التي إتخذتها الدولة في قطاع الصناعات الغذائية، وكذلك فحوى هذه الإجراءات:

1.6. أهداف سياسة ترقية الصادرات في قطاع الصناعات الغذائية: من العوائق التي يجب تجاوزها بهدف تطوير الصناعات الغذائية هو تنظيم وسائل النقل والإمكانيات اللوجستية التي بدونها لا يمكن زيادة نجاعة التجارة الداخلية والدولية، في هذه الصدد كان من الضروري إتخاذ تدابير تهدف إلى⁹:

← تطوير البنية التحتية للموانئ فيما يتعلق بالتخزين ونقل المواد والمنتجات؛

← القيام بتكثيف السلسلة الباردة وجعلها تتماشى مع احتياجات تنظيم المنتجات المتوقعة (الحفظ، التغير في الاستهلاك، تثبيت الأسعار والمداخيل)،

← إنشاء بنى تحتية إضافية للتجميع في مناطق الإنتاج، بغرض إسترجاع وتحويل جزء أكبر من الإنتاج الزراعي، على وجه الخصوص الحبوب والحليب، ولكن أيضا المنتجات المشتركة (منتجات المذابح، قشور ولب الحمضيات، الحبوب الخ...):

← إنعاش صناعة التعبئة والتغليف بصفة تتماشى مع الاحتياجات الخصوصية للزراعة (صناديق الكرتون، ...) والصناعة (الجرار الزجاجية لتحل محل اللعب الورقية والبلاستيكية) وتنظيم عمليات إعادة التدوير مما يسمح بتوليد أرباح ووظائف كبيرة.

2.6. أهم التدابير التي أقرتها الدولة لتعزيز الجانب اللوجستي للصناعات الغذائية ضمن الإستراتيجية الوطنية لتنمية الصناعات الغذائية: تتمثل أهم التدابير التي تمس قطاع الصناعات الغذائية فيما يتعلق بالجانب اللوجستي والتي تم إعتماؤها خلال الجلسات الوطنية الأولى للصناعات الغذائية من طرف وزارة الصناعة وترقية الإستثمارات المنظمة سنة 2010 في إنشاء عدة هيئات يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- إنشاء لجنة لوجستية مشتركة بين الوزارات: تتمثل المهام الرئيسية للجنة اللوجستية المشتركة بين القطاعات الوزارية في¹⁰:

← تحديث وتكييف البنية التحتية مع إحتياجات المنتجين والشركات، وضمان شروط التنمية الإقليمية من خلال تنظيم منبع ومصب الإنتاج، مع التكفل بعملية التصدير؛

← تشارك وظائف الشراء والتمويل وإدارة المخزون والنقل والمناولة، التوصيل داخل الشركات، الموردين والمناولين من الباطن للسماح بالتركيز على وظائفهم الأساسية وتحسين قدرتهم التنافسية؛

← إنشاء منصات لوجستية بين الشركات ؛

← تطوير شبكة النقل والبنية التحتية لها، وخلق وظائف في مجال الخدمات اللوجستية والمساهمة في تطوير النسيج الاقتصادي المحلي؛

← تطوير شبكة متعددة الوسائط لتقديم بدائل مستدامة للتنقلات البرية وتشكيل رافعة للتنمية الاقتصادية والإقليمية وإعطاء ميزات للموانئ البحرية من أجل تعزيز تطورها ؛

← تعزيز مطابقة الخدمات اللوجستية للمواصفات (إحترام دفتر الشروط الذي وضعتة الشركات المصنعة أو الموزعين) وتحسين الأداء اللوجستي لتحسين القدرة التنافسية للشركات.

ب- إنشاء أرضيات لوجستية للصناعات الغذائية: في إطار الإستراتيجية الوطنية لتطوير الصناعات الغذائية، تم إقرار إنشاء أربعة (4) أرضيات مخصصة للصناعات الغذائية لها الشكل القانوني للشركات التجارية (مؤسسات ذات أسهم)، يتم تمويلها إما من طرف الدولة مع تسييرها بواسطة عقود الإمتياز أو بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهي من شأنها أن تعزز القدرة التنافسية لهذا القطاع. المواقع المناسبة لهذه الأرضيات ستكون سطيف، متيجة، مستغانم و أدرار، وهي تهدف إلى:

← أداء الخدمات وإدارة تدفقات المواد مباشرة من المنبع إلى المصب (من المواد الخام إلى تسويق المنتج النهائي) وتدفق العائد، "عكس اللوجستية"، من المستهلك إلى شركات إعادة التدوير أو المدمرة. هذه المهمة تتطلب البنية التحتية الحديثة وموقع قريب من محاور المرور الرئيسية (سهولة التموين) ومراكز التوزيع (سهولة التوزيع والتسليم السلع)، والأماكن التقليدية لتركيز التدفقات (التجارة، نقل الناس والسلع، والمعلومات)؛

← أرضية الخدمات اللوجستية، تعتبر كواجهة للتفاعل بين الموردين والمنتجين والموزعين والمناولين من الباطن، تستجيب في عملها للمواصفات المتضمنة في دفاتر الأعباء التي وضعتها مع شركائها؛

← تدعيم تطوير الصناعات الغذائية؛

← المساهمة في ترقية الصادرات خارج المحروقات؛

← المشاركة في تنظيم السوق.

ج- إنشاء 5 تجمعات للشركات من أجل تصدير المواد الغذائية *Consortiums d'exportation agroalimentaires* : هذه التجمعات هي عبارة عن شركات تسير وفقا للقانون التجاري، وهي تمثل الهدف الرئيسي للإستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع الصناعات الغذائية¹¹. وبالتالي، فإن الشركات المختارة لبرنامج إعادة التأهيل والقادرة على المنافسة الدولية (شهادة ISO 22000) يتم تشجيعها لتشكيل مجموعات متخصصة (تجمعات للتصدير برأسمال عام وخاص) من أجل التغلب على معوقاتهم وتجميع إمكانياتهم على إختلاف أنواعها (المالية، والخبرة، التسويق الدولي وأدوات الإتصال، مجموعة المنتجات)¹². في هذا السياق، تم إنشاء خمس (05) تجمعات لتصدير المنتجات الغذائية، بدعم منمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية¹³ l'ONUDI، وهي:

← تجمع خاص بالمنتجات البروتينية ذات المصدر الحيواني (اللحوم والأسماك والحليب، ..) تم إنشاؤه في عام 2013 "Interprofessional Animal Protein-GIPA"،

← تجمع خاص بالمنتجات من الحبوب الزراعية (المعكرونة والسميد وغيرها) "الجزائرية للحبوب الزراعية-AAC"، التي تم إنشاؤها في 2013؛

← تجمع خاص بالتمور ؛

← التجمع الوطني لتصدير العسل الجزائري؛

← التجمع الخاص بتصدير شعبة المشروبات.

بالإضافة إلى تجمعين آخرين إقليميين، في الغرب (تلمسان ووهران) وفي الشرق (بجاية) اللذان يهدفان إلى الترويج للمنتجات المحلية، وهما قيد الإنشاء.

7.1. الإجراءات الأخرى المتخذة لتسهيل نقل وتصدير المنتجات الغذائية: وهي تتضمن العديد من المجالات التي يمولها كل من الصندوق الخاص لدعم الصادرات والصندوق الوطني للضبط والتطوير الفلاحي، إضافة إلى التسهيلات الجمركية المخصصة لتصدير المنتجات الغذائية دون سواها. يمكن إختصار هذه الإجراءات كما يلي:

1.7. إعانات الصندوق الخاص لدعم الصادرات: وهو صندوق للتخصيص الخاص، أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 1996 (المواد 111 و115) ودخل حيز الخدمة مع صدور المرسوم التنفيذي رقم 96-205 الذي يحدد كفيات تسير هذا الصندوق الذي يهدف لتقديم الدعم المالي للمصدرين. فيما يتعلق بتصدير المنتجات الغذائية فإن الإعانات تكون على النحو التالي:

أ-إعانة مخصصة لنقل السلع الغذائية الموجهة للتصدير: يمنح هذا الصندوق إعانات للتصدير في شكل دعم للنقل على الشبكة الداخلية، بغرض التخفيف من التكاليف الإضافية التي يتحملها المنتجون الجزائريون بسبب تكاليف النقل. هذه الإعانة كانت في البداية تستهدف بشكل خاص صادرات التمور التي تستفيد من تحمل الصندوق لـ 80٪ من تكلفة الإقتراب من الموانئ التي يتجاوز بعدها 150 كيلومترا كما تستفيد المنتجات الأخرى للتعويض على تكاليف العبور، المناولة والنقل سواء كان داخليا أو خارجيا بنسبة موحدة تقدر بـ 25 ٪ وذلك لكل المنتجات ومهما كانت وجهة التصدير.¹⁴

ب-تعويض مصاريف المشاركة في المعارض في الخارج: يتراوح معدل التعويض بين 35 ٪ في حالة المشاركة بصفة فردية و 65 ٪ في حالة المشاركة في المعارض المسجلة في البرنامج الرسمي.

2.7. الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية: تأسس هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2000، وهو موجه لتقديم الدعم المالي لمصدري التمور، كما يلي:

منح لتشجيع التصدير تُحسب على أساس¹⁵:

← 5 دج/كغ بالنسبة لتصدير التمور بالجملة المعبأة في صناديق تصل حتى وزن 12 كغ.

← 8 دج/كغ بالنسبة للتمور المعبأة في علب مجزأة ذات وزن 1 كغ أو أقل.

ملاحظة: يمكن الجمع بين تدابير الدعم المنصوص عليها في الصندوقين (FSPE و FNDRA).

يعاب على هذه الصناديق كونها محدودة في تدخلاتها، حيث لا يستفيد من الإعانات التي تمنحها سوى عدد ضعيف جدا من المتعاملين الإقتصاديين يقدر بالعشرات نظرا للطابع الإداري البيروقراطي الذي يتم تسييرها به.

3.7. التسهيلات الجمركية: في إطار تشجيع الصادرات خارج المحروقات، تستفيد المنتجات الغذائية الموجهة للتصدير من معاملة خاصة وإجراءات إستثنائية فيما يتعلق بالمعاملات الجمركية نظرا للطبيعة الهشة التي تمتاز بها هذه المنتجات، يمكن تلخيصها على النحو التالي¹⁶:

← تخصيص رواق خاص للمنتجات الغذائية الموجهة للتصدير (خضر، فواكه وكل المنتجات الغذائية القابلة للتلف) يدعى "الرواق الأخضر" وذلك مهما كانت صفة المصدّر (متعامل إقتصادي معتمد أو خلاف ذلك). وعليه فإن المعالجة الجمركية المطبقة على هذا النوع من المنتجات يجب أن تتسم بالطابع الإستعجالي ذو الأولوية، والتصاريف المرتبطة بها يجب أن تسرع والتأشير بالختم « Bon à exporter » المتعلق بالصلاحية للتصدير يكون في نفس اليوم:

← إعفاء المنتجات الغذائية الموجهة للتصدير (خضر، فواكه وكل المنتجات الغذائية القابلة للتلف) من الفحص بواسطة جهاز المسح الضوئي « scanner » عند عملية الشحن.

8. الخاتمة: أول حدود بحثنا يتمثل على وجه الخصوص في قصور المعلومات والإحصاءات الحديثة المتاحة، بل وأحيانا تناقضها، خاصة ما تعلق منها بالتجارة الخارجية.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في الجزائر قد شهدت تقدما ملحوظا فيما يتعلق بالتطوير والعصرنة خلال السنوات الأخيرة. والواقع أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة عرفت ديناميكية كبيرة للغاية وتمكنت من فرض مكانتها في هذا القطاع، خاصة بعد أزمة المؤسسات الإقتصادية العمومية، نتيجة للسياسات المنتهجة وتطبيق تدابير التعديل الهيكلي.

غير أنه فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، وبالرغم أن السلطات الجزائرية اتخذت العديد من الإجراءات من خلال سن عدة قوانين ومراسيم هدفها هو بعث وتنشيط قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية تنافسيتها بغية مساهمتها في تنوع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وكذا إنشاء هيئات ومؤسسات متعلقة بنشاط التصدير والمتخصصة في العديد من المجالات منها التسويقية والتمويلية والتأمينية وغيرها، لكن تبقى هذه الجهود غير كافية للنهوض بالقطاع التصديري خارج المحروقات.

إذ بينت الإحصائيات أن وتيرة الواردات ازدادت نمواً وسرعة بداية من العشرية الأولى من الألفية الثانية، خاصة الغذائية منها مع تنوع في مصادرها الجغرافية، دون أن يصاحبها في المقابل، نمواً في الصادرات ومع المنافسة الحدودية للمنتجات المستوردة ذات جودة أفضل في كثير من الأحيان تبرز الحاجة إلى ضرورة تطوير وتنويع الصادرات خارج المحروقات، وذلك لا يمكن أن يتحقق دون تأهيل عاجل للمؤسسات الجزائرية خاصة الصغيرة منها وتحسين مستواها (المعدات والتسيير)، ولكن أيضاً إنشاء البنية التحتية ووضع خدمات لوجستية مخصصة للتصدير.

ويمكن القول إن أفضل سياسة لتطوير الصناعات الغذائية هي الاستخدام الأمثل للموارد الوطنية وربطها مع القطاع الفلاحي، مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات أي صناعة غذائية وهي: المواد الأولية، التقنية، اليد العاملة، الاستثمار والسوق. كما أنه من الضروري وضع إستراتيجية وطنية تهدف لتمكين قطاع الصناعات الغذائية من توسيع قدرته على تغطية السوق الوطنية وكذا تصدير المنتجات الغذائية، إذ أنه يعاب على الإجراءات التي إتخذتها الدولة أنها محدودة الفعالية، بل حتى أن بعض الهيئات لم يتم تأسيسها فعلياً لغاية اليوم.

من أجل تجاوز كل هذه العراقيل، بالإضافة إلى ضرورة تفعيل الإجراءات التي تبنتها الدولة في هذا المجال، نقترح بدورنا التوصيات التالية:

- العمل على توطيد العلاقة بين القطاع الفلاحي وقطاع الصناعات الغذائية، حتى تكون هناك إنطلاقة حقيقية لعملية إحلال الصادرات خاصة الغذائية منها،

- تشجيع إنشاء شركات تصديرية على شكل تكتلات، والتي تكون بحجم مناسب (أو عدة شركات، أو مجمع)، بهدف جعل هذه المؤسسات قادرة على التصدير.

- وضع هياكل لوجستية بغية تحقيق الديمومة المطلوبة للقطاع لاسيما في مجالات التوضيب والتخزين والتموين والتجهيز.

- تطوير البحث العلمي التطبيقي وربطه باحتياجات الزراعة والصناعات الغذائية.

- تشجيع كل المؤسسات العاملة في قطاع الصناعات الغذائية ليس انطلاقاً من كونها ستصدر منتجاتها أو تعدّها للسوق المحلية بل من منطلق أن كل المنتجات ينبغي أن تؤخذ فيها بعين الاعتبار مواصفات سلامة الأمن الغذائي أياً يكن مستهلكها. وكذا الشأن بالنسبة إلى كل مواصفات الجودة الأخرى.

- حث العاملين في القطاع على ضرورة العمل بالقواعد والإجراءات اللوجستية التي من شأنها أن تسمح لها بتطوير أدائها وإعطائها مزيداً من النجاعة وإدراجها في منظومة التنمية المستدامة.

- تطوير قدرات إستيعاب الموانئ الجزائرية وتسريع عمليات الشحن والتفريغ باستعمال أحدث الوسائل والتكنولوجيات والعمل على إتباع الأساليب العلمية في إدارة الخدمات المرفئية.

الإحالات والمراجع

¹-KOKO Kouadio Baudouin, Le rôle des industries agroalimentaires dans la croissance agricole: Cas de la Côte d'Ivoire, Thèse de Doctorat en sciences économiques, Université IBN ZOHR, Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales-Agadir, juillet 2013,p98.

- ²-نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدار الجزائرية للكتاب، الطبعة الأولى، الجزائر، 2006، ص 82.
- ³-KOKO Kouadio Baudouin, Le rôle des industries agroalimentaires dans la croissance agricole: Cas de la Côte d'Ivoire, Thèse de Doctorat en sciences économiques, Université IBN ZOHR, Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales-Agadir, juillet 2013,p98.
- ⁴-Ministère des finances- Direction générales des douanes : Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, période quatre premiers mois 2019, p5.
- ⁵-TEBANI Amel, Promotion du secteur des industries agroalimentaires en Algérie, thèse de doctorat en analyse économique, université d'Alger-3, faculté des sciences économiques, sciences commerciales et sciences de gestion, 2016-2017, p222.
- ⁶-محمد نايلي، عندما تتعثر الصادرات البرازيلية في الجزائر بسبب مشاكل لوجستية، رسالة السيام CIHEAM المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة للبحر المتوسط، العدد 20، ص24.
- ⁷-SOGEPOR.
- ⁸-فاطمة الزهراء محمد الشريف، فوزية رميني، الموانئ الجزائرية: تحول صعب في تسييرها، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، ص169.
- ⁹-Ministère de l'industrie et de la promotion des investissements,Rapport sur les 1ères assises nationales des industries agroalimentaires, mars 2010, p106.
- ¹⁰-Ministère de l'industrie et de la promotion des investissements,Rapport sur les 1ères assises nationales des industries agroalimentaires, mars 2010, p114.
- ¹¹-Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement, Séminaire sur le lancement duprojet création et développement de Consortiums d'exportation en Industries Agroalimentaires, revue Industrie-Algérie, avril 2012, p16-18.
- ¹²-MIPI, Rapport sur les 1ères assises nationales des IAA,op-cit, p145.
- ¹³-Organisation des Nations Unies pour le Développement Industrie.
- ¹⁴-Ministère du Commerce, Recueil relatif aux avantages et facilitations accordés aux exportations hors hydrocarbures, avril 2007, p9.
- ¹⁵-Idem, p10.
- ¹⁶-Ministère des Finances- Direction Générale des Douanes, Communication relative à la Promotion des exportations hors hydrocarbures, n°577/DGD/SP/D013/16 du 14 mars 2016.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار بديل لترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

Small and medium enterprises as an alternative option to upgrade exports outside hydrocarbons in Algeria

صالح ربيعة
جامعة بومرداس

علوي فاطمة الزهراء
جامعة بومرداس

صالح سلمى
مخبر تمويل التنمية في الاقتصاد الجزائري
جامعة بومرداس

rssouad@yahoo.fr

alloui.feriel@yahoo.fr

selma.salhi@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لتبيان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات، خصوصا مع تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات كمصدر أساسي للصادرات، غير أن هذا الأخير رهين لتقلبات أسعاره في الأسواق العالمية. مازالت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التصدير ضعيفة، فجلبها موجه للسوق الداخلية. لهذا وجب على السلطات الجزائرية وضع استراتيجية جديدة للنهوض بالاقتصاد الوطني وتنويع الصادرات من خلال تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورفع مساهمتها في زيادة الصادرات خارج المحروقات، كونها تتميز بالتخصص، الإبداع، المرونة والقدرة على التكيف مع متطلبات السوق العالمية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادرات، الاقتصاد الجزائري.

Abstract

Through this communication we show the role of SMEs in the promotion of non-hydrocarbon exports; in particular that the Algerian economy depends on hydrocarbons as a source of export; the latter subject to fluctuations in the price of hydrocarbons in world markets. The contribution of Algerian SMEs to exports is low, bearing in mind that most of them are directed to the domestic market. This forces the Algerian authorities to find new strategies to activate the role of SMEs in exporting, in order to promote the Algerian economy. Especially since they are characterized by specialization, innovation, flexibility.

Keywords: SMEs - exports - Algerian economy.

يرتكز تقدم النسيج الاقتصادي لأي بلد على مدى تقدم وتطور مؤسساته الاقتصادية وعلى رأسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا للدور الحيوي الذي تلعبه في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. ويرجع الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات إلى الدور المتوقع منها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء في الدول المتقدمة أو النامية، وما يمكن أن تضيقه من تقدم وازدهار ودعم للاقتصاد الوطني من خلال تقديم بعض المنتجات التي تتوافق مع متطلبات السوق المحلية والأجنبية.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني الجزائري لمساهمتها في توفير مناصب الشغل، وبالتالي التخفيف من البطالة والرفع من مستوى معيشة الأفراد، بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية. ورغم الدعم المقدم لها من قبل السلطات الجزائرية إلا أنها تعاني من عدة مشاكل حالت دون تطورها. تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدر كبير في تنمية التجارة الخارجية من خلال غزو الأسواق المحلية والعالمية بالمنتجات المحلية، حيث أن تزويد الأسواق المحلية بالمنتجات الوطنية يحقق الاكتفاء الذاتي للدولة. وبالتالي تقليل الاستيراد من الخارج، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمثابة طوق نجاة من التبعة للمحروقات للنهوض بالاقتصاد الوطني، وقد بدأ الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنوات الأخيرة بسبب تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، ووصولها لمستويات متدنية مما جعل السلطات الجزائرية للتفكير في حل للخروج من التبعة لقطاع المحروقات والنهوض بالاقتصاد الوطني من خلال ترقية الصادرات خارج المحروقات والدفع بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنويع صادرات. مما سبق ارتأينا وضع الإشكالية التالية:

"هل تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل لترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟"

وقد انبثق عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع التصدير خارج المحروقات في الجزائر؟
- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- ماهي العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج المحروقات؟
- ماهي العلاقة بين توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبين توجه الصادرات خارج المحروقات؟

وكإجابات أولية عن الاسئلة المطروحة نقترح فرضيات الدراسة التالية:

- مازالت قضية تنويع الصادرات خارج المحروقات من أولويات السلطات الجزائرية؛
- تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قاطرة نمو في أي بلد وهي ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني.
- لم تصل استراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات الى هدفها، رغم الجهود المبذولة من قبل السلطات الجزائرية؛
- يتم تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات عن طريق النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

قد قسما هذا البحث لثلاث محاور كما يلي:

- تحليل وضعية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار بديل لترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

2. تحليل وضعية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

للتعرف على وضعية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، سنتطرق لواقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، ومن ثم الى هيكلتها.

1.2. واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

تعد مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات تحدي كبير خاصة مع اعتماد الاقتصاد الوطني على صادرات المحروقات. ومن اجل بيان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات من المهم القاء نظرة على واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات ومدى ارتباطها بقطاع المحروقات ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 01: تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات من 2010 إلى 2020.

	2020 ¹	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
الصادرات خارج المحروقات	2020.98	2580.37	2925.56	1890	1780	2063	2582	2165	2026	2062	1526	
%	9.3	7.2	6.99	5.44	5.93	5.46	4.11	3.28	2.87	2.81	2.67	
صادرات المحروقات	19524.56	33243.63	38871.75	32873	28246	35724	60304	63752	69804	71427	55527	
%	90.7	92.8	93	94.56	94.07	94.54	95.86	96.72	97.13	97.19	97.33	
مجموع الصادرات	21545.54	35824	41797.32	34763	30026	37787	62886	65917	71866	73489	57053	

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، حصيلة التجارة الخارجية، تاريخ الاطلاع 2020/12/24 على موقع

<http://www.andi.dz/index.php/fr/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>

- Direction des etude et prospective, statistique du commerce exterieur de l'ALGERIE ,direction générale des douanes, ministère des finances , 2018,2019,2020, p 14-15-7.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا ان الاقتصاد الجزائري يعاني من التبعية لقطاع المحروقات، حيث ان الصادرات خارج المحروقات لا تغطي الا نسبة قليلة فقط، وهذا ما ينعكس بالسلب على حصيلة الميزان التجاري من جهة والاقتصاد الوطني ككل. خاصة وأن قطاع المحروقات يعاني من تذبذبات في أسعار البترول. ومن الملاحظ أن النسبة الأكبر من الصادرات الجزائرية هي من المحروقات، ما يجعل النمو الاقتصادي حبيس تطور هذا القطاع بالدرجة الأولى وارتفاع أسعاره وتقلباتها وكذلك مرتبط بالنمو العالمي والطلب عليه في الأسواق العالمية. وعلى الرغم مما تمثله الصادرات خارج المحروقات في تحقيق النمو الاقتصادي لأي بلد، الا أن هذا لا ينطبق على الجزائر التي تعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية فالصادرات خارج المحروقات لم تتجاوز 10% لعدة سنوات. كما انها لم تتجاوز نسبة 1% في السنوات السابقة، على

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار بديل لترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

الرغم من الخطط والاستراتيجيات التي اعتمدتها الجزائر لترقية الصادرات خارج المحروقات، وما تنفقه في سبيل ذلك وما تبذله من مجهودات للهبوط بالقطاعات المنتجة.

كما هو ملاحظ أن المحروقات تمثل أساس صادراتنا إلى الخارج خلال سنة 2018 بحصة 93.13% من القيمة الإجمالية للصادرات، بزيادة قدرها 15.26% مقارنة بسنة 2017.

أما بالنسبة للصادرات "خارج المحروقات" التي لا تزال هامشية، والتي تقدر نسبتها بـ 6.87% من القيمة الإجمالية للصادرات. أي ما يعادل 2.83 مليار دولار، فقد سجلت زيادة قدرها 46.13% مقارنة بسنة 2017. كما نلاحظ أن الصادرات خارج المحروقات عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة السابقة حيث انتقلت من 1526 مليون دولار سنة 2010 إلى 2582 سنة 2018، ثم انخفضت سنة 2020 إلى 2021 مليون دولار بسبب جائحة الكورونا التي أثرت على الاقتصاد العالمي. وعلى ضوء ما سبق نستنتج أن الصادرات الجزائرية تتميز بالأحادية كون أن المحروقات تمثل حصة الأسد من صادراتها والتي تجاوزت حدود 90% من حجم الصادرات الكلية طيلة السنوات السابقة.

2.2. هيكل الصادرات خارج المحروقات في الجزائر:

تتمثل في مجموعة المواد التي يتم تصديرها خارج المحروقات تشمل أساسا:

- المنتجات النصف مصنعة التي تمثل حصة 5.45% من الحجم الإجمالي للصادرات، أي ما يعادل 2.24 مليار دولار أمريكي.
- المواد الغذائية بحصة 0.91% أي بقيمة 373 مليون دولار أمريكي.
- سلع المعدات الصناعية بحصة 0.22% أي بقيمة 90 مليون دولار أمريكي.
- المواد الخام والسلع الإستهلاكية غير الغذائية بحصص تقدر على التوالي بـ 0.22% و 0.08%.

ونبين تطور هيكل الصادرات خارج المحروقات للفترة من 2009 إلى 2020 في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: هيكل الصادرات خارج المحروقات للفترة من 2009 على 2020.

	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
السلع الغذائية	399.6	407.8	373.77	349	327	235	323	402	315	335	315
المواد الخام	65.85	95.95	92.39	73	84	106	109	109	168	161	94
المواد نصف المصنعة	1439.47	1950.92	2335.58	1410	1321	1597	2121	1458	1527	1496	1056
سلع والمعدات الزراعية	0.31	0.25	0.31	0.29	-	1	2	-	1	-	1
سلع والمعدات الصناعية	84	82.97	90.10	78	54	19	16	28	32	35	30
السلع الإستهلاكية غير الغذائية	31.75	30.42	33.42	20	19	11	11	17	19	15	30
اجمالي الصادرات خارج المحروقات	2020.98	2580.37	2925.56	1890	1780	2063	2582	2165	2026	2062	1526

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، حصيلة التجارة الخارجية، تاريخ الاطلاع 2020/12/24 على موقع

<http://www.andi.dz/index.php/fr/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>

Direction des études et prospective, statistique du commerce extérieur de l'ALGERIE, direction générale des douanes, ministère des finances, 2018, 2019, 2020, p 14-15-7.

3. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

1.3. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تختلف المعايير التي يتم الاعتماد عليها لتعريف وتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى، حسب إمكانياتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية، ففي الجزائر لم يكن هناك تعريف محدد وواضح لهذه المؤسسات، فمعظمها كانت تعاريف عارضة غير رسمية إلى غاية صدور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001. وقد مرّ تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدة مراحل أهمها:

1.1.3. التعريف الأول

وهو التعريف الذي جاء في تقرير برنامج التنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1974-1977 والذي يرى أنها: كل وحدة منتجة مستقلة قانونيا تشغل أقل من 500 عامل وتحقق رقم أعمال سنويا أقل من 15 مليون دينار جزائري ورقم استثماراتها أقل من 10 مليون دينار.

2.1.3. التعريف الثاني

وقد جاء التعريف الثاني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية المؤسسات الخفيفة (EDIL)، والذي ركز على عدد العمال ورقم الأعمال واعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها: " كل مؤسسة تشغل أقل من 200 عامل وتحقق رقم أعمال أقل من 10 ملايين دينار"².

3.1.3. التعريف الثالث

التعريف الذي جاء ليضفي الصبغة القانونية والرسمية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمتمثل في القانون التوجيهي³ الذي صيغ في القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 واعتمد فيه المشرع الجزائري على ثلاثة معايير وهي التي عمل بها المشرع الأوروبي. ويحتوي هذا القانون في المادة 4 منه على تعريف مفصل لهذه المؤسسات، ثم تأتي المواد بعده لتبين حدود هذه المؤسسات ووسائل دعمها. وتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية في المادة 4 من نفس القانون بأنها مؤسسات إنتاج السلع والخدمات أو الخدمات وحدها⁴، وهي التي "تشغل من 1 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار وتستوفي معايير الاستقلالية"⁵.

أما المواد 5 و6 و7 من هذا القانون فقد صنفت المؤسسات إلى ثلاث مجموعات كما يلي:

— تعرف المؤسسة المتوسطة حسب المادة 6 من القانون التوجيهي: "بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون و2 مليار دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و500 مليون دينار"⁶.

— تعرف المؤسسة الصغيرة حسب المادة 5 من القانون التوجيهي: "بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار"⁷.

— تعرف المادة 7 من القانون التوجيهي المؤسسة المصغرة بأنها: "مؤسسة تشغل من عامل إلى 9 عمال وتحقق رقم أعمالها أقل من 20 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار"⁸.

ويمكن تلخيص هذه التعاريف في الجدول التالي:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار بديل لترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

الجدول رقم 03: معايير التمييز بين حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المعايير المؤسسة	العمالة الموظفة (عامل)	رقم الأعمال السنوي (مليون دينار)	الحصيلة السنوية (مليون دينار)
المؤسسة المصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 20	أقل من 10
المؤسسة الصغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200	أقل من 100
المؤسسة المتوسطة	من 50 إلى 250	من 200 إلى 2000	من 100 إلى 500

المصدر: من إعداد الباحثات حسب القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويعرف المشرع الجزائري بمقتضى القانون رقم 02-17 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات مهما كانت طبيعتها القانونية⁹:

- تشغل من واحد (01) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (04) ملايين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (01) دينار جزائري؛

- تستوفي معيار الاستقلالية؛

من خلال المقارنة مع القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2001، نلاحظ زيادة في معيار رقم الأعمال السنوي و مجموع الحصيلة السنوية ، وهذا راجع إلى ضرورة تحيين القيم المالية من جهة و تدهور قيمة الدينار في السوق الوطنية و الدولية من جهة أخرى.

4. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي تعطي أهمية كبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمنذ بداية الإصلاحات في الثمانينات، وهي تسعى لحل المشاكل الاجتماعية التي استفحلت بفعل السياسات القديمة التي انتهجتها بعد الاستقلال، كمشكل البطالة وتوفير مناصب شغل للشباب.

ففي سنة 2001، أصدرت السلطات العمومية الأمر الخاص بتطوير الاستثمار والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي حدد الاجراءات الخاصة بالتسيير الإداري، كما تضمن هذا القانون سياسات الدولة الموجهة لدعم هذه المؤسسات والتدابير المشتركة الخاصة بتطوير نظام الاعلام والتشاور¹⁰. كما نص القانون على ترقية التعاقد من الباطن (المناولة) كوسيلة مهمة لتطويرها. وفي سنة 2002، تم إنشاء صندوق ضمان القروض¹¹. ومع إمضاء اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي للدخول في منطقة التجارة الحرة وتسارع وتيرة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، كان واجبا على الحكومة أن تجد الحلول العاجلة لمواجهة الأخطار الناجمة عن الانفتاح الاقتصادي فجاء قانون 2003، والمتعلق بالمشاريل ومراكز التسهيل لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتبني برنامج التأهيل كخطوة للرفع من القدرة التنافسية لهذه المؤسسات¹². وفي سنة 2004 تم انعقاد الجلسات الوطنية لهذه المؤسسات، كما تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME) بموجب المرسوم رقم 05 - 165 المؤرخ في 3 ماي 2005 التي تعتبر أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير هذه المؤسسات، وتحسين محيطها لا سيما في الحصول على المعلومات وتنمية أدوات التسيير وتدعيم التأهيل المباشر لها¹³. وفي سنة 2007 تم إعطاء الإشارة لإنطلاق البرنامج الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكانت سنة 2008 بداية لتعزيز المعلومة الاقتصادية الخاصة

بها لتواكب التطورات التكنولوجية العالمية. وفي سنة 2009، تم تنظيم أول طبعة للجائزة الوطنية للابتكار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تمّ في سنة 2010، إطلاق المخطط الخماسي 2010 – 2014 الذي يهدف إلى ضمان ديناميكية هذه المؤسسات¹⁴. وتميز عام 2011 برفع قدرات هيئات الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الاستثمار وتقديم التسهيلات من خلال الإجراءات المتخذة لتجديد الثقة لحاملي المشاريع وتعزيز النشاطات وذلك في اجتماع مجلس الوزراء في 22 فيفري 2011. وفي سنة 2012 تم اتخاذ إجراءات جديدة من بينها النص 55 من القرار الرئاسي رقم 12 – 23 المؤرخ في 18 جانفي 2012 المعدل والمتمم للقرار رقم 10 – 236 المؤرخ في 7 أكتوبر 2010 المتعلق بقانون السوق العمومية التي تبين أن بعض احتياجات الخدمات المتعاقدة يمكن لها أن تلبى من طرف المؤسسات المصغرة، والتي يجب أن يخصص لها 20% على الأكثر من الطلبات العمومية¹⁵. وفي 2018 تم تقديم العديد من التدابير لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مشروع قانون المالية، وتشمل هذه التدابير صندوق دعم التأهيل، الذي سيصبح صندوق دعم تحديث وعصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تطوير هيكل الوكالة الوطنية للتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي أوكلت لها هذه المهمة (Andpme) لتصبح أكثر مرونة لتنفيذ المهام الموكلة إليها. إن خطة العمل الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تركز على تطوير هاته المؤسسات خاصة التي تعمل في مجال التعاقد من الباطن (المناولة)، والتصدير، بما يتمشى مع سياسة الحكومة، بهدف تخفيض فاتورة الاستيراد¹⁶.

ونلخص تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر من 2007 إلى 2019 في الجدول التالي:

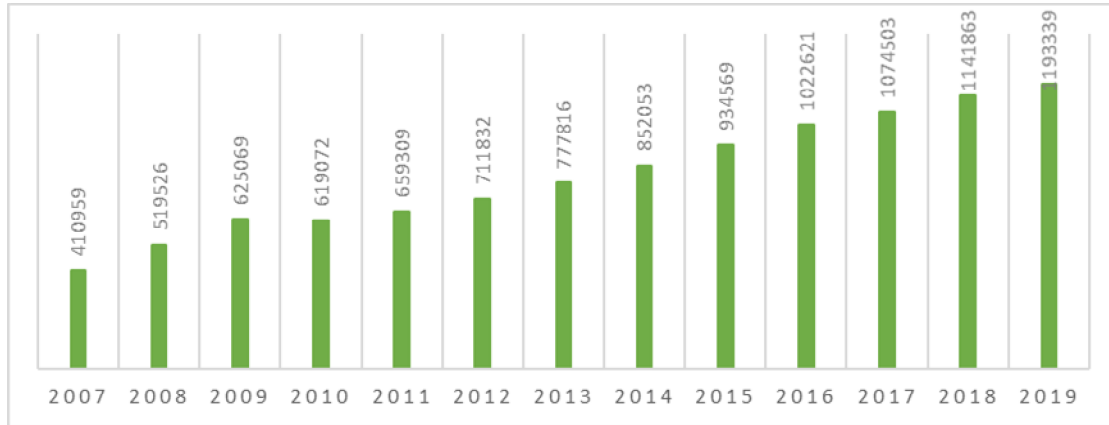
الجدول رقم 04: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2007 إلى 2019.

نوعية المؤسسات ص و م	2011	1012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المؤسسات الخاصة	658737	711275	777259	851511	934037	1022231	1074236	1141602	1193096
المؤسسات العامة	572	577	557	542	532	390	267	261	243
المجموع	659309	711852	777816	852053	934569	1022621	1074503	1141863	1193339

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information Bulletin d'information Statistique de la PME, N°20, N°22, N°24, N°26, N°28, N°30, N°32, N°33, N°34 N°36 Edition, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020 p8 .

ومن خلال الجدول السابق نوضح تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في هذه الفترة في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: تطور حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2007 إلى 2019.

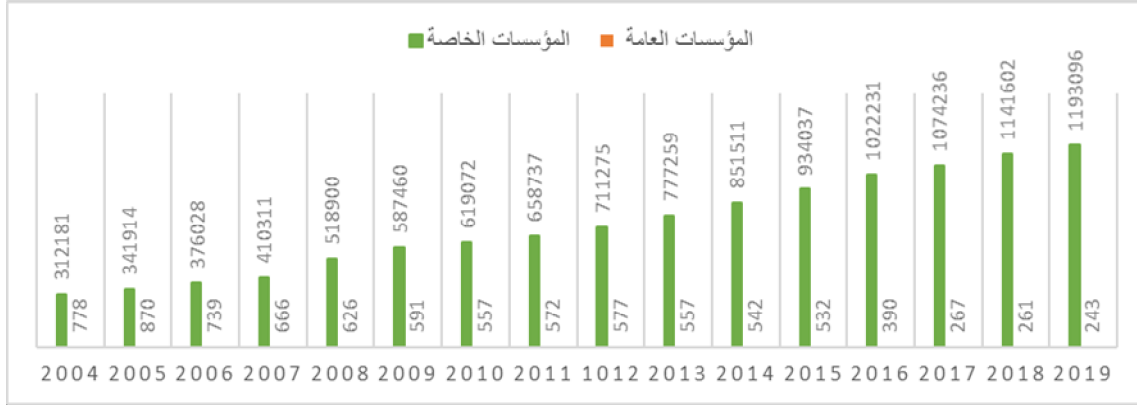


المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار بديل لترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes N°18, N°20, N°22, N°24, N°26, N°28, N°30, d'Information Bulletin d'information Statistique de la PME, N°12, N°14, N°16, p8. 2020, 2019 Edition 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 6 N°34 N°32, N°33, N°3

وهذه المؤسسات مقسمة إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة عامة وخاصة كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 02: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية العامة وخاصة من 2004 إلى 2019.



Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information 4N°18, N°20, N°22, N°24, N°26, N°28, N°30, N°32, N°33, N°3 Bulletin d'information Statistique de la PME, N°12, N°14, N°16, p8. 2020, 2019 Edition 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 6N°3

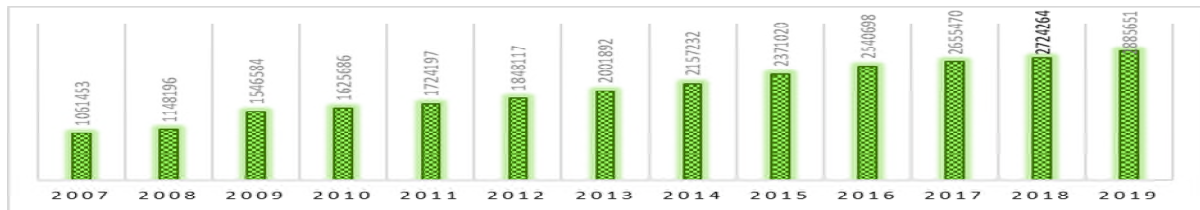
من خلال الجدول والشكلين السابقين، نلاحظ أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات خاصة بحيث تمثل المؤسسات العمومية نسبة ضئيلة. كما نلاحظ تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة إلى أخرى، وهذا راجع إلى جملة الإصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية، بالإضافة إلى الوعي بمكانتها في النسيج الاقتصادي، خاصة بعد تبني اقتصاد السوق ومحاولة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في إطار الدخول إلى منطقة التجارة الحرة. ففي سنة 2004 بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 312959 مؤسسة، وفي سنة 2011 بلغ عددها 659309 منها 658737 مؤسسة خاصة و572 مؤسسة عامة، بحيث تمثل المؤسسات الخاصة 99.91% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حديثة النشأة سنة 2010 حوالي 42665 مؤسسة. كما تم شطب 9545 مؤسسة وإعادة تنشيط 5392 مؤسسة، بمجموع 40237 مؤسسة منشأة بمعدل نمو يقدر بـ 6.5% مقارنة مع 2010. أما في سنة 2012 فقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 711852، منها 711275 مؤسسة خاصة و577 مؤسسة عامة، بحيث تمثل المؤسسات الخاصة ما نسبته 99.92%. واستمر تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة إلى أخرى حتى وصل عددها سنة 2019 إلى 1193339 منها 243 مؤسسة عامة و1193096 مؤسسة خاصة.

كما أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية تمثل نسبة ضئيلة جدا من محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وبالنسبة للمؤسسات الخاصة فهي مقسمة إلى مؤسسات ذات طابع معنوي التي بلغ عددها 671267 مؤسسة سنة 2019 ومؤسسات أشخاص طبيعيين وقد بلغ عددها 521829 سنة 2019 وهم أصحاب المهن الحرة وهم غير ملزمين في التسجيل في السجلات التجارية كالأطباء والمحامين والموثقين... إلخ حيث بلغ عددهم سنة 2019 حوالي 247275

مؤسسة، أما النوع الأخير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة فهي النشاطات الحرفية والتي بلغ عددها سنة 2019 حوالي 274554 مؤسسة.

كما تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل وامتصاص البطالة، وقد أوكلت الدولة مهمة توفير مناصب الشغل إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعتبر من أهم القطاعات المولدة لمناصب الشغل، فهي بذلك تفوق حتى المؤسسات الكبيرة، حيث تمتاز بتكثيف عنصر العمل واستعمال تكنولوجيا بسيطة، في حين تمتاز المؤسسات الكبيرة باستعمال التكنولوجيا المتطورة على حساب التشغيل، والشكل التالي يبين تطور مناصب الشغل في هذا القطاع:

الشكل رقم 03: تطور مناصب الشغل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2007 إلى 2019.



Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information Bulletin d'information Statistique de la PME, N°12, N°14, N°16, N°18, N°20, N°22, N°24, N°26, N°28, N°30, N°32, N°33, Edition 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, p8.

من خلال الشكل السابق يتبين لنا تزايد عدد مناصب الشغل من سنة إلى أخرى، مع تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، ومدى مرونة هذا النوع من المؤسسات في استيعاب الطاقات البشرية من جهة أخرى. ففي سنة 2007 كان عدد العمال 1061453 عامل، سنة 2018 بلغ عدد مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2724264 عاملا، بزيادة تصل إلى 1662811 عاملا من 2007 إلى سنة 2018. وقد وصل عدد العمال سنة 2019 إلى 2885651 عاملا، بزيادة قدرها 161387 عاملا.

وتلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية دورا هاما في التنمية الصناعية، لأنها تعتبر خطوة مهمة في طريق التصنيع ومصدرا مهما لاستغلال الموارد المتاحة. ويمكن عرض توزيع هذه المؤسسات حسب القطاع الصناعي الجزائري لسنة 2018 في الجدول التالي:

الجدول رقم 05: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القطاعات الصناعية لسنة 2017-2019.

2019		2018		2017		فروع النشاط
عمومية	خاصة	عمومية	خاصة	عمومية	خاصة	
94	7387	100	7068	88	6599	الزراعة والصيد البحري
2	3064	4	2981	3	2887	المحروقات، الطاقة والمناجم والخدمات المتصلة
15	190155	16	185121	23	179303	البناء والأشغال العمومية
72	103621	73	99865	80	94930	الصناعات التحويلية
60	614315	68	585915	73	548195	الخدمات
-	274554	-	260652	-	242322	الحرف اليدوية والصناعات التقليدية
243	1193096	261	1141602	267	1074236	المجموع الم ص وم المعنوية

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information Bulletin d'information Statistique de la PME N°33, N°33, N°34, N°35, N°36 Edition, 2018, 2019, 2020 p9.

تتواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي الوطني، إلا أن أغلبها يتمركز في قطاع الخدمات، ثم في قطاع البناء والاشغال العمومية، وفي الأخير قطاع المحروقات والطاقة والمناجم والخدمات المتصلة بنسبة. ومن أهم أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تحقيق التنمية الجهوية والتي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية. فهي أداة فعالة لحل الكثير من المشاكل سواء الاجتماعية أو الاقتصادية وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، وتوفير فرص العمل في مختلف جهات الوطن، ففي سنة 2019 بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1193339 مؤسسة.

5. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار بديل لترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر:

تسيطر المحروقات على الصادرات الجزائرية بنسبة كبيرة، هذا ما دفع بالسلطات الجزائرية للبحث عن البدائل خاصة بعد الازمة العالمية النفطية منذ الثمانينات من القرن الماضي، مروراً بأزمة الرهن العقاري سنة 2008؛ التي أدت إلى تراجع أسعار النفط وازمة سنة 2014، أين قل طلب العالمي على النفط ثم عاد للصعود مرة جديدة. لكن سرعان ما عاد للنزول خلال السنوات الأخيرة، وكذلك انتشار وباء الكورونا ما أدى لتوقف شبه كلي للنشاط الصناعي والتجاري العالمي. كل هذه الأسباب أدت بالسلطات للبحث عن سبل جديدة لترقية الصادرات خارج المحروقات وجعلها من أولوياتها.

5.1. العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج المحروقات:

تسيطر المحروقات على الصادرات الجزائرية بنسبة كبيرة، فيعتبر الاقتصاد الجزائري أحادي القطب هذا ما دفع بالسلطات الجزائرية بالبحث عن السبل والبدايل لتنويع الصادرات ودفع بعجلة التنمية الاقتصادية. لأن تنوع مصادر الثروة من أهم مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورغم العدد الكبير لها إلا أنها لم تحقق ما كان منتظراً منها. وهذا ما يبينه لنا الجدول التالي:

الجدول رقم 05: العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج المحروقات.

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
2580.37	2925.56	1890	1780	2063	2582	2165	2026	2062	1526	الصادرات خارج المحروقات
7.2	6.99	5.44	5.93	5.46	4.11	3.28	2.87	2.81	2.67	%
33243.63	38871.75	32873	28246	35724	60304	63752	69804	71427	55527	صادرات المحروقات
92.8	93	94.56	94.07	94.54	95.86	96.72	97.13	97.19	97.33	%
35824	41797.32	34763	30026	37787	62886	65917	71866	73489	57053	مجموع الصادرات
1193339	1141863	1074503	1022621	934569	852053	777816	711852	659309	619072	عدد الم ص م

المصدر: من اعداد الباحثات انطلاقاً من الجدولين 2 و 8.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يعكس تطور الصادرات خارج المحروقات؛ وهذا ما يبين وجود علاقة ترابطية ضعيفة بين تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج المحروقات. فالصادرات خارج المحروقات لم تعرف تطور كبير خلال سنوات الدراسة فهي لم تتجاوز 10% من إجمالي الصادرات. وهذا ما يبين لنا فشل المخططات الحكومية في دفع عجلة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوجيهها لترقية الصادرات خارج المحروقات.

5.2. العلاقة بين توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوجه الصادرات خارج المحروقات:

هناك تباين واضح بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور الصادرات خارج المحروقات والجدول التالي يوضح

ذلك:

الجدول رقم 06: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القطاعات الصناعية لسنة 2018-2019

2019	2018	2017	توزيع الم ص وم على النشاطات الاقتصادية	2019	2018	2017	هيكله الصادرات خارج المحروقات
7481	7168	6687	الصيد والبحري	407.8	373.77	349	السلع الغذائية
3066	2985	2890	المحروقات، الطاقة والمناجم والخدمات المتصلة	95.95	92.39	73	المواد الخام
190170	185137	179326	البناء والاشغال العمومية	1950.92	2335.58	1410	المواد نصف المصنعة
103692	99938	95010	الصناعات التحويلية	0.25	0.31	0.29	سلع والمعدات الزراعية
614375	585983	548268	الخدمات	82.97	90.10	78	سلع والمعدات الصناعية
274554	260652	242322	الحرف اليدوية والصناعات التقليدية	30.42	33.42	20	السلع الاستهلاكية غير الغذائية
1193339	1141863	1074503	المجموع الم ص وم	2580.37	2925.56	1890	اجمالي الصادرات خارج المحروقات

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information
Bulletin d'information Statistique de la PME N°33, N°33, N°34, N°35, N°36 Edition, 2018, 2019, 2020 p9.

تتواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي الوطني، إلا أن أغلبها يتمركز في قطاع الخدمات ثم في قطاع البناء والاشغال العمومية وهذين القطاعين بعيدين عن القطاعات الموجهة للتصدير كما انها أنشطة داخلية، وهذا ما يعكس لنا التباين في ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانخفاض التصدير خارج المحروقات وهشاشته.

كما نلاحظ ان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير محصورة في قطاع الصناعات التحويلية بنسبة قليلة وهي تتمحور في الصناعات الغذائية، والسلع والمعدات الصناعية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية المنتجات النصف مصنعة التي تمثل حصة 5.45% من الحجم الاجمالي للصادرات، المواد الغذائية بحصة 0.91%. سلع المعدات الصناعية بحصة 0.22% المواد الخام والسلع الاستهلاكية غير الغذائية بحصص تقدر على التوالي بـ 0.22% و 0.08%.

الخاتمة

من خلال دراستنا هذه حاولنا ابراز مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات، من خلال الدور الذي تلعبه في خلق القيمة المضافة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية. وقد وجدنا أن المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة الجزائرية مازالت بعيدة كل البعد عن التصدير فجلبها موجه للسوق الداخلية. فهي تتمركز في قطاع الخدمات والبناء والاشغال العمومية؛ وحتى المؤسسات الموجهة للتصدير فهي تعمل في الصناعات التحويلية المعتمدة على المحروقات.

ورغم كل الجهود المبذولة من قبل السلطات العمومية في تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لترقية الصادرات خارج المحروقات، إلا ان النتائج جاءت دون ذلك. فالصادرات خارج المحروقات لم تتعدى 8% من مجمل الصادرات؛ هذا ما جعل الصادرات الجزائرية أحادية القطب تعتمد بشكل كبير على تصدير المحروقات، مما يبقيها رهينة لتقلبات أسعارها في الأسواق العالمية.

لذلك وجب البحث عن السبل الضرورية لترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال ما سبق توصلنا إلى النتائج التالية:

- يعتبر قطاع المحروقات هو المهيمن الوحيد على الصادرات الجزائرية، وبهذا يعد الاقتصاد الجزائري اقتصادا رعييا يعتمد على المحروقات كمادة أساسية في التصدير، وعليه فإن الاقتصاد الجزائري رهين لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية؛
- تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قاطرة تنمية اقتصاديات الدول المتقدمة لما تتميز به من التخصص، الابداع، المرونة وقدرتها على التكيف مع متطلبات السوق. إلا ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر لا تزال بعيدة كل البعد عن تنمية الاقتصاد الوطني، لذا وجب الاهتمام بها أكثر من خلال التكفل بها ومرافقتها؛
- تنوع الصادرات خارج المحروقات هو الخيار الوحيد للنهوض بالاقتصاد الوطني والتخفيف من تبعيته لقطاع المحروقات؛
- يعتبر التصدير حلقة الوصل للولوج إلى الأسواق العالمية، فهو بذلك يمثل المحرك الأساسي لترقية الصادرات خارج المحروقات وادراج مبدأ التخصص في الإنتاج؛
- تتأثر الصادرات بالسياسات المتبعة من قبل السلطات العمومية؛
- إن تأكيد فعالية السياسات التي أقرتها السلطات الجزائرية لترقية الصادرات خارج المحروقات رهين تجسيدها من قبل المنتجين المحليين؛
- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يعكس تطور الصادرات خارج المحروقات؛ وهذا ما يبين وجود علاقة ترابطية ضعيفة بين تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج المحروقات؛
- تتمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاع الخدمات ثم في قطاع البناء والاشغال العمومية وهذين القطاعين بعيدين عن القطاعات الموجهة للتصدير كما انها أنشطة داخلية، وهذا ما يضعف مساهمتها في التصدير خارج المحروقات.

التوصيات والاقتراحات:

من خلال النتائج المتوصل إليها خرجنا بمجموعة من التوصيات، وذلك بوضع استراتيجية لمرافقة المؤسسات الصغيرة على المستوى الدولي من أجل الانفتاح على الأسواق الخارجية، وذلك عن طريق:

- وضع إطار مميز للتشاور والشراكة يسمح بترقية المشاريع المتعلقة بالتصدير خارج المحروقات للشباب أصحاب المؤسسات الصغيرة و مرافقة الشباب المقاول خلال كل مسار عملية التصدير للأسواق الخارجية؛
 - مرافقة وتمويل الشباب حاملي المشاريع لإنشاء مؤسسات مصغرة مختصة في نشاط التصدير؛
 - تنظيم أيام تحسيسية وإعلامية حول النشاطات موضوع الاتفاقية لفائدة رؤساء المؤسسات الصغيرة الراغبين في التصدير؛
 - خلق روابط تعاون دولية لصالح المؤسسات الصغيرة مع مختلف الشركاء الدوليين؛
 - تخصيص دورات تكوينية في "تقنيات التصدير" لصالح مكوبي الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وهذا من خلال برنامج التكوين الموجه للمصدرين الذي تنظمه الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة باعتماد من وزارة التجارة؛
 - توفير حصص خاصة بالمؤسسات الصغيرة من أجل المشاركة في مختلف المعارض الوطنية والدولية التي تشرف عليها مصالح وزارة التجارة؛
 - المساهمة في تحسيس وتوجيه الشباب المقاول نحو الأنشطة المتعلقة بالتصدير؛
 - توفير على مستوى كل مصالح وزارة التجارة مرافقة مكيفة للشباب حاملي المشاريع الراغب في خلق مؤسسات مصغرة مختصة في التصدير خارج المحروقات.
- ومن أجل ما سبق ذكره أشرف يوم 3 مارس 2021، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات الصغيرة رفقة وزير التجارة بوضع استراتيجية مرافقة المؤسسات الصغيرة المصدرة ضمن برنامج اسمه "البرنامج السفير"، وهذا بهدف عم ومرافقة المؤسسات الصغيرة في الاسواق الدولية. خاصة أن معظم المؤسسات الصغيرة تقوم بالتصدير بطريقة غير نظامية، مما يؤثر سلبا على مداخل التصدير بالاقتصاد الوطني.

قائمة الهوامش والمراجع:

¹ إحصائيات لـ 11 شهر من 2020¹

² لخلف عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 23.

³ القانون رقم 18-01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001، المتضمن للقانون التوجيهي الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

⁴ وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية بالجزائر، مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2005، ص 17.

⁵ المؤسسة المستقلة: هي كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

⁶ مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص 18.

⁷ المرجع نفسه.

⁸ مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص19.

⁹ قانون رقم 02-17 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج ر عدد 02 بتاريخ 2017/01/11،

¹⁰ ربيعي رياض وربيعي عقبة، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الجزائر، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 5 و6 ماي 2013، ص 10.

¹¹ المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي.

¹² المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003، يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات.

¹³ الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على موقعها، <http://www.andpme.org.dz>.

¹⁴ وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار في الجزائر، نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 20، 2011، ص5.

¹⁵ المرجع نفسه، ص8.

¹⁶ Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information
1 Bulletin d'information Statistique de la PME, N°33, Edition, 2018, p

الدعائم الأساسية لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

The mainstays for enhancing the competitiveness of small and medium-sized enterprises

ليلى مطالي

جامعة أمحمد بوقرة بومرداس

l.metalii@univ-boumerdes.dz

دليلة مسدوي

جامعة أمحمد بوقرة بومرداس

d.mesdoui@univ-boumerdes.dz

ملخص:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماما متزايدا بالنظر لدورها في توفير فرص العمل ومساهمتها في التنمية وتنويع الاقتصاد، إلا أن التحديات التي تواجهها لا سيما من طرف المؤسسات الكبيرة دفعت الدول حاليا إلى العمل على توفير الأطر والمتطلبات اللازمة لنجاحها والارتقاء بها. وفي هذا الإطار؛ تسعى الجزائر على غرار العديد من دول العالم لإرساء برامج تساعد على زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتوجه نحو التصدير. يهدف هذا البحث إلى الوقوف على التحديات والمشاكل التي تعيق نشاط وتطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛ مع عرض نموذج لترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل، المؤسسات والنمو، التنمية الاقتصادية، الاستثمار.

تصنيف JEL: G29, Z23, Q43, F64, G22.

Abstract :

Small and medium enterprises gained great interest due to their role in providing job opportunities and their contribution to development and diversification of the economy. However, the challenges they face, especially from large enterprises, have now prompted countries to provide the necessary frameworks and requirements for their success and advancement. Thus, Algeria, like many countries of the world, seeks to establish programs that help increase the competitiveness of small and medium enterprises as well as improving exports. This research aims to identify the challenges and problems that hinder the activity and development of the small and medium enterprises sector in Algeria. With the presentation of a model to upgrade the competitiveness of SME.

Keywords: Small and medium enterprises, finance, institutions and growth, economic development, investment.

Jel Classification Codes: G29, Z23, Q43, F64, G22.

1. مقدمة:

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا محوريا في اقتصاديات العديد من دول العالم، من خلال مساهمتها الفعالة في التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل، غير أن هذه المؤسسات تواجه العديد من المشاكل والتحديات التي تعيق نشاطها، لا سيما المنافسة الخارجية الشديدة في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة بحيث أن بقائها فيه أصبح مرهونا بقدراتها التنافسية؛ الأمر الذي يستدعي دعم وتنمية هذه المؤسسات حتى تحقق الأهداف المنتظرة منها. وفي هذا الإطار؛ تسعى الجزائر على غرار بقية الدول إلى النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل تنويع الاقتصاد والخروج من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات لا سيما بعد انهيار أسعار المحروقات، وهو ما تجسد من خلال اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات الهادفة إلى إنعاش القطاع وبما يكفل الاستجابة لهذه التغيرات والتطورات الحاصلة على نحو يرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويؤهلها لترقية صادراتها.

إشكالية البحث:

بناء على ما تقدم؛ تظهر معالم إشكالية البحث والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

ما هي الدعائم الأساسية التي تمكن من تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- المساهمة في إثراء موضوع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك من خلال اقتراح بعض الحلول للنهوض بهذا القطاع، والارتقاء به إلى مستوى يسمح له من تعزيز قدرته التنافسية والتوجه نحو التصدير؛
- الوقوف على التحديات والمشاكل التي تعيق نشاط وتطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- عرض نموذج لترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أهمية الدراسة: تنبثق أهمية هذه الدراسة من الاعتبارات التالية:

- أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية للعديد من الدول؛
- بروز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل لترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- لفت انتباه الأطراف الفاعلة في النشاط الاقتصادي إلى ضرورة وضع برامج وسياسات واضحة المعالم والأهداف لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تمكنه من تعزيز قدرته التنافسية ومسايرة التحديات التي يعيشها الاقتصاد الجزائري؛

محاور الدراسة: يهدف الاجابة على الاشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية هي:

أولا - مفهوم وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ثانيا- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم المشاكل التي تواجهها

ثالثا- نموذج مقترح لتدعيم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

2. مفهوم وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لكل بلد تعريف خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك حسب المستوى الاقتصادي، الاجتماعي، كما أن المعايير الكمية والنوعية التي يعتمد عليها لها الدور الكبير في تحديد التعريف الخاص بكل بلد.

1.2. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن أهم ما يواجه الباحث عند اعداد دراسات تتمحور إشكالياتها حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو عدم وجود تعريف دقيق وموحد لهذا النوع من المؤسسات، حيث أن كل دولة تعتمد على بعض المعايير عند إعطاءها تعريف لها، لذلك بقيت القضية نسبية في انتساب مفهوم لها، فالمعايير المعتمد عليها هنالك من هي معايير كمية وهنالك من هي نوعية:

1.1.2 المعايير الكمية: والمتمثلة في: ¹(مسدوي دليلة 2008/2009، صص 25-26)

- معيار عدد العمال (حجم العمالة): حيث يعتبر من أهم المعايير المستخدمة في تمييز حجم المؤسسة، حيث تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق هذا المعيار إلى:

- مؤسسة مصغرة: هي التي شغل من 01 إلى 09 عامل.
- مؤسسة صغيرة: هي التي تشمل من 10 إلى 199 عاملا.
- مؤسسة متوسطة: هي التي تشغل من 200 إلى 499 عاملا.

- معيار رقم الأعمال: يعتبر من المعايير الحديثة المستعملة في تصنيف المؤسسات، فقد صنفت الو.م. أ وأوروبا المؤسسة التي تبلغ قيمة مبيعاتها مليون دولار أو أقل ضمن مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

ومن نقائصه أنه لا يعبر بصورة صادقة عن أحسن أداء المؤسسة، ففي حالة الارتفاع المتواصل لأسعار السلع المباعة فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع رقم أعمال المؤسسة وبالتالي يسود الاعتقاد على تطور أداء المؤسسة، لذلك يلجأ الاقتصاديين لتصحيح الصورة عن طريق الرقم القياسي لتوضيح النمو الحقيقي لرقم الأعمال وليس الإسمي لذلك يعتبر معيار رقم الأعمال ضروري ولكنه غير كاف.

- معيار رأس المال: يعتبر من المعايير الشائعة كونه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية للمؤسسة فقد اعتمدته بعض الدول الآسيوية (الفلبين، الهند، كوريا الجنوبية وباكستان) وذلك بتصنيف المؤسسة صغيرة والمتوسطة بتلك التي يتراوح رأس مالها ما بين 35 إلى 200 ألف دولار، أما فرنسا فتعتبر مؤسسة صغيرة ومتوسطة تلك التي لا يتجاوز رأس مالها 5 مليون فرنك أو ما يعادلها من الأورو.

- معيار معامل الرأس المال: يعتبر كل من معيار العمالة ورأس المال من المعايير المحددة للطاقة الإنتاجية للمؤسسة، لذا فإن الاعتماد على أي منهما منفردا يؤدي إلى نتيجة غير دقيقة في تحديد حجم المؤسسة فقد نجد أن عدد العمال لدى المؤسسة قليل ولا يعني ذلك أن حجمها صغيرا إذ من المحتمل أن يكون رأس المال كبير وبالتالي تصنف هذه المؤسسة حسب معيار رأس المال إلى المؤسسات الكبيرة وهي ليست كذلك وقد يحدث العكس، لذا وجد معيار معامل رأس المال مقسوما على العمل (K/L) الذي يمزج بين المعيارين ويمثل حجم رأس المال المستخدم بالنسبة للوحدة الواحدة من العمل (L) ويحسب بقسمة رأس المال الثابت (K) على عدد العمال (L) والنتيجة تعني كمية الاستثمار اللازم لتوظيف عامل واحد في المؤسسة

وغالبا ما يكون هذا المعيار (K/L) منخفضا في القطاعات التي تتميز بقلّة رأس المال (PME) ومرتفعاً في القطاعات الصناعية للمؤسسات الكبيرة والعملاقة التي تحتاج رأسمال كبير وذات التقدم الفني.

2.1.2 المعايير النوعية: تتمثل المعايير النوعية في:²(مسدوي دليلة، 2009/2008، ص24)

- المعيار القانوني: يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة وحجم رأس المال فيها طريقة تمويلها وفي هذا الإطار تشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مؤسسات الأفراد، المؤسسات العائلية والتضامنية وشركات التوصية البسيطة، شركة الأسهم والمحاصة وشركات المهن الصغيرة الإنتاجية والحرفية وصناعة منتجات الخضار والفواكه المنتجات الخشبية والأثاث والمنسوجات، مكاتب السياحة والسفرات والفنادق.
- المعيار التنظيمي: تصنف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وفقا لهذا المعيار إذا اتسمت بخاصيتين أو أكثر من الخواص التالية:

- الجمع بين الملكية والإدارة.
- قلة مالكي رأس المال.
- ضيق نطاق الإنتاج وتركزه في سلعة أو خدمة محددة.
- صغر حجم الطاقة الإنتاجية.
- الاعتماد وبشكل كبير على المصادر المحلية للتمويل.
- معيار الاستقلالية: تعتبر المؤسسة صغيرة ومتوسطة إذا كانت على الأقل مستقلة ماليا بنسبة 25%.
- معيار حصتها في السوق: المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي المؤسسات تنافسية وليست احتكارية وبالتالي فإن حصتها في السوق محددة.

2.2 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ومن جملة تلك التعاريف التي خصصت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد:

- تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: عرف البنك الدولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " باستخدام معيار عدد العمال على أنها تلك المؤسسات التي توظف أقل من 50 عامل. ويصنف المؤسسات التي يعمل بها أقل من 10 عمال بالمشروعات المتناهية الصغر، والتي بها ما بين 10 و 50 عامل تعتبر مؤسسات صغيرة، وما بين 50 و 100 عامل فهي مصنفة مؤسسات متوسطة."³(مطالي ليلي وشيخاوي سهام، 2019، ص 56)

ولقد اختلف الاقتصاديون في التفرقة بين المشروعات الكبيرة والصغيرة حيث أن الاعتبار القائم بالتفرقة على أساس حجم العمال خاطئ. فمثلا " مطبعة تشغل 10 عمال تعتبر كبيرة، أما مصنع يشغل 100 عامل فهو يعتبر صغير هذا في الصناعة وهذا ما يجعل التفرقة تتم على أساس الإنتاج الكبير والإنتاج الصغير في المشروعات التي تعمل في فرع واحد، أما الزراعة فتدخل عوامل أخرى للتفرقة كمساحة الأرض، خصوبة الأرض طرق الزراعة، وغيرها."⁴(مطالي ليلي وشيخاوي سهام، 2019)، ص 57

- تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن التعريف المعتمد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو التعريف الوارد في القانون رقم 17-2 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1938 الموافق 101 جانفي 2017، والذي يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو التعريف القانوني والرسمي للجزائر، حيث تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها " مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:

- تشغل من واحد (01) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا؛
 - لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (04) مليار دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (01) دينار جزائري؛
 - "تستوفي معايير الاستقلالية".⁵ (القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 11 جانفي 2017، ص 5)
- ويمكن تلخيص تعريف ومعايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الجدول رقم 1 المشار إليه في الملاحق-
- 3.2 خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص يمكن أن نجدها فيما يلي:⁶ (القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 11 جانفي 2017، ص 28)
- تتميز بالكفاءة والفعالية بدرجات تفوق ما يمكن أن تصل إليه المشروعات الكبيرة وذلك خلال قدرتها على الأداء والإنجاز في وقت قصير نسبيا؛
 - تحقق عوائد سريعة وعالية باعتبارها سريعة دوران رأس المال وسرعة تكيفها مع توجهات المنافسين وأنشطتهم؛
 - القابلية للتجديد والابتكار ومساهمتها في التطور التكنولوجي والبحث العلمي، خاصة في مجالات التكنولوجيا الجديدة كالإلكترونيات الدقيقة والتكنولوجيات الحيوية من خلال تركيزها على الجودة والتفوق في مجالات العمل وتشجيع العمال على الاقتراح وإبداء الرأي والاستفادة من مقترحات العمال وتجارب الآخرين؛
 - سهولة القيادة والتوجيه في تحديد الأهداف الواضحة للمشروع لسهولة إقناع العاملين بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المشرف؛
 - سهولة وبساطة التنظيم من خلال التوزيع المناسب للاختصاصات بين أقسام المشروع والتحديد الدقيق للمسؤوليات وتوضيح المهام وكذا التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة وبين اللامركزية لغرض سرعة التنفيذ؛
 - ستمتها في قلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل فضلا على استخدامها في الغالب للتقنيات غير المعقدة وإعداد أجيال من المدربين للعمل في المشروعات الكبيرة مستقبلا وهي بهذا المعنى تعد منبثا خصبا لتنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وإتقان المشاريع الصناعية وتنظيمها وإدارتها؛
 - قدرتها على التجديد والمرونة والتكيف مع متغيرات ومستجدات السوق، وقدراتها على اتخاذ القرار المناسب في الوقت الملائم مقارنة مع المشروعات الكبيرة؛
 - يتوفر فيها الاتصال المباشر والقدرة على التأثير بين المدير، العاملين، العملاء والموردين، نظرا لطبيعة الملكية في هذه المؤسسات حيث أن عملية التمويل تقع على عاتق مالكيها خاصة وأن هذه المؤسسة تتميز بانخفاض حجم الاستثمار لإقامتها وإن كانت تجد بعض الصعوبات في التمويل.
- 4.2 أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية كبيرة نظرا لما تؤديه من أدوار سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي وفيما يلي نبين هذه الأهمية:
- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل: "لقد ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص نسبة البطالة، حيث قدرت نسبة المساهمة سنة 2018 بنسبة تفوق 24% من إجمالي السكان النشطين، حيث بلغ عدد الموظفين بهذه المؤسسات 1093170 عاملا".⁷ (مصطفى رديف، سماعيل مراد، 2020، ص ص 205-206)

- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوازن الجهوي: "إن من أهم أهداف الخطط التنموية تحقيق التوازن الجهوي، أو العدالة في توزيع الدخل وتوفير فرص العمل على مختلف جهات الوطن، بحيث لا يكون التركيز منصبا على المناطق العمرانية الكبرى وإهمال بقية المناطق الأخرى. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي هذا الدور لما لها من خصائص ومزايا تؤهلها للانتشار الجغرافي في جميع أقاليم الوطن، بما يساعد على تحقيق الانتشار الجغرافي للأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتعمل على تحقيق نمو متوازن لجميع أقاليم الدولة وإزالة الفوارق بينها."⁸ (ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، جوان 2018، ص ص 222، 223)

- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات: "تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نواة الصناعات التصديرية، من خلال ما تمتاز به من خصائص تساعد على التحسين الدائم في جودة المنتجات مع تخفيض التكاليف جراء ابتكار أساليب جديدة في الإنتاج، وبالتالي القدرة على خلق مزايا تنافسية تمكنها من غزو الأسواق الدولية وتنويع الصادرات وتوفير العملة الصعبة، ومن ثم تحسين وضعية الميزان التجاري. وتتأكد هذه الأهمية من خلال نسبة مساهمتها في صادرات بعض الدول المتقدمة حيث بلغت في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) نحو 26% من الصادرات الإجمالية، وتمثل 50% في تايلاند و60% في الصين وفي كوريا الجنوبية بـ 40% حيث تمثل تجربة دول شرق آسيا نموذجا يقتدى به في هذا المجال."⁹ (ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، جوان 2018، ص ص 222)

- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي: "تؤكد مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي الأهمية الاقتصادية لهذا القطاع، ففي الدول مرتفعة الدخل يساهم هذا القطاع بأكثر من 51% من الناتج المحلي، وفي الدول منخفضة الدخل أيضا تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا بارزا على الرغم من زيادة هيمنة القطاع غير الرسمي من الاقتصاد. أما فيما يتعلق بالدول العربية، يبلغ متوسط مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي بين 30% بالنسبة لكل من الإمارات والسعودية و40% في الأردن و73% في تونس وحوالي 80% في مصر. ويتضح من هذه البيانات التباين الواضح في مساهمة هذه المؤسسات في الناتج المحلي في الدول العربية، حيث تنخفض تلك المساهمة في الدول المصدرة للنفط، وترتفع في الدول العربية ذات الاقتصاديات الأكثر تنوعا."¹⁰ (فارس طارق، 2017-2018، ص ص 37، 38)

- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشجيع الإبداع والابتكار: من أجل الصمود أمام المنافسة الحادة التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المؤسسات الكبيرة والشركات المتعددة الجنسيات، لجأت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الاهتمام بمجال الإبداع والابتكار، فهي تؤدي دورا رياديا في هذا المجال، حيث أنها تفوقت على المؤسسات الكبيرة من حيث عدد الابتكارات المحققة، كما أنها تطرح هذه الابتكارات على نطاق تجاري في الأسواق خلال مدة زمنية تصل إلى 2.2 سنة مقابل 3 سنوات بالنسبة للمؤسسات الكبيرة. وعلى مستوى بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) أظهرت الإحصائيات في مجال الابتكارات، أن نسبة الأبحاث والابتكارات على مستوى الدول الأعضاء تمثل 30%، 60% منها تعود إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أما على مستوى الجزائر فتساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 15% من مجموع الإبداعات المسجلة، وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بمساهمة هذه المؤسسات في الدول المتقدمة."¹¹ (ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، جوان 2018، ص ص 222)

- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق قيمة مضافة: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة جوهرية في مخرجات التصنيع، وتولد أكثر من 50% من القيمة المضافة في أغلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، وبشكل بارز إيطاليا، اليونان، البرتغال حيث تتجاوز نسبة 72%¹² (فارس طارق، 2017-2018، ص 38)

5.2 أهم العراقيل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ومن أهم تلك العراقيل نجد:

- صعوبات التمويل ومشكلات النظام المالي: وتتلخص في العناصر التالية:¹³ (بن ساعد عبد الرحمان، صابور سعاد، 2019، ص 15، 16)

• **صعوبات التمويل:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر صعوبات في مجال التمويل بسبب: ضعف تكييف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد، ويتجلى ذلك في: غياب أو نقص كبير في التمويل طويل المدى؛ نقص المعلومات المالية كالإعفاءات؛ ضعف الشفافية في منح القروض؛ محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية؛ هشاشة العلاقة بنك/مؤسسة: إذ تعتبر البنوك إحدى مصادر الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات، حيث أصبحت المؤسسة مجبرة على التخفيض من استثماراتها وبالتالي مستويات الشغل بها.

• **ثقل العبء الضريبي والجمركي:** تؤدي الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تنامي الأنشطة الموازية (التهرب الضريبي)، كما أن ارتفاع الضغط الجبائي على النشاطات الاقتصادية أدى إلى: توقف العديد من المؤسسات الإنتاجية أو فقدان بعض مناصب العمل وتحول بعض رؤوس الأموال من دائرة الإنتاج إلى دائرة التجارة.

• **غياب الفضاءات الوسيطة (البورصة):** إن وجود البورصة من شأنه العمل على إحصاء القدرات التقنية للمؤسسات من أجل تحسين استعمال الطاقة الإنتاجية، وكذا نسج علاقات وتمفصل أحسن للجهاز الإنتاجي في الجزائر يلاحظ غياب هذا الدور، وذلك راجع إلى عدم فاعلية هذه البورصة بسبب المشاكل التي يعيشها الاقتصاد الوطني بصفة عامة ومشاكل تتعلق بسيرورة البورصة بصفة خاصة. كما تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في الاستفادة من التمويل بسبب ارتفاع معدلات الفائدة، نقص الضمانات... الخ.

بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بالتمويل، تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جملة من التحديات أو المعوقات منها:

- **الصعوبات الإدارية:** يعتمد نجاح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأسلوب الذي تنتهجه الإدارة المسيرة لهذا القطاع في تعاملها مع مديري المؤسسات، فالإدارة الجزائرية لازالت تمثل السبب الرئيسي لجل العوائق إلى تقف في وجه العملية التنموية من خلال اتسامها بالروتين الممل والبيروقراطية، فالكثير من المشاريع عطّلت كون أن نشاطها يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة تنظيماً وتنفيذاً. ومن الأسباب الكامنة وراء ذلك:

• **مشكلة الذهنيات** إذ أنها لم تنهياً بعد لاستيعاب وفهم خصوصية هذا النوع من المؤسسات، ومن ثم التعامل معه وفق متطلباته؛

• **"سرعة حركة التقنين وإنتاج النصوص** لم تسايرها حتى الآن حركية مماثلة على مستوى الأجهزة التنفيذية. فالأجل المتوسطة لانطلاق مشروع جزائري تقدر بـ 05 سنوات حسب الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، وحسب تحقيق قامت به وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن مدة إنشاء مؤسسة يتراوح بين 06 أشهر و03 سنوات وذلك حسب طبيعة النشاط، في حين يستغرق انطلاق مشروع في ألمانيا من يوم واحد إلى 24 أسبوع، وفي البرازيل بين 04 و07 أسابيع، وبين

أسبوع و26 أسبوع في إسبانيا، أما في السويد فيستغرق بين 02 و04 أسابيع.¹⁴ (ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، جوان 2018 ص 227)

أمام هذه المعوقات وغيرها من المشاكل التي تعيشها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويهدف التخفيف من حدتها قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوضع جملة من التدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى وضع الخطة التنموية على مدى 10 سنوات (2003-2012).

وحسب المادة 11 من مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنه تهدف هذه التدابير المساعدة لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:¹⁵ (مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2005)

- إنعاش النمو الاقتصادي.
- إدراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية التطور والتكيف التكنولوجي.
- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها.
- ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والاقتصادي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع كل الأعمال الرامية إلى مضاعفة عدد مواقع الاستقبال المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية الإطار التشريعي والتنظيمي الملائم لتكريس روح المقاولات وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تبني سياسات التكوين وتسيير الموارد البشرية تفضل وتشجع الإبداع والتجديد وثقافة المقاولات.
- تحسين الأداءات البنكية في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع بروز محيط اقتصادي وتقني وعلمي وقانوني يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم والدفع الضروريين لترقيتها.
- تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- البحث على وضع أنظمة جبائية قادرة ومكيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تبني سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية تفضل وتشجع الإبداع والتجديد وثقافة المقاول.
- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها.
- تحسين الأداءات البنكية في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع بروز محيط اقتصادي وتقني وعلمي وقانوني يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم والدفع الضروريين لترقيتها وتطويرها في إطار منسجم.
- بالإضافة إلى تلك التدابير التي قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوضعها فإن أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة يسعون إلى تنويع النشاط بين الصناعي والخدماتي لتخفيف من حدة المشاكل التي تعانيها، غير أن ذلك لن يتحقق إن لم تقدم لهم دعائم بكل أشكالها.

6.2 أشكال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: نظرا لأهمية هذا النوع من المؤسسات فهذا ما يستوجب تقديم لها الدعم بأشكاله المتعددة:¹⁶ (مسدوي دليلة، 2010/2009، ص31)

- الدعم الفني: يركز أساسا على دراسة الجدوى الاقتصادية، اختيار الموقع، الأدوات والمواد الأولية التي تساعد المشروع في تطوير واستعمال الأنظمة المعلوماتية.
- الدعم الإداري: هو ينظم مختلف التسهيلات والإجراءات الإدارية، كتبسيط الحصول على التراخيص والتسجيل في السجل التجاري ويكون ذلك عن طريق الشباك الواحد وسهولة الحصول على العقار.
- الدعم المالي: خاصة التمويل في مرحلة الإنشاء، تنمية الادخار وضمان القروض، تخفيض تكاليف التمويل وتكاليف الرسوم والضرائب بالإعفاء لفترات محددة من النشاط.
- الدعم التكنولوجي: يكون بتوفير التكنولوجيا أو أجنحة تسهيل إجراءات الحصول واستخدام التكنولوجيا وكذا دعم أسعار التكنولوجيا الحديثة.
- التكوين والتدريب: بتوفير مراكز للتدريب والتأهيل المستمر ويكون ذلك بعقد دورات تدريبية لصالح مسيري المؤسسات وعقد ملتقيات المحلية والدولية، تسهيل اقتناء الكتب والانضمام إلى البرامج التدريبية.
- الدعم الإعلامي: يكون بإقامة أنظمة معلوماتية وتوفير الإحصائيات اللازمة ومنح الدعم في مجال الإشهار والترويج البيعي. فإذا قامت الهيئات المعنية بتقديم الدعم بأنواعه لتلك المؤسسات استطعت تحقيق الغرض الذي أنشأت من أجله.

3. نموذج مقترح لتدعيم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

قدم فارس طارق نموذجا يتناول فيه عددا من الخطوات والمراحل لتدعيم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نستعرضه فيما يلي:

1.3 رؤية وأهداف النموذج المقترح:

1.1.3 رؤية النموذج المقترح:

مما لا شك فيه أن تجاوز المشكلات والتحديات التنافسية سألقة الذكر وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، يتطلب عملا دؤوبا ومستمرًا وشاملا وسياسات وبرامج واضحة المعالم والأهداف، لذلك يكون لزاما على الأطراف الفاعلة في النشاط الاقتصادي في الجزائر وضع رؤية استراتيجية طموحة طويلة المدى على نحو يرفع من القدرة التنافسية لهذه المؤسسات ويجعلها طرفا فاعلا في التنمية الشاملة. وعلى هذا الأساس، يمكن صياغة رؤية النموذج المقترح على النحو -الموضح في الشكل رقم 1 الموضح في الشكل رقم 1:¹⁷ (فارس طارق، 2018/2017، ص 310)

2.1.3 أهداف النموذج المقترح:

- نظرا لتعدد وتشابك الجهود والمبادرات المتصلة بتحقيق الرؤية المستهدفة، وجب تحديد أهداف واقعية لهذا النموذج المقترح يمكن مراقبتها وتنفيذها وفق جداول زمنية محددة. ويمكن تلخيص الأهداف المستهدفة من هذا النموذج المقترح فيما يلي:
- توسيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما المبتكرة منها، والمحافظة على ديمومتها؛
- الارتقاء بالقدرة التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- زيادة تنوع نشاطات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- زيادة إدماج نشاطات القطاع غير الرسمي.

2.3 ركائز النموذج المقترح وألياته:

1.2.3 ركائز النموذج: يمكن توضيح الركائز التي يستند عليها هذا النموذج المقترح في تحقيق الرؤية المستهدفة على النحو

التالي:¹⁸ (فارس طارق، 2017/2018، ص 310)

- تسهيل الحصول على التمويل؛
- دعم الابتكار والتطوير التكنولوجي؛
- تنمية المقاولاتية والمهارات التسييرية؛
- دعم الوصول إلى الأسواق؛
- ترقية الترابط والتشبيك مع المؤسسات الكبيرة؛
- تطوير البيئة القانونية والتنظيمية.

فالشكل -رقم 2 والموضح في الملحق رقم 2- يوضح الإطار العام للنموذج المقترح لترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.2.3 أليات تنفيذ النموذج المقترح: مما لا شك فيه، أن القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يمكن ترقيتها بمعزل عن الدور الحكومي المساند لها، لذلك فإن تحقيق الرؤية المستهدفة لهذا النموذج المقترح يتطلب تنفيذ حزمة متكاملة ومترابطة من السياسات والإجراءات المساندة والداعمة والمطورة لرفع القدرة التنافسية لهذه المؤسسات وتعزيز دورها في التنمية الشاملة بالجزائر ومن جملة تلك الاجراءات نجد:¹⁹ (فارس طارق، 2017/2018، ص ص 312-319)

- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل:

بالرغم من الجهود المبذولة لتسهيل حصول هذه المؤسسات على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها، إلا أن القيود المالية لا تزال تشكل إحدى العقبات الرئيسية التي تواجه ترقية القدرة التنافسية لهذه المؤسسات. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في ترقية قدرتها التنافسية، عليها تحديث آلياتها ومعداتها وتطوير أنظمتها ومواردها التنظيمية والبشرية بما يتوافق مع التحديات التنافسية المحلية والعالمية. واستنادا إلى التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال، يظهر لنا بوضوح أهمية الدور المساند الذي لعبته الأجهزة الحكومية في تسهيل حصول هذه المؤسسات على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها، والتي من أهمها: التمويل المصرفي والتمويل برأس المال المخاطر.

ويشكل رأس المال المخاطر " أحد الوسائل الفاعلة الذي يتناسب نشاطه ومستوى تدخلاته مع طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لارتباط نشاطه بالمجالات ذات المخاطرة والعائد المتوقع الكبير، أين يتخذ التمويل شكل المساهمة في رأس مال المؤسسة لفترة زمنية محددة لا تتعدى سبعة سنوات، وبعد تقديم الدعم الفني والمالي تنسحب الشركة عن طريق بيع حصتها في السوق كما هو منصوص عليه في مختلف التشريعات.²⁰ (بن ساعد عبد الرحمان، صابور سعاد، 2019، ص 16)

- دعم الابتكار والتطوير التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

على الرغم من ضخامة ميزانية البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2014)، إلا أنه لا يركز بالشكل المناسب على دعم الابتكار والتطوير التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث حددت التكلفة القصوى لدعم

تمويل الاستثمارات المادية المتعلقة بالتكنولوجيا وأنظمة المعلومات بـ 15 مليون دج، تتكفل الدولة بتمويل 40% من المبلغ والباقي تتحمله المؤسسة بواسطة قروض بنكية بنسبة فائدة مخففة تقارب 5.2%. واستنادا إلى التجارب الدولية الرائدة في مجال ترقية القدرة التنافسية لهذه المؤسسات، يظهر لنا بوضوح أهمية الدور المساند الذي لعبته الأجهزة الحكومية في دعم الابتكار والتطوير التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال: دعم البحث والتطوير التكنولوجي ودعم الحصول على التكنولوجيا وبناء القدرات.

- تنمية المقاولاتية والمهارات التسييرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تشير التجارب الدولية الرائدة في مجال ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى الدور الهام الذي ساهمت به الأجهزة الحكومية في تنمية المقاولاتية والمهارات والقدرات التسييرية لهذه المؤسسات. وانطلاقا من واقع المشاكل التنافسية لهذه المؤسسات في الجزائر واستنادا إلى هذه التجارب الدولية الرائدة يجب العمل على:

- التوسع في إنشاء حاضنات الأعمال بما يتماشى مع اتجاهات السوق؛
- ربط حاضنات الأعمال بالجامعات ومراكز البحث والتطوير؛
- إنشاء معاهد متخصصة في تطوير المقاولاتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- إنشاء هيئات متخصصة في تنمية القدرات التسييرية والابتكارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إنشاء حاضنات أعمال ومشاتل على مستوى الجامعات بالتنسيق مع هيئات الدعم؛

- دعم وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق:

وذلك من خلال استحداث العديد من الإجراءات والبرامج التي يمكن أن تشكل دليلا يساعد في تفعيل دعم هذا المسعى في الجزائر، منها:

تبسيط متطلبات وإجراءات التصدير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ ونشير في هذا الإطار إلى جملة من الإجراءات والقوانين التي اتخذتها الجزائر لترقية الصادرات كما هي موضحة في الشكل الموالي:²¹ (عرابة عبد الوهاب، 2018-2019، ص ص 71-75)

استحداث برامج لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة في إيجاد أسواق جديدة، وكذا الترويج للتجارة الإلكترونية لهذه المؤسسات، على غرار برنامج (Korea-Gobiz) في كوريا؛

- إنشاء برامج لدعم تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مثل برنامج (GoEX) في ماليزيا؛
- توسيع مجال منح الامتياز في قطاع الخدمات العمومية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- وضع سياسة محددة للصفقات العمومية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- توسيع إنشاء اتحادات المصدرين لهذا النوع من المؤسسات؛
- تشجيع الإنتاج المحلي من خلال سياسة شاملة للحد من استيراد المنتجات التي يمكن إنتاجها من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية؛
- إنشاء أسواق جديدة متطورة تسمح لأصحاب المشروعات المنزلية والنشاطات غير الرسمية من العمل بشكل رسمي، خاصة مع تدعيمها بإعفاءات ضريبية مؤقتة؛

- تخصيص أسواق عمل مؤقتة تحت إشراف ورقابة السلطات المحلية لتشجيع صغار التجار على العمل وفق آليات السوق المنظم.
- ترقية الترابط والتشبيك مع المؤسسات الكبيرة:
 - انطلاقاً من واقع المشاكل التنافسية لهذه المؤسسات في الجزائر، واستناداً إلى التجارب الدولية الرائدة، يمكن ترقية الترابط والتشبيك مع المؤسسات الكبيرة من خلال:
 - ترقية نشاطات المناولة لرفع معدلات الإدماج في مختلف فروع النشاطات؛
 - ترقية نشاطات المناولة والشراكة من خلال دعم بورصات المناولة؛
 - إلزام الشركات الأجنبية على التعاقد من الباطن مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية؛
 - المعاملة التفضيلية ضمن دفاتر شروط الصفقات العمومية للمتعهدين الذين يلجؤون للمناولة المقدمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - دعم حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على شهادات معايير الجودة والتقييس لتكون شريكا موثوقا به؛
 - تخصيص منتجات بعض قطاعات الصناعة التحويلية واعتبارها منتجاتاً للتعاقد من الباطن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الشركات الكبيرة؛
 - إنشاء قاعدة بيانات عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للشركات الكبيرة التي تبحث عن موردين لها من الباطن؛
 - تقديم إعفاءات ضريبية للمؤسسات الكبيرة بالتناسب مع ما تخصصه هذه المؤسسات من تعاقدات من الباطن مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - وضع استراتيجية متكاملة لتنمية العناقيد الصناعية وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الانتقال إليها من خلال توفير العقار والمرافق بأسعار مناسبة وإقامة حاضنات الأعمال في هذه المناطق.
- تطوير البيئة القانونية والتنظيمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:
 - يشكل تعقد الإطار القانوني والضوابط التنظيمية، عقبة أساسية لتطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ولتجاوز المشاكل والتحديات التنافسية التي تواجهها هذه المؤسسات وتطوير بيئتها القانونية والتنظيمية، يجب العمل على:
 - إنشاء هيئة حكومية رئيسية لتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمنع الازدواج وإساءة استغلال البرامج ولتتولى دور المنسق المركزي وتضمن تنفيذ سياسات ترقية القدرة التنافسية لهذه المؤسسات؛
 - إنشاء مجلس وطني يتكون من ممثلي الوزارات والهيئات الحكومية المعنية بإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، والجمعيات والمنظمات الممثلة لهذه الفئة من المؤسسات من جهة أخرى؛ وذلك لتحقيق التنسيق في مجال وضع وتقييم سياسات دعم هذه المؤسسات، وكذا تحديد النقائص واقتراح الحلول للهوض بقدراتها التنافسية؛
 - تبسيط الإطار الحالي لتأسيس المؤسسات وتشغيلها من خلال تقليل أعباء الضوابط التنظيمية والقانونية؛

- وضع قوانين تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع ضرورة توفير معاملة خاصة لدعم المؤسسات المتوسطة من خلال سياسات تفضيلية ضريبية وتمويلية، وذلك بهدف تصحيح اختلال الهيكل الحجي لهذا القطاع؛
- إصلاح النظام الضريبي الحالي وجعله يساير التطورات العالمية؛
- إنشاء إطار قانوني شامل لدعم الابتكار التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تفعيل قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية وإنشاء هيئات مساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حصولها على حقوق الملكية الفكرية وحمايتها؛
- تحديث الإجراءات الإدارية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تطوير هياكل الحكومة الإلكترونية (e-Government) والخدمات الإلكترونية؛
- استحداث نظام مركزي للتسجيل لتسهيل تسجيل وتأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر شبكة الانترنت؛
- إنشاء هيئة حكومية لتقييم القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في مختلف القطاعات، بهدف تشخيص نقاط الضعف والقوى لهذه المؤسسات من أجل تحديد التدابير اللازمة لتطوير قدرتها التنافسية؛
- تسهيل الإجراءات الإدارية، وتخفيف حدة وكثافة الإجراءات القانونية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة ذات الإمكانيات المالية المحدودة، وكذا توسيع نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل العديد من الناشطين في الاقتصاد غير الرسمي والعمال المنزليين للمساهمة في دمج أنشطة الاقتصاد غير الرسمي.
- تفعيل آليات الحوكمة والمساءلة.

4. خلاصة:

- من خلال ما سبق، يتبين لنا أن الجزائر استحدثت مجموعة من البرامج والآليات الهادفة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتدعيم القدرات التنافسية لهذه المؤسسات، إلا الواقع يبين أن النتائج المحققة لحد الآن لا تتوافق مع حجم الاستثمارات والجهود المبذولة في هذا المجال. ويمكن تلخيص أهم نتائج هذه الدراسة في النقاط التالية:
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فعال في توفير فرص العمل وتكوين القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي، كما تعتبر أيضا وسيلة لدعم التنمية وتنمية الصادرات، ولها مساهمة فعالة في تحقيق التوازن والاستقرار الاجتماعي.
 - تمثل العراقيل الإدارية والبيروقراطية، وصعوبة الحصول على التمويل، وارتفاع معدلات الضرائب، وضعف الموارد، وكذا توسع حجم الاقتصاد غير الرسمي واستفحال الفساد، أهم القيود التي تعيق نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
 - استحدثت الجزائر العديد من برامج التأهيل وهيئات المرافقة وبرامج الدعم والمساعدة لترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن بالرغم من كل هذا، فإن النتائج المحققة لحد الآن لا تتوافق مع حجم الاستثمارات والجهود المبذولة في هذا الإطار.

الاقتراحات:

بناء على ما تقدم من نتائج، يمكننا صياغة الاقتراحات التالية:

- إنشاء هيئة خاصة بتقييم القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في مختلف القطاعات، بهدف تحديد نقاط الضعف والقوى لهذه المؤسسات من أجل تحديد التدابير اللازمة لتطوير قدرتها التنافسية بالتنسيق مع مختلف الهيئات الحكومية ذات الصلة بهذه المؤسسات.
- ضرورة توفير معاملة خاصة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم تحفيزات ضريبية وتمويلية، مع التركيز على الأنشطة التي تتميز بارتفاع القيمة المضافة.
- مراعاة التوازن الجهوي في آليات الدعم، لتفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع مناطق الوطن في التنمية الشاملة والمستدامة.
- تقديم التسهيلات لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل نشاط البنوك الإسلامية مع تشجيع صناعة رأس المال المخاطر في الجزائر.
- إصلاح النظام الضريبي الحالي وجعله يساير التطورات العالمية.
- تحديث وتخفيف الإجراءات الإدارية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث تأخذ بعين الاعتبار خصوصية هذه المؤسسات.
- توسيع مجال منح الامتياز في قطاع الخدمات العمومية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضرورة اتخاذ التدابير الجادة من الأطراف الفاعلة في الجزائر، للعمل على تجاوز نقاط الضعف في مجالات الابتكار والتطوير التكنولوجي، وتمتين الروابط والتشبيك مع المؤسسات الكبيرة وتحسين التكوين وتنمية المفاوالاتية، وترقية القدرات التصديرية.
- تقديم التحفيزات لأصحاب المشروعات المنزلية والنشاطات غير الرسمية لتشجيعهم على الدخول إلى السوق الرسمي.
- متابعة ورصد المتغيرات والمستجدات العلمية، والتكنولوجية، والاقتصادية، والعمل على توفير مختلف المعلومات الضرورية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5. قائمة المراجع:

1. الرسائل والأطروحات:

- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية ونمو القطاع السياحي – دراسة حالة ولاية بومرداس-، مسدوي دليلة، (مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بومرداس، 2009/2008)، ص ص 25-26.
- دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية – دراسة حالة الجزائر، فارس طارق، (أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2017-2018)، ص ص 37، 38.
- مساهمة لتفعيل صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على ضوء التجربة التركية، دراسة حالة الجزائر للفترة 2002-2017، لعراية عبد الوهاب، (مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2018-2019)، ص ص 71-75.

2. المقالات:

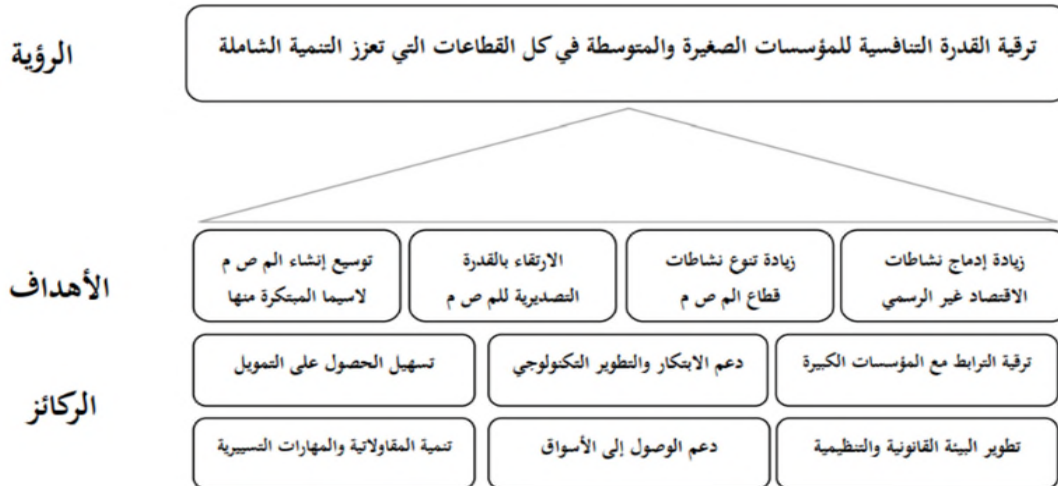
- مطالي ليلي وشيخاوي سهام، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 2، العدد 2، جامعة الوادي، 2019، ص 56.
- مصطفى رديف، سماعيل مراد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية البطالة في الجزائر – دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2018)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 2، 2020، ص ص 205، 206.
- بن ساعد عبد الرحمان، صابور سعاد، رأس المال المخاطر ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة حالة شركة SOFINANCE، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد الخامس، فيفري- شباط 2019، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2019، ص ص 15، 16.
- ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – الواقع والتحديات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 3، جوان 2018، ص ص 222، 223.
3. القوانين والتشريعات:
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (11 جانفي، 2017)، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجريدة الرسمية، ص 5.
- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية (2005)، مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
6. ملاحق:

جدول 1: تعريف القانون الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الميزانية	رقم الأعمال	عدد العمال	المؤسسة
من 100 إلى 500 مليون دج	200 مليون إلى مليارين دج	من 50 إلى 250	المؤسسة المتوسطة
أقل من 100 مليون دج	أقل من 200 مليون دج	من 10 إلى 49	المؤسسة الصغيرة
أقل من 10 مليون دج	أقل من 20 مليون دج	من 1 إلى 9	المؤسسة الصغيرة جدا

Source : Ministère des PME, actes des assises nationales de la PME, 2004, P : 01

الشكل 1: النموذج المقترح لترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر



المصدر: فارس طارق، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية – دراسة حالة الجزائر، (أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2017-2018) ص 311.

الشكل 1: الإجراءات والقوانين المتخذة من قبل الجزائر لترقية الصادرات



المصدر: لعراية عبد الوهاب، مساهمة لتفعيل صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على ضوء التجربة التركية، دراسة حالة الجزائر للفترة 2002-2017، (مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2018-2019)، ص 71.

تحليل واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر للفترة 2000-2017

Analysis of the reality of non-hydrocarbon exports in Algeria for the period 2000-2017

د. صيد فاتح

جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة

د. شرقوق سمير

جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة

د. قحام وهيبه

جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة

hibacos@yahoo.fr

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال المدة 1990-2017. وقد توصلنا الى ان رغم الجهود المبذولة من قبل السلطات الا ان مساهمة الصادرات خارج المحروقات تقي ضعيفة، بسبب غياب ثقافة التصدير، وتداخل الصلاحيات بين الهيئات والمؤسسات التي تعمل على تنمية وترقية الصادرات خارج المحروقات. ولأجل الحد من الاثار السلبية للصدمات النفطية نوصي صانعي السياسة الاقتصادية بضرورة تعزيز مصادر النمو الاقتصادي من خلال انتاج سياسة التنوع الاقتصادي. ووضع سياسات ذات اهداف محددة مع الاعتماد على عنصر الابتكار في المؤسسات المصدرة.

الكلمات المفتاحية: الصادرات خارج المحروقات، النفط، ترقية الصادرات.

Abstract :

This study aims to analyze the reality of non-hydrocarbon exports in Algeria during the period 1990-2017. The study concluded that despite the efforts provided by the authorities, the contribution of exports remained weak due to the absence of the export culture, and the overlap of powers between the bodies and institutions that work on developing and promoting non-hydrocarbon exports, In order to reduce the negative effects of the oil shocks, we recommend that economic policy makers need to enhance the sources of economic growth by adopting an economic diversification policy, setting policies with specific goals while relying on the innovation component in the exporting institutions

Key words: non-hydrocarbon exports, Oil, export promotion.

1. مقدمة

حظيت مسألة تشجيع وتطوير الصادرات خارج المحروقات في الجزائر باهتمام متزايد من قبل صناع القرار، من خلال وضع عدة قوانين وتدابير بهدف خلق ميزة تنافسية للمؤسسات المصدرة، ورغم تلك الجهود إلا أن هيكل ونسبة مساهمة قطاع خارج المحروقات في الصادرات الاجمالية بقي ضعيفا وغير متنوعا يطغى عليه وبأكثر من 97 بالمئة من قبل الصادرات النفطية، وهو ما يستدعي اعادة النظر في السياسات والتشريعات المسطرة في هذا المجال، خاصة أن مثل هذه الدول غالبا ما تتعرض لازمات اقتصادية بفعل تراجع اسعار النفط في الاسواق الدولية، ومما سبق يمكن طرح مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

ما واقع تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وما هي الاجراءات والسياسات المتبعة لترقيتها ؟

فرضيات الدراسة: تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

- إن ضعف مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الصادرات الاجمالية راجع لغياب سياسة وطنية واضحة.
- إن ضعف الصادرات خارج المحروقات راجع لغياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين.
- أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على تطور نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الجزائري، وما هي العوائق والسياسات والاجراءات التي اعتمدتها الدولة في هذا المجال بغية ترقيتها وتطويرها والوصول الى الاستغناء التدريجي عن النفط خاصة في ظل الصدمات النفطية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني.
- تقسيم الدراسة: نحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على العناصر التالية:

- تطور الصادرات خارج المحروقات وخصائصها.
- الاجراءات والسياسات المتبعة من قبل السلطات لترقية الصادرات خارج المحروقات
- عوائق وتحديات ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

2. تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وخصائصها

يمكن تحليل تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وتحديد خصائصها من خلال النقاط التالية

- 1.2. تطور حجم الصادرات خارج المحروقات للفترة 2000-2017 : من خلال تحليل احصائيات تطور الصادرات خارج المحروقات الجزائرية والمبينة في الجدول التالي للفترة 2000-2017 نستخلص ما يلي:

الجدول رقم 1: تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر للفترة 2000-2017

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
القيمة	-	0,56	0,60	0,47	0,67	0,74	1,13	0,98	1,40
النسبة	-	2.92	3.21	1.91	2.08	1.60	2.06	1.62	1.78
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القيمة	0,77	0,97	1,23	1,15	1,10	2,58	2,06	1,78	
النسبة	1.70	1.7	1.69	1.6	1.71	4.1	5.45		

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على الديوان الوطني للإحصاء ومصلة الجمارك

ان الصادرات خارج المحروقات في العموم تبقى ضعيفة خلال الفترة رغم ارتفاع نسبتها في بعض السنوات، في سنتي 2001، 2002 مساهمة الصادرات خارج المحروقات من اجمالي الصادرات كانت تقدر بـ 2.93% و 3.2%، وهذا راجع لضعف الجهاز الانتاجي وعدم امتلاك نسيج صناعي متجانس ومتنوع يكون بديلا لقطاع النفط، رغم أن هدف السلطات كان الوصول الى تحقيق 4 مليار دولار كصادرات خارج المحروقات خلال الفترة، كما انه خلال الفترة 2003-2008 ورغم ارتفاع الصادرات الاجمالية بفعل ارتفاع سعر النفط الا ان الصادرات خارج المحروقات لم تتجاوز نسبتها 1.3 بالمائة ما يعادل 1.4 مليار دولار¹، أما سنة 2009 فقد عرفت الصادرات غير النفطية تراجع كما هو الحال بالنسبة للصادرات النفطية بنسبة 45 بالمائة عن سنة 2008، ورغم هذا التراجع فانه خلال الفترة 2000-2010 عرفت الصادرات خارج المحروقات انتعاشا ضعيفا رغم تواضع النسب المسجلة وهذا بسبب الجهود في هذا القطاع اضافة الى سياسة برنامج الانعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو وارتفاع اسعار النفط التي التي انتقلت من 50,6 دولار سنة 2005 الى 77,4 دولار سنة 2010².

كذلك خلال الفترة 2010-2015 فقد عرفت الصادرات غير النفطية انتعاشا بفعل برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2009-2014 وصل اقصاه 2.58 مليار دولار بمعدل نمو 4.1 بالمائة سنة 2014، وهذا راجع لتراجع اجمالي الصادرات بفعل الازمة النفطية سنة 2014.

2.2. التوزيع السلي للصادرات خارج المحروقات

الجدول رقم 2 التوزيع السلي للصادرات خارج المحروقات 2000-2017

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مواد غذائية	32	28	35	48	59	67	73	92	119
منتجات خام	44	37	51	50	90	134	195	153	334
منتجات نصف مصنعة	465	504	551	509	571	651	828	988	1384
مواد التجهيز الزراعية	11	22	20	1	0	0	1	1	1
مواد التجهيز الصناعية	47	45	50	30	47	36	44	44	67

تحليل واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر للفترة 2000-2017

32	34	43	19	14	35	27	12	13	السلع الاستهلاكية غير الغذائية
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	السنة
348	327	224	323	402	355	315	300	113	مواد غذائية
73	84	106	109	109	168	161	103	170	منتجات خام
1384		1693	2121	1458	1527	1496	1060	692	منتجات نصف مصنعة
-	-	1	2	1	-	1	-	-	مواد التجهيز الزراعية
74	-	18	16	28	32	35	20	42	مواد التجهيز الصناعية
20	-	11	11	17	19	15	17	49	السلع الاستهلاكية غير الغذائية

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على الديوان الوطني للإحصاء ومصلحة الجمارك

ان تحليل الجدول يعطي لنا نفس النتائج المتوصل لها في فترة التسعينات وهذا يمثل عقبة بالنسبة لواضعي السياسات في الجزائر.³

خلال الفترة 2000-2014 فان المنتجات نصف المصنعة والتي تتضمن الزيوت ومشتقاتها قد عرفت انتعاشا من 465 مليون دولار سنة 2000 الى 1060 مليون دولار سنة 2010، كما نلاحظ ان هناك انتعاشا في المواد الغذائية والمنتجات الخام خلال الفترة التي انتقلت من 32 و 44 مليون دولار سنة 2000 الى 30 و 103 مليون دولار خلال سنة 2010، بينما عرفت الاصناف الأخرى تراجع كبير خاصة مواد التجهيز الزراعية والصناعية

اما خلال الفترة 2010-2017 فان المنتجات نصف المصنعة بقيت تستحوذ على الصادرات خارج المحروقات بانتقالها من 1496 سنة 2011 الى 1597 مليون دولار سنة 2016 بنسبة نمو 4.5 بالمئة

كما استمر انتعاش المواد الغذائية التي انتقلت من 355 الى 327 مليون دولار بمعدل نمو 1.13 خلال نفس الفترة، اما المنتجات الخام فقد عرفت تراجع خلال الفترة رغم الانتعاش الملاحظ في الفترة السابقة حيث تراجعت من 161 مليون دولار الى 84 مليون دولار فقط.

3.2. توزيع الصادرات خارج المحروقات وفقا للمناطق الاقتصادية العالمية

الجدول رقم 3 توزيع الصادرات خارج المحروقات وفقا للمناطق الاقتصادية العالمية 2017-2018

السنة		المناطق الاقتصادية
2018	2017	
23 386	20 386	دول الاتحاد الأوروبي
6 950	6 465	دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
40	40	الدول الأوروبية الأخرى

2 660	2 530	دول امريكا الجنوبية
5 351	3 595	اسيا
-	71	اوقيانوسيا
712	799	الدول العربية
1 669	1 273	الدول المغاربية
132	103	الدول الافريقية

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>

يتضح من خلال الاحصائيات ان المتعامل الاساسي مع الجزائر في مجال الصادرات خارج المحروقات هي الدول الأوروبية كإسبانيا التي تطورت العلاقات من 135 مليون دولار سنة 2005 الى 500 مليون دولار سنة 2012، تم هولندا بنسبة 21 بالمئة، تليه فرنسا بـ 9 بالمئة، اما الدول العربية نجد المغرب في مقدمتها بنسبة 2.5 بالمئة⁴، بالنسبة لسنة 2018، يتمثل أهم ست (06) زبائن الجزائر في: إيطاليا (6.13 مليار دولار أمريكي)، إسبانيا (5 مليار دولار أمريكي)، فرنسا (4.63 مليار دولار أمريكي)، الولايات المتحدة الأمريكية (3.85 مليار دولار أمريكي)، بريطانيا (2.77 مليار دولار أمريكي) و تركيا (2.31 مليار دولار أمريكي)⁵.

4.2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير خارج قطاع المحروقات: إن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات تعتبر تحدي كبير في ظل الاعتماد على النفط كمصدر للثروة في الجزائر، وقد عرفت مساهمة م ص م في الناتج المحلي تطورات مهمة رغم انها تبقى غير كافية والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم 4: تطور الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات حسب الطابع القانوني 2010-2016

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
831.32	716.1	409	893.24	793.38	923.37	827.53	القطاع العام
28.75	25.35	15.77	11.7	12.01	15.23	15.02	النسبة
2059.7	2108.35	2181.1	6741.19	5813.02	5137.46	4681.68	القطاع الخاص
71.25	74.65	84.23	88.3	87.99	84.77	84.98	النسبة
2891.02	2824.45	2593.1	7634.43	6606.404	6060.8	5509.21	المجموع

Source. bulletin d'information statistique de la PME, ministère de l'industrie et de mines, n°20, n°22, n°24, n°26, n°28, n°30 (2011-2017)

يتضح من الجدول أن مساهمة م ص م في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات تزايدت بشكل مستمر الى غاية 2013 حيث انتقلت من 5509.21 مليار دينار سنة 2010 الى 7634.43 مليار دينار سنة 2013 ، لتتخفف الى 2593.1 مليار دينار سنة 2014 بسبب تراجع اسعار النفط وتراجع النشاط الاقتصادي.

كما أن قطاع م ص م الخاصة هي المساهم الأكبر في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، حيث ارتفعت مساهمته من 4681.68 مليار دينار سنة 2010 الى 6741.19 مليار دينار سنة 2013 رغم انخفاضها الى 2059 مليار دينار سنة 2016 لنفس الاسباب السابقة الذكر، وهي تركز أساسا على فروع نشاط البناء والاشغال العمومية، التجارة والتوزيع، النقل والمواصلات بينما تبقى مساهمة القطاع العام لا تتعدى 17.6 بالمئة من اجمالي الناتج.

من جهة أخرى فإن مساهمة م ص م في القيمة المضافة عرفت تطورا مهما بانتقالها من 5509 مليار دينار سنة 2010 الى 9237.87 مليار دينار سنة 2016 اين يغلب عليه القطاع الخاص بنسبة 85 بالمئة

كذلك تشير الاحصائيات أن مساهمة م ص م تبقى متواضعة جدا في قطاع الصادرات خارج المحروقات حيث لم تتعدى نسبة مساهمتها 6.16 بالمئة سنة 2016، ويبقى توزيع هذه المؤسسات يتركز جلها في قطاعات الخدمات والاشغال العمومية مع ضعف التوجه نحو الصناعات التحويلية والزراعة ، الدين يكلفان الدولة مبالغ هائلة عند استيرادها، هذا التركيز يبين لنا عدم قدرتها على تقديم انتاج قابل للتصدير في الاسواق الدولية⁶

3. السياسات والاجراءات المتبعة لترقية الصادرات خارج المحروقات

بعد التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري بعد التسعينات ومجموع الاصلاحات المطبقة في تلك الفترة والتي كان من اهدافها بعث استراتيحية شاملة لترقية وتنوع الصادرات خارج المحروقات بهدف القضاء والتخلص من الاعتماد المفرط على النفط ، ويعتمد التنوع على التنوع الافقي او العمودي، اين الاول يعني عدد السلع التصديرية المصنفة حسب المعيار الدولي للتصنيف التجاري، اما الثاني فيقصد به الانتقال من الصادرات الاولية الى الصناعات المصنعة⁷ ومن أهم الاجراءات التي اتخذت ما يلي:

التسهيلات في مجال التجارة الخارجية ، حيث يعتبر المرسوم التنفيذي 91-37 المؤرخ في 13 فيفري 1991 المتعلق بشروط التدخل في التجارة الخارجية اول نص قانوني وتنظيمي ، كما ان الامر 03-04 المؤرخ في 19 جويلية 2003 كرس مبدأ حرية التجارة الخارجية.

- التسهيلات المالية: هذه التسهيلات جاءت ضمن قانون النقد والقرض 90-10 من خلال انشاء سوق الصرف ما بين البنوك، كما ان قانون 90-02 المؤرخ في سبتمبر 1990 في المادة 7 سمحت للمصدر التصرف بجزء او كل المبالغ المحصل عليها بالعملة الصعبة من عمليات تصدير المنتجات خارج المحروقات.

-التسهيلات الجبائية: تمثلت في مجموعة من الاعفاءات الضريبية كالإعفاءات الضريبية على القيمة المضافة وعلى ارباح الشركات لمدة تتراوح ما بين 3-5 سنوات.

فخلال 2006 تم اقرار الاعفاء الدائم من الضريبة على الارباح وال1ي يشمل عمليات البيع والخدمات الموجهة للتصدير عدا النقل البري والجوي واعادة التأمين، كذلك تم الغاء الدفع الجزافي سنة 2006، كما نصت عليه مواد قانون الضرائب المباشرة وعلى ارباح الشركات لمدة تتراوح ما بين 3-5 سنوات.

من جهة اخرى استحدثت الجزائر عدة مؤسسات وهيئات وعلى رأسها وزارة التجارة، وهذا بهدف تشجيع وتطوير القطاع.

الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية والذي يسمى سابقا الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية وهي تتكفل بإعداد برنامج لترقية وتحليل السوق العالمي وانجاز الدراسات المستقبلية، مع تسيير شبكات المعلومات التجارية مع نشر جميع البيانات والمعلومات حول التجارة الخارجية ومن أهم مهامها:

- المشاركة في تحديد استراتيجية ترقية التجارة الخارجية ووضعها حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من طرف الجهات المعنية
- تسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة
- تحليل الأسواق العالمية وإجراء دراسات استشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية
- إعداد تقرير سنوي تقييبي لسياسة الصادرات وبرامجها
- وضع منظومات الإعلام الإحصائية القطاعية والشاملة حول الإمكانيات الوطنية للتصدير حول الأسواق الخارجية
- وضع منظومة يقظة لمواكبة الأسواق الدولية وتأثيرها في المبادلات التجارية الجزائرية
- تصميم، إعداد وإصدار منشورات مختصة ومذكرات ظرفية في مجال التجارة الدولية
- متابعة المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين وتأطير مشاركتهم في مختلف التظاهرات الاقتصادية والمعارض والعروض و الصالونات المختصة المنظمة بالخارج
- مساعدة المتعاملين الاقتصاديين على تطوير عمليات الاتصال والإعلام والترقية المتعلقة بالمنتجات والخدمات الموجهة للتصدير
- تحديد المقاييس الخاصة بتقديم الجوائز والأوسمة والنياشين التي تمنح لأحسن المصددين
- يمكن أن تقوم الوكالة بزيادة على ذلك، بنشاطات مدفوعة الأجر في مجال الإتقان وتلقين تقنيات التصدير وقواعد التجارة الدولية فضلا عن خدمات أخرى في ميادين تقديم المساعدة أو الخبرة للإدارات والمؤسسات ذات الصلة باختصاصات الوكالة.
- الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات: تهدف الى تأمين وضمان العمليات الموجهة للتصدير من كل الاخطار المترتبة، كأخطار الكوارث و اخطار عدم التحويل، مع تقديم النصائح ومساعدة المصددين وتزويدهم بالمعلومات الاقتصادية والقانونية مع تعويض وتغطية الديون
- الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير: وتهتم بتطوير وتقويم المبادلات التجارية الخارجية عن طريق ترقية الصادرات غير النفطية وعقلة الواردات مع تنظيم المعارض على المستوى المحلي والجهوي والدولي
- انشاء المناطق الحرة: تم انشاء عدة مناطق حرة في اطار قانون ترقية الاستثمار من اهم مهامها ما يلي:
 - تنظيم المعارض العامة والخاصة على المستوى الدولي، الوطني، الجهوي والمحلي.
 - تنظيم المعارض الخاصة خارج البلاد.
- إعانة المتعاملين الاقتصاديين في ميادين ترقية التجارة الخارجية وذلك بفضل:

- الإعلام في ميدان القوانين و التنظيمات التجارية.

- فرص التعامل الاقتصادي و التجاري مع الشركاء الأجانب

- الإعلام الاقتصادي و التجاري.

- التقارب بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين و الأجانب.

- قوانين و ترتيبات التصدير.

- تحرير مجلات و نشرات إعلامية اقتصادية و تجارية

- تنظيم ملتقيات مهنية، ندوات و محاضرات متخصصة.

- تسيير و استغلال كل منشآت قصر المعارض.

4. معوقات وتحديات ترقية الصادرات خارج المحروقات

هناك عدة عوائق وتحديات واجهت السلطات في الجزائر بهدف ترقية وتطوير الصادرات خارج المحروقات نذكر منها:

- غياب استراتيجية محدد ومدرسة للتصدير يراعى فيها الجانب الاقتصادي والاجتماعي والتشابك الحاصل بين الاسواق الوطنية والدولية.

- عدم الاعتماد على التكنولوجيا في الانتاج او سوء استخدامها عند تقديم المنتجات من حيث التصميم والتغليف والتسويق والتفاوض... وعدم الاعتماد على الابداع والابتكار الفني لغياب مراكز البحث وعدم تحمل التكاليف المترتبة وهو ما يجعل المنتجات الجزائرية لم ترقى للمعايير الدولية من حيث الجودة والنظافة والتكلفة.

- عدم قدرة الشركات الوطنية على المنافسة اين منتجاتها سواء من حيث الجودة والسعر هي بعيدة عن المستوى الدولي⁸.

- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين لفقدانهم الخبرة وتفضيلهم لعمليات الاستيراد للتقليل من المخاطر وارتفاع هامش الربح في الاستيراد.

- تداخل وتشابك وتضارب احيانا في المهام الموكلة للهيئات المشرفة على ترقية الصادرات مما ادى الى تضارب المعلومات وغياب التنسيق.

- غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسات وهو ما حد من الابداع والابتكار.

- عدم الاهتمام من قبل المؤسسات بأسلوب الجودة في تحديد وتصميم المنتج.

- سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصناديق الخاصة بترقية الصادرات غير النفطية.

- عدم القدرة على الحصول على المعلومات والدراسات عن الاسواق الخارجية.

- غياب سياسة محددة بهدف التصدير من قبل المؤسسات.

- ضعف انتاجية العامل الجزائري⁹.

5. خاتمة

من خلال هذه الدراسة يتضح أن الصادرات غير النفطية بقيت تسجل نسبا هامشية في الصادرات الاجمالية رغم الجهود والاموال المرصودة لترقيتها، وهذا راجع لضعف النشاط الاقتصادي في هذا القطاع بفعل التوجه نحو الاستيراد الذي يدر ارباح مؤكدة، مع غياب ثقافة التصدير عند اغلب المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، كما ان تداخل السياسات والهيئات وعدم تسيير هدف رئيسي من الاسباب الاخرى التي عملت على تعطيل نمو هذا القطاع.

لذا نوصي باستغلال المنتجات ذات الميزة النسبية لتنويع الاقتصاد الوطني، مع التركيز على القطاعات المصدرة خارج المحروقات، محاولة اكتساب اسواق ومناطق تصريف جديدة خاصة في القارة الافريقية والدول العربية.

المراجع:

¹- هواري احلام، سدي علي، بوطورة فضيلة، وضعية الصادرات الجزائرية في الاسواق الاورومتوسطية، الملتقى الدولي الثاني حول ما بعد البترول : التبادلات التجارية والاختيارات الاقتصادية للدول الاورو متوسطية، 24-25 افريل 2018، مستغانم

²- بوعبدالله ودان واخرون، مقتضيات تنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 4، 2015، ص 41.

³بوجمعة بلال ، استهداف الاستثمار الاجنبي المباشر لتنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر في بداية الالفية الثالثة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد2، 2012، ص 397.

⁴- صاولي مراد، عبد الرحمان فارس، ترقية الصادرات خارج المحروقات واستراتيجيات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد، 2017، ص 44.

⁵- احصائيات عل الموقع <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>، لوحظ يوم 25 جانفي 2020 على الساعة 18.00.

⁶- لفرع فايزة، طيبة عبد العزيز، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 20، 2019

⁷- العياطي جهيدة، بن عزة محمد، اشكالية تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات واثرها على النمو الاقتصادي، مجلة الهقار للدراسات الاقتصادية، تندوف، العدد 2، 2018، ص 9

⁸- براق محمد، عبيلة محمد، دفع الصادرات خارج المحروقات استخدام مقارنة التسويق، مجلة شمال افريقيا، عدد 4، 2006، ص26

⁹ - العبادي احمد، رزقي ليندة، حدادي عبد الغاني، نحو ترقية صادرات الجزائر خارج المحروقات بداية الالفية الثالثة الفرص والتحديات، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 3، العدد 1، ص 243.

The role of small and medium-sized enterprises in achieving sustainable development

د/زيان برايج

جامعة المدية

zinober180@gmail.com

د/عبدالكريم خليفي

جامعة بومرداس

a.khelifi@univ-boumerdes.dz

ملخص:

مما لا شك فيه أن المسؤولية الاجتماعية ترتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم التنمية المستدامة، حيث أصبح الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية مطلباً أساسياً لتحقيق التنمية من خلال التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوفير البيئة المناسبة عدم تبديد الموارد القيام بعمليات التوظيف والتدريب ورفع القدرات البشرية، فضلا على مساندة الفئات الأكثر احتياجا، في حين إن نجاح قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدورها التنموي من خلال تبنيها للمسؤولية الاجتماعية يعتمد أساسا على التزامها بثلاثة معايير تتمثل فيما يلي الاحترام والمسؤولية تجاه العاملين وأفراد المجتمع ودعم المجتمع ومساندته، حماية البيئة سواء من حيث الالتزام بتوافق المنتج الذي تقدمه الشركة للمجتمع مع البيئة، أو من حيث المبادرة بتقديم ما يخدم البيئة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة، المؤسسات، المتوسطة، التنمية، المستدامة.

Abstract :

Social responsibility closely linked to the concept of sustainable development, where attention to social responsibility has become an essential investigative development through small and medium enterprises commitment to provide the right environment, not to waste resources, to carry out the recruitment, training and raising the human capacity, As well as the support of most categories Ahtja.an the success of the small and medium enterprises development in turn, through the adoption of social responsibility is mainly based on its commitment to three criteria: respect and responsibility towards employees and members of the community and the community support and backing. And protection of the environment both in terms of commitment by the product offered by the company to the community with the environment, I believe, where the initiative to provide what serves the environment.

Keywords: small. Foundation., medium. Foundation., sustainable. development.

1. مقدمة:

لقد حظيت العلاقة بين التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاهتمام بشكل متزايد في الآونة الأخيرة، وأصبح القائلون على تلك المؤسسات ينتهجون استراتيجيات تعمل على دعم الأعمال والأنشطة الاجتماعية والإنتاجية الخيرية، بهدف المساهمة في التنمية الاقتصادية من جهة، وكسب ولاء وثقة العملاء وتعظيم الأرباح من جهة أخرى.

وتشير دراسات متعددة إلى أن المسؤولية الاجتماعية هي وليدة متطلبات التنمية المستدامة، واعتبر الخبراء من خلال تلك الدراسات أن هذا المفهوم يقوم على الاستثمار في الموارد البشرية، وخلق فرص عمل، وتوفير بيئة عمل صحية وآمنة جنباً إلى جنب مع حل المشكلات الاجتماعية في البلاد عبر دعم الأعمال والمشاريع التي تعود بالنفع للمجتمع وتعمل على تكريس هذا المفهوم.

في حين يرى المتخصصون أن عددا كبيرا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي طبقت مفهوم المسؤولية الاجتماعية في بيئتها العملية، تأثرت أرباحها وشعبيتها بشكل إيجابي، وزاد ولاء الجمهور لها، الأمر الذي دعم تنافسيتها الاقتصادية، ومساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول التي تعمل فيها. وتهدف هذه الدراسة إلى إثبات العلاقة بين نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة ومدى استجابتهما للمسؤولية الاجتماعية.

و على ضوء هذا الطرح قمنا بصياغة إشكالية مداخلتنا على النحو التالي: ما هو المقصود بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وما مدى أهميتها في تحقيق التنمية المستدامة اجتماعيا واقتصاديا ؟

ولدراسة هذه الاشكالية اعتمدنا على جملة من المناهج العلمية، بداية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل جملة من المعطيات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية، كما اعتمدنا على المنهج المقارن وذلك لاستنتاج الفوارق بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في كل بيئة، كما اعتمدنا على المنهج التاريخي في بعض الاحيان لدراسة التطورات الحاصلة في مجال الاقتصاد الدولي بصفة عامة ومدى تطور فكرة المؤسسات لتشمل حتى المسؤولية الاجتماعية.

ومحاولة منا لمعالجة هذه الإشكالية، قمنا بتقسيم بحثنا إلى أربعة محاور كانت على النحو التالي:

✧ 1- الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✧ 2- التأصيل النظري للمسؤولية الاجتماعية.

✧ 3- مدخل للتنمية المستدامة.

✧ 4- مظاهر تحقيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة.

2- الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إذا أردنا أن نقوم بإعطاء تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإننا سنجد صعوبة في هذا بالنظر لاختلاف المعايير المتخذة لتعريفها وكذا اختلاف الإمكانيات و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و التكنولوجية من بلد لآخر، ولكن

وعلى الرغم من هذا فإننا سنقوم بعرض بعض التعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجموعة من بلدان العالم وذلك على النحو التالي :

2-1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: نورد فيما يلي أهم التعريفات الواردة في هذا الشأن كما يلي:

2-1-1 - تعريف الولايات المتحدة الأمريكية: لقد عرف خبراء الولايات المتحدة الأمريكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك المؤسسات التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه.¹

2-1-2 - تعريف اليابان عرف القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الياباني الصادر في عام 1963 هذه الأخيرة بأنها تلك المؤسسات في المجال المنجمي والتحويلي والنقل التي يقل رأس المال المستثمر فيها عن 100 مليون ين وعدد عمالها يقل أو يساوي 300 عامل، وفي مجال تجارة الجملة تلك المؤسسات التي يقل فيها رأس مال المستثمر عن 30 مليون ين ويقل عدد عمالها أو يساوي 100 عامل، وفي مجال التجارة بالتجزئة والخدمات تلك المؤسسات التي يقل رأس مال المستثمر عن 10 مليون ين ويقل أو يساوي عدد العمال فيها عن 50 عامل .

2-1-3 - تعريف هولندا ولقد عرفت هولندا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها كل منشأة تشغل 100 عامل أو اقل وتنتمي إلى أحد الفروع التالية والمتمثلة في الصناعة والبناء والتجهيز أو التجارة بالجملة، والتجارة بالتجزئة والنشاط الخدمي من الفنادق والمطاعم ، أو النقل والتخزين والاتصال أو التأمين.²

2-1-4 - تعريف الاتحاد الأوروبي قام المجمع الأوروبي في عام 1996 بتعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك المؤسسات التي :

✓ تشغل اقل من 250 عامل.

✓ أو تلك التي رقم أعمالها اقل من 250 مليون فرنك فرنسي (40 مليون اورو).

✓ أو تلك التي تراعي مبدأ الاستقلالية وتضم كل المؤسسات التي لا تتجاوز نسبة التحكم في رأس مالها 25%.

2-1-5 - تعريف البنك الدولي: عرفها هذا الأخير بأنها تلك المؤسسة التي يعمل بها حتى 50 عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتى 3 مليون دولار، والمشروعات المتناهية الصغر حتى 10 عمال والمبيعات الإجمالية السنوية حتى 100 ألف دولار، وإجمالي الأصول حتى 10 آلاف دولار، بينما المشروعات المتوسطة حتى 300 عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتى 10 مليون دولار، وما زاد عن ذلك فيصنف بالمشروعات الكبيرة.³

2-1-6 - تعريف المشرع الجزائري: عرفها القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01 - 18 المؤرخ في 2001/12/12 بأنها " كل مؤسسة إنتاج أو خدمات تشغل من 1 إلى 250 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج، وتستوفي معايير الاستقلالية .

ويستثنى من هذا التعريف كل من البنوك والمؤسسات المالية، شركات التأمين، الشركات المسعرة في البورصة، الوكالات العقارية شركات التصدير والاستيراد، ما عدا تلك الموجهة للإنتاج الوطني، عندما يكون رقم أعمالها السنوي المحقق في عملية الاستيراد يقل على ثلثي (3/2) رقم الأعمال الإجمالي ويساويه.

2-2- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص يمكن إيجازها في النقاط التالية:⁴

- ✓ انخفاض تكلفة العمالة نظرا لاستخدامها تقنيات إنتاجية اقل تعقيدا أو أقل كثافة رأسمالية.
 - ✓ المرونة العالية والتكيف مع المتغيرات.
 - ✓ سهولة الانتشار والتأسيس نظرا لصغر حجم رأسمالها وسهولة إنشائها إلى جانب قصر الوقت اللازم لإعداد الدراسات وكذا انخفاض المصروفات الإدارية وسهولة تصميم هياكلها التنظيمية.
 - ✓ سهولة القيادة والإدارة والوضوح في تحديد الأهداف وتوجيه العاملين وبساطة الأسس والسياسات التي تحكم عمل المشروعات.
 - ✓ الجمع بين الإدارة والملكية حيث أن صاحب أو أصحاب المشروع غالبا ما يكون هو مديره و من ثمة التمتع بالاستقلالية في الأداء.
 - ✓ انخفاض حجم الإنتاج، الأمر الذي يقلل من تكاليف وأعباء التخزين، بالإضافة إلى سرعة الإعلام وسهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.
- ### 3-2- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من المهم جدا ان نشير الى ان هذه المؤسسات تكتسي أهمية بالغة في الاقتصاد باعتبارها منفذا جديدا لاستغلال الموارد والخدمات خاصة المحلية منها بالإضافة إلى المساهمة في التصدير لمالها من ميزات نسبية، ويمكن تفصيل هذه الأهمية في النقاط الآتية:⁵

- ✓ خلق فرص عمل أكثر وفرة واستمرارية للتشغيل، والتخفيف من حدة البطالة التي تعاني منها معظم الدول بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بالمؤسسات الكبرى.
- ✓ تنمية المواهب والإبداعات وإرساء قواعد التنمية الصناعية.
- ✓ الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والهيئات غير الحكومية وغيرها من مصادر التمويل الذاتي الأمر الذي يعني استقطاب موارد مالية كانت ستوجه إلى الاستهلاك الفردي غير المنتج.
- ✓ المساهمة في زيادة حجم وقيمة الصادرات الصناعية.

3-التأصيل النظري للمسؤولية الاجتماعية

1-3- تعريف المسؤولية الاجتماعية

لا يوجد تعريف واحد رسمي محدد ومتفق عليه لمسؤولية الاجتماعية ، بل إن هناك تعريفات عديدة.وبالتالي فإن تعريف المسؤولية الاجتماعية للمنظمة ليس ثابتا بل هو ديناميكي واقعي ومتطور يتواءم مع المتغيرات الحاصلة.

المسؤولية الاجتماعية عرضت في البداية كونها إلتزام المنظمة بمصالح المجتمع الذي تعمل فيه إضافة إلى مصالحها الذاتية. وفي مرحلة لاحقة عرض الباحث Holmes المسؤولية الاجتماعية بكونها إلتزام المنظمات تجاه المجتمعات التي تمارس فيها أنشطتها وأعمالها، عن طريق المساهمة بمجموعة من الفعاليات الاجتماعية مثل محاربة الفقر، وتحسين خدمات الصحة، مكافحة التلوث، وإيجاد فرص عمل، والمساهمة في حل مشاكل النقل والمواصلات والإسكان والتعليم وغيرها.⁶

وأضاف الباحث Drucker Petre المسؤولية الاجتماعية كأحد المجالات التسعة التي يفترض بمنظمات الأعمال ان تتبنى أهدافاً في إطارها، وعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها: "الالتزام منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وأن هذا الالتزام يتسع باتساع شريحة أصحاب المصالح في هذا المجتمع وتباين توجهاتهم".⁷

وتمثل البحوث الرائدة لـ: Carroll نقلة مهمة في تعريف المسؤولية الاجتماعية، حيث أضاف مسؤوليات أخرى لمنظمة الأعمال علاوة على مسؤولياتها الإقتصادية والقانونية، وهذه المسؤوليات التي أضافها الباحث تعبر بالإضافة للمسؤوليات السابقة عن المسؤولية الاجتماعية، وهي:⁸

- المسؤولية الخيرة (رفاه المجتمع): وهي مبادرات طوعية غير ملزمة للمنظمة تبادر فيها بشكل إنساني وتطوعي والذي يشتمل على مجمل التبرعات والهبات من المنظمات التي تخدم المجتمع والبيئة ولا تهدف للربح من خلالها، حيث في إطار هذا الجانب قد تتبنى منظمة الأعمال قضية أساسية من قضايا المجتمع والبيئة وتخدمها مثل تمويل جمعيات خيرية ورياضية ومستشفيات لمكافحة أمراض مستعصية، وتمويل مشاريع لإنشاء محميات بيئية.

- المسؤولية الأخلاقية: احترام الجوانب القيمية والأخلاقية والسلوكية والمعتقدات في المجتمعات التي تعمل فيها. وفي حقيقة الأمر، فإن هذه الجوانب لم تؤطر بعد بقوانين ملزمة لكن احترامها يعتبر أمراً ضرورياً لزيادة سمعة المنظمة في المجتمع وقبولها. ومن بين الأمور المتعلقة بهذه المسؤولية مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف، ومراعاة حقوق الإنسان، واحترام العادات والتقاليد، ومراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك.

المسؤولية الخيرة + المسؤولية الأخلاقية = المسؤولية الإجتماعية

كما

يمكن إضافة

تعريفات أخرى للمسؤولية الاجتماعية، أعطتها المنظمات الدولية ومن بين أهمها ما يلي:

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المسؤولية الاجتماعية على أنها: "إلتزام المنظمة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية للحفاظ على البيئة والعمل معاً هم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والعام بهدف تحسين الحياة لجميع الاطراف"⁹ أما البنك الدولي فيعرف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بأنها: "الالتزام بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك من خلال التعاون المشترك مجتمعا وأفراد بهدف تحسين مستوى المعيشة".¹⁰

وعرفت الغرفة التجارية العالمية المسؤولية الاجتماعية بأنها: "جميع المحاولات التي تساهم في تطوع المنظمات لتحقيق تنمية ذات اعتبارات أخلاقية واجتماعية، وبالتالي فالمسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من المنظمات دون وجود إجراءات ملزمة قانونياً، ولذلك فإن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الإقناع والتعليم".¹¹

وبالنظر للتعريفات السابقة، يمكن القول بأنه لم يتم إعطاء مفهوم للمسؤولية الاجتماعية بشكل محدد وقاطع يكتسب بموجبه قوة إلزام قانونية وطنية أو دولية، ولا تزال المسؤولية في جوهرها إختيارية ومعنوية، أي أنها تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها الطوعية الإختيارية.

2-2- المبادئ الأساسية للمسؤولية الاجتماعية:

تستند المسؤولية الاجتماعية للمنظمات على المبادئ الأساسية الآتية:¹²

- مبدأ الإذعان القانوني: أن تلتزم المنظمة بجميع القوانين واللوائح السارية المحلية والدولية المكتوبة والمعلنة والمنفذة طبقاً لإجراءات راسخة ومحددة والإلمام بها.

- مبدأ احترام الأعراف الدولية: أن تحترم المنظمة الاتفاقيات الدولية والحكومية واللوائح التنفيذية والإعلانات والمواثيق والقرارات والخطوط الإرشادية عند قيامها بتطوير سياساتها وممارساتها للمسؤولية الاجتماعية.

- مبدأ احترام مصالح الأطراف المعنية: أن تقرر المنظمة وتتقبل أنها كتنوع لمصالح للأطراف المعنية وتنوعاً في أنشطة ومنتجات المنظمة وغيرها من العناصر التقيد تؤثر على تلك الأطراف المعنية.

- مبدأ القابلية للمساءلة: أن تكشف المنظمة وبشكل منتظم للجهات المتحكمة والسلطات القانونية والأطراف المعنية بطريقة واضحة وحيادية وأمانة و إلى حد ملائم السياسات والقرارات والإجراءات ومن ضمنها الإجراءات التصحيحية التي تتحمل مسؤوليتها بشكل مباشر وأيضاً الآثار المتوقعة لما سبق على الرفاهية المجتمعية وعلى التنمية المستدامة.

- مبدأ الشفافية: أن تفصح المنظمة على نحو واضح ودقيق وتام على سياساتها وقراراتها وأنشطتها بما في ذلك التأثيرات المعروفة والمحتملة على البيئة والمجتمع، وأن تكون هذه المعلومات متاحة للأشخاص المتأثرين أو المحتمل تأثرهم بشكل جوهري من قبل المنظمة.

- مبدأ احترام الحقوق الأساسية للإنسان: أن تنفذ المنظمة السياسات والممارسات التي من شأنها احترام الحقوق الموجودة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

3-3- عناصر المسؤولية الاجتماعية: تكون المسؤولية الاجتماعية من عناصر مترابطة ومتكاملة ومتناسقة كل عنصر يدعم الآخر ويقويه ويتكامل معه، وهذه العناصر هي:¹³

✓ **الاهتمام:** ويتضمن الارتباط العاطفي بالجماعة وحرص الفرد على سلامتها وتماسكها واستمرارها وتحقيق أهدافها.

✓ **الفهم:** ويتضمن فهم الفرد للجماعة والقوى النفسية المؤثرة في أعضائها، وفهمه لدوافع السلوك الذي تنتجه خدمة أهدافها، وأيضاً، استيعابه للأسباب التي جعلته يتبنى مواقفها. إن الفهم لصحيح يدعم مشاركة الفرد في القيام بمسؤولياته وهو أيضاً يشترط الالتزام بأخلاقيات المجتمع ومسايرة المعايير والاهتمامات الاجتماعية ومقاومة الضغوط وتنسيقاً لجهد الشخصي التعاوني كما يشمل التقارب الفكري والمساهمة في مناقشة المتعلّقة وتحديد النقاط التي يجب اعتمادها للوصول إلى الغاية التي تخدم المصلحة العامة.

✓ **المشاركة:** وهي الأرضية الأساسية لحياة اجتماعية مشرقة مستقرة. تُظهر المشاركة قدر الفرد وقدرته على القيام بواجباته وتحمل مسؤولياته بضمير حي وروحية صافية، وإرادة ثابتة، والمقصود هنا مشاركة الفرد في أعمال تساعد في تحقيق الهدف

الاجتماعي حين يكون مؤهلاً اجتماعياً لذلك. وتلعب الثقافة دوراً في مجال المشاركة الاجتماعية فالثقافة هي همزة الوصل بين الفرد والواقع الاجتماعي، فمنها نتعلم أصول العلاقات الإنسانية ونستدل على سبل التعايش الإنساني والاجتماعي السليم.

4- مدخل للتنمية المستدامة.

ان التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة التي ظهرت كمعلم بارز في مسيرة تطور الفكر التنموي، فهي تحتل مكاناً بارزاً على المستوى الدولي، وغدت من أهم اهتمامات مختلف الحكومات كمطلب أساسي لتحقيق العدالة والانصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين مختلف الأجيال.

4-1- مفهوم التنمية المستدامة

نشأ مفهوم التنمية المستدامة نتيجة النقص الملحوظ في النماذج السابقة للنمو والتنمية التي لم توفر قاعدة عريضة وكافية يستند إليها في إصدار الأحكام المتوازنة عن تكاليف ومنافع مختلف السياسات التنموية.

للولوج لمفهوم التنمية المستدامة، حاول بعض الباحثين تحليل وتقسيم هذه العبارة إلى كلمتين، تمثلت الأولى في مصطلح التنمية التي عرفت بصورة شاملة على أنها توفير عمل منتج ونوعية من الحياة الأفضل لجميع الشعوب¹⁴ وذلك من خلال إحداث تغييرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، أما الكلمة الثانية فكانت المستدامة والتي تعني الاستمرارية والتواصل دائماً حاضراً ومستقبلاً. ويعود أول ربط للمصطلحين واستخدام عبارة التنمية المستدامة في تقرير الاتحاد الدولي للمحافظة على البيئة سنة 1980، تحت عنوان "الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة"، وترجم إلى العربية بعدة مسميات منها: التنمية القابلة للإدامة، التنمية المستمرة، التنمية الموصولة، التنمية المطردة، التنمية المتواصلة، التنمية المستديمة ... وغيرها.¹⁵

✓ منذ الظهور الرسمي للتنمية المستدامة تعرض الكثير من الباحثين والمنظمات العالمية إلى تعريفها، لما لهذا الموضوع من أهمية واتساع، فاكتمل بذلك اهتماماً عالمياً كبيراً خاصة بعد ظهور تقرير برونتلاند Brundtland المعنون بـ "مستقبلنا المشترك" والذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 حيث صيغ أول تعريف للتنمية المستدامة في هذا التقرير على أنها: "التنمية التي تلبى الاحتياجات الحالية دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها"¹⁶

✓ كما عرف المبدأ الثالث المقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريودي جانيرو سنة 1992 التنمية المستدامة بأنها: "ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقق على نحو متساوي الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل".¹⁷ وأشار المؤتمر في مبدئه الرابع أن تحقيق التنمية المستدامة ينبغي ألا يكون بمعزل عن حماية البيئة بل تمثل جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية.

✓ أما "Edward barbier" فقد عرفها بأنها: "ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة"، ويوضح بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيداً وتداخلاً فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي.¹⁸

4-2- أهداف التنمية المستدامة.

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:¹⁹

✓ زيادة الدخل الوطني.

- ✓ تحسين مستوى المعيشة.
 - ✓ ترشيد استخدام الموارد الطبيعية.
 - ✓ استحداث التكنولوجيا وربطها بأهداف المجتمع.
 - ✓ تقليص التفاوت في المداخل والثروات.
 - ✓ ضمان تنمية بشرية قادرة على تحسين مستوى المعيشة.
- وعليه: كهدف عام يشمل جميع الأهداف السالفة الذكر، نقول إن التنمية المستدامة تهدف لتلبية الاحتياجات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، البيئية، ... للأجيال الحالية دون التضحية بحاجات الأجيال القادمة، أي بعبارة أخرى أن نوعية الحياة بالنسبة للأجيال القادمة ستعتمد إلى حد كبير على نوعية البيئة ومدى توافر الموارد الاقتصادية التي تعتبر بمثابة إرث مشترك لجميع الأجيال وليس للجيل الحالي فقط.²⁰
- 4-3- مؤشرات قياس التنمية المستدامة.

مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعروف "بقمة الأرض" الذي عقد في ريوديجانيرو في عام 1992، اعترف بأهمية مؤشرات التنمية المستدامة، فجدول أعمال القرن 21 يخصص فصلا لهذا الموضوع في القسم الخاص بوسائل التنفيذ، وعلى الخصوص الفصل المعنون "المعلومات اللازمة لصنع القرار" والذي يدعو إلى وضع مؤشرات للتنمية المستدامة لتوفير أسس راسخة لصنع القرار على جميع المستويات.²¹ ونشأت عن قمة الأرض لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة التي نشرت عام 1996 كتابا بعنوان:

« Indicators of Sustainable Development: framework and methodologies »

يتضمن هذا الكتاب قائمة بنحو 134 مؤشرا والتي خفضت إلى 57 مؤشر، صنفتم إلى أربع فئات رئيسية "اقتصادية، اجتماعية، بيئية ومؤسسية" والتي تكتسي أهمية بالغة حيث تسمح لمتخذي القرارات وواضعي السياسات معرفة ما إذا كانوا على الطريق الصحيح وتساعد على قياس التقدم المحقق نحو التنمية المستدامة. وسنوضح فيما يلي مؤشرات قياس التنمية المستدامة:

4-3-1- المؤشرات الاقتصادية: تتمثل أهم المؤشرات التي تقيس الجانب الاقتصادي في:²²

- ✓ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ حصة الاستثمار الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

4-3-2- المؤشرات الاجتماعية: ومن أهمها

- ✓ مؤشر الفقر.
- ✓ مؤشر البطالة.
- ✓ معدل التعليم.
- ✓ عدد الجرائم لكل 100000 نسمة "كمؤشر يقيس الأمن الاجتماعي".
- ✓ مؤشر النمو السكاني.

4-3-3- المؤشرات البيئية: ومنها نذكر

- ✓ درجة استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون.
- ✓ درجة تركيز الملوثات في المناطق الحضرية.
- ✓ مساحة الغابات كنسبة من المساحة الإجمالية للأرض.
- ✓ نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر.
- ✓ معدلات الصيد.
- ✓ كمية المياه السطحية والجوفية المستنزفة سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.
- ✓ نسبة مساحة المحميات الطبيعية من المساحة الكلية.

4-3-4- المؤشرات المؤسسية:²³

- ✓ تطبيق المعاهدات الدولية الخاصة بالاستدامة.
- ✓ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.
- ✓ أجهزة التلفاز لكل 1000 نسمة، أجهزة الراديو لكل 1000 نسمة، عدد الصحف اليومية لكل 1000 نسمة "وتبين هذه المؤشرات مدى حصول السكان على المعلومات".
- ✓ المشتركين في الانترنت لكل 1000 شخص، حاملي الحواسيب لكل 1000 شخص.
- ✓ عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون نسمة، والإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.

5- مظاهر تحقيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة.

تعتبر المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة مفهومين متقاربين جدا، فالأول يعني دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في نشاطات التجارية والثاني يعني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، يرى الكثير من المختصين أن العناصر التي تشملها المسؤولية الاجتماعية هي نفسها التي تشملها المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة؛ كما يمكن إبراز أهم الأدوار الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال ما يلي:

1-5- تكوين الإطار الإداري: إذ أنها تعتبر بمثابة مراكز تدريبية بالنسبة للأفراد لتعلم وحل مشاكل الإدارة والإنتاج وخاصة أن معاهد الإدارة ومراكز التدريب محدود الخبرة وضعيفة الإمكانيات.

2-5- خلق فرص عمل جديدة: تعاني الدول المتقدمة وبصفة أشد الدول النامية من مشكلة البطالة وخاصة في المجال الزراعي وقطاع الخدمات، ومن ثم تستطيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة أن تلعب دورا هاما من خلال إقامة المصانع في مكان وجود البطالة، فتخلق فرص منتجة للعمل، فضلا على أن هذه الصناعات تتطلب إنفاق مبالغ كبيرة على المرافق العامة كما هو الحال عند إقامة المصانع الكبيرة، وهذه الصناعات تستخدم فنون إنتاج بسيطة والذي يستخدم اليد العاملة بشكل كثيف، مما يترتب عليه المساهمة في حل مشكلة البطالة.²⁴

3-5- تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع:

تقدم سلعا وخدمات للفقراء في مقادير صغيرة لإشباع حاجاتهم الأساسية بأسعار معقولة.²⁵

4-5- تلبية الطلب على السلع الاستهلاكية: نظرا لسهولة انشاء هذا النوع من المؤسسات لأنها لا تتطلب تكنولوجيا عالية ولا استثمارات كبيرة برؤوس أموال ضخمة كل هذه العوامل ساعدت على تحقيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنوع في النشاط الاقتصادي وتلبية الحاجات على السلع الاستهلاكية وتغطية جزء من السوق المحلي والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المواد الاستهلاكية.

5-5- مساهمتها في تشجيع المبادرات الفردية وظهور منظمين جدد: إن الممارسات الاحتكارية للدولة التي ميزتها في السابق أدى إلى تقليص المبادرات الفردية ويبقى هذا القطاع المجال المفضل لهؤلاء الباحثين لتجسيد أفكارهم نتيجة للتسهيلات التي يتميز بها إنشاء هذه المؤسسات.

6-5- مساهمتها في التنمية الجهوية والريفية: نظرا لصغر حجم المؤسسات يمكنها أن تنشأ بمناطق جغرافية متعددة بعيد عن المناطق الصناعية حيث أن هذه المؤسسات تميل إلى استخدام تقنيات انتاجية محلية وهذا ما يجعلها أكثر مرونة للتأقلم مع أي بيئة جغرافية²⁶ فانتشار هذه المؤسسات في مناطق مختلفة يساعد على فك العزلة.

7-5- الرفع من دخل الفرد: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أمل السلطات العمومية لامتناع البطالة وتوفير مناصب الشغل لأنها تنشأ في مختلف فروع النشاط وبالرغم من أن السلطات الحكومية والشركات العمومية تساعد هي الأخرى على تحسين مستوى دخل الفرد إلا أنها تتعرض في العموم إلى الاختلاس والانهيار.²⁷

6- خاتمة:

لقد اتجه العالم في العصر الحديث الى اتخاذ نهج اقتصادي جديد وأكثر فعالية خاصة بعد تبلور وتطور فكرة التنمية المستدامة وعلاقتها بمدى قوة الاقتصاد وماله من تأثير مباشر على المجتمع، فكانت فكرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اهم الحلول الاقتصادية لتحقيق تنمية مستدامة تحافظ على توازن أي دولة اجتماعيا واقتصاديا، الا انها تحتاج الى مزيد من التطوير وإنشاء نظام أكثر ليونة من اجل دمجها في اقتصاد الدولة وكذلك إيجاد الآليات التي تجعلها في تناسق واندماج مع المجتمع لما له من دور في انجاحها وتطورها.

ومن بين التوصيات التي نقترحها في هذا الموضوع نوردتها كما يلي:

✓ حث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الملتزمة طوعيا في مجال المسؤولية الاجتماعية على إضفاء الطابع المؤسسي لهذا النشاط من خلال الهيكلة التنظيمية الملائمة، صياغة السياسات المرجعية وإشراك الإعلام في جهود التوعية بالمسؤولية الاجتماعية لهذه الأخيرة:

✓ ضرورة وضع قوانين وآليات محفزة لمسييري وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتطورة لتطوير نشاطهم الاجتماعي المؤسسي وتقوية التزامهم الطوعية في خدمة التنمية المستدامة بالشراكة مع القطاع العام؛

✓ عقد مؤتمرات وورشات عمل من قبل الجامعات، مراكز التكوين المهني والشركات قصد تشجيع البحوث الأكاديمية والدراسات المتخصصة في هذا المجال مع الاستفادة من التجارب المتميزة إقليميا ودوليا؛

✓ التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتنفيذ أنشطة ومشاريع قوية، تنسجم مع ما يتوافق وحاجات المجتمع لأن هذه الأنشطة تعزز المسؤوليات الاجتماعية للمؤسسة باعتبارها وسيلة تتصل من خلالها مع المجتمع قصد تعزيز الثقة بينهما.

المراجع:

- ¹ - راجح خوني ، ترقية اساليب وصيغ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، الجزائر، 2003، ص11.
- ² - عثمان بن يخلف، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية-حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص-ص:11- 12.
- ³ - الأسرج حسين عبد المطلب ، تأثيرالاتحاد الجمركي العربي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وزارة التجارة والصناعة المصرية، مصر، 2006 ، ص2.
- ⁴ - ناجي بن حسين، آفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة قسنطينة، العدد 02، 2004، ص ص-90-91.
- ⁵ - عبد العزيز جميل مخيمرو آخرون، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2000، ص ص:31-34.
- ⁶ - طاهر محسن منصور الغالي، وائل محمد صبيحي إدريس، الإدارة الإستراتيجية" منظور منهجي متكامل، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص:524.
- ⁷ - طاهر محسن منصور الغالي، إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص:83.
- ⁸ - Joël Ernult, ArvindAshta, Développement durable, responsabilité sociétale de l'entreprise, théorie des parties prenantes : Évolution et perspectives, Groupe ESC Dijon Bourgogne, Cahiers du CEREN21, 2007,P: 17.
- ⁹ - Marie-françoise GUYONNAUD et Frédérique WILLARD, Du management environnemental au développement durable des entreprises, France : ADEME, Mars 2004, P: 05.
- ¹⁰ - Astrid Mullenbach , La responsabilité sociétale des entreprises, LE FLANCHEC, Sorbonne, Paris 2002, P: 5.
- ¹¹ - مولاي لخضر عبد الرزاق وبوزيد سايج، دور الاقتصاد الإسلامي في تعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، غرداية: الجزائر، 23-24 فيفري 2011، ص-ص:6-7.
- ¹² -خالد بن يوسف برقاي، أراء الشباب الجامعي حول المسؤولية الاجتماعية دراسة استطلاعية لأراء طلاب وطالبات جامعة أم القرى بمكة المكرمة، الملتقى السنوي لمراكز الأحياء بمكة المكرمة، مكة المكرمة: السعودية، 1429، ص-ص:11-12 -بتصرف-.
- ¹³ - نفس المرجع، ص – ص 11-12.
- ¹⁴ - قاسم خالد مصطفى، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص19.
- ¹⁵ - راثي طارق، الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الإيزو) في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص-ص:11-12.
- ¹⁶ -ديب ريدة، مهنا سليمان، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، دمشق، المجلد 25، العدد1، 2009، ص488.
- ¹⁷ - أبو زنت ماجدة، غنيم عثمان محمد، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلة علمية محكمة صادرة عن عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، المجلد 36، العدد1، 2009، ص23.
- ¹⁸ -عماري عمار، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 7-8 أبريل 2008، ص4.

- ¹⁹-ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، جامعة البليدة، العدد 46، 2009، ص-ص:110-112.
- ²⁰-الأمين عبد الوهاب، التنمية الاقتصادية: المشكلات والسياسات المقترحة مع الإشارة إلى البلدان العربية، الطبعة الأولى، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، 2000.
- ²¹-شعور حبيبة، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص144.
- ²²-خامرة الطاهر، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص44.
- ²³-طرش ذهبية، متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 7-8 أبريل 2008، ص18.
- ²⁴-حكيم شبوطي، دور pme في تحقيق التشغيل رسالة ماجستير كلية علوم الاقتصادي والتسيير جامعة الجزائر سنة 2000، ص 86.
- ²⁵-عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي، الأسكندري، دارالإشهار، 2004، ص 95
- ²⁶-عبد الرحمان يسرى أحمد، قضايا إقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية 2000، ص 207.
- ²⁷-صفوت عبد السلام عوض الله، إقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية، دار النهضة العربية القاهرة، 1993، ص 24.

مشكل توفير العقار الصناعي لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة لولاية عنابة-

The problem of providing industrial real estate for the establishment of small and medium-sized enterprises

- case study for the state of Annaba -.

عنثوري محمد الشريف

عبد غرس مليكة

مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الإقتصادي

مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد

جامعة باجي مختار عنابة

جامعة 8 ماي 1945، قلمة

mohammed-cherif.antouri@univ-annaba.org

abedghers.malika@univ-guelma.dz

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور توفير العقار الصناعي في عملية إنشاء وخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بإعتباره أول العوائق التي تواجه حاملي الأفكار في سبيل تجسيد مشاريعهم على أرض الواقع، وقد قمنا بإستخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية وتحليلها. ولقد توصلنا من خلال هذه الدراسة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم وسائل الإنعاش الإقتصادي، وصعوبة الحصول على العقار الصناعي أهم عوائق إنشائها، وتركيز النشاطات في مجالات إقتصادية كالبناء والأشغال العمومية، نشاط الخدمات المقدمة للمؤسسات، النقل والمواصلات، مما ترتب عنه تحويل إستغلال العقار الصناعي عن الغاية التي وجد من أجلها، وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء هيئة تتكفل بتسيير وتنظيم توزيع العقار الصناعي، المتابعة المستمرة لوضعية العقار الصناعي الممنوح لمنع أي سوء في إستخدامه، والعمل على إسترجاع الأوعية العقارية الغير مستغلة قبل إنشاء مناطق الصناعية والتجارية جديدة.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة، عقار صناعي، مناطق صناعية وتجارية....

Abstract : This study was aimed at highlighting the role of the provision of industrial real estate in the process of creating and foundation small and medium-sized enterprises, wich is the first obstacle faced by the carriers of ideas to translate their projects into reality, we have used the the descriptive analytical approach to conducting the study by collecting and analyzing data from their primary and secondary sources.

Through this study, we have found that small and medium-sized enterprises are one of the most important means of economic recovery, the difficulty of obtaining industrial real estate is the most important obstacles to their establishment, the concentration of activities in economic sectors such as building and public works, the activities of services provided to enterprises, transport and communications, resulting in the transfer of industrial real estate exploitation, and the study recommended the need for the establishment of an authority to ensure the management and regulation of industrial real estate, monitoring continuously for the the situation of the industrial real estate to prevent any misuse of it, and recupering untapped real estate before new industrial and commercial zones were established.

Keywords: keywords1; small and medium-sized enterprises, industrial real estate, industrial areas, commercial areas....

1. مقدمة:

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة مناسبة لتحقيق التنمية، وهذا لما تمتلكه من محفزات إستثمارية كبيرة وبسبب خصوصياتها من مرونة، قدرة على التغيير السريع وكذلك القدرة على الابتكار والتطوير، كما أنها قادرة على توسيع حركية النشاط الإقتصادي للدول خاصة تلك التي إعتدتها لتحقيق قفزتها التنموية.

حيث عمدت البلدان المتقدمة على توفير البيئة المناسبة لنمو وإزدهار هذا النوع من المؤسسات، إيماناً منها على الأهمية البالغة التي تكتسبها، في حين نجد أن البلدان النامية أهملت هذا القطاع؛ لأنها تجهل ما يمكن أن تحقق لتنميتها من خلاله، إلا أنه وفي السنوات الأخيرة وبعد فشل المشاريع الكبرى العمومية في تحقيق تنمية إقتصادية، تم إعادة النظر في هذه السياسات وأعطى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية متزايدة.

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة عوائق وصعوبات من بينها مشكل توفير الأوعية العقارية، والذي يعتبر من أهم عوامل نجاح الإستثمار بإعتباره مكان توطئ النشاط خاصة، ولحل هذا المشكل عمدت السلطات الجزائرية بوضع قوانين وبرامج تسمح لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنمو، وإنشاء هيئات ومؤسسات عمومية تتكفل بتسيير العقار الصناعي، وهو ما سيشكل بؤرة إهتمامنا في هذه الورقة البحثية.

وانطلاقاً مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يساهم توفير العقار الصناعي في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟، وما هو واقع ذلك بولاية عنابة؟ ولتفكيك جوانب هذا التساؤل المحوري، إرتأينا طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ✓ ما هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وماهي أهميتها في الإقتصاديات الحديثة؟
- ✓ ما المقصود بالعقار الصناعي، وكيف يتم إستغلاله وماهي مختلف الهيئات المكلفة بتسييره وتنظيمه؟
- ✓ ماهي الإجراءات المتبعة للحصول على العقار الصناعي الموجه للإستثمار؟

أهمية الدراسة:

- ✓ معرفة الأهمية الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الإقتصاد الوطني؛
- ✓ التعرف على هيئات تسيير وتنظيم العقار الصناعي؛
- ✓ معرفة واقع العقار الصناعي الموجه للإستثمار على مستوى ولاية عنابة.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهمية العقار الصناعي، بإعتباره من أهم عوائق خلق المشاريع وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة بعد توجه الدولة لدعم هذا النوع من المؤسسات وتقليل الإعتماد على المحروقات في ظل إنبهار أسعاره، وبالتالي تحسين التنمية الإقتصادية والإجتماعية، كما تهدف إلى إستعراض واقع العقار الصناعي بالمناطق الصناعية والتجارية بولاية عنابة، وكذا إستعراض الأوعية العقارية بالمنطقة الصناعية الجديدة عين الباردة.

المنهج المستخدم: تعتمد الدراسة على إستخدام المنهجين الوصفي والتحليلي، لكونهما من أكثر المناهج إستخداماً في الدراسات الإجتماعية والإنسانية، وذلك بهدف التوصل إلى نتائج منطقية تبين دور توفير العقار الصناعي في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عنابة.

محاوّر الدراسة: وللوصول إلى الأهداف المرجوة ستناول في هذه الورقة البحثية النقاط التالية:

✓ مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصائصها، أهميتها ومختلف الصعوبات والعراقيل التي تواجهها؛

✓ العقار الصناعي: تعريفه، أصنافه، طرق إستغلاله والهيئات والمؤسسات الوطنية المكلفة بتسييره؛

✓ واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعقار الصناعي الموجه للإستثمار فيها بولاية عنابة.

2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلا هاما من مداخل النمو الإقتصادي؛ كونها تؤدي دورا هاما في ضمان تجسيد التنمية المحلية، لذا أصبح الإتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية هو تحسين المناخ التنموي لهذه المؤسسات والدفع بها في إتجاه تشجيع قيامها والعمل على إيجاد جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها والإرتقاء بها.

2.1. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لا يوجد تعريف محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وهذا لإختلاف المعايير المستخدمة، فمنها ما يعتمد على حجم العمالة، حجم المبيعات، حجم الأموال المستخدمة وحصة المؤسسة من السوق... إلخ، إلا أن المعايير الأكثر إستخداما هي المعايير (المعايير الكمية، والنوعية).

أ- المعايير الكمية: والتي تتمثل في معيار حجم العاملة الموظفة في المؤسسة وهو الأكثر إنتشارا ومن أهم المعايير المستخدمة في تصنيفها، ومعيار رأس المال سواء كان ثابت من آلات ومعدات ومبان، أو بالنسبة للفن الإنتاجي المستخدم، فهو أحد العناصر الأساسية في تصنيف هذا النوع من المؤسسات، ولكن هذا المعيار يختلف من دولة لأخرى.

ب- المعايير النوعية: ولعل أهم المعايير المعتمدة في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو معيار الملكية، والتي تعود في الغالب إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص أو شركات الأموال، ومعيار المسؤولية حيث أن المالك في أغلب الحالات هو صاحب القرارات داخل المؤسسة، بالإضافة لمعايير أخرى كالحصة السوقية للمؤسسة وإقتصار نشاط المؤسسة على منطقة أو مكان واحد.

ونظرا لتباين تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف الدول، قام المشرع الجزائري بتقديم تعريف لها لوضع حد للبس والجدل القائم حول هذا الموضوع، من خلال القانون التوجيهي رقم: 17-02 الصادر في: 11/04/2017 والذي إعتد على عدد العمال، رقم الأعمال ومجموع الحصيلة السنوية والتي يمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

الجدول 01: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المعايير	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي ب (الدينار الجزائري)	الحصيلة السنوية ب (الدينار الجزائري)
المؤسسة الصغيرة جدا	من 1 إلى 9	أقل من 40 مليون	لا يتجاوز 20 مليون
المؤسسة الصغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون	لا يتجاوز 200 مليون
المؤسسة المتوسطة	من 50 إلى 250	من 400 مليون إلى 4 مليار	من 200 مليون إلى 1 مليار

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على المواد: 8، 9 و 10 من القانون التوجيهي رقم: 17-02، المؤرخ في: 11 ربيع الثاني 1438 الموافق لـ 10 يناير 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 02، ص: 06.

2.2. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: برز بشكل جلي الدور الحيوي والأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتكمن أهميتها في النقاط التالية (كافي، 2017، ص ص: 36-37):

- ✓ دورها في التوظيف؛
- ✓ إرتفاع حجم مساهمتها في القيمة المضافة؛
- ✓ أهمية حجم إستثماراتها في تكوين الإقتصاد الحر؛
- ✓ تعتبر العمق الإستراتيجي للمؤسسات الكبيرة (المساهمة في تلبية بعض إحتياجات الصناعات الكبيرة سواء بالمواد الأولية أو الإحتياطية)؛
- ✓ كونها ذات ميزة تنافسية نسبية يمكن للشركات الكبرى الإستفادة منها (تسويق بضائع من خلالها)؛
- ✓ مهاراتها التنظيمية نظرا لصغر حجمها؛
- ✓ قدرتها على الإبتكار (إستخدام التكنولوجيا المحلية)؛
- ✓ التعرف على أحوال السوق لقربها من المتعاملين؛
- ✓ قدرتها على إنتاج سلع وخدمات تعتبر مدخلا لإنتاج سلع وخدمات أخرى (تعظيم الإستفادة من الخامات المحلية)؛
- ✓ مساهمتها في تحقيق إستراتيجية التنمية السكانية لكونها تتسم بالمرونة في التوطين.

3.2. مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تنقسم إلى مشاكل داخلية وخارجية، وهي كالتالي (كافي، 2017، ص ص: 61-62):

أ- المشاكل الداخلية:

- ✓ نقص رأس المال اللازم لتمويل الأصول الثابتة والمتداولة؛
- ✓ نقص المهارات والقدرات التنظيمية؛
- ✓ ضعف الأساس المحاسبي في إدارة المؤسسة وخطئها.

ب- المشاكل الخارجية:

- 1-السياسات الإقتصادية والتوجهات الحكومية الإدارية، والمتمثلة في مشكلة النقد الأجنبي، الرسوم الجمركية، قيود الإستثمار وتراخيص العمل والإستيراد.
- 2-الدخول الغير متكافئ إلى أسواق الإئتمان والمواد الأولية والمنتجات.
- 3-العمالة: والتي تؤثر من خلال ندرة العمالة المدربة في معظم الدول النامية، وتفضيل العمال المهرة للمشاريع الصناعية الكبيرة حيث الأجور أعلى والمزايا أفضل.
- 4- مشاكل متعلقة بالتمويل: تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات بالغة في الحصول على التمويل اللازم لنشاطها؛ وهذا بسبب ثقل سير العمليات المصرفية للبنوك الجزائرية، وإتسامها بالبيروقراطية في أداء خدماتها من حيث معالجة الصكوك، التحويلات المالية...إلخ، وعزوفها عن تمويل أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لغياب الضمانات الكافية لإسترداد أموالها، وتفضيلها تمويل الأنشطة التجارية (تصدير/ وإستيراد) على الأنشطة الصناعية، كما نجد ضعفاً في تكيف النظام المالي المحلي مع متطلبات الإقتصاد الجديد، ففي الوقت الذي يعلن فيه عن إجراءات دعم مالي وتشجيع الإستثمار والشراكة، فإن الواقع يشير إلى إصطدام كل هذه التصورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي، والمتمثلة في: غياب

ونقص شديد في التمويل طويل المدى، المركزية في منح القروض ونقص المعلومات المالية، خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات، ضعف الشفافية في عمليات منح القروض رغم أن الأصل في القروض أنها خاضعة للإشهار، ومحدودية صلاحية الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الإستقلالية النسبية (جودي، 2017، ص: 22).

5-عدم وضوح وإستقرار التشريعات والقوانين التي تحكم وتسير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صعوبة الإجراءات الإدارية وعدم خبرة المؤسسين في مجال إنشائها كون غالبيتهم من فئة الشباب.

6-مشاكل متعلقة بالتسويق: ضعف الكفاءة التسويقية بسبب محدودية الموارد المالية، عدم توفير الدعم والحماية الكافية للمنتجات المحلية، عدم القدرة على القيام بعملية الدعاية والإعلان الكافية إختيار المستهلك للمنتج المستورد على المنتج المحلي (ياسرو براشن، 2018، ص: 228).

7-عدم حماية المنتج الوطني من التدفق الفوضوي للسلع المستوردة: وعن أسباب الإستيراد الغير منظم نذكر (رجال و بعيط، 2016، ص: 171).

✓ الإغراق المتمثل في إستيراد سلع وبيعها محليا بأسعار أقل من سعر مثيلتها المحلية؛

✓ التذرع بالحرية الإقتصادية وشروط تحرير التجارة، في إطار التهيؤ لإستيفاء شروط الجات (GATT)؛

✓ غياب جهاز معلومات فعال يحدد أنواع المنتجات المحلية.

8-مشكل العقار الصناعي: إن الحصول على عقد ملكية أو كراء الأرض، يعتبر أمرا حتميا من أجل توطين نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإستكمال إجراءات إنشاؤها، ولهذا غالبا ما يلجأ المستثمر إلى تحويل مسكنه إلى ورشة عمل أو مصنع صغير، كما أن عدم إستطاعته الحصول على عقد ملكية العقار يحول دون حصوله على القروض اللازمة من البنوك، ولعل ما زاد الوضع تعقيدا الحالة المزرية للمناطق الصناعية والتي توجد في وضعية سيئة (زرزار، 2010، ص: 335)، وهو ما سنتطرق إليه بشيء من التفصيل فيما تقدم من الورقة البحثية.

3. العقار الصناعي:

إن توجه الدولة نحو تشجيع الإستثمار في مختلف المجالات، خاصة في ظل رغبتها في تحقيق تنمية إقتصادية خارج قطاع المحروقات ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كونها القاطرة والمحرك الأساسي لقطاعات عديدة من الإقتصاد الوطني، حيث يقودنا الحديث عن العقار الصناعي كونه أحد الرهانات التي تواجه الدولة لتجسيد مختلف المشاريع.

1.3. تعريف العقار الصناعي: حيث يعرف على أنه "أصل إنتاجي ثابت يستثمر فيه وتوظف الأموال فيه بقصد التنمية وزيادة رأس المال" (خوادية، 2015، ص: 16) وهو أيضا "ذلك الفضاء المخصص للأنشطة والذي يسعى عند محترفي القطاع بالعقار الصناعي تمييزا له عن العقار الفلاحي والعقار السكني" (منصور، 2014، ص: 11)، ومن خلال التعريفين السابقين يمكننا إستخلاص تعريف للعقار الصناعي، والذي يتمثل في "كل أصل يخصص للإستثمار ولمزاوله نشاط قصد تحقيق الربح". وتتمثل حافطة العقاري الصناعي في:

أ-حافطة العقار في المناطق المهيمنة: وتضم كل من المناطق الصناعية ومناطق النشاط، وهي كمايلي:

1-المناطق الصناعية (Zone Industrielle): هي مساحة تمنح للمؤسسة المحيط الملائم والإيجابي للعمل، وتشكل عاملا مهما من عوامل ترقية الإستثمار وتحسين مردودية المؤسسة (خوادية، 2015، ص: 50)، وتضم نشاطات الإنتاج.

2-مناطق النشاط (Zone d'activité): هي مساحات محددة بأدوات التهيئة والتعمير مخصصة لإستقبال نشاطات ذات طابع محلي أو نشاطات متعددة الخدمات، وهي مساحة تشترك في ملكيتها الجماعات المحلية الولائية للتسيير والتنظيم العقاريين والملاك الشاغلين (شتوان و بن ددوش، 2016، ص: 685)، وتضم نشاطات إقتصادية عامة.

ب-حافضة العقار في المناطق الخاصة: وتتمثل في المناطق الواجب ترقيتها ومناطق التوسع الإقتصادي:

1- المناطق الواجب ترقيتها: تحدد البلديات قائمتها، وهي مناطق تعرف تدهورا وتخلفا، وتستوجب مساهمة من الدولة لإعادة تنشيطها وتنميتها.

2-مناطق التوسع الإقتصادي: وهي تلك الفضاءات والأراضي الجيو إقتصادية التي تنطوي على خصائص مشتركة من التجانس الإقتصادي والإجتماعي، وتزخر بطاقات من الموارد الطبيعية البشرية أو الهياكل القاعدية، والتي يجب تجميعها والرفع من قدراتها، كي تكون كفيلة بتسهيل إقامة الأنشطة الإقتصادية لإنتاج السلع والخدمات وتطويرها (شتوان و بن ددوش، 2016، ص: 685).

ج- عقار المؤسسات العمومية الإقتصادية: وتتمثل في الأصول العقارية المتبقية التابعة للمؤسسات العمومية المستقلة والغير مستقلة المحلة، والأصول العقارية الفائضة التابعة للمؤسسات العمومية الإقتصادية، وهي تلك الأموال الغير لازمة موضوعيا لنشاط المؤسسات العمومية الإقتصادية.

2.3. طرق إستغلال العقار الصناعي في إطار الإستثمار: ويمكن إستغلاله في الجزائر من خلال:

أ-عقد الإمتياز: عرف حسب المرسوم التنفيذي رقم: 09-152 المؤرخ في: 02/05/2009 المحدد لشروط وكيفيات منح الإمتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة، والموجهة لإنجاز المشاريع الإستثمارية وبموجب دفتر الشروط بأنه: "الإتفاق الذي تحول من خلاله الدولة لمدة معينة الإنتفاع من أرضية متوفرة تابعة لأملاكها الخاصة، لفائدة شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون الخاص قصد إنجاز مشروع إستثماري، وبذلك يساهم في دعم التنمية المحلية" (بلفضل، 2018، ص: 119).

وتنص المادة 3 من الأمر رقم: 04-08 المؤرخ في: 01/09/2008 على مايلي (الأمر رقم: 04-08، 2008، ص: 04):

يمنح الإمتياز على أساس دفتر أعباء، عن طريق المزايدة العلنية المفتوح أو المقيد، أو بالتراضي على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة، المتوفرة لفائدة المؤسسات والهيئات العمومية والأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين للقانون الخاص، وذلك لإحتياجات مشاريع إستثمارية وبشرط إحترام قواعد التعمير المعمول بها.

كما تخضع الأملاك العقارية التي تشكل الأصول المتبقية للمؤسسات العمومية المحلة، والأصول الفائضة للمؤسسات العمومية الإقتصادية لنفس الشروط المحددة في الفقرة أعلاه.

وتكون الأراضي التابعة التابعة للأملاك الدولة الموجهة لإستقبال مشاريع إستثمارية؛ محل منح إمتياز لمدة أداها ثلاث وثلاثون (33) سنة قابلة للتجديد وأقصاها تسع وتسعون (99) سنة.

ب-عقد التنازل: يتم بموجبه تحويل ممتلكات عقارية خاصة بالدولة للمستثمرين بثمن لا يقل عن القيمة التجارية، وبشرط في هذا التنازل أن تكون هذه الأملاك غير ضرورية لعمل الهيئات الإدارية العمومية، ونصت المادة 14 من الأمر رقم: 04-08 على "تكون ملكية البنايات والحق العيني العقاري الناتج عن حق الإمتياز قابلة للتنازل، فور الإنجاز الفعلي لمشروع الإستثمار والبدء في النشاط، بعد المعاينة الفعلية من طرف الهيئات المؤهلة" (الأمر رقم: 04-08، 2008، ص: 05)

3.3. الهيئات الوطنية والمؤسسات العمومية المكلفة بتسيير العقار الصناعي: أسند ملف تسيير العقار المخصص للإستثمار لهيئات ومؤسسات على المستوى المركزي وأخرى على المستوى المحلي (ولائي):

أ- الهيئات الوطنية والمؤسسات العمومية المكلفة بتسيير العقار الصناعي على المستوى المركزي

1- المجلس الوطني للإستثمار (CNI): أسس من طرف وزارة الصناعة وترقية الإستثمار، بموجب أمر رقم: 03-01 المؤرخ في: 2001/08/20 المعدل والمتمم، وهذا من أجل التخفيف على الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، وهو هيئة حكومية يرأسها رئيس الحكومة، يتولى إقتراح إستراتيجية تطوير الإستثمار وألوياته والتدابير وإجراءات تخفيفية للإستثمار مساهمة للتطورات الملحوظة، كما يدرس كل إقتراح لتأسيس مزايا جديدة وكذا تعديل للمزايا الموجودة ويقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الإستثمار وتشجيعه كما يقوم بتحديد قائمة النفقات التي يمكن إقتطاعها من الصندوق المخصص لدعم الإستثمار وترقيته ويحث ويشجع على إستحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الإستثمارات وتطويرها (نشرة، 2018، ص ص: 134-135).

2- الوزير المكلف بترقية الإستثمار: بموجب المادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم: 11-16 المؤرخ في: 2011/01/25، حددت مهام وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال ترقية الإستثمار، حيث يعد ويقترح السياسة الوطنية للإستثمار ويسهر على تنفيذها ويسهر على الإنسجام الشامل للإجراءات والمنظومات التحفيزية في مجال تطوير الإستثمار، ويقترح التعديلات الضرورية، كما يقترح كل عمل أو إجراء يهدف إلى تطوير السوق المالية، ووضع وسائل التمويل الملائمة لذلك مع ضمان متابعة المشاريع الإستثمارية الكبرى، كما يساهم في تحسين شروط الحصول على العقار الصناعي، ويسهر على وضع مؤسسات وهيئات الوساطة والضبط للسوق العقارية الإقتصادية وحسن سيرها ويشجع إنشاء مناطق صناعية ومناطق نشاط جديدة، ذات علاقة مع تنمية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعمل على تنفيذ برامج تطهير وإعادة تأهيل وترقية وتسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاط، كما يسهر على ضمان يضمن متابعة تطبيق قرارات المجلس الوطني للإستثمار (المرسوم التنفيذي رقم: 11-06، 2011، ص: 11).

3- الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANIREF): هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 07-119 بتاريخ: 2007/04/23 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم: 12-126 المؤرخ في: 2012/03/19، تسيير الوكالة من طرف مجلس إدارة مؤلف من إثني عشر عضوا وتحت إشراف وزارة الصناعة وترقية الإستثمار (ANIREF, 2020).

ب- الهيئات المحلية المكلفة بتسيير العقار الصناعي

1- لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الإستثمارات وضبط العقار (CALPIREF): أسست بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 07-120 المؤرخ في: 2007/04/23 المتضمن تنظيمها وتشكيلتها وسيرها، يرأس لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الإستثمارات وضبط العقار الوالي أو ممثل عنه، وتضم جميع القطاعات المعنية، وكلفت هذه اللجنة حسب المادة 2 من ذات المرسوم بإنشاء بنك معلومات حول العرض العقاري على مستوى الولاية ومساعدة المستثمرين في تعيين الأراضي المناسبة لإقامة مشاريعهم الإستثمارية، وتشجيع جميع المبادرات المتعلقة بالترقية العقارية العمومية أو الخاصة لإنشاء أراضي مهيئة ومجهزة موجبة لإستقبال الإستثمارات والمساهمة في الضبط والإستعمال العقلاني للعقار الموجه للإستثمار في إطار الإستراتيجية المحددة من الولاية، مع الأخذ بعين الإعتبار على الخصوص التجهيزات العمومية وجعل المعلومات المتعلقة بالإمكانات العقارية الموجهة

للإستثمار في متناول المستثمرين، عن طريق كل وسائل الإتصال، كما تعمل على تقييم شروط سير السوق العقارية المحلية وبإمكانها إقتراح إنشاء مناطق صناعية أو مناطق نشاطات جديدة (المرسوم التنفيذي رقم: 07-120، 2007، ص: 08).

2-مديرتي أملاك الدولة والمحافظة العقارية: توجد بكل ولاية مديرية لأملاك الدولة وأخرى للحفاظ العقاري، وهما تحت وصاية وزارة المالية، حيث منح لهما وزير المالية تفويضا إقليمي بإدارة أملاك الدولة بما فيها الموجهة للإستثمار، حيث تنص المادة: 183 من المرسوم التنفيذي رقم: 12-427 المؤرخ في: 2012/12/16 المحدد لشروط وكيفيات لإدارة وتسيير الأملاك العمومية والخاصة التابعة للدولة على مايلي: "يمكن الوزير المكلف بالمالية في إطار تطبيق أحكام الفقرتين 2 و3 من المادة 120 من القانون 90-30 المؤرخ في: 1990/12/01 المعدل والمتمم المذكور أعلاه، أن يمنح تفويضا بموجب قرار للمدير الولائي لأملاك الدولة لإعداد العقود التي تهم الأملاك العقارية الخاصة للدولة وإعطائها الطابع الرسمي، والسهر على حفظها" (خوارجية، 2015، ص: 153).

3-شركة التسيير العقاري (SGI): قامت محل مؤسسات تسيير المناطق الصناعية، وتتولى الأخذ بعين الإعتبار مطالب المتعاملين العقاريين في مجال تخصيص وحجز الأصول العقارية، من خلال ممثلين من شركات التسيير العقاري في الشباك الوحيد على مستوى الوكالة الوطنية للإستثمار، وإنشاء وتسيير بنك معلومات عن الموجودات العقارية، لوضعها في متناول المتعاملين العقاريين كما تقوم بمعالجة طلبات المستثمرين بخصوص توطین مشاريعهم، وإجراء تخصيص حافظتهم العقارية وتسيير الأجزاء المشاعة لمناطق النشاط ومراجعة المناطق الصناعية ومناطق النشاط من خلال إحصاء الموجودات العقارية، ومدى شغل المناطق الممنوحة ومستوى تسويتها، وكذا عوائق تسيير الأجزاء المشاعة في هذه المناطق، كما تعمل على تحويل العلاقات مع المستثمرين المتوطنين في هذه المناطق إلى علاقات تعاقدية فيما يخص تحمل نفقات المساحات والشبكات المشتركة في هذه المناطق (خوارجية، 2015، ص: 165).

4. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعقار الصناعي الموجه للإستثمار فيها بولاية عنابة:

تعد ولاية عنابة أحد أهم الأقطاب الصناعية على المستوى الوطني، وذلك لتوفرها على قاعدة صناعية هامة وهيكل ومنشآت قاعدية معتبرة، إضافة إلى موقعها الإستراتيجي الذي جعل منها منطقة جذب للمستثمرين، حيث تعتبر صناعية بالدرجة الأولى، هذا ما يتيح فرص كبيرة للإستثمار في هذا المجال خاصة صناعة الحديد والصلب، الصناعات الغذائية كإنتاج المواد الغذائية، كما تتوفر ولاية عنابة على نسيج صناعي ثري ومتنوع.

1.4. تقديم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية عنابة: يعرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية عنابة تنوعا من حيث النشاطات الإقتصادية الممارسة، ونوجزها في الجدول الموالي:

الجدول 02: تقديم قطاع النشاطات المهيمنة حسب عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين: 2014 و2018.

عدد المؤسسات										البيان
النسبة %	2018	النسبة %	2017	النسبة %	2016	النسبة %	2015	النسبة %	2014	قطاع النشاطات
%15,03	1543	%14,90	1495	%17,03	1750	%18,03	1820	%6,87	2028	البناء والأشغال العمومية
%3,90	400	3.87%	388	%3,49	359	%2,81	284	%0,17	53	صناعة المواد الغذائية
%7,69	789	%7,71	773	%7,36	756	%7,97	804	%32,83	9691	النقل والمواصلات
%0,26	27	%0,25	25	%0,21	22	%0,17	17	%0,07	23	كيميا، مطاط وبلاستيك
%5,42	556	%5,38	540	%4,83	496	%3,90	394	%1,43	425	فندقة، مطاعم ومقاهي
%1,42	146	%1,47	147	%1,52	156	%1,41	142	%0,65	193	صناعة الحديد والصلب، الميكانيك والكهرباء
%0,97	100	%0,86	86	%1,01	104	%0,81	82	%0,55	164	مواد البناء
%4,55	467	4.57%	458	%4,52	464	%5,07	512	%2,60	768	فلاحة والصيد البحري
%0,89	91	%0,88	88	%0,94	97	%0,64	65	%0,20	61	صناعة النسيج والملابس الجاهزة
%0,02	02	%0,02	02	%0,02	02	%0,01	01	%0,00	01	صناعة الجلد والأحذية
%45,09	4629	%45,36	4550	%44,70	4592	%44,99	4541	%50,04	14771	التجارة
%0,21	22	%0,22	22	%0,21	22	%0,22	22	%0,03	10	المقالع والمناجم
%0,04	04	%0,04	04	%0,05	05	%0,05	05	%0,02	07	المياه والطاقة
%9,45	970	%9,45	948	%9,53	979	%9,85	994	%3,16	934	خدمات مقدمة إلى المؤسسات
%2,21	227	%2,17	218	%2,08	214	%1,85	187	%0,60	179	خدمات مقدمة إلى الأشخاص
%0,16	16	%0,15	15	%0,09	09	%0,07	07	%0,01	05	خدمات مقدمة إلى المجموعات
%1,15	118	%1,18	118	%0,94	97	%0,76	77	%0,18	55	المصالح العقارية
%0,01	01	%0,01	01	%0,01	01	%0,01	01	%0,00	01	المحروقات
%1,54	158	%1,53	153	%1,44	148	%1,38	139	%0,50	149	صناعة الخشب، الورق والفلين
%100	10266	%100	10031	%100	10273	%100	10094	%100	29518	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات مقدمة من طرف مديرية الصناعة والمناجم لولاية عنابة.

نلاحظ من الجدول أعلاه: أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية عنابة قد تراجع من: 29518 سنة: 2014 إلى: 10266 مؤسسة سنة 2018، وترجع الأسباب في الغالب إلى نقص المرافقة والتوجيه، عدم جدية بعض المشاريع وحدة المنافسة، كما أن قطاع التجارة يستحوذ على نسبة: 50,04% من مجموع أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة: 2014 ليستقر عند نسبة: 45,09% سنة: 2018، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية، ثم نشاط الخدمات المقدمة للمؤسسات، ثم النقل والمواصلات، والملاحظ من خلال الجدول أن القطاعات المهيمنة غير منتجة ولا تقدم قيمة مضافة للإقتصاد الوطني، ولا تحقق تطلعات الدولة في تخفيف التبعية لقطاع المحروقات، حيث نلاحظ أن نسبة الإستثمار في قطاعات صناعة النسيج والملابس الجاهزة وصناعة الجلد والأحذية ضئيلة رغم توفر المادة الأولية المحلية اللازمة لهذه الصناعات.

2.4. واقع المناطق الصناعية ومناطق النشاط بولاية عنابة

أ-المناطق الصناعية: ونعرض المناطق الصناعية المتواجدة عبر تراب ولاية عنابة في الجدول التالي:

الجدول 03: توزيع لعدد المناطق الصناعية في الولاية إلى غاية جوان 2019.

المساحة: هكتار.

المنطقة الصناعية	المساحة الإجمالية	المساحة المستغلة	النسبة	عدد القطع	عدد المؤسسات
جسر بوشي	117	117	%100	63	63
مبعوجة	62	62	%100	57	57
برحال	122	122	%100	86	86
البوني	50	50	%100	62	62
عين الباردة	101	96,62	%95,66	140	127
برحال	367	341	%92,61	22	15
المجموع	819	788,62	%82,83	430	410

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات مقدمة من طرف مديرية الصناعة والمناجم لولاية عنابة.

نلاحظ من الجدول أعلاه: أن أربعة (04) مناطق صناعية بلغت نسبة المساحة المستغلة بها 100%، وهو ما يبين أن هناك مشكلة بالنسبة لأصحاب المشاريع الراغبين في الحصول على عقار، في انتظار توسعة هذه المناطق أو إستحداث مناطق أخرى، ويجرى في ذات السياق العمل على وضع تحت تصرف حاملي المشاريع وعاء عقاري هام، يتمثل في مشروع توسعة المنطقة الصناعية برحال وقد تمت الموافقة على مساحة 367 هكتار، بموجب قرار إجتماع اللجنة الوزارية المشتركة المكلّفة بإقتطاع الأراضي الفلاحية بتاريخ: 2016/03/14، وأن إجراءات إستكمال إنشاء هذه التوسعة وتعويض المستثمرين الفلاحية المعنية، وفي هذا الإطار تم إستخراج تقرير تقويبي تعديلي بتاريخ: 2016/06/02 متضمن إعادة تحديد القيمة التجارية وقيمة التعويض للأراضي والمستثمرين والبنائيات المراد إسترجاعها لفائدة الدولة، قصد توسيع المنطقة الصناعية. مناطق النشاط التجارية: تتوزع مناطق النشاط التجاري عبر تراب في ولاية عنابة، حسب الجدول التالي:

الجدول 04: توزيع لعدد مناطق النشاط التجارية في الولاية إلى غاية جوان 2019.

المساحة: هكتار.

منطقة النشاطات التجارية	المساحة الإجمالية	المساحة المستغلة	النسبة	عدد القطع الأرضية
سيدي سالم	11,75	9,80	%83,40	81
ذراع الریش	9,25	9,10	%98,37	44
مجاز الغسول	15,00	11,00	%73,33	171
الحجار	1,80	11,50	%83,33	27
دراجي رجم	11,40	11,00	%96,49	01
التريعات 1	26,12	17,00	%65,08	18
التريعات 2	30,00	12,84	%42,80	07
العلمة	9,00	5,00	%55,55	01
عين الوحش	49,00	42,26	%86,24	05
العلاليق	4,28	2,29	%53,50	41
برحال	6,20	5,36	%86,45	06
سرايدي	0,36	0,36	%100	01
المجموع	174,16	127,51	%84,67	403

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات مقدمة من طرف مديرية الصناعة والمناجم لولاية عنابة.

نلاحظ من الجدول أعلاه: أن مناطق النشاطات التجارية المستغلة بلغت نسبة 84,67%، حيث أن منطقة سرايدي هي مستغلة تماما بنسبة 100 %، وتم إستحداث مناطق نشاط تجاري جديدة بكل من ذراع الريش، التريعات 1 والتريعات 2، وهذا ما يفسر حرص الدولة لتحقيق أهدافها التنموية، بالسعي إلى توجيه توطين النشاطات الاقتصادية، وتخفيف الضغط عن بعض المراكز الحضرية التي تعاني من الإختناق، في حين نلاحظ عدم إستغلال لنصف المساحة المخصصة تقريبا على مستوى كل من منطقتي التريعات 2 والعلمة، وبدرجة أقل منطقة التريعات 1.

3.4. تقديم المنطقة الصناعية الجديدة لولاية عنابة-عين الباردة:- تم إستحداث الحظيرة الصناعية الجديدة عين الباردة بمساحة تفوق: 101 هكتار، وهي لا تبعد عن مقر البلدية سوى بـ 10 كيلومتر، تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 12-176 المؤرخ في: 2012/04/11، يتضمن التصريح بالمنفعة العمومية للعملية المتعلقة بإنجاز مناطق صناعية في بعض الولايات، ويعول عليها في خلق ديناميكية إقتصادية في المنطقة فهي منطقة ريفية تعاني العزلة، وخلق مناصب شغل لشبابها، ونورد في الجدول الموالي المساحة المخصصة وعدد عقود الإمتياز الممنوحة لإستغلال العقار الصناعي فيها:

الجدول 05: يبين تخصيص العقار الصناعي على مستوى المنطقة الصناعية الجديدة: عين الباردة - ولاية عنابة - إلى غاية: 2019/06/30.

المساحة: هكتار.

البيان	المنطقة الصناعية الجديدة		عين الباردة
المساحة الإجمالية للمنطقة الصناعية			101,8123
مساحة الإجمالية القابلة للإستغلال			79,1083
المساحة الإجمالية المخصصة للإستثمار			65,6055
عدد القطع المخصصة للإستثمار			114
المستثمرون المنتفعون	المساحة	63,3391	
	العدد	87	
حقوق الإمتياز الممنوحة	المساحة	65,6055	
	العدد	90	
عقود الإمتياز المحررة أو المقررة	المساحة	65,2582	
	العدد	89	
تصاريح أو رخص البناء الممنوحة			76
مشاريع في طور الإنشاء (مرحلة ما قبل الإستغلال)			60
مشاريع إنطلقت في النشاط (دخل مرحلة الإستغلال)			//

المصدر: نشرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمناجم، عدد رقم: 35، نوفمبر 2019، ص: 29.

نلاحظ من الجدول أعلاه: أنه تقرر تخصيص مساحة للإستغلال تقدر بـ 79,1083 هكتار أي نسبة: 77,70% من المساحة الإجمالية للمنطقة الصناعية والتي تم تقسيمها إلى 114 قطعة مخصصة للإستثمار، في حين تم منح 90 حق إمتياز بمساحة إجمالية تقدر بـ 65,6055 هكتار، وحرر 89 عقد للإمتياز إلى غاية 30 جوان 2019، وهو ما يبين نية الدولة في تخصيص العقار الصناعي وتوجيهه للإستثمار وخلق الثروة، والملاحظ أنه من بين 76 تصريح بالبناء وإنشاء المؤسسات الممنوحة يوجد 60 مشروع قيد الإنشاء، غير أنه لا يوجد أي مشروع دخل مرحلة الإستغلال.

5. خاتمة:

في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية في مختلف المجالات، عمدت الدولة على تشجيع الإستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسبب الخصائص التي تميزها وقدرتها على بناء إقتصاد مزدهر والتخلص التدريجي من التبعية لقطاع المحروقات، غير أن صعوبة توفير العقار الصناعي وسوء تنظيمه وتسييره من أهم عوائق الإستثمار وإنشاء هذا النوع من المؤسسات.

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ بفضل الخصائص التي تميزها عن باقي المؤسسات، تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم وسائل الإنعاش الإقتصادي، من خلال زيادة الناتج الداخلي الخام وتوفير مناصب الشغل؛
- ✓ ندرة العقار الصناعي يعتبر أول العوائق التي تواجه حاملي المشاريع، بإعتباره مكان توطين النشاطات الإقتصادية، وهو أول المراحل لإستكمال الإجراءات الإدارية في سبيل إنشاء مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تركز نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات البناء والأشغال العمومية، نشاط الخدمات المقدمة للمؤسسات والنقل والمواصلات، وهذا عكس تطلعات الدولة في بناء إقتصاد وطني والتقليل التدريجي من الإعتماد على المحروقات؛
- ✓ تحويل العقار الصناعي عن الغاية التي وجد من أجلها أي الإستغلال في المجال الصناعي، رغم الأعباء التي تتحملها الدولة في تحويل ملكية الأراضي الفلاحية التابعة للخواص، وعدم إعطاء الأولوية لأصحاب المشاريع المبتكرة والتي تخلق الثروة.
- ✓ غياب المعلومات فيما يخص العقار الصناعي من حيث مناطقه، والأوعية المخصصة للإستثمار؛
- ✓ تعدد القوانين التي تنظم وتسير العقار الصناعي، والذي يخلق شيء من عدم الوضوح بالنسبة لحاملي المشاريع، كون غالبيتهم من الشباب عديمي الخبرة في مجال الإستثمار؛
- ✓ وتأسيسا على ما تقدم يمكن أن نوصي بما يلي:
- ✓ إنشاء هيئة تتكفل بتسيير وتنظيم توزيع العقار الصناعي، ودعمها بخريطة وطنية للعقار الصناعي؛
- ✓ المتابعة المستمرة لإستغلال العقار الصناعي، إبتداء من مرحلة منح الإمتياز إلى غاية وضع المشروع حيز الخدمة، لمنع أي سوء إستخدامه وتحويله عن طبيعته الأصلية خاصة في ظل نذرتة؛
- ✓ متابعة المشاريع المتعثرة والعمل على تذليل المشاكل والصعوبات التي تواجهها، لتحقيق الإستغلال الأمثل للعقار الصناعي؛
- ✓ العمل على إستعادة الأوعية الغير مستغلة قبل الشروع في توسعة أو إنشاء مناطق جديدة؛

- ✓ إنشاء مناطق صناعية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتكون نشاطاتها مكاملة لبعضها البعض؛
- ✓ بعث برامج لإعادة تهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاط وتحسين مرافقها، لتشجيع الإستثمار فيها؛
- ✓ تشجيع أصحاب المشاريع الجديدة والمبتكرة، ومنحها الأولوية في إستغلال العقار الصناعي.

6. قائمة المراجع:

1. ANIREF. (2020). *ANIREF*. Récupéré sur ANIREF: <http://www.aniref.dz/index.php/about-us/about-us-5>
2. أسماء منصور. (2014). عقد الإمتياز كوسيلة لإستغلال العقار الصناعي (رسالة ماجستير). كلية القانون والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة الجزائر1.
3. الأمر رقم: 04-08. (1 سبتمبر، 2008). يحدد شروط وكيفيات منح الإمتياز على الأراضي التابعة للأموال الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع إستثمارية. (49). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
4. العياشي زرار. (2010). الإستراتيجيات التنموية في الجزائر وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاحات الإقتصادية (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، عنابة: جامعة باجي مختار.
5. المرسوم التنفيذي رقم: 120-07. (23 أبريل، 2007). يتضمن تنظيم لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الإستثمارات وضبط العقار وتشكيلتها وسيروها. (27). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
6. المرسوم التنفيذي رقم: 06-11. (25 جانفي، 2011). يحدد صلاحيات وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار. (5). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
7. حنان جودي. (2017). إستراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الإستراتيجية والإندماج في الإقتصاد التنافسي-دراسة حالة الجزائر-(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
8. حنان شتوان، و قماري نضرة بن ددوش. (جوان، 2016). العقار الصناعي كآلية لإنعاش الإستثمار المحلي ودعم الإقتصاد. مجلة دفاتر القانون والسياسة (15).
9. سميحة حنان خوادجية. (2015). النظام القانوني للعقار الصناعي (أطروحة دكتوراه). كلية القانون والعلوم السياسية، قسنطينة: جامعة قسنطينة1.
10. عبد الرحمان ياسر، و عماد الدين براشن. (2018). قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقع والتحديات. مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، 02(01).
11. علي رحال، و أمال بعيط. (2016). واقع المقاولاتية في الجزائر_دراسة تحليلية_. مجلة الإقتصاد الصناعي، 06(02).
12. محمد بلفضل. (2018). طرق إستغلال العقار الصناعي على ضوء تشريعات ترقية الإستثمار في الجزائر. مجلة صوت القانون، 05(02).
13. مصطفى يوسف كافي. (2017). بيئة وتكنولوجيا لإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. عمان، الأردن: مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع.

14. ياسين نشمة. (2018). مدى نجاعة التشريع الجبائي الجزائري في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.

مشكل توفير العقار الصناعي لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة لولاية عنابة-

The problem of providing industrial real estate for the establishment of small and medium-sized enterprises

- case study for the state of Annaba -.

د. قهواحي أمينة

جامعة امحمد بوقرة - بومرداس

a.kaouadji@univ-boumerdes.dz

د. بوشلوش سعاد

جامعة امحمد بوقرة - بومرداس

bouchlouchesouad@univ-boumerdes.dz

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التشغيل والتخفيف من حدة البطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010-2019)، وخلصت الدراسة إلى أن الجزائر بذلت جهودا معتبرة لدعم هذا النوع من المؤسسات أدت إلى ترقية دورها في الاقتصاد الجزائري ولاسيما في مجال التشغيل، كما ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل الاجمالي بشكل جيد، وأن أغلب المشتغلين فيها ينتمون للمؤسسات الخاصة، إلا أن هذا قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يواجه العديد من العراقيل التي تمنع نموه والارتقاء به أهمها المعوقات المرتبطة بالتمويل، العقار، التسويق، المعلومات، المنافسة وغيرها.

الكلمات الدالة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التشغيل، البطالة، التنمية الاقتصادية، الجزائر.

تصنيف JEL: D22، O12.

Abstract :

This study aimed to clarify the role of small and medium enterprises in supporting employment and alleviating unemployment in the Algerian economy during the period (2010-2019). The study concluded that Algeria has made significant efforts to support this type of enterprise that has led to the promotion of its role in the Algerian economy, especially in the field of Employment, as small and medium enterprises have contributed to the overall employment well, and most of those working in them belong to private enterprises, but this small and medium-sized enterprises sector faces many obstacles that prevent its growth and advancement, the most important of which are the obstacles related to finance, real estate, marketing, information, competition and others.

Key words: Small and Medium Enterprises, Employment, Unemployment, Economic development, Algeria

Jel Classification Codes: D22 ، O12.

1.. مقدمة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية للاقتصاد في أغلب البلدان، حيث تؤدي دوراً جوهرياً في اقتصاديات المحلية والعالمية من حيث الإنتاج والتشغيل والابتكار وغيرها، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تمثل هذه المؤسسات نسبة 99.6% من مجموع المؤسسات، وفي ألمانيا 90%، وفي اليابان 99.3% وفي أوروبا 99.8%، وبالنسبة إلى الجزائر فقد بذلت مجهودات كبيرة حيث تبنت الجزائر استراتيجية طموحة تهدف الى تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال جملة من الاجراءات والسياسات لجعله محركاً رئيسياً للتنمية الوطنية من خلال مساهمته في تطوير عدة مجالات أهمها التشغيل، لا سيما بعد ظهور جائحة كورونا في أواخر سنة 2019، حيث أدى هذا الوباء إلى غلق مئات الشركات في مختلف القطاعات، بالإضافة لفقدان مئات الآلاف العمال لمناصب عملهم.

الاشكالية:

انطلاقاً مما سبق ذكره، نطرح التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم وترقية التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2010-2019) ؟
وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟
- كيف تطورت معدلات البطالة والتشغيل في الجزائر ؟
- هل تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية مجال التشغيل في الجزائر ؟
- ما هي العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟

الفرضيات:

- يتزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بشكل مستمر.
- تعرف معدلات البطالة الانخفاض وتعرف معدلات التشغيل الارتفاع.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل وبالتالي ترقية مجال التشغيل في الجزائر.
- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من العراقيل في مجال التمويل، العقار، والتسويق.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل إحدى دعائم التنمية الاقتصادية والركيزة الأساسية في التطور الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة، فهي تساهم في توفير مناصب الشغل وتخفيض معدلات البطالة، كما تعمل على تقديم منتجات جديدة بهدف تنويع وتطوير الاقتصاد.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يؤديه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التشغيل وترقيته في الجزائر بالتالي في ودعم التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2010-2019.

منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تناول مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحليل تطورها خلال الفترة المدروسة، بالإضافة الى استعراض تطور معدلات البطالة والتشغيل في الجزائر،

ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير مجال التشغيل، وأخيرا العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

2. ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ظهرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتنامت أكثر في الفترة التي عرفت فيها الدولة انفتاح اقتصادي، حيث أصبح ينظر إلى هذا النوع من المؤسسات كوسيلة لمكافحة الفقر وامتصاص البطالة بشكل خاص والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على وجه عام.

1.2 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعرف المادة 05 من القانون 02-17 المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:

- تشغل من واحد إلى مائتي وخمسين (250) شخصا.

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري.

- تستوفي معيار الاستقلالية. (القانون 02-17، 2017، ص 5)

ولقد حدد هذا القانون المقصود بما ورد في التعريف السابق على النحو التالي: (القانون 02-17، 2017، ص 5-6)

أ. الأشخاص المستخدمون: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين الأجرا بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي. (السنة التي يعتمد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط، هي تلك المتعلقة بآخر نشاط محاسبي مقفل).

ب. الحدود المعتمدة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة: هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة اثني عشر (12) شهرا.

ج. المؤسسة المستقلة: كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموع مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.2 تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد صنف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القانون رقم 02-17 والمتضمن قانون تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي اعتمد فيه على عدة معايير هي: عدد العمال، رقم الأعمال السنوي، الحصيلة السنوية على النحو التالي: (القانون 02-17، 2017، ص 6)

أ. المؤسسة المتوسطة: تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين خمسين (50) إلى مائتي وخمسين (250) شخصا، ورقم أعمالها السنوي ما بين أربع مائة (400) مليون دينار جزائري إلى أربعة ملايين (4) دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي (200) مليون إلى مليار دينار جزائري.

ب. المؤسسة الصغيرة: تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين عشرة (10) إلى تسعة وأربعين (49) شخصا، رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربع مائة (400) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري.

ج. المؤسسة الصغيرة جدا: تعرف المؤسسة الصغيرة جدا بأنها مؤسسة تشغل من شخص واحد إلى تسعة (09) أشخاص، و رقم أعمالها السنوي أقل من أربعين (40) مليون دينار جزائري ، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين (20) مليون دينار جزائري.

ويمكن تلخيص التصنيف السابق في الجدول التالي:

جدول رقم (1): تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا على ضوء القانون 02-17

المعايير	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (د.ج)	الحصيلة السنوية (د.ج)
المؤسسة الصغيرة جدا	09-01	أقل من 40 مليون	أقل من 20 مليون
المؤسسة الصغيرة	49-10	أقل من 400 مليون	أقل من 200 مليون
المؤسسة المتوسطة	250-50	من 400 مليون إلى 4 ملايين	من 200 مليون إلى مليار

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المواد 08، 09، 10 من القانون رقم 02-17 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 الموافق 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية العدد 02، ص 04.

3. تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بشكل مستمر، ليتضاعف عددها ويبلغ بشكل ملحوظ، وهذا يرجع إلى الاهتمام الذي حظي به هذا القطاع في السنوات الأخيرة من خلال توجيهه إلى المجالات الأكثر حيوية، وتدعيمه بآليات وميكانيزمات فعالة بهدف تطويره وتنميته.⁴ والجدول التالي يوضح تطور عدد هذه المؤسسات في الجزائر.

1.3 تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب النوع

يمكن توضيح تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية نهاية سنة 2019 في الجدول التالي:

جدول رقم (02): تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2019

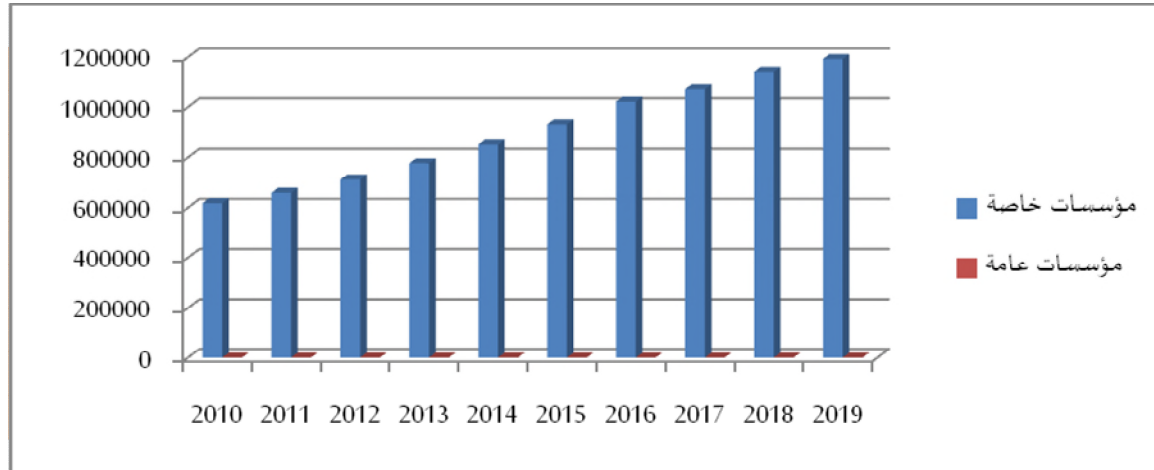
نوعية المؤسسات ص وم	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مؤسسات خاصة	618515	658737	711275	777259	851511	934037
مؤسسات عامة	557	572	557	557	542	532
المجموع	619072	659309	711832	777816	852053	934569
نوعية المؤسسات ص وم	2016	2017	2018	2019		
مؤسسات خاصة	1022231	1074236	1141602	1193096		
مؤسسات عامة	390	267	261	243		
المجموع	1022621	1074503	1141863	1193339		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME: n° 18 , année 2010, n° 20 année 2011, n° 22 année 2012, n° 24 année 2013, n° 26 année 2014, n° 28 année 2015, n° 30 , année 2016, n° 32 année 2017, , n° 33 année 2018, , n° 35 année 2019, , n° 36 année 2020 . <http://www.mdipi.gov.dz/?-Bulletins-d-Information-> date de visiter 02/02/2021 à 13:47 .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) والذي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية نهاية سنة 2019، أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرف تطورا ملحوظا قدر بإنشاء 1193339 مؤسسة سنة 2019 بعدما كان عددها سنة 2010 يقدر بـ 619072 مؤسسة. كما نلاحظ أن عددها في القطاع الخاص في ارتفاع مستمر والعكس بالنسبة للمؤسسات العامة فعددها يسجل انخفاضا مستمرا بداية من سنة 2014 ليشهد انخفاضا حيث بلغت عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية 243 مؤسسة نهاية سنة 2019 وهذا يعود لعمليات الخصخصة التي تشهدها هذا المجال وكذا تعثر بعض المؤسسات نتيجة لبعض العراقيل التي تواجهها.

شكل رقم (01): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2010-2019



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03)

2.3 تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الطبيعة القانونية

أما بالنسبة لوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نهاية سنة 2019، فيمكن توضيحها بشكل مفصل في

الجدول التالي:

جدول رقم (03): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الطبيعة القانونية نهاية 2019

النسبة (%)	العدد	نوعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
56,25	671267	أشخاص معنوية	المؤسسات الخاصة
43,73	521829	أشخاص طبيعية منها:	
20.72	247275	مهن حرة	
23.01	274554	مهن حرفية	
99,08	1193096	المجموع 01	
0.02	243	أشخاص معنوية	المؤسسات العامة
0.02	243	المجموع 02	
100	1193339	المجموع الكلي	

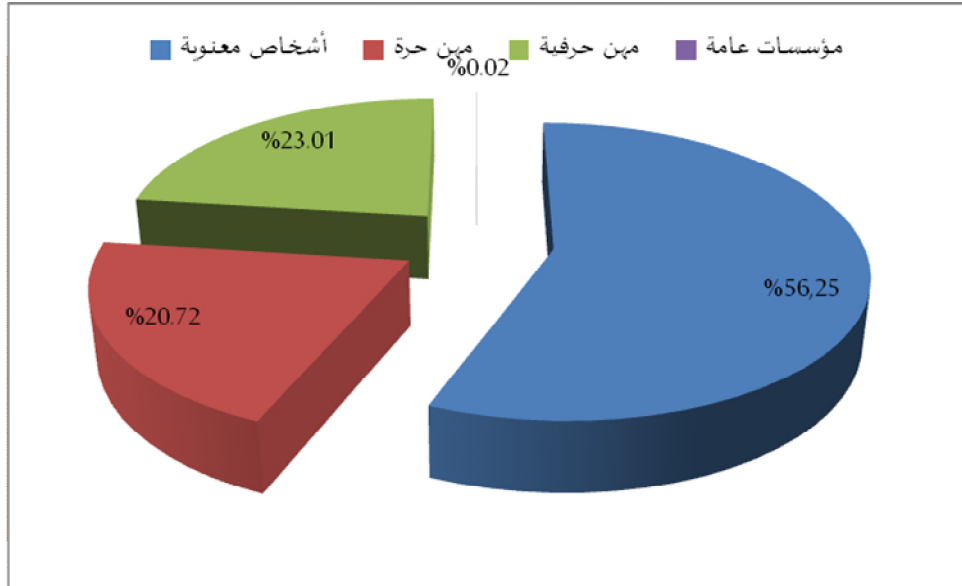
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME : n° 36 avril 2020 . <http://www.mdipi.gov.dz/?->

Bulletins-d-Information- date de visiter 04/02/2021 à 14:55 .

نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإجمالية تقدر بـ 1193339 مؤسسة، منها 1193096 مؤسسة تابعة للقطاع الخاص والتي تشمل 56.25 % أشخاص معنوية، والباقي مهن حرة بنسبة 20.72 % ومهن حرفية (نشاطات الصناعات التقليدية) بنسبة 23.01 % . أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام فهي تمثل نسبة ضئيلة جدا بلغت 0.02 % .

شكل رقم (02): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الطبيعة القانونية نهاية 2019



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04)

والجدير بالذكر أنه في سنة 2019 تم إنشاء 57642 مؤسسة صغيرة ومتوسطة منها 103692 مؤسسة خاصة، كما تم إيقاف نشاط 20550 مؤسسة خاصة.

4. تطور معدلات التشغيل والبطالة في الجزائر

عرفت الفترة (2000-2019) ارتفاع معدلات التشغيل وهذا بعد قيام الجزائر باتخاذ عدة إجراءات تحفيزية لتوسيع التشغيل ودعمه من خلال البرامج التنموية التي انتهجتها. أما فيما يخص البطالة، فرغم تحسن معدلاتها مقارنة بنهاية التسعينات إلا أنها مازالت تشكل خطرا على الاقتصاد فنسبتها غالبا ما تتجاوز 10%، وهو ما يستدعي زيادة تكثيف الجهود واتخاذ المزيد من الإجراءات للحد من هذه الظاهرة.

1.4 تطور التشغيل في الجزائر

عرفت الفترة (2010-2019) ارتفاع معدلات التشغيل وهذا بعد القيام بعدة إجراءات تحفيزية لتوسيع التشغيل من خلال البرامج التنموية المتتالية التي انتهجتها الجزائر. ويوضح الجدول الموالي تطور العمالة المشتغلة ومعدل التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2010-2019).

جدول رقم (4): تطور العمالة المشتغلة ومعدل التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

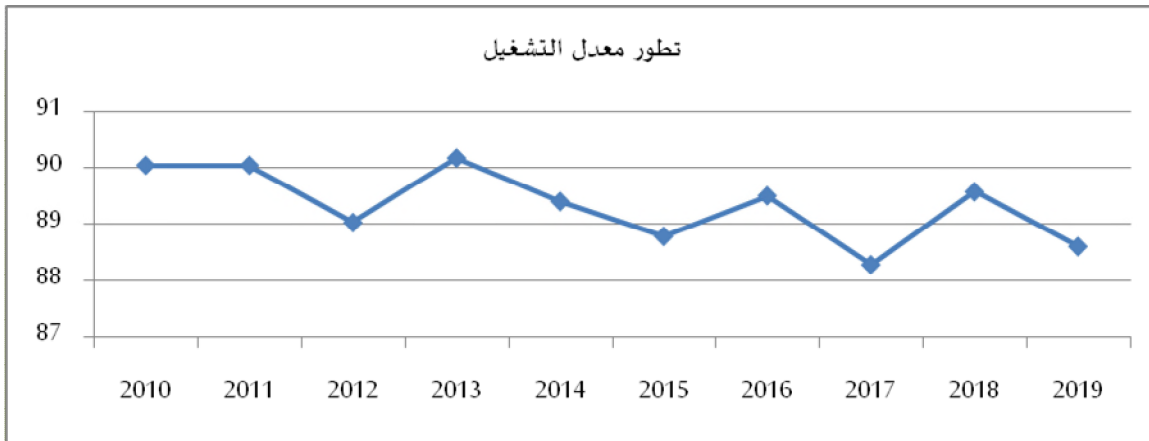
السنوات	القوة العاملة	العمالة المشتغلة	معدل التشغيل (%)
2010	10812000	9735000	90.04
2011	10661000	9599000	90.04
2012	11423000	10170000	89.03
2013	11964000	10788000	90.17
2014	11453000	10239000	89.40
2015	11932000	10594000	88.79
2016	12117000	10845000	89.50
2017	12298000	10858000	88.29
2018	12463000	11011000	89.57
2019	12730000	11281000	88.61

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء (<http://www.ons.dz>).

تقارير المنظمة العالمية للعمل (www.OIT.org)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) ارتفاع عدد العمال من 9.73 مليون عامل سنة 2010 الى 11.28 مليون عامل سنة 2019 أي بزيادة قدرها 15.88%، ويرجع هذا التزايد الى تزايد مناصب الشغل المستحدثة ضمن برامج التنمية المتتالية، علما أن بعض هذه المناصب مؤقتة أي ضمن برامج الادماج والشبكة الاجتماعية وغير دائمة، كما أن معدلات التشغيل مستقرة في حدود 90%، وهذا راجع للدعم المقدم من وكالات دعم التشغيل التي ساهمت في استحداث العديد من مناصب الشغل. وهذا ما يوضحه الشكل الموالي.

شكل رقم (3): تطور العمالة المشتغلة ومعدل التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06).

2.4 تطور البطالة في الجزائر

تعرف البطالة على أنها عدم توفر العمل لأي شخص راغب فيه مع قدرته عليه، وشكلت البطالة في الجزائر عبئ كبير على الاقتصاد لمدة طويلة، إلا أنه مع بداية بعث المخططات التنموية وتنوع آليات التشغيل ودعم الاستثمار بدأت بالانخفاض، ويوضح الجدول التالي تطور البطالة في الجزائر خلال (2010-2019).

جدول رقم (5): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

السنوات	القوة العاملة	العمالة العاطلة	معدل البطالة(%)
2010	10812000	1077000	9,96
2011	10661000	1062000	9,96
2012	11423000	1253000	10,97
2013	11964000	1176000	9,83
2014	11453000	1214000	10,60
2015	11932000	1338000	11,21
2016	12117000	1272000	10,50
2017	12298000	1440000	11,7
2018	12463000	1452000	11,7
2019	12730000	1449000	12,5

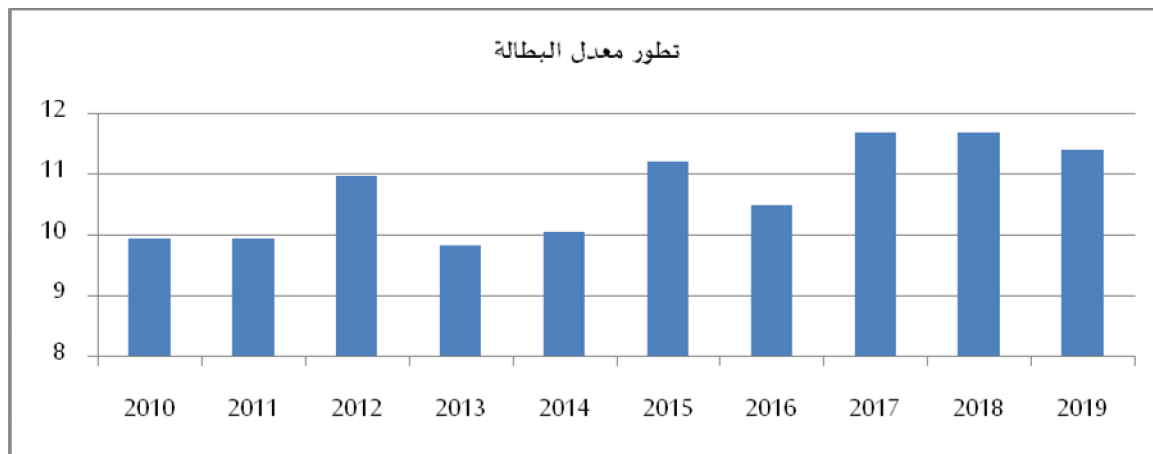
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء (<http://www.ons.dz>).

تقارير المنظمة العالمية للعمل (www.OIT.org)

يتضح من خلال الجدول رقم(5) أن متوسط معدل البطالة في الفترة (2010-2019) يبلغ 10.69%، حيث قدر ب 9,96% سنة 2010 في حين وصل سنة 2019 الى 12.5%، فحسب الإحصائيات التي نشرها الديوان الجزائري للإحصائيات فإن نسبة البطالة استقرت في نهاية 2019 عند 12.5 %، أي نحو 2.5 مليون شخص، ويرجع الانخفاض في معدلات البطالة مقارنة بالعشرية السابقة إلى الترتيبات المعتمدة وتبني العديد من البرامج التنموية، إضافة إلى رفع قيمة الاستثمارات خلال السنوات الأخيرة، وتوسيع دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إلا أن ظهور جائحة كورونا في نهاية سنة 2019 زادت من مشكلة البطالة في البلاد، حيث أدت الجائحة إلى شل الاقتصاد الجزائري المتعثر بفعل استمرار تهوي عائدات البلاد من النفط، الذي يمثل أكثر من 92% من إيرادات البلاد المالية، حيث تراجعت صادرات النفط في الربع الأول من السنة 25 % مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، كما ارتفعت معدلات البطالة. ويمكن توضيح تطور معدل البطالة في لجزائر خلال الفترة 2010-2019 في الشكل التالي:

شكل رقم (4):تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(05)

5. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية مجال التشغيل في الجزائر

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف الاجتماعية عن طريق تخفيض مستوى الفقر وتوفير فرص العمل، وتبرز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني من خلال دورها في عدة مجالات وبالأخص في مجال التشغيل، حيث تشغل أكثر من 2.8 مليون منصب شغل في أواخر سنة 2019 رغم ذلك مازالت تعاني من عدة نقائص مما أدى بالحكومة إلى اتخاذ عدة إجراءات ورسم مخططات للنهوض بهذا القطاع.

1.5 تطور التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يوضح الجدول الموالي تطور عدد العمال المشغولين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية نهاية سنة 2019 وكذا نسبة التطور من سنة إلى أخرى.

جدول رقم (6): تطور عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2010-2019)

السنوات	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	المجموع	نسبة التطور(%)
2010	1.577.030	48.656	1.625.686	-
2011	1 676 111	48 086	1 724 197	6.06
2012	1 800 742	47 375	1 848 117	7.19
2013	1953636	48 256	2 001 892	3.65
2014	2 110 665	46 567	2 157 232	8.71
2015	2 327 293	43 727	2 371 020	7.49
2016	2511674	29024	2 540 698	11.16
2017	2632018	23452	2655470	4.58
2018	2 702 067	22 197	2 724 264	3.39
2019	2 864 566	21085	2885651	5.92

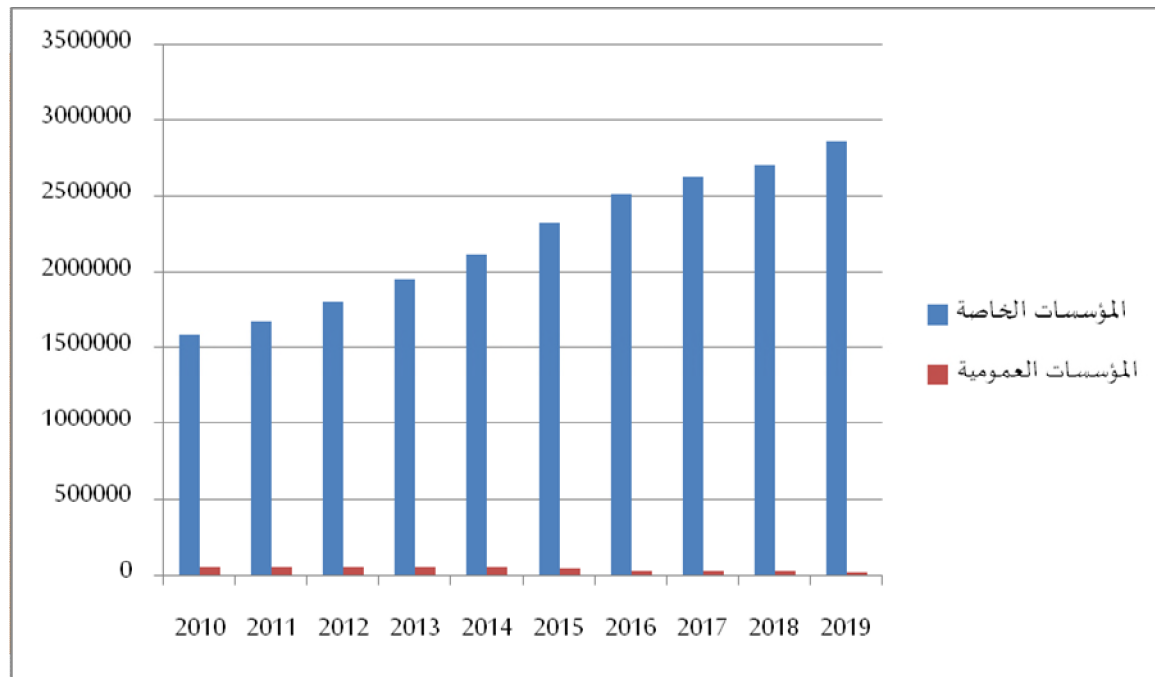
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME : n° 18 , année 2010, n° 20 année 2011, n° 22 année 2012, n° 24 année 2013, n° 26 année 2014, n° 28 année 2015, n° 30 , année 2016, n° 32 année 2017, , n° 33 année 2018, , n° 35 année 2019, , n° 36 année 2020 . <http://www.mdipi.gov.dz/?-Bulletins-d-Information-> date de visiter 02/02/2021 à 13:47 .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (6) أن عدد المشغولين انتقل من 1.625 مليون شخص سنة 2010 إلى حوالي 2.885 مليون شخص سنة 2019، أي بزيادة قدرها حوالي 77.50% وهي نسبة مهمة ومعتبرة، وارتفع عدد العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين سنتي 2018 و2019 بحوالي 5.92%. علما أن هذه النسبة لا تعبر عن العدد الدقيق للعاملين لأنها لا تأخذ بالاعتبار موظفي المؤسسات العائلية والمستخدمين غير المصرح بهم لدى مؤسسات الضمان الاجتماعي... الخ.

وقد بلغ عدد المشغولين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2885651 شخص في سنة 2019، من بينهم فقط 21085 شخص في المؤسسات العمومية، وعليه يعد القطاع الخاص في الجزائر الأكثر خلقا لمناصب الشغل، وهذا يتوافق مع مجهودات الدولة الجزائرية في دعم القطاع الخاص عبر مختلف الآليات. ويمكن توضيح تعداد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2010-2019 في الشكل الموالي:

شكل رقم (5): تطور عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2010-2019)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (07)

2.5 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل الاجمالي

يعد القطاع الخاص في الجزائر الأكثر خلقا لمناصب الشغل، وهذا يتوافق مع مجهودات الدولة الجزائرية في دعم هذا القطاع عبر مختلف الآليات. ويوضح الجدول الموالي مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل الاجمالي خلال الفترة (2010-2019).

جدول رقم (7): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل الاجمالي خلال الفترة (2010-2019)

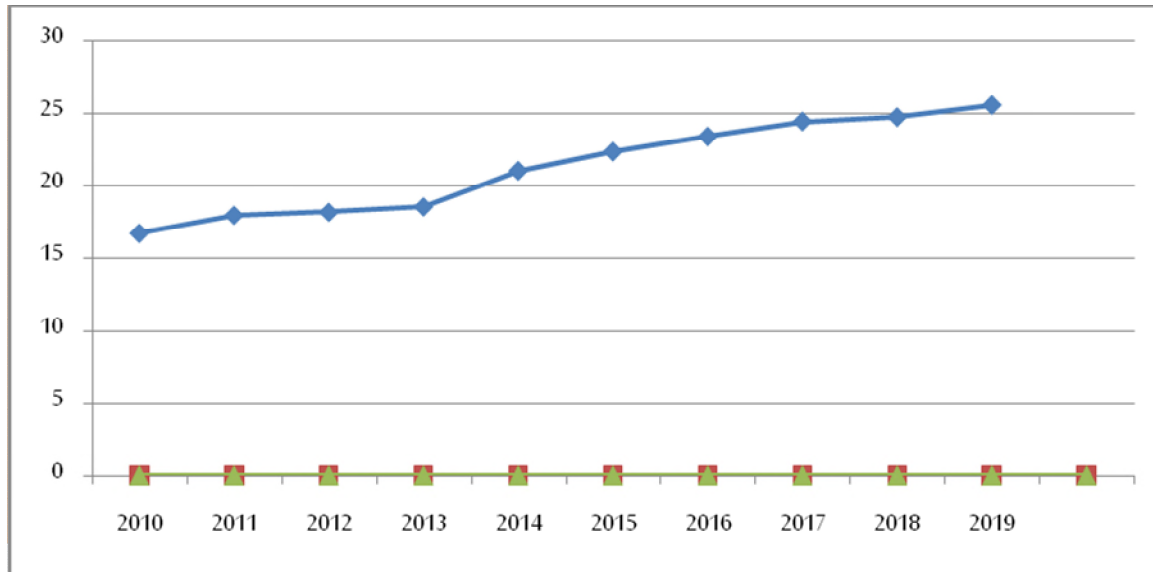
السنوات	التشغيل الاجمالي	المؤسسات الخاصة	نسبة المساهمة (%)	المؤسسات العمومية	نسبة المساهمة (%)	مجموع المؤسسات	نسبة المساهمة (%)
2010	9735000	1,577,030	16.20	48,656	0.5	1,625,686	16.70
2011	9599000	1,676,111	17.46	48,086	0.5	1,724,197	17.96
2012	10170000	1,800,742	17.71	47,375	0.47	1,848,117	18.17
2013	10788000	1,953,636	18.11	48,256	0.45	2,001,892	18.55
2014	10239000	2,110,665	20.61	46,567	0.45	2,157,232	21.06
2015	10594000	2,327,293	21.97	43,727	0.41	2,371,020	22.38
2016	10845000	2,511,674	23.16	29,024	0.27	2,540,698	23.42
2017	10858000	2,632,018	24.24	23,452	0.22	2,655,470	24.45
2018	11011000	2,702,067	24.54	22,197	0.2	2,724,264	24.74
2019	11281000	2,864,566	25.39	21,085	0.19	2,885,651	25.57

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME: n° 18 , année 2010, n° 20 année 2011, n° 22 année 2012, n° 24 année 2013, n° 26 année 2014, n° 28 année 2015, n° 30 , année 2016, n° 32 année 2017, , n° 33 année 2018, , n° 35 année 2019, , n° 36 année 2020 . <http://www.mdipi.gov.dz/?-Bulletins-d-Information-> date de visiter 02/02/2021 à 13:47.

يوضح الجدول السابق مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف وخلق فرص العمل خلال الفترة (2010-2019)، حيث نلاحظ أن نسب المساهمة في التشغيل الاجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ارتفاع مستمر من سنة الى أخرى وهذا مؤشر جيد يعبر عن أهمية الدور الذي تقوم به في تدعيم الشغل والتقليل من البطالة، حيث كانت مساهمتها في سنة 2010 حوالي 16.70% لتنتقل نسبة المساهمة إلى حوالي 25.57% في نهاية سنة 2019. كما يمكن ملاحظة بأن القطاع الخاص الجزائري هو الأكثر خلقا لمناصب الشغل، فلقد استقطب 25.39% من الطبقة الشغيلة في سنة 2019، وهذا بطبيعة الحال ما يتوافق مع مجهودات الدولة الجزائرية في دعم القطاع الخاص عبر مختلف الآليات. والشكل الموالي يوضح ذلك.

شكل رقم (6): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل الاجمالي خلال الفترة (2010-2019)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (08)

6. العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عدة عراقيل تزيد من احتمال فشلها خاصة في بداية إنشائها وحتى أثناء نشاطها، ومن هذه العراقيل نذكر ما يأتي:

1.6 المعوقات المرتبطة بالتمويل

يعتبر مشكل التمويل من أكبر المشاكل التي تعاني منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سواء في مرحلة الانطلاق أو في مرحلة النمو والتوسع وهذا بسبب ضعف إمكانياتها المادية، وعليه فحاجة التمويل بالنسبة لهذه المؤسسات تعتبر ملحة غير أن تقريرا من البنوك يجعلها تعاني من مشاكل كثيرة تعود أساسا إلى (سمية قنيدرة، 2010، ص 77):

- التسيير البيروقراطي للبنوك العمومية، ومركزية اتخاذ القرار المتعلق بمنح القروض، كانت لها آثار سيئة على آجال معالجة طلبات تمويل المشاريع الاستثمارية.
- صعوبة الحصول على القروض من القطاع البنكي وهذا نظرا لكون عملية إقراض هذه المؤسسات ذات خطر مرتفع بالإضافة إلى عدم توفر الضمانات الكافية التي يطلبها البنك مقابل التمويل.
- افتقار أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الخبرة التنظيمية والإدارية يؤدي إلى تقديم دراسات جدوى غير دقيقة، وهذا ما يزيد من درجة مخاطرة البنوك في تمويل هذه المشاريع.

- ارتفاع أسعار الفائدة المطبقة غير الملائمة لظروف هذا النوع من المؤسسات التي تحتاج إلى عناية خاصة حتى تستطيع السداد.

- تكاليف الخدمة أو المعاملة المصرفية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرتفعة بسبب المبلغ الصغير للقرض.

2.6 المعوقات المرتبطة بالعقار:

يعاني أصحاب المشاريع الجديدة من مشكلات مرتبطة بالعقار المخصص لتوطين مؤسساتهم، فالحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار يعد أساسيا من أجل الحصول على التراخيص الأخرى المكتملة. ومن بين العوائق التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال العقار الصناعي من أجل إنجاز وتنمية المشاريع الاستثمارية يوجد:

- طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار؛

- الرفض غير المبرر أحيانا للطلبات؛

- اختلافات لا تزال قائمة بسبب أسعار التنازل؛

- نقص في الموارد المالية لدى الجماعات المحلية خاصة بتعويض المالكين الأصليين، دولة أو خواص؛

- مشكلة عقود الملكية التي لا تزال قائمة في كثير من جهات الوطن (يحي دريس، 2016، ص ص 231-232).

3.6 المعوقات التسويقية:

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلة التسويق في ظل المنافسة القائمة بين هذه المؤسسات مع بعضها البعض من جهة، وبينها وبين المؤسسات الكبرى من جهة أخرى، ويعود ذلك لعدة أسباب نذكر منها:

- عدم الإلمام بمبادئ التسويق، يؤدي إلى فشل المشروع بغض النظر عن أهمية وجودة السلع والخدمات التي ينتجها.

- نقص الإمكانيات المادية للإنفاق على الترويج وتنشيط المبيعات، مثل الاشتراك في المعارض والإعلان في المجالات والجرائد والتلفزيون،...

- الافتقار إلى الوعي التسويقي ونقص كفاءات رجال البيع والتسويق، وقصور المعلومات عن أحوال السوق ومستويات الأسعار وطبيعة السلع والخدمات المنافسة.

- ضعف الحماية للمنتج الوطني من التدفق الفوضوي للمنتجات المستوردة، التي تحد من نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- ظاهرة عدم الثقة بالإنتاج الوطني مقارنة مع المنتجات الأجنبية المنافسة (سمية قنيدرة، 2010، ص ص 77-78).

4.6 المعوقات المتعلقة بالمعلومات:

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نقص شديد في المعلومات والبيانات التي تمكنها من اتخاذ قرار الاستثمار على أسس اقتصادية رشيدة، مما يترتب عدم إدراكها لفرص الاستثمار المتاحة أو جدوى التوسع أو تنويع النشاط، كما أن عدم الإلمام بتطورات الإنتاج والطلب السوقي وحجم الواردات المناظرة ومستويات الأسعار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية يجعل من الصعوبة تحديد سياسات الإنتاج والتسويق التي تمكنها من تدعيم قدراتها التنافسية في السوق أو علاقاتها التكاملية مع المؤسسات الكبيرة (محمد الناصر مشري، 2011، ص 36).

5.6 المعوقات المرتبطة بالمنافسة:

ونذكر منها (الطيب داودي، 2011، ص82):

-منافسة غير نزيهة في عدة قطاعات ول وجود لتقييم في حجم المنافسة.

-منافسة غير نزيهة لمستوردين الذين يعملون على التخلص من حدود التعريفات الجمركية.

-منافسة المؤسسات العمومية أقل قوة بسبب انحطاطها. حيث أن هذا الوضع من المؤسسات يحتوي امتيازات بالنسبة للسوق العام.

6.6 معوقات أخرى:

هناك صعوبات ومشاكل أخرى تعيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحد من عملها بالشكل المطلوب والمرغوب

منها:

- نقص الخبرات والعمالة المدربة: الأمر الذي ينعكس سلبا على القدرات الانتاجية للمؤسسة. وكذا ارتفاع معدل دوران العمل نتيجة انخفاض الرواتب والأجور مقارنة مع المؤسسات الكبيرة ، أو لعدم توفر ظروف العمل المناسبة (صباح شاوي، 2010، ص178).

- قلة المعرفة التكنولوجية والإدارية: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية مشكلات تتعلق بتخلف المعرفة الفنية والإدارية، حيث يضطلع شخص واحد وهو مدير المؤسسة بمسؤولية المهام الإنتاجية بالكامل مثل الإنتاج والإدارة والتمويل والتسويق وهي عمليات توزع في المؤسسات الكبيرة على عدة أشخاص وينبغي ملاحظة أن الشخص الواحد أو صاحب المصنع الصغير لا يمكنه أن يكون على دراية تامة أو علم كاف بكل هذه المسؤوليات.

- غياب التحفيز الضريبية والجمركية: إن الأعباء الضريبية التي يتحملها هذا النوع من المؤسسات لا يساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي بل تؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية والتي تصب في خانة التهريب الضريبي. كما أن الرسوم الجمركية غالبا ما تكون في صالح الصناعات الحضرية الكبيرة على حساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن الرسوم أقل ما تكون على السلع الرأسمالية الثقيلة ثم ترتفع تدريجيا بدءا بفئات السلع الوسيطة ثم السلع المعمرة، مع ملاحظة أن العديد من السلع المصنفة سلعيا وسيطية أو سلعا استهلاكية في مفهوم التعريفات الجمركية تعتبر سلعا رأسمالية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(عبد الله غالم، حنان سبع، 2013، ص8).

- غياب بالبورصة: فبالرغم من الإجراءات المخففة التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرغبة في الولوج إلى بورصة الجزائر مقارنة بالمؤسسات ذات الحجم الكبير ، إلا أنها لا تزال غير كافية ولم تشجعها على الانخراط في بورصة الجزائر.

- ضعف بورصة المناولة: تتصل المناولة الصناعية بجميع مجالات التصنيع وتخص أساسا الصناعة الميكانيكية، البلاستيك المطاط، الخشب، الورق، فضلا عن الصيانة، التكوين والهندسة وغيرها، وتعد المناولة أساسا لضمان الاندماج الصناعي. لكن يبدو أن وضع المناولة الصناعية في الجزائر يبقى بعيدا عن المنشود، وتشير الإحصاءات إلى أن أهم المؤسسات المناولة على المستوى الوطني في أغليبتها هي مؤسسات تزاوّل نشاطها في مجال الميكانيك والمعادن ، وتقدر نسبتها بحوالي 67.66% ، ونسبة 20.83% تنتمي لقطاع الكيمياء والصيدلة، ونسبة

4.14% خاصة بقطاع الحديد والتعدين، ونسبة متعادلة كذلك 4.17% تجمع بين نشاطات الجلد والبلاستيك والقماش، والباقي أي 3.17% في نشاطات مختلفة .

- غياب الاهتمام بحاضنة الأعمال: لا يزال تجسيد نظام المحاضن في الجزائر محتشم وغير مفعّل، بالرغم من وجود الإطار القانوني لذلك، وقدرة هذا النظام على مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في مرحلة الانطلاق أين تجد الكثير من الصعوبات (يجي دريس، 2016، ص ص 234-235).

7. خاتمة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف الاجتماعية عن طريق تخفيض مستوى الفقر وتوفير فرص العمل، كما تبرز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني من خلال أدوارها في عدة مجالات وبالأخص في التشغيل، ويمكن تلخيص أهم ما تم التوصل إليه فيما يلي:

- تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بشكل مستمر، ليتضاعف عددها ويكبر بشكل ملحوظ، وهذا يرجع إلى الاهتمام الذي حظي به هذا القطاع في السنوات الأخيرة.
- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص في ارتفاع مستمر والعكس بالنسبة للمؤسسات العامة فعددها يسجل انخفاضا مستمرا بداية من سنة 2014.
- عرفت الفترة (2000-2019) ارتفاع معدلات التشغيل وهذا بعد قيام الجزائر باتخاذ عدة إجراءات تحفيزية لتوسيع التشغيل ودعمه من خلال البرامج التنموية التي انتهجتها.
- مازالت تشكل البطالة خطرا على الاقتصاد فنسبها غالبا ما تتجاوز 10% خلال الفترة (2000-2019)، كما ساهمت جائحة كورونا في تفاقم الوضع.
- تطور عدد العمال المشتغلين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية نهاية سنة 2019 بنسبة مهمة قدرها 77.50% رغم أنها لا تأخذ بالاعتبار كل الموظفين.
- بلغت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل الاجمالي خلال الفترة (2010-2019) حوالي 21.3%، حيث أن أغلب المشتغلين فيها ينتمون إلى المؤسسات الخاصة بمعدل يقارب 99% سنة 2019.
- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عدة عراقيل تزيد من احتمال فشلها خاصة في بداية إنشائها وحتى أثناء نشاطها أهمها المعوقات المرتبطة بالتمويل، العقار، التسويق، المعلومات، المنافسة وغيرها.
- وتتمثل أهم التوصيات من أجل مساهمة هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فعال في دعم التشغيل وانعاش الاقتصاد الوطني فيما يلي:
- بعث الثقة الكاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير المناخ المناسب لعملها سواء من الناحية المالية أو المادية؛
- تحفيز فئات الشباب وخاصة خريجي الجامعات للاستثمار في هذا المجال بتوفير كل الامكانيات لهم؛
- إلغاء كل العراقيل المتعلقة بمنح القروض البنكية وتوفير السرعة والسهولة في الاجراءات الإدارية؛

- وضع استراتيجيات لتدعيم هذه المؤسسات في الاقتصاد الدولي الذي يتسم بحدة المنافسة وسيادة المعرفة والمهارات.

- التنسيق بين الجهود الوطنية والأوروبية الرامية إلى تحسين أداء وفعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بتشجيع المؤسسات على الانخراط في برامج التأهيل من خلال إعداد حملة تحسيسية واسعة ودورات تكوينية مع إعادة النظر في الشروط الموضوعية والتخفيف من الإجراءات المفروضة والاعتماد على مهارات خبراء ومستشارين ذو كفاءة عالية.

8. قائمة المراجع:

- 1- المواد 05، 08، 09، 10 من القانون 02-17، المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 الموافق 10 يناير 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية العدد 02، ص ص 05-06.
- 2- داودي الطيب، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، المجلد 11، العدد 11، 2011، ص 82.
- 3- دريسجي، تشخيص معوقات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد الثالث، العدد التاسع، 2016، ص ص 231، 232.
- 4- شاوي صباح، أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010/2009، ص 178.
- 5- غالم عبد الله، سبع حنان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 05 و 06 ماي 2013، جامعة الوادي، الجزائر، ص 8.
- 6- قنيدرة سمية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة: دراسة ميدانية بولاية قسنطينة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع تسيير الموارد البشرية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010/2009، ص 77.
- 7- مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة: دراسة للاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص 36.

8- الديوان الوطني للإحصاء (<http://www.ONS.dz>)

9- المنظمة العالمية للعمل (www.OIT.org)

10- Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME : n° 18 , année 2010, n° 20 année 2011, n° 22 année 2012, n° 24 année 2013, n° 26 année 2014, n° 28 année 2015, n° 30 , année 2016, n° 32 année 2017, , n° 33 année 2018, , n° 35 année 2019, , n° 36 année 2020.

<http://www.mdipi.gov.dz/?-Bulletins-d-Information-> (consulté le 02/02/2021 à 13 :47)

الابتكار كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات

دراسة حالة ولاية غرداية

Innovation as an entry point to achieve the competitive advantage of small and medium enterprises outside of hydrocarbons Ghardaia case study

كرماني هدى

كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة

الجزائر 3

Houda.Kermani@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم الابتكار كآلية لتحقيق ميزة تنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل عن المورد الواحد، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار عينة من المؤسسات المصغرة ، الصغيرة والمتوسطة في ولاية غرداية. توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد علاقة معنوية بين الابتكار والميزة التنافسية للعينة المدروسة. الكلمات المفتاحية: التنوع الاقتصادي ، اقتصاد النفط ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الابتكار، الميزة التنافسية . تصنيف E30 ، M13O43;JEL

Abstract:

This study aims to clarify the concept of innovation as a mechanism to achieve a competitive advantage for small and medium enterprises as an alternative to a single supplier, and to achieve the goals of the study, a sample of small, medium and small enterprises was chosen in Ghardaia Province.

The study concluded that there was no significant relationship between innovation and the competitive advantage of the studied sample.

Keywords: economic diversification; oil economy; small and medium enterprises; innovation; competitive advantage.

Jel Classification Codes: M13O43 ، E30.

1. مقدمة:

تنبت الجزائر على غرار باقي البلدان ، إستراتيجية وطنية لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل توفير بدائل جديدة لاقتصاد المورد الواحد، غير أن هذه المؤسسات تواجه العديد من التحديات للارتقاء إلى المستوى الذي يجعل منها بحق حلا من التبعية للجباية البترولية، من هذا المنطلق وجب على المؤسسات أن تحقق تفوقها من خلال تحقيق مزايا تنافسية ، تسمح لها بتلبية حاجات الاقتصاد ودعم المتغيرات الاقتصادية الكلية .

في نفس السياق، يمثل الابتكار إحدى الاستراتيجيات التي لاقت اهتماما متزايدا في جميع المجالات في الآونة الأخيرة، وقد اعتبره العديد من الاقتصاديين من العناصر الأساسية لضمان تحقيق ميزة تنافسية تسمح بالنمو والاستمرار، وبالتالي تكون كآلية فعالة في إطار إستراتيجية متكاملة لتحقيق التنويع الاقتصادي، بعيدا عن الموارد الناضبة.

تعد ولاية "غرداية" إحدى الولايات التي استفادت من برامج الدعم لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، لحل المشاكل التي تعاني منها المنطقة ومن أجل تقليص البطالة ، كما اعتبرت كبوابة للصناعة نحو افريقيا، وهي تضم نسيج صناعي متنوع ، ولديها إمكانيات طبيعية ، وموارد بشرية جد هامة ، يمكن أن تحقق جزءا من الحل للتخلص من التبعية للمورد الواحد.

سنحاول من خلال هذه الورقة الإجابة على التساؤل التالي: مامدى اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في ولاية

غرداية على الابتكار كآلية لتحسين ميزتها التنافسية ؟

فرضية الدراسة: توجد علاقة معنوية بين الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية غرداية والميزة

التنافسية

أهداف الدراسة:

-إظهار دور الابتكار كخيار استراتيجي بالنسبة للمؤسسات المصغرة ، الصغيرة والمتوسطة لتحقيق مزايا تنافسية، وبالتالي الارتقاء لتشكيل بديل عن اقتصاد النفط .

-الوقوف على واقع الابتكار في قطاع المؤسسات المصغرة ، الصغيرة والمتوسطة في ولاية غرداية، لتسليط الضوء على معوقاته، وبالتالي معرفة العوائق التي تقف في طريق القطاع للنهوض بالاقتصاد.

أهمية الدراسة: تكتسي الدراسة أهمية بالغة، خاصة أن الاقتصاد الوطني بحاجة لبدايل فعالة للنهوض وتخطي الأزمة، وأن التحدي المطروح أمامه يعتمد بصفة كبيرة على مدى نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيقها لميزة تنافسية تسمح لها بتحسين المتغيرات الاقتصادية الكلية على المستوى الوطني، والتمكن من الخروج إلى الأسواق العالمية.

أولا. أدى انفتاح الأسواق، إلى وجود منافسة كبيرة على المستوى المحلي والدولي ، وأصبح بقاء وتطور المؤسسات المصغرة ، الصغيرة والمتوسطة مرهونا بتحقيق مزايا تنافسية مما يحتم عليها ضرورة أخذ مكانة هامة مقارنة بمنافسها، ونجاحها أو فشلها مرهون بامتلاكها لتلك المزايا، وفي هذا الإطار يعد الابتكار من الركائز الأساسية التي تحقق النجاح للمؤسسات، خاصة في فترات تقلبات أسعار الموارد الطبيعية ، واشتداد المنافسة.

2.المقاربة النظرية: أدى انفتاح الأسواق، إلى وجود منافسة كبيرة على المستوى المحلي والدولي ، وأصبح بقاء وتطور المؤسسات الصغيرة ، الصغيرة والمتوسطة مرهونا بتحقيق مزايا تنافسية مما يحتم عليها ضرورة أخذ مكانة هامة مقارنة بمنافسيها، ونجاحها أو فشلها مرهون بامتلاكها لتلك المزايا، وفي هذا الإطار يعد الابتكار من الركائز الأساسية التي تحقق النجاح للمؤسسات، خاصة في فترات تقلبات أسعار الموارد الطبيعية ، واشتداد المنافسة.

2.1. الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أ-تعريف الابتكار وأنواعه: تقوم المؤسسة على الدوام بالبحث عن الأساليب والاستراتيجيات التي تسمح لها بالاستمرار والتطور، في بيئة تتميز بالتغيرات السريعة والمنافسة ، يعد الابتكار إحدى هذه الوسائل. يقصد بالابتكار القدرة على أخذ الأفكار الجديدة وترجمتها بشكل فعال وسريع من المنافسة إلى نتائج تجارية، من خلال عمليات (Richard & Ethan , 2009, p. 9).

كما يمكن تعريفه على أنه الوصول إلى فكرة جديدة ترتبط بالتكنولوجيا وتؤثر في المؤسسات المجتمعية، والابتكار هو الجزء المرتبط بالفكرة الجديدة (بلال ، 2008، صفحة 91) فالابتكار هو القدرة على اكتشاف الفرص، وهو يمثل نمطا من أنماط الإبداع الذي يستند على قراءة جديدة للحاجات والتوقعات، ورؤية خلاقة لاكتشاف قدرات المنتج الجديد في خلق طلب فعال ولاكتشاف السوق الجديد الذي هو غير موجود حتى الآن، ولا دلائل على حجمه وخصائصه، ولهذا ترى الشركات المبدعة في اكتشاف الفرص ما لا تراه الشركات الأخرى المنافسة (بلال، الإبداع الإداري، 2011، صفحة 20، 22).

كما يمكن تعريفه على أنه تنفيذ منتج (سلعة أو خدمة) أو عملية جديدة أو تحسين إلى حد كبير بطريقة تسويق جديدة أو طريقة تنظيمية جديدة في ممارسات الشركة، أو تنظيم مكان العمل أو العلاقات الخارجية (OCDE, 2005, p. 20). حددت خمسة أشكال للابتكار وهي: (Jean , 1993, p. 22)

-إنتاج منتج جديد؛

-إدماج طريقة جديدة في الإنتاج أو التسويق؛

-إستعمال مصدر جديد للمواد الأولية؛

-فتح وغزو سوق جديدة؛

-تحقيق تنظيم جديد للصناعة.

ب.-أهداف الابتكار، وأسبابه : يهدف الابتكار إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها: (BLANCO & LELOARNES , 2009, p. 12)

- تحقيق ميزة تنافسية للشركة؛

- استبدال المنتجات المسحوبة من الدوائر التجارية؛

- مجموعة المنتجات التنافسية؛

- تطوير منتجات تقلل من المخاطر البيئية؛

- زيادة حصة السوق والحفاظ عليها؛

- فتح وتكييف الأسواق الجديدة؛

- تحسين جودة السلع والخدمات؛

- تحسين ظروف العمل؛
 - انخفاض تكاليف الإنتاج ؛
 - الحد من استهلاك المواد والطاقة ، والحد من معدلات الرفض ؛
 - تخفيض تكاليف تصميم المنتج؛
 - المساهمة في التنمية المستدامة.
- تلجأ المؤسسات للابتكار لعدة أسباب يمكن تلخيص أهمها في النقاط التالية:(بروبي، 2011، صفحة 109)
- المنافسة الحادة في السوق: تتميز بيئة العمل بالحركة والديناميكية وكثافة التغيرات وسرعتها، مما فرض على المنظمات اللجوء إلى الابتكار وتحمل مخاطره من أجل المحافظة على الحصة السوقية لها؛
 - دور الابتكار في دعم الميزة التنافسية للمنظمة الاقتصادية الثورة العلمية والتكنولوجية : نظرا لكثافة الأبحاث والاكتشافات المتعلقة بالإنتاج والتصميم والجودة، وسرعة تطبيق نتائجها التي فرضتها المنافسة، ألزم المنظمات اتباع البحث والتطوير، من خلال إقامة المختبرات الخاصة بالمنظمات ، التعاقدات مع مراكز الأبحاث والجامعات، بل والعمل على تطويرها؛
 - تعظيم الإنتاج: وهذا ما يترجم ارتفاع نسب الأرباح بانخفاض التكاليف، ومنه إمكانية البيع بأسعار تنافسية؛
 - أزمة الطاقة: إن هذا العامل كان له دور كبير في تطوير الكثير من المنتجات بتقديم عدد هائل من المنتجات الكهربائية والميكانيكية التي تساعد على الاقتصاد في استهلاك الطاقة؛
 - التسهيلات والدعم الحكومي: من خلال دعم وتشجيع أنشطة وعمليات الابتكار، سواء كانت في شكل مساعدات فنية أو مالية؛
 - تكنولوجيا المعلومات: إن التطور الهائل في هذا المجال ساهم في تقديم الكثير من الإضافات التي تخدم وتدعم الابتكارات.
- ج. قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار: عرف المشرع الجزائري من خلال المادة الخامسة من القانون 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات أو كلاهما، بحيث أن المؤسسات المتوسطة، هي تلك المؤسسات التي تشغل ما بين 200-250 عامل ورقم أعمالها بين 400 مليون و 04 مليار دينار.
- تصنف المؤسسات الصغيرة بأنها تلك التي تشغل بين 10 و 49 عامل ورقم أعمالها لا يتجاوز 400 مليون دينار، تستوفي معايير الاستقلالية.
- تصنف المؤسسات المتناهية الصغر أو الصغرى أنها تلك المؤسسات التي تشغل ما بين 01 و 09 عمال تحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار.
- تظهر قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار من خلال ما يلي:(الغالي، 2009، صفحة 35)

- في مجال الإبداع (خلق الأفكار) فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بذلك في مختلف القطاعات، ويعود ذلك إلى مرونة هذه المؤسسات من جهة، وعدم تحول أنشطة البحث والتطوير فيها إلى آليات عمل تثقل سرعة التغيير، وضرورة استرداد الأموال المنفقة على هذه الأنشطة (خاصة المؤسسات الكبيرة) وبذلك تتباطأ إمكانية طرح الأفكار؛
- في مجال الابتكار فإن المؤسسات الصغيرة تمتاز بقدرة عالية على الابتكار، حيث تبذل الجهود لتطوير منتجات جديدة، أو تحسين ما هو موجود أو تطوير الاستخدامات الجديدة لها؛ في مجال التحسين فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً مهماً في مجال التحسين المستمر.

2.2. دور الابتكار في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعد المنافسة، واقعا مفروضا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعتبر استمرارها وتطورها مرهونا بتحقيق مزايا تنافسية، وهناك من الاقتصاديين من يؤكد على أن الابتكار هو الميزة التنافسية.

أ-تعريف الميزة التنافسية ، خصائصها وأهميتها:

تعرف الميزة التنافسية على أنها قابلية المؤسسة على إشباع حاجات ورغبات الزبائن بشكل أفضل من منافسيها في السوق.(يوسف، 2000 ، صفحة 120)

كما يمكن تعريفها على أنها الجهود والإجراءات والابتكارات والضغوط وكافة الفعاليات الإدارية والتسويقية والإنتاجية والابتكارية والتطويرية التيتمارسها المنظمات من أجل الحصول على شريحة أكبر ورقعة أكثر اتساعا في الأسواق التي تهتم بها.(السلي، 2001، صفحة 101)

تعتبر الميزة التنافسية عن مجال تتمتع فيه المنظمة بقدرة أعلى من منافسيها في استغلال الفرص الخارجية أو الحد من أثر التهديدات، وتنبع الميزة التنافسية من قدرة المنظمة على استغلال مواردها المالية أو البشرية، فقد تتعلق بالجودة أو التكنولوجيا أو القدرة على خفض التكلفة أو الكفاءة التسويقية أو الابتكار والتطوير أو وفرة الموارد المالية، أو امتلاك موارد بشرية مؤهلة.(الموسي، 2002، صفحة 174)

يمكن القول أن الميزة التنافسية هي توفر المؤسسة على خصائص معينة تميز منتجاتها، أو أنشطتها عن باقي المؤسسات .

تتميز الميزة التنافسية بالخصائص التالية:(بلال ، إستراتيجية الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية (دراسة ميدانية على شركة الاتصالات في الأردن، 2008، صفحة 9)

-تمثل الميزة التنافسية بالمقدرة والتقدم على المنافسين من حيث السعر، الإنتاج، حجم السوق المستهدف وكذا التمايز بالموارد؛

-الخصائص المميزة التي تمكنها من السيطرة والاستمرارية بنفس الموقع في السوق؛

-قدرة المؤسسة على القيام بأداء أعمالها من خلال تقديم وتطوير خدمات جديدة والفوز على المنافسين.

تكتسي الميزة التنافسية أهمية كبيرة وذلك للأسباب التالية:(علي ، فاضل ، و عادل، 2012، صفحة 15)

- هي الأساس الذي تصاغ حوله الإستراتيجية التنافسية للمنظمة، وهذه الأخيرة تنمي قدراتها ومواردها لدعم ميزتها التنافسية لأنها تفشل بدون هذه الميزة؛

- إنها سلاح لدى المنظمة لمواجهة تحديات السوق والمنافسين مما يمكنها من الاستجابة السريعة للزبون؛

- تمكن المنظمة من الحصول على حصة سوقية أكبر من منافسيها مما يعني زيادة حجم مبيعاتها وأرباحها؛
- هي المحرك المحفز للمنظمات لتنمية وتقوية مواردها وقدرتها وتدفعها إلى البحث والتطوير من أجل المحافظة على هذه الميزة وتقويتها.
- ب. تأثير الابتكار على الميزة التنافسية : يعتبر الابتكار وإحداث منتجات وخدمات جديدة، شرطا لاستمرارية المؤسسة ونجاحها ، وعلى الرغم من أن الميزة التنافسية تبنى بتظافر عوامل متعددة، غير أن الابتكار أصبح بشكل متزايد ولعدد أكبر من المؤسسات أهم مصادر الميزة التنافسية.

✓ تأثير الابتكار على استراتيجية التميز: يظهر ذلك من خلال النقاط التالية: (الرؤوف، 2007، صفحة 88)

- يمكن للمؤسسات التي تنشأ منتجات جديدة ذات نوعية عالية من كسب أرباح إضافية، مقارنة بتكاليف المدخلات وهذا لإنفرادها بميزة المنتجات الجديدة، وبالتالي الحفاظ على ميزة التميز وتنميتها؛
- إن إضافة مزايا جديدة أو محسنة إلى العملية الحالية أو المنتج الحالي، من خلال إضافة مكون جديد؛ أو تطوير جديد إلى العملية، يؤدي إلى زيادة سرعتها أو تحسينها أو درجة الثقة في مخرجات وإضافة سمات جديدة؛ يمكن أن تكون أكثر إلى المنتج الجديد أو تحسين تصميمه، مستوى جودته، سهولة استخدامه، مدى ملائمته للغرض أو استعماله من قبل العميل يؤدي إلى تميز المنتج.

✓ أثر الابتكار على إستراتيجية التركيز: يمكن الابتكار المؤسسات من التركيز على شريحة معينة من العملاء من خلال الاعتماد على الابتكار المستمر في المنتجات المقدمة لهم، وهذا إما من خلال تركيزها على التكاليف أو من خلال التميز ولكي تحصل على ميزة تنافسية في السوق المستهدفة، يجب عليها أن تستعمل كافة الأساليب الفنية الجديدة في عملية الإنتاج. (ايمن، 2012، صفحة 118)

✓ تأثير الابتكار على استراتيجية تدنية التكاليف: يعمل الابتكار على تخفيض التكاليف، ويتم ذلك في الحالات التالية: (بوالفل، 2010، صفحة 189)

- إدخال فنيات جديدة في عملية الإنتاج قد يكون غرضه الأساسي هو الرفع من عدد الوحدات المنتجة وتمكين تجهيزات الإنتاج من معالجة أكبر كمية من المدخلات في فترة زمنية قصيرة.
- يشمل بدرجة أولى سيرورة العمليات الإنتاجية، حيث قد يمس تتابع مراحل إنتاج المنتج أو طريقة صنعه أو كيفية استغلال الموارد المختلفة داخل الورشات والأقسام الانتاجية .

3. المقاربة الإحصائية:

1.3. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية غرداية :

تزر ولاية غرداية بالعديد من الموارد الطبيعية والمقومات التي تجعلها مركز استقطاب للمستثمرين خارج قطاع المحروقات، وقد أولت السلطات أهمية لإنشاء المؤسسات المصغرة ، الصغيرة والمتوسطة، من أجل دعم الاقتصاد الوطني واستغلال الثروات التي تملكها المنطقة، وقد اعتبرت كبوابة لدخول السوق الإفريقية.

تضم ولاية غرداية عددا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول 1: عدد المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة في غرداية 2019

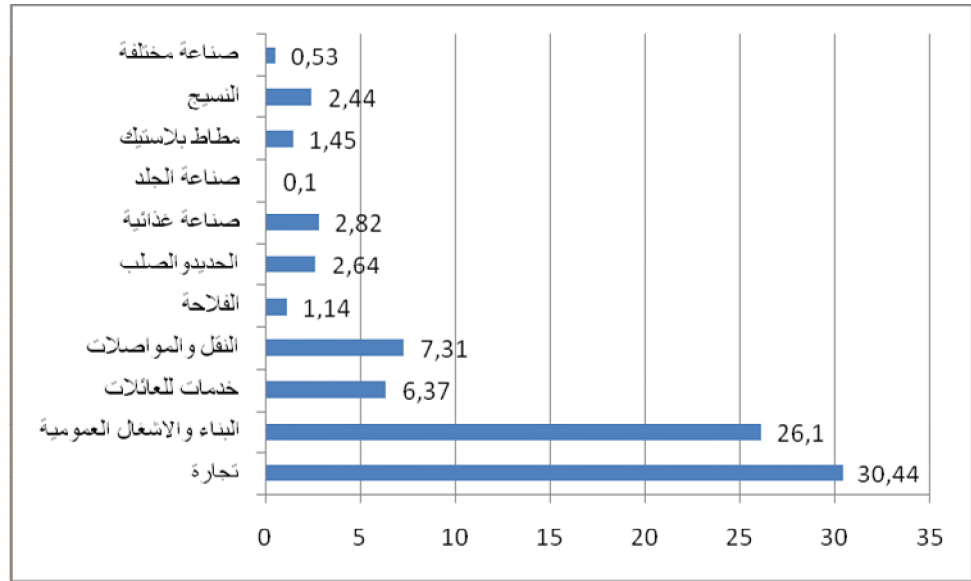
القطاع	مصغرة	صغيرة	متوسطة
الزراعة والصيد البحري	40	4	1
المياه والطاقة	1	2	2
المحروقات	5	2	0
خدمات التشغيل البترولية	6	0	3
المناجم والمحاجر	8	6	1
الحديد والصلب	84	13	7
مواد البناء	44	2	0
البناء والأشغال العمومية	947	72	9
كمياء ، مطاط ، بلاستيك	44	10	3
صناعة غذائية	102	8	1
صناعة النسيج	79	15	2
صناعة الجلد	4	0	0
صناعة الخشب الفلين والورق	92	5	0
صناعة مختلفة	15	4	2
النقل والمواصلات	269	16	3
التجارة	1170	25	4
الفندقة والإطعام	148	3	3
خدمات للمؤسسات	268	18	8
خدمات للعائلات	241	9	1
مؤسسات مالية	13	16	2
أعمال عقارية	9	7	1
خدمات للمرافق العمومية	18	19	5
المجموع	3625	256	58

Source : <http://dcwghardaia.dz/index.php/bilan-com-ext>

يلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسات المصغرة التي توظف من عامل إلى 9 عمال ، تمثل النسبة الأكبر في نسيج المؤسسات في غرداية ، بحيث بلغ عددها 3625 مؤسسة، وهو ما يمكن تفسيره بأن غالبية المؤسسات ذات طابع عائلي . تضم بلدية غرداية النسبة الأكبر من عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة ، حسب تقسيم مديرية الصناعة والمناجم، بحيث قدرت بـ 1003 مؤسسة من مجموع 54211 خلال سنة 2018، في حين بلغ عددها سنة 2019 بـ 10314 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من مجموع 55591 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في المنطقة ، كما أن معدل التركيز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بعدد السكان قدر بـ 28% وهي نسبة ضعيفة، بالرغم من التسهيلات التي سخرت لدعم القطاع خاصة في المنطقة.

تضم بلدية غرداية أكبر عدد من المؤسسات التي تقوم بنشاطات صناعية مقارنة بباقي الولايات في الجنوب، غير أن غالبية المؤسسات التي تقوم بنشاط صناعي تتوجه للصناعة الغذائية وصناعة الخشب والفلين والورق بعدد 118 مؤسسة و 98 مؤسسة على التوالي، مقابل 35 مؤسسة و 14 مؤسسة في قطاعي الحديد والصلب، والمناجم والمحاجر على التوالي. من جهة أخرى فإن العدد الإجمالي للمؤسسات التي تمارس نشاط صناعي يمثل نسبة ضئيلة من العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة، وهو ما يمكن تفسيره بميل المؤسسات إلى القطاعات الأكثر ربحية، وهو ما يمكن تأكيده في الشكل الموالي :

شكل 1: توزيع القطاعات سنة 2019



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وثائق مديرية الصناعة لولاية غرداية
يلاحظ من خلال الشكل السابق أن قطاع التجارة، والبناء يحتلان نصيب الأسد في توزيع المؤسسات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة بنسبة 30.44% و 26.1% على التوالي، وهو ما يعني أنه لا يوجد استثمار حقيقي في المنطقة بالرغم من أنها تزخر بالعديد من الموارد الطبيعية خارج المحروقات التي يمكن استغلالها، بالإضافة إلى التسهيلات والتمويل الذي يحظى به المستثمرون في المنطقة ، وهو ما يؤكد الجدول التالي:

جدول 2: قيمة المشاريع المقبولة

قطاع النشاط	مبالغ الاستثمار (دج)
صناعة	6 528 824.70
خدمات	2 246 487.30
مواد بناء	1 461 009.89
تجارة	404 000.00
سياحة	894 937.77
المجموع	11 535 259.66

Source : <http://www.dipmepi47.dz/index.php/9-non-categorise/166-caipiref->

يظهر من الجدول أعلاه أن قطاع الصناعة قد استفاد من أكبر المبالغ الاستثمارية (6 52 824.70 دج) وقد أعطيت عدة تسهيلات فيما يخص العقار الصناعي، غير أن النتائج تظهر توجه العديد من المؤسسات للقطاعات التي يعد مردودها أكبر وفي وقت أقل.

بالرغم من الإمكانيات التي وفرت لتطوير للمؤسسات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها لم تتمكن من اقتحام الأسواق الخارجية، ماعدى مؤسسة واحدة كما يمثلها الجدول الموالي:

جدول 3: حصيلة التصدير 2018

الوجهة	المبلغ /أورو	الكمية/كلغ	طبيعة المنتج الموجه للتصدير
بلجيكا	2810	1395	علب تغليف الحلويات

Source : <http://dcwghardaia.dz/index.php/bilan-com-ext>

يظهر الجدول أن مؤسسة واحدة فقط، هي من تمكنت من دخول السوق العالمي، بمبلغ 2810 أورو، وهو ما يعكس إلى حد كبير ضعف تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة.

2.3. الدراسة الميدانية :

أ. مجتمع الدراسة : تم اعداد الاستبيان اعتمادا على الاسئلة المعدة في اطار manuel d'Oslo مع بعض التعديلات ، وقد تم توزيع 100 استمارة ، تم استرجاع 82 منها، استمارتين ليستا قابلتين للتحليل لاحتوائهما على أجوبة متناقضة ، وقد تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية في العلوم الاجتماعية لمعالجة البيانات.

ب. حدود الدراسة: تم توزيع الاستمارة على مؤسسات المتواجدة في ، غرداية ، متليلي والعطف ، خلال الفترة الزمنية من 2020/1/1 إلى 2020/01/22.

ج. صدق الاستبيان وثباته: اعتمدت الدراسة في اختبار صدق الاستبيان بطريقة عرض أسئلته على مجموعة من الأساتذة للتأكد من ملاءمته من حيث التركيب والصياغة اللغوية، ودرجة الوضوح والفهم لكل عبارة من العبارات المدرجة، كما تم اختبار الاستبيان على عينة من المؤسسات للتأكد من فهم المحتوى، ومن ثم تم إخراج الاستبيان في شكله النهائي بغرض توزيعه على أفراد العينة بطريقة التوزيع المباشر.

من أجل التأكد من الاتساق وصدق الاستبيان، تم استخدام مقياس ألفا كرونباخ، وقد قدرت قيمته حسب مخرجات برنامج الحزمة الإحصائية في العلوم الاجتماعية بـ 0.634 وهي نسبة مقبولة في البحوث الإدارية، مما يعني إمكانية الاعتماد على الاستبيان للوصول إلى أهداف الدراسة .

د. التحليل الوصفي : تم توزيع الاستمارات على عينة مختلفة من المؤسسات ، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول 4: توزيع العينة حسب نوعية المؤسسات.

نوع المؤسسات	المؤسسات الصغيرة	الصغيرة	المتوسطة
عدد المؤسسات	63	12	5
نسبة المؤسسات	78.75%	15%	6.25%

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات البرنامج spss

تمثل المؤسسات المصغرة التي تشغل ما بين عامل و 9 عمال نسبة 78.75% بينما المؤسسات المصغرة فهي تمثل 6.25% فقط من العينة.

أما بالنسبة لتقييم العينة للمنافسة فكانت كما يلي:

جدول 5: توزيع العينة حسب شدة المنافسة

شدة المنافسة	التكرار	النسبة المئوية
قوية	1	1.25
متوسطة	53	66.25
ضعيفة	26	32.5

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات البرنامج spss

يلاحظ من الجدول أن أكثر من 66 بالمائة من مفردات العينة ، تمارس نشاطها في مناخ يتميز بالمنافسة المتوسطة ، وهو ما يمكن أن يفسر على أنه من الأسباب التي قد تؤدي إلى عدم تركيز هاته المؤسسات على الابتكار كوسيلة لتحقيق تنافسية، خصوصا أن غالبية هذه المؤسسات لا تعمل على الدخول إلى الاسواق الدولية .

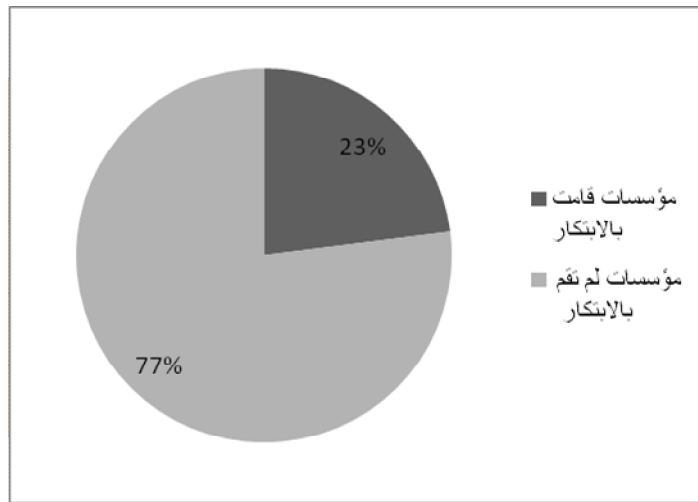
جدول 6: توزيع العينة حسب السوق الذي تنشط فيه

مستوى محلي	التكرار	النسبة المئوية
مستوى وطني	12	15
مستوى دولي	00	00

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات البرنامج spss

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن 85% من العينة محل الدراسة تنشط على المستوى المحلي ، أما بالنسبة للسوق الدولي ، فإنه لا توجد مؤسسات في العينة تنشط فيه ، وهو ما يفسر ضعف التنافسية ، وعدم ولوجها للأسواق الدولية. من جهة أخرى ومن أجل الاجابة على سؤال حول مدى قيامهم بالابتكار ، كانت الاجابة كالتالي:

شكل 2: توزيع العينة حسب قيامها بالابتكار

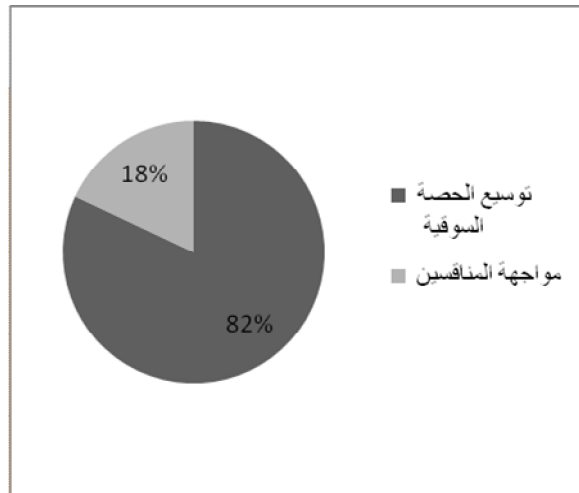


المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات البرنامج spss

يلاحظ أن النسبة الكبيرة من المؤسسات لم تقم بالابتكار، بحيث أن 77% منها لم تقم بأي ابتكار خلال السنوات الماضية.

أما عن السؤال حول الهدف من الابتكار، كانت الاجابة كالتالي :

شكل 3: الهدف من الابتكار

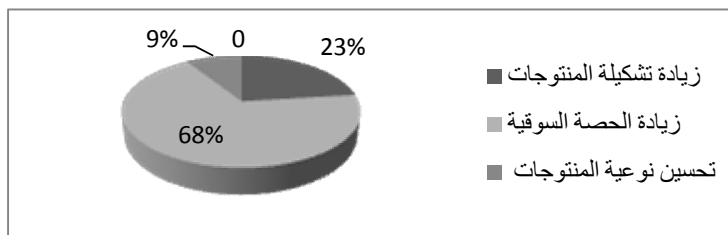


المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات البرنامج spss

يلاحظ من الشكل أن نسبة 82% تقوم بالابتكار من أجل توسيع الحصة السوقية ، غير أن الملاحظ أن العينة المدروسة لا تهدف إلى التصدير.

أما عن تأثير الابتكار على المؤسسة فقد كانت الاجابة كالتالي:

شكل 4: تأثير الابتكار على العينة

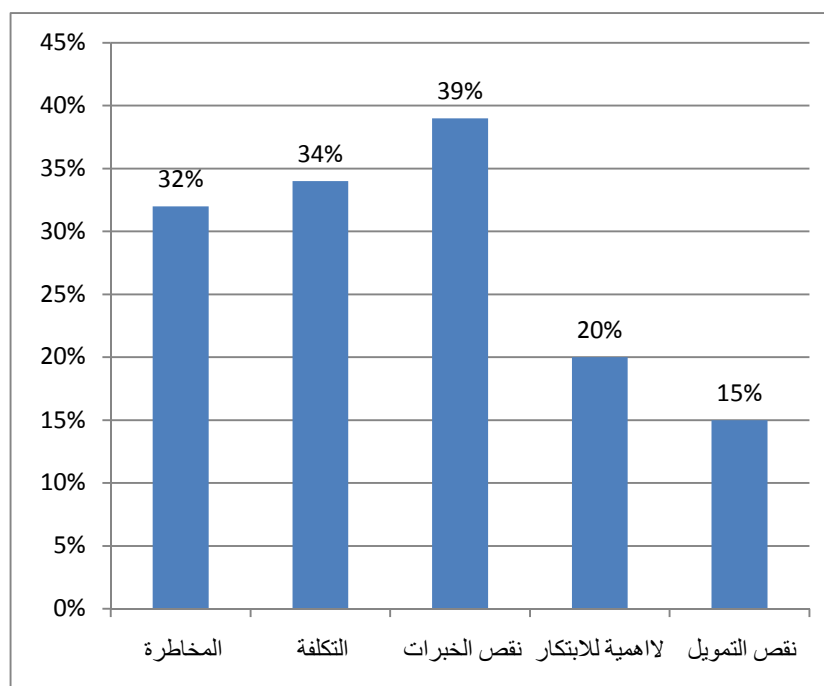


المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات البرنامج spss

يلاحظ من الشكل أعلاه أن 68% من العينة المدروسة والتي تقوم بالابتكار، كان الهدف من الابتكار الذي تقوم به هو زيادة حصتها السوقية، ونسبة 9% فقط هي من تسعى نحو تحسين نوعية المنتجات.

بالنسبة للإجابة عن سؤال معوقات الابتكار من وجهة نظر العينة كانت الإجابة كما هو موضح في الشكل الموالي:

شكل 5: معوقات الابتكار



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات البرنامج spss

يظهر الجدول أن نسبة كبيرة من المؤسسات ترى أن نقص الخبرات والتكلفة المرتفعة للابتكار، من أكثر الأسباب التي تعيقها عن الابتكار 39% و 34% على التوالي، في حين أن نسبة 20% ترى أنه من غير المهم الاعتماد على الابتكار لأن نشاطها لا يستدعي ذلك، أو لأنه لا توجد منافسة كبيرة.

جدول 7: أنواع الابتكارات التي قامت بها العينة

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
0.798	2.51	قامت المؤسسة باحداث تغييرات في هياكلها التنظيمية
0.901	2.12	حصلت المؤسسة على براءات اختراع
0.905	2.29	قامت المؤسسة بتقديم منتجات لم يسبق انتاجها
0.821	1.89	تخصص المؤسسة مبالغ كافية للبحث والتطوير
0.857	2.56	قامت المؤسسة بشراء تجهيزات جديدة في مجال الانتاج

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن آراء العينة تميل إلى اعتبار أن الحياد على العبارتين "قامت المؤسسة بشراء تجهيزات جديدة في مجال الانتاج" و "قامت المؤسسة باحداث تغييرات في هياكلها التنظيمية" بمتوسط حسابي بلغ (2.56) و (2.51)

وانحراف معياري (0.857) و (0.798) على التوالي، متبوع بعدم الموافقة على باقي العبارات " قامت المؤسسة بتقديم منتوجات لم يسبق انتاجها "والعبارة "حصلت المؤسسة على يراءات اختراع " والعبارة " تخصص المؤسسة مبالغ كافية للبحث والتطوير " بمتوسط حسابي بلغ (2.29) و (2.12) و (1.89) وانحراف معياري (0.905) و (0.901) و (0.821).

جدول 8: نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الميزة التنافسية

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
0.405	3.14	التكلفة الاقل
0.309	2.17	التميز
0.256	1.01	التركيز

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات البرنامج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن آراء العينة تميل إلى إعتبار أن الحياذ على متغير التكلفة بمتوسط حسابي بلغ (3.14) وانحراف معياري (0.405) ، متبوع بعدم الموافقة على متغير التميز بمتوسط حسابي بلغ (2.17) وانحراف معياري (0.309) ، وعدم الموافقة التامة على متغير التركيز بمتوسط حسابي بلغ (1.01) وانحراف معياري (0.256) .

4. تحليل النتائج:

بعدما تم إستعراض الجوانب الوصفية للدراسة من خلال التحليل الوصفي للعينة المدروسة سيتم تسليط الضوء على اختبار فرضية الدراسة بهدف التعرف على مدى قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالابتكار في ولاية غرداية لتحقيق الميزة التنافسية، لكن قبل اجراء اختبار تحليل الانحدار البسيط من الاهمية بمكان معرفة اذا توجد علاقة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والميزة التنافسية وهو ما يظهره الجدول الموالي:

جدول 9: علاقة الابتكار بتحقيق الميزة التنافسية

البيان	R	Sig
تأثير الابتكار	0.792	0.201

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات البرنامج spss

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أنه لا يوجد علاقة معنوية بين الابتكار والميزة التنافسية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) حيث (R = 0.792, Sig = 0.201) .

وعليه فإنه لا توجد علاقة معنوية بين الابتكار والميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية غرداية .

5. خاتمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الدعائم الأساسية لتحقيق تنمية اقتصادية بعيدا عن النفط، لأنها تساهم في زيادة الناتج الوطني، والتقليل من البطالة ، غير أن بقاء هذه المؤسسات واستمرارها مرهون باتخاذها موقعا تنافسيا على الصعيد الوطني والدولي ، ويعد الابتكار شرطا ضروريا لدعم تنافسيته.

تتوفر ولاية غرداية، على فرص استثمارية كثيرة نظرا لما تزخر به من امكانيات طبيعية بالاضافة إلى موقعها الجغرافي، وقد تم تسهيل انشاء المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، والملاحظ أنها لم ترتق الى الغرض من انشائها ، فأغلبها مؤسسات مصغرة، في قطاعات خدمية، لا تضع الابتكار والمنافسة كهدف في حد ذاته.

توصلنا من خلال الدراسة الاحصائية ، ان هناك علاقة بين الابتكار والتنافسية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة لولاية غرداية ، إلا أن العلاقة غير معنوية ، وهو ما يؤكد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بمحدودية المنافسة، وعدم تركيزها على الابتكار، وهو ما يعيق أداء للدور المنوط بها، والمتعلق بتحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية ، بعيدا عن الموارد الطبيعية التي تعرف اسعارها تدهورا كبيرا.

التوصيات: يمكن ذكر جملة من التوصيات:

-التركيز على الابتكار بكل أنواعه كشرط لتقديم أي دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
-مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ضمن جدول زمني ، للانتقال تدريجيا من العمل على المستوى المحلي إلى دخول الاسواق المحلية والدولية ؛

-إعطاء الاولوية للاستثمار في النشاطات التي يمكنها أن تحقق ميزة تنافسية على المستوى المحلي والدولي ؛

-الاستعانة بالخبرات الداخلية والخارجية ، للتكوين والتحسيس بضرورة الابتكار لتحقيق المزايا التنافسية؛

- إشراك الجامعات، ومراكز البحث والتطوير في دعم الابتكار؛

-تكوين المسيرين والتركيز على ضرورة الابتكار للاستمرار.

6. قائمة المراجع:

1. Jean , L. (1993). *le financement des stratégies de l'innovation*. PARIS: ECONOMICA.
2. BLANCO , S., & LELOARNES , S. (2009). *management de l'innovation*. PARIS: Edition Pearson Education.
3. OCDE. (2005). *principes directeurs pour le recueil et l'interprétation des données sur l'innovation*.
4. Richard , N., & Ethan , B. (2009, April). Creating a National Innovation Framework. *Science Progress revue*.
5. جمال الدين محمد المرسى. (2002). *التفكير الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية*. منهج تطبيقي. الاسكندرية : دار الجامعة .
6. حجاج عبد الرؤوف. (2007). *الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية مصادرها ودور الإبداع التكنولوجي في تنميتها*. الجزائر، سكيكدة: كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة.
7. حسون علي ، حمد فاضل ، و فدعوس عادل. (2012). *أثر المنظمة المتعلمة في تحقيق الميزة التنافسية*. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة.
8. خلف السكارنة بلال . (2008). *إستراتيجية الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية (دراسة ميدانية على شركة الاتصالات في الأردن*. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 7.
9. خلف السكارنة بلال. (2011). *الابداع الاداري*. الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
10. ردينة عثمان يوسف. (2000). *بحوث التسويق*. الاردن: دار المناهج.
11. سمية بروبي. (2011). *دور الابداع والابتكار في إبراز الميزة التنافسية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة*. الجزائر، سطيف: جامعة فرحات عباس كلية العلوم الاقتصادية .
12. سهام بوالفلفل. (2010). *دور الإبداع والابتكار في خلق ميزة تنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*. الجزائر، قالمة: كلية العلوم الاقتصادية جامعة قالمة .
13. طاهر محسن منصور الغالي. (2009). *إدارة الأعمال وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة*. الاردن: دار وائل.
14. علي السلي. (2001). *إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية*. القاهرة : دار غريب للنشر.
15. قوراري ايمن. (2012). *إدارة الإبداع وتأثيرها على الميزة التنافسية على المؤسسات*. الجزائر ، تلمسان : جامعة تلمسان.

آليات تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

Mechanisms to enhance the competitiveness of Algerian

د/ناصر حسان

جامعة الجزائر 3

nacef.hacene@gmail.com

ملخص:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك المشاريع التي تحتاج للدعم والرعاية بسبب عدم قدرتها الفنية أو المالية على توفير هذا الدعم من مواردها وقدراتها وإمكانياتها الذاتية. إن العديد من الدول قد استطاعت حل مشاكل الأزمة الاقتصادية أو الشروع في تطويرها بطريقة صارمة بفضل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساسا لما لها من خصائص ومميزات دعت إلى الاهتمام بها، ولذلك فانه يتحتم على الجزائر وضع خطة إستراتيجية لتأهيل وتفعيل المؤسسات الوطنية للقدرة على المنافسة الداخلية والخارجية.

تستهدف المداخلات تسليط الضوء على إستراتيجية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتحديات التي تواجهها وذلك في سبيل تطويرها من خلال العمل على تجاوز هاته التحديات، وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة – التحديات – المعوقات – الإستراتيجية – المنافس.

تصنيف JEL: L10

Abstract

Small and medium enterprises are those projects that need support and care because of their technical or financial inability to provide this support from their own resources, capabilities and capabilities. Many countries have been able to solve the problems of the economic crisis or start developing them in a strict manner thanks to small and medium enterprises mainly because of their characteristics and advantages that called for attention to them. Therefore, it is imperative for Algeria to develop a strategic plan to rehabilitate and activate national institutions for the ability to compete internally and externally. The intervention aims to shed light on the competitiveness strategy of small and medium enterprises in Algeria and the challenges they face in order to develop them by working to overcome these challenges, in order to achieve economic and social development in Algeria.

Keywords: Institution - Challenges - Obstacles - Strategy - Competitor.

Jel Classification Codes: L10.

تحتل قضية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة أساسية ضمن أولويات الحكومة الجزائرية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية... الخ، ففي ظل الاحتياج المتزايد لتوليد فرص عمل قادرة على استيعاب الزيادة في قوة العمل فضلا عن التحديات التي تطرحها التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية والمعوقات والعراقيل التي تعطل بدورها سير عمل هذه المؤسسات وتحد من فعاليتها في البيئة الاقتصادية والاجتماعية، قامت الجزائر بتبني إستراتيجية شاملة متكاملة هدفها تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا من خلال أساليب دعم، ومياكل ومهيات هدفها الإشراف على نمو وتطور هذه المؤسسات.

قبل التطرق لأبرز المعوقات والتحديات التي تحد من تحسين وتطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، لابد من توضيح مدى اكتساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لقدرة تنافسية تسمح لها بضمان استمراريته وأداء دورها التنموي بشكل أكثر فعالية.

1. محددات القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

يركز نموذج Porter لقياس القدرة التنافسية على العوامل التي تحدد القدرة التنافسية لأي قطاع اقتصادي وهي:

- مجموعة عوامل الإنتاج.
- مجموعة عوامل الطلب.
- وضع الصناعات المساندة ذات الصلة.
- الوضع الاستراتيجي والهيكل التنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دور الحكومة.

1.1. مجموعة عوامل الإنتاج:

تشير مجموعة عوامل الإنتاج إلى مدى توفر وجود عناصر الإنتاج الأساسية وإتاحة الاستفادة منها للقطاع المعني، سواء كانت عناصر الإنتاج بشرية أو مالية أو مصادر معرفة.

وتنشأ أهمية تكاليف الإنتاج من دورها الرئيسي في تحديد سعر السلعة النهائية في الأسواق وبالتالي تحديد مقدرة السلعة التنافسية. إذ تمتاز الصناعات الصغيرة والمتوسطة بأنها كثيفة العمل، بحيث تكون فيها معدلات توليد فرص العمل أكبر من معدلها في الصناعات الكبيرة، إلا أنها مع ذلك تعاني من إنتاجية عمل متدنية مقارنة مع الصناعات الكبيرة. بالإضافة إلى ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج بسبب غياب التخطيط الاستراتيجي وطبيعة هيكل الاقتصاد الوطني، وغياب التنسيق والتعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شراء مستلزمات الإنتاج.

2.1. مجموعة عوامل الطلب:

تكتفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بتسويق منتجاتها على مستوى السوق المحلي، دون أن يكون لها دور فعال في الارتقاء بقيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات. إذ يتميز السوق المحلي كونه متعدد الأذواق، حيث تختلف العوامل التي تؤثر على سلوك المستهلك (السعر، الجودة، ...) الأمر الذي ينعكس على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة نواحي أبرزها:

- المنافسة على أساس السعر، خاصة أن المستهلك المحلي حساس جدا لموضوع السعر.
- عدم التخصص في إنتاج سلع محددة وبالتالي تطويرها وتحسينها باستمرار.
- لا يشكل الطلب المحلي المحدود حافزا لزيادة الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ورفع كفاءة الإنتاج.

3.1.3. الصناعات والمشاريع ذات الصلة:

ان غياب التعاون بين مختلف الصناعات، ورغبة المشروع الصناعي بالاستقلال الكامل حتى في توفير مستلزمات إنتاجه هو بمثابة افشال الميزة التنافسية لعدم تبادل المعلومات عدم وجود آليات تنسيق مع الصناعات الكبيرة كعقود الباطن، وعدم التزام الدوائر الرسمية بأي صيغة تفضيلية لشراء منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إضعاف شبكات الأعمال المساندة، فمن المعلوم أن النظام التعليمي له أثر كبير في رفع القدرة التنافسية للقطاع، من خلال تزويده بالكفاءات المدربة والمؤهلة، ويتضح انقطاع الصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات النظام التعليمي وبالذات المهني منها. حيث أنه لا توجد اتفاقيات أو تعاون بين القطاعين، من خلال عدم اللجوء إلى الكليات ومعاهد التدريب المهني لتلبية احتياجاتهم من العمالة المدربة والمؤهلة.

من جهة أخرى ورغم اعتماد معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مؤسسات تقنية محلية في صيانة وتجديد الآلات المستخدمة في الإنتاج، إلا أن أيا من هذه المؤسسات لا تقدم خدمة الاستشارات الفنية والتقنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أو تتدخل في العملية الإنتاجية، وكما هو معلوم فإن هناك صعوبات تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاتصال والتنسيق مع شركات أجنبية عالمية للاستفادة من خبراتها في مجالات التدريب والتطوير التقني، وذلك لارتفاع تكلفة مثل هذه الاتصالات من جهة ولعدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من نتائج التعاون وتطبيقها على أرض الواقع لارتفاع تكلفتها.

4.1. الوضع الاستراتيجي والهيكل التنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تشير مختلف الدراسات أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لا تقوم بإعداد دراسة جدوى حقيقية قبل البدء بمشروعها، كما أن باقي المؤسسات التي تقوم بتحضير وإعداد دراسة جدوى مشروعها، فإن هذه الدراسة لا ترقى إلى المستوى المطلوب ولا تكون كما يجب، وسرعان ما تفشل هذه المؤسسات نتيجة لتسرع أصحابها في إنشائها دون إعداد جدوى حقيقية لها، وتتسبب في آثار عكسية على الاقتصاد الوطني، فتسرح عمالا وتساهم في تقليل الثقة بالمؤسسات والصناعات الوطنية، وتعزز من الظن السائد بأن المؤسسات والصناعات الوطنية هي مؤسسات غير كفؤة، من جهة أخرى وفي مجال تحديد العقبات الناتجة عن إجراءات الدوائر الرسمية عند تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نجد أن الأداء الحكومي وبالرغم من التسهيلات في إجراءات التسجيل في الآونة الأخيرة، إلا أنها تبقى تمثل عقبة في سبيل تحقيق وتجسيد هذا النوع من المؤسسات.

ما زالت الإجراءات الرسمية تتميز بكونها روتينية ومعقدة خاصة فيما يخص العقار الذي وعلى الرغم من استحداث هيئة حديثة تتولى شؤون هذا المجال وهي CALPIREF إلا أنه لا يزال يمثل أحد أهم العقبات التي تحول دون تجسيد مشروع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أرض الواقع²، وبما أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات فردية أو عائلية، فإنها تكاد تخلو من هياكل تنظيمية واضحة ومحددة، مما ينعكس سلبا على قدرتها في رفع كفاءتها الإنتاجية أو تطوير وتدريب العاملين لديها ورعاية الإبداعات والابتكارات، إذ نلمس نقص فادح في تحفيز العمال المبتكرين وأصحاب الأفكار الرائدة وغياب شبه تام لقيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأي دور في مجال تدريب العاملين ورفع كفاءتهم.

5.1. دور الحكومة:

نتيجة للمشاكل والعراقيل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فقد قامت الحكومة ومن خلال الوزارة الوصية بوضع مجموعة من الإجراءات التنظيمية التي من شأنها دعم وترقية هذه المؤسسات، بهدف تحسين محيط الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر، ففي ظل سعي الحكومة الحثيث لدعم وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قامت باستحداث العديد من التشريعات والقوانين المنظمة لهذا القطاع، منها قانون تطوير الاستثمار (أوت 2001) والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (12 ديسمبر 2001)، كما وسعت الحكومة وبهدف تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من مسايرة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، وحتى تصبح منافسة لنظيرتها في العالم، إلى إعداد برنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة واحد مليار دج سنويا يمتد إلى غاية 2013، هدفه الرئيسي تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيل المحيط المجاور لها.

نظرا لمشاكل التمويل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دفع إلى العمل على استحداث آليات تتلاءم وخصوصية هذه المؤسسات، حيث ساهمت البنوك العمومية في منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ وصلت قيمتها عند سنة 2013 إلى 2900 مليار دج مولت ما يقارب 250000 مؤسسة، في حين أعلن رئيس الجمهورية سنة 2004 عن إنشاء مؤسستين مالتيتين تساهمان في تسهيل الحصول على القروض البنكية وهي: صندوق ضمان القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأس مال قدره 30 مليار دج، صندوق رأس مال المخاطر برأس مال قدره 3,5 مليار دج، هذا بالإضافة إلى استحداث وكالة جديدة بهدف تقريب الإدارة المعنية بالاستثمار من أصحاب المشاريع الاستثمارية وهي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) ووكالات أخرى تسهل عمليات إنشاء واستحداث المؤسسات المصغرة هي: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSE)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC).

وبالتالي فإن دور الحكومة الجزائرية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمر مؤكد ولا يمكن للإصلاح الاقتصادي أن ينجح إلا في ظل رؤية ورسالة واضحة للتطورات العالمية، ورغم المجهودات المبذولة إلا أنه لا بد من مضاعفة هذه الجهود وتنظيمها وتنسيقها لجني نتائجها على أفضل مستوى وتقدير.

2. الإستراتيجية الوطنية لترقية وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

إن اهتمام الجزائر بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يكن وليد الصدفة وإنما جاء من خلال تبني منظومة متكاملة (قانونية وتشريعية ومالية... الخ) على جميع الأصعدة المحلية والدولية بغية ترقية ودعم هذا النوع من المؤسسات الذي بات يحتل مكانة كبيرة ضمن هيكلها الاقتصادي وخاصة بعد الأهمية الكبيرة التي اكتسبتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إبان التحول الذي عرفه الاقتصاد الوطني من نظام الاقتصاد المخطط إلى نظام الاقتصاد الحر أين تأكد الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق متطلبات التنمية عامة، والتنمية المحلية خاصة، وهذا الشيء الذي دفع بالجزائر إلى وضع إستراتيجية متكاملة هدفها تعزيز القدرة التنافسية لهذه المؤسسات ومحاربة المشاكل والمعوقات التي تعتبر العائق الذي يعطل استجابة هذه المؤسسات للتطورات والتحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني.

3. برامج تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

مما لا شك فيه أن أي إستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يمكن أن تتم بمعزل عن مجال ترقية الشراكة والتعاون الدولي، لما لها من آثار وانعكاسات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المديين البعيد والمتوسط، لذلك قامت السلطات الجزائرية بوضع مجموعة من البرامج وإبرام العديد من الاتفاقيات الدولية التي من شأنها دعم القدرة التنافسية لهذه المؤسسات، بهدف تحسين محيط الاستثمار الداخلي والأجنبي نذكر منها:

- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

- برنامج التعاون الدولي.

4. البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

اعتبر التأهيل حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) على أنه عولمة المنافسة وتنوع الأسواق وتحديد المنتجات وتطبيق التكنولوجيات الحديثة، قد غيرت من محددات المنافسة الصناعية على المستوى الدولي، فالمنافسة الآن لا تقتصر فقط على مستوى تكلفة عوامل الإنتاج وتوفير المواد الأولية، بل تتعداها إلى الأمور المتعلقة ب:-
- وعية هيكل المؤسسة.

- مدى ضغط المنافسة على الكفاءات والقدرات التنظيمية والتقنية للمؤسسات في الاستجابة السريعة لحاجيات الطلب والتغيرات الحاصلة فيه.

- فعالية مصادر التجديد داخل المؤسسة.

أما فيما يخص الجزائر فقد حددت هي الأخرى مفهوما دقيقا لعملية التأهيل وهذا ضمن برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (EDPME) سنة 2006 " تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قبل كل شيء إجراء مستمر للتدريب، التفكير، الإعلام، التحويل بهدف الحصول على طرق وأفكار وسلوكات جديدة للمقاولين وطرق تسييرية ديناميكية ومبتكرة"³

تسعى عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تجسيد مجموعة من الأهداف، لعل أبرزها يتمثل في تأهيل البيئة التي تنشط فيها على مختلف المستويات (كلية، قطاعية، جزئية) إذ أن المؤسسة في ظل الاقتصاد التنافسي يصبح هدفها اقتصادي ومالي في آن واحد، على المستوى المحلي والدولي، وبهذا تختلف وتتعدد الأهداف والوسائل لتحقيق ذلك، فبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتعلق فقط بجانب الإدارة أو تسيير الموارد والأسواق والتشغيل، وإنما تخص أيضا مجموعة من الهيئات المؤسسية المتعاملة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبعبارة أخرى فإن الهدف الإجمالي هو البحث عن الفعالية في كل المستويات، من خلال إعطاء دفع لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متمثلا في ديناميكية تنافسية مكيفة مع متطلبات السياق الجديد لعولمة المبادلات بصفتها الطريق الوحيد للبقاء والتطور، فبرامج التأهيل ستمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من امتلاك القدرات اللازمة لمواجهة المنافسة المترتبة عن وضع منطقة التبادل الحر حيز التنفيذ والانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة.¹ ويمكن حصر أهم أهداف تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية فيما يلي:

- تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وهو من أهم الأهداف العامة التي تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى بلوغها، إذ يعد عامل التنافسية ضروريا لأي مؤسسة للحفاظ على مكانتها وتطويرها خاصة في الوقت

الحالي، وتتم عملية تحسين التنافسية من خلال اعتماد أحدث الطرق في مجالات التسيير والتنظيم التي تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة المثلى من مواردها الاقتصادية بما يخفض التكاليف ويحقق التميز لهذه المؤسسات.

- وفير فرص العمل: إن برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهدف إلى الاحتفاظ بالعمالة وكذلك العمل على تحسين مردوديتها وخلق فرص عمل جديدة للمساهمة في تخفيض البطالة والحد منها.

5. الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

حتى تستطيع المؤسسة تحقيق هذا الهدف يجب إتباع الإجراءات الآتية:

- مراعاة المقاييس الدولية، فيما يخص النوعية.

- تزويد أرباب العمل بمفهوم ثقافة المؤسسة وهذا لتدعيم إمكانيات التسيير لديهم.

- توسيع مجال التسويق أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حتى يتحقق ذلك يجب:

- تلبية حاجيات المستهلك الحقيقية للمنتج الحقيقي الأجنبي.

- الاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية الموجودة، من أجل توفير فرص ملائمة للتصدير.

- العمل على تخصص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل التحكم في الأسعار بصورة فعالة.

- تطوير الشراكة الدولية.

- مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إعادة انتشارها وتفرعها.

6. الرفع من الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يرجى من هذا الهدف تحقيق أكبر عائدممكن بأقل تكلفة ممكنة، ويكون ذلك عن طريق تطبيق الأفكار الجديدة في

مجال تسيير اليد العاملة والتقييم المحاسبي. أما الإجراءات التي تساعد على تحسين أداء مؤسسات الدعم، وبالتالي دعم

التنافسية هي:

- التكوين في مجال منهجية تقييم المشاريع.

- منهجية تقييم ومتابعة برامج التأهيل.

- مراقبة عملية التأهيل لإدماجها في تطوير إعادة الهيكلة الصناعية.

- تحديد وتشريح وتأهيل ما هو موجود.

- افتراضات ودراسات الجدوى للهياكل الجديدة، والمساعدة في انتشار هياكل جديدة.

أما الإجراءات التي يجب على المؤسسة اتخاذها لتأهيلها ودعم تنافسيتها فهي:

- دراسة التشريح وخطط التأهيل.

- الاستثمارات غير المادية مثل: دراسات البحوث والتطوير.

- المرافقة التقنية (الملكية الصناعية)، البرمجيات، التكوين، وضع حيز التطبيق نظام النوعية، المعايير، نظم المعلومات

ونظم تسيير المعلومات، كل استثمار غير مادي يساهم في تحسين التنافسية.

- الاستثمارات المادية: تجهيزات الإنتاج، تجهيزات الشحن والتخزين، تجهيزات مواد المخابرة والقياس، تجهيزات الإعلام الآلي،

تجهيزات ذات منفعة صناعية (ماء، كهرباء...).

من كل ما سبق نجد أن البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية جاء ليحقق مجموعة من الأهداف أهمها:

- تحسين القدرات التنافسية ووسائل الإنتاج.
- تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولويات عن طريق إعداد دراسات عامة تكون كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية وكل نشاط وكيفية دعم كل ولاية وذلك من خلال استغلال الإمكانيات المتاحة لديها لإنجاح عملية التأهيل.
- تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة عن طريق انجاز عمليات تهدف إلى إيجاد تنسيق ذكي وفعال بين المؤسسة ومكونات المحيط المجاور لها.
- إعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسة ومخطط تأهيلها.
- المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل الخاصة بترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير والحصول على القواعد العامة للنوعية العالمية (ISO) ومخطط التسويق.

7.. برنامج التعاون الدولي:

إن سياسة الانفتاح التي تبنتها الجزائر حتمت عليها تحسين محيطها الاقتصادي وإعطاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية كافة الوسائل الضرورية لمواجهة المنافسة الأجنبية وجعلها في المستوى المطلوب، من خلال تطوير قدراتها وتنويع نشاطاتها، ولبلوع ذلك فقد تولت الحكومة الجزائرية على مستوى الصعيد الميداني وضع عدة برامج للتعاون الدولي مع الشركاء الأجانب من أجل تنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات التكوين، المعلومات، الاستشارة... الخ، على ضوء الخبرة والمهارات والمساعدات التقنية والكيفية التي يمكن أن تساهم بها هذه الدول في تفعيل دور هذا القطاع الحيوي في المحيط الاقتصادي، ومن بين الأعمال المسجلة ضمن هذا الإطار يمكن ذكر ما يلي:

1.7. التعاون مع الاتحاد الأوروبي:

- تم تسطير هذا البرنامج في إطار التعاون الأورو متوسطي والذي يهدف إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عن طريق تأهيلها وتأهيل المحيط الاقتصادي حولها.
- يهدف هذا البرنامج أساسا إلى تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بهدف المساهمة أكثر فأكثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وعلى هذا الأساس يركز البرنامج على المحاور الأساسية التالية:
- ترقية أداء التسيير الاستراتيجي والعلمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تقديم الدعم والتكوين لتحسين مستوى الكفاءات وتأهيل رؤساء وعمال المؤسسات عبر دورات تدريبية وتكوينية لتمكينهم من التحكم في كل التقنيات النوعية ونظم المعلومات لتقوية مستواهم التنافسي.
- دعم الابتكار التكنولوجي، من أجل اكتساب الميزات التنافسية.
- دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مرافقة الهيئات الحكومية التي تشرف على دعم وتمويل المؤسسات وتوفير محيط مناسب من أجل نمو وتحقيق استمرارية متصاعدة لمسيرة حياة المؤسسة.
- تحسين قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في عدة مجالات أبرزها التكوين والاستشارة والمعلومات... الخ، من أجل تحقيق أفضل اندماج لها في اقتصاد السوق.

- تحسين طريقة الحصول على المعلومات الخاصة بقطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأصحاب المؤسسات ومختلف المتعاملين الاقتصاديين في القطاع العام والخاص.

2.7. التعاون مع ألمانيا:

في إطار التعاون بين البلدين وخصوصا في مجال التكوين والاستشارة، قاما بالبلدين بوضع برنامج التعاون الجزائري الألماني «GTZ» قصد تحسين مستوى الأعوان المستشارين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا لتطوير فرع الاستشارة الذي يشكل أحد العناصر الجوهرية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية عامة من الناحية التنظيمية والتسييرية. إذ يتمثل الهدف الرئيسي للمشروع في تدعيم وتقوية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، من أجل تحسين فرص استغلال الطاقات العمالية ومنافسة المنتج المستورد ودخول الأسواق الخارجية.

3.7. التعاون مع فرنسا:

تجسد هذا التعاون بين البلدين، حيث تم الاتفاق بين الحكومة الجزائرية والوكالة الفرنسية للتنمية، التي لم تقم في البداية إلا ببروتوكولات بين الحكومات، ومنذ 1992 بدأ تدخل الوكالة من خلال مواردها وإجراءاتها الخاصة لتمويل القطاع العام، وكذا القطاع الخاص عن طريق فرعها Propaco بقروض مباشرة أو منح ضمانات أو عمليات على الأموال الخاصة، ففي 1998 كان أول قرض طويل الأجل بمقدار 15 مليون أورو لصالح القرض الشعبي الجزائري، حيث وجه لتمويل استثمارات توسيع وتجديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية، وفي نهاية 2002 حدث ثاني قرض طويل الأجل بقيمة 40 مليون أورو منح لـ CPA لدعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم التوقيع على القرض في مارس 2003.

4.7. التعاون مع إيطاليا:

ظهر هذا التعاون من خلال وجود خط قرض من بنك الفلاحة والتنمية الريفية من الجانب الجزائري والبنك الإيطالي MEDIO CREDITO CENTRAL بموجب القانون 2000/97 المؤرخ في 2000/01/13 يسمح للبنك الإيطالي بمنح قرض للبنك الجزائري بمبلغ 52,5 مليار ليرة (27.113.987,20 أورو) على أن يكون هذا القرض موجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميادين اقتناء التجهيزات والتكوين والمساعدات التقنية، بالإضافة إلى تدعيم عمليات إنشاء المحاضن والمشاغل ومراكز التسهيل وآليات مالية حديثة وكذا تبادل المعلومات الخاصة بالقطاع.

5.7. التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية:

تجسد التعاون بين الجزائر والبنك الإسلامي للتنمية، من خلال فتح قناة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى تقديم المساعدات الفنية المتكاملة في مجال استحداث نظم معلوماتية، وفي سبل تأهيل المؤسسات الوطنية لمواكبة التغيرات العالمية، وكذا إحداث محاضن نموذجية لرعاية وتطوير هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد أعلن البنك الإسلامي للتنمية عن توقيع اتفاقيتين، يقدم بموجبهما مبلغ 9,9 مليون دولار للمساهمة في تمويل مشروعات إنمائية في الجزائر، حيث تنص إحدى الاتفاقيتين على تقديم قرض بقيمة 5,1 مليون دولار لصالح الوزارة المعنية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائري، للمساهمة في دراسة وتنفيذ نظام جديد للمعلومات الاقتصادية، وذلك بهدف دعم وتعزيز قدرات الوزارة في إنجاز دراسات الجدوى وتطوير طاقات هذه المؤسسات والنهوض بالاستثمارات الخاصة، وسيتم تسديد القرضين من قبل الحكومة الجزائرية للبنك الإسلامي خلال عشرون عاما، مع خمس سنوات فترة سماح.

6.7. التعاون مع البنك العالمي:

تم التعاون مع فرع البنك العالمي، وهو الشركة المالية الدولية التي قامت بإعداد برنامج تقني بالتعاون مع برنامج "شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات" قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها، ويتدخل هذا البرنامج كذلك في إعداد دراسات اقتصادية لفروع النشاط، وهدف البرنامج هو الرفع من عرض ونوعية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تحسين الخدمات المصرفية مثل الاعتماد الإيجاري Leasing، وعقود تمويل الفواتير Factoring مع التكوين في الميدان، كما سيتم انطلاق مؤسسة في ميدان المالية المصغرة Micro-finance مع متعاملين أوروبيين.

7.7. برنامج التنمية الاقتصادية المستدامة (التعاون الجزائري الألماني):

جاء برنامج التنمية الاقتصادية المستدامة لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، والتي تشغل أقل من 20 عاملاً، ويتصدى هذا البرنامج بصفة أساسية للمشاكل التي تحول دون تنمية القدرة على تنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولتحقيق هذا الهدف فإن البرنامج يشجع تطوير الهياكل وقدرتها على التدخل من أجل إيجاد بيئة تنافسية للقطاع الخاص في الجزائر من خلال دعم البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي تتمناه الحكومة الجزائرية، والتعاون مع هيكل الدعم القائمة والاستفادة من التجارب الناجحة في باقي الدول.

الخاتمة

إن التوجه نحو إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح اليوم أكثر من حتمية بناءً أن هذه المؤسسات بإمكانها المساهمة في تجسيد التنمية المحلية من الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال ما تتميز به من سمات وخصائص مميزة، لذا أولت الجزائر اهتماماً كبيراً لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية الوصول إلى مستوى يضمن تحسين مستويات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية، على ضوء ما تقدم، يتبين مدى نجاعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها كمدرسة تكوينية للمسيرين والمؤطرين واليد العاملة، وأداة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة المتوازنة، لذا يجب ترقيتها والاهتمام بها، لأن الاهتمام بهذا القطاع إلى جانب أنه يرفع من المستوى المعيشي للأفراد، فإنه يساهم في تنويع المنتجات الاقتصادية، وينتج نخبة من المسيرين المتمكنين لتسيير حتى المشاريع الكبرى في المستقبل، وبالرغم من هذه الأهمية إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة الجزائرية في الارتقاء بهذه المؤسسات وهذا بسبب مجموعة من المشاكل والعراقيل التي تحد من كفاءة وفعالية هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني، ومن هذه المشاكل والعراقيل نجد:

- التدفق الفوضوي للسلع المستوردة.

- المعوقات والمشاكل الإدارية والتسييرية والتنظيمية.

- نظام المعلومات.

- الصعوبات المتعلقة بالعقار الصناعي.

- المعوقات المالية.

- مشكلة الموارد البشرية.

ويمكن القول أن الإستراتيجية التي تبنتها الجزائر في سبيل تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تعطي ثمارها بالشكل الكافي، ولعل أهم الجوانب التي يتوجب أن يولها الإصلاح اهتماماً كبيراً هي:

- الإطار المؤسسي والقانوني بما يشجع تشكيل اقتصاد قائم على مؤسسات أكثر فعالية.

- تهيئة بيئة تنافسية تجعل السوق أكثر نجاعة.
- ضمان شفافية أكبر لنشاط المؤسسات الاقتصادية.
- تدعيم القطاع المالي لدعم ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار الكلي.
- تحفيز الاستثمار وتوفير تسهيلات التمويل، ووضع القوانين والأنظمة المتصلة بالمالية العامة والنقد والتسليف، وتعزيز القدرة الاقتصادية الريادية.
- تنمية الموارد البشرية من خلال التأكيد على أهمية التعليم والبحث العلمي والبحث والتطوير في عملية التنمية الصناعية، إذ بدون ذلك يتعذر تحقيق تنمية مستدامة، وكذلك من خلال توظيف استثمارات طويلة المدى في التنمية البشرية وذلك للعلاقة العضوية الوثيقة بين التنمية البشرية والتنمية الشاملة والمستدامة.

المراجع:

- 1-جمال بوجلجة، دور التسويق الدولي في بقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص، تسويق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012.
- 2-جمعي عماري، استراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة الدكتوراه، تخصص، تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011.
- 3-زبير عياش، تأثير تطبيق اتفاقية بازل2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، تخصص، مالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي ، سنة 2012
- 4-سمية بروبي، دور البداع والبتكار في ابراز الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص، اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.
- 5-سمير عالم، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.
- 6-صفوة عبد السالم عوض اهلل، اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية، دار النهضة العربية، القاهرة.
- 7-Brahim Alali Et Autres, Management Des Pme De La Croissance, Pearson Education France, Paris, 2007.
- 8- Pierre André Buigues, Denis Lacoste, Stratégies D'internationalisation Des Entreprises: Menacés Et Opportunités, Bibliothèque Nationale, Paris, 1ere Edition, 2011.

العناقيد الصناعية ومتطلبات نجاحها في الجزائر

Title: Industrial Clusters and the Requirements for their Success in Algeria

د.نسيلى جهيدة

جامعة امحمد بوقرة بومرداس

d.nassili@univ-boumerdes.dz

د.هبرى نصيرة

جامعة امحمد بوقرة بومرداس

n.hebri@univ-boumerdes.dz

ملخص:

تناولنا في هذه الدراسة متطلبات نجاح العناقيد الصناعية التي تؤدي الى تحقيق العديد من المزايا سواء على مستوى المؤسسات، أو على مستوى الاقتصاد ككل، كما تم التطرق الى التجربة الايطالية وإمكانية الاستفادة منها.

ويؤدي انشاء هذه العناقيد الصناعية إلى الاستفادة المثلى من الموارد الاقتصادية المتاحة وزيادة معدلات الانتاجية من خلال تحسين مستوى المهارة وكفاءة العاملين الدائمة لمتطلبات السوق.

وتعتبر استراتيجية العناقيد الصناعية في الجزائر كأحد الوسائل والآليات الناجعة لدعم الاقتصاد الوطني لما تتميز به من سرعة في استجابتها لقوى وظروف السوق وتوفير متطلبات الانتاج حسب الطلب بأسرع وقت وأقل تكلفة وأعلى انتاجية ممكنة.

الكلمات المفتاحية: العناقيد الصناعية، التجربة الايطالية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تصنيف JEL: L25، M21.

Abstract

This study dealt with the potentials of the success of industrial clusters, which lead to obtain many advantages, whether at the level of companies, or the economy as a whole. As it, also touch on the elements of the Italian experience and the possibility of benefiting from it. The creation of these industrial clusters leads to the best use of available economic resources besides an increase in productivity rates by permanently improving the level of competence and efficiency of employees for the needs of the market. The strategy of industrial clusters in Algeria is considered as one of the most effective mechanisms to support the national economy due to its speed in responding to demand and market requirements, within reasonable timeframes, lower costs, and higher productivity.

Key words : industrial clusters —Italian experience —small and medium enterprises.

Jel Classification Codes: L25، M21.

1. مقدمة

تعتبر العناقيد الصناعية واحدة من أهم الركائز التي يعتمد عليها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتلعب هذه العناقيد دورا فاعلا ومؤثرا في سد الفجوة بين رؤوس الأموال الضخمة وسبل توظيفها والمساهمة في رفع القدرة التصديرية التنافسية للمجتمع.

وقد ساهمت العناقيد الصناعية في تهيئة الفرص للبقاء والنماء للمشروعات الصغيرة نسبة لما تتميز به من مرونة وحيوية أمام المستجدات والمتغيرات الاقتصادية منها والسياسية والاجتماعية.

حيث ترتب على دخول المشروعات الصناعية في عناقيد مجموعة من المزايا التي تسهم في دعم وزيادة قدرة العنقود على مواجهة المشاكل التي تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة في حالة عملها بشكل منفصل، الأمر الذي يؤدي إلى دعم الدور الحيوي الذي تلعبه المشروعات الصناعية على المستوى الوطني بما يساهم في زيادة قدرة تلك المشروعات على مواجهة احتياجات ومتطلبات السوق المحلي والعالمي بالإضافة إلى ما أسهمت فيه من توفير فرص عمل حقيقية واعدة ومتنوعة مما أسهمت به في تخفيف حدة البطالة والفقر والذي تعاني منه غالبية الدول الساعية للنمو.

ومن هذا المنطلق، سنهتم في بحثنا هذا بالإجابة على الاشكالية التالية: ماهي متطلبات نجاح العناقيد الصناعية في الجزائر؟

اهداف البحث:

حيث يهدف بحثنا هذا الى تسليط الضوء على تجربة العناقيد الصناعية والوقوف على مدى أهميتها في دعم القطاع الصناعي مع أخذ بالتجربة الايطالية في مجال العناقيد الصناعية، والدروس المستفادة منها والتي من الممكن أخذها بعين الاعتبار عند إنشاء عنقود صناعي متكامل في صناعة ما.

المنهج المتبع:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، لدراسة موضوع متطلبات نجاح العناقيد الصناعية والتطرق الى التجربة الإيطالية وإمكانية الاستفادة منها. فهو طريقة لوصف الظاهرة المدروسة عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتحليلها واخضاعها للدراسة الدقيقة.

محاور البحث:

ولمعالجة هذا الموضوع سنحاول تقديم هذا العمل من خلال ثلاث محاور: المحور الاول لعرض الاسس النظرية للعناقيد الصناعية، في حين سنحاول عرض تجربة الايطالية في مجال العناقيد الصناعية والدروس المستفادة منها في المحور الثاني، وأخيرا سنعرض تجربة العناقيد الصناعية في الجزائر ومتطلبات نجاحها.

2. ماهية العناقيد الصناعية

يرى مايكل بورتر أن النمو الصناعي يجب أن يتجاوز الاعتماد على المزايا النسبية الكلاسيكية التي أشارت إليها النظرية الاقتصادية (الأرض، الموقع، الموارد الطبيعية، الطاقة، وحجم السكان المحلي) ويقدم مفهوما أكثر واقعية هو العناقيد أو مجموعة من الشركات المترابطة أو المتصلة ببعضها البعض في مجال معين، الموردين، الصناعات المتصلة، المؤسسات التي تنشأ في أماكن محددة.

هذه العناقيد هي عبارة عن مجموعة من التجمعات الجغرافية من المؤسسات المترابطة، والموردين المختصين للمدخلات الملمة كمكونات الإنتاج، وكل المعدات المستخدمة في العملية الإنتاجية أو الموردين لبعض خدمات البنية التحتية الخاصة بالصناعة، بالإضافة إلى قنوات التسويق ومنتجي المنتجات المكملة والشركات التي تستخدم مدخلات متشابهة أو عمالة وتكنولوجيا متقاربة. كذلك يتسع مفهوم العناقيد الصناعية ليشمل عددا من هيئات التمويل والهيئات الحكومية وغير الحكومية مثل الجامعات، والمؤسسات، التي تقوم بالتدريب المهني والنقابات المهنية التي تقدم خدمات التدريب والتعليم، والمعلومات والبحث العلمي والدعم الفني، بما يعبر عن وجود علاقات تشابك خلفية وأمامية قوية بين وحدات العنقود¹.

1.2 تعريف العناقيد الصناعية: هي تجمعات جغرافية محلية وإقليمية أو عالمية لمجموعة من الشركات والمؤسسات المرتبطة والمتصلة بعضها البعض في مجال معين، ترابط وتتكامل في إنتاج مجموعة من المنتجات، بحيث تدخل في علاقة تكامل وتشابك فيما بينها بشكل رأسي وأفقي في جميع مراحل العملية الإنتاجية مكونة بذلك السلسلة الكاملة للقيمة المضافة للمنتج.

■ خصائص العناقيد الصناعية: من بين أهم مميزات العناقيد الصناعية²:

- زيادة فرص التخصص وتقسيم العمل،
- التقليل من تكاليف التبادل اثناء المراحل الإنتاجية وبالتالي تخفيض تكاليف الإنتاج، مما يؤدي الى رفع المزايا التنافسية للمنتجات وتحسين فرص التصدير.
- تركيز الخبرات الفنية والبشرية منها والتكنولوجية في مجالات متقاربة أو متكاملة. ويساعد هذا التركيز على حصول الوحدات الصغيرة على مزايا الحجم الكبير من خلال تخصص كل وحدة في مرحلة أو جزء محدد من المنتج النهائي، بالإضافة الى الاسعار التفضيلية لشراء كميات كبيرة من المواد الخام، كما يساعد هذا التركيز للمنشآت على تطور البنية الأساسية من الخدمات القانونية والمالية وغيرها من الخدمات المتخصصة.
- تؤدي العناقيد الى زيادة فرص العمل وبالتالي القضاء على مستوى البطالة جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ورفع معدلات النمو.

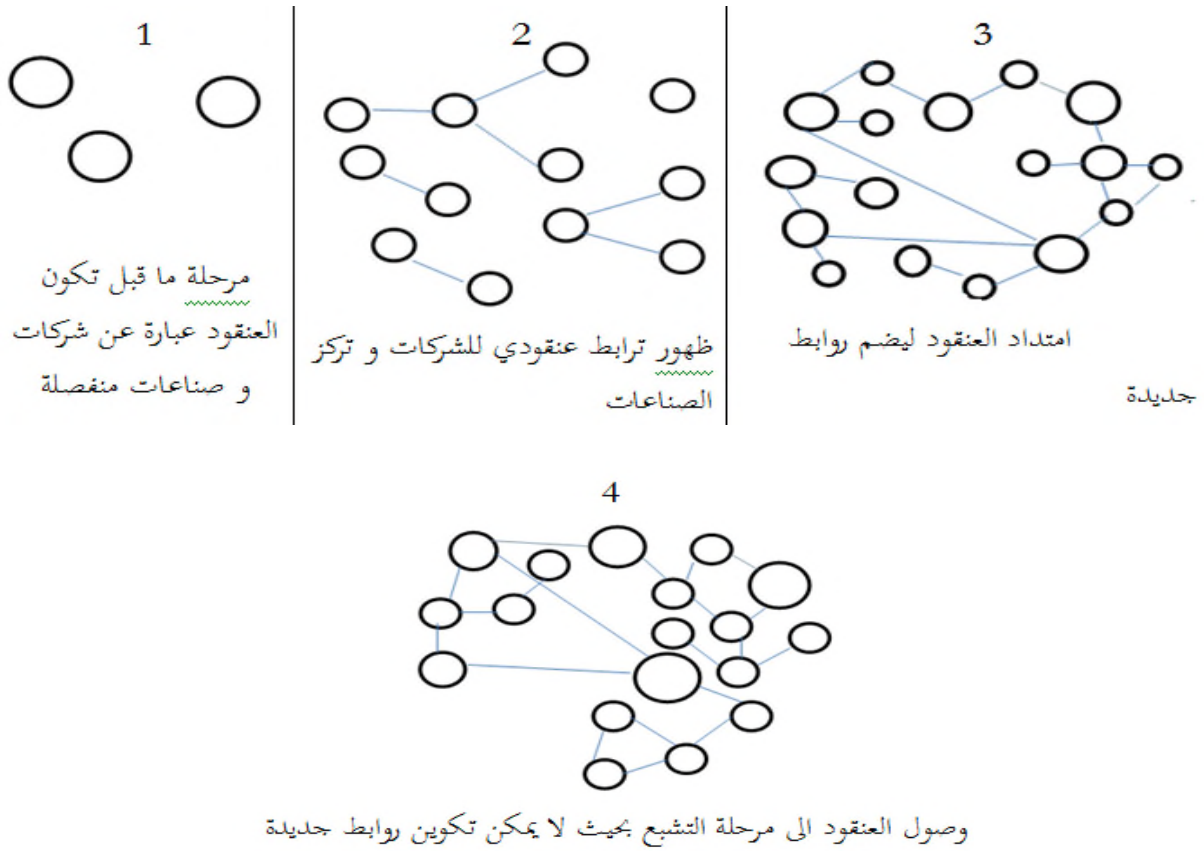
2.2 مراحل تكوين العناقيد الصناعية. تمر العناقيد الصناعية بدورات الحياة "life cycles" شبيهة بدورة حياة المنتجات الصناعية حيث أنها تتطور باستمرار وتمر بمراحل متعددة فتظم إليها شركات جديدة وتختفي منها شركات أخرى وهكذا....

ففي مرحلة ما قبل تكون العنقود pre-cluster stage يتميز سلك الشركات والصناعة في هذه المرحلة بأنه مستقل إلى حد كبير وقليل التفاعل مع المجتمع المحلي، ويولد العنقود من شركة أو شركتين في البداية "الرواد" ويكون الحافز.

أما توفر المواد الخام أو توفر العمالة الماهرة والرخيصة قد يكون بالصدفة البحتة، وأثناء نمو العنقود الصناعي يزداد الاعتماد المتبادل بين الشركات والموردين المحليين، وخلال مرحلة الإقلاع تزداد درجة التفاعل بين الشركات والمجتمع المحلي والمؤسسات البحثية والعلمية ويستمر العنقود في النمو المطرد حتى يصل إلى مرحلة النضج والاستقرار والتي يصبح بعضها غير قادر على ضم مزيد من الشركات وتسمى هذه المرحلة بالمرحلة الحرجة critical mass وهي درجة التشبع من حيث المعرفة والمهارات والمعلومات خلال العنقود الصناعي.

وقد يستمر نجاح العناقيد لعقود متتالية وتزداد درجة تنافسيتها باستمرار مثل عنقود الطباعة في ألمانيا، والصناعات الجلدية في إيطاليا وصناعة الشوكولاتة في سويسرا.

الرسم(01):مراحل تكون العناقيد الصناعية



المصدر: Michel E. Porter, cluster and the new economic of competition , revier,1998, p78

دور العناقيد الصناعية وأنواعها وآليات عملها.

3.2

■ دور العناقيد الصناعية كنمط من انماط التوطن الصناعي في التنمية: إن إقامة نمط من انماط التوطن الصناعي يساهم على دعم العملية التنموية بصفة عامة وتنمية القطاع الصناعي بصفة خاصة ويمكن ان نجيز دورها فيما يلي³:

- الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الصناعية بصفة خاصة.
- استخدام الموارد بكفاءة من خلال تطوير المناطق الصناعية ذات الحجم بما فيها الصناعات الصغيرة والمنتشرة حول الموانئ والمطارات والسكك الحديدية ومحطات الكهرباء ومصانع تكرير البترول، ومصانع الحديد والصلب...الخ.
- تحقيق توزيع متوازن لكل من العمالة والإنتاج مما ينتج عنه من تنمية اقليمية متوازنة.
- استيعاب الفائض من العمالة في القطاع الزراعي وتنويع مصادر الدخل.
- تهيئة الفرصة أمام اصحاب المؤسسات للحصول على العقار الصناعي بأسعار منخفضة، وتخصيص الاراضي المناسبة للاستعمال الصناعي يساعد على التهيئة العمرانية الجيدة.⁴
- جذب لاستثمار الخاص للمساهمة في تنمية القطاع الصناعي.

- جذب الاستثمار الاجنبي المباشر والغير المباشر بتوفير بعض الامتيازات الخاصة بهذه المناطق.
- تحقيق اللامركزية الصناعية والحد من تركز الصناعات في بعض المناطق وخاصة حول العاصمة.
- تقديم الخدمات والمنافع للمشروعات الصناعية حيث تقل تكاليفها وتزداد أرباحها، وتحسين نوعية الإنتاج وزيادة القدرة الإنتاجية.
- تنظيم التوسع الصناعي وترشيد لاختيار مواقع المشروعات الصناعية داخل اقاليم المدن الكبرى⁵.
- تلعب هذه الانماط دور كبير في العملية الاقتصادية بحيث تعبر أسلوب متطور في الكيفية التي يمكن من خلالها توسيع القاعدة الاقتصادية، وزيادة المداخل الرأسمالية والتقليل من نسبة البطالة والنمو الفعال في ميادين قابلة للتطور والتوسع خصوصاً الذي تنشأ فيه الأقاليم.
- أنواع العناقيد الصناعية وآلية عملها: تختلف أنواع العناقيد الصناعية بحسب المفاهيم والمعايير التي ينظر للعنقود من خلالها، وحسب النشأة أو المنتج أو نوعية الترابط وغيره اكما يلي:
 - حسب النشأة: فيمكن أن يتكون العنقود بشكل طبيعي تلقائي نتيجة لوجود تاريخ قديم للمنطقة في هذه الصناعة نتيجة لتوافر الموارد الطبيعية والمواد الخام أو لوجود المهارات اللازمة لدى السكان أو ارتفاع الطلب المحلي، ويتميز هذا النوع بمعقولية تكلفته وسرعة نتائجه وعلى مستوى كبير من الموثوقية، ولكن تنميته تستغرق وقتاً أطول وتكلفة أكبر.
 - حسب المنتج: فقد يكون تجمع صناعة السيارات ديترويت في جنوب ألمانيا أو تجمع الخدمات المالية في لندن ونيويورك أو الخدمات السياحية أو الإعلامية لهليوود، أو تجمع صناعة الاتصالات لستوكهولم في فنلندا، أو الحاسبات والبرامج الحديثه في وادي السيليكون في أمريكا وبنجالور في الهند، أو تجمع صناعة الأزياء والسيراميك في جنوب إيطاليا.
 - حسب درجة التخصص: ويكون في مستوي معين من سلسلة القيمة المضافة للصناعة، أو في التخصص بسوق جغرافي معين أو بشريحة معينة من الأسواق والعملاء كصناعة الأحذية في شمال إيطاليا.
 - حسب درجة الترابط: فهناك عناقيد مترابطة رأسياً وفيها يتكون التجمع من شركة أو عدة شركات كبيرة ويمدها عدد كبير من الشركات الصغرى بمدخلات الإنتاج كتجمعات صناعة السيارات وهناك عناقيد مترابطة أفقياً وفيها يتكون التجمع من عدد كبير جدا من الشركات المتوسطة والصغيرة التي تنتج منتجات نهائية وتسوقها.
 - حسب هيكلها: تنقسم إلى أربعة لكل منها نوعية مختلفة وهي:
 - عناقيد مارشال: وهي المكونة من شركات محلية صغيرة ومتوسطة الحجم تتخصص في الصناعات المعتمدة على التكنولوجيا المتقدمة والحرفة العالية، ويكون التبادل والتعاون بينهما كبيراً في مواجهة الصعوبات وتحظى بدعم حكومي كبير لتطوير تنافسيتها.
 - عناقيد المحور والأذرع: هي التي تسيطر عليها شركة أو عدة شركات كبيرة يخدمها عدد كبير من الشركات المتوسطة والصغيرة الموردة للمدخلات والخدمات، ويكون التعاون موجود بين الشركات الكبرى والصغرى ولكنه مفقود بين الشركات المتنافسة.
 - عناقيد منصات الفروع: وتتكون من فروع الشركات الدولية متعددة المصانع، وتتميز بضعف التبادل التجاري بين الفروع وقلة عدد النشاطات والشركات المنبثقة والمزودين بالمدخلات من هذه المصانع.

➤ عناقيد المراكز العامة : وهي عبارة عن تواجد لمقدمي الخدمات وموردي المدخلات حول مراكز النشاطات العامة الكبيرة في الدولة مثل الجامعات والقواعد العسكرية.

3.3.2 آليات عمل العناقيد الصناعية: تقوم آلية عمل العنقود الصناعي على أربعة مبادئ أساسية هي التركيز الجغرافي والتخصص، والابتكار والمنافسة. ومن خلال تضافر هذه المبادئ يمكن للعنقود أن يصل للتنافسية المطلوبة، وفيما يلي شرح لهذه الآليات وطريقة عملها وتأثيرها على العنقود والمؤسسات العاملة فيه.⁶ حيث تتميز بـ:

- **التركز الجغرافي:** هو أول مبدأ تقوم عليه عمل العناقيد الصناعية حيث تجتمع المؤسسات في مكان نتيجة لوجود ميزات ملموسة، وتشمل الموارد الطبيعية أو البنية التحتية. وتأتي المؤسسات التي تكون هذا التجمع رغبة في القرب من الأسواق لزيادة مبيعاتها وفي رفع قدرتها على الاستجابة لرغبات وأذواق الزبائن من خلال الاحتكاك المباشر بهم. وهو ما يخلق مزيد من الطلب، أو الرغبة في الاستفادة من الميزات غير الملموسة والتي تتمثل في الحصول السريع على المعلومات عن المنتجات الجديدة وعن طريق الانتاج والتكنولوجية الحديثة والأسواق ورغبة في الاستفادة من رأس المال الاجتماعي الذي يسهل الحصول على المعرفة وتبادل المعلومات وعمليات التعلم والتطور.

- **التخصص:** العنقود الفعال بحاجة الى مؤسسات قوية في تخصصها تتكامل مع بعضها في انتاج منتجات أكثر تخصصا وتميزا، وبمقدار ما تكون هذه المؤسسات متمكنة من تخصصها وسباقه في طرح أكثر تخصصا وتميزا لمنتجاتها، بقدر ما يكون العنقود قادرا على النجاح. إلا أن هذا لا يعني أن ينغلق العنقود على نفسه فارتباطه بعلاقات مع عناقيد أخرى قد يعمل على تطوير هذا العنقود وربما يثمر عن ايجاد منتجات وعناقيد جديدة متخصصة فيها، مثال ذلك علم التكنولوجيا الحيوية والذي هو نتيجة تعاون عدة عناقيد وتخصصات هي العلوم الطبية والزراعية والبيئية.

- **الابتكار:** وهي المقياس الحقيقي لحيوية وتنافسية العنقود فعندما تبتكر مؤسسة منتج ما يسارع المنافسون للبحث عن انتاج منتج منافس بينما يقوم المقلدون بإنتاج نفس المنتج بتكلفة أقل وقد يتضمن ذلك قليل من التحسينات على المنتج، هذا الوضع يدفع المؤسسة المبتكرة لتطوير منتجاتها او ابتكار منتجات جديدة أخرى للتغلب على المنافسين والمقلدين، وهكذا تستمر هذه الدورة وهو ما يؤدي لمزيد من الابتكارات ويحقق تنافسية العنقود.

- **المنافسة:** إن المنافسة بين المؤسسات من أهم مبادئ العنقود وهو الذي يحافظ على زخم النشاط فيه فالمنافس بين المؤسسات هو الحافز الذي يدفعها نحو الدراسة عن المزيد من الابتكارات وتطوير المزيد من التقنيات، وهو ما يؤدي الى ايجاد تخصصات ونشاطات جديدة، كما يساهم في رفع مستوى كفاءة القوى العاملة نتيجة زيادة الطلب عليها وعلى برامجها التدريبية. ول محدودية المنافسة أثر سلبي على تنافسية العنقود وتكلفة على المدى البعيد حيث يقل عدد المؤسسات لوظائف ومستوى التقدم التكنولوجي.

3. تجربة إيطاليا في مجال العناقيد الصناعية والدروس المستفادة منها.

1.3 تجربة إيطاليا في مجال العناقيد الصناعية.: تعتبر تجربة إيطاليا في مجال العناقيد الصناعية أحد اهم التجارب الرائدة في العالم، بحيث تقع هذه العناقيد أو ما يطلق عليها مصطلح " إيطاليا الثالثة " شمال شرق إيطاليا ووسطها، وقد تجلّى النمو الاقتصادي الذي شهدته هذه المنطقة من خلال ارتفاع معدلات التشغيل وزيادة الاستهلاك وتراجع اتجاهات الهجرة.

وقد حققت الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم الإيطالية نجاحا خاصا في إنتاج السلع التقليدية كالأحذية والحقائب الجلدية، الملابس، الأثاث، السيراميك، الآلات الموسيقية، فضلا عن الصناعات التي تزود هذه القطاعات بالمعدات.

الجدول رقم 01: توزيع عدد المؤسسات وعدد العمال بالتجمعات الإيطالية حسب قطاع النشاط

قطاعات النشاط	عدد التجمعات العنقودية	النسبة %	عدد المؤسسات بالتجمعات العنقودية	النسبة %	عدد العمال بالتجمعات العنقودية	النسبة %
النسيج والملابس	45	28.8	63954	30.1	537435	27.9
السيراميك	38	24.4	56816	26.7	587320	30.5
منتجات محلية	32	20.5	42287	19.9	382332	19.8
الجلود والأحذية	20	12.8	23441	11	186680	9.7
المواد الغذائية	7	4.5	3781	1.8	33304	1.7
الحلي والآلات الموسيقية	6	3.8	13010	6.1	116950	6.1
منتجات الورق والطباعة	4	2.6	4342	2	35996	1.9
المطاط والبلاستيك	4	2.6	4779	2.2	48585	2.5
المجموع	156	100	212410	100	1928602	100

المصدر: سعاد قوفي، "التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة لبعض تجارب البلدان النامية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير بسكرة، 2016/2017، ص 135.

من خلال دراسة بيانات الجدول يتضح لنا أن دور التجمعات العنقودية ينبع أساسا من احتواءه لنسيج مؤسساتي هام مكون من مؤسسات صغيرة ومتوسطة في الغالب، حيث تضم إيطاليا 156 تجمعاً، تتنوع هذه الأخيرة عبر فروع النسيج والملابس، السيراميك، السلع المحلية، صناعة الأحذية باستحواذها على حصة الأسد من حيث الأنشطة، مشغلة بذلك أكثر من 1,6 مليون عامل.

كما تساهم التجمعات العنقودية أيضا في الدخل الوطني للبلاد من خلال إيرادات صادراتها، حيث يبلغ

رقم أعمال 90 ألف مؤسسة متخصصة في أنشطة نموذجية خاصة بإيطاليا 80 مليار دولار، 45 % منها ناتجة عن التصدير، هذا بالإضافة إلى أنها تسيطر على حصص سوقية هامة دوليا بسلسلة منتجات متنوعة، اكتسبت على إثرها شهرة عالمية لدى الدول المصنّعة التي يهتم مستهلكوها بالتصميم.

2.3 السياسات الداعمة للعناقيد الصناعية في إيطاليا: تتمثل أهم السياسات الداعمة للعناقيد الصناعية في التجربة الإيطالية⁷، حيث تقوم مراكز الخدمات في المناطق الصناعية بتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات أهمها:

- الدعم الإداري والتكنولوجي، ضمان الائتمان، تأمين الصادرات وتشجيع التصدير، منح شهادة الجودة واعتماد العلامات التجارية، تنظيم المعارض، الاستفادة من فرص الحصول على المعلومات المتصلة بالأسواق الجديدة والتكنولوجية المتطورة، الدعاية والترويج للمنتجات، تقييم الزبائن، تقديم الخدمات الاستشارية، التدريب، إدارة النفقات ومكافحة التلوث، شراء المدخلات بالجملة، اختيار المنتجات، دعم الابتكار والتحديث. العناقيد الصناعية الإيطالية تتميز بأنها ليست مجرد ظاهرة

اقتصادية، بل ان لها ابعاد اجتماعية وثقافية مهمة، وما يميزها هو مساهمة الحكومة والمشاركة الشعبية والمحلية وتقل المعرفة وأنماط الابتكار ضمن العناقيد القائمة.

3.3 الدروس المستفادة من تجربة إيطاليا. تظهر دراسات الحالة الإيطالية النتائج التالية⁸:

- ينبغي ألا ينظر للشركات ككيانات منفردة، بل أنها تنتهي إلى تجمعات، حيث تعطي التجمعات الشركات القدرة على التعاون على نطاق واسع على الرغم من وجود درجة عالية من المنافسة بينهما؛
- الشركات المتخصصة تكون عملية إنتاجها وفقا لاحتياجات السوق، وهذا نظرا لمرونتها واستجابتها السريعة لاحتياجات السوق أو للشركات الكبيرة التي غالبا ما تكون غير قادرة مع توفير ذلك؛
- تطوير تجمع أو عنقود يتوافق مع التخصص وزيادة المهارات التقنية والموارد البشرية المحلية؛
- إن البنية التحتية ومعاهد التدريب في العنقود والمعارف المتراكمة على المستوى المحلي هو الدافع الرئيسي للشركات الجديدة للإنتاج ضمن تجمع؛
- التخصص يمكن الشركات من تركيز مواردها وتسمح لها بمراقبة أفضل جودة؛
- ضرورة العمل مع درجة عالية جدا من التعاون بين الشركات، هذا النوع من التعاون يتطلب التنسيق مع وجود هياكل مؤسسية لتنظيم النشاط التجاري والاقتصادي، تنظيم الإنتاج، تعزيز النمو، وتشجيع دخول الشركات الجديدة؛
- دراسة التجربة الإيطالية توضح أن العناقيد لديها لم يتم إنشاءها في أعقاب برنامج عمل محدد، إنما بدأ كل شيء بآليات تكيف عفوية، التي تطورت مع مرور الوقت؛
- ان الدور الحكومي يحتل أهمية بالغة، بين عوامل بناء ونجاح العناقيد الصناعية، من خلال توفر بنية أساسية مدعمة حكوميا (البعد الفني، البعد الاجتماعي والموارد التعليمية).

4. تجربة العناقيد الصناعية في الجزائر.

1.4 العناقيد الصناعية في الجزائر.

لقد عملت الدولة الجزائرية على توفير كافة التسهيلات من خلال مختلف الهيئات والمؤسسات بإنشاء 42 منطقة صناعية بمواصفات دولية تتوزع على 34 ولاية، وذلك قصد إعطاءها دفع جديد لعجلة التنمية، هذا من المنظور العام لسياسة تطوير الاستثمار الصناعي، أما من المنظور الخاص فيلاحظ أن 81.71% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يميل إلى قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية، بينما نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في القطاع الصناعي فتمثل 12.99%، والتي تنشط في قطاع الخدمات المرتبطة بالصناعة فتمثل نسبة 0.26% من إجمالي المؤسسات الناشطة.

وعليه وضعت وزارة الصناعة برنامج واسع لتنظيم شعب نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على شكل تجمعات أو عناقيد صناعية Cluster Industrial، وهو عبارة عن شبكات تضم المؤسسات التي تنشط في نفس المجال وفي إقليم واحد، وتعتمد على تعاون أعضائها من أجل تحسين تنافسية المؤسسات المنتمية إليها، وزيادة تسويق منتجاتها، لذلك استعانت الجزائر بالخبرة الألمانية من خلال إنشاء تجمعات أو عناقيد صناعية في عدة ميادين من بينها:

- تجمع شعبة الطماطم الصناعية.
- تجمع شعبة التمور.
- تجمع شعبة المشروبات.
- تجمع شعبة صناعة السيارات والعربات والميكانيك.
- تجمع شعبة النقل واللوجستيك.
- تجمع في شعبة الصناعات الالكترونية والكهربائية وتجمع شعبة صناعة الادوية.

2.4 أدور العناقيد الصناعية في تسهيل عمليات التسويق الصناعي⁹:

تعتبر رغبة الجزائر في الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تجسيد رغبتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والشراكة الاورو متوسطية والشراكة العربية، ولا يتحقق ذلك إلا بمؤسسات قوية ذات مستوى عالي من الأداء الأمر الذي أجبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية إلى تطبيق إصلاحات جذرية تحاول فيها استدراك التأخر الذي يفصلها على المؤسسات المؤهلة دوليا، ويهتم ذلك عن طريق عدة برامج تستند أساسها إلى الانتاج بالمواصفات الدولية، اعتماد المنافسة الشديدة كمتغيرة يجب مواجهتها، والاهتمام بالتصدير كهدف أساسي في استراتيجية هذه المؤسسات، ولهذا وضعت الجزائر برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتظهر أهداف هذا الاخير في ثلاث مستويات هي:

- عصنة القطاع الصناعي بما يتناسب والمطلوب دوليا على المستوى الكلي؛
- تدعيم وتقوية قدرات هياكل الدعم ودفع الصناعات المنافسة على المستوى الوسيط؛
- تقوية وتعزيز القدرات التنافسية للمؤسسة الجزائرية في مختلف وظائفها لمواجهة المنافسة المتنامية وطنيا ودوليا على المستوى الجزئي.

وعليه، تم إعداد برنامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها من أجل التصدير، حيث تم اختيار أكثر من 51 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للاستفادة من المرافقة التقنية خلال سنتين، في إطار البرنامج الجزائري الفرنسي الذي أطلق عليه "بتييم ايكسبورت"، واختيرت هذه المؤسسات لدعم قطاعات خاصة بالتجهيزات الصناعية والصناعة الغذائية الكيماوية، وضمن 111 مؤسسة على المستوى الوطني اعربت عن اهتمامها بهذا البرنامج الذي مول بقمه 0.4 مليون أورو، وضمن هذا البرنامج تم تأهيل 55 مؤسسة صغيرة ومتوسطة لقيام بعملية التصدير، وقد تم توسيعه يشمل أكبر عدد ممكن من المؤسسات المصدرة، حيث تتكفل بتمويل علامة الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، والغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة لجعله أداة دعم لترقية الصادرات خارج المحروقات.

يمكن حصر أهم إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي¹⁰:

- **تأهيل النظام القانوني والتشريعي:** بدأ الاهتمام بتطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل واضح بظهور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتضمن تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وطرق إنشائها وسبل دعمها وتأهيلها، وعرفت المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حسب هذا القانون بأنها مؤسسات إنتاج السلع والخدمات وتسوى معايير الاستقلالية وتشغل من 1 إلى 250 عامل، ولتذليل الصعوبات والعراقيل التي كانت تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عملت الجزائر على إنشاء الوكالة الوطنية لتحسين ومتابعة البرنامج الوطني التأهيلي لهذه المؤسسات ومرافقتها في مسار تنافسياتها وتحديثها.
- **تأهيل النظام الجبائي:** زيادة على الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عليها يمكن أن يستفيد المستثمر من تطبيق نسبة منخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة التي تدخل في إنجاز فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في الاستثمار والإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة.
- **تأهيل الجهاز المصرفي:** حيث عملت الجزائر على استحداث وإقامة صندوقين هما صندوق الضمان المؤسس في سنة 2010، وصندوق رأسمال مخاطرة القروض والذي تأسس سنة 2015 برأس مال يقدر بـ 0.4 مليار دولار، إضافة إلى التمويل بالقرض الإيجاري.
- **تأهيل العنصر البشري:** حيث تم رصد 10 ملايين دولار كندي قصد تكوين مسيرين في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتخصص الوزارة من خلال برنامج التعاون الجزائري الألماني ما يقارب 10 ملايين مارك ألماني، قصد تحصين اعوان المستثمرين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتطوير فرع الاستثمار الذي يشكل أحد العناصر الجوهرية لتأهيل المؤسسات من الناحية التنظيمية إضافة إلى الإجراءات التالية:
- **تأهيل المحيط الإداري:** ويتطلب تفاعل كل الهيئات، ذات الطابع الاقتصادي المتصلة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نحو تبسيط الإجراءات وتخفيف الطرق التي تعرقل بعض التطبيقات الميدانية، ويأتي هذا بإرفاق كل مؤسسة بجهاز واحد توكل له مهمة مراقبة نشاطها، وتقديم المساعدات اللازمة لها، وفي هذا السياق، جاءت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحسين ذلك حيث تتمتع بالتفويض الكامل والمصادقية الكبيرة، مما يسمح لها بالمساهمة الفعلية في تطوير هذا القطاع الحساس، خاصة مع استفادة هذا القطاع من غلاف مالي مهم قدره 15 مليار دينار في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، والذي يمكن أن يساهم فعليا في تطوير هذا القطاع؛
- **تأهيل المحيط الاقتصادي:** في إطار هذا التأهيل، ولحل الصعوبات في مجال الحصول على الأراضي لتجسيد المشاريع، قامت وزارة الصناعة بإعداد برنامج خاص لإعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط وتم تخصيص غلاف مالي بحجم 27 مليار دينار جزائري لهذه العملية، كما تنص المادة 12 من القانوني التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إنشاء مشاتل وصناعة أعمال لتوفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار ومرافقتهم من أجل تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق لضمان ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما نصت المادة 20 من ذات القانون على اعتبار المناولة الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تأهيل وتدعيم البنية التحتية: إن تدعيم البنية التحتية يساعد على تحسين الأداء الإنتاجي المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين الوظيفة التسويقية للمؤسسة، مما يسمح باكتساب مزايا تنافسية، وفي هذا الإطار، تبرز ضرورة الإسراع في استكمال المشاريع الكبرى واعتماد مخطط وطني للصيانة المستمرة للطرق والموانئ والمطارات، وبالإضافة إلى فتح المجال أمام القطاع الخاص لفتح ورشات لقطع الغيار ومؤسسات الإشهار وزيادة كفاءتها.

3.4 المشاكل والمعوقات التي تواجه تجسيد العناقيد الصناعية

يمكن تلخيص أهم المعوقات فيما يلي¹¹:

- عدم وجود ارتباط وتكافل بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب انعدام المعلومة وضعف تدفقها،
- صعوبات تتعلق بالإجراءات الكثيرة التي تتسبب في العديد من المشاكل كعدم الفصل بين الملكية والإدارة، وعدم ارتباط السلطة بالمسؤولية،
- قيود تتعلق بأصحاب المشاريع كعدم اكتساب الخبرة والمستوى الكافي لإدارة المشروع، وإضافة إلى انعدام روح المبادرة،
- صعوبات تتعلق بالضرائب والرسوم التي تحول دون تحقيق أرباح هامة تساهم في تنمية المؤسسات الصناعية
- مشكلة العقار الصناعي: يعتبر من بين المشاكل الأولية التي تواجه المستثمرين الجدد ويعود ذلك إلى انعدام سياسة واضحة لتنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي، خاصة إذا ما لاحظنا الحالة المزرية التي آلت إليها المناطق الصناعية، فهي في حالة تدهور مستمر فيما يخص التنمية والتسيير حتى أن بعضها بات يشكل خطر على البيئة بعد أن تحولت إلى تجمعات عمرانية،
- مشكلة التمويل: خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا راجع إلى غياب إطار واضح وفعال ينظم العلاقة بين هذه المؤسسات والبنوك، مع غياب قنوات تمويل بديلة في ظل أحادية مصدر التمويل في الجزائر،
- انتشار الفساد الإداري: الذي يمثل عائق أمام المستفيدين الحقيقيين ويفتح المجال أمام الانتهازيين للاستفادة من التسهيلات الممنوحة في هذا الإطار دون أن يكون هناك استثمار هادف؛
- صعوبات مرتبطة بإنشاء المؤسسات وتوطينها خاصة كثرة القوانين التي تعرقل إنشاءها، كعدم تلبية الحاجات الأساسية لمختلف المتعاملين على مستوى التجمعات الفاعلة في مجال التنمية الصناعية في الجزائر من مؤسسات وعمال وغيرهم؛
- السياسة البيئية على مستوى المؤسسات الصناعية معزولة عن بعضها البعض ولا يوجد تنسيق بينها؛
- خدمات محدودة على مستوى كل التجمعات التي تحتضنها الجزائر؛
- تعدد المراسيم والقوانين والمؤسسات الخاصة بالسياسة البيئية على المستوى الكلي وعدم التنسيق مع المناطق الصناعية.

4.4 متطلبات نجاح العناقيد الصناعية:

وقصد التطبيق الفعلي لاستراتيجية العناقيد الصناعية، فإنه يجب العمل على¹²:

- وضع إطار قانوني وتشريعي لإقامة العناقيد الصناعية في الجزائر،
- توفير التمويل اللازم لإنشاء الصناعات المكونة للعنقود وتنويع مصادره، من خلال القيام بحملات إعلامية واسعة على المستوى الوطني والتعريف بأهمية العناقيد الصناعية في تعزيز تنافسية المؤسسات الصناعية والنهوض بالاقتصاد الوطني،
- تحقيق الجودة في نظام التعليم العالي وتكليف مخرجاته وفقا لاحتياجات ومتطلبات العنقود الصناعي،
- الاستفادة من الخبرات الأجنبية في دعم وتطوير العناقيد الصناعية، وذلك في إطار عقد اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف مع الدول التي تمكنت من تحقيق النجاح في هذا المجال،
- إنشاء شركات مشتركة جديدة يساهم فيها العاملون في العنقود، وقد تكون الدولة طرفا مستثمرا فيها، من أجل تطوير نوعيات جديدة من التكنولوجيا التي تخدم العنقود، أو من أجل التسويق الخارجي المشترك، أو لإنتاج مدخلات وسيطة لها صفة العمومية في هذا العنقود،
- تشجيع التعاقد من الباطن من خلال المناقصات الحكومية، هذه الأخيرة التي تضع حصة ثابتة من المشتريات لمشاريع المؤسسة الصغيرة.
- تأسيس مراكز معرفية يمكنها جذب شركات أجنبية بغية التوقيع على تحالفات استراتيجية مع الشركات والجامعات المحلية،
- الاستثمار في تحسين جودة الموارد البشرية من خلال تحديث أنظمة التعليم والتدريب، لجعل سوق العمل أكثر جاذبية للاستثمار المحلي والأجنبي،
- تشجيع برامج البحث والتطوير المشتركة مع الشركات والمنشآت الأكاديمية بشكل يمكن من خلق وفرات وفوائض معرفية، تقدم الدفعة القوية للابتكار والاختراع من أجل خلق ميزة تنافسية،
- قد يؤدي تكوين العناقيد الصناعية بين منتجين متعددين إلى حدوث التضارب في المصالح، مما يؤثر في العنقود ككل ويهدده بالانهيار، لذلك يجب رسم السياسة الاقتصادية للدولة بهدف تنظيم العلاقات بين مكوني العناقيد الصناعية، بالشكل الذي يؤدي إلى حماية المصالح المتضاربة داخل العنقود،
- ضرورة تحفيز إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التحفيزات الجبائية والاستثمارية،
- التركيز الجغرافي للوحدات الصناعية ضمن العناقيد، يساعد على تخفيض تكلفة النقل والمواصلات، وبالتالي تدعيم قدرته التنافسية في الأسواق الخارجية،
- الظروف البيئية الملائمة كالقرب من المواد الأولية ومركز الخدمات، وسهولة الاتصال وكفاءة السكان المحليين.

5. الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى وجود بعض المتطلبات الضرورية لنجاح العناقيد الصناعية في أي دولة، وترتبط هذه المتطلبات بشكل رئيسي في توفير اليد العاملة، مستوى البنى التحتية، وتوفير المواد الخام، وجود البيئة المعيشية بالنسبة للعمالة، اتساع ملكية وإدارة المؤسسات الصناعية، ومستوى التعاون الموجود بين المؤسسات، ومدى اهتمامها بالتطور التكنولوجي ودعم الدولة المقدم للعناقيد الصناعية.

للعناقيد الصناعية أهمية بالنسبة لاقتصاديات الدول من حيث الإستغلال الأمثل لموارد الدولة، وزيادة الصادرات وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، وخفض تكاليف الإنتاج، والنقل والتسويق لهذه المشروعات من خلال الاستفادة من تجمع عدة شركات ومؤسسات في كتلة واحدة متقاربة جغرافيا تمتاز بتقسيم العمل والإنتاج والتخصص ونشر المعلومات والبيانات فيما بينها التجربة الإيطالية في مجال العناقيد الصناعية، الدروس المستفادة منها والتي من الممكن أخذها في الاعتبار عند انشاء عنقود صناعي متكامل، وأدوار الجهات الداعمة.

التوصيات: من خلال هذه الدراسة ارتأينا تقديم التوصيات التالية:

- أهمية الربط بين العناقيد الصناعية ونظم التعليم والتدريب ومؤسسات البحث العلمي والجامعات حيث أن هذا الربط هو الذي يعزز من فرص نجاح العناقيد الصناعية.
- تعزيز أطر الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال تأسيس العناقيد الصناعية.
- إقامة عناقيد صناعية بما يساهم في تطوير ودعم قطاع الصناعة والتركيز على القطاعات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية.
- تشجيع إقامة الصناعات التصديرية ومنح المزايا والتسهيلات للصناعيين.

¹ Michel E. Porter, cluster and the new economic of competition , revier, 1998, p78

² زايري بلقاسم، العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 7، 2007، ص 173، 174.

³ Unido, industrial Estates Principles and practices, Vienna, 1997 p15

⁴ صبيحي فارس الهيثي، التخطيط الحضري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008، ص 198.

⁵ نفس المرجع، ص 199.

⁶ عيود زرقين، تواتية الطاهر، العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد واحد وأربعون 2014، ص 177.

⁷ شوقي جباري وحزمة العوادي، قراءات في التجارب الدولية الرائدة لاستراتيجية العناقيد الصناعية ايطاليا الثالثة ووادي السيلكون نموذجين، العدد 03، 2012، ص 47.

⁸ ليندة فريجة وخديجة عزوزي، التجربة الايطالية في مجال دعم العناقيد الصناعية، ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الوطني حول: " دور التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيدعم تنافسيتها محليا ودوليا"، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالة، الجزائر، ايام 30/29 ماي 2013 ص 15 ص 16.

⁹ عبود زرقين، تواتية الطاهر، العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أم البواقي- مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 2014، 41 ص 178.

¹⁰ منى مسغوني، نحو اداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 10، 2012، ص 132.

¹¹ ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الواقع والتحديات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث: جوان 2018، ص 227، ص 228.

¹² يحي بن يحي، وإيمان بلخرشوش، استراتيجة العناقيد الصناعية ودورها في ترقية القطاع الصناعي عرض لبعض التجارب الدولية مع الاشارة الى حالة الجزائر، ورقة بحث مقدم الملتقى الدولي الاول حول استراتيجة تطوير القطاع الصناعي في اطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة لونيسي علي البليدة 2، الجزائر يومي 6-7 نوفمبر 2018 ، ص 117، ص 118.

تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2005 - 2016

The development of small and medium enterprises in Algeria during the period 2005-2016

بوشنب موسى

جامعة امحمد بوقرة – بومرداس

m.boucheneb@uni-boumerdes.dz

بوشارب خالد

جامعة امحمد بوقرة – بومرداس

k.bouchareb@univ-boumerdes.dz

ملخص:

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة انطلاقا من المكانة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حاليا في الجزائر، كما تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حلا فاعلا لتدعيم الاقتصاد المحلي، كما أن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر كان لها الأثر الايجابي على تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن نجاح هذه المؤسسات يستلزم وجود آليات دعم ومساندة من طرف القائمين على هذا القطاع، لذلك كان لزاما على الدول أن توفر لها مختلف الإمكانيات من أجل تطويرها والوصول للأهداف الممكن تحقيقها، الغرض من هذه الدراسة هو التطرق لواقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2016.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اقتصاد جزائري، إصلاحات اقتصادية.

تصنيف JEL: H11، O10، O43.

Abstract:

This study acquires a great importance due to the position that small and medium enterprises currently occupy in Algeria, in addition to that small and medium enterprises are considered an effective solution to support the local economy. Also, economic reforms in Algeria had a positive impact on the development and growth of small and medium enterprises, but the success of these enterprises requires The existence of supporting mechanisms from people in charge of this sector, so it was a must for countries to provide them with various capabilities in order to develop them and reach goals that can be achieved. the purpose of this study is to address the reality and prospects of small and medium enterprises in Algeria during the period from 2005 to 2016.

Keywords: small and medium enterprises, Algerian economy, economic reforms.

Jel Classification Codes: H11، O10، O43.

لقد استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال العشريتين الأخيرتين إن تبرهن على فعاليتها الاقتصادية في ترقية النشاط الاقتصادي وذلك رغم التحولات الاقتصادية التي مر بها العالم هذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بها ومن الواضح إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بدور فعال في التطور والنمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال توسيع الإنتاج الصناعي وتنويعه وتحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية وخلق مناصب الشغل في الحين الذي يفرض تطبيق التكنولوجيا الجديدة انخفاض مستمر في اليد العاملة ولذلك فقد اكتسبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي جعلها محط أنظار العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين الذين اجمعوا على حيوية هذا القطاع ودوره الفعال في تحقيق التنمية الشاملة

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي، كونها تؤدي دورا هاما في ضمان تجسيد التنمية المحلية، لذا أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية هو تحسين المناخ التنموي لهذه المؤسسات والدفع بها في اتجاه تشجيع قيامها والعمل على إيجاد جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها والارتقاء بها، الأمر الذي جعلها تكتسي أهمية بالغة على الصعيد الدولي عامة وعلى الصعيد المحلي خاصة.

في هذا السياق، بادرت الجزائر إلى تبني جملة من الإصلاحات والتشريعات القانونية ومجموعة من برامج الدعم والتمويل وذلك بهدف توفير المناخ الملائم لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما يمكنها من الاستمرار والمحافظة على حصصها السوقية من جهة والنفاذ إلى الأسواق الوطنية وحتى العالمية من جهة أخرى وخاصة بعد التطور الملحوظ الذي عرفته هذه المؤسسات بعد أزمة الثمانينات التي عرفها الاقتصاد الجزائري للارتقاء أكثر بهذا القطاع.

يظهر اليوم أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على البقاء، وأيضا المنافسة، رغم ما تحمله العولة من تحديات كبيرة على اقتصاديات مختلف الدول خاصة منها النامية، التي تطمح عن طريق هذه المؤسسات تحريك عجلة التنمية فيها. أمام هذه الأوضاع على الحكومات في مختلف دول العالم أن تعمل بوضع البرامج والسياسات التي تشمل على إجراءات وأساليب تحفيزية وتدعيمية من شأنها تنمية هذه المؤسسات وهذا ما لجأت اليه الجزائر من خلال الدعم المستمر لهذه المؤسسات ما أدى الى التغيرات التي حدثت في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات الاخيرة.

انطلاقا مما سبق، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية الموالية:

ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختبار مجموعة من الفرضيات التي تعتبر إجابات مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة فيها:

1- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعاً مستقلاً بذاته، بفضل خصائصه وسماته التي تميزه عن المؤسسات الكبيرة ومختلف الأشكال التي يأخذها.

2- أثرت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر تأثيراً إيجابياً على ظهور وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة التابعة منها للقطاع الخاص.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الدور الذي أصبت تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتوفير مناصب جديدة للشغل وخلق للقيمة المضافة على المستوى الكلي في اقتصاديات الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء، لهذا كان لزاماً معرفة واقها وافاقها في الجزائر.

أهداف الدراسة:

- ✓ التعرف على الخصائص و المزايا التي توفرها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للتخفيف من البطالة:
- ✓ الوقوف على العوائق و العقبات التي تحد من مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير فرص للعمل في الجزائر:

- ✓ التعرف على كافة التطورات التي وصلت اليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

منهج الدراسة:

تماشياً مع طبيعة هذا الموضوع، سنستخدم المنهج الوصفي التحليلي؛ بغرض وصف وتحليل تطورات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات الماضية.

2. ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من خلال هذا المحور سنتطرق الى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تطورها خلال الفترة الممتدة ما بين 2005-2016.

2.1. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري:

من الصعب إيجاد تعريف موحد ينطبق على كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ذلك أنّ مفهوم هذه المؤسسات يختلف من دولة إلى أخرى ومن نظام إقتصادي إلى آخر، فالمؤسسة الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية تصنّف ضمن المؤسسات المتوسطة أو الكبيرة في الدول النامية.

فحسب الدكتور محمد محروس إسماعيل يمكن تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة بأنها: "مجموعة من المشروعات التي تقوم بالإنتاج على نطاق صغير، وتستخدم رؤوس أموال صغيرة، وتوظف عدداً محدوداً من الأيدي العاملة، وتتبع أسلوب الإنتاج الحديث، أي يغلب على نشاطها الآلية، وتطبق مبدأ تقسيم العمل (إسماعيل، 1997، صفحة 211).

غير أنه وبالرغم من اختلاف المفاهيم والتعاريف التي تعطى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها تتقارب كلما أقيمت على عدد من المعايير نذكر منها :

- عدد العمال في المؤسسة؛
- حجم رأس المال؛
- رقم الأعمال؛
- الإستقلالية في تسيير المشروع.

وعليه فإنَّ المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي تلك التي تتَّصف بمحدودية قدراتها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، سواء من حيث رأس المال المستثمر، عدد العمال المستخدمين، رقم الأعمال أو من حيث الإستقلالية في تسيير المشروع.

وفي هذا الإطار عرَّفت اللجنة الأوروبية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة كالآتي: المؤسسة المتوسطة (Ministère_de_l'économie, 2004):

هي كل مؤسسة تشغل بين 50 و249 عامل و برقم أعمال سنوي أقل من 40 مليون أورو، أو ميزانية سنوية لا تتعدى 27 مليون أورو.

- أما المؤسسة الصغيرة: فهي كل مؤسسة تتمتع بالإستقلالية وتشغل ما بين 10 و49 عامل، وتحقق رقم أعمال سنوي يساوي على الأقل 7 مليون أورو أو حصيلة سنوية لا تتعدى 5 مليون أورو.
- في حين أنَّ المؤسسة المصغرة: هي تلك التي تشغل من 1 إلى 09 عمال وذات رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 20 مليون فرنك.

أما اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا فلقد أعطى تعريفا حديثا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي يعتمد على مؤشر العمالة كمعيار أساسي والمملخص في الجدول التالي:

جدول 1: تعريف اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسات	عدد العمال
مؤسسات عائلية و حرفية	من 1 إلى 10 عمال
مؤسسات صغيرة	من 11 إلى 49 عامل
مؤسسات متوسطة	من 50 إلى 100 عامل
مؤسسات كبيرة	أكثر من 100 عامل

Source: BLED.F. financement des entreprises LEFEBURE édition PARIS, 1992, p 793.

أما المشرع الجزائري (الشعبية، 2001) فلقد أخذ بالمعايير الأوروبية، فعزف المؤسسة المتوسطة بأنّها مؤسسة تشغل ما بين 50 و250 شخص، ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون وملياري دينار، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و500 مليون دينار.

أما المؤسسة الصغيرة فهي التي تشغل ما بين 10 إلى 49 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار. أما المؤسسة المصغرة فهي التي تشغل من عامل إلى 09 عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار.

والجدول الآتي يبين تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري.

جدول 2: تصنيف المؤسسات حسب القانون الجزائري

المعايير المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال (مليون دينار)	الميزانية (مليون دينار)
المؤسسة المصغرة	من 01 إلى 09	20	10
المؤسسة الصغيرة	من 10 إلى 49	200	100
المؤسسة المتوسطة	من 50 إلى 250	200 إلى 2000	100 إلى 500

Source: Ministère des PME, actes des assises nationales de la PME, 2004, P01

2.2. تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ساعدت المنظومة القانونية التي تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الرقي بها من حيث تطور تعدادها، وتطورها في عدة قطاعات، هذا إضافة إلى مساهمتها في الاقتصاد الوطني من خلال مناصب العمل التي توفرها، إضافة إلى إحداث القيمة المضافة وبروزها في التجارة الخارجية من تصدير واستيراد.

يبين الجدول الموالي تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة 2005 إلى غاية 2016 حسب نوع المؤسسة.

جدول 3: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال (2005-2016)

السنة	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	المجموع
2005	245842	874	342788
2006	269806	739	376767
2007	293946	666	419590
2008	392013	626	519526
2009	455398	591	587494
2010	482892	557	619072
2011	511856	572	659309
2012	550511	557	711832
2013	601583	557	777816
2014	656949	542	852053
2015	716895	532	934569
2016	1 022 231	390	1022621

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، لسنوات 2006 إلى 2017.

كما هو ملاحظ من الجدول 3، فإن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة يشهد تطوراً مستمراً في الجزائر، انطلاقاً من 419590 سنة 2007 إلى 1022621 سنة 2016.

من خلال نفس الجدول، يتضح أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تشهد ارتفاعاً كبيراً من سنة لأخرى، حيث بلغ تعدادها في سنة 2007 إلى 293946 مؤسسة، وبين سنتي 2007 و2008 ارتفعت بشكل كبير، وبلغت نسبة النمو 33,39% ووصل تعدادها 392093 مؤسسة، ووصل عددها سنة 2009 أكثر من 455 ألف مؤسسة، لتعرف كذلك ارتفاعاً سنة 2010 لتصل إلى أكثر من 492 ألف مؤسسة فيما تعدت سنة 2011 أكثر من 511 ألف مؤسسة، وفي 2012 تعدت 711 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة، لتصل إلى أكثر من 716 ألف مؤسسة.

أما فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، فهي تشهد تراجعاً مستمراً ابتداء من سنة 2007، وهذا التراجع ناجم عن تغير البنية الهيكلية وإعادة تنظيم القطاع العام، حيث تعتبر خصوصية مؤسسات القطاع العام، عنصراً أساسياً في انخفاضها، لتصل إلى 390 مؤسسة سنة 2016.

3.2. حركية متعلقة بتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعرف المؤسسات الصغيرة حركية خلال كل سنة، حيث يوضح الجدول رقم (4) هذه الحركية ما بين سنة 2015-2016.

جدول 4: حركية عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2016

2016	حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2016				2015	طبيعة المؤسسة
	الزيادة	شطب	إعادة إنشاء	إنشاء		
575 906	38 005	8056	11686	41 635	537 901	شخص معنوي
446325	50189	6071	22785	66903	396 136	شخص طبيعي
1022231	88194	14127	34471	108538	934037	المجموع

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نشرية المعلومات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، رقم:

30، ماي 2016. <http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique>

عند نهاية سنة 2015 تم تسجيل 934037 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة موزعة على:

✓ أشخاص معنوية: 537 901 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

✓ أشخاص طبيعية: 396 136 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

أما سنة 2016 فتم تسجيل 1022231 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة موزعة على:

➤ أشخاص معنوية: 575906 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

➤ أشخاص طبيعية: 446325 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

وبمقارنة السنتين يلاحظ أن سنة 2016 سجلت ارتفاع في عدد المؤسسات الصغيرة إذ تم إنشاء 41635 مؤسسة وشطب 8056 مؤسسة، وإعادة إنشاء 11686 مؤسسة، ما أدى إلى زيادة قدرت بـ 38005 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

4.2. تموقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الولايات:

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل غير متساوي بسبب الطابع الجغرافي للبلاد، فهي تتميز بتمركز أغليتها في 15 ولاية، والجدول الموالي يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الولايات خمسة عشرة الأولى.

الجدول 5: توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الترتيب للولايات الأولى لسنة 2016

الترتيب	الولاية	عدد المؤسسات	عدد السكان (2008)
01	الجزائر	64678	2988145
02	تيزي وزو	34743	1127607
03	بجاية	28 372	912577
04	وهران	26688	1454078
05	سطيف	25 816	1489979
06	تيزازة	25 464	591010
07	بومرداس	21 512	802083
08	البليدة	20 036	1002937
09	قسنطينة	18 362	938475
10	باتنة	14 417	1119791
11	عنابة	13 951	609499
12	تلمسان	13 486	604744
13	البويرة	13 359	695583
14	شلف	13 053	1002088
15	برج بوعريج	12 815	628475
المجموع		537901	420 117

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نشرية المعلومات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، رقم: 30 ماي 2016، <http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique>

يوضح الجدول 5 تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشمال، حيث تتمركز الكثافة السكانية والمناطق العمرانية ويشهد النشاط الاقتصادي، وتأتي في المرتبة الأولى الجزائر العاصمة وتليها وهران في المرتبة الثانية. يرجع هذا التركيز إلى عدة عوامل، منها ما يرتبط بالتطور الاقتصادي، ومنها ما تدخل فيه العوامل البسكولوجية، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تتميز بحجمها الصغير، وتتركز أساسا في فرع البناء والأشغال العمومية والنشاط التجاري، وبأقل نسبة في فرع الصناعة الغذائية، وهي كلها نشاطات موجهة للاستهلاك النهائي.

3. واقع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن لهذه المؤسسات لعب دور محوري في ظل تردد الاستثمار الأجنبي المباشر، لأنه من غير الممكن إقدام الأجانب على الاستثمار في ظل تباطؤ المحليين، حتى وإن كانت الإشكالية الأساسية هي ضعف الادخار المحلي وقد كرست البيئة التشريعية منذ صدور قانون الاستثمار سنة 1993، عددا من المبادئ والمزايا التي قد تفتح آفاقا واسعة في مجال الاستثمار.

إن تفحص حصيلة وكالة دعم الاستثمارات ومتابعتها، ولجان دعم وتحديد الاستثمارات وترقيتها على مستوى الولايات، وعلى سبيل المثال حصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، إذ أن هذا الجهاز يهتم خاصة المؤسسات المصغرة، يسمح بتقييم التوجهات المسجلة في مجال الاستثمارات. وهذا ما سنتعرض له في هذا العنصر.

1.3. مشاريع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

لتقديم التصحيحات الضرورية وإعطاء نفس جديد لترقية الاستثمار، أصدرت السلطات العمومية سنة 2001 الأمر الخاص بتطوير الاستثمار (رقم 01-03 الصادر في 20/08/2001) والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هذا الأمر يهدف أولاً إلى إعادة تشكيل شبكة الاستثمار وتحسين المحيط الإداري والقانوني، كما ينص على توسيع مفهوم الاستثمار ليشمل الاستثمارات المنجزة عن طريق الامتياز أو براءة الاختراع، وأخذ حصص في المؤسسات حين تتوفر مساهمات نقدية أو عينية، واستئناف النشاطات في إطار الخصوصية، وكذا إنشاء شبكات موحدة تخضع لسلطة رئيس الحكومة في شكل "الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار"، ومن مهامها:

✎ استقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين الوطنيين والأجانب؛

✎ توفير الخدمات الإدارية؛

✎ تسيير صندوق دعم الاستثمار.

2.3. التطور السنوي للاستثمارات المصرح بها حسب طبيعة الاستثمار:

يظهر الجدول التالي تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة الاستثمار:

الجدول 6: تطور المشاريع الاستثمارية حسب طبيعة الاستثمار لسنة 2016

عدد المشاريع	%	المبلغ (مليون دينار)	%	عدد المناصب	%
7015	97.63	1,509,264	82.07	147,752	89.87
170	2.37	329,781	17.93	16,662	10.13
7185	100	1,839,045	100	164,414	100
الاستثمارات محلية					
الاستثمارات الأجنبية					
المجموع					

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نشرية المعلومات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، رقم:

30 ماي 2016 <http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique>

نلاحظ من خلال الجدول أنه خلال سنة 2016 أن الاستثمارات المحلية تستحوذ على الأغلبية الكبيرة والمقدرة بـ 97.63% من عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار وبمبلغ مالي قدر بـ 1,509,264 مليون دينار، وبعدد مناصب قدر بـ 147,752 منصب، أما الاستثمارات الأجنبية فلا تسجل إلا نسبة قليلة وهي 2.37، وهذا دليل على دعم الجزائر وكذلك أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة في رفع قيمة الاستثمارات.

3.3. توزيع المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات لسنة 2016:

سنحاول التطرق إلى تطور المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات خلال سنة 2016 وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 7: توزيع المشاريع الاستثمارية المصريح بها حسب القطاعات لسنة 2016

قطاع النشاط	العدد	%	المبلغ مليون دينار	%	عدد مناصب العمل	%
النقل	2061	28.68	119162	6.48	13683	8.32
البناء والأشغال العمومية	912	12.69	92621	5.04	15204	9.25
الصناعة	2509	34.92	1116955	60.74	94134	57.25
الخدمات	1054	14.67	191691	10.42	18119	11.02
الصحة	298	4.15	203560	11.07	15647	9.52
السياحة	142	1.98	47552	2.58	3981	2.42
الفلاحة	209	2.91	67530	3.67	3646	2.22
المجموع	7185	100	1839044	100	91415	100

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نشرية المعلومات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، رقم: 30، ماي 2016. <http://www.mdpi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique>

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاعات: النقل و البناء و الأشغال العمومية و الصناعة تحتكر لوحدها المشاريع المصريح بها، ونجد أن الصناعة قد استحوذت لوحدها على حصة الأسد بتسجيله لـ 34.92% من المجموع العام لمشاريع الاستثمار المسجلة، وبلغت الأرقام فهذا يعني أن القطاع يمثل 2509 من المشاريع، مع إنشائه لأكثر من 94134 منصب شغل، بتكلفة إجمالية قدرها 1116955 مليون دج. وبالتالي فالمشاريع البناء والأشغال العمومية وكذا الخدمات والصناعة تعتبر الأكثر جاذبية للمستثمرين المحليين والأجانب.

4.3. مشاريع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب [ANSE]:

يغطي الاستثمار الذي ينجز عبر هذا الجهاز المؤسسات المصغرة أساسا، وقد أنشئ جهاز دعم تشغيل الشباب في سبتمبر 1996، وبأشر عمله الفعلي خلال السداسي الثاني من سنة 1997 أما بالنسبة لتوزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط خلال 2016 فهو موضح في الجدول التالي:

الجدول 8: توزيع المشاريع الاستثمارية الممولة حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل	قيمة الاستثمارات مليون دينار جزائري
الخدمات	105754	245959	338511,31
نقل المسافرين	56530	96237	145557,15
الصناعة التقليدية	53488	126487	193249,46
نقل البضائع	42621	125520	109526,1
الزراعة	32284	94457	127727,7
الصناعة	24547	71442	111185,15
البناء والأشغال	18985	43679	46624,69
الأعمال الحرة	13385	24132	33760,56
الصيانة	9456	21330	22214,71
الصيد	9359	21474	23650,77
الري	1127	5536	7467,97
نقل التبريد	544	2020	3190,80
المجموع	367980	878264	1156666,45

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نشرية المعلومات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، رقم: 30، ماي 2016. <http://www.mdpi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique>

من خلال المعطيات السابقة يمكن ملاحظة تركيز غالبية رغبات الاستثمار في قطاعات الفلاحة، الخدمات، نقل المسافرين والصناعية الحرفية التقليدية.

يرجع تركيز مشاريع المؤسسات المصغرة في القطاعات السابقة إلى حيوية هذه المجالات ولكون أرباحها مضمونة إلى حد كبير خاصة في نقل المسافرين والخدمات (مثال الإعلام الآلي، خدمات الهاتف) وهذا ما يفسر توقف منح الاعتماد لبعض من السنوات في هذه المشاريع وهذا نظرا لتشبعها على مستوى السوق الجزائرية.

4. الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

على الرغم من العناية الرسمية بهذا النوع من المؤسسات والدعم الذي تحضي به، إلا أن هناك عددا من الصعوبات التي تعترض إنشاءها وترقيتها، وهنا نميز بين نوعين من المشاكل، أولاها آنية وهي بمثابة المشاكل الفرعية والمؤقتة التي تواجهها المؤسسات المصغرة والتي يمكن حلها خلال الفترة القصيرة، وثانيها مشاكل هيكلية ومستمرة باستمرار إهمالها ويحتاج حلها إلى قرارات جريئة وتخطيط على مستوى وطني وإلى فترة زمنية أطول.

المشاكل الآنية ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ صعوبة إيجاد المكان الدائم والمناسب لإقامة المؤسسة بسبب ارتفاع أسعار الأراضي والمباني أو انعدامها أو عدم ملائمتها.
 - ✓ صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية للحصول على قبول للمشروع، زيادة على التباطؤ الإداري ويبدو أن المشكلة في أساسها ما زالت مشكلة ذهنيات ، ذلك أن سرعة حركية إنتاج النصوص لم تواكبها حتى الآن حركية مماثلة على مستوى الأجهزة التنفيذية.
 - ✓ صعوبة الحصول على المعلومة الاقتصادية أو انعدامها في أحيان كثيرة مما ينعكس سلبا على تجسيد فرص الاستثمار.
 - ✓ ضعف دراسات السوق أو غيابها عن حجم ونوعية المؤسسات المصغرة المناسبة والمطلوبة.
 - ✓ نقص التمويل طويل وقصير الأجل بسبب الشروط المفروضة على القروض والضمانات المطلوبة.
 - ✓ عدم وجود أسواق جديدة وضيق الأسواق القديمة بسبب التدفق غير المنضبط للسلع المستوردة من جهة، ولضعف القدرة الشرائية من جهة أخرى.
 - ✓ عدم اعتماد المؤسسات الكبرى على المؤسسات المصغرة كمكملة لأنشطتها.
 - ✓ تعدد الجهات المهتمة وغير المتخصصة بالمؤسسات المصغرة وضعف التنسيق فيما بينها، ونقص الخبراء المتخصصين في المؤسسات المصغرة.
 - ✓ ارتفاع الكلفة الرأسمالية للمؤسسة، ونقص المساعدة التقنية والخدمات الداعمة للمؤسسات المصغرة.
 - ✓ عدم توافر فرص التدريب الجيد والمناسب لإعداد أفراد لإقامة وإدارة هذه المؤسسات بسبب قصور البرامج التعليمية في هذا المجال.
- المشاكل الهيكلية ويمكن إجمالها فيما يلي:

- غياب المعرفة الكافية عن هذه المؤسسات نظرا لعدم وجود الدراسات الجادة في معرفة خصائص وقدرات هذه المؤسسات بصورة دقيقة، وغياب المعلومات الدقيقة عن المهتمين بهذا القطاع وهو ما يستوجب تشخيصا دقيقا للمؤسسات المصغرة.
- غياب المتخصصين في اقتصاديات المؤسسات المصغرة وتنميتها وهي امتداد للمشكلة السابقة الذكر، ولعل القصور الناتج في المشكلة الأولى هو بسبب غياب الإطار المتخصص في هذا المجال وأساليب تنميته ومتابعة التطورات فيه. لذلك هناك ضرورة ملحة بتوجه الإطارات العلمية نحو الاهتمام بهذا القطاع على عدة مستويات مثل البحث العلمي، التنظيم والإدارة، التمويل، نقل التكنولوجيا المطلوبة.
- غياب ثقافة مؤسسية، لاشك أن المجتمعات المتطورة حققت الإنجازات والنجاحات بفضل العلوم التي توصلت إليها والقدرات التي حققتها من ورائها، والملاحظ أن إدارة الأعمال والأنشطة الاقتصادية والتجارية استقرت على قواعد مستمدة من العلوم المختلفة ونصيب المؤسسات المصغرة هنا لا يكاد يذكر، واستنادا إلى هذه الحقيقة هناك ضرورة تحتم إيجاد وسيلة تنظم دخول الفكر المؤسسي إلى المؤسسات المصغرة .

5. خاتمة:

من خلال الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج، يمكن أن نذكر منها:

- 0 تشكّل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم أولويات الحكومة الجزائرية، في إطار تكييف الاقتصاد الوطني مع التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، إذ تتركز بنسب كبيرة في المدن الكبرى، مثل وهران والجزائر العاصمة؛
- 0 إن الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية من أجل ترقية القطاع على المستوى الذي تفرضه التحديات الكبرى في ظل الانفتاح على الاقتصاد العالمي، قد بدأت تؤتي ثمارها في عدة ميادين؛
- 0 لاحظنا أن هناك تطورا ملحوظا في عدد المؤسسات، وكذا مناصب الشغل بالنسبة للقطاع الخاص، وركود القطاع العمومي للمؤسسات ص و م، الذي لم يعرف تطورا، لا من حيث عدد المؤسسات أو الأجراء؛
- 0 تتجه الجزائر إلى توسيع رقعة المناولة الصناعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج عملي للتطوير يكفل تحقيق الانسجام في عملية تصنيع السلع التجهيزية والسلع التحويلية، ما يشكّل تحولا لمساري التنمية والاندماج الاقتصادي.

وبناء على تلك النتائج يمكن طرح مجموعة توصيات وهي على النحو التالي:

- ✓ توجيه الشباب نحو المشاريع الاستثمارية التي من شأنها خدمة التنمية الاقتصادية؛
- ✓ العمل على تحسين الخدمات المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل إنجاح أكبر عدد من المشاريع، ومن خلق المزيد من المؤسسات للمساهمة في تمويل بالتنمية؛
- ✓ تفعيل دور الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وربطها بالجامعات ومراكز البحث المتخصصة؛
- ✓ تكوين لجان محلية على مستوى كل ولاية تشمل كل الأطراف الفاعلة، وهذا لدراسة المتطلبات والأهداف البنيوية لكل ولاية.

6. قائمة المراجع:

- Ministère_de_l'économie. (2004, 11 05). *Définition PME/PMI*. Récupéré sur Ministère_de_l'économie: www.pme-commercertisanat.gouv.fr/économie/terminologie/definition
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2001, 12 15). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. 77.
- محمد محروس إسماعيل. (1997). *إقتصاديات الصناعة والتصنيع*. الإسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- بربيش السعيد، (2004). تقييم تجربة الاقتصاد الموجه والإصلاحات الاقتصادية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية (واقع وآفاق): حالة الجزائر، أطروحة دكتورا دولة، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة.
- صفوت عبد السلام عوض الله. (1993). *إقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق تحقيق التصنيع والتنمية*، دار النهضة العربية، القاهرة.

واقع الصادرات خارج المحروقات وأهميتها في الاقتصاد الجزائري

The reality of exports outside hydrocarbons and their importance in the Algerian economy

د. محمد بوشة

شناز مباركي

جامعة امحمد بوقرة – بومرداس

جامعة امحمد بوقرة – بومرداس

m.boucha@univ-boumerdes.dz

c.mebarki@univ-boumerdes.dz

ملخص:

النمو الاقتصادي هدف تسعى إلى تحقيقه جميع الدول، كما تسعى لإيجاد مختلف الأساليب والطرق التي من شأنها أن تؤدي إلى رفع مستوى المعيشة للفرد والمجتمع ككل. وتعتبر الجزائر من بين هذه الدول التي تسعى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ومن خلال اعتبار الصادرات عنصر مهم في النمو الاقتصادي، فإن زيادة الصادرات خارج المحروقات يعتبر خيارا استراتيجيا للجزائر لتنويع مصادر الدخل، ولمواجهة أي انعكاسات سلبية لصادرات المحروقات على النمو الاقتصادي أو حتى على مستوى الاستقرار السياسي، وعليه سنحاول في هذه الدراسة التطرق إلى أهمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الصادرات، قطاع المحروقات، النمو الاقتصادي.

Abstract:

Economic growth is a goal that all countries strive to achieve. She also seeks to find various methods to raise the living level of the individual and society as a whole. Algeria is one of those countries that seek to achieve high growth rates, and considering exports as an important element of economic growth, the increase in exports outside of hydrocarbons is a strategic option for Algeria to diversify its sources of income and face the negative repercussions of hydrocarbon exports, on economic growth or even at the level of political stability, and therefore we will try in this study to deal with the importance of exports outside the hydrocarbon sector in Algeria.

Key words: Exports, The hydrocarbon sector, Economic growth

1. مقدمة

في ظل انفتاح الأسواق الدولية واشتداد المنافسة تسعى الدول إلى تطوير اقتصادها وتنمية قدراتها التنافسية وبهذا المعنى اعتبرت الصادرات قاطرة للتنمية الاقتصادية وعامل من عوامل ازدهار البلدان استنادا إلى مقولة اكبر الاقتصاديين "إن ثراء الدول مبني على تطوير الصادرات وفقرها مبني على اعتمادها على الواردات"، حيث يعتبر هذا الأخير من أهم المؤشرات التي تفرق بين تقدم الدول وتخلفها.

كما تلعب الصادرات دورا هاما في الاقتصاد أي دولة، إذ تمثل قضية التصدير محورا أساسيا في رسم السياسات الاقتصادية لكونها مصدر هام لتدفقات النقد الأجنبي حيث تعد حصيلة الصادرات المصدر الرئيسي للموارد المالية المتدفقة.

وبالنسبة للاقتصاد الجزائري يعد التنوع الاقتصادي هدفا استراتيجيا في المخططات التنموية الاقتصادية، بهدف الخروج من معضلة الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات والتخلص من تبعات عدم الاستقرار الاقتصادي المصاحب لتغيرات أسعار النفط. وذلك من خلال السعي لتطوير القطاعات غير النفطية وخلق مصادر دخل جديدة عن طريق تعزيز الصادرات خارج المحروقات. من هذا المنطلق تبرز أهمية التوجه نحو الصادرات خارج المحروقات، لذلك أولت الجزائر أهمية كبرى لضرورة تبني إستراتيجية جادة وفعالة لتعزيز وترقية الصادرات خارج المحروقات.

إلى جانب ذلك، تعمل الجزائر حاليا على تعزيز موقعها في التجارة الدولية، من خلال الاهتمام بالقطاعات ذات الميزة النسبية. هذا التحدي يفرض عليها اتخاذ تدابير وإجراءات لتحفيز التصدير، وتوفير الموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية وتحقيق فائض يؤمن التأثيرات السلبية للتقلبات والأزمات الاقتصادية، وزيادة نمو الصادرات خارج المحروقات بزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

مما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي على النحو التالي:

ما مدى أهمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟

للإجابة على هذا التساؤل الرئيسي يمكن تناول الدراسة من خلال ثلاث فروع:

أولاً: مفاهيم عامة حول التصدير.

ثانياً: واقع قطاع التصدير خارج المحروقات في الجزائر.

ثالثاً: أهمية تنمية الصادرات خارج المحروقات.

2. مفاهيم عامة حول التصدير

1.2. تعريف التصدير: إن للتصدير عدة مفاهيم، غير أن صلبها يدور في نقطة واحدة وهي خروج السلعة من منشأها الأصلي نحو أسواق تنتهي لبلدان أخرى، وفي هذا الشأن سوف نعرض أبرزها وفق الشكل التالي:

- التصدير هو مدى قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية أخرى، وهذا من أجل تحقيق أرباح وقيمة مضافة⁽⁰¹⁾.

- وبصيغة أخرى تمثل الصادرات انفتاحا أجنبيا على السلع والخدمات المنتجة داخل البلد الأمر الذي يؤدي إلى الزيادة في دخل البلاد ولذا تصنف الصادرات ضمن عوامل الإضافة أي التي تضيف قوة جديدة إلى تيار الإنفاق الكلي عن طريق اثر المضاعف⁽⁰²⁾.

- كما يعرف التصدير بيع سلعة معينة من مراكز إنتاجها إلى مراكز تسويقها، أو بتعبير آخر من احد الأسواق التي تمثل السلعة فائضا من إنتاجها إلى السوق آخر تمثل نفس السلعة جزء من احتياجاتها⁽⁰³⁾.

- وبصفة عامة يقصد بالتصدير تسويق المنتجات خارج الدولة أي الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية بعد تحقيق الفائض في الإنتاج. وهو بذلك يعني ذاك النشاط التي من خلالها يتم تداول السلع والخدمات من دولة لأخرى. بهدف اقتحام الأسواق الخارجية وفق نظام معترف به وقوانين ونظم نظرا لوجود رسوم تختلف من دولة لأخرى بغرض تحقيق أرباح وقيم مضافة⁽⁰⁴⁾.

أما الصادرات تعرف على أنها: مجموع السلع والخدمات المباعة في الأسواق الخارجية ويضيف أن مداخيل رؤوس الأموال تظهر في ميزان المدفوعات على أنها صادرات لأنها تمثل بيع عناصر محلية مالية منها أو حقيقة لمستثمرين أجانب.

2.2. أهمية التصدير: تشير أدبيات الداعين إلى تبني قيادة التجارة الخارجية للنمو الاقتصادي، إلى أن الصادرات وسياسات التصدير على وجه الخصوص تلعب دورا رئيسا في عملية النمو، من خلال تحفيز الطلب وتشجيع الادخار وتراكم رأس المال، كما أن إستراتيجية قيادة الصادرات تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتخلق فرص عمل وتحسن توزيع الدخل، بالإضافة إلى ترافق النمو الأعلى للصادرات نموا أعلى للدخل.

كما يمدنا التاريخ الاقتصادي بكثير من الآراء والمواضيع التي أولت نشاط التصدير اهتماما متزايدا عبر الزمن، لقد كانت التجارة أساس التنمية الاقتصادية عند التجاريين، بل اعتبرت العمود الأساسي في التنمية الاقتصادية، فمن شأنها أن تعمل على جلب الموارد الأولية إلى البلد وهكذا تزدهر الصناعة ونقل البطالة، وفي هذا المجال كانوا يشجعون على تطوير العمالة الوطنية، وتبرز بذلك أهمية التصدير من كونه يلعب ادوار متعددة في مجال النمو والتنمية من خلال الآتي⁽⁵⁾:

-خلق فرص عمل جديدة

- إصلاح العجز في ميزان المدفوعات

- جذب الاستثمار الأجنبي والمحلي

- تحقيق معدلات نمو مطردة

3.2. أنواع التصدير: إن تقسيم الصادرات يخضع لعدة معايير أبرزها كالتالي⁽⁰⁶⁾:

■ معيار المجموعات السلعية: فهذا المعيار يتعلق بطبيعة السلعة المخصصة للتصدير، فهي إما أن تكون سلعا استهلاكية أو سلعا معمرة .

- **معياري طريقة التصدير:** فهذا المعيار يرتبط بطريقة التصدير، إما أن يكون تصديرا مباشرا كالتصدير عن طريق المصدر أو تصديرا غير المباشر تصديرا كالتصدير عن طريق وكلاء التوزيع والشركات متعددة الجنسية وفروعها.
- **معياري الدول المصدرة:** فهذا المعيار يتماشى ومكانة الدول في الاقتصاد العالمي، هل هي دول متقدمة او دول نامية او دول اقل نموا.
- **معياري الصادرات المؤقتة والدائمة:** فهذا المعيار يربط بين الزمن والصادرات، فالصادرات الدائمة هي تلك الصادرات التي تبقى في الخارج بصفة نهائية، اما الصادرات المؤقتة فهي تبقى لفترة من الزمن ويعاد استيرادها.
- **معياري الصادرات الملموسة وغير الملموسة:** فهذا المعيار يعالج صفة السلع المعدة للتصدير، فهو يميز بين الصادرات الملموسة التي تخص كافة البضائع والسلع التي تصدر خارج البلد أين يمكن معاينتها إحصاءها من قبل الجمارك ، أما الصادرات غير الملموسة فهي تشمل كل الخدمات التي تتم ما بين مقيمين البلد ومقيمين البلد الآخر، وتمثل هذه الخدمات في كل من خدمات النقل والتأمين وغيرها من الخدمات.
- **معياري أسلوب السداد:** فهذا المعيار يفصل في طريقة السداد التي تأخذ وفقه احد الشكلين، إما أن يكون التسديد نقدا أو بالتقسيط.

4.3. أنماط تنوع الصادرات: تختلف أنماط التنوع في الصادرات بين تنوع الصادرات العمودي vertical diversification وتنوع الصادرات الأفقي horizontal diversification كما يلي⁽⁰⁷⁾:

- **تنوع الصادرات العمودي:** التنوع الراسي أو العمودي يعني أساسا الانتقال من الصادرات الأولية إلى الصادرات الصناعية أو المصنعة، فانه يمكن قياس ذلك من خلال حصة الصادرات المصنعة من إجمالي الصادرات
- **تنوع الصادرات الأفقي:** التنوع الأفقي للصادرات يعني عدد السلع التصديرية (الأصناف)، المصنفة حسب المعيار الدولي للتصنيف التجاري، حيث يمكن لهذه الطريقة المبسطة أن تقيس بوضوح مدى توسع بلد ما في منتجاته للتصدير

5.3. واقع قطاع التصدير خارج المحروقات في الجزائر

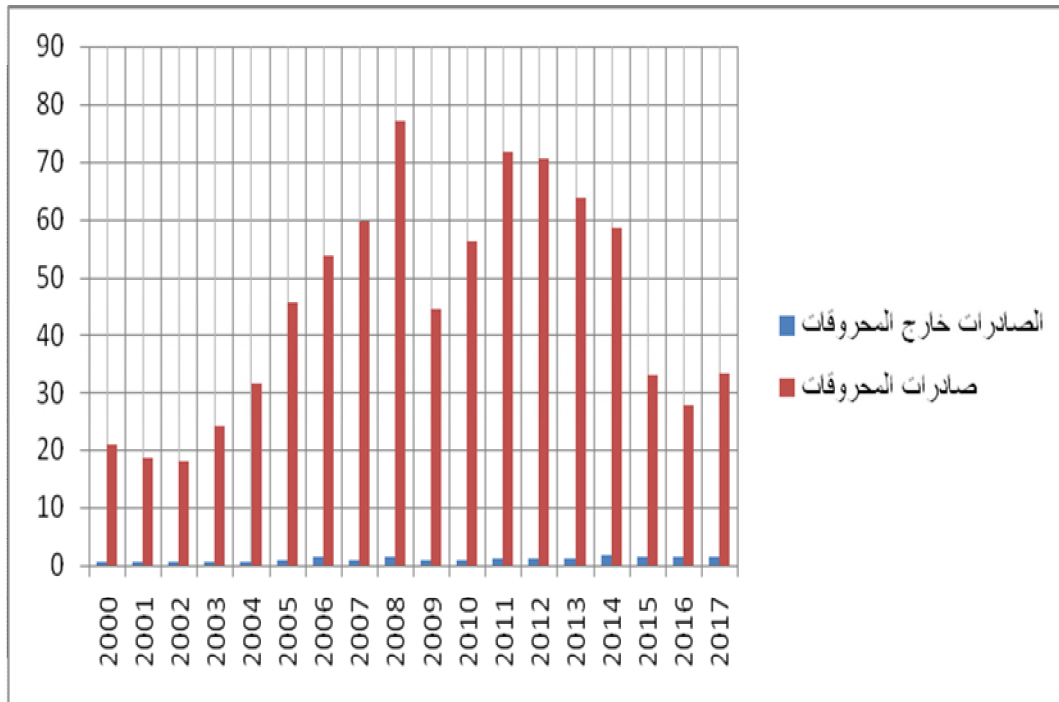
- **هيكل الصادرات:** من المهم إلقاء نظرة على واقع الصادرات خارج المحروقات لتبين حجم الارتباط الوثيق بين الاقتصاد الجزائري مع قطاع المحروقات، حيث يمكن إبراز ذلك من خلال قراءة بيانات الجدول الآتي:

الجدول رقم(01): هيكل الصادرات الإجمالية للجزائر خلال الفترة (2000-2017)- الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	الصادرات الإجمالية	صادرات المحروقات	الصادرات خارج المحروقات	نسبة خصم الى إجمالي الصادرات (%)
2000	21,65	21,06	0,59	2,73
2001	19,09	18,53	0,56	2,94
2002	18,7	18,11	0,61	3,16
2003	24,46	23,99	0,47	1,96
2004	32,21	31,55	0,67	2,07
2005	46,33	45,59	0,74	1,59
2006	54,74	53,61	1,31	2,07
2007	60,59	59,61	0,98	1,62
2008	78,59	77,19	1,4	1,78
2009	45,18	44,41	0,77	1,72
2010	57,09	56,12	0,96	1,7
2011	72,88	71,66	1,22	1,68
2012	71,73	70,58	1,15	1,61
2013	64,71	63,55	1,05	1,62
2014	59,99	58,36	1,63	2,72
2015	34,55	33,08	1,48	4,25
2016	29,3	27,91	1,39	4,74
2017	34,56	33,2	1,36	3,93

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر

الشكل رقم (01): تطور هيكل الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2000-2017)



المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01) واستخدام برنامج EXCEL

يلاحظ من الجدول رقم (01) وأيضا الشكل رقم (01) أن الصادرات خارج المحروقات لم تتعد نسبة 5% طوال فترة الدراسة (2000-2017)، حيث تراوحت نسبتها ما بين 1.59% و 4.74%، ولقد مثلت سنة 2005 ادنى حصيلة لها، ولعل أهم قنوات التأثير تكمن في انخفاض العوائد النفطية بالنسبة للدول المصدرة له نتيجة مرور اقتصاديات الدول المتقدمة بمرحلة الركود والتربح والبحث عن السيولة، بهدف التخفيف من الآثار السلبية للآزمة المالية العالمية واحتوائها، بينما تم تسجيل اعلى نسبة للصادرات خارج المحروقات سنة 2016، ويعكس ذلك التعافي الذي بدا يشهده الاقتصاد العالمي بعد أزمة 2008 العالمية من انهيار.

■ **التركيبية السلعية للصادرات خارج المحروقات:** من خلال الجدول الموالي يتبين لنا أن صادرات الجزائر خارج المحروقات تتكون من 6 أصناف والمبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): التركيبية السلعية للصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) - الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	مواد غذائية	مواد خام	منتجات نصف مصنعة	منتجات فلاحية	معدات صناعية	سلع استهلاكية
2000	30	42	447	12	44	15
	القيمة					
	5,08	7,12	75,76	2,03	7,46	2,54
2001	30	39	413	22	42	14
	القيمة					
	5,36	6,96	73,75	3,93	7,5	2,5
2002	35	56	403	20	50	27
	القيمة					
	5,92	9,48	68,19	3,38	8,46	4,57
2003	47	49	316	1	29	35
	القيمة					
	9,85	10,27	66,25	0,21	6,08	7,34
2004	66	97	432	0	50	15
	القيمة					
	10	14,7	65,45	0	7,58	2,27
2005	67	136	526	0	36	19
	القيمة					
	8,55	17,35	67,09	0	4,56	2,42
2006	73	195	765	1	44	44
	القيمة					
	6,51	17,38	68,18	0,09	3,92	3,92
2007	88	170	640	1	46	35
	القيمة					
	8,98	17,35	65,31	0,1	4,69	3,57
2008	119	334	834	1	67	32
	القيمة					
	8,58	24,08	60,13	0,07	4,83	2,31
2009	113	169	393	0	42	49
	القيمة					
	14,75	22,06	51,31	0	5,48	6,4
2010	315	94	498	1	30	30
	القيمة					
	32,54	9,71	51,45	0,1	3,1	3,1
2011	355	161	660	0	35	16
	القيمة					
	28,93	13,12	53,79	0	2,85	1,3
2012	315	168	618	0	32	19
	القيمة					
	27,34	14,58	53,65	0	2,78	1,65
2013	404	109	492	0	29	16
	القيمة					
	38,48	10,38	46,86	0	2,76	1,52
2014	323	110	1173	1	16	11
	القيمة					
	19,77	6,73	71,79	0,06	0,98	0,67
2015	239	105	1685	0	17	11
	القيمة					
	11,62	5,1	81,92	0	0,83	0,53
2016	326	84	909	0	53	18
	القيمة					
	23,43	6,03	65,34	0	3,81	1,29
2017	350	73	845	0	78	20
	القيمة					
	25,6	5,34	61,81	0	5,7	1,46

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المنتجات نصف المصنعة تمثل المرتبة الأولى من حيث المنتجات المصدرة خارج المحروقات، حيث تتمثل هذه المنتجات أساسا في الزيوت ومشتقاتها الأخرى، وهو أمر طبيعي بحكم اعتماد الجزائر على المحروقات، تليها المنتجات الغذائية، وتتمثل أساسا في التمور والخضر، في المرتبة الثالثة المواد الخام، راجع إلى الثروة المعدنية التي تزخر بها الجزائر من حديد وفوسفات ونحاس، زنك... الخ، في المراتب الباقية بالتسلسل كلا من معدات صناعية، تليها السلع الاستهلاكية وفي الأخير تحتل منتجات الفلاحة المرتبة السادسة عموما، تعد النسب المسجلة دليلا واضحا على الفشل الذريع للحكومات الجزائرية المتعاقبة في بلوغ الهدف الاستراتيجي المنشود، والمتمثل في جعل هيكل الصادرات متنوعا وفك ارتباطها الوثيق بقطاع المحروقات.

4. أهمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

ظهرت أهمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر بعد الصدمة البترولية لسنة 1986 فأصبح من الضروري اتخاذ إجراءات صارمة للتصدي للآزمة والتخفيف من هشاشة الاقتصاد الوطني المعتمد بشكل شبه كلي على المحروقات وذلك بالجهود المبذولة بتنوع وتنمية الصادرات خارج المحروقات والذي يعتبر أمرا ضروريا من أجل اندماج الجزائر بشكل ناجح في التجارة العالمية وتحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع لا يهدد توازن ميزان المدفوعات، فبسبب التأخر في تحرير النظام الاقتصادي والتجاري للجزائر ضعف حركية الصادرات الناتج بدوره عن ضعف الجهاز الإنتاجي لاقتصادها والذي يعتبر السبب الرئيسي لعدم كفاية وفعالية سياسة الجزائر في التجارة الخارجية. سنحاول في هذا الصدد التطرق إلى مخاطر الاعتماد على الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري، ومبررات اللجوء إلى التصدير خارج قطاع المحروقات وأخيرا معوقات التصدير خارج المحروقات في الجزائر فيما يلي:

1.4. مخاطر الاعتماد على الصادرات النفطية (المحروقات) بالنسبة للاقتصاد الجزائري: يعتبر النفط أهم مصادر الطاقة في الوقت الحاضر، وهو يمثل عصب الحياة الحديثة والمحرك الأساسي للنمو الصناعي والتكنولوجي بشكل خاص والنمو الاقتصادي بشكل عام، فلقد اعتمدت الحضارة المعاصرة عليه بقدر هام في تحويل الموارد الاقتصادية من حالتها الطبيعية الأولية إلى حالات اقتصادية مختلفة، تكمن في إشباع رغبات وحاجات المجتمع.⁽⁰⁸⁾

إن هذه الأهمية البالغة للنفط تجعل من السوق الدولي للنفط سوقا ذا أهمية كبرى، ويجعل من تحليل العرض والطلب الدولي على هذه السلعة الحيوية أمرا مهما أكثر. فكما أن ارتفاع أسعار النفط قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة على المستوى العالمي، ومن ثم ارتفاع فاتورة الواردات من السلع المصنعة بالنسبة للدول النامية باعتبارها دول استهلاكية غير مصنعة، يؤدي الركود الاقتصادي الذي تشهده الدول المصنعة الرأسمالية بشكل دوري إلى انخفاض أسعار النفط، وبالتالي انخفاض عائدات صادراته بالنسبة للدول المصدرة له، ويظهر أثر ذلك جليا على الاقتصاديات التي تعتمد على تصدير النفط بشكل كبير، والجزائر باعتبار تركيزها الشبه الكلي على الصادرات من النفط في جلب العملة الصعبة ومن استعملها في تسوية فواتير الواردات المتزايدة من عام لآخر، ما يهدد اقتصاد البلد في حال تدهور عوائد هذه الصادرات، وعليه يمكن القول بأن هذا الوضع يترتب عليه جملة من المخاطر توجب على الجزائر إعادة التفكير في تركيبة صادراتها ومحاولة تنويعها، وإنشاء قطاع تصديري غير تقليدي يعتمد على المنتجات المصنعة والنهائية بشكل كبير.

بالنسبة للاقتصاد الجزائري تتمثل هذه المخاطر تتمثل في النقاط الآتية⁽⁹⁾:

- مخاطر تقلبات الأسعار وانخفاض الأسعار وانخفاض المردودية: إن الاعتماد على ربيع الصادرات سوف يترتب عنه بالضرورة تذبذب في المداخل من العملة الصعبة، والتي تستعمل في اقتناء المستلزمات الاستهلاكية للمجتمع من العالم الخارجي، إضافة إلى اللوازم من وسائل عوامل الإنتاج.
- مخاطر فقدان الاستقلال الاقتصادي للدولة: ترتبط سيادة الدولة على مواردها الطبيعية وحريتها في تحديد الطرق والسياسات المثلى لاستغلالها بمدى إرادة الدولة، وما تتلقاه من دعم سياسي من الأوساط الداخلية والخارجية.
- مخاطر انضوب المخزون النفطي وارتفاع تكاليف الإنتاج: يعد النفط من الطاقة غير المتجددة (قابلة للنضوب)، ومنه فهو معرض للنضوب في فترة زمنية محددة.
- مخاطر التوجه نحو مصادر بديلة للطاقة النفطية

a. مبررات اللجوء إلى التصدير خارج قطاع المحروقات: لقد شهد عقد الثمانيات عجزا كبيرا في موازين المدفوعات لمجموعة من الدول، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وزيادة حدة البطالة في نفس الوقت، وبالتالي تدهور مستويات المعيشة، ويرجع هذا العجز إلى مجموعة من الاعتبارات نذكر منها:

- النزعة الحمائية
- معدل التبادل
- الدين الخارجي

3.4. معوقات التصدير خارج المحروقات في الجزائر: تعددت العقبات التي تعترض الصادرات خارج المحروقات يمكن إيجازها في العناصر الآتية⁽¹⁰⁾:

- العقبات المرتبطة بالطلب الخارجي: تمثل ظروف الطلب العالمي أحد العوامل الرئيسة المؤثرة على الصادرات الجزائرية غير النفطية، نوضحها كالآتي:
 - القيود الحمائية: تواجه الصادرات الجزائرية غير النفطية في الأسواق العالمية العديد من القيود التي تؤثر على تنافسيتها، خاصة الإجراءات التي تتخذها بعض الدول كقيود فنية على التجارة الخارجية. خاصة ما تعلق منها بالمعايير البيئية والتدابير الصحية والصحة النباتية.
 - تحديات المنافسة الخارجية: الصادرات غير النفطية الجزائرية غير متكافئة مع المنتجات المماثلة لها في تلك الدول من حيث الجودة والسعر.
- العقبات المتعلقة بعرض الصادرات غير النفطية: تعاني الصادرات غير النفطية جملة من العقبات المتعلقة بارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي وانخفاض مستويات الجودة والتعبئة التكنولوجية والتسويق الدولي. تتمثل هذه العقبات فيما يلي:
 - ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي: بسبب تشابك ضيق حجم السوق المحلية مع الطرق الفنية للإنتاج.

- التبعية التكنولوجية: يتأتى مصدر للتكنولوجيا المستخدمة في الصناعة الجزائرية من استيراد الآلات والمعدات نظرا لضعف القاعدة التكنولوجية الجزائرية. إضافة إلى استيراد القطاع الخاص المعدات المستخدمة، التي لا تحقق المواصفات القياسية للإنتاج
- انخفاض مستويات الجودة: إن المنتجات الجزائرية غير مطابقة لمعايير الجودة العالمية، بسبب عدم تطبيق نظام الجودة الشاملة iso 900. فانخفاض الوعي حول أهمية المواصفات القياسية العالمية أو المعايير الجزائرية المحددة من قبل الهيئة العامة للتوحيد القياسي ومراقبة الجودة، تعد من أكبر العقبات التي تعترض التصدير.
- مشاكل التسويق الدولي: يؤدي نقص الخبرة التسويقية خاصة لدى المصدرين الجدد إلى انعدام الثقة في إمكانية اكتساب أسواق خارجية، عدم المعرفة الكاملة باحتياجات الأسواق العالمية والسلع المنافسة ومستويات أسعارها.

5. خاتمة

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز أهمية الدور الذي تلعبه الصادرات ومدى تأثيرها على الاقتصاد الوطني، حيث أكد العديد من الاقتصاديين على أن الصادرات تعتبر من أهم محركات النمو الاقتصادي، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تعاني من التبعية للصادرات من المحروقات، لذا حاولت الجزائر انتهاز مجموعة من الاستراتيجيات لتنمية الصادرات خارج المحروقات، غير أن النتائج المحققة لم تكن عند المستوى المطلوب أهم نتيجة تم الوصول إليها هي أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على إيرادات صادرات المحروقات مما يجعله عرضة للالتزام الناتجة عن تقلبات أسعار المحروقات، هنا تظهر الأهمية البالغة الصادرات خارج المحروقات من خلال تنميتها وتنويعها بإتباع استراتيجيات وسياسات من شأنها تحقيق ذلك للخروج من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات.

قائمة المراجع

- 1- مدوري عبد الرزاق، تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، مذكرة ماجستير، 2012، ص87.
- 2- محمود يونس، مقدمة في نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية، بيروت، 1987، ص11.
- 3- مصطفى محمود فؤاد، التصدير والاستيراد علميا وعمليا، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1993، ص235.
- 4- صاولي مراد، ترقية الصادرات خارج المحروقات واستراتيجيات النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL خلال الفترة 1980-2016، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد6، 2017، ص30.
- 5- بن لحرش صراح، تشجيع الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2013، ص19
- 6- مدوري عبد الرزاق، تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، مذكرة ماجستير، 2012، ص92.

- 7- العياطي جهيدة، إشكالية تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية لأثر الصادرات النفطية وغير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر-مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، العدد 2، 2018، ص9-10.
- 8- وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر- الواقع والتحديات-، ص ص8-9
- 9- بن لحرش صراح، تشجيع الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2013، ص98-102.
- 10- حملاوي ابتسام، تنمية الصادرات غير النفطية من الخيارات الفعالة لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية لأثر الصادرات غير النفطية-، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 3 ، المجلد 5، 2017، ص51-52.

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

تجارب بعض الدول في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

The role of small and middle establishments in achieving economic development –experiment of some notions in the field of small and middle establishments

قبايلي حياة

جامعة أمحمد بوقرة بومرداس

h.kebaili@univ-boumerdes.dz

قدايفة أمينة

جامعة أمحمد بوقرة بومرداس

kedaifa_imene1@yahoo.fr

ملخص:

يجتاز العالم في الوقت الحاضر مرحلة تتسم بالتنافس الحاد بين البلدان في مجال دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسخيرها لخدمة متطلبات التنمية في جميع المجالات، جاءت دراستنا بهدف توضيح الخصائص والمميزات التي تمتلكها هذه المؤسسات والتي تؤهلها للوصول لمعدلات النمو المرجوة، حيث أصبح من غير المتوقع إحداث نمو متوازن وتنمية محلية لهذه الدول دون دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما هدفنا إلى تسليط الضوء على تجارب بعض الدول إلى النهوض بهذا النوع من المؤسسات من خلال تبني استراتيجية متكاملة تهدف من خلالها إلى توجيه هذه المؤسسات بغية خدمة التنمية الاقتصادية.

نستخلص في الأخير أن الرؤية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد تشكل عاملا هاما في انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الاقتصادية، تنمية الصادرات، القيمة المضافة، تجارب الدول

Abstract: In present day the world is crossing a period which is marked by an intense competition between the nations in the field of supporting and developing small and middle establishments and exploits it in reserving the development needs in all domains, Our study comes in order to clarifying the characteristics. That these establishments have and which make it fit the reaching to the wanted development averages. where it becomes not expected to make a development balance and local development to these nations without supporting and increasing small and middle establishments. Also we aiming to focus on the experiments of some nations to increase this kind of establishments through adapting complete strategic aims to directing the characteristics of these establishments in order serving the economic development .

We finally conclude that the economic and social sight of the nation is an important element in spreading of small and middle establishments in order to participating in economic development.

Keywords: small and middle establishments, economic development, developing exports, additional evaluation, experiments of some nations (countries)

1. مقدمة:

إن التنمية الاقتصادية موضوع واسع و هام نظرا للدور الذي تؤديه للتخلص من دائرة الفقر ورفع مستوى المعيشة والتحسين و التطور الاقتصادي والاجتماعي، ولاسيما في ظل الظروف الجديدة المتمثلة في النمو الديمغرافي وزيادة البطالة وضعف المداخل بالنسبة للدخل الإجمالي و ضعف القدرة الشرائية و صعوبة تلبية متطلبات الحياة الاجتماعية و الاقتصادية كل هذا عزز دور التنمية مما أدى إلى ظهور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا لسهولة تأسيسها لتقوم بهذا الدور الرئيسي والهام، وذلك من خلال القيام بمشاريع استثمارية في شتى المجالات لإحداث تنمية شاملة و مستدامة.

يعتبر موضوع تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم المواضيع التي تشغل اهتمام معظم اقتصاديات دول العالم والجزائر بالخصوص، نظرا للدور الأساسي الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل قوة رئيسية محركة لخلق فرص العمل ونمو إجمالي الناتج المحلي.

وعلى إثر ذلك يمكن التطرق إلى الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز التنمية الاقتصادية؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية نوجزها كالآتي:

■ لماذا تسعى الدول نحو الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

■ ما هو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

وتندرج ضمن هذه الاشكالية طرح الفرضيات التالية:

■ تسعى الدول نحو الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما له دور في تحقيق التنمية الاقتصادية.

■ إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل قوة رئيسية محركة لخلق فرص العمل والقيمة المضافة.

وتنبع أهمية الدراسة من الآتي:

يكتسي موضوع البحث أهمية بالغة باعتباره يتناول قطاعا اقتصاديا مهما يتمثل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي أصبح تؤديه في العديد من الاقتصاديات التي تبنته كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية، حيث يساهم في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول وتوفير مناصب التشغيل، وخلق الانسجام والتكامل في تركيبة النسيج الاقتصادي، بالإضافة إلى مساهمته في خلق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة بين الأقاليم قصد تعزيز قدراتها على الصمود أمام المنافسة المحلية والدولية.

وعليه؛ نسعى من خلال الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

■ التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- تقديم دليل علمي عن أهمية الاهتمام بمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية
- إظهار أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي وذلك من أجل التنمية الاقتصادية.

محاولة عرض بعض التجارب الناجحة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبرامج والمساعدات المتبعة في مجال التنمية.

2. الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ركائز الاقتصاد الوطني كما أصبح يعتبر من القطاعات الأكثر ديناميكية حيث أضى أساسا في الكثير من اقتصاديات الدول وخاصة المتقدمة منها، لذلك فإن الجزائر بذلت مجهودات معتبرة للنهوض بهذا القطاع وتطويره من خلال جملة من الإصلاحات بهدف إخراجها من الصعوبات والمشاكل، كما إن تجسيد دعائم اقتصاد السوق هدفه رفع القدرات التنافسية للمؤسسات وتحسين مستوى أدائها قصد تسجيل معدلات نمو اقتصادي.

2.1. عوامل اختلاف التعاريف المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هنالك صعوبة في تحديد مفهوم أو القيود التي تتحكم في إيجاد تعريف موحد لهذه المؤسسات: حيث هنالك العديد من المعايير التي يمكن أخذها لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.1.1. العوامل الاقتصادية:

نجد من بينها :

- تباين درجة النمو الاقتصادي: وهذا يتمثل في عدم تكافؤ التنمية لقوى الإنتاج والتي تميز الاقتصاد الدولي واختلاف مستويات النمو بين الدول المتقدمة والنامية.
- وينعكس هذا التفاوت على مستوى تطور التكنولوجيا المستعملة في كل دولة، وأيضا وزن الهياكل الاقتصادية من مؤسسات ووحدات اقتصادية (عزيز، 2013-2014، صفحة 47)
- تنوع الأنشطة الاقتصادية: يغير تنوع الأنشطة الاقتصادية في أحجام المؤسسات ويميزها من فرع لآخر، فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير المؤسسات التي تعمل في التجارة وتختلف المؤسسات التي تنشط في القطاع التجاري عن تلك التي تقدم خدمات وهكذا. وتختلف أيضا تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قطاع آخر لاختلاف الحاجة العمالة ورأس المال، فالمؤسسات الصناعية تحتاج لرؤوس أموال ضخمة كما أن المؤسسات الصناعية تحتاج إلى هيكل تنظيمي أكثر تعقيدا يتم في ظله توزيع المهام وتحديد الأدوار والمستويات لاتخاذ مختلف القرارات، في حين لا تحتاج المؤسسات التجارية مستوى تنظيمي معقد وإنما يتسم بالبساطة والوضوح وسهولة اتخاذ القرارات، وتوحد جهة إصدارها، وهذا ما يفسر صعوبة تحديد التعريف (حميدي، 2007-2008، صفحة 66).
- اختلاف فروع النشاط: يختلف النشاط الاقتصادي وتنوع فروعه، فالنشاط التجاري ينقسم إلى تجارة بالتجزئة وتجارة بالجملة وأيضا على مستوى الامتداد ينقسم إلى التجارة الداخلية والتجارة الخارجية كما إن المؤسسات تختلف حسب

النشاط المنتمية إليه أو أحد فروعها، وهذا راجع إلى تعدد اليد العاملة ورأس المال الموجه للاستثمار (حساني، 2008، الصفحات 16-17).

2.1.2. العوامل التقنية: يتلخص العامل التقني في مستوى الاندماج بين المؤسسات، فحيثما تكون هذه الأخيرة أكثر اندماجا يؤدي هذا إلى توحيد عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد وبالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الكبر بينما عند كون العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة إلى عدد كبير من المؤسسات يؤدي إلى ظهور عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حميدي، 2007-2008، صفحة 67).

3.1.2. العوامل السياسية: تتمثل العوامل السياسية في مدى اهتمام الدول ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تقديم مختلف المساعدات له وتذليل الصعوبات التي تعترض طريقه من أجل توجيه وترقيته ودعمه، وعلى ضوء العامل السياسي يمكن التعريف والتباين وحدود التمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات التنموية والمهتمة بشؤون هذا القطاع.

2.2. معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم:

تتمثل في:

1.2.2. المعايير الكمية: تم الاعتماد على مجموعتين من المعايير الكمية لتحديد صغر أو كبر المؤسسة وتتمثل في (عصام، صفحة 3):

- **المجموعة الأولى:** تتضمن مجموعة من المؤشرات التقنية والاقتصادية، نجد من بينها: عدد العمال، حجم الإنتاج، القيمة المضافة، التركيب العضوي لرأس المال وحجم الطاقة المستعملة.
- **المجموعة الثانية:** وتضم جملة من المؤشرات النقدية نذكر منها رأس المال المستثمر، رقم الأعمال.

ولكننا من الملاحظ عدم اتفاق الدول على حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث إن التفاوت واضح بين الدول في المعايير المستخدمة لتحديد كون العمل صغير أو لا وتعتبر هذه المعايير أكثر المعايير استعمالا في التفرقة بين المشروعات الكبيرة والصغيرة، كما إن هذه المعايير لا تعد كافية للتفرقة بين المؤسسات رغم انتشار استعمالها في التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما أنها صعبة التطبيق لاختلاف فروع النشاط (عيساوي، 2002، صفحة 172)

2.2.2. معايير نوعية: تسمى أيضا بالمعايير النظرية أو التحليلية، وباعتبار المعايير الكمية غير كافية لتوضيح الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة فإنه يتم إدراج معايير نوعية في هذه المجموعة نجد: المؤشرات التي تم تحديدها لتعبر عن صفات أو خصائص معينة، متى ما توفرت اعتبرت المؤسسة صغيرة أو متوسطة أو كبيرة وليس من الضروري توفرها كلها: (بونوة، 2000، صفحة 423)

- **معايير المسؤولية:** من حيث مدى تنوعها أو تحديدها فالمسؤولية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مباشرة ونهائية للمالك بحيث هو صاحب القرار داخل المؤسسة.

- معيار الملكية: ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود في مجملها إلى القطاع الخاص في شكل شركات (أشخاص أو أموال) حيث إن النسبة الكبيرة منها عبارة عن مشروعات فردية أو عائلية.
- معيار السوق: إذا لم تستطع المؤسسة زيادة تصريف منتجاتها مهما فعلت فالأفضل أن يبقى حجم المؤسسة في حدود السوق.
- معيار طبيعة الصناعة
- معيار درجة الاستقلالية المالية.

3.2. أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يرمي إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها (عوينات، صفحة 3):

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.
- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا المستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.
- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخصخصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.
- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقتها على النشاط الأصلي، وقد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز والأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي والاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة.
- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعله أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية، وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق.
- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات.
- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.

4.2. خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبيرة بخصائص كثيرة ومتعددة، تجعلها أكثر ملائمة في دفع عملية التنمية الاقتصادية أهمها ما يلي (عثمان، صفحة 10):

- سهولة التأسيس: تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لرؤوس أموال صغيرة، لتأسيسها وتشغيلها، لما تتميز به من أصول وممتلكات عادة بسيطة، مقارنة مع المؤسسات الكبيرة
- مرونة الإدارة والتنظيم: يعتبر الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقل بيروقراطية عند مقارنتها بالمؤسسة الكبيرة، ففي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القرار الرئيسي يتخذ ويطبق من طرف المالك لها، وعلى هذا الأساس هناك سرعة في اتخاذ القرار، على عكس المؤسسات الكبيرة، حيث مجموعة كبيرة من المشاركين يستشارون قبل اتخاذ القرار النهائي وتطبيقه
- المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق: فسوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدودة نسبيا والمعرفة الشخصية للعملاء تجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية وتحليلها ودراسة توجهها، وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير فيها
- القدرة على الانتشار الواسع بين المناطق والأقاليم: وهذا الانتشار الواسع مرده قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة للخصوصيات المحلية والجهوية تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج ومستوى القاعدة الهيكلية.
- القدرة على جذب المدخرات أو التمويل: لا تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة كبيرة نسبيا في توفير الأموال اللازمة للمشروع، سواء من القطاع المصرفي أو من المؤسسين وذلك نظرا صغر حجم رأس المال المطلوب.
- سرعة الإعلام وانتشار المعلومات: داخل المؤسسة مما مكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يديرها صاحبها: إن طبيعة الملكية في هذه المؤسسات تجعل الإدارة تستند إلى مالك المؤسسة في اغلب الأحيان وذلك لبساطة العمليات التي تقوم بها هذه المؤسسات فهي لا تتطلب مهارات عالية لإدارتها.
- ارتفاع معدل دوران المخزونات: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بارتفاع سرعة دوران المخزونات الموجهة للبيع، هذا ما يرفع من درجة نشاط دوراتها الاستغلالية..

5.2. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

لا يوجد تعريف واحد متفق عليه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فكل دولة لها تعريفها الخاص وفقا لعدة اعتبارات أهمها درجة التقدم الاقتصادي والتكنولوجي والصناعي ومستوى معيشة الأفراد في هذا البلد.

و الجزائر على غرار باقي الدول وجدت صعوبات في وضع تعريف دقيق لهذه المؤسسات، فلم يكن هنالك أي تعريف منذ الاستقلال و إلى غاية سنة 2001 لكن كانت هنالك محاولات لإعطاء تعريف يتماشى و الطبيعة الاقتصادية الجزائرية وكان ذلك (عوينات، صفحة 4):

1.5.2. المرحلة الأولى (1963-1982): اعتماد الجزائر غداة الاستقلال النظام الاشتراكي الذي يقوم على تحكم الدولة في القوى الاقتصادية للتنمية وإعطاء الأولوية للقطاع العام على الخاص أدى إلى تهميش دور قطاع PME-PMI وبقي تطور القطاع الخاص محدودا على هامش المخططات الوطنية.

2.5.2. المرحلة الثانية (1982-1988): حظي القطاع الخاص لأول مرة بعد صدور قانون الاستثمار لسنة 1982 بدور في تحقيق أهداف التنمية الوطنية إلا أنه لم يشجع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بسبب تحديد سقف الاستثمارات مما أدى إلى توجيه جزء من الادخار الخاص نحو نفقات غير منتجة.

3.5.2. المرحلة الثالثة (انطلاقاً من سنة 1988): بسبب النتائج السلبية المسجلة على مستوى مختلف القطاعات دفعت إلى تبني اقتصاد السوق كخيار بديل. ومن أجل ذلك :

- صدر قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 مكرساً مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي وتشجيع كل أشكال الشراكة:

- صدر قانون ترقية الاستثمار في 05-10-1993 لتعزيز إرادة تحرير الاقتصاد والذي نص على المساواة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب أمام القانون، الحق في الاستثمار بحرية، إنشاء وكالة لدعم الاستثمارات ومتابعتها (APSI):

بعد انضمام الجزائر إلى المشروع الأوروبي المتوسطي، وكذا توقيعها على الميثاق العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000، أخذ القانون الجزائري بالتعريف الذي يعتمده الاتحاد الأوروبي في نص القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18-01 الصادر في 12 ديسمبر 2001، ثم جاء بعده القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02 الصادر في (10 جانفي 2017) المعدل والمكمل لقانون 2001 (في فصله الثاني من بابه الأول) على تعريف هذا النوع من المؤسسات، وأسهب في ذلك من خلال المواد (5-8-9-10) حيث نصت المادة الخامسة منه على تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية: " بأنها مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات تشغل من 1 إلى 250 شخصا لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 مليار دينار جزائري أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية 1 مليار دينار جزائري كما تستوفي معيار الاستقلالية بحيث لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25 ٪. فما أكثر ". ثم تأتي بعد ذلك المواد (8-9-10) لتبين الحدود بين هذه المؤسسات فيما بينها (جودي، 2016-2017، صفحة 10)

6.2. تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

حسب المادة 15 من قانون رقم 17-02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير سنة 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تهدف تدابير مساعدة ودعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موضوع هذا القانون إلى (القانون التوجيهي، 2017، صفحة 6-7):

- تشجيع كل مبادرة تسهل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على العقار.
- العمل على وضع أنظمة جبائية مكيّفة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تشجيع وتعزيز ثقافة المقاوله وكذا التكنولوجيا الحديثة والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تسهيل الحصول على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها
- تشجيع الجمعيات المهنية وبورصات المناولة والتجمعات
- تعزيز التنسيق بين أجهزة إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويين المركزي والمحلي.

وحسب المادة 16 من نفس القانون فإنه تستفيد المؤسسات الصغير والمتوسطة من التدابير المساعدة والدعم المنصوص عليها في هذا القانون وفق حجمها وكذا الأولويات المحددة حسب شعب النشاط والإقليم.

3.1 الإطار النظري للتنمية الاقتصادية :

سننطلق في هذا المحور مفهوم، أهداف التنمية الاقتصادية.

1.3. مفهوم التنمية الاقتصادية:

وقبل الخوض في مختلف التعاريف التي قدمت للتنمية الاقتصادية لا بد من التفريق بين النمو والتنمية، فالنمو يتضمن نمو الناتج الوطني دون حصول تغيرات ملموسة من الجوانب الأخرى، بينما تعني التنمية إضافة إلى نمو الناتج الوطني حدوث تغيرات واسعة ومهمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وفي الأنظمة والتشريعات التي تحكم هذه المجالات.

إن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا وواعيا أي إجراء تغيرات في التنظيمات التابعة للدولة أضف إلى ذلك

تعرف التنمية لغة: على أنها النمو وارتفاع الشيء من مكانه إلى مكان آخر

تعريفها اصطلاحا: تعرف التنمية على أنها عملية مجتمعية واعية على أساس الجهود المبذولة لتخفيف الفقر وتحقيق العدالة وتوفير فرص العمل في سياق اقتصاد نام (الجيوسي، 2009، ص ص 3-4)

إن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا وواعيا أي إجراء تغيرات في التنظيمات التابعة للدولة. أضف إلى ذلك فإن مفهوم التنمية ينطبق على البلدان المتخلفة والتي تمتلك إمكانيات التقدم ولكنها لم تقم بعد باستغلال مواردها.

أما المفهوم السائد للتنمية فهو التوسع الاقتصادي المقصود والذي لا يمكن أن يحدث دون تدخل الحكومة وبمقتضى بالضرورة تغير الهيكل الاقتصادي للمجتمع وعلى ذلك تصبح المقاييس الكمية غير كافية لقياس درجة التنمية.

اختلف الاقتصاديون في صياغة تعريف للتنمية الاقتصادية ولكنهم لم يختلفوا في جوهرها وتعريف التنمية الاقتصادية متعددة ومتنوعة على حساب الزمان والانتماء الفكري للاقتصاد وسوف نذكر بعضها:

- عرفها جيرارد ماير الاقتصادي الأمريكي المعروف وخبير الأمم المتحدة في مجال التنمية الاقتصادية: " التنمية الاقتصادية عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة" (نجيب، 1980، صفحة 8)
- كما عرفها آخرون أنها " عبارة عن سياسات اقتصادية طويلة لأجل تحقيق النمو الاقتصادي وهي عملية يزداد بموجبها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، و إذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان فإن متوسط دخل الأفراد الحقيقي سيرتفع"

- كما عرفها آخرون بأنها " العملية التي يحدث خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوبا بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكل في الإنتاج (عطية، 2003-2002، صفحة 18) من خلال هذه التعاريف يتبين لنا أن :

التنمية الاقتصادية هي عملية تهدف إلى الوصول لزيادة حقيقية و مستمرة في متوسط الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة

2.3. أهداف التنمية الاقتصادية:

التنمية الاقتصادية عملية واسعة تهدف إلى أهداف مختلفة و مكملية لبعضها البعض (عجمية، 2008، الصفحات 74-76):

- إجراء تغييرات في الهيكل و البنيان الاقتصادي: حيث أن التنمية الاقتصادية تهدف إلى توسيع نطاق الطاقة الإنتاجية بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالزراعة يتعين الاهتمام بالصناعة و بذلك زيادة الناتج المحلي و يتنوع الإنتاج في المجتمع ، و تزداد فرص العمل و تتحرر الدولة تدريجيا من التبعية نجو الخارج
- تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل: حيث تعمل على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة ، وهذا كثيرا م لا يتحقق في ظل النمو الاقتصادي
- الاهتمام بنوعية السلع والخدمات: حيث تهتم التنمية الاقتصادية بنوعية السلع والخدمات المنتجة وتعطي أولويات أكبر للأساسيات وخاصة التي تحتاج إليها الطبقات الفقيرة فضلا عن الخدمات الأساسية كالصحة و التعليم وكل هذا يتطلب ضرورة التدخل المباشر وغير المباشر من قبل السلطات الحكومية المركزية والمحلية في الإنتاج أو في تسعير المنتجات و الخدمات الأساسية أو في شكل دعم.

وبذلك فهي تهدف إلى ثلاث أهداف أساسية (معلم، 2016-2017، صفحة 16):

- توفير الحاجات الأساسية: يحتاج الأفراد لاستمرار الحياة إلى حاجات أساسية تتمثل في الغذاء والسكن والصحة والحماية من مختلف الأخطار، وان التنمية الاقتصادية شرط ضروري لتحسين جودة الحياة
- رفع مستوى معيشة الأفراد: ويتحقق ذلك بزيادة مداخيل الأفراد، وتوفير فرص العمل، ورفع مستوى التعليم والصحة والارتقاء بالقيم الإنسانية والثقافية في المجتمع .
- توفير عنصر الحرية: ويقصد بالحرية تمكين الأفراد من تقرير مصيرهم بأنفسهم وتخليصهم من العبودية والاعتمادية وبتحقيق التنمية الاقتصادية تزداد حرية الأفراد وتزيد قدرة الدولة على تقرير مصيرها.

4. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية مع التطرق لبعض التجارب.

سنتطرق في هذا المحور إلى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية وفي الأخير أهم تجارب بعض الدول في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.4. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إسهامات عديدة على عدة أصعدة.

1.1.4. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات:

يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم في التخفيف من حدة العجز في الميزان التجاري، باستخدام أفضل أنواع الفنون الإنتاجية، كأن تساهم مباشرة في إنتاج مكونات السلع التي تتجه للتصدير، فنجد مثلا أن المؤسسات التي يعمل بها من 01 إلى 10 عمال ويغلب عليها الطابع الحرفي لها القدرة على تلبية احتياجات أسواق التصدير، وخاصة المنتجات التقليدية، حيث تتمتع هذه المنتجات بزيادة طلب الدول الصناعية عليها، إلى جانب أنها أكثر استجابة للتغيرات السريعة في السوق العالمي. (محسن، 2011، صفحة 8)

وفي الجزائر قدرت الصادرات خارج قطاع المحروقات للسداسي الأول من سنة 2012 بحوالي 2.58 % من إجمالي الصادرات، حيث سجلت انخفاض بحوالي 7.49 % مقارنة بالسداسي الأول لسنة 2011 فيما يخص أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات المصدرة، تتكون أساسا من مجموعة المنتجات النصف مصنعة والتي تمثل نسبة 2.08 % من القيمة الإجمالية للصادرات، ثم مجموعة السلع الغذائية بنسبة 0.24 %، تتبع بمجموعة المنتجات الخام بنسبة 0.2 %، وأخيرا سلع التجهيز الصناعية و سلع الاستهلاك غير الغذائية بالنسبتين التاليتين على الترتيب 0.04 % و 0.01 %.

هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية على طول الفترة، إذ تتعدى نسبة مساهمتها في الصادرات الكلية 97 % خلال الفترة 2010-2013 و 94 % خلال الفترة 2014-2017 في حين لم تتعدى نسبة مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات 3 % خلال الفترة 2010-2013 و 5 % خلال الفترة 2014-2017، مما يدل على اعتماد الاقتصاد الوطني بشكل مفرط على الأحادية في التصدير. وهذا راجع إلى ضعف تواجد المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية لضعف الإنتاج وعدم توافقه مع المقاييس العالمية إضافة إلى القيود التجارية من بعض الدول على غرار دول الاتحاد الأوروبي على المنتجات الوطنية.

سجل ارتفاع في نسبة الصادرات خاصة المحروقات خلال الفترة 2010-2013 في حين سجلت صادرات المحروقات انخفاض خلال عام 2015، حيث بلغت حصتها من إجمالي الصادرات 94.54 % وبنسبة انخفاض 45.78 % مقارنة بعام 2014. ثم استمرت في الانخفاض خلال العام 2016، حيث شكلت 93.84 % من إجمالي حجم الصادرات، وانخفضت بنسبة 17.12 % مقارنة بعام 2015. أما في سنة 2017 ارتفعت بشكل طفيف إلى 32873 مليون دولار مقارنة ب 28246 مليون دولار سنة 2016 بنسبة 16.38 %

تبقى الصادرات خارج المحروقات هامشية، حيث سجلت فقط 5.46 % من إجمالي حجم الصادرات في سنة 2015، أي ما يعادل 2063 مليون دولار، بانخفاض قدره 20.1 % مقارنة بعام 2014، كما بلغت 5.93 % فقط من إجمالي حجم الصادرات سنة 2016، أي ما يعادل 1780 مليون دولار، بانخفاض قدره 13.71 % عن عام وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول التي أدت إلى تناقص الطلب العالمي على الصادرات الكلية للجزائر عامة وصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة.

ويتضح جليا ضعف تنافسية الاقتصاد الوطني، حيث يصنف ضمن الاقتصاديات التي تعاني من ظاهرة التبعية المطلقة للثروات الريعية وتأثيرها السلبي على الميزان التجاري كمحصلة للاختلالات البنيوية وتدهور شروط التبادل في الأسواق الدولية، وهذا

مؤشر كاف على عدم تحمل اقتصادنا الوطني للصدمات الخارجية حيث يتأثر كثيرا بالتذبذبات الطارئة على أسعار المحروقات من ناحية، وبالتقلبات الجارية على أسعار صرف العملات الصعبة (الدولار والأورو) من جهة أخرى (bulletin d'information statistique de la PME, p. 48)

2.1.4 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور الناتج الداخلي الخام

يتضح أهمية الدور الإستراتيجي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة، من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ففي الولايات المتحدة الأمريكية تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما مقداره 48 % من الناتج المحلي الإجمالي، وفي اليابان 27.1 % وفي فرنسا 61.8 % أما في الدول النامية، وخاصة الجزائر فتباينت إسهامات كل من القطاع العام والخاص في تحقيق الناتج الداخلي الخام

إن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات تزايدت بشكل مستمر إلى غاية 2013 حيث انتقلت من 5504.90 مليار دينار جزائري في سنة 2010 إلى 7634.43 مليار دينار جزائري، ثم انخفضت من 9544.0 إلى 9140.09 مليار دج خلال الفترة 2014-2016، بسبب انخفاض أسعار النفط.

كما نلاحظ أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة يمثل المساهم الأكبر في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حيث ساهم بالمتوسط خلال الفترة 2010-2016 قدرت ب 82.31 %، نظرا لهيمنة هذا القطاع على فروع النشاط الرئيسية (البناء والأشغال العمومية، التجارة والتوزيع، النقل والمواصلات)....، بينما مساهمة القطاع العام لم تتعد في المتوسط ما نسبته 17.69 %، هناك الارتفاع المستمر في نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من إجمالي الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، حيث كانت النسبة 84.98 % في سنة 2010 واستمرت في الارتفاع إلى غاية سنة 2013 بنسبة 88.30 % إلى أن وصلت إلى 71.25 % في سنة 2016. في الربع الثاني من عام 2017، نعى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.5 % مقارنة بالربع نفسه من عام 2016 وظل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات مستقرا عند 2.1 % في الربع الثاني من 2017 مقارنة % 3.5 في نفس الفترة من عام 2016 (bulletin d'information statistique de la PME, november 2017, p. 36)

3.1.4 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

تجدر الإشارة إلى أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة بلغت في دول الاتحاد الأوروبي نسبا عالية، ففي فرنسا مثالا 42.9 % وإيطاليا 58.81 % (عدوكة، 2012، صفحة 5)

وفي الجزائر يساهم القطاع الخاص بنسبة كبيرة في القيمة المضافة مقارنة بالقطاع العام، وذلك بالنسبة لجميع قطاعات النشاط، فهو في تزايد مستمر مع مرور السنوات.

وبالنسبة لسنة 2010، فإننا نجد في مقدمة هذه القطاعات قطاع الزراعة بنسبة 99.70 % للقطاع الخاص و 0.30 % للقطاع العام، يليه قطاع الأشغال العمومية بنسبة 98.73 % للقطاع الخاص و 1.27 % للقطاع العام، ثم قطاع التجارة بنسبة 94.10 % قطاع خاص و 5.90 % قطاع عام، ثم قطاع الفنادق والإطعام بنسبة 88.61 % قطاع خاص و 18.42 % قطاع عام، ثم نجد

قطاع صناعة الجلد بنسبة % 88.42 قطاع خاص و % 1.85 قطاع عام، وأخيرا نجد قطاع المواصلات بنسبة % 81.58 قطاع خاص و % 18.42 قطاع عام.

لقد ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في خلق القيمة المضافة بشكل مستمر ومتطور، حيث كان القطاع الخاص يساهم في سنة 2010 بحوالي 4681.68 مليار دينار أي بنسبة 84.98 %، بينما ساهم القطاع العام بقيمة 827.53 مليار دينار أي بنسبة 15.02 % خاصة في مجال الزراعة، البناء والأشغال العمومية، النقل والمواصلات والتجارة. وأصبح في سنة 2015 يساهم ب 7924.51 مليار دينار أي بنسبة 85.78 % وأما القطاع العام، فقد حقق قيمة 1313.36 مليار دينار أي بنسبة 14.22 %، وهذا ما يشير إلى الأهمية التي أصبحت تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في خلق الثروة للمجتمع، وكذا توجه الاقتصاد الجزائري نحو التركيز على هذا القطاع لتحقيق التنمية بشكل عام، بحيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص ساهمت بنسبة كبيرة في تحقيق القيمة المضافة، وهذا في كل مجالات النشاط الاقتصادي وتراجع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، ويعود هذا إلى خصوصية المؤسسات العمومية ودخول القطاع الخاص بشكل عام ليجعل منه المتعامل الأكبر في الاقتصاد الوطني.

4.1.4.1 المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي

إن المؤسسات الكبيرة والعملاقة تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنفيذ مهمات ونشاطات مهمة لها، ولكنها صغيرة الحجم وبالتالي تكون مكلفة لها لو نفذتها بنفسها.

وأوضح مثال على ذلك هو شركات إنتاج السيارات فكل شركة عملاقة لتصنيع السيارات تحتاج إلى الآلاف من الأعمال الصغيرة التي توفر الوقود والأدوات الاحتياطية والمستلزمات الأخرى، كما تقوم بمهمات الصيانة والتصلية والنقل وغيرها.

هذه العلاقة أصبحت الآن أكثر أهمية نتيجة الدراسات الموجهة خصيصا نحو الأعمال الريادية، فالدراسات تبين بأن نمو الصناعات عالية التكنولوجيا حصل نتيجة هذا التكامل بين الأعمال الكبيرة والصغيرة، إذا الأعمال المساندة ضرورية للنمو السليم للاقتصاد (برنوطي، 2010، صفحة 60)

5.1.4.1 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنشيط وتطوير المنافسة

حيث نلاحظ أن هذه المؤسسات تمثل تحدي ومنافس قوي حتى للمؤسسات الكبيرة والمعروفة على الصعيد العالمي، إن حالة المنافسة تنشط وتنشع الاقتصاد وتجعل عمليات المبادلة أكثر كفاءة وفائدة وتشجع حاجات الزبائن.

إن القدرة التنافسية ترتبط بقدرة هذه المؤسسات على الإبداع التي تفوق قدرة المؤسسات الكبيرة من جانب وكذلك انتشارها في كافة القطاعات الاقتصادية من جانب آخر.

إن تواجد هذه المؤسسات في الصناعات الإستخراجية والإنشائية والإنتاجية وكذلك في قطاعات الزراعة والخدمات جعل منها فاعلة في المنافسة وتنشيط الاقتصاديات المعاصرة، هكذا اعتمدت أغلب الدول أنشطة وفعاليات تشجع المنافسة بين هذه المؤسسات والمؤسسات الكبيرة (الغالي، 2009، صفحة 34)

2.4. تجارب بعض الدول في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الحديث عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جانبه النظري فيما يخص دورها في تنمية اقتصاديات الدول وكذا في طريقة مساهمة هذه المؤسسات في تحقيق التشغيل والحد من البطالة لا يكفي إذا لم يتم الحديث عن التجارب الميدانية لبعض الدول السابقة في هذا المجال، وبالتالي سوف تقوم في هذا المبحث بعرض تجارب هذه الدول.

1.2.4. تجربة مصر (جامع، 2000، صفحة 217)

تبذل الحكومة المصرية جهودا نشطة من أجل تشجيع المشروعات الصغيرة سواء كانت زراعية أو خدماتية، إذ تمارس الصناعات الصغيرة بمشروعات محلية، وإقليمية أهلية، وحكومية إلا أن العلاقة بين الأطراف تميل إلى أن توصف بما يمكن تسميته "بالمنافسات المتضادة" كما تسمح طبيعة المشروعات الصغيرة والحرفية بتكوين الجماعات وبناء المجتمع الريفي المحلي من خلال خلق أشكال من التعاون والمشاركة بين الشباب الخريجين والشباب الريفي عامة والجهات الحكومية والمنظمات الأهلية والمنشآت التجارية والمؤسسات الأكاديمية.

تدفع عملية ترقية الصناعات الريفية الصغيرة والحرفية بعملية النهوض بمستوى معيشة الجماعات الأقل حظا بل والقطاع الأكبر من السكان المصريين، والواقع أن الصناعات الريفية الصغيرة تساهم في توفير دعم داخلي لمتوسط مقدار حوالي 50% من النساء الريفيات، ومن أجل توسيع وتدعيم القاعدة الإنتاجية للمشروعات والصناعات الصغيرة يتم على مراحل وهي:

- مرحلة تشخيص الأوضاع القائمة

- مرحلة تشخيص دروس النجاح والفشل

- مرحلة الابتكار أو التجديد المؤسسي ويتمثل مردود بناء هذه الورشة فيما يلي:

*بناء إستراتيجية لتحويل عملة تطوير التقنية وتحسين الإنتاجية الخاصة بمنشآت المشروعات والصناعات الصغيرة والحرفية من مدخل البرنامج إلى مدخل التجديد السياسي

*النهوض بأنشطة تنمية المجتمع المحلي والمشاركة في المجتمع المدني

*تحديد ودعم تلك الأشكال أو الأنواع من المؤسسات وأنشطة دعم العرض فقط التي تباينت فعاليتها في النهوض بالمنشآت الصناعية الصغيرة

*لاقتراح السياسات الإيجابية للحوافز والامتيازات الضريبية وتسهيلات الائتمان.

*اقتراح أساليب للتعاون بين المنشآت الريفية وشبه الحضرية للصناعات الصغيرة

- مرحلة بناء دليل التدريب والتدريب الفعلي.

- حجم وتوزيع المشروعات الصغيرة في مصر: (جامع، 2000، الصفحات 225-227)

حسب بحث الصناعات الحرفية والصغيرة 9 مشغلين فأقل الذي أقامه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

الذي أقيم 1996 بلغ عدد المنشآت العاملة أكثر من ثلث مليون منشأة (344556 منشأة) 64 % منها حضرية و 37 % منها ريفية. ومعظم هذه الأنشطة (56 %) يعمل بها 2-5 عمال ومعظم هذه الأنشطة بواقع 72 % أنشطة الصناعية والباقي أنشطة إصلاح ووقاية وأكثر الأنشطة الصناعية توجد في صناعة الأثاث (61 ألف منشأة) وصناعة الملابس الجاهزة (50 ألف منشأة) ويزيد عدد العاملين في المنشآت الصغيرة 800 ألف عامل معظمهم ذكور (96 %) ومعظمهم أمي أو يقرأ أو يكتب (75 %) وبلغ من يزيد تعليمهم عن المؤهل المتوسط 3% فقط ومعظم العاملين في سن الشباب (45 %) ما بين 15 و 35 سنة ومعظم هذه المنشآت تقوم بتمويل ذاتي (96%) والتي تعمل بقروض معدومة تقريبا (0,7 %) والتي تعمل بتمويل ذاتي وقروض 3,2 % ومعظم هذه المنشأة تعمل بنظام يدوي (76,2 %) والقليل منها نصف آلي (23,6 %) والآلي منها 0,2 % فقط

وتبلغ القيمة المضافة لهذه المنشأة حوالي 4,8 % مليار جنيه حيث تبلغ متوسط القيمة إنتاجية العامل 6000 جنيه، وهذا ويبلغ عدد المنشآت الأكبر نسبيا والتي يعمل بها 10-15 عاملا 6406 منشأة لا يختلف توزيعها كثيرا عن المنشأة الصغيرة

2.2.4. تجربة كوريا

واجهت كوريا مشاكل كبيرة عام 1979 وذلك بسبب الاختلافات الهيكلية والاقتصادية والتي نشأت عن التوسع في الاستثمار في الصناعات الثقيلة والكيمياوية خلال الفترة 1973-1979 وزادت حدتها نتيجة الارتفاع في أسعار البترول عام 1979 وقد قامت الحكومة بإصلاحات هيكلية أهمها:

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي

- حل المشاكل المالية المتصاعدة في الصناعات الرئيسية

- وضع سياسة صناعية جديدة

وقد ترتب على السياسات الاقتصادية والصناعية المتبعة خلال السبعينات انخفاض العملة المحلية، انخفاض معدل تشغيل الطاقة الإنتاجية في قطاع الصناعات الثقيلة وانخفاض معدل نمو الصادرات، وقد أعطت الحكومة الجديدة أولوية في علاج المشاكل الاقتصادية الكلية، كما استعانت بقروض الإصلاح الهيكلية المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتم تخفيض قيمة العملة وتقليل القروض المقدمة إلى الصناعات الثقيلة وزيادة القروض (إسماعيل، 1992، صفحة 88)

تعتبر كوريا اليوم من الدول القوية اقتصاديا، ويعود الفضل في ذلك إلى الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة في الاقتصاد الكوري فحققت كوريا بعدها التوازنات الاقتصادية وتم القضاء على مشكل البطالة.

توجد العديد من الدول التي استطاعت ان تقوم بتطوير وتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة والمساهمة الإيجابية في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية نذكر بعضها منها:

- إنشاء هيئة تدعيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

- توجيه الصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى التصدير،

- تم إنشاء بنك متخصص في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في عام 1961 يهدف إلى دعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة لتلك المنشآت واتباع هذا البنك أسلوب تقديم القروض والتسهيلات والائتمانية بالعملة المحلية والأجنبية، وقبول الودائع والمشاركة في رؤوس أموال المشروعات وعمليات النقد المحلي والأجنبي وتقديم الخدمات الاستثمارية في الأعمال الإدارية والفنية، مع تقديم حافز للمصدرين عن طريق دعم أسعار الفائدة من هذه القروض بالعملة المحلية بمنحهم أسعار فائدة تفضيلية. (مبارك، 2011، صفحة 207)

3.2.4. التجربة الماليزية:

على غرار تجارب الدول المختلفة التي أثبتت أن الجامعات والمعاهد البحثية هي أنسب الجهات التي تستطيع أن تلعب الدور الرئيسي لترجمة ونقل الأفكار الإبداعية إلى الصناعة، قامت ماليزيا في إطار الخطة الاقتصادية 2005.1996 التي تعتمد على سياسة التجمعات الصناعية كحاضنات للأعمال، بإنشاء عدد من المؤسسات من أجل هذا الغرض، وعلى رأسها شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية Malaysian Technology Development Corporation-MTDC التي تم إقامتها عام 1997 من أجل نقل وتسويق الأفكار الإبداعية من الجامعات والمعاهد البحثية الماليزية، ووضعها في إطار التنفيذ من خلال الربط بين الجهات وسوق العمل، وتمثل هذه الشركة مركزا لاحتضان المشروعات الصغيرة الجديدة، ثم تأسيسها من خلال الجامعات لتسمح للشركات الصناعية المتخصصة في القطاعات الإنتاجية والخدمية الجديدة مثل مجالات الوسائط المتعددة والتكنولوجية الجوية وقد قامت هذه الشركة حديثا بتنمية مراكز لتطوير التكنولوجيا تعمل على تنشيط البحث والتطوير، والتطوير التكنولوجي في قطاعات الصناعة المتخصصة. (زايدي، 2011، صفحة 267)

4.2.4. التجربة اليابانية (مبارك، 2011، صفحة 206):

في عملية تمويل المؤسسات الصغيرة، استخدمت اليابان عدة مؤسسات من أهمها: هيئات التمويل الحكومية للصناعات الصغيرة، جمعية التمويل الأهلية، جمعية تمويل الصناعات الصغيرة وأغلبها يقدم قروض طويلة الأجل لاقتناء الآلات والمعدات اللازمة لتسيير العمليات وتشجيع اللجوء إلى التقنيات والتكنولوجيا الحديثة. وهناك أيضا مؤسسات تمويل خاصة أو مختلطة تكفلت بمهمة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالبنك المركزي للتجارة والصناعة والبنوك التجارية ومؤسسات الإقراض الخاصة. تؤكد التقارير المالية أن البنوك مازالت تفرض نوعا من القيود على تمويل هذه النوعية من المشروعات للتخوف من وقوع هؤلاء العملاء في فخ التعثر، إذ إن غالبية هؤلاء العملاء ليس لديهم الخبرة الكافية في إدارة هذه النوعية من المشروعات، وكذلك الضمانات اللازمة للبنوك من دراسة الجدوى للمشروع، وقد أكد استطلاع رأي أجري في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على بروز مشكل التمويل وهو المشكل المطروح على مؤسسات التمويل اليابانية، ولضمان القروض للمستثمرين الصغار أسست الحكومة المركزية نظاما لضمان القروض المقدمة، في شكل هيئات لضمان القروض في كل مدينة، كما اعتبرت سياسة الحماية من الإفلاس إحدى السياسات الهامة الموجهة لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان، حيث تقوم بتطبيق هذه السياسات مجموعة من المؤسسات المالية والتأمينية،

ويمكن للمشروع الصغير الانضمام لهذه الخدمة عن طريق مساهمته بقسط تأميني يدفع شهريا تقوم بموجبه هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليابانية بسداد ديون المشروع الصغير المتعثر.

5.2.4. التجربة الهندية

أدى تشجيع وتنمية الصناعات الصغيرة في الهند إلى أن تصبح هذه الصناعات حجر زاوية من السياسة الصناعية الهندية بسبب البطالة والفقر التي يعاني منها المجتمع الهندي. وقد اندرجت هذه الصناعات ضمن صلاحيات حكومة الولايات، فيما تركزت جهود الحكومة المركزية على صياغة البرنامج العام المتعلق بتطوير هذه الصناعات مع الإسهام بجزء من رأس المال الذي تحتاجه الولايات لتنفيذ هذا البرنامج. وقد اتسمت تلك التجربة بالسمات الآتية: (سليمة، 2006، صفحة 34)

- انتهاج الحكومة لسياسات مزدوجة من خلال التدابير الحماية التشريعية لتلك الصناعات للحد من إنتاج المؤسسات الصناعية الكبيرة مع فرض الضرائب عليها، بما يساعد الصناعات الصغيرة التي تنتج نفس السلع بتصريف سلعها والاستفادة من ربح الضرائب لتنميتها.
- حجز أكثر من 1200 فقرة إنتاجية لصالح الصناعات الصغيرة وعدم السماح للصناعات الكبيرة بإنتاج تلك الفقرات مع انتهاج سياسة تفضيل شراء المنتجات من الصناعات الصغيرة للمؤسسات الحكومية.
- إنشاء المراكز التدريبية لهيئة القوى العاملة وتأهيلها للعمل في الصناعات الصغيرة المختلفة.
- إنشاء مكتب للتشيد الصناعي والمالي لدعم المشاريع التي تتعرض للصعوبات الاقتصادية والمالية لتجاوز محنتها.
- وضع نظام للإعفاءات الضريبية على الصناعات الصغيرة تتناقص نسبته عكسياً مع قيمة رأس المال المستثمر، وهو ما يعكس رغبة الدولة وحرصها على تشجيع هذا النمط من الصناعات.
- الاستفادة من تجارب البلدان الصناعية المتقدمة مثل اليابان في مجال خلق نوع من التكامل بين الصناعات الكبيرة والصغيرة والاتجاه نحو تحديث التكنولوجيا وتطوير نظم الإنتاج والإدارة في هذه الصناعات.

5. خاتمة:

من خلال دراستنا لهذا البحث خلصنا إلى الرؤية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد تشكل عاملا هاما لانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل المساهمة في التنمية والنمو الاقتصادي فبث العلامات المناسبة، ينظم في مجال واسع سلوك المتعاملين الاقتصاديين ومن الواضح أن نجاعة هذه الرؤية يتوقف عليها مدى التشاور بين السلطات العمومية من جهة والمتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين من جهة أخرى.

ويتبلور هذا من خلال تجارب بعض الدول وذلك من أجل تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني وذلك للوصول إلى الأهداف المسطرة من طرف الحكومات المتعاقبة والتحفيز على الاستثمار وإعطاء مكانة للدولة. من خلال هذا البحث تبين لنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم محركات التنمية، وأحد الدعائم الرئيسية لقيام النهضة الاقتصادية في جميع

الاقتصاديات، كما أن التجربة الجزائرية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هامة جدا، وقد تبين لنا كيف ساهمت في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة وتوفير مناصب شغل. كما تعتبر عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بمثابة مرحلة انتقال للمؤسسة من مستوى إلى مستوى آخر يتميز بالكفاءة والمردودية، وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، وتعزيز قدراتها التنافسية لمواجهة المنافسة المتنامية وطنيا ودوليا.

من خلال الدراسة، يمكن تقديم بعض الاقتراحات والمتمثلة في:

-تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، والاستغلال الفعال لما توفره هذه التكنولوجيا من مزايا وتطبيقات؛

-دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لروح المبادرة الفردية والأفكار الابتكارية للعمال؛

-تقديم تسهيلات تمويلية لتلك المؤسسات من قبل كافة البنوك حتى تتمكن من الاستمرار في الإنتاج دون انقطاع؛

-توفير البنية الأساسية والمناطق الخاصة بالأنشطة التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-تكوين الموارد البشرية العاملة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-إعداد برنامج تأهيل أمثل وفعال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسهر على تطبيقه؛

6. قائمة المراجع:

1bulletin d'information statistique de la PME .ministere de l'industrie et de mines,N21.P48 .BIBLIOGRAPHY\ I 5121.

2bulletin d'information statistique de la PME .N31) november 2017,P36

3بوزيد عصام وآخرون، التمويل الاسلامي كتوجه لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص3

4محمد عبد العزيز عجمية وآخرون. التنمية الاقتصادية. مصر: مطبعة البحيرة. 2008. ص ص 74-76.

5القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.. رقم 02-17. الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 02. (2017/01/10). ص ص 6-7

6جميلة معلم.. تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة ودراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب. جامعة باتنة 1: أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. 2016-2017. ص 16

7حنان جودي. إستراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير. الجزائر: جامعة بسكرة. (2016-2017). ص 10

8راجح خوني، رقية حساني. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، الطبعة الأولى. مصر: ايتراك للطباعة والنشر. 2008. ص ص 16-17.

9رقية سليمة.. تجربة بعض الدول العربية في الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي. (17 و18 أبريل 2006)، ص 34

10سامية عزيز. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. جامعة الجزائر. 2013-2014)، ص 47

العوامل المؤثرة في تبني التجارة الإلكترونية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على الصادرات خارج قطاع المحروقات

Facteurs affectant l'adoption du commerce électronique par les petites et moyennes entreprises et leurs impacts pour
les exportations en dehors du secteur des hydrocarbures

د.فروخي سامية	د. بجاوية سهام	د. براهمي وهيبة
جامعة علي لونيبي - البليدة	جامعة امحمد بوقرة - بومرداس	جامعة امحمد بوقرة - بومرداس
wafia.ferroukhi25@outlook.fr	s.bedjaouia@univ-boumerdes.dz	o.brahmi@univ-boumerdes.dz

ملخص:

تناول هذه الورقة البحثية موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد القطاعات المهمة المعول عليها في كثير من الدول لتحقيق التنوع الإقتصادي، وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات. غير أن هذه المؤسسات تواجه مجموعة من الصعوبات تعيق تطورها واستمراريتها، منها صعوبات تأسيسية، صعوبات تمويلية، صعوبات تسويقية، لذلك تسعى مختلف الدول لتقديم الدعم والتحفيز اللازم لهذه المؤسسات بما يتيح الاستفادة المثلى من مزاياها. من جانب آخر، يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تعمل على تخطي تلك الصعوبات بشكل عام، والصعوبات التسويقية بشكل خاص، ومن الحلول التي يمكن الإعتماد عليها التجارة الإلكترونية كوسيلة للنفاذ للأسواق المحلية والدولية. الكلمات المفتاحية: تجارة إلكترونية، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، عوامل، آثار على الصادرات.

Résumé:

Ce document de recherche porte sur le sujet des petites et moyennes entreprises, comme l'un des secteurs importants pour réaliser la diversification économique, et promouvoir les exportations en dehors du secteur des hydrocarbures dans de nombreux pays. Des stratégies de soutien et d'appui ont été prises au profit de ces institutions. D'autre part, les petites et moyennes entreprises doivent agir pour surmonter ces problèmes, y compris les problèmes de commercialisation. Parmi les solutions sur lesquelles elles peuvent compter, figure le commerce électronique pour accéder aux marchés locaux et internationaux.

Mots clés: commerce électronique, petites et moyennes entreprises, facteurs, effets sur les exportations.

1. مقدمة:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي من أهم القطاعات التي يمكن أن يعول عليها في تحقيق التنوع الإقتصادي لأي دولة، نظرا للمزايا العديدة التي تتمتع بها، والتي تنعكس على التشغيل، والنتائج المحلي الداخلي، وتحقيق التوازن الجغرافي للأقاليم المختلفة للدولة، ودعم الصادرات وجلب مداخيل بالعملة الصعبة، بالإضافة إلى كونها تتناسب كثيرا مع برامج التشغيل الذاتي ودعم الإنتاج الأسري الذي تطمح إليه الدول. غير أن، عمل هذه المؤسسات ليس بالسهل، إذ تواجهها العديد من المشاكل منها، مشاكل على مستوى التمويل، والتموين، والتسويق. ومن هنا بات لزاما عليها البحث عن حلول تضمن نجاحها واستمراريتها، وتساعد في زيادة إنتاجيتها، وتسويق منتجاتها، والولوج إلى الأسواق محلية كانت أم خارجية، والحفاظ على حصتها السوقية. ومن بين الطرق التي يمكن إعتماها لبلوغ تلك الأهداف، استغلال الإمكانيات التي تتيحها تكنولوجيا الاتصالات وتبني التجارة الإلكترونية. ومن هنا قمنا بطرح الإشكالية الآتية:

"ما هي العوامل التي تؤثر في تبني التجارة الإلكترونية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وما هي انعكاساتها على صادراتها خارج قطاع المحروقات؟"

ومن هذه الإشكالية، تتفرع مجموعة من الأسئلة الجزئية، هي كالآتي:

- ماذا يقصد بالتجارة الإلكترونية وما هي أنماطها؟

- ما هي مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، وكيف تساهم في تحقيق التنوع الإقتصادي؟

- ماهي العوامل المؤثرة في تبني التجارة الإلكترونية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

- ما هو أثر التجارة الإلكترونية على صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات؟

2. التجارة الإلكترونية، المفهوم والأنماط:

ظهرت التجارة الإلكترونية في بداية السبعينات من القرن الماضي في مجال البنوك والعمليات المصرفية، بهدف استخدامها في التحويل الإلكتروني للأموال، وفي بداية الثمانينات، أصبح التبادل الإلكتروني للبيانات هو وسيلة التبادل بين الشركات بهدف رفع كفاءة العمل، من خلال تنظيم الأعمال إلكترونيا والتقليل من الأعمال اليدوية. ومع بداية التسعينات أصبح التبادل الإلكتروني للبيانات جزءا متما للعمل لدى الشركات، وقد ساعد ذلك على انتشار الأعمال التجارية على نطاق واسع، وأصبحت التجارة الإلكترونية وسيلة رخيصة لإتمام الأعمال، وواقعا لا يمكن تجاهله. (النونو، 2007، ص 33) وقد تعددت التعاريف الخاصة بالتجارة الإلكترونية، نذكر منها ما يلي:

- عرفتها المنظمة العالمية للتجارة على أنها، "كل عمليات البيع والشراء للسلع والخدمات، التي تتم بالإعتماد على شبكات حاسوبية، باستخدام أساليب صممت خصيصا لذلك الغرض". (طرشي، بوفليخ، 2018، ص 37)

- "هي أي معاملة إلكترونية تتم بواسطة اتصال، يستخدم فيه تكنولوجيا المعلومات والنمط المستندي الإلكتروني بدلا من النمط الورقي، من خلال سلسلة من الأوامر الإلكترونية الرقمية، مما يؤدي إلى الإستغناء عن النقود الورقية ليحل محلها

النقود الإلكترونية، عن طريق تبادل المعلومات بوسائط إلكترونية يأتي في مقدمتها الأنترنت". (عبدالعالي، سلمان، 2013، ص 06)

- "هي نظام تبادل غير ورقي لصفقات ومعلومات تجارية ومصرفية، باستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة مثل نظام تبادل المعلومات الإلكتروني، البريد الإلكتروني، لوحة الحاسب الإعلامية الإلكترونية، والتحويلات المالية الإلكترونية". (حيف، 2016، ص 16)

- حسب وزارة الصناعة والتجارة الفرنسية، التجارة الإلكترونية، هي: "التجارة التي تشمل جميع المبادلات الإلكترونية ذات العلاقة بالنشاطات التجارية، فهي تعني تلك العلاقات بين المؤسسات، العلاقات بين المؤسسات والإدارات، والمبادلات بين المؤسسات والمستهلكين". (طرشي، بوفليخ، 2018، ص 38)

- وتعني التجارة الإلكترونية حسب المشرع الجزائري، في الأمر 05/18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، "النشاط الذي يقوم بموجبه مورد إلكتروني باقتراح، أو ضمان توفير سلع وخدمات عن بعد لمستهلك إلكتروني، عن طريق الإتصالات الإلكترونية". (الجريدة الرسمية، 2018، ص 05)

وتأخذ عملية التبادل التجاري في ظل التجارة الإلكترونية أربعة أنماط، كالآتي: (العوضي، 2010، ص 170)

- التجارة الإلكترونية بين وحدة أعمال ووحدة أعمال B2B: هذا النوع تستعمله مؤسسات أعمال مع بعضها البعض، فتقوم منشأة بإجراء اتصالات لتقديم طلبيات الشراء إلى مورديها باستخدام شبكة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، كما يمكنها تسليم الفواتير، والقيام بعمليات الدفع عبر هذه الشبكة باستعمال هذه التكنولوجيا. هذا الشكل من التجارة، هو الأكثر شيوعا، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي.

- التجارة الإلكترونية بين وحدة أعمال ومستهلك B2C: بظهور التسوق على الأنترنت أو ما يسمى بالمراكز التجارية على الأنترنت، أصبح للمستهلك إمكانية للقيام بشراء السلع، المتاحة ودفع قيمتها عن طريق بطاقات الإئتمان، أو المصارف الإلكترونية، أو عن طريق النقود عند استلام السلعة.

- التجارة الإلكترونية بين وحدة أعمال والإدارة المحلية (الحكومية) B2G: بتوسع النشاط التجاري لوحدات الأعمال، أصبحت هذه الأخيرة غير قادرة على تغطية كل معاملاتها الإدارية في وقتها، ولهذا فإنه جرى استخدام التجارة الإلكترونية في تغطية معظم التحويلات، كدفع الضرائب، ومختلف المعاملات التي تتم بين الشركات والهيئات المحلية (الحكومية).

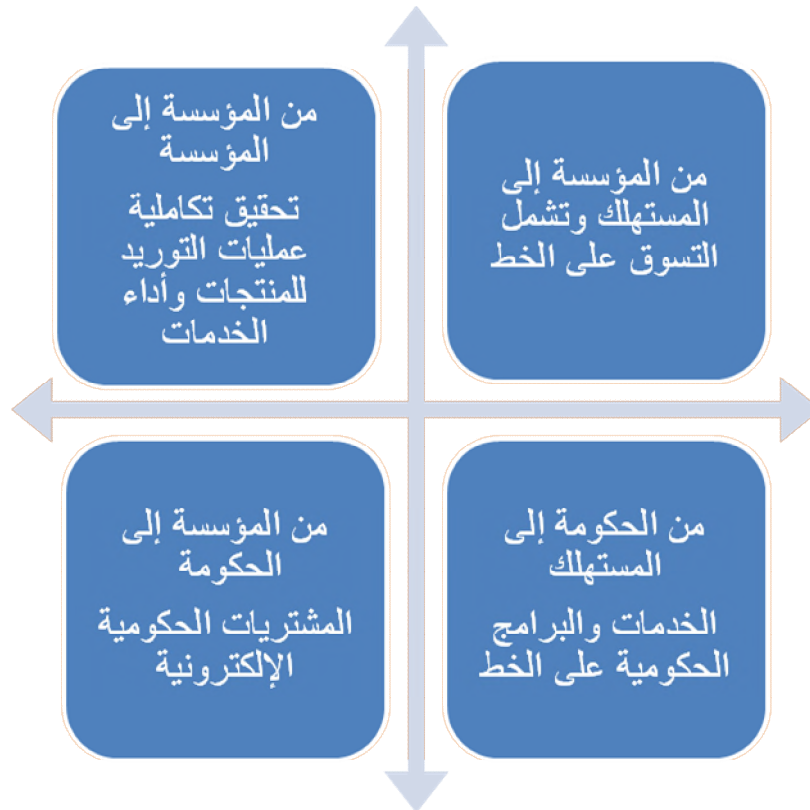
كما أن هذا الإتجاه، هو الأكثر فاعلية بالنسبة للحكومة في تدبير مشترياتها عند مشاركتها بصورة مباشرة في صفقات التجارة الإلكترونية، من خلال الإعلان عن المشتريات الحكومية على شبكة الأنترنت. إلا أن هذا النمط ما زال تحت التطوير، ويمكن أن يأخذ حيزا أكبر مع التطورات، وخصوصا المناقصات العامة، وتسديد الضرائب، والفواتير الحكومية. (عبدالعالي، سلمان، 2013، ص 07)

- التجارة الإلكترونية بين المستهلكين والإدارة المحلية (الحكومية) G2C: هذا النمط يندرج تحت مصطلح الحكومة الإلكترونية، التي عادة ما يتم من خلالها تقديم خدمات للمستهلكين.

وبناء على ذلك، وضع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تعريفا للتجارة الإلكترونية في اتجاهين: الأول (الأفقي)، يدور حول اهتمام المؤسسات، التي عليها التأكد عند المباشرة بالعمل إلكترونيا من سلسلة العروض الخاصة بالتجارة الإلكترونية، من خلال تتابع الوظائف التجارية (التسويق، المبيعات، العقود، التسليم، والفواتير). أما الثاني (العمودي)، يأخذ بعين الاعتبار اهتمام الحكومات بتوفير البنية التحتية (الإتصالات)، القواعد الأساسية (منظمة التجارة العالمية/حقوق الملكية الفكرية)، والقواعد القطاعية (الأعمال المصرفية/الأمن الإلكتروني)، والتطبيقات (تصميم مواقع فاعلة على الأنترنت). (عبدالعالي، سلمان، 2013، ص ص 07، 08)

والشكل أدناه يلخص لنا أنماط التجارة الإلكترونية كالآتي:

الشكل رقم (01): أنماط التجارة الإلكترونية



المرجع: أمجد صباح عبد العالي، هيثم عبد الله سلمان، 2013، أهمية التجارة الإلكترونية ومعوقاتهما في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 22، ص 08.

3. مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية وعلاقتها بالتنوع الاقتصادي:

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 90 % من إجمالي المؤسسات الاقتصادية في العالم، وتشغل ما بين 50 إلى 60 % من إجمالي العاملين في العالم، ونحو 66 % من إجمالي اليد العاملة في الدول النامية. (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2020، ص 03) ونظرا لأهمية هذه المؤسسات، تسعى العديد من الدول النفطية إلى زيادة مستويات التنوع الإقتصادي من خلال النهوض بهذا القطاع، منها: (عبد المنعم، طلحة، اسماعيل، 2019، ص ص 28، 29)

- الإمارات العربية المتحدة، رؤية 2021: تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني عبر زيادة ناتج القطاع غير النفطي من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتيسير نفاذها إلى التمويل لرفع مساهمتها في القطاع غير النفطي إلى 70 % عام 2021، وكذلك رفع درجة تنافسية المؤسسات عالمياً، وتحسين موقع الإمارات في الترتيب العالمي لمؤشر زيادة الأعمال الدولي.

- المملكة العربية السعودية: تهدف إلى تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لخلق المزيد من فرص العمل، ومنه زيادة مساهمتها في الناتج الداخلي الخام من نحو 20 % إلى 35 % عام 2030، وتسهيل نفاذها إلى التمويل، ورفع نسبة الإئتمان المصرفي الموجه لها إلى 20 % من مجمل الإئتمان المصرفي في عام 2030، مقابل 05 % النسبة الحالية.

- قطر، رؤية 2030: تهدف إلى توفير بيئة ملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كحجر زاوية للتنويع الاقتصادي، وتنمية القطاع الخاص في قطر، من أجل زيادة مساهمتها في القطاعات الرئيسية إلى 3.8 % عام 2022، مقابل 2.1 % حالياً، وزيادة نفاذها إلى الأسواق الخارجية من 37 % حالياً، إلى 50 % بحلول 2022.

وبدورها تبنت الدول المستوردة للنفط مثل مصر، والمغرب، والسودان، مجموعة من الخطط لدعم هذا القطاع بما يساعد على زيادة الإنتاجية والتنافسية وحفز معدلات نمو الناتج.

وحسب إحصائيات صندوق النقد العربي في 2019، (عبد المنعم، طلحة، اسماعيل، 2019) بلغ إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية التي شملتها الدراسة 5.5 مليون مؤسسة، التركز الأكبر في مصر بنسبة 44 %، السعودية 18 %، تونس 11 %، حوالي 09 % في المغرب، 06 % في الإمارات. وهي تساهم بنسب متفاوتة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية تتراوح ما بين 22 و 80 %، حيث تبلغ هذه النسبة أعلى مستوياتها في الدول المستوردة للنفط ذات الهياكل الاقتصادية المتنوعة، بما يفوق المتوسط المسجل على مستوى الدول النامية والمقدر بـ 40 %، مما يؤكد أهمية دور هذه المؤسسات في تنويع مصادر توليد الناتج المحلي الإجمالي، وقد قدرت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي 80 % في مصر، 73 % في تونس، 49 % في الإمارات، 46 % في فلسطين، 40 % في الأردن، 35 % في البحرين، 29 % في المغرب، 27 % في لبنان، 22.5 % في السعودية.

يتباين التوزيع القطاعي للمؤسسات الصغيرة وفي الدول العربية، حيث يستحوذ القطاع الخدمي على أكبر عدد من المؤسسات بنسبة 60 % من إجمالي المؤسسات ككل، يليه القطاع الصناعي بنسبة 28 %. غير أن هذه تختلف من دولة لأخرى، فمثلاً، بالنسبة للكويت تتركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل أكبر في قطاع التجارة، بينما تتركز أكثر في القطاع الخدمي في السعودية والإمارات والأردن، أما في تونس وفلسطين، فتتركز أكثر في الصناعات التحويلية. من هذه المعطيات، وبما أن عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يتركز في القطاع الخدمي، يظهر أن منتجات هذه المؤسسات تستهدف الأسواق الداخلية بشكل مباشر، مع تمكن بعض الدول كالأردن، وموريتانيا، ولبنان من الولوج لبعض الأسواق الخارجية، كما هو موضح في الجدول أدناه.

العوامل المؤثرة في تبني التجارة الإلكترونية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على

الجدول رقم (01): أهم القطاعات والأسواق التي تركز فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

البلد	أهم القطاعات الإنتاجية والخدمية التي تركز فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	أهم الأسواق التي تستهدفها منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
الأردن	التجارة الداخلية والخدمات، والصناعة، والبناء، والتشييد، والنقل	60 % الأسواق الداخلية، و40 % الأسواق الخارجية
السعودية	المقاولات، والتجارة الداخلية، والخدمات	الداخلية
السودان	القطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي، وقطاع النقل	الداخلية
فلسطين	التجارة الداخلية، والصناعة، والتعدين، والإنشاءات، والعقارات	الداخلية
الكويت	التجارة الداخلية والخدمات	الداخلية بشكل أكبر من الخارجية
لبنان	تجارة الجملة والتجزئة، الأنشطة التجارية، التصنيع والبناء، النقل، والتخزين، والإتصالات، الفنادق والمطاعم، الوساطة المالية	الداخلية، والخارجية بشكل أقل
موريتانيا	قطاع الخدمات، والتجارة الداخلية، والمقاولات، والسياحة، والزراعة، والثروة الحيوانية	الداخلية والخارجية
المغرب	التجارة، والصناعة التحويلية، والقطاعات المتخصصة، والنقل، والبناء	الداخلية والخارجية

المرجع: هبة عبد المنعم، الوليد طلحة، طارق اسماعيل، 2019، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ص ص 13، 14.

4. العوامل المؤثرة في تبني التجارة الإلكترونية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتلخص مجموعة العوامل التي تؤثر في تبني التجارة الإلكترونية فيما يلي:

1.4. العوامل التكنولوجية:

تعرف تكنولوجيا المعلومات والاتصال بأنها، "مجموع التقنيات أو الأدوات أو الوسائل أو النظم المختلفة، التي يتم توظيفها لمعالجة المضمون أو المحتوى، الذي يراد توصيله من خلال عملية إتصال الجماهيري أو الشخصي أو التنظيمي، والتي يتم من خلالها جمع المعلومات والبيانات المسموعة، أو المكتوبة، أو المصورة، أو المرسومة، أو المسموعة المرئية، أو المطبوعة، أو الرقمية (من خلال الحاسبات الإلكترونية)، ثم تخزين هذه البيانات والمعلومات، ثم استرجاعها في الوقت المناسب، ثم عملية نشر هذه المواد الإتصلية، أو الرسائل، أو المضامين، مسموعة، أو مسموعة مرئية، أو مطبوعة، أو رقمية، ونقلها من مكان إلى آخر ومبادلتها، وقد تكون تلك التقنية يدوية أو آلية أو إلكترونية أو كهربائية، حسب مرحلة التطور التاريخي لوسائل الإتصال والمجالات التي يشملها هذا التطور". (سحانين، 2017/2016، ص ص 32، 33)

وقد أدى انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى نشوء ظاهرة "المؤسسات التي ولدت عالمية"، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنوي أن تبيع منتجاتها وخدماتها إلى قاعدة عملاء عالمية منذ بداية تأسيسها، على العكس من التطور التدريجي لظاهرة التدويل. (مركز التجارة الدولية، 2015، ص 02)

والبنية التحتية للتجارة الإلكترونية، تشمل البنى الداعمة لها وعقد التعاملات التجارية عبر شبكة الأنترنت، ومن أبرز مكونات هذه البنية قطاع تقنية المعلومات والاتصالات، وتشمل شبكات إتصال السلكي واللاسلكي، وأجهزة الإتصالات من الفاكس وهواتف ثابتة ونقالة، وكذلك الحواسيب الآلية، وبرامج التطبيقات والتشغيل، وخدمات الدعم الفنية، ورأس المال

البشري المستخدم في الأعمال والتجارة الإلكترونية، إضافة إلى توفر القطاعات المنتجة لتقنية المعلومات. فهذه المكونات توفر البيئة التحتية الإلكترونية التي تساعد على انتشار استخدام الأنترنت، وتيئ البيئة المناسبة للتجارة الإلكترونية، ويعتبر انتشار الأنترنت عاملا رئيسيا في الدخول للتجارة الإلكترونية، لأنها بمثابة القناة الإلكترونية أو السوق الإلكتروني الذي تتم من خلاله المعاملات والتبادلات التجارية، كما أن انتشار الأنترنت يعتمد على توفير عناصر أساسية منها، توفر أجهزة الحاسب الآلي، والهواتف، والحسابات المضيقة، وإمكانية الدخول إلى الأنترنت من خلال معرفة عدد المستخدمين والمشاركين، والمستخدمين المحتملين للأنترنت. (بوالفول، رحمان، بدون تاريخ)

ويعتبر عدم وجود الوعي في تطبيق تكنولوجيا المعلومات عائقا رئيسيا في استخدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى عدم وجود المعرفة حول كيفية استخدام التكنولوجيا، وانخفاض محو الأمية المتعلقة بالحاسوب، وعدم الثقة في تكنولوجيا المعلومات وضيق الوقت، وكذلك قلق أصحاب رأس المال على العائد من الاستثمار. (حيف، 2016، ص 27)

2.4. العوامل التنظيمية:

عرفها Tsuja & Nishimura، على أنها العوامل التي تتعلق بمستوى المصادر المالية والتكنولوجية للشركة، وقد حدد بعض الأبعاد التي يمكن من خلالها قياس أثر العوامل التنظيمية في تبني تطبيقات التجارة الإلكترونية، فالدعم الذي تقدمه الإدارة العليا للموظفين من خلال تشجيعهم على الإبداع والإشراك في تحقيق الأهداف يمثل نوعا من العوامل التنظيمية، ومؤشرا على التوسع في استخدام شبكة الأنترنت. كما أشار إلى أن الخبرة الفنية التي تمتلكها المؤسسة في مجال تكنولوجيا المعلومات تمثل أحد العوامل التنظيمية الهامة، فالخبرة الفنية تعبر عن مستوى المعرفة بتكنولوجيا المعلومات. (سالم، عواد، 2005، ص 05)

وتعتبر الجاهزية التنظيمية من أحد أهم المتغيرات في قرار تبني التجارة الإلكترونية، وتتمثل هذه الجاهزية في امتلاك الموارد المالية، البشرية، والتكنولوجية المناسبة. حيث يرى كل من Tan & Teo، أن فقدان الجاهزية التنظيمية الملائمة تعتبر أحد العوامل التي تعيق تبني التجارة الإلكترونية، فالمنظمات التي يكون لديها الموارد الكافية والبنية الأساسية الضرورية يكون من السهل عليها تبني الابتكارات الجديدة. بينما المنظمات التي لا يكون لديها استعداد مناسب تكون عكس ذلك، فهي لها أقل موارد، لذلك فهي أقل ميلا لتبني الابتكارات الجديدة، والتي منها التجارة الإلكترونية. وبشكل أكثر تحديدا فيما يتعلق بالمنظمات ذات الجاهزية التنظيمية (المنظمات الكبيرة)، بالمقارنة مع المنظمات ذات التي ليس جاهزية تنظيمية (المنظمات الصغيرة)، يمكن توضيح ذلك في النقاط الآتية: (1) المنظمات التي لديها جاهزية تنظيمية تميل إلى امتلاك فائض من الموارد سواء مالية أو خبرات مهنية، وهذا يجعلها أقرب إلى تبني التكنولوجيا الحديثة. (2) تميل هذه المنظمات إلى تحقيق اقتصاديات الحجم، وهذا يشجع الاستثمار على الأعمال الإلكترونية. (3) المنظمات التي لديها جاهزية تنظيمية، هي أكثر قدرة على تحمل المخاطر المرتفعة التي ترتبط بالاستثمار المبدئي في الأعمال الإلكترونية. (4) هذه المنظمات تمتلك القوة لحث وتحفيز الشركاء لتبني التكنولوجيا الحديثة. (منصور، 2009، ص 191)

بينما يشير Scupola إلى أن المؤسسة يمكن أن تتردد في تبني تكنولوجيا المعلومات عندما تشعر بأنها غير جاهزة لذلك، وهذه الدرجة من الإفتقار إلى الجاهزية يمكن أن تؤثر من خلال الإفتقار إلى مصادر تنظيمية محددة تتلاءم مع تبني

التكنولوجيا، أو من خلال مواقف سلبية (أو غير إيجابية على الأقل) تجاه تبني التكنولوجيا، (سالم، عواد، 2005، ص 05) وفي مجال تبني أنظمة تبادل المعلومات الإلكترونية فإن المصادر التنظيمية للمؤسسة قد تتضمن: (سالم، عواد، 2005، ص 05)

- المعرفة والمهارات: لا بد من توفر مستوى كاف من المعرفة والمهارة في أنظمة تبادل المعلومات الإلكترونية، من أجل أن تشعر المؤسسة بأنها جاهزة لتبني هذه التكنولوجيا.
- الإفتقار إلى الدعم الفني الداخلي: ويتمثل في عدم وجود وحدة رسمية (أو غير رسمية) تقدم خدمات الدعم والصيانة لتكنولوجيا المعلومات، الأمر الذي يجعلها غير قادرة على اجتذاب وتعيين الأفراد المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات، وبالتالي فإن هذه المؤسسات لا تشعر بالأمان والرضا عن الدعم الفني الداخلي في المؤسسة.
- الإفتقار إلى الدعم الفني الخارجي: يتمثل بغياب الدعم المقدم من قبل مزودي خدمات التجارة الإلكترونية.

3.4. العوامل القانونية:

- وتتعلق العوامل القانونية في مجال التجارة الإلكترونية بالمشاكل أو القضايا القانونية المترتبة على استخدام شبكة الأنترنت في التجارة الإلكترونية، حيث يجب توافر مجموعة من التشريعات والتدابير القانونية، وذلك لضمان التفاعل الصحيح مع الوسائل الإلكترونية الحديثة، وتشجيع المؤسسات المختلفة على تبني أساليب التجارة الإلكترونية المختلفة. فالعوامل القانونية تتصل بقوانين جديدة أو التوجيهات التي تنظم سلوكيات المؤسسات. (حيف، 2016، ص 33)
- وفي دراسة أجرتها الأونكتاد حول عناصر الإستراتيجيات الوطنية للتجارة الإلكترونية، تبين أن القضايا القانونية والتنظيمية تحتل المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية في السياسات العامة للبلاد التي شملتها الدراسة، بعد عناصر مثل التوعية، والتدريب، والتثقيف، وبناء الهياكل الأساسية. (عبد العالي، سلمان، 2013، ص 34) وحسب "ملحم" يجب توافر عدد من التشريعات والتدابير القانونية لضمان التفاعل الصحيح مع الوسائل الإلكترونية الحديثة، وتشجيع المؤسسات المختلفة على تبني مختلف أساليب التجارة الإلكترونية، وهذه التدابير تتضمن: (سالم، عواد، 2005، ص 07)
- توفير بيئة قانونية وتشريعية تتسم بالشفافية والمرونة، وذلك من خلال ملاءمة وتكييف القوانين المتعلقة بالضريبة، والتعامل التجاري، والملكية الفكرية، والمعايير والمقاييس وغيرها من القوانين والأنظمة.
 - وجود الحاجة الدائمة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان أمن وسلامة المدفوعات الإلكترونية.
 - وجود قواعد متكاملة وشاملة بخصوص السرية وتحقيق الأمان والمحافظة على الخصوصية.
 - تحديد إطار واضح للإعتراف بالتوقيع أو الإمضاء الإلكتروني.
 - وضع سياسات أو قواعد عامة الهدف منها حماية المستهلك والحفاظ على حقوقه.

4.4. أمن المعلومات:

يقصد به الوسائل والأدوات والإجراءات اللازم توفيرها لضمان حماية المعلومات من الأخطار الداخلية والخارجية. وتتمثل عناصر الحماية في أمن المعلومات في ثلاثة عناصر أساسية هي: السرية، التكاملية وسلامة المحتوى، واستمرارية توفر المعلومات أو الخدمة. والتي تعني: (الحصيني، الشمران، بدون تاريخ)

- السرية: وتعني التأكد من أن المعلومات لا تكشف، ولا يمكن أن يطلع عليها أشخاص غير مخولين بذلك.
 - التكاملية وسلامة المحتوى: التأكد من أن محتوى المعلومات صحيح ولم يتم تعديله أو العبث به، وبشكل خاص لن يتم تدمير المحتوى أو تغييره أو العبث به في أية مرحلة من مراحل المعالجة أو التبادل، سواء في مرحلة التعامل الداخلي مع المعلومات (النقل عبر الشبكات)، أو عن طريق تدخل غير مشروع.
 - استمرارية توفر المعلومات أو الخدمة: التأكد من استمرار عمل نظام المعلومات، واستمرار القدرة على التفاعل مع المعلومات وتقديم الخدمة لمواقع المعلوماتية، وأن مستخدم المعلومات لن يتعرض إلى منع من استخدامه لها أو دخوله إليها.
- مسألة الأمن والثقة عثرة أمام تبني التجارة الإلكترونية رغم الانتشار الكبير وتزايد استخدام الوسائل الإلكترونية لتنفيذ الأنشطة التجارية. فتزايد عمليات الاحتيال، وسرقة الأرقام الخاصة ببطاقات الائتمان، واختراق مواقع الانترنت، وغيرها من الجرائم التي تحدث بواسطة الوسائل الإلكترونية، أدت إلى عدم ثقة بعض العاملين في التجارة الإلكترونية كوسيلة للقيام بأعمالهم. (حيف، 2016، ص 35) كذلك من بين المشاكل المتعلقة بأمن المعلومات، مشكلة البريد المتطفل/ العشوائي/ الإغراق. يعتبر البريد المتطفل من المعوقات المهمة التي تشكل في ثقة المتسوق في خدمات البريد الإلكتروني ومدى صحتها، أو موثوقيتها على شبكة الأنترنت، إذ كثيرا ما تصل إلى البريد الإلكتروني رسائل من أشخاص أو جهات غير معروفة، وتدعى هذه الرسائل بالبريد غير المرغوب فيه، والتي يقوم فيها الشخص المرسل في كثير من الأحيان بإخفاء عنوان بريده الإلكتروني، أو تزويره طبقا لإحدى المؤسسات العالمية المعروفة. وقد تصاعدت نسبة البريد المتطفل في العالم مع بداية 2005 إلى 80 % من البريد المتداول عبر العالم، وبلغت الخسائر التي يتكبدها الإقتصاد العالمي بـ 25 مليار دولار سنويا نتيجة إرسال مئات الملايين من رسائل المتطفلين، بسبب رخص تكلفة البريد الإلكتروني الواحد إلى 0.0005 دولار، أي أن لكل 10 آلاف رسالة يتم اسقطاع 5 دولارات فقط. ومن جهة ثانية، فإن عملية إرسالها بسيطة جدا سواء من داخل المنزل، أو من مقهى للانترنت، أو كمبيوتر مربوط بالانترنت. لقد شهدت المؤسسات التجارية في الشرق الأوسط ارتفاعا بنسبة 100 % للبريد غير المرغوب فيه خلال عام 2004، إذ تم إغراق المؤسسات بالبريد المتكرر بأعداد كثيرة، نتيجة غياب التشريعات القانونية والإحتياجات اللازمة لمواجهة تلك المشكلة. (عبد العالي، سلمان، 2013، ص 38)

5.4. حاجات الزبائن:

- يتأثر السلوك الإنساني بالحاجات التي يرغب الفرد في إشباعها، فهي محور أساسي لتوجيه سلوكه الذاتي، وتتفاوت الحاجات في درجة تأثيرها في السلوك الذاتي للفرد من خلال أهميتها النسبية. وقد قدم "أبراهام ماسلو" نظرية هرم أو سلم الحاجات، حدد بموجبها الحاجات الإنسانية في مجموعات تبعا لأهميتها النسبية:
- الحاجات الفسيولوجية: وتتضمن الحاجات الجسمية والأساسية للحياة وحفظ النوع، مثل الحاجة للطعام والماء والهواء، وتأتي في أسفل السلم الهرمي وتشكل قاعدته الأساسية، باعتبارها الحاجات الرئيسية لضمان بقاء العنصر البشري.

- حاجات الأمان والطمأنينة: وتعبّر عن حاجات الفرد للأمن والطمأنينة وتجنب المخاطر، ولا تتضمن المخاطر المادية للفرد، بل تتناول الجوانب المتعلقة بالأمن النفسي والمعنوي واستقراره.
- الحاجات الاجتماعية: وتتضمن الشعور بالموودة والألفة والمحبة مع الآخرين، وتبادل المشاعر الاجتماعية والإنسانية معهم، وتكوين الأصدقاء والزلاء، والتعبير عن التوافق وعن التفاعل مع الجماعة.
- الحاجات للتقدير: وتتضمن حاجات الفرد للشعور بأنه موضع اعتزاز واحترام وتقدير للآخرين، واعترافهم له بمكانة اجتماعية معينة.
- حاجة تحقيق الذات: تعبّر هذه الحاجات عن رغبة الفرد في تكوين كيان متميز ومستقل له، من خلال مواهبه وقدراته وأماناته، ويشير إلى مدى استعداده للتعبير عن ذلك.

وتدرك العديد من المؤسسات أن تميزها قائم على احترام الزبون والعمل على إرضائه، من خلال تقديم المنتجات والخدمات التي تحقق رغباته وإيفاء بمتطلباته وتوقعاته من المرة الأولى، وإن فكرة إشباع رغبات الزبون هي سر النجاح والتميز للعديد من المؤسسات. (حيف، 2016، ص ص 39، 40)

6.4. العوامل البيئية:

وتشمل الضغط التنافسي، والجاهزية الإلكترونية للدولة، نوضحها فيما يلي: (منصور، 2009، ص ص 193، 194)

- الضغط التنافسي: يشير إلى مستوى القدرة على الابتكار لدى المؤسسة ومنافسها، فالحدة التنافسية والمخاطر المرتفعة في صناعة المؤسسة تؤدي إلى خلق ضغط كبير يعتبر دافعا لتبني التجارة الإلكترونية، أي أن المؤسسة تضطر إلى الإستجابة للتغيرات البيئية كتصرفات المنافسين، وحاجات الزبائن و/أو استغلال الفرص التسويقية، وهذا بدوره قد يتطلب التحول من الأساليب التقليدية للإستجابة للتغيرات البيئية إلى أساليب أكثر تطورا كتكنولوجيا المعلومات. وقد قام عدد من الباحثين بدراسة التأثير المحتمل للكثافة أو الحدة التنافسية على تبني التكنولوجيا الحديثة أو التجارة الإلكترونية، فقد وجد **Thong** أن تأثير المنافسة على قرار تبني التجارة الإلكترونية في المؤسسات الصغيرة ضعيف جدا. وعلى العكس وجد **Premuker & Roberts**، أن الضغط التنافسي عامل مؤثر في تبني التجارة الإلكترونية. ويقول **March & Ngai**، أن المنافسة تعتبر عامل تنبؤي بقدرة المؤسسة على تبني الابتكارات الجديدة. فالمؤسسات التي تتعرض لضغط المنافسة هي أكثر حساسية اتجاه تصرفات المنافسين، وهي أيضا أكثر ميلا للإستجابة للتغيرات البيئية. هذه الحساسية لدى المؤسسة تجاه تصرفات المنافسين تزايد وتتعاظم عندما تدرك المؤسسة أن المنافسين قد نجحوا في تبني أحد الابتكارات الجديدة، والتي منها التجارة الإلكترونية.

- الجاهزية الإلكترونية للدولة: يرى **Aghaunor & Fotoh**، أن مصطلح الجاهزية الإلكترونية للدولة يشير إلى، "تقييم المؤسسة لاستعداد الدولة ومساهمتها في ترويج، دعم، تسهيل، وتنظيم التجارة الإلكترونية ومتطلباتها المختلفة". فالدولة لها دور قوى في ترويج ونشر منافع التجارة الإلكترونية، فنتائج أحد البحوث التي تم إجراؤها في سلوفينيا أوضحت أن نشاطات الدولة لعبت دورا مهما في تعجيل تبني التجارة الإلكترونية. حيث يمكن للدولة أن توفر البيئة المناسبة للتجارة الإلكترونية التي تمكن من الإستفادة من جميع إمكانياتها. فالدول تساعد في تحديد ومعالجة المشاكل والتحديات الظاهرة، وتطوير بنية

أساسية قوية، وخلق محتوى للتجارة الإلكترونية يعتمد على اللغة المستخدمة، والثقافة السائدة في بيئة الدولة. إن التأثير القوي للجهازية الإلكترونية للدولة يمكن أن يتجلى بوضوح من خلال وجود قاعدة تكنولوجيا الاتصالات.

5. الأثر على صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تبين تقديرات الأونكتاد أن نطاق التجارة الإلكترونية يتسع بسرعة، حيث بلغت قيمتها في العالم 25 تريليون دولار عام 2015، واستحوذت التجارة بين الشركات على أكثر من 22 تريليون دولار، بينما بلغت مبيعاتها بين المؤسسات التجارية والمستهلكين ما يقرب من 3 تريليون دولار. وتستحوذ الولايات المتحدة على أكبر سوق للتجارة الإلكترونية، حيث بلغت مبيعاتها مجتمعة أكثر من 7 تريليون عام 2015. (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة، 2017، ص 02) والجدول أنه يوضح تجارة التجزئة الإلكترونية كجزء من المبيعات الإجمالية في عام 2016 في دول مختارة.

الجدول رقم (02): تجارة التجزئة الإلكترونية كنسبة مئوية من مجموع مبيعات التجزئة في 2016 في بعض الدول

البلد	النسبة
الصين	18.4
جمهورية كوريا	12,1
الولايات المتحدة	8.2
الهند	2.5
إندونيسيا	2.2
ماليزيا	1.2
الإتحاد الروسي	3
الأرجنتين	1.7
مصر	0.4
البرازيل	2.5
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	1.8

المراجع: مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، 2017، استعراض سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: الإستراتيجية القومية للتجارة الإلكترونية في مصر، جنيف، ص 08.

يوجد توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية نحو استخدام تكنولوجيا الإتصال والمعلومات والتجارة الإلكترونية، فعلى سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن حجم التجارة الإلكترونية في مصر بلغ بين المؤسسات التجارية والمستهلكين 544 مليون دولار خلال الفترة 2016/2015، غير أنها تمثل نسبة قليلة (0.4 %) من مجموع مبيعات التجزئة الإجمالية التي قدرت بـ 133 مليار دولار في عام 2015، وهي تمثل نسبة 0.2 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2016/2015، وبلغ عدد المواقع الشبكية في مصر 450 موقعا في عام 2015. (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة، 2017، ص 08، 10) أما في الإمارات، فبلغ حجم المؤسسات التي لديها نفاذ للإنترنت حوالي 98 % من مجمل هذه المؤسسات في عام 2017، بينما بلغت نسبة تلك التي لها نفاذ واسع النطاق للإنترنت 95 %، وبلغت نسبة المؤسسات التي لديها موقع إلكتروني حوالي 91 % من العدد الإجمالي، فيما تستخدم نحو 47 % من هذه المؤسسات التسويق الإلكتروني لمنتجاتها، أما تلك التي لديها إمكانية الطلب عبر الإنترنت فقد بلغت نسبتها 98 %. (عبد المنعم، طلحة، اسماعيل، 2019، ص 33) وفي المملكة

العربية السعودية، فيقدر إنفاق التجارة الإلكترونية تحت بند المعاملات بين المستهلكين والمؤسسات 29.7 مليار ريال سعودي عام 2016، ما يجعلها أحد أكبر أسواق التجارة الإلكترونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتهيمن فئة تجارة الخدمات على سوق معاملات التجارة الإلكترونية بين المستهلكين والمؤسسات، حيث شكلت حوالي ثلثي إجمالي إنفاق التجارة الإلكترونية عام 2016، وتستحوذ الخدمات المرتبطة بالسفر على الحصة الأكبر من فئة الخدمات.

وعن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن غالبيتها (94 % منها) تستخدم القنوات الرقمية في إتمام عمليات الشراء، لكن نسبة ضئيلة فقط منها تستخدم منصات التجارة الإلكترونية في بيع خدماتها ومنتجاتها. وتمثل تذاكر الطيران، وتأمين السفر، وحجوزات الفنادق، ومستلزمات وخدمات تقنية المعلومات، الأغراض الأكثر شراء من قبل هذه المؤسسات عبر الأنترنت، تلها المستلزمات المكتبية والمؤن الغذائية. ويبلغ الإنفاق الشهري لهذه المؤسسات 22.450 ريال، وتعتبر وسيلة الدفع الأكثر استخداما هي بطاقة الائتمان. وقد بينت أبحاث هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، أن 86 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تباع عبر الأنترنت، صرحت بأنها كانت نشطة في البيع عبر الأنترنت لمدة تتراوح ما بين 3 و 5 سنوات، تركز أغليتها على المملكة، بينما تستهدف البقية سوقي دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط. (هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، بدون تاريخ)

يمكن تلخيص بعض من المزايا التي تتيحها التجارة الإلكترونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتساهم في ترقية صادراتها فيما يلي:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تأخذ دورا واسعا لممارسة نشاطها على الأنترنت الذي يتيح لها النفاذ إلى جميع مواقع الأعمال التجارية، بل وأصبحت لها إمكانات واسعة ومتعددة لمنافسة المؤسسات الكبرى، إذ من خلال تسهيلات الأنترنت تخلق فرصا جديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حد سواء إذا ما كانت هي المستفيد الأكبر من التجارة الإلكترونية، فمن خلال اتصالها بالأنترنت تستطيع النفاذ إلى أسواق جديدة لم تكن متاحة لها في وقت سابق، ولا يقتصر ذلك على القدرة على تسويق منتجاتها عالميا وبأسعار مناسبة فحسب، بل أيضا أن تكلفة المعاملات الإلكترونية هي أدنى بكثير من تكلفة المعاملات التي تتم بصورة تقليدية، علاوة على ذلك تستطيع هذه المشاريع تجهيز العقود والمدفوعات وتسليم المنتجات إلى المستهلكين دون وسائط، ودون تكاليف إضافية. فالأنترنت يتيح لها القدرة على الوصول إلى الأسواق ذات القدرة الشرائية العالية كتلك التي في الولايات المتحدة وأوروبا، إذ من خلال المواقع الإلكترونية تستطيع الوصول إلى المستهلكين المغتربين في دول أخرى، ولهم طلب شديد على المنتجات في دولهم، فضلا عن أن ممارسة الأعمال التجارية الإلكترونية يوفر للمؤسسات إمكانية الحصول على المواد الأولية والسلع الرأسمالية بأسعار تنافسية. (عبد العالي، سلمان، 2013، ص 06)
- التجارة الإلكترونية تسهل نمو وتوسع المؤسسات في البلدان النامية، بسبب قدرة شبكة الأنترنت وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات للحد من تكاليف التعاملات، للقضاء على الوسطاء وتسيير الروابط إلى سلاسل التوريد العالمية. التوسع والنمو ممكنان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبلدان الأقل نموا يمكنها الاستفادة من تقنيات الأنترنت لجعلها تحقق وفورات في الإتصال، عمليات الإنتاج، وتسليم السلعة أو الخدمة. (حيف، 2016، ص 25)
- تزداد فرص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بدء التصدير عند مشاركتها في سلاسل الإنتاج على المستوى المحلي والدولي على حد سواء، حيث كشفت دراسة عن المؤسسات الإيطالية أن احتمالية قيام المؤسسات التي يتراوح عدد عمالها بـ 1 إلى 9، ومن 10 إلى 49، ومن 50 إلى 249، قد ازدادت بنسبة 98 %، 34 %، 34 % على الترتيب في حالة انخراطها في إحدى

سلاسل التوريد، مما يسمح لها بالإستفادة من انخفاض تكاليف الدخول إلى الأسواق، ووفرات الحجم عن طريق الإنخراط في سلاسل القيمة الدولية. كما قد تستفيد المؤسسات التي تقوم بالتصدير فعلا من الإنخراط في سلاسل القيمة الدولية، لأن الوصول إلى المنتجات الوسيطة المستوردة قد يؤدي إلى تطوير المنتجات النهائية، وتحسين جودتها، وزيادة كمية الصادرات، ومن ثمة يزداد أثره على الإنتاجية، وهذا يتوقف على القدرة التنافسية للمؤسسات، ومدى وموازين القوى بين الموردين المحليين والمشتريين العالميين في السلسلة. مثلا في تونس، اتضح أن أثر الصادرات على الإنتاجية والربحية في المؤسسات التونسية يزداد في حالة استيراد المنتجات الوسيطة أيضا. كذلك قد تمثل تلك المنتجات المستوردة قناة قوية لنشر التكنولوجيا وتحفيز الإبداع في المنتجات والعمليات التشغيلية. (مركز التجارة الدولية، 2015، ص 03)

5. خاتمة:

توصلت هذه الدراسة إلى أن قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتبني التجارة الإلكترونية يتأثر بعدة عوامل منها، العوامل التكنولوجية، كغياب الوعي في تطبيق تكنولوجيا المعلومات، وغياب المعرفة حول كيفية استخدام أجهزة الإعلام الآلي، وعدم الثقة في استخدام التكنولوجيا. والعوامل التنظيمية، كغياب الجاهزية التنظيمية الملائمة لتبني التكنولوجيا. والعوامل القانونية، إذ تغيب في بعض الدول القوانين المرتبطة بمجال التجارة الإلكترونية، وتنظيمها. العوامل الأمنية، إذ تؤثر مشكلة غياب الأمن والثقة بشكل كبير في قرارات تبني التجارة الإلكترونية. إلى جانب العوامل البيئية، المتمثلة في مدى الجاهزية الإلكترونية للدولة، ومدى القدرة على الابتكار لدى المؤسسة ومنافسها.

التوصيات:

- تطوير الجهاز المصرفي وتسهيل التعامل بوسائل الدفع الحديثة والإلكترونية.
- تسهيل عمليات التحويل المالي بالعملة الصعبة للمؤسسات.
- بالنسبة للمؤسسات يجب عليها الإهتمام بتدريب عمالها وتطوير مهاراتهم وتدريبهم على استخدام التكنولوجيا.
- الإهتمام بالتكوين والمرافقة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في مجال التسويق والتسويق الإلكتروني.
- تحسين جودة شبكة الأنترنت وتوفير البنية التحتية لتوسيع استخدام تكنولوجيا الإتصالات من قبل المؤسسات.

6. قائمة المراجع:

1. المؤلفات:

- مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة: استعراض سياسات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات: الإستراتيجية القومية للتجارة الإلكترونية في مصر، جنيف 2017.
- مركز التجارة الدولية: الإتصال والمنافسة والتغيير من أجل النمو الشامل، آفاق القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة لعام 2015.
- هبة عبد المنعم، الوليد طلحة، طارق اسماعيل: النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2019.

2. المقالات:

العوامل المؤثرة في تبني التجارة الإلكترونية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على

- العوضي أحمد عبد الله: العوامل المؤثرة في التسويق والتجارة الإلكترونية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 06، 2010.
- أمجد صباح عبد العالي، هيثم عبد الله سلمان: أهمية التجارة الإلكترونية ومعوقاتها في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 22، 2013.
- حافظ الصديق إسماعيل منصور: مدى جاهزية المصارف التجارية لتبني التجارة الإلكترونية. دراسة ميدانية على المصارف التجارية العاملة في مدينة طبرق، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد الأول والثاني، بنغازي، 2009.
- طرشي محمد، بوفليح نبيل: التجارة الإلكترونية في الدول العربية بين الواقع والمأمول، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018.
- فؤاد الشيخ سالم، محمد سليمان عواد: المعوقات المدركة لتبني تطبيقات التجارة الإلكترونية في الشركات الأردنية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 01، العدد 01، 2005.

3. المدخلات:

- الحصري أحمد، الشمران فهد: مقدمة أمن المعلومات، منتدى الرياض الاجتماعي الثالث، المجتمع والتقنية، تحديات وآفاق، وزارة الشؤون الاجتماعية، السعودية.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي: ورقة السياسات والتوصيات المنبثقة عن مؤتمر المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة الثاني، نحو خارطة طريق لتمكين أداء المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة، 06 ديسمبر 2020، الأردن.
- بولفوال هارون، رحمانيرجمال بوزيان: الأنترنت، البنية التحتية للتجارة الإلكترونية، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر- عرض تجارب دولية، المركز الجامعي خميس مليانة.

4. الرسائل والأطروحات:

- النونو عماد أحمد إسماعيل: التسويق عبر الأنترنت- دوافع التبني أو الرفض، دراسة ميدانية، دكتوراه في إدارة الأعمال والتخطيط الإقتصادي، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2007.
- سحائين الميلود: مساهمة تكنولوجيا المعلومات والإتصال في تحقيق بأبعاد التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، أطروحة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2016/2017.
- ولاء جمال حيف: العوامل المؤثرة في تبني التجارة الإلكترونية في الشركات المتوسطة وصغيرة الحجم وانعكاساتها على الربحية، رسالة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير في الأعمال الإلكترونية، جامعة الشرق الأوسط، 2016.

5. الجرائد الرسمية والتقارير:

- الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 28، 2018/05/16.
- هيئة الإتصالات وتقنية المعلومات: تقرير الإتصالات وتقنية المعلومات، التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، رؤية 2030.

آليات معالجة المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

Mechanisms to address the obstacles facing small and medium-sized enterprises in Algeria

د. بن عمروش فائزة

جامعة امحمد بوقرة – بومرداس

f.benamrouche@univ-boumerdes.dz

د. رزاز رتيبة

جامعة امحمد بوقرة – بومرداس

r.rezzaz@univ-boumerdes.dz

ملخص:

رغم المجهودات التي بذلتها الدولة لتحسين المحيط الاقتصادي، والنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور هام وفعال في الاقتصاد، تبقى النتائج المحققة ضمن هذا المسعى لا ترقى لمستوى الطموحات والأهداف المسطرة، وهذا راجع للعديد من المعوقات التي تعترض طريقها، وتعرقل مسيرتها نحو التطور والتنمية، وقد تعددت الآليات التي تبنتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع إلا أنها ما تزال مبتدئة في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العوائق، آليات المعالجة

Abstract:

Despite the efforts made by the state to improve the economic environment, And the advancement of the sector of small and medium enterprises because of their important and effective role in the economy, The results achieved within this endeavor do not live up to the ambitions and goals set, This is due to the many obstacles that stand in its way, And impede its march towards development, There have been many mechanisms adopted by Algeria to promote this sector, but they are still beginning in this field.

Keywords: Small and Medium Enterprises, Obstacles, Treatment mechanisms

1. مقدمة

بالرغم من أن وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يعود إلى ما قبل الاستقلال، إلا أن معالم الاهتمام الفعلي بها بدأ مع نهاية الثمانينات نتيجة التحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق. فقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر من أهم الروافد الاقتصادية إلا أنه لم يتم استغلاله بالصورة المطلوبة من قبل الدولة الجزائرية، نتيجة المعوقات التي تواجهه وتقف كحد أمام تطوره، لذلك عمدت الدولة إلى تطبيق العديد من الآليات الرامية لتطويره وتفعيله.

مما سبق يمكننا صياغة إشكالية بحثنا والتي تتلخص في التساؤل التالي:

ما هي أهم الآليات التي يمكن من خلالها معالجة معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

للإلمام بجوانب الموضوع ارتأينا تقسيمه إلى المحاور التالية:

المحور الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المحور الثاني: معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المحور الثالث: الآليات المقترحة لمعالجة معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

2. ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.2. تعريف مختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدول والمنظمات الاقتصادية المختلفة، وفيما يلي سنقدم بعض التعاريف الدولية لها.

■ تعريف الولايات المتحدة الأمريكية: باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة تبنا هذا النوع من المؤسسات فإن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها له وضع خاص، من أهم التعريفات الخاصة لها نذكر التعريف الرسمي سنة 1953: والذي عرفها بأنها: "المؤسسة التي تكون ملكيتها مستقلة وتعمل بصورة مستقلة، ولا تملك قدرة السيطرة على المجال الذي تعمل فيه"¹.

■ تعريف تركيا: التعريف الأكثر انتشاراً واستخداماً خاصة من قبل الاقتصاديين الذين تناولوا التجربة التركية في مجال المؤسسات الصغيرة، هو: "المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي التي يعمل بها من 10 إلى 49 عامل بينما المؤسسة المتوسطة هي التي يعمل بها من 50 إلى 199 عامل، أما فيما يخص المؤسسات متناهية الصغر فهي المؤسسة التي يعمل بها أقل 10 عمال"².

■ تعريف اليابان: تم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان من خلال القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 1963 (Small and Medium Enterprise basic Law)، الذي يعد دستوراً موجهاً للقضاء على جميع العقبات التي تواجه هذه المؤسسات، وتقليص الفجوة بينها وبين المؤسسات الكبيرة، وقد تم تعديل هذا القانون في 03 ديسمبر 1999 بهدف وضع سياسة لتطوير وتنمية قاعدة عريضة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق تنمية للاقتصاد

الياباني وقد عرف هذا القانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها " تلك المؤسسات التي لا يتعدى عدد العمال بها 300 عامل، ورأس مالها لا يفوق 300 مليون ين ياباني"³.

■ **تعريف المغرب:** تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النسبة الأكبر في عدد المؤسسات المغربية التي تعتبر أساس نجاح النسيج الصناعي المغربي، وقد تطور تعريفها من فترة إلى أخرى إلى حين صدور التعريف الرسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنبثق عن ميثاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 23 جويلية 2002. أين عرفت وفقا للمادة الأولى من هذا الميثاق على أنها: " كل مؤسسة يقوم مباشرة بتسييرها أو إدارتها أو هما معا، الأشخاص الطبيعيون المالكون لها أو الملاك الشركاء أو المساهمون فيها، إذا كان رأس مالها أو حقوق التصويت فيها غير مملوكة بنسبة حقوق 25 % من لدن مؤسسة أو عدة مؤسسات لا ينطبق عليها تعريف مؤسسات الصغيرة والمتوسطة."⁴

■ **تعريف تونس:** لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بل نجد عدة تعاريف متعلقة بها تختلف باختلاف الجهة المصدرة للتعريف أو الحاجة لذلك أو تختلف من قطاع إلى آخر وأهمها: "يعتبر هذا التعريف الأكثر استعمالا في الاقتصاد التونسي، وهو يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال، على أنها المؤسسات التي توظف ما بين 15 إلى 155 عامل، والمؤسسات التي تشغل أقل من 15 عمال تعتبر مؤسسات مصغرة، وهو التعريف المستخدم في معظم دول العالم. إلا أن هذا التعريف لم يتم تحديده بوثيقة رسمية في تونس"⁵.

■ **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:** ولم تقدم السلطات الرسمية في الجزائر على وضع تعريف للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلا في سنة 2001، والذي يتلخص في القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون بالتوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة⁶، إذ يحتوي في مادته الرابعة على تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثل في: حيث تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من 01 إلى 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (02) دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار جزائري، تستوفي معايير الاستقلالية.⁷

2.2. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يتميز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص أهمها:

■ **سهولة الإنشاء والتأسيس:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصغر حجمها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة، لهذا يخلق إنشاؤها تعقيدات كبيرة، فدراسات الجدوى ودراسات تأسيسها لا تتطلب وقتا كبيرا، كما تتميز بسهولة تشييد المباني وتركيب خطوط الإنتاج من معدات وآلات، فضلا عن سهولة تحضير مستلزمات التشغيل سواء العمال أو المواد الخام، كما تتميز بصغر حجم رأس مالها المطلوب للإنشاء والتنفيذ وذلك لبساطة هيكلها.⁸

■ **المقدرة على تغيير النشاط بسهولة وسرعة:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأن لديها مستويات هرمية محدودة وعدد قليل من الموظفين، الأمر الذي أدى إلى عدم وجود آليات بيروقراطية رسمية جامدة تجعل عملية التغيير نحو الأحسن والأفضل تجري بطريقة أفضل وأسرع، هذه المرونة تمكن من الاستفادة السريعة من الفرص المتاحة في السوق، أي لديها القدرة على التحول إلى إنتاج سلع وخدمات أخرى تلبى رغبات وأذواق المستهلكين، عكس المؤسسات الكبيرة التي يصعب عليها تغيير خطط وبرامج وخطوط إنتاجها.⁹

■ **الملكية الخاصة من قبل شخص أو عدة أشخاص:** في معظم الأحيان تخضع ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لشخص واحد أو عدة أشخاص، وهذا ما يعمل على تعزيز الروابط العائلية بين الأفراد حيث يلاحظ أن العاملين في هذه

المؤسسات وعلى الأغلب هم أبناء أسرة واحدة أو من أسر متقاربة. مما يؤدي إلى نوع من التكامل الاجتماعي، إلى جانب معرفتهم التامة بالعمل والمشكلات التي تعترضهم على اعتبار أنهم الملاك الفعليون لهذه المؤسسات. وهذا ما يسهل من إمكانية وضع الحلول المقترحة للمشكلات القائمة، وسهولة اتخاذ القرار وانعدام الروتين وارتفاع مستوى الاتصال، كل هذا يجعل هذه المؤسسات تتسم بالمرونة.¹⁰

■ نظام معلومات داخلي يتميز بقلّة التعقيد: تتوفر على نظام معلومات داخلي يتميز بقلّة التعقيد، وهو ما يسمح بالاتصال السريع صعودا ونزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها، أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا، وهي في مثل هذه الحالة قليلة الحاجة إلى دراسات السوق المعتمدة، لأن التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين.¹¹

■ انخفاض معامل رأس المال/ العمل: نظرا لكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستخدم تكنولوجيا بسيطة ذات تكلفة أقل، يمكن استيعابها بسهولة وفي فترة زمنية قصيرة، مما يتلاءم مع كثافة العمالة والندرة النسبية في رأس المال وبالتالي استيعاب فائض العمالة؛ ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض مستويات معامل رأس المال إلى العمل، إذ تمتاز هذه المؤسسات بحاجتها إلى اليد العاملة الكثيفة مقارنة بحاجتها إلى رأس المال القليل وهو ما يفسر استخدامه التكنولوجيا أقل تعقيدا.¹²

■ انخفاض وفورات الحجم، والاستفادة من وفورات التجمع وإمكانيات التخصص: تنخفض وفورات الحجم في المؤسسات الصغيرة مقارنة مع المؤسسات الكبيرة، نتيجة انخفاض الطاقات الإنتاجية وحجم الإنتاج، ولكن يمكن لهذه المؤسسات تعويض ذلك بنوع آخر من الوفورات والذي يطلق عليه وفورات التجمع، وهذا يتطلب إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجانب بعضها البعض. كما هو الحال في المدن الصناعية الكبرى، حيث تحقق هذه المدن المقومات الأساسية للإنتاج الصناعي المتكامل والذي يقود إلى التخصص، وبالتالي تستطيع هذه المؤسسات أن تستفيد من المزايا التي تحققها المؤسسات الكبرى.¹³

■ المعرفة التفصيلية للعملاء والسوق: سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدود نسبيا والمعرفة الشخصية بالعملاء يجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية وتحليل هذه الاحتياجات والرغبات واستمرار هذا التواصل وهذه المعرفة تضمن لهذه البيانات التحديث المستمر، ولهذا لا يتفاجأ المالك المسير للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالتغيرات في رغبات أو احتياجات العملاء والظروف بصفة عامة، عكس المؤسسات الكبيرة التي تقوم بالتعرف على رغبات واحتياجات عملائها عن طريق ما يسمى ببحوث التسويق، إلا أن السوق في تغير مستمر وبالتالي لابد من استمرار هذه البحوث وهذا أمر مكلف للغاية، مما يجعل المؤسسات الكبيرة تقوم بهذه العملية على فترات متباعدة، الأمر الذي يفقد ولو نسبيا قدرة هذه المؤسسات على متابعة التطورات التي تحدث على رغبات واحتياجات العملاء.¹⁴

■ القدرة على التجديد والابتكار: إن الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هم المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات، حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يديرها أصحابها تتعرض للتجديد والتحديث أكثر من المؤسسات العامة لأن الأشخاص البارعين الذين يعملون على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم ويجدون في ذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل، فمثلا من براءات الاختراع التي أصدرها مكتب براءة الاختراعات في الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات الماضية، يعود أكثر من الثلث إلى الأفراد وأكثر من الربع إلى المؤسسات والمتوسطة الصغيرة.¹⁵

■ الملكية المحلية: في الكثير من الأحيان يكون ملاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أشخاص يقيمون ضمن المجتمع المحلي، إذ ينحصر نشاطها في المنطقة التي تنشأ بها، مما يجعلها ذات علاقات قوية بالمجتمع المحلي، وهذا ما يؤدي إلى اكتساب

المؤسسات خبرة كبيرة في معرفة سلوك المستهلكين وأذواقهم، هذا ما يعمل على تسهيل عمليات الاتصال المباشر بهم. وهذا ما يجعل هذه المؤسسات تمتاز بسهولة تكيفها مع المحيط الخارجي، وامتداد نشاطها حتى إلى المناطق النائية، حيث ينظر إليها كوسيلة للنهوض بهذه المناطق.¹⁶

■ **اتساع انتشارها الجغرافي:** سهولة تكيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المحيط الخارجي وامتداد نشاطها إلى المناطق النائية، يجعل منه وسيلة للنهوض بهذه المناطق خاصة وأن المشاريع التي تعتمد على لا تتطلب قيمة عالية من الاستثمارات¹⁷، مما يؤدي إلى تحقيق التنمية المتوازنة بين الريف والمناطق الصناعية الحضرية. بالإضافة إلى مساهمتها في الحد من الهجرة من الريف إلى المدن والتخفيف من الضغط على المدن الكبرى وتأمين فرص عمل لشريحة واسعة من العاطلين في المناطق الريفية والنائية مما يساهم في ارتفاع مستوى المعيشة، لذا فهي أداة لإحداث التطور الاجتماعي والاقتصادي.

■ **سهولة الدخول والخروج من السوق:** نظرا لانخفاض قيمة رأس المال الثابت، خاصة فيما يتعلق بالمعدات والآلات التي يتألف منها خط الإنتاج وقلة المخزون من الإنتاج وسهولة تحويل أصول المؤسسة إلى سيولة، دون تكبد خسائر، فإن ذلك يتيح لها الدخول والخروج من السوق بسهولة وبصورة سريعة وفي فترة زمنية قصيرة عكس المؤسسات الكبيرة التي تحتاج إلى وقت طويل سواء عند الدخول أو الخروج من السوق.¹⁸

■ **معنى فعال للموارد البشرية والمادية:** الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات والهيئات غير الحكومية، وغيرها من مصادر التمويل الذاتي، الأمر الذي يعني استقطاب موارد مالية كانت موجهة إلى الاستهلاك الفردي يغير منتج¹⁹، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل معنى فعال للموارد البشرية والمادية فهي تستطيع أن تكون بمثابة ادخار الملاك الصغار الذين يبحثون عن استثمار أموالهم عوض اللجوء إلى وضعها في المصارف، بحيث يقومون بإنشاء مؤسسات خاصة بهم.²⁰

■ **التكامل مع المؤسسات الكبيرة:** وذلك من خلال مساهمتها في منح المؤسسات الكبيرة ميزة تنافسية عالية ناتجة عن التكامل الرأسي والأفقي على أساس التعاون المستمر والتبادل بينهما، وهذا راجع إلى كون المؤسسات الكبيرة لا تستطيع القيام وحدها بكل العمليات الإنتاجية اللازمة المستخدمة للإنتاج لهذا توكل بعض المهام الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يعتبر أي إنتاج لهذه المؤسسات مدخل إنتاجي للمؤسسات الكبيرة، لهذا تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغذي الأساسي للعمليات الإنتاجية التي تقوم بها المؤسسات الكبرى، وبالتالي نصل إلى نظام أكثر توازنا واستقرارا في السوق المحلي.²¹

■ **مركز التدريب الذاتي:** تنسم هذه المؤسسات بقلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل، بمعنى أنها تعتبر مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكها والعاملين فيها، وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار، وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة، وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم ويؤهلهم لقيادة عمليات استشارية جديدة وتوسيع نطاق فرص العمل المتاحة. وإعداد أجيال من المدربين للعمل في المؤسسات الكبيرة مستقبلا، لذا فإن هذا النوع من المؤسسات يعد المكان المناسب لتنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وإتقان وتنظيم المشاريع الصناعية وإدارتها.²²

3.2. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تزايد أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحياة الاقتصادية المعاصرة ويمكن إبراز أهمية هذه المؤسسات فيما يلي:

■ توفير مناصب شغل جديدة وامتصاص البطالة: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بديلا يساعد في القضاء على مشكلة البطالة حيث أنها تسعى لتوفير العمل للعمال الذين لا يمكن توظيفهم على مستوى المؤسسات الكبرى لكونهم يفتقدون للمؤهلات العلمية أو الكفاءة المطلوبة على مستوى هذه المؤسسات، نظرا لكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط عادة في مجالات لا تتطلب المؤهل العلمي بدرجة كبيرة كالصناعات التقليدية والحرفية التي تتطلب المهارة.²³

■ تكوين الإطارات الماهرة وتنمية الإبداع والابتكار: تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تكوين العمالة الماهرة في ظل قلة وضعف مراكز التدريب من خلال تدريب العاملين وتأهيلهم لوظائف أحسن مستقبلا حيث أنها تسمح لهم بالقيام بمهام متعددة وفي فترات زمنية قصيرة حتى تكبر وتنوع المهام والمسؤوليات التي يقومون بها مقارنة بمراكز التدريب الرسمية، وبذلك تتسع مداركهم ومعارفهم وتزداد خبراتهم حتى يكونوا في موقع اتخاذ القرارات الهامة، وهذا ما يعزز طاقاتهم وقدراتهم الفعالة. إضافة إلى ذلك تعطي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة أكبر للمنظمين الجدد للدخول للأسواق والظهور وهذا يعطي فرصة أكبر لبروز أفكار متطورة وابتكارات جديدة مما يسهم بشكل كبير في عملية التنمية.²⁴

■ المساهمة في دعم المؤسسات الكبرى: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في نجاح المؤسسات الكبيرة حيث تمدّها باحتياجاتها وتغذي خطوط التجميع فيها وتقوم بدور الموزع والمورد لهذه المؤسسات فهي تعتبر كمؤسسات مغذية للكيانات الاقتصادية العملاقة، ولا يمكن أن تحدث منافسة شديدة بينها نظرا للتعاون والدور التكاملي بينهما، حيث تعهد المؤسسات الكبيرة عن طريق التعاقد ببعض العمليات المتخصصة والدقيقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها تتسم بدرجة عالية من الكفاءة والتفوق والتحكم في الجانب التكنولوجي أكثر من المؤسسات الكبيرة.²⁵

■ المساهمة في التنمية الإقليمية: بالنظر إلى المزايا التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تجعلها تحقق انتشارا جغرافيا وإقليميا يمكنها من تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية في نفس الوقت، وبالتالي تخفيف الفوارق الاجتماعية وحتى الاقتصادية بين مناطق الحضر والريف الذي يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية بين الأقاليم الجغرافية. فالانتشار الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية يعمل على التخفيف من حدة مشكلة البطالة وتوفير فرص عمل للأفراد، وامتصاص فائض العمالة من القطاع الزراعي الذي يعاني من البطالة، ومنه كبح الهجرة المستمرة من الأرياف إلى المدن، وبالتالي الارتقاء بالمناطق الريفية.²⁶

■ المساهمة في تنمية الصادرات: للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إمكانية معالجة اختلال ميزان المدفوعات سواء كان بتصنيع سلعا بدلا من استيرادها أو تصدير سلعا إنتاجية وسيطة أو نهائية للخارج.²⁷ وتؤكد التجارب الدولية نجاح هذه المؤسسات في زيادة حجم وقيمة هذه الصادرات، ففي ألمانيا تمثل صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 66% من إجمالي الصادرات الصناعية، وفي إيطاليا تصل هذه النسبة إلى نحو 47%، وفي اليابان تصل إلى حوالي 30%، بالإضافة إلى إنتاج سلع وسيطة بنسبة 20% من صادرات المؤسسات الكبرى، وفي فرنسا تصل النسبة إلى حوالي 27%. وفي الولايات المتحدة، تصل نسبة أصحاب المؤسسات الصغيرة بين المصدرين حوالي 96%، قاموا بتصدير حوالي 30% من إجمالي الصادرات الأمريكية سنة 1999.²⁸

■ رفع مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي: إن تدعيم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الريفية خاصة والتي يتم ممارستها في القرى والأقاليم المختلفة يساعد على رفع نسبة مشاركة الإناث في الأنشطة المختلفة التي تتطلب عمالة نسائية مثل المشغولات والملابس المطرزة والنسيج، حيث يساعد هذا على استغلال طاقتهن والاستفادة من أوقات

فراغهن وزيادة دخلهن ورفع مستوى معيشتهن ومن ثم الاستغلال الأمثل لقوى العاملة من النساء ويدعم مشاركتهن في النشاط الاقتصادي ويحد من بطالتهن.²⁹

■ عامل مساعد على الاستقرار الاجتماعي والسياسي: تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا للأمن الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي في المجتمعات كونها تعطي الفرصة لبعض الفئات في المجتمع كالمراة والمهنيين الشباب لأن تصبح قوة فعالة فيه عبر إقامة وتأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه الفئات لا تملك القدرات المالية أو الأكاديمية أو العلاقات العامة التي تمكنها من إقامة مؤسسات كبيرة وذلك يعني بقاءها على هامش العملية الإنتاجية في المجتمع حيث تعمل على تسهيل دخول هذه الفئات إلى العملية الإنتاجية من خلال تبني نهج المؤسسات الصغيرة مما يعمل على دمجهم في العملية الإنتاجية المبدعة وبالتالي يساهم بإزالة التوتر الذي يغلف عادة شكل العلاقة بين هذه الفئات وباقي شرائح المجتمع.³⁰

■ التكيف مع الأزمات والتقلبات الاقتصادية: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونظرا لصغر حجم نشاطها ورأسمالها تكون أكبر مرونة من المؤسسات الكبرى على التأقلم مع التقلبات أو التغيرات في الظروف الاقتصادية كما أن لها القدرة على الاستجابة لطلبات السوق بصفة سريعة وفي أقل وقت ممكن، ويرجع ذلك أساسا إلى³¹ كون هذه المؤسسات تعتمد على استثمار مادي صغير الحجم مما يسهل عملية التحول الاقتصادي. وبالتالي تبرز أهمية هذه المؤسسات في أوقات الأزمات من خلال دورها الحيوي في المحافظة على مناصب الشغل، حيث أثبتت هذه المؤسسات حيويتها وديناميكيةها في مواجهة أزمة الركود.

3. معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

رغم المجهودات التي بذلتها الدولة لتحسين المحيط الاقتصادي، والنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور هام وفعال في الاقتصاد، تبقى النتائج المحققة ضمن هذا المسعى لا ترقى لمستوى الطموحات والأهداف المسطرة، وهذا راجع للعديد من المعوقات التي تعترض طريقها، وتعرقل مسيرتها نحو التطور والتنمية، وأحيانا تقضي على وجودها وتؤدي إلى نهايتها.

من خلال هذا المحور قمنا بعرض دراسة لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والمعوقات التي تواجهها وتقف كحد أمام تطورها، انطلاقا من فكرة أن عملية تحديد وحصر المشكلات يعد الأساس التمهيدي لاتخاذ الوسائل والإجراءات الكفيلة لتفعيلها. وهذا بهدف معالجة هذه المعوقات من أجل تجاوزها بغية النهوض بالاقتصاد الوطني والارتقاء بها إلى المستوى المطلوب، خاصة في ظل الأوضاع الحالية التي تعيشها الجزائر. ويمكن تلخيص أهم هذه المعوقات فيما يلي:

1.3. معوقات إدارية وتمويلية وضريبية: والتي عبرت عنها العوامل المتمثلة في:

- ندرة مصادر التمويل المتاحة وصعوبة تأمين الضمانات.
- صعوبة وتباطؤ إجراءات التسجيل والترخيص.
- البيروقراطية وانتشار الفساد الإداري.
- النظام الضريبي المطبق.

2.3. معوقات متعلقة بكفاءات وتكوين اليد العاملة والتي عبرت عنها العوامل المتمثلة في:

- ضعف اليد العاملة المؤهلة الناتجة عن توظيف عمال بناء على العلاقات الشخصية والعائلية.
- نقص الدورات التدريبية التي تحسن وترفع من مستوى أداء العمال.
- افتقار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الخبرة التنظيمية والتسييرية.
- عدم تحفيز العمال واستعمال نظام التحفيز لرفع مستويات أدائهم.
- ثالثا: معوقات تسويقية وتنافسية
- والتي عبرت عنها العوامل المتمثلة في:
- عدم اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نظام معلومات داخلي لترشيد التخطيط المستقبلي، ونظام معلومات خارجي لتشخيص الفرص والتهديدات.
- المنافسة الحادة من طرف الشركات الكبرى.
- مشكلة البنية التحتية والسوق الموازية.
- صعوبة حيازة التكنولوجيا ومسايرتها، وعدم اهتمامها بالإبداع والابتكار.

بعد أن قمنا بتفريغ إجابات المستجوبين والتعرف على المعوقات التي تواجه أفراد العينة، وآرائهم حول الآليات المقترحة لمعالجة هذه المعوقات، وذلك من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وتحديد درجات الإجابة ضمن مجالات القبول المختلفة، بغية الوصول إلى نتائج تتضمن الإجابة على أسئلة الدراسة. ووفق نتائج التحليل الإحصائي الموضحة في الجدول الموالي الذي يوضح ترتيب معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدرجة ضمن المحور الثاني:

الجدول رقم (01): الترتيب العام لمعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المعوقات	متوسط الأوزان	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
تقييم المعوقات الإدارية، التمويلية والضريبية	3,777	0,973	1	كبيرة
تقييم المعوقات المتعلقة بالكفاءات وتكوين اليد العاملة	3,205	1,089	3	متوسطة
تقييم المعوقات التسويقية والتنافسية	3,724	1,147	2	كبيرة
متوسط الأوزان العام	3,568	1,069	-	كبيرة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات ال SPSS

- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن متوسط أوزان العينة للمعوقات الإدارية، التمويلية والضريبية قدر بـ 3,777 حيث مثل أعلى متوسط بانحراف معياري قدر بـ 0,973، وهذا ما يدل على اتفاق أغلب أفراد عينة الدراسة على وجود هذه المعوقات وبدرجة كبيرة.

- يليه في المرتبة الثانية المعوقات التسويقية والتنافسية بمتوسط أوزان للمعوقات المتعلقة بالكفاءات وتكوين اليد العاملة قدر ب 3,724 بانحراف معياري قدر ب 1,089، وهذا ما يدل على اتفاق أغلب أفراد عينة الدراسة على وجود هذه المعوقات وبدرجة كبيرة.

- ثم في المرتبة الثالثة المعوقات المتعلقة بالكفاءات وتكوين اليد العاملة بمتوسط أوزان 3,205 بانحراف معياري يقدر ب 1,147، وهذا ما يؤكد على اتفاق أغلب أفراد عينة الدراسة على وجود هذه المعوقات وبدرجة متوسطة.

أما بالنسبة للمتوسط العام للبعد فقد قدر ب 3.568 بانحراف معياري يقدر ب 1,069، ووفق هذه النتائج فإن درجة الموافقة على هذا المحور كانت كبيرة، وهذا يؤكد أفراد العينة على وجود هذه المعوقات وبدرجة كبيرة

4. الآليات المقترحة لمعالجة معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من الآليات التي من شأنها النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نذكرها فيما يلي:

1.4. تفعيل النظام الإداري التمويلي والضريبي: وذلك من خلال:

- إصلاح النظام البنكي وطرح بدائل تمويلية جديدة.
- طرح صيغ تمويلية تتوافق مع الشريعة الإسلامية لاستقطاب أصحاب المشاريع الذين يعزفون عن التمويلات الربوية.
- تفعيل البورصة يعتبر إحدى الآليات الناجعة لتطوير المؤسسة.
- تتطلب ديناميكية نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة استجابة إدارية سريعة تنظيما وتنفيذا لرفع مستوى أدائها.
- تطوير النظام الضريبي بما يتلاءم وطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تخفيض العبئ الضريبي المطبق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في طور الإنشاء.
- توفير برنامج تأمين ضد خسائر وحالات تعسر الديون للحد من فشل المؤسسة.

2.4 دعم جهود البحث والتكوين وتنمية الكفاءات البشرية بما يتوافق ومتطلبات المؤسسة: من خلال:

- تطبيق المؤسسة مبدأ الشخص المناسب في المكان المناسب.
- الإدارة الجيدة والتخطيط السليم في المؤسسة يضمن ديمومتها.
- تطوير المهارات الإدارية لمسيرتي المؤسسات.
- تنظيم دورات تكوينية مستمرة للعمال.
- المشاركة في الندوات والمؤتمرات والمعارض وورش العمل لتطوير المؤسسة تقنيا وبشريا ومهنيا.
- تفعيل نظام الحوافز والمكافأة للرفع من مستوى أداء العمال.

3.4. تفعيل النظام التسويقي والتنافسي: من خلال مايلي:

- تطوير المنظومة الإحصائية والمعلوماتية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تكثيف تنظيم الصالونات والمعارض الجهوية والوطنية وحتى الدولية بهدف التعريف بالمؤسسة ومنتجاتها.
- دعم سياسات تكامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات الكبرى مما يساعد في تكوين هيكل صناعي متكامل.

- تعزيز روح الإبداع والابتكار داخل المؤسسة من أجل تحقيق ميزة تنافسية.

▪ دعم استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

▪ اعتماد البعد الدولي في نشاط المؤسسة لتصدير منتجاتها.

4.4. تفعيل نظام المرافقة للمؤسسة لنشر الوعي الاقتصادي بأهميته ودوره الفعال في دعمها وترقيتها: فالمرافقة لها دور كبير في ترقية الاقتصاد الوطني، كونها تساهم في توسيع وتوزيع القاعدة الاقتصادية من خلال تجسيد الأفكار الريادية الناجحة وتحويلها إلى مشاريع اقتصادية واعدة، كما تساهم في تطوير القدرة التنافسية والتصديرية للمؤسسات ان هيئت لها الأرضية الملائمة.

وهذا ما تلخصه نتائج التحليل الإحصائي الذي يوضح الترتيب العام للآليات المقترحة لمعالجة معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المندرجة ضمن المحور الثالث والموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): الترتيب العام للآليات المقترحة لمعالجة معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الدرجة	الترتيب	الانحراف المعياري	متوسط الأوزان	محاور الجزء الثالث
كبيرة جدا	1	0,728	4,285	تقييم تفعيل النظام الإداري التمويلي والضريبي
كبيرة	3	1,030	3,774	تقييم دعم جهود البحث والتكوين وتنمية الكفاءات البشرية
كبيرة	2	0,791	4,164	تقييم تفعيل النظام التسويقي والتنافسي
كبيرة	-	849,0	4.074	متوسط الأوزان العام

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات ال SPSS

من خلال الجدول أعلاه الذي يمثل متوسطات المحور الثالث الخاص بالآليات المقترحة لمعالجة معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق مقياس التدرج الخماسي نجد أن:

- متوسط أوزان العينة لعبارات تفعيل النظام الإداري التمويلي والضريبي مثل أعلى متوسط بقيمة قدرت ب 4,285 بانحراف معياري يقدر ب 0,728 بدرجة موافقة كبيرة جدا، وقد احتل المرتبة الأولى وهذا ما يؤكد على موافقة أغلب أفراد عينة الدراسة على مساهمة هذه الآليات بغية مواجهة المعوقات الإدارية، التمويلية والضريبية. وبالتالي تأكيد أن مواجهة المعوقات الإدارية والتمويلية والضريبية تستدعي تفعيل وتطوير النظام الإداري والتمويلي والضريبي.

- يليه في المرتبة الثانية تفعيل النظام التسويقي والتنافسي بمتوسط أوزان قدر ب 4,164 بانحراف معياري يقدر ب 1,030 بدرجة موافقة كبيرة، وهذا ما يؤكد على اتفاق أغلب أفراد عينة الدراسة على تنشيط هذه الآليات بغية مواجهة المعوقات التسويقية والتنافسية التي تواجه مؤسساتهم بغية مواجهة المعوقات المتعلقة بالكفاءات وتكوين اليد العاملة، وبالتالي مواجهة المعوقات التسويقية والتنافسية تستدعي تفعيل وتطوير النظام التسويقي والتنافسي.

- أما المرتبة الثالثة فتمثلت في تقييم دعم جهود البحث والتكوين وتنمية الكفاءات البشرية بمتوسط أوزان قدر ب 3,774 بانحراف معياري يقدر ب 0,791 بدرجة موافقة كبيرة، مما يؤكد على موافقة أغلب أفراد العينة على الآليات المقترحة لمعالجة المعوقات المتعلقة بالكفاءات وتكوين اليد العاملة

5. الخاتمة

أظهرت دراسة وتحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية، أنها تعاني من مشكلات عديدة اقتصادية وتمويلية وتسويقية وإدارية ومشكلات نقص المعلومات، وهي مشكلات متداخلة من حيث أسبابها ونتائجها، ويلاحظ أن بعض هذه المشكلات داخلية تتعلق بأمور تتصل بكل مؤسسة بذاتها وتكون ناتجة عن وجود اختلال في الهيكل الداخلي لها، أي أن هذه المشكلات تنبع في داخل المؤسسة، وأن بعض تلك المشكلات خارجية تتعلق بمناخ النشاط الاقتصادي بصفة عامة، ومناخ الاستثمار بصفة خاصة، أي أن هذه المشكلات تأتي من خارجها.

النتائج:

من خلال دراستنا خلصنا إلى مجموعة من النتائج نلخصها فيما يلي:

- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلات عديدة اقتصادية وتمويلية وتسويقية وإدارية ومشكلات نقص المعلومات، وهي مشكلات متداخلة من حيث أسبابها ونتائجها.
- أفراد عينة الدراسة أكدوا تأثير هذه المعوقات على مؤسساتهم بنسب عالية، وأغلب أفرادها اتفقوا على تطبيق هذه الآليات المقترحة بغية معالجة هذه المعوقات، وبالتالي دعم مؤسساتهم أولاً، ورفع مستوى دور مؤسساتهم في دعم الاقتصاد الوطني والنهوض به ثانياً.
- بالرغم من توفير الجزائر منظومة قانونية وتشريعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل دعمها وترقيتها إلى جانب برامج واتفاقيات التعاون الدولية مع عدة منظمات وهيئات دولية، إلا أن استفادتها من هذه البرامج كانت ضئيلة مقارنة بدول أخرى.
- نقص التعاون الفعال بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجامعات ومراكز البحث.
- استخدام الدولة الجزائرية العديد من الإجراءات والبرامج، سعياً منها إلى رفع القدرات التنافسية لهذه المؤسسات وتحسين مستوى أدائها.

التوصيات:

- نظراً للأهمية البالغة التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، والدور البالغ الأهمية في عملية التنمية الاقتصادية، فهي بحاجة إلى المزيد من الدعم والتشجيع من طرف الدولة ويكون ذلك من خلال:
- تأسيس مؤسسات متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشروط سهلة وميسرة للإقراض، تتماشى مع قدرة هذه المؤسسات وإمكاناتها على الوفاء بذلك من جهة، وأخرى متخصصة في تمويلها بقروض ذات فوائد منخفضة أو غير ربوية، لاستقطاب أصحاب المشاريع الذين يعزفون عن التمويلات الربوية، وذلك بالتنسيق مع مؤسسات لضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يساهم في دعم النشاط الانتاجي، التجاري والتسويقي لها.

- إنشاء أنظمة تأمين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق شروط متفق عليها مسبقا تعمل على توفير الضمانات اللازمة للحصول على قروض إلى جانب ضمان تسديد القروض في حالة الخسائر المحتملة.
- تسهيل الحصول على الأراضي اللازمة لإقامة المؤسسات وتوفير مناخ استثماري ملائم مبني على تقديم الإعفاءات الضريبية وأسعار فائدة ميسرة على القروض تعتبر من بين أهم التحفيزات التي تشجع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة واستقطاب المهاجرين لاستثمار أموالهم في هذه المؤسسات. وبالتالي ترقية قطاع الاستثمار ومنه تنويع الاقتصاد الوطني.
- تنشيط وتفعيل الإجراءات الخاصة بالتحفيز على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة تعتمد على استخدام التكنولوجيا البارزة وتستثمر في أنشطة البحث والتطوير. مع تشجيعها على القيام بجهود الإبداع والابتكار خاصة في ظل الواقع الجديد الذي تفرضه تحديات العولمة.
- الاستعانة بالخبراء المتخصصين لتقديم الارشادات والنصائح التي تحتاجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجانب التمويلي، الإداري والتسويقي، وهذا ما يساهم في تحسين قدراتها الإدارية والفنية والتسويقية لتمكينها من التصدي للمنافسة.
- العمل على تنظيم المعارض الجهوية الوطنية وحتى الدولية، إلى جانب حث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استخدام التقنيات الحديثة للتسويق كتشجيع استعمال التجارة الالكترونية من خلال إلزامها على إنشاء مواقع إلكترونية تساعد على التعريف بها والاشهار بمنتجاتها وخدماتها للرفع من فرص تسويقها محليا ودوليا.
- إنشاء منظومة معلومات واحصائيات ذات مصداقية على مستوى الهيئات والوزارات، تعمل على توفير المعلومات اللازمة وتسهيل تداولها، للاطلاع على فرص الاستثمار المتاحة، والحوافز والإعفاءات الممنوحة.
- إنشاء شركات متخصصة في إيجاد قنوات توزيع لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الخطط التسويقية لها من أجل ترويج وتسويق منتجاتها في الأسواق المحلية والدولية. نظرا لمحدودية إمكانيات هذه المؤسسات المالية أو التأهيلية.
- ربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف المتعاملين من مراكز البحث والتطوير والجامعات ومعاهد علمية، وتوجيه الموارد المالية لبرامج تشجع جهود البحث العلمي والتطوير داخلها.

قائمة المراجع

- ¹ غرفة التجارة بالرياض، تنمية الاقتصاديات المستدامة، دراسة المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود، منتدى الرياض الاقتصادي، الرياض، المملكة العربية السعودية، أكتوبر 2003، ص 38.
- ² عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص 17.
- ³ جمعه هوام، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: واقع/تطور، ملتقى دولي حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010-2011، جامعة امحمد بوقره، بومرداس، الجزائر، يومي 18 و19 مارس 2011، ص 451.

- ⁴ الجريدة الرسمية للمملكة المغربية عدد 5031 بتاريخ 2002/08/19 ظهير شريف رقم 1.02.188 الصادر في 12 من جمادى الأولى 1423 الموافق لـ 23 يوليو 2002، المتعلق بتنفيذ القانون رقم 53.00 المتعلق بميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة، المادة الأولى، ص 2368
- ⁵ Adair Philippe, Fredj Fhima, *Accès au crédit et promotion des PME en Tunisie*, Euro-méditerranéen Economics and Finance Review, Volume 4, Issue 3, 2009, p2
- ⁶ وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية بالجزائر، مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2005، ص 17.
- ⁷ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 18-01 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001، العدد 77، المادة 04، ص 05.
- ⁸ نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، مجد للنشر، بيروت، لبنان، 2006، ص 86.
- ⁹ Sophie Boutillier, *L'artisanat et dynamique de réseaux*, Edition l'harmattan, Paris, France, 2011, p 211-212.
- ¹⁰ رامي زيدان، تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية، دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد والتخطيط، جامعة دمشق، سوريا، 2005، ص 16
- ¹¹ Nabil Zair, *Le développement de la petite et moyenne entreprise en Algérie*, séminaire national sur le rôle de la petite et moyenne entreprise dans le développement, université Amar tელი, Laghouat, Alger, 8- 9 avril 2002, p 46.
- ¹² غرفة التجارة بالرياض، مرجع سبق ذكره، ص 20.
- ¹³ المرجع نفسه، ص 21.
- ¹⁴ توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 26.
- ¹⁵ علي عبد الله العرادي، ملف بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسات وقوانين)، قسم البحوث والدراسات، 26 يناير 2012، ص 40
- ¹⁶ شريف غياط، محمد بوقوم، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة قالمة، الجزائر، ديسمبر 2009، ص 49
- ¹⁷ المكان نفسه
- ¹⁸ نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، 2006، ص 89.
- ¹⁹ علي عبد الله العرادي، مرجع سبق ذكره، ص 40.
- ²⁰ جمعي عماري، إستراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، شعبة تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011، ص 55.
- ²¹ خالد بن عبد العزيز محمد السهلاوي، معدل وعوامل انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة العامة، المجلد 28 العدد 2، القاهرة، مصر، 2001، ص 316.
- ²² عبد الله خبابة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص 37.
- ²³ المرجع نفسه، ص 223.
- ²⁴ رابحوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، دار إيتراكلطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص 49.
- ²⁵ المرجع نفسه، ص 50.
- ²⁶ فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2005، ص 74.
- ²⁷ بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05-06 ماي 2013، ص 09.
- ²⁸ عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، سلسلة بحوث ودراسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2010، ص 25.

²⁹ حكيم شبوطي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية- تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص 218.

³⁰ عبد المولى هائل، إبراهيم طشطوش، دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية- رؤية اقتصادية اسلامية-، ملتقى دولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 18 و 19 أفريل 2012، ص 09.

³¹ أحلام ساري، نوال بوعلاق، أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ملتقى وطني حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، يومي 18 و 19 ماي 2011، ص 5.

l'importance des petites et moyennes entreprises dans l'activité Économique

the importance of small and medium-sized enterprises in the economy

DAHLAB Ania

Docteur en entreprise et marché (MCB)

FSECSG, Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou (UMMTO),

Algérie

dahlab.ania@yahoo.fr

MAMERI Nardjesse

Docteur en monnaie et banque (MAB)

FSECSG, Université Akli Mohand Oulhadj de Bouira,

Algerie

fleurinina15@outlook.com

Résumé

Dans le monde entier, le secteur des petites et moyennes entreprises (PME) joue un rôle moteur dans l'innovation et la création d'emplois. La PME est considérée comme une cellule de richesse, une source de satisfaction aux besoins économiques et sociaux en matière de croissance économique, de développement régional, d'absorption de chômage etc. L'Algérie a compris depuis les années 80', qu'elle n'est pas loin de ces données et que la PME est une solution qu'elle peut utiliser pour développer son économie et essayer de se débarrasser de la dépendance des hydrocarbures

L'objectif du présent article est de tenter de rassembler des éléments d'analyse qui nous permettront de connaître la place qu'occupent les PME dans l'économie algérienne, de mesurer leur poids dans le développement économique national, qui vit une transition vers une économie de marché depuis les années 1990, et tenter d'étudier les obstacles qui freinent leur développement, pour en proposer ensuite des solutions adaptées.

MOTS-CLES : PME, création, contraintes, développement, Algérie

Jel Classification Codes: D21, J2, O1, O5.

Abstract

Throughout the world, the small and medium-sized enterprises (SME) sector plays a driving role in innovation and job creation. The SME is considered as a cell of wealth, a source of satisfaction to the economic and social needs in terms of economic growth, regional development, unemployment absorption etc. Algeria has understood since the 80's, that it is not far from these data and that the SME is a solution that it can use to develop its economy and try to get rid of the dependence of hydrocarbons.

The objective of this article is to try to gather elements of analysis which will allow us to know the place which occupy the SME in the Algerian economy, to measure their weight in the national economic development, which lives a transition towards a market economy since the years 1990, and to try to study the obstacles which slow down their development, to propose then adapted solutions.

KEYWORDS: SME, creation, constraints, development, Algeria

Jel Classification Codes: D21, J2, O1, O5.

Introduction

Dans le monde entier, le secteur des petites et moyennes entreprises (PME) joue un rôle moteur dans l'innovation et la création d'emplois (Elizabeth Gasiorowski-DENIS, 2015). La PME est considérée comme une cellule de richesse (ABDELLAOUI. M & HADDOUDI. A, 2009), une source de satisfaction aux besoins économiques et sociaux en matière de croissance économique, de développement régional, d'absorption de chômage etc.

L'Algérie a compris depuis les années 80', qu'elle n'est pas loin de ces données et que la PME est une solution qu'elle peut utiliser pour développer son économie et essayer de se débarrasser de la dépendance des hydrocarbures. À la fin du 1^{er} semestre de l'année 2019, les PME en Algérie, constituent une grande partie du tissu économique avec 1171945 entreprises. La majorité des PME activent principalement dans les services, l'Artisanat et le BTPH, alors que seulement 8,71% sont des PME à caractère industriel ; En Outre, le tissu des PME souffre d'une répartition géographique inégalitaire, puisque la plupart des PME se concentrent dans le nord du pays avec une part de 70%. A cet effet, le développement de la PME constitue l'un des grands axes de la stratégie industrielle du gouvernement, qui se base sur une politique de substitution à l'importation et un développement d'une production à haute intensité technologique. Mais l'enjeu est tellement énorme qu'il y a de tout l'économienationale, pour faire émerger un climat d'affaires favorable où la PME, notamment les entreprises privées, joueront un rôle d'acteur principal dans la construction d'une économie moderne et diversifiée.

L'objectif du présent article est de tenter de rassembler des éléments d'analyse qui nous permettront de connaître la place qu'occupent les PME dans l'économie algérienne, de mesurer leur poids dans le développement économique national, qui vit une transition vers une économie de marché depuis les années 1990, et tenter d'étudier les obstacles qui freinent leur développement, pour en proposer ensuite des solutions accommodées.

La méthodologie suivie consiste en un travail d'analyse qualitative sur l'étude des statistiques du Ministère de la PME, des différents organismes impliqués dans la promotion des PME et des résultats des études ayant déjà traité la question des PME algériennes

1. Aperçu sur la définition des PME algériennes

L'application de la définition de la PME retenue par l'Union Européenne et adoptée par l'Algérie, fondée sur 3 critères (*les effectifs, le chiffre d'affaires et l'indépendance de l'entreprise*) donne une structure du parc des entreprises où la Très Petite Entreprise (TPE) est largement prédominante (SALIM BENOTMANE, 2009).

L'Algérie a adopté la Charte de Bologne sur le PME en juin 2000 et défini les différents types d'entreprises comme suit : « *La moyenne entreprise est comme une entreprise employant de 50 à 250 personnes et dont le chiffre d'affaires est compris entre 200 millions et 2 milliards de Dinars ou dont le total du bilan est compris entre 100 et 500 millions de Dinars. La petite entreprise est définie comme une entreprise employant de 10 à 49 personnes et le chiffre d'affaires annuel n'excède pas 200 millions de Dinars ou dont le total du bilan n'excède pas 100 millions de Dinars. La très petite entreprise (TPE) ou micro-entreprise, y est définie comme une entreprise employant de 1 à 9 employés et réalisant un chiffre d'affaires annuel inférieur à 20 millions ou dont le total du bilan n'excède pas 10 millions de Dinars* ».

La dynamique de création de nouvelles entreprises s'est faite à travers 3 processus principaux :

- les créations « classiques » qui concernent l'investissement privé constitué principalement de fonds propres (près de 70% des créations),
- les micro-entreprises des jeunes bénéficiaires du dispositif d'aide à la création de l'ANSEJ (29% des créations),
- et les sociétés de salariés constituées des entreprises publiques dissoutes rachetées par les employés à l'aide de modalités de crédit avantageuses (1%).

S'il est possible d'apprécier quantitativement le développement de la PME à partir des données générales (disponibles seulement depuis les dernières années), il n'est pas aisé d'approfondir l'analyse des nouvelles entreprises, notamment sur le plan qualitatif. Il n'existe pas encore en Algérie de système d'information consacré à la petite et moyenne entreprise, trop longtemps marginalisées au profit de la grande entreprise publique.

Le monde de PME étant extrêmement hétérogène, foisonnant de variétés d'un pays à l'autre, à l'image des districts italiens, des entreprises français, des High-tech anglo-saxonnes ou des *Mittelstands allemands*, l'Algérie offre l'image d'une multitude de micro entreprises familiales semi-informelles, indépendantes et déconnectées les unes des autres, cohabitant avec de plus grandes entreprises, tout aussi familiales, mais à l'aspect beaucoup plus moderne, et fortement liées aux institutions locales et nationales. L'économie planifiée abandonnée dans des conditions politiques et sécuritaires particulières », les entreprises se sont développées en dehors du regard de l'état, investissant principalement les secteurs peu risqués à faible apport en capital (commerce, services, transport, BTP) donnant naissance à une majorité de TPE. Les rares enquêtes et recherches concernant le secteur de la PME soulignent le caractère familial et traditionnel des micro-entreprises.

2. Les caractéristiques des PME Algérienne

Les PME jouent un rôle particulièrement important dans les économies en voie de développement. Si elles sont appelées à jouer le même rôle que les PME des pays avancés et à faire face aux mêmes contraintes, ou presque, celles des pays en développement subissent plus que les autres la déficience de la qualité des capacités humaines et institutionnelles, avec lesquelles elles évoluent et tardent à en bénéficier des avantages qu'elles sont en légitimité d'attendre des économies de marché et du commerce mondial.

Selon une étude de l'OCDE (2004) sur les PME, on peut résumer les caractéristiques des PME des pays en développement et en transition dans les points suivants :

- « *La faible capacité des petites entités à faire entendre leur voix au stade de la formulation de l'action gouvernementale et l'absence de dialogue institutionnalisé entre les secteurs public et privé ;*
- *L'absence de législation adéquate sur les droits de propriété et des moyens pour la faire respecter, qui compromet l'accès au crédit en particulier pour les femmes ;*
- *L'existence des préjudices défavorables envers l'initiative privée, d'une prise de distance et d'une méfiance réciproque entre le secteur privé et public ;*
- *La dominance des entreprises publiques dites nationales dans les secteurs stratégiques et la prédominance du secteur public dans la promotion des exportations et des investissements ;*
- *Le manque d'informations économiques et des données statistiques pertinentes, actualisées sur les PME et les institutions de soutien ;*
- *Un nombre élevé des TPE dans le tissu des PME et le poids important du secteur informel dans l'activité économique. »*

Aujourd'hui, considérées comme un acteur majeur des performances économiques du pays, les PME algériennes ont des caractéristiques, qui ne sont pas homogènes et varient d'un secteur d'activité à un autre, selon la dimension de l'entreprise et la région de son implantation. Grosso modo, on peut dire que, les PME en Algérie se distinguent, - en plus de celles partagées par leurs homologues des pays en développement, citées précédemment -, par les caractéristiques suivantes :

- Une structure financière souvent fragile et la prédominance du capital amical (familial) ;
- Une concentration relative dans les secteurs de la production des biens de consommation et des services
- Prépondérance des micros-entreprises (96,15 % des PME en Algérie (2009) appartiennent à la catégorie des TPE avec moins de 10 salariés) ;
- Compétence et qualification professionnelles des dirigeants des PME sont souvent non justifiées (faible capacité managériale) ;
- Manque d'encadrement technique ;

- Faiblesse de l'accumulation technologique ;
- Quasi-absence de l'innovation et manque d'inventivité ;
- Faiblesse de l'activité de sous-traitance ;
- Manque d'informations fiables, pertinentes et actualisées ;
- Une grande souplesse structurelle et un manque de spécialisation.

Cette nomenclature des caractéristiques est loin d'être exhaustive, plusieurs caractères peuvent être rencontrés chez ces entreprises. On peut citer entre autre, la prépondérance d'une culture orale dans le travail et le faible recours à la culture savante (les chefs des PME, ne définissent (par écrit) que rarement leurs plans de stratégie et d'exécution, encore moins lors qu'il s'agit du futur et du prévisionnel), c'est la reproduction de la prédominance de l'oralité dans la culture nationale et régionale dans le fonctionnement de l'entreprise. Aussi, les recrutements chez ces PME se font d'abord au sein de la famille, puis dans le quartier ou dans le village (ADDI. L, 1999).

3. L'évolution de PME en Algérie et les organismes d'appui pour leur développement

3.1 L'évolution du nombre des PME en Algérie par type durant la période 2018 à 2019

On distingue entre deux types de PME/PMI, celles du secteur public et celles du secteur privé. En ce qui suit, l'évolution du nombre de PME/PMI durant la période 2018-2019.

Figure 1: évolution des PME algériennes durant la période 2018-2019

Type des PME	1 ^{er} semestre 2018		1 ^{er} semestre 2019		Change
	Nombre de PME	%	Nombre de PME	%	
TPE (effectif de moins de 10 salariés)	1068 027	97.7	1136787	97	+ 68760
PE (effectif entre 10 et 49 salariés)	21 863	2.00	30471	2.6	+8608
ME (effectif entre 50 et 249 salariés)	3 280	0.30	4688	0.4	+1408
Totale	1093 170	100	1171945	100	+78776

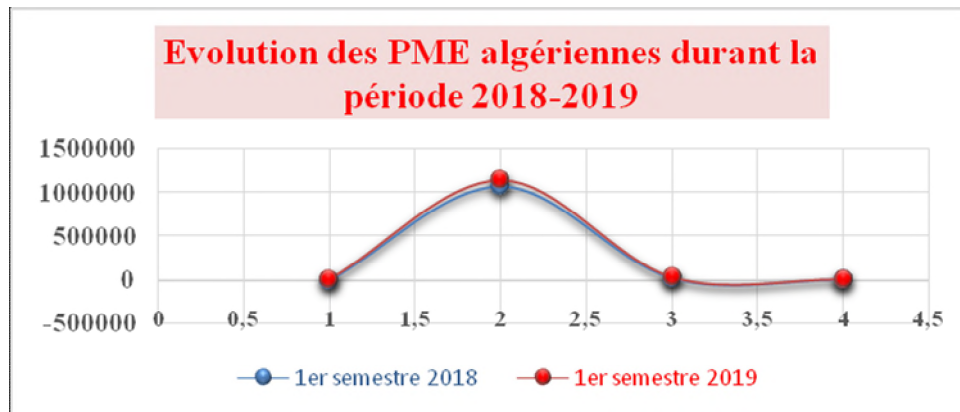
Source : Bulletin d'information (Statistique de la PME Ministère de l'Industrie et des Mines Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information)

D'après le tableau au-dessus réalisée à partir de l'analyse des statistiques disponibles publiées par les autorités officielles en Algérie représentées par le Ministère des PME à la fin du 1^{er} semestre 2018, la population globale de la PME algérienne est composée de 97,7% de Très Petite Entreprise TPE (effectif de moins de 10 salariés), soit

1068027 TPE qui demeurent fortement dominante dans le tissu économique, suivie par la Petite Entreprise PE avec 2,00% et la Moyenne Entreprise ME avec 0,30%.

Et A la fin du 1er semestre 2019, les PME en Algérie, constituent une grande partie du tissu économique avec 1171945 entreprises. la population globale de la PME est composée de 97%.de Très Petite Entreprise TPE (effectif de moins de 10 salariés), soit 1136787 qui demeurent fortement dominante dans le tissu économique, suivie par la Petite Entreprise PE avec 2,60% et la Moyenne Entreprise ME avec 0,40%.

Figure 2: graphique en nuage de l'évolution du nombre des PME en Algérie durant la période 2018-2019



Source : conception personnelle à partir des données du ministère de la PME algérienne .

Selon l'analyse des statistiques disponibles publiées par les autorités officielles en Algérie représentées par le Ministère des PME Sur les cinq dernières années, le poids de la PME dans le tissu national algérien a fortement augmenté ; la densité des entreprises a presque quadruplé que le nombre de création a plus que doublé, mais il n'en demeure pas les chiffres restent à un niveau faible ?

3.2 Les organismes d'appui pour le développement des PME en Algérie

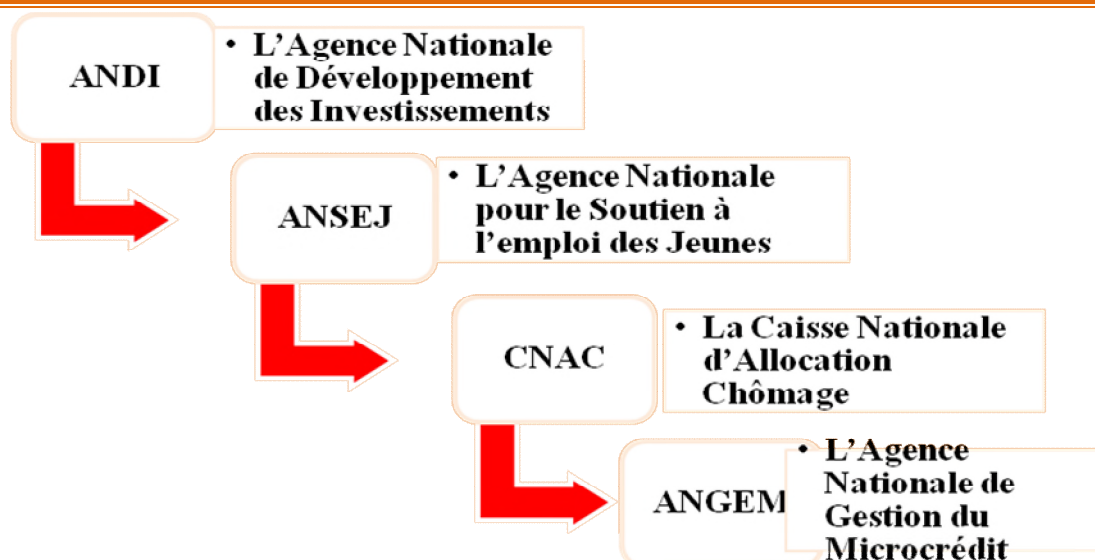
Nul ne peut nier le rôle et l'importance de laPME/PMI dans toutes les économies, carelle permet et contribue à la croissance et au développement économique, par(Gharbi, S.2011):

- La création d'emplois.,
- La création de la valeur ajoutée.,
- La participation à la distribution des revenus...

Les organismes existants en Algérie pouvant avoir un rôle d'appui auprès de ces dernières et pour leur développement sont des structures d'aides, sous formes d'agences nationales chargées de l'exécution des politiques publiques d'assistance et de soutien à la création d'entreprises (BOUTALEB. K, 2006).

Les dispositifs les plus importants mis en place par l'Etat pour promouvoir la PME, sont : l'ANDI, L'ANSEJ, la CNAC et l'ANGEM.

Figure 3 :Les dispositifs les plus importants mis en place par l'Etat Algérien pour promouvoir la PME



Source : conception personnelle

4. Les contraintes de développement des PME en Algérie

Toutes les études récentes font ressortir que les PME algériennes sont soumises à des contraintes multiformes (DAOUD. S, 2006) d'intensité variable. Une étude de la banque mondiale (2003) fait apparaître les obstacles rencontrés par les dirigeants des PME, selon la hiérarchie décroissante suivante, qui correspond au degré de sévérité de chaque entrave (Yousef KORICH, et ALL, 2013, p30)

1-La compétition de l'informel; 2-L'accès aux crédits; 3-Coût du crédit; 4-Les taux d'impôts; 5-Les incertitudes sur la politique économique; 6-Les délais bancaires; 7-La corruption; 8-L'administration fiscale; 9-L'accès au foncier; 10-L'accès aux devises; 11-Les douanes / réglementations; 12-L'enregistrement de l'entreprise; 13-La pénurie de main d'œuvre qualifiée; 14-Les services portuaires; 15-L'accès au téléphone; 16-La législation du travail; 17-L'accès à l'énergie.

Ces obstacles qui freinent le développement des PME ne sont pas forcément appréhendés dans le même ordre par tous les dirigeants-proprétaires, et se différencient selon la nature des activités. Pour mieux comprendre leurs contours et bien apprécier le poids et la sévérité de chaque contrainte, nous proposons d'examiner dans ce qui suit celles qui nous semblent être des plus importantes, à savoir : les contraintes découlant de l'informel, financières, relatives au marché du travail, liées au foncier industriel, d'ordre administratif et judiciaire et les contraintes d'informations.

4.1 Les contraintes géographiques

Celles-ci sont issues de la nature même du territoire. Elles représentent des obstacles préliminaires que les promoteurs de projets industriels subissent avant d'entamer leurs démarches pour la mise en œuvre de leur

projet d'investissement. Les contraintes géographiques peuvent être appréhendées à travers deux principaux critères : le relief et l'état du foncier.

4.2 Les contraintes d'ordre administratif et judiciaire

L'un des problèmes les plus rencontrés par les PME algériennes au cours de chaque étape du processus de leur développement (création, expansion...) est bien celui de la complexité des démarches administratives (BERRAH Kafia, 2013, p06): N'ayant jamais fait l'objet d'aucune mise à niveau, l'administration publique algérienne est devenue un obstacle majeur à l'émergence d'une économie de marché, basée sur la libre concurrence et la promotion de l'investissement privé. Une situation qui découle du manque de transparence dans le traitement des dossiers, de la lourdeur des procédures administratives, du non engagement des institutions concernées, du manque de coordination et de connexion entre les divers organismes impliquées, de l'absence de structures d'accueil et d'encadrement. La difficulté d'identifier l'entité habilitée à délivrer une autorisation d'exploitation pour une PME livre le dirigeant de cette dernière à un long parcours de combattant, le ballottant d'un service à un autre. Pour créer une entreprise et concrétiser un projet en Algérie, la Banque mondiale (2009) a inventorié pas moins de 14 procédures incontournables dont un bon nombre jugées encombrantes et inutiles.

4.3 Les contraintes découlant des activités informelles dites souterraine

En Algérie, on définit comme «formel non déclaré» l'ensemble des entreprises non agricoles enregistrées administrativement mais qui ne déclarent pas leurs existences aux services de la fiscalité, à la CNAS ou à la CASNOS (non-paiement des impôts). Pour ADAIR. P & HAMED. Y, après enquête, il s'est avéré que sur l'échantillon des 482 micro-entrepreneurs algériens étudiés, 335 sont informels selon trois critères, à savoir : la non tenue de la comptabilité, le non-paiement des impôts et l'absence d'enregistrement. Soit une proportion de 69,5 % des petites entreprises qui touchent aux activités souterraines. Majoritairement, elles exercent une activité mixte, qui se présentaient (Yousef KORICH, 2013, p 3) en quatre catégories :

- *les formels,*
- *les formels non enregistrés,*
- *les formels-informels*
- *et les informels purs.*

De nos jours, l'environnement socioéconomique de la PME algérienne reste prédominé par le secteur informel. Ses manifestations sont diverses et concernent plusieurs domaines, à savoir :

- *La non-déclaration ou la sous-déclaration des ressources humaines ;*
- *financières et même techniques et /ou technologiques ;*
- *La fraude fiscale ;*

- *La pratique de la non-facturation,*
- *la sous-facturation et de la surfacturation ;*
- *La concurrence déloyale des importateurs qui réussissent à contourner les barrières tarifaires.*

4.5 Les contraintes financières

Les PME, même en économies puissantes estiment que l'accès au financement, notamment à moyen et à long terme, est l'un des principaux obstacles qui les bloquent de développer et d'investir. L'accès aux sources de financement est particulièrement difficile pour les PME qui ne disposent pas de garanties suffisantes, n'ont pas de références établies, ni d'historique de crédit. L'entreprise algérienne n'échappe pas à cette régularité. Le rapport des actes des assises nationales de la PME du ministère de PME et de l'artisanat (Janvier 2004) a synthétisé les difficultés financières rencontrées par les PME algériennes comme suite :

- L'appui des banques est inadéquat aux besoins de financement des PME, les procédures d'octroi de crédit sont lourdes et non adaptées aux nouvelles données économiques (les banques n'ayant pas encore achevé leurs transformations aux nouvelles exigences du marché libre) ;
- Le coût du crédit est élevé, les garanties exigées par les banquiers sont excessives et les délais de traitement des demandes de crédit et des opérations sont trop longs ;
- L'inefficacité de la réglementation des changes, elle est inadaptée aux échanges de services ;
- L'absence de la notion de la prise de risque partagée chez les institutions de financement ;
- Un système de fiscalité ordinaire lourd, qui n'a pas une vision stratégique de développement, ni une parafiscalité qui encourage l'emploi.

Une réalité qui contraint les dirigeants des PME à recourir souvent par nécessité, aux ressources de financement familiales (l'autofinancement) et à celles des réseaux de financement informel, pour survivre, en attendant l'assainissement du réseau formel et l'assouplissement des conditionnalités jugées jusqu'au là insurmontables, par les investisseurs privés (Ghalia BENYAHIA-TAIBI,).

4.6 Les contraintes relatives au marché de travail

En Algérie, le marché de travail est encore instable et sujet à tous les dépassements possibles. Les contraintes qu'il subit sont multiples. On peut citer les plus importantes :

- Le manque accru des experts en management, des gestionnaires, des techniciens qualifiés... ;
- L'existence de fortes contraintes dans la gestion des ressources humaines (la gestion des contrats, des procédures et des coûts de licenciement...);
- L'inexistence d'Instituts de formations spécialisées et la faiblesse de la qualité des programmes assurés ;

- L'inadaptation des formations dispensées par les universités avec les besoins réels des entreprises et en matière des techniques modernes de management, gestion et de marketing.
- Difficultés de la pratique des langues étrangères chez la plupart des nouveaux diplômés.

4.7 Un manque en matière de disponibilité de l'information

Le manque d'information constitue, aux yeux des experts un des principaux obstacles que doivent affronter les dirigeants des PME désireux de se porter à la conquête d'un marché extérieur. Or la réalité de l'économie algérienne est caractérisée par un manque flagrant en matière de disponibilité de l'information (MADOUI. M et BOUKRIF. M, 2009). Un déficit d'information fiable et actualisée, à caractère économique, financier et commercial, est à souligner :

- Absence de banques de données statistiques et d'un système d'informations national
- Manque de données et des études de marché (national, régional et local) ;
- Difficultés d'accès aux sources d'informations spécialisées et à Internet qui est jusque- là peu utilisé dans le monde des affaires (80 % des PME algériennes n'ont pas accès à Internet) ;
- Indisponibilité de données et d'orientations sur les opportunités d'investissements ;
- Manque d'informations sur la concurrence et les pratiques des opérateurs économiques.

Face à toutes ces lacunes, il nous semble qu'il est impératif pour l'émergence du secteur privé et le développement des PME, de mettre en place un système efficace de collecte, d'analyse et de diffusion des informations économiques. La création d'un établissement d'observation de la PME apportera plus de connaissances et de visibilité sur ce secteur de petites entités, qui demandent un suivi et un appui particulier à chaque étape de leurs vies.

5. Perspectives de développement des PME algériennes

Tous les programmes et les efforts pour la promotion des PME ne se valent pas, mais l'observation de leurs bilans nous enseigne qu'ils sont sérieux, même si leurs résultats réels ne sont pas vraiment satisfaisants, faute des gaspillages de l'énergie et de l'argent, par conséquent des efforts restent à faire. Pour qu'un dispositif soit efficace, il doit en premier, débiter par une définition claire et opérationnelle des actions à mener. Des règles doivent évincer du bénéfice ceux qui ne sont pas dans le besoin, pour ne pas détourner les ressources dont les porteurs de projets et les PME ont ardemment besoins. La multiplicité des acteurs institutionnels et l'absence d'une coordination entre les différents organismes n'arrangent pas l'essor de la PME algérienne. Elle a besoin de bénéficier d'une politique globale de développement dont les programmes de soutien doivent être bien articulés, dans une vision de moyen et long terme. Un programme national pour le développement des PME- Industrielles (PMI) est nécessaire, comme il se fait, notamment en Tunisie à travers l'Agence de la Promotion de l'industrie

(certifiée ISO 9002), qui facilite l'enregistrement des affaires et des *start-up* manufacturières en particulier et qui a pour objectif la création de 240 nouvelles Moyennes Entreprises par année.

Pour renforcer le parc des PME, il faut créer des centres locaux de facilitation des procédures de création et de démarrage des entreprises, par répercussion augmenter le nombre d'unités économiques et industrielles et aspirer à atteindre 1 million et demi de PME. Un chiffre avancé par les experts comme nécessaire au décollage de l'économie nationale. L'Algérie connaît beaucoup de TPE (96,15% des PME). A l'inverse, elle y a un véritable déficit d'entreprises de taille moyenne. Il faut se soucier de la création mais aussi du devenir des entreprises après leurs naissances, en créant des outils pour un suivi longitudinal qui leur permettra de grandir. Mettre en place un programme national dédié à la création des PME dites « *gazelles* » à forte croissance⁷, qui deviendront dans quelques années de grands groupes. Sachant que l'épanouissement des PME se fait particulièrement dans le giron des grandes firmes et l'intégration dans un groupe constituera une voie privilégiée de développement pour la PME algérienne.

Face à l'étendu des enjeux des PME dans le développement économique du pays, il est plus que jamais nécessaire de lever toutes les contraintes et les handicaps structureaux qui pèsent sur leur épanouissement. Un défi que les autorités ont tenté de relever (depuis des années) sans vraiment atteindre les objectifs escomptés⁸. Des mesures et des actions demeurent et doivent être entreprises, puisqu'il existe un potentiel énorme de nouveaux porteurs de projets. Nous proposons les plus importantes récapitulées dans le tableau ci-dessous :

Tableau 1 : Perspectives de développement des PME algériennes

Perspectives de développement des PME algériennes	
1.	Renforcer la capacité de financement des entreprises par la création d'une banque spécialisée dans le financement des PME, comme OSEO en France ou BFPME en Tunisie. Qui aura pour vocation d'accompagner le développement de ces entreprises dans toutes les étapes de leur croissance et leur faciliter l'accès aux financements ;
2.	Mettre en place des mécanismes et des instruments de contrôle pour réduire l'impact des pratiques hasardeuses, qui peuvent nuire aux différentes mesures et programmes d'appui destinés aux PME
3.	Moderniser le système bancaire en l'impliquant davantage dans le financement des petits entrepreneurs, en développant des instruments adaptés aux besoins spécifiques des PME et en décentralisant la décision d'octroi de crédit ;
4.	Créer des organismes d'appui et d'accompagnement pour le développement international des PME algériennes.
5.	Renforcer le rôle des pouvoirs publics pour améliorer la compétitivité (MERZOUK. F, 2009) des entreprises, dans la finalité d'accroître la taille des PME et stimuler leurs innovations.
6.	Permettre l'accès au foncier aux meilleurs coûts et faciliter l'installation des porteurs de projets de création d'entreprise.
7.	Développer le financement par le capital-risque, qui reste très peu répandu, mais aussi le microcrédit, un instrument susceptible d'allumer le moteur économique des individus qui n'ont pas les moyens financiers et éveillera la créativité qui existe en chaque personne (YUNUS. M, 2008) ; le microcrédit peut en outre, apporter une réponse aux difficultés

l'importance des petites et moyennes entreprises dans l'activité Économique

financières que rencontrent les promoteurs-chômeurs pour constituer le fameux apport personnel (5% ou 10% du coût du projet) que réclame l'ANSEJ et les banques.
8. Réformer l'administration publique et ses institutions, en adaptant leurs fonctionnements aux exigences de l'économie de marché et en réduisant les degrés de la bureaucratie et de la corruption ;
9. La mise en place d'un système national efficace de collecte, d'analyse et de diffusion d'informations économiques et financières et l'encouragement de l'utilisation des techniques de communication nouvelles comme Internet.
10. Former les dirigeants des PME, en organisant des séminaires sur l'organisation du travail, la gestion, l'utilisation de l'outil informatique..., avec la création d'un réseau de centres de formation des dirigeants des PME, comme celui existant en Tunisie depuis 1980.
11. La mise en place de nouveaux dispositifs d'aide et de promotion des <i>PME- High Tech</i> , orientées vers l'innovation et les technologies de l'information.
12. Encourager l'apprentissage des langues étrangères chez les chefs d'entreprises et les nouveaux diplômés, quand on sait que près de 80% du contenu d'Internet est rédigé en anglais.
13. Encourager la diversification du tissu des PME-PMI par la promotion de la sous-traitance et le soutien des activités artisanales, à travers des mesures incitatives fiscales et financières.
14. Impliquer davantage les collectivités locales (APC et Daïras) dans le processus de la promotion des PME. Leur permettre d'apporter des orientations et des aides techniques, par leur proximité des entrepreneurs grâce à des budgets spécifiques.
15. La vulgarisation des aides financières et des garanties existantes pour maximiser l'utilisation des PME pour les lignes de crédits ouvertes.

Source : Karim SI LEKHAL et all « Les PME en Algérie : Etat des lieux, contraintes et perspectives » revue Performance des Institutions Algériennes - Numéro 04/2013

6. Conclusion

Le concept de la PME a toujours connu des variétés entre les différentes Organisations mondiales et les différents pays, dont chacun en donne l'explication et les caractéristiques qu'il voit plus correctes. Malgré ces différences, le rôle économique et social que jouent les PME, est un objet d'accord. Les pays développés voient ces entreprises comme un complément important à la grande entreprise et une source de création d'emploi, tandis que les pays sous-développés y voient un outil efficace de développement industriel taillé à leur mesure (Wassila SAOUD et Kamel GASMI).

L'Algérie a compris depuis les années 80', que la PME est une solution qu'elle peut utiliser pour développer son économie et essayer de se débarrasser de la dépendance des hydrocarbures. En effet, Avec l'adoption de plusieurs programmes de réforme depuis son indépendance et l'ouverture économique, l'ALGERIE amorcée dès

1989 a entraîné un développement important du parc des entreprises privées. Ce développement concerne aussi bien le nombre de nouvelles entreprises que leur poids dans les différents secteurs d'activité.

Malgré la mise en place de toute une batterie de dispositifs d'appui en faveur de l'investissement privé, par les pouvoirs publics, ce secteur reste peu développé et loin de pallier au déficit du secteur public. La plupart des structures de promotion des PME en Algérie sont jeunes, leurs bilans ne sont pas satisfaisants, mais leurs programmes présentent des perspectives prometteuses. Pour améliorer leurs impacts sur le développement économique, les autorités publiques doivent imposer la politique de résultats à aux organismes impliqués.

Aujourd'hui, les PME occupent une position importante dans l'économie algérienne, continuent à prendre progressivement davantage de place dans l'activité économique du pays et leur rôle ne cesse d'augmenter avec les nouvelles créations. Cependant, leur poids dans le développement économique reste à renforcer à travers des nouveaux dispositifs d'encouragement et d'accompagnement, en offrant de l'assistance technique et des services de formation, surtout aux PME rurales qui ont besoin de conseils pour moderniser leurs modes de travail.

7. Liste des références

- ABDELLAOUI. M & HADOUDI. A « Outils de financement et contraintes de développement des PME au Maroc » in revue Economie et management, N°09, Octobre 2009, Tlemcen
- ADDI. L : « Les mutations de la société algérienne », Découverte, 1999, Paris.
- BERRAH Kafia, BOUKRIF Moussa«La problématique de la création des entreprises : une application sur les PME algériennes», Conférence internationale sur l'économie et gestion des réseaux , Université Ibn Zohr et Hôtel de Robinson Agadir, Maroc Novembre 21-23, 2013, p 06.
- BOUTALEB. K : « La problématique de la création d'entreprises face aux contraintes socioéconomiques de l'environnement local en Algérie », communication au Colloque International sur la création d'entreprises et territoires, Tamanrasset, 03 et 04 décembre 2006.
- Bulletin d'information (Statistique de la PME Ministère de l'Industrie et des Mines Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information)
- DAOUD. S : « Développement de la PME en Algérie : politiques et blocages », communication au Colloque international «Mondialisation, institutions et système productif au Maghreb », Hammamet, 23 et 24 Juin 2006, Tunis.
- Elizabeth Gasiorowski-Denis« La force économique des petites entreprises » 4 mars 2015
- Ghalia BENYAHIA-TAIBI, Nadjat DJAMANE-SEGUINI«FINANCEMENT DES PME : LE CAS DE LA BANQUE NATIXIS», Revue Economie & Gestion Volume 5, Numéro 1, Pages p70
- Gharbi, S. « LesPME/PMI en Algérie : Etatsdeslieux»,documentdetravail,cahiersduLAB.RII,Universitédu Littoral Côte d'Opale,N° 238,mars 2011.

- L'Algérie est classée au 141ème rang pour le nombre et la complexité des procédures infligées au monde des affaires (Banque Mondiale, 2008). La Tunisie à la 37ème position et le Maroc 62ème.
- MADOU. M & BOUKRIF. M « De l'économie administrée à l'économie de marché. Les PME à l'épreuve de la mise à niveau des entreprises en Algérie, communication au Colloque International, INRPME-AUF-AIREPME, 27 au 29 mai 2009, Canada.
- MERZOUK. F : « PME et compétitivité en Algérie », in revue Economie et Management, N° 09, Oct 2009, Tlemcen.
- SALIM BENOTMANE « diagnostic global d'une pme algérienne » par Université d'Annaba – mémoire en MBA finances 2009
- Wassila SAOUD et Kamel GASMI « LA CONTRIBUTION DES PME/PMI DANS L'ECONOMIE ALGERIENNE, DURANT LA PERIODE 2004-2015 » Revue Valaque d'Etudes Economiques Volume 7(21) NO. 22016
- Yousef KORICH, Ali GABOUSSA, Karim SI LEKHAL, Les PME en Algérie : Etat des lieux, contraintes et perspectives), Revues. Univ-Ouargla, n 04, 2013, p 39.

8. Liste de tableaux et figures

Liste des figures

- Figure 1 : évolution des PME algérienne durant la période 2018-2019
- Figure 2 : graphique de nuage de l'évolution du nombre des PME en Algérie durant la période 2018-2019
- Figure 03 : les dispositifs les plus importants mis en place par l'Etat Algérien pour promouvoir la PME

Liste des Tableaux

- Tableau 1 : Perspectives de développement des PME algériennes

Global experiences in spreading entrepreneurial thinking among university students

Hebbaz Nahed

IEDL, Khenchela University

habbaz_nahed@yahoo.fr

MANAA Sabrina

STRATEV, Khenchela University

assilsabrina048@gmail.com

Keddach soumia

TQM, Ouargla University

assilsabrina048@gmail.com

Abstract:

This research aims to shed light on the teaching models entrepreneurial and spreading entrepreneurial thinking among university students in some particular countries, including developed ones, like the United States of America, United Kingdom, Belgium, Spain and others , so as to identify the most important practices and lessons and experiences learned from them and rely on in the educational curriculum local.

Keywords: Entrepreneurship; Entrepreneurial thinking; Global experiences; university; students.

Jel Classification Codes: A2, I25.

Résumé:

Cette recherche vise à faire la lumière sur les modèles d'enseignement de l'entrepreneuriat et la diffusion de la pensée entrepreneuriale chez les étudiants universitaires dans certains pays particuliers, y compris les pays développés, comme les États-Unis d'Amérique, le Royaume-Uni, la Belgique, l'Espagne et d'autres afin d'identifier les plus importants les pratiques, les leçons et les expériences tirées d'eux et s'appuient sur le programme éducatif local.

Mots clés: Entrepreneuriat ; Pensée entrepreneuriale ; Expériences globales ; Université; étudiants.

Jel Classification Codes: A2, I25.

1. Introduction

The economic and institutional transformations experienced by the main industrialized countries during the last few decades have led to a re-evaluation of the entrepreneur's fundamental role in economic development. As a result of these changes during the last 25 years there has been an explosion of interest in the USA for the entrepreneurship field, that has resulted in the institution of courses, research centers and degrees at several levels (undergraduate and graduate). The spread of entrepreneurial courses and the institutionalization of the field have also promoted the creation of research centers, academic journals and associations. Most European countries have followed the same trend, although with some delay, courses about entrepreneurship have grown steadily in all the main countries, moreover, an increase in the presence of entrepreneurial courses in university curricula has been advocated by several academic and governmental studies. Universities can have an important role in the development of local "social innovation ecosystems", especially in the training and inspiration of students willing to be part of it. Recent evidence suggests that Universities have been developing different programs and ways to introduce social innovation in their education mission, either as mandatory courses, or as extra-curricular programs, but strongly as a response to an emerging demand.

From the above can be formulated problem of this study as follows: ***What are the methods and programs adopted by universities in developed countries in spreading entrepreneurial thinking among university students?***

1.1. Study hypotheses: The universities of study motivate students to engage in entrepreneurship by relying on virtual learning sites and integrating them within the institutions' workshops;

- Universities train entrepreneurs in relevant skills and the ability to formulate flexible strategies and redesign organizations to suit their stages of growth and maturity;
- To raise the standards of business administration for academic teachers to professional standards, and to change the learning methodology towards designing small projects in the classroom.

1.2. The importance of the study: The importance of this study is highlighted by addressing the role of disseminating entrepreneurial thinking among university students in the development and rehabilitation of human resources and developing their abilities within the society in a manner that makes them able to initiate, achieve and operate capital in the best way through the use of international experiences and approaches in entrepreneurial education and building on them through the acquisition of experience and knowledge from the experiences of others for the development of social behavior among Algerian youth. In addition, this issue is the subject of the hour, which falls within the efforts of the state out of dependence on the rent system by moving productive investment that creates wealth.

1.3. Objectives of the study: This study aims to achieve the following objectives:

- Highlighting the most important aspects of entrepreneurship education;
- Stand on the most important international experiences in the education of entrepreneurs

2. American experience

At the heart of the social innovation and social entrepreneurship movement in America, many initiatives have been taking place, often as responses to pressures from youth unemployment numbers. The social enterprise movement, the typical vehicle to scaling up social innovation, emerges in this context as an organizational model that can support a diversity of initiatives to address social,

cultural and environmental challenges. Overall, the last decades, the American landscape, has been marked by a significant increase in the number of social enterprises as one of the ways to solve social issues. In order to sustain such solutions, they need to be willing to take risks and actively seek for the necessary resources, partners and stakeholders to implement their projects.

In the United States a week of each year is called the Entrepreneurship week to stimulate young people to engage in entrepreneurial work, where many activities and activities are held, such as simulation exercises, online games, action plan competitions, guest speaker program, various workshops, local forums for corporate activities.

The United States government is also designing online learning sites that identify students' abilities and interact with relevant teachers to explore the abilities and skills of students. In the United States, there are many pilot centers offering educational and training programs for new generations of entrepreneurs, which provide assistance to men and women, especially in the ICT sector, who intend to create new and successful technology companies, and conducting many studies and scientific research on the development of new projects.

The US government also conducts large-scale media campaigns targeting young people of all ages to encourage entrepreneurship and self-employment in order to create readiness and direction for entrepreneurial work and to create jobs rather than seeking a career or job in the state apparatus, these media campaigns rely on telling the true stories of well-known entrepreneurs and entrepreneurs in the business environment.

American universities offer integrated educational programs in the field of entrepreneurship, and provide many scientific courses in this field.

The University of Southern California is the first university to introduce the first modern and advanced course of entrepreneurship in 1971, followed by other American universities and universities in many countries of the world. Many US universities organize competitions to encourage entrepreneurship among students. So The Massachusetts Institute of Technology offers a US \$ 50,000 prize for both researchers and students. The Institute requires that at least one member of the project team be enrolled at the Institute full-time. Yale University also awards prizes of up to US \$ 50,000, this project offers a sum of money to start the project, as well as advice, guidance and follow-up to the university's contractors (Dubbinia i & Iacobucc) .

2.1. The development of entrepreneurial competences

The business-school based discipline of entrepreneurship was arguably the point of centrality for the new wave of growth in entrepreneurship education – a wave which is spreading out from business schools across campuses. The first wave of entrepreneurship education was a global one, spread by agricultural researchers through the model agricultural extension. The second wave came when the extension model was embraced by business school faculty and government business development specialists, and the business-school based approach to entrepreneurship education emerged, spreading across the United States, and then to business schools worldwide.

Today, with business schools as the center or hub, America is seeing the third wave of growth, which is across individual campuses rather than jumping from one university to another called cross-campus entrepreneurship.

2.2. Cornerstones of change (revisiting and challenging new perspectives on research in entrepreneurship education)

Paradigm of entrepreneurship education includes 'having fun' as one of its desiderata. Entrepreneurial organizations have undergone substantial changes and transformations during the last two decades in order to compete successfully on a global scale. Sustaining revenue growth and increasing shareholder value as well as adding value to products/services have become the key ingredients in defining organizational success. In order to achieve many of these goals, the entrepreneurs of these companies must find creative and innovative ways to increase levels of efficiency, lower costs, and improve processes throughout the entire organization. In addition, these entrepreneurs must also be able to formulate strategies that are flexible to allow for continual redesign and reconfiguration of the organization as it grows and matures.

With all these changes and demands on an entrepreneur's skills and abilities, entrepreneurship educators must find alternative and non-traditional methods of teaching entrepreneurship. Entrepreneurship educators need to be more proactive and innovative in how they plan and organize their programs to develop entrepreneurs, that is, educators need to be more responsive to the changing conditions of the marketplace in order to develop future entrepreneurs. Moreover, they also need to teach students in the field concepts and skills that can be directly applied toward starting, managing, and growing an enterprise. Skills that require nonlinear learning and thinking may become critical to the survival of their business. In addition, a diversity of knowledge in finance/cash management, accounting, strategic thinking, and entrepreneurial leadership are often the most cited requisite areas of development for successful entrepreneurship.

The focus of this introductory chapter is to demonstrate how universities and educators teaching entrepreneurship can take a multidisciplinary approach in how they design and implement their curriculum. Rather than increasing the number of courses offered in a program, this approach advocates for an integrative approach that capitalizes on all facets of entrepreneurship. The challenge in designing the curriculum would not be to increase the breadth of offerings, but rather to increase the quality of offerings so that the focus incorporates all areas of the entrepreneurial experience from start-up to growth and maturity. Students should not only learn about the skills involved in the operational side of managing a new venture (for example, accounting, finance, marketing, team communications) but also begin to comprehend how the interrelationships of these skill areas are inherent in complex business problems. Moreover, by adopting an interdisciplinary perspective, students would be better able to understand issues that are relevant to managing a venture as it moves through different stages within the entrepreneurial life-cycle.

In addition, this introductory chapter introduces pedagogical elements of how entrepreneurship can be taught in order to facilitate and enhance the knowledge and abilities of future business owners. Instead of relying on formal didactic methods to teach entrepreneurship, other approaches that allow for learning under conditions of ambiguity and uncertainty are recommended. Additional programs that universities could implement within the structure and framework of their curriculum are also discussed. These support programs include establishing an incubator program together with an intensive mentoring program. Furthermore, setting up special venture capital funds for students and alumni as well as developing student consulting groups that allow the students to learn about the intricacies and complexities of managing a growing organization should also be considered.

Due to the changing economic landscape, entrepreneurship educators need to be more flexible and demonstrate a willingness to alter their plans in order to meet the diverse and growing needs of our students. In many cases, educators need to assist future entrepreneurs in the learning process by making them recognize multiple opportunities for learning and develop the necessary skills and abilities to become more effective at self-direction.

The way in which entrepreneurship educators' design their curriculums can be based on many of the same elements found within learning organizations. In these types of organizations, employees are free to think for them, to identify multiple problems and opportunities, and to have the ability to take measures for the complete implementation Incubator program for both entrepreneurs and entrepreneurs.

Typically, an incubation program's main goal is to produce successful graduates, organizations that are financially viable and freestanding once they have left the incubator.

Based on research recently conducted by the National Business Incubation Association in 2005, approximately 80 per cent of incubator owners were able to obtain formal or informal access to seed and growth capital. Their study found that 77 per cent of entrepreneurs were able to access commercial bank loans and 61 per cent of the incubators assisted in linking the entrepreneurs to angel or venture capital investors. In addition to access to financial resources, incubators can provide hands-on entrepreneurial and management assistance and help orchestrate exposure to vital organizational or technical support services.

Within a university setting, students can continue their learning through the interaction with faculty advisors, alumni, graduate, and undergraduate students. Current entrepreneurship students can be used as 'in-house' consultants and aid these businesses in positioning them during the preparation stage of the new business formation process. For the students, it is another way in which high involvement learning can facilitate their understanding and knowledge base beyond the traditional framework of the classroom.

For many students who wish to start their own business in the first few years after graduation, incubator field consulting in emerging enterprises.

Instead of merely focusing on field consulting work for start-up ventures, emphasis should also be placed on assisting organizations that are in the later stages of growth and development. Instructors work directly with student consultants and their assigned businesses to help them broaden their understanding, capabilities, and experiences. Students gain an awareness and knowledge of the intricacies, complexities, and amount of effort required in managing a growing company. They also acquire some of the relevant skills and abilities essential to solving management problems that are not necessarily encountered with new ventures programs can give new ventures the survival skills during the start-up (Fayolle, 2007, pp. 1-2) .

3. British experience

The British Government has shown a strong interest in education in the field of entrepreneurship, where it has established programs to teach entrepreneurship in many British universities, and to focus on the transfer of knowledge and technology In particular. This is not limited to the higher education sector alone, but also includes primary and secondary education, where students at an early age learn many lessons in creativity and risk, which are necessary to start and establish entrepreneurship, and to enhance their content and entrepreneurial orientation ((GEM), 2003) .

The British Government also established the National Council of Entrepreneurs, whose task was to strengthen the culture of entrepreneurship in Britain, the promotion of partnership between the academic community and the business sector including entrepreneurship in formal education.

The government has also launched national awareness campaigns to promote young British entrepreneurs, create a new generation inspired by entrepreneurship and creativity, and involve many of the leading consultants to work in schools to enhance the entrepreneurial orientation of students and benefit from their experience in the educational system.

Education is taught in a variety of university programs and disciplines in the UK including sports, agriculture, tourism, event and conference management, nutrition science, engineering of all kinds, media, cultural studies, management information systems, accounting and finance, marketing and administration business. The Enterprise Research Center has been continuously familiar with current research in the field of education and continues its work and efforts to develop and enhance research and study opportunities in entrepreneurship education programs.

The challenge for entrepreneurial education is to try to change the culture and style of thinking prevalent among young people through enhancing the learning experiences of students in all sciences and engineering of all kinds, and increasing the university's ability to create wealth for society.

There are also some universities that have developed business education programs led by business schools such as the University of Sheffield, which has adopted an in-house approach or made enterprise education an integral part of the university's education programs. The key to success in this approach is to upgrade the standards of business education to the professional standards of academic teachers in relevant scientific departments.

The goal of cultural change and style of thinking among university youth is evident in all universities across the UK, as it is a complex process with strategic results that can be identified in the long run. The main results in supporting and disseminating the culture of entrepreneurship are that scientific research becomes more focused in its practical applications and that education focuses more on how knowledge is acquired and made available.

In the early 1990s, the National Council of Companies supported five universities in the establishment of business education centers at the bachelor level. The Council works with universities to promote and develop business education and to support the corporate business culture based on the support and development of technology in the first place. In order to achieve this, £ 28.9 million was allocated in 2000 to support 12 Contracting Centers in Britain. One of the main objectives of this program was to establish first-class business centers to market research, build scientific leadership and integrate corporate culture into engineering courses such as engineering. In 2001, an additional £ 15 million was disbursed to reinforce the successes of the previous year. In addition, the Ministry of Education in the United Kingdom in collaboration with the Ministry of Trade and Industry and the Ministry of Finance, has allocated scholarships to enable poor youth to develop their managerial and entrepreneurial skills and to transform their entrepreneurial ideas into reality and enhance their chances of success on the ground (مهند و ارشيد، 2007، صفحة 16).

Apart from entrepreneurship modules on its undergraduate and Master's programmes in the Management School, the university has a level 1 (30 credit) business start-up module that can be taken online and has introduced a highly popular full undergraduate degree (BSc in entrepreneurship, IT, Technology and Business) through the School of Engineering. Additionally, non-accredited extracurricular courses are offered to students of any discipline through the Future University of Surrey Entrepreneurs (FUSE) programme, run in conjunction with the Students' Union, which includes a summer school for those wishing to start their own businesses on graduation (Appendix 2.2). This complements short courses and boot camps intended for academics and the

employees of technology companies who wish to commercialize their research and/or start their own business. Finally, it has developed three 'user-friendly' CD-ROMs intended to enable users to work at their own pace in order to develop the plans to start, grow and market their businesses.

The United Kingdom also relies on some special education programs as a program FUSE (Future University of Surrey Entrepreneurs)

FUSE is an extra-curricular programme for students of any discipline, studying in the University of Surrey, who wish to explore the possibility of starting their own business. It has been developed by staff of the university's School of Management and is run in association with the Students Union and uniS direct, the outreach arm of the university. It comprises four two-hour classroom-based evening 'classes' and a week-long summer school intended for those who have a business idea, an outline business plan and the intention to start their own business on graduation. This week-long programme is followed by (a) a month where the participant works on his/her own project and (b) a one-day review session where participants receive feedback from his/her peers and an expert panel on their idea and what they need to do to bring it to fruition.

During the subsequent month they work on this contract/agreement, in consultation with their mentor, in order to produce a more robust business plan that they are required to present to an expert panel at the review session. The panel provides them with oral and written feedback on whether the idea should be taken forward and, if so, how. As part of the process, participants are required to keep records of meetings, expenditure and contacts. Those participants who appear to have a sound idea with growth potential may be offered a place in the university's pre-incubator (the SET squared Centre), where they receive ongoing support to bring their idea to the stage where it is investment or market ready. Those businesses that are not eligible for a place in the pre-incubator (that is, those that are either not technology/knowledge-based or are not perceived to have high growth potential) are routed through alternative support channels in the community (such as the local Business Link offices) (Kirby, 2007, pp. 21-45).

4. Belgian experience

The Catholic Community Network in Belgium is one of the other communities that have recognized the entrepreneurship program for students in projects as a vocational option within the technical and vocational education plan or program. As part of this plan, many school activities are completed and completed at extra time after school by the students themselves to organize their project operations, including product development, contacts with suppliers, customers, sales, etc.

This methodology in this program is based largely on the enthusiasm and good will of students and teachers. These activities require teachers to change the methodology and strategies of education, and to rely more on training and education of a particular type chosen and employed by teachers in the Catholic network for this purpose so that it is of a creative nature.

The small project is designed by students in the classroom and is in the third stage for technical and vocational education, and assumes responsibility and initiative as a small project work force, and is implemented from the beginning of the school year until the end of the school year. This is a sufficient period of time for students to link many of the courses and curricula they study to entrepreneurship and conduct social and economic communication through simulations.

This structured project takes 5 hours per week and is managed by a team of teachers. Teachers are supported both technically and administratively by a nonprofit community cadre called "Young companies" which provides the project with supporting

documentation, attribution, guides and seminars. The activity carried out within the classroom within the planned curriculum or plan can continue outside the school as a compulsory requirement of students. In classroom activities, the teacher integrates his / her methodology and learning strategy into the course he / she studies with the business activities. Here, some issues may be selected and discussed in detail by students. Each small project is developed by one or two business consultants who share their experiences and ideas with young students, suppliers and clients and offer students an opportunity to interact with the real world of business beyond the school boundaries and compare them with the activities of students outside the classroom.

"Young companies" provides comprehensive assessment tools at work. Teachers prepare data documents for complete evaluation, and at the end of the six exams a final exam is held. If the small project is evaluated as positive and can be developed by both teachers and external consultants, the student is awarded the successful project development certificate by the school. If the student has completed many tasks required by the "Young companies" organization and will receive the certificate of the young contractor.

One of the main objectives of this project is to learn on the basis of the problems of working life, learning the nature of projects and carrying out their various functions such as management, planning and taking self-learning, anticipating the consequences of decisions taken in the project, enhancing the spirit of teamwork or spirit of the team (عوض مبارك، 2011، صفحة 116).

5. Spanish Experience

In early 2006, the Spanish government promoted entrepreneurship education in its educational system and began to develop an ambitious and comprehensive plan in the education of enterprises known in Spanish "Business Promotion Plan".

The plan included a series of activities and activities that focus on many levels of education in the Spanish education system and the allocation of an annual budget for this plan until 2008, where the appropriate funding has been of great importance in the implementation of this plan and a strategic vision on Medium and long-term education by government administration and are important factors in the success of this plan.

"The European Junior Enterprise" Center has represented the first small-scale program to be employed in the systematic framework of secondary education in Spain. As a result, the local and regional authorities have begun to pay close attention to this pilot experience, and many contacts have been made and have led to the implementation and conclusion of agreements with public authorities in other regions of Spain such as the Basque, Andalusia and Canary Islands.

Since then, students and teachers have been identified as key actors in this project. Next, a set of educational resources has been designed to facilitate the implementation of this plan within the classroom. The books for the entrepreneurial activities were delivered free of charge at the beginning of each school year and additional support criteria Including: training sessions on the project site and on the Internet, and the addition of online learning resources 24 hours a day, and a service telephone line that is estimated and valued by both business teachers and small businesses when faced with difficult tasks (عوض مبارك، 2011، صفحة 120).

6. Chinese experience

Interest in entrepreneurship education has increased considerably also among transitional economies of East European and Asian countries. In general the design of business school curricula in these countries has followed the traditional model, based on

functional expertise (strategy, human resource management, marketing, finance, etc.). Nevertheless, courses about entrepreneurship, new venture creation and business planning have become more and more common in undergraduate and Master's curricula.

As a member country of enterprise education organized by UNESCO, as early as 1991 China started research in enterprise education for basic education period.

China is a particularly interesting case given the exceptional growth rate of its private sector in the last decade. It was not until the middle of the nineties that MBA courses were introduced in Chinese universities. According to recent surveys there are 56 business schools in China that run accredited MBA programmes. Like MBA programmes in other countries, also in China courses tend to focus on functional skills.

Nevertheless, a recent survey conducted on 26 top business schools found that six of them offered business venturing programmes and five more focused on entrepreneurship modules (Dubbinia i & Iacobucci).

At present three main models exist in enterprise education for colleges in China. In the first model represented by the People's University of China, it was stressed that enterprise education "focuses on the cultivation of the students' enterprise consciousness, the construction of knowledge needed and the improvement of students' all-round quality". Students were encouraged to creatively plunge into social activities and through activities such as discussion meetings, contests and so on groups of enterprise education were formed based on specialties and organizations.

The second model is represented by Beijing University of Aeronautics and Astronautics and it is stressed in this model that students should improve themselves in enterprise knowledge and skills. This model has the characteristic of commercialization and students' garden of enterprise is established and students are taught how to start business of their own and capital help and consultation are provided for students.

The third is represented by Shanghai Communications University featuring a comprehensive enterprise education.

In this model innovation education is the basis for enterprise education and in equipping students with technical knowledge their basic quality is also cultivated; on the other hand capital and consultation are provided for students (Zhang, 2012, pp. 55-58).

7. The Italian experience

The Polytechnic University of the Marche (Ancona) started a Master's programme in "Entrepreneurship and management of innovation" in 2003. It is addressed to students with a first degree (three year course) in management or engineering. Although within the curriculum there are some modules that address specific issues associated with entrepreneurship (management of innovation, business planning), the Master's is mainly organized around traditional functional distinctions (strategy, marketing, finance, accounting, etc.)

Recognizing the importance of favoring entrepreneurship, several Italian universities have started a number of extra-curricular initiatives dedicated to stimulating the start-up of new firms, especially among students and researchers. The most widespread

activity in this area is the organization of business plan competitions. Within these competitions courses on business planning are normally offered. In all cases these initiatives and courses continue to be outside the official university curricula.

Research and investigations on the managerial models prevailing in Italian firms are generally based on the acknowledgement of the dual nature of the managerial function.

The basic idea is that management requires transversal competences as well as specific competences. The first set of skills is related to the relational and communication area and in general referred to the emotional and behavioral sphere; the second group is connected, conversely, to business processes and the technical aspects of organization, which are more correlated to the rational sphere of human action.

As a general result, Italian entrepreneurs appear to be "men of action", where action is often more instinctive than analytical and is strongly dedicated to establishing and keeping up personal relationships, although mediated by the hierarchical structure. It may be observed that according to these results the demand for general managerial competences is satisfied by academic courses at graduate level (Dubbinia i & Iacobucci).

8. Latin America experience: Social innovation holds a strong potential for the transformation of societies and has attracted a growing interest from researchers, practitioners and policy makers around the world. A key domain of concern is the need for developing adequate models and methodologies for the qualification of individuals for social innovation. In this vein the Student4Change project aims to develop and implement an integrative methodology to embed social innovation and entrepreneurship in the academic experience of students in Latin America.

Social innovation in Latin America is creating approaches to face and minimize social problems within a modern economic development, taking into consideration the less incentives addressed by government into a sustainable welfare and quality of life. The economic crisis has caused that more innovative initiatives are emerging in many countries in Latin America.

Students 4 Change, is an international project with capacity building purposes that targets Latin American universities, with the objective of contributing to address the calls for education and training that stem from the practice, and the demands for social innovation.

The aim of this project is to integrate social innovation in curricula and learning environments at the partner universities, improving the quality and relevance of its academic programs in relation to the skills that ought to be developed by students in order to solve the social problems affecting their regional context.

it seems that several fields of study are relatively adapting methodologies, also facing some obstacles to foster a practical inclusion of it in higher education level. However, those reported courses could have a social dimension, the professors could have a strong social collaboration, but, it does not consider the isolate disciplines as a compulsory, neither optional social innovation or social entrepreneurship course.

The Students 4 Change project proposing a consensus over the social innovation and social entrepreneurship concepts, developing a common understanding about it among the partners, will offer a knowledge contribution with a training course for professors

enhancing their competences in order to design and include an innovative methodology on their syllabus, mentioning some conclusions the importance of HEIs as key element promoting and delivering knowledge-based society (Diego & all).

9. **Roman Experience:** One particularly interesting linkage between universities and businesses are research partnerships. Such relationships were encouraged by national and regional governments as part of their policies aimed at stimulating knowledge transfer. But, as a direct consequence of increased competition and advancement in technology, the partnerships between universities and companies are changing nowadays. As universities understand the role of such partnerships for their own development, they have strived to adopt more commercially oriented managerial attitudes, able to better address businesses' needs.

During the summer of 2011, a team of professors from the Bucharest University of Economic Studies visited Politehnica University of Timisoara in the framework of a POS-DRU Project that addresses internationalized master programs (Contract POSDRU/86/1.2/S/59367— Quality Assurance in Internationalized Master Education: Development of the national framework aiming at the compatibilization with the European Space for Higher Education). The goal of this visit was to observe the good practices employed by the Politehnica University of Timisoara concerning internationalized master programs and to propose the adoption of some of these practices for the universities that are part of the consortium that implements the project).

One of the success stories of Romanian universities' partnerships with businesses is represented by the development of joint master programs between Continental S.A. and two public universities: University Lucian Braga of Sibiu and Polytechnic University of Timisoara. The Polytechnic University of Timisoara hosts for more than ten years a Master Program in Automotive Embedded Software within the Faculty of Computer Science. The program prepares its students so that they are able to work after graduation in any of the countries where the company operates. The majority of students enrolled in the program are employed by the company during their studies, but the program is open to students that do not necessarily work for Continental.

An interesting point to mention is that the company is willing to ease the students' workload within the company in order to allow them to prepare for the courses and seminar in the program. Graduates' prospects in the labor market are quite good, as the partner company typically employs program's graduates or they may find jobs easily in similar companies — besides Continental, there are other five companies that have traditionally employed students graduating from the program.

The number of students enrolled in the program is not high, given the fact that curriculum is structured so that it covers the competences and skills needed by the partner company and by a rather niche type of specialization.

There are two features of the program that somehow distinguish it among master programs in Romania. On one hand, work in groups is by far the preferred manner of conducting classes for all disciplines in the curriculum; it is worth mentioning here that this is a request from the partner company. On the other hand, the program strongly promotes interdisciplinary approaches, which contributes to the development of transferable competencies such as communication abilities, teamwork and the finding of innovative solutions to interdisciplinary issues. This interdisciplinary approach is based on the program's link with the labor market and in turn it provides an applied quality for it, as well as contributes to the development of general competencies for the graduates, beyond the technical ones.

Foreign visiting lecturers, particularly from United States and Canada, are part of the program— they offer elective courses in an intensive courses format of two weeks. The students' level of English proficiency is certificated during the admission process either through a linguistic certificate that is internationally recognized (such as Cambridge Certificate) or through a test prepared by the Department of Modern Languages of the University. Moreover, professors that teach in the program are examined every year for their proficiency in English. Thus, the program fosters the communication capability in a foreign language both for professors and students (Ilie, 2012, pp. 227-228).¹

10. French experience: According to most researchers who discussed the subject of entrepreneurial education in France, they agree that there are three dialectical elements in this field:

- **The goal of the entrepreneurial education:** It was divided according to the objectives to three types of education. The first is educational and information about the importance of entrepreneurship, with reference to the schools that dealt with the subject, motivation, creativity and initiative. The second objective is to provide specialized training for students on the fields of entrepreneurship to organize and encourage entrepreneurs to establish projects. The last type of entrepreneurial education is accompanying and supporting students in completing their projects and in the process of management.
- **Target group:** The learning needs and levels of responsibility of individuals and their expectations vary depending on whether they are students Young entrepreneurs or entrepreneurs, so that students lack experience compared to others and their career aspirations may be limited. However, the diversity of student characteristics can compensate for lack of experience.
- **Forms of entrepreneurial education :** Teaching methods are practiced according to the goals and target groups, through the educational content and the required physical and educational resources. Teaching strategies are predetermined according to teachers (university, contractor or expert), as well as students.

The following will be addressed to each type of entrepreneurial education, with a focus on the objectives sought by each type, as follows:

- **Media and sensitization :** This type of student is interested in the first stages through the call to start a business or to participate in the creation of economic activities by following the method of stimulation and enrichment of intellectual and personal capacities, and to provide the necessary knowledge to demystify the creation of activities in general and economic projects in particular

It is also necessary to sensitize people to the realities of projects and businesses (financing difficulties, failure and achievement factors, and mortality statistics on projects), their business operations, issues, skills and tools, without hiding any financial and social risks associated with them. Thus, entrepreneurship education in this type must answer in the first place the following questions: Why go to the enterprise? What are the goals? What is the benefit from them? What are the factors affecting the enterprise? What are the risks and challenges? What are the implications for the life of the contractor and his circle of family and friends?

- **Specialized Education Programs :**The main objective of specialized teaching is to allow students who wish to work in the fields of entrepreneurship and entrepreneurship, to deepen knowledge and learning to understand the diversity of entrepreneurship and to give them entrepreneurial spirit.

It is not only a matter of preparing contractors, but also of motivating other individuals into entrepreneurship, so that they have a good knowledge of the forms and issues of entrepreneurship. This type can also benefit all activities related to contracting and

business creation (enterprise managers, small and small enterprise owners, Experts in the establishment and management of projects ...).

- **Escort and support project holders** :The purpose of this type of education is to accompany, support and guide students in the establishment of economic projects, or to participate in the implementation of such projects, in the context of their entrepreneurship education, not only through to acquire intellectual and cognitive skills, but also through learning skills or activities and training to enable the student to complete his own project, as well as teaching the educational methods to implement the projects to provide the largest possible opportunity in practice, either in particular or in group, and therefore is based on this type of courses focused on the needs of the project, Projects require a great ability to listen, support and advise in the completion of work plans, in addition to training and support (Fayolle A. , 1999, pp. 33-51).

11. Scottish Experience : In 2003, the Scottish Minister of Education stressed the importance of the success of the entrepreneurial education program that was launched and stated that young people should be given the opportunity to:

- Develop their entrepreneurial skills and attitudes through teaching and learning across the curriculum;
- Develop a greater understanding of the business world of all kinds and nature;
- participate fully in the project activities;
- Enjoy and focus on technical education.

He stressed that all teachers and in all courses and curricula taught at the college of education of the university of Strathclyde and in Glasgow to attend lectures in promoting awareness towards entrepreneurship and its role in community development in the early stages of their classes, as well as the presentation of presentations on entrepreneurship projects, this works to encourage them from the outset to adopt the entrance to projects or work in teaching and learning. These students who want to study this field and wish to deepen it can then take an optional module in the course of their courses to be submitted later or after school.

The teacher should facilitate the process of entrepreneurship education to be a smooth and easy educational process, for example, the best practice of teacher training is to translate or transfer the experience or creative and Know-How skills of the students (عوض مبارك، 2011، الصفحات 112-111).

12. Conclusion: There is a transformation in the last decades for what concerns the concept of University: from a distant institution, to a place of research and innovation; an institution open to transfer the knowledge in the benefit of the society. In the European Higher Education system universities are complex organizations whose final purposes have to be correlated to the interest of the society. If in developed countries the experience is already significant and the cooperation between universities and industry is solid and takes a variety of forms, in developing, emerging countries like Romania, this process is in an incipient phase. *This indicates the fulfillment of the study hypotheses*

Suggestions and recommendations

Rather than developing specific skills for business start-up, entrepreneurship education in universities, especially at first degree level, should pursue the following objectives:

- a) To enhance knowledge about the phenomenon of entrepreneurship and its role in the economic system and on society as a whole;

- b) To favor a positive attitude to entrepreneurship and, in turn, to promote entrepreneurship as a useful and respectable career prospect for graduates.

-c) To develop those competences, like relational and leadership competences, that can contribute to the development of entrepreneurship.

- Changing the content and process of learning, and possibly, even, the place where learning occurs, primarily by taking it out of the classroom and into the 'real world'.

Educational programs on entrepreneurship should aim at developing the following learning levels:

- entrepreneurial attitudes, values and motivations;
- ability to develop networks and relational skills in general;
- creativeness and intuition;
- Knowledge of institutional facts about entrepreneurship.

In a more general perspective entrepreneurship education should help students increase their "entrepreneurship awareness" and enlarge their perception and vision of social and institutional facts. At a more advanced level (Master and postgraduate courses) students can acquire the technical abilities (use and scope) for the evaluation of new business opportunities and for new venture creation.

- Entrepreneurship education should be primarily addressed to change the entrepreneurial attitudes and cultures in small firms, given that the main aim is to favour growth and innovation.

- Changing the content and process of learning, and possibly, even, the place where learning occurs, primarily by taking it out of the classroom and into the 'real world'.

Liste des références:

(GEM), G. E. (2003). *overview of entrepreneurship in the UK*.

Diego, G., & all. Embedding Social Innovation in Latin America Academic.

Dubbinia i, S., & Iacobucci, D. The development of entrepreneurial competences: entrepreneurship education in Italian universities and firms' organizational models. Ancona, Italy: Università Politecnica delle Marche.

Fayolle, A. (2007). Cornerstones of change: revisiting and challenging new perspectives on research in entrepreneurship education , Library of Congress Cataloguing in Publication Data. *HANDBOOK OF RESEARCH IN ENTREPRENEURSHIP EDUCATION , 01*.

Fayolle, A. (1999). *L'enseignement de l'entrepreneuriat dans les universités françaises : analyse de l'existant et proposition pour en faciliter le développement*. Lyon: la direction de la technologie du ministère de l'éducation nationale de la recherche et de la technologie.

Ilie, L. (2012). BUILDING PARTNERSHIPS BETWEEN BUSINESSES AND ROMANIAN UNIVERSITIES: A NEW STRATEGIC APPROACH . Romania: Lucian Blaga University of Sibiu .

Kirby, D. (2007). Changing the entrepreneurship education, paradigm. (L. o. Data, Ed.) *HANDBOOK OF RESEARCH IN ENTREPRENEURSHIP EDUCATION , 1*, 21-45.

Zhang, R. (2012). ENTERPRISE EDUCATION RESEARCH IN THE CONTEXT OF MORAL TRAINING IN CHINESE COLLEGES. (pp. 55-58). Romania: Lucian Blaga University of Sibiu.

حامد مهند، و فوزي ارشيد. (2007). *نحو سياسات لتعزيز الريادة بين الشباب في الضفة الغربية وقطاع*. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).

مجدي عوض مبارك. (2011). *التربية الريادية والتعليم الريادي-مدخل نفسي سلوك* (الإصدار 01). الأردن: عالم الكتب الحديث.

Analyse des facteurs endogènes et exogènes de la compétitivité , cas les PME algériennes

Analysis of endogenous and exogenous factors of competitiveness, case of Algerian SMEs

Hadjira CHIGARA

Laboratoire ALPEC , Université de

Boumerdes

Email: h.chigara@univ-boumerdes.dz

Résumé :

Ce papier s'intéresse à la compétitivité de l'entreprise algérienne, et aux facteurs exogènes et endogènes qui peuvent l'impacter. Dans ce contexte, nous avons mené une recherche empirique à la base d'une étude quantitative afin de déceler ces facteurs. Notre étude a démontré que la compétitivité de nos entreprises est effectivement influencée par beaucoup de facteurs externes tel que : la législation du travail, le manque de flexibilité du marché du travail et la corruption et par la lenteur procédures administratives. Aussi, cette compétitivité est influencée par des facteurs internes tel que la qualité des produits, la notion de marque et la notoriété des produits, le facteur prix et l'innovation et la recherche développement.

Mots clés : Compétitivité, facteurs endogènes, facteurs exogènes, entreprise

Jel Classification Codes : XN1, XN2.

Abstract

This paper focuses on the competitiveness of the Algerian company, and the exogenous and endogenous factors that can impact it. In this context, we conducted an empirical research based on a quantitative study in order to identify these factors. Our study has shown that the competitiveness of our companies is indeed influenced by many external factors such as: labour legislation, lack of flexibility in the labour market and corruption and by the slowness of administrative procedures. Also, this competitiveness is influenced by internal factors such as the quality of products, the notion of brand and product awareness, the price factor and innovation and research and development.

Keywords: Competitiveness, endogenous factors, exogenous factors, enterprise.

Jel Classification Codes: XN1, XN2.

Introduction :

La compétitivité d'une entreprise représente ses performances à long terme, sa croissance, selon trois critères : prix, qualité, coût. Une entreprise dite compétitive obtient des résultats supérieurs à la moyenne. Au-delà des critères traditionnels, les déterminants de la compétitivité s'étendent aux domaines du management, du marketing, du design, etc. L'examen des forces et des faiblesses de l'entreprise comparée aux meilleures du secteur permet de prendre comme références les pratiques les plus performante. Aussi, il existe des facteurs externes à l'entreprise qui peuvent avoir un impact direct sur la compétitivité d'une entreprise et peuvent être considérés comme étant un obstacle ou une opportunité quant à son accroissement. Cependant, nous formulons la problématique suivante : **Quels sont les facteurs exogènes et endogènes qui impactent directement ou indirectement la compétitivité de nos entreprises ?**

Afin de répondre à cette problématique, nous proposons les deux hypothèses suivantes :

- ✓ **Hypothèse 1** : Il existe des facteurs exogènes qui impactent sur la compétitivité de l'entreprise algérienne.
- ✓ **Hypothèse 2** : Il existe des facteurs endogènes qui impactent sur la compétitivité de l'entreprise algérienne.

Pour pouvoir répondre à cette problématique, nous avons mené une étude quantitative auprès des entreprises locales. De ce fait, notre papier est scindé en deux parties, la première partie est dédiée la revue de littérature afin de connaître les fondements de la compétitivité. Puis, en deuxième partie, nous présenterons notre étude empirique. En troisième partie, nous présenterons notre conclusion.

2. Les fondements de la compétitivité :

L'examen de la littérature traitant le concept de compétitivité révèle l'absence d'une définition unique du terme pour guider les efforts des chercheurs. Aussi, il apparaît que la compétitivité change avec le niveau de l'analyse menée (nation, secteur, entreprise), le bien analysé (bien homogène ou différencié), et enfin l'objectif de l'analyse. Pour illustrer ce point, une myriade de citations puisées dans la littérature est présentée ci-après (Lachaal, L in Laajimi A. (ed.), Arfa L. pp 29-36).

2.1 Définition de la compétitivité:

"Qu'est ce qu'on entend par la compétitivité, et donc l'objectif principal de notre politique économique, est la capacité de maintenir, dans une économie globale, un taux de croissance acceptable du niveau de vie de la

population avec une distribution équitable, tout en offrant un emploi à tous ceux désirant travailler sans pour autant réduire le potentiel de croissance du niveau de vie des générations futures" (Landau, 1992).

"Chercher à expliquer la compétitivité au niveau national est incorrecte. Ce qu'on doit comprendre, ce sont les déterminants de la productivité et le taux de croissance de la productivité. Pour trouver des solutions, on devrait focaliser, non pas sur l'ensemble de l'économie, mais plutôt sur des industries spécifiques ou encore des segments d'industrie". (Porter, 1990).

"Le concept de l'avantage comparatif décrit le schéma des échanges qui se produiront dans un monde dépourvu de distorsions de prix. Cependant, le monde réel est plein de mesures de politiques rendant la détermination de l'avantage comparatif difficile. Donc l'avantage comparatif s'applique à un monde où les marchés sont efficaces et dépourvus de distorsions alors que la compétitivité s'applique à un monde dans son contexte réel" (Barkema et al. 1991).

"La compétitivité est la capacité de fournir des biens et services au temps, place et forme requise par les acheteurs étrangers à prix égal ou meilleur que celui des autres fournisseurs potentiels tout en gagnant au moins le coût d'opportunité des ressources employées" (Sharples et Milham, 1990).

Malgré cette diversité des définitions, il y a lieu de noter les deux aspects communs suivants : d'abord la compétitivité est un concept relatif, c'est à dire, l'évaluation de la compétitivité d'une nation, d'un secteur ou d'une entreprise est généralement faite par rapport à une entité similaire ; aussi la compétitivité n'est pas un concept statique et est étroitement lié aux conditions économiques du pays ainsi que les conditions du marché international. Donc, il faut distinguer entre et la compétitivité de l'entreprise de la compétitivité internationale, cette dernière est fréquemment utilisée dans le cadre de l'analyse des performances macro-économiques des pays. (Durand, M et Giorno, C, 1987, p 167) . Quant à la compétitivité internationale compare, en effet, pour un pays et ses partenaires commerciaux, certains facteurs caractéristiques de l'économie qui fournissent des éléments d'analyse sur l'évolution des échanges internationaux.

2.2 Les facteurs qui influencent la compétitivité :

La compétitivité englobe en premier lieu des facteurs qualitatifs ou difficilement quantifiables. Par exemple, la capacité d'innovation technologique, le degré de spécialisation selon certains produits, la qualité de ces produits ou encore la valeur du service après-vente sont autant de facteurs susceptibles d'influencer favorablement la performance et l'exportation d'un pays. (Durand, M & Giorno, C, 1987, p45). De même, une forte croissance de la productivité est souvent recherchée par les pays pour améliorer leur position compétitive. Mais il n'est pas toujours garanti que des éléments structurels favorables de cette sorte entraînent des ventes

plus importantes sur les marchés extérieurs. Au contraire, ils peuvent se traduire par une amélioration des termes de l'échange associée à un taux de change élevé, tendant à égaliser les performances à l'exportation. C'est pourquoi, outre le fait que ces facteurs sont difficiles à mesurer de manière quantitative, on est amené à considérer des mesures plus restrictives de la notion de compétitivité, à savoir des mesures sur les différences de prix ou de coût ou, plus précisément, sur leurs variations relatives. Donc pour rester compétitif, une entité est appelée à suivre un processus d'ajustement continue en réponse à des forces et à des facteurs intervenant dans la détermination de sa position concurrentielle sur le marché. Mais, qu'est ce qui détermine la position concurrentielle d'une entreprise donnée ?

Afin de répondre à la question ci-dessus, il faut d'abord préciser que la compétitivité suppose un préalable indispensable : l'existence d'une économie de marché organisée où les concurrents viennent librement offrir leurs biens et services. La concurrence, la capacité d'entreprendre et la liberté des prix sont trois conditions nécessaires pour que puisse naître la compétition et donc la compétitivité. C'est bien parce que règne la compétition entre les entreprises, que l'on peut parler de compétitivité. L'un ne va pas sans l'autre. (Rainer F, Kazem C, 1994, pp.49 – 58).

Cependant, on peut dire que la compétitivité est une notion complexe et composite pouvant prendre en considération aussi bien des facteurs quantifiables, que des aspects non quantifiables. Il n'existe pas une définition universelle et exacte de la compétitivité. Car, ce concept peut avoir différentes significations pour différentes entreprises. Quoique, quelques organisations considèrent la compétitivité comme la capacité de persuader ses clients de choisir leurs offres et d'acheter ses produits, alors que d'autres entreprises l'observent comme la capacité de s'améliorer d'une façon continue.

3. Etude empirique :

Dans cette partie, nous allons présenter notre étude empirique et ses résultats.

3.1 Méthodologie de l'étude :

Notre étude a été menée auprès d'entreprises algériennes. Nous avons adopté la méthode CAWI pour la transmission des questionnaires. Ce moyen de transmission permet, d'une part, une diffusion facile et rapide et, d'autre part, une diffusion à moindre coûts, menée auprès des entreprises locales. Nous avons construit notre questionnaire de façon à pouvoir avoir des réponses claires et précises pour aboutir à nos objectifs de recherche.

Ce questionnaire a porté sur de 2 groupes principaux de questions :

- ✓ Fiche signalétique : son objectif est d'avoir les informations essentielles pour l'identification de l'entreprise ciblée ;
- ✓ Corps du questionnaire : est constitué de questions notamment sur l'analyse des ressources dans les entreprises algériennes, et les apports du partenariat étranger en ressources. L'enquête a débuté au mois d'août 2012. Le questionnaire a fait l'objet de deux relances.

L'ensemble de l'enquête par questionnaire, dans ses phases « administration » et « recueil des réponses », a duré 03 mois (août - septembre et octobre 2020). Dans l'ensemble sur 250 envois, 58 réponses ont été recueillies de la part des entreprises après les deux relances. Cela nous a permis de construire notre échantillon de données. Le nombre de réponses validées est de 50 réponses, qui représentent un taux de 20%. Nous avons jugé que ce taux est relativement considérable pour entamer notre analyse. Nous allons donner une présentation de notre échantillon, cependant le tableau suivant montre la répartition des entreprises interrogées par secteur d'activité suivant la répartition des secteurs des entités recensées par l'ONS :

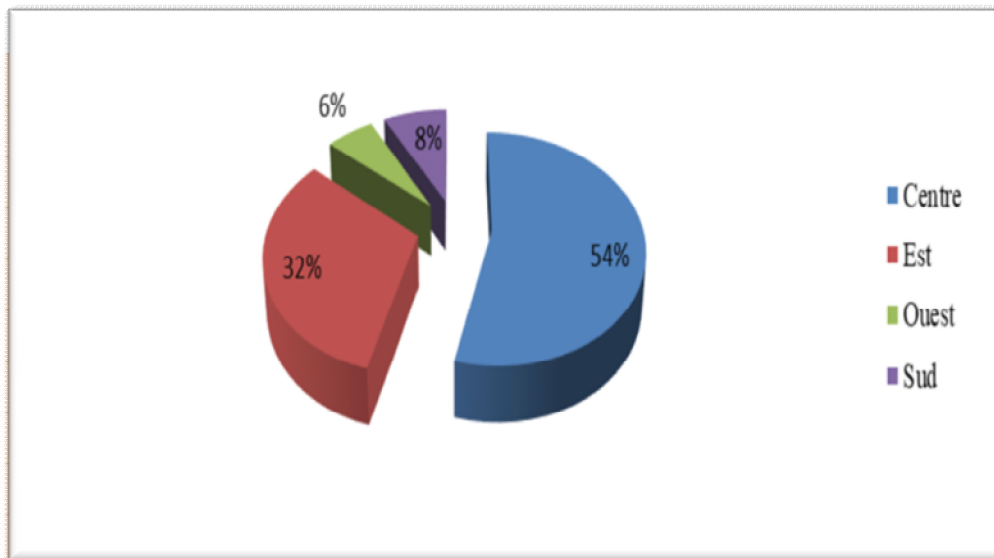
Table N°1: Répartition des entreprises interrogées par secteur d'activité :

Secteur d'activité	Fréquences	Pourcentages
Industrie	10	20
Construction	7	14
Commerce	25	50
Services	8	16
Total	50	100

Source : Etabli par nous-mêmes par le logiciel Ethnos

Notre échantillon est constitué principalement d'entreprises opérant dans le secteur du commerce avec un taux de 50%, suivies d'entreprises issues du secteur de l'industrie avec un taux de 20%, puis du secteur des services avec un taux de 16%, enfin le secteur de la construction de 14%. Le graphique suivant montre la répartition des entreprises par région :

Figure N° 1 : Répartition des entreprises interrogées par région



Source : Etablit par nous-mêmes par le logiciel Ethnos

Les entreprises ayant répondu à notre enquête sont relativement issues du centre à savoir dans les wilayas suivantes : Alger, Boumerdes et Blida .et 32% des entreprises sont issues de l'est à savoir dans les wilayas : Annaba, Béjaia, Guelma, Taref, Sétif, Constantine et Skikda. Puis 8% sont des entreprises issues du sud à savoir : Ouargla, Biskra et El oued. Enfin, 6% des entreprises qui ont répondues à notre étude sont issues de l'ouest, à savoir : Oran, Mostaghenem et Telemcen. Une fois l'ensemble des questionnaires administrés recueillis et vérifiés, ils ont été saisis sur un masque de saisie paramétré et généré par le logiciel de traitement de données Ethnos 5.5.

3.2. Analyse des résultats :

D'après notre revue de littérature, nous pouvons avancer que c'est l'entreprise qui devrait réunir "la capacité de compétitivité" c'est à dire l'ensemble des facteurs compétitifs qui vont l'aider à améliorer sa compétitivité d'une façon constante et perpétuelle, et que l'environnement externe de l'entreprise peut favoriser ou défavoriser la tâche pour que l'entreprise soit compétitive. Cependant, nous proposons de tester les hypothèses suivantes :

Hypothèse 1 : Il existe des facteurs exogènes qui impactent sur la compétitivité de l'entreprise algérienne.

Hypothèse 2 : Il existe des facteurs endogènes qui impactent sur la compétitivité de l'entreprise algérienne.

De ce fait, nous avons posé la question suivante afin de savoir les facteurs exogènes qui impactent sur l'accroissement de la compétitivité :

Quels sont les principaux obstacles externes de l'accroissement de la compétitivité des entreprises algériennes ? (Plusieurs réponses possibles) pour chaque point qui constitue un obstacle, indiquez le degré de l'importance sur une échelle de 1 à 4 : 0= pas important, 1=peu important, 2=moyennement important, 3=assez important, 4= très important. Le tableau ci-dessous présente les réponses données par les entreprises interrogées :

Tableau n°2 : Fréquences des facteurs exogènes qui constituent un obstacle pour la compétitivité

Réponses	Pourcentages des réponses				
	0	1	2	3	4
Formation et qualification du personnel à l'embauche	0,0	0,0	33,3	40,0	26,7
Procédures administratives	0,0	6,7	20,0	40,0	33,3
Relation avec l'administration fiscale	6,7	6,7	20,0	13,3	53,3
Législation du travail	6,7	6,7	33,3	13,3	40,0
Douanes	0,0	21,4	35,7	14,3	28,6
Manque de flexibilité du marché du travail	20,0	0,0	20,0	20,0	40,0
Accès au crédit	0,0	6,7	46,7	20,0	26,7
Retard des paiements	7,1	7,1	28,6	21,4	35,7
Moyens des pouvoirs publics	6,7	20,0	20,0	33,3	20,0
Monopole des grandes entreprises	6,7	20,0	46,7	13,3	13,3
Disparition des grandes entreprises	20,0	20,0	40,0	6,7	13,3
Problèmes de successions	13,3	13,3	53,3	13,3	6,7
Difficultés d'accès aux marchés publics	28,6	7,1	28,6	7,1	28,6
Corruption	14,3	14,3	21,4	14,3	35,7

Analyse des facteurs endogènes et exogènes de la compétitivité , cas les PME algériennes

Concurrence déloyale	13,3	13,3	20,0	6,7	46,7
Inflation et fluctuation du taux de change	7,1	14,3	28,6	28,6	21,4
Système judiciaire	7,1	21,4	21,4	21,4	28,6
Recouvrement des créances	0,0	0,0	42,9	7,1	50,0
Total	8,7	11,0	31,2	18,6	30,4

Source : Etabli par nous-mêmes par le logiciel Ethnos

Ces résultats montrent clairement que les facteurs externes qui constituent des obstacles pour l'accroissement de la compétitivité de l'entreprise algérienne sont avec un ordre décroissant de réponses: la relation avec l'administration fiscale avec un taux de réponses de 53% , suivi du facteur de la législation du travail avec un taux de 40%, puis le manque de flexibilité du marché du travail avec un taux de 40%, aussi nous constatons que le retard de paiements constitue un frein à l'accroissement de la compétitivité avec un taux de 35,7%, enfin nous trouvons selon les répondants que la corruption constitue elle aussi un frein très important pour l'accroissement de la compétitivité dans notre pays avec un taux de 35,7%. Pour les facteurs externes qui constituent un obstacle majeur pour l'accroissement de la compétitivité, nous trouvons en tête la formation et qualification du personnel à l'embauche avec un taux de 40%, suivi du facteur des procédures administratives avec un taux de 40%, ensuite les moyens des pouvoirs publics avec un taux de 33,3%, puis l'inflation et la fluctuation du taux de change avec un taux de 28,6%. Pour les facteurs qui constituent un obstacle moyen pour l'accroissement de la compétitivité des entreprises algériennes, nous pouvons constater que le problème de successions vient en tête avec un taux de 53,3% ce qui prouve que le marché du travail ne contient pas de compétences humaines surtout dans les compétences managériales, suivi du monopole des grandes entreprises avec un taux de 46,7%, puis l'accès au crédit avec un taux de 46,7%, aussi le recouvrement des créances avec un taux de 42,9%. La disparition de grandes entreprises aussi représente un obstacle moyen avec un taux de 40%, quant à la douane représente un taux de réponses de 35,7% la qualifiant comme étant un obstacle moyen. On peut dire que tous ces résultats confirment l'analyse du climat des affaires effectuées par le bureau international Doing Business en le qualifiant non prospère à l'émergence de l'entrepreneuriat.

Nous avons posé la question suivante afin de savoir les facteurs endogènes qui impactent sur l'accroissement de la compétitivité : Quels sont les principaux obstacles internes de l'accroissement de la compétitivité des entreprises algériennes ? (Plusieurs réponses possibles) pour chaque point qui constitue un

obstacle, indiquez le degré de l'importance sur une échelle de 1 à 4 : 0= pas important, 1=peu important, 2=moyennement important, 3=assez important, 4= très important.

Le tableau ci-dessous présente les réponses données par les entreprises interrogées :

Tableau n°3 : Fréquences des facteurs endogènes qui constituent un élément essentiel pour la compétitivité

Réponses	Pourcentages des réponses				
	0	1	2	3	4
Le prix des produits	0,00	26,70	6,70	33,30	33,30
La qualité des produits	0,00	13,30	13,30	13,30	60,00
L'innovation et la recherche développement	0,00	0,00	20,00	53,30	26,70
La notion de marque et la notoriété des produits	7,10	7,10	7,10	42,90	35,70
Les services après-vente	0,00	20,00	20,00	26,70	33,30
Les réseaux de distribution	0,00	6,70	20,00	53,30	20,00
La proximité des marchés	0,00	6,70	13,30	60,00	20,00
L'adéquation des produits à la demande	7,10	7,10	21,40	42,90	21,40
Total	1,70	11,00	15,30	40,70	31,40

Source : Etablit par nous-mêmes par le logiciel Ethnos

Ces résultats montrent clairement que les facteurs les plus importants pour la compétitivité de l'entreprise algérienne sont avec un ordre décroissant de réponses : la qualité des produits avec un taux de réponses de 60%, suivi la notion de marque et la notoriété des produits avec un taux de 35,7%, puis le facteur prix avec un taux de 33,3%. Pour les facteurs assez importants pour la compétitivité nous constatons que la proximité des marchés est assez importante avec un taux de 60%, l'innovation et la recherche développement sont assez importantes avec les réseaux de distribution avec un taux de réponse de 53,3%, suivi de l'adéquation des produits à la demande avec un taux de 42,9%.

4. Conclusion :

Dans notre recherche consacrée à l'étude de la compétitivité, nous nous sommes penchés sur la compétitivité des entreprises algériennes afin de répondre à notre problématique. À cet effet rappelons qu'elle vise à comprendre les mécanismes qui impactent sur la compétitivité des entreprises, de ce fait notre étude de la compétitivité a démontré ce qui suit :

- ✓ La compétitivité est une combinaison de facteurs qui sont liés à l'entreprise elle-même et de facteurs liés à l'environnement. En effet, la compétitivité s'exprime sur le marché par des produits générant des profits et concrétise les aptitudes de l'entreprise à être meilleure ou à la limite aussi forte que ses concurrents actuels et potentiels. Elle est donc incarnée par l'existence des facteurs prix et hors prix sur lesquels s'appuie sa compétitivité. De ce fait, l'entreprise est constituée d'un ensemble de facteurs internes qui influence sur sa compétitivité. Aussi, la compétitivité de l'entreprise englobe l'efficacité de l'environnement externe de l'entreprise telle que l'infrastructure existante, le cadre des affaires comprenant les procédures administratives et fiscales, la réaction des banques, l'efficacité des politiques économiques, gouvernementales et réglementaires du pays.
- ✓ Les facteurs internes que doivent prendre en compte les chefs d'entreprises sont très utiles pour le développement de la compétitivité de leurs entreprises notamment en matière de qualité, tels que : la qualité des produits, la notion de marque et la notoriété des produits et l'innovation et la recherche.
- ✓ Les retombées du climat des affaires en Algérie sont néfastes pour le développement de la compétitivité des entreprises algériennes notamment dans les procédures administratives et fiscales. Les pouvoirs publics doivent l'améliorer afin de mettre à niveau la compétitivité locale.

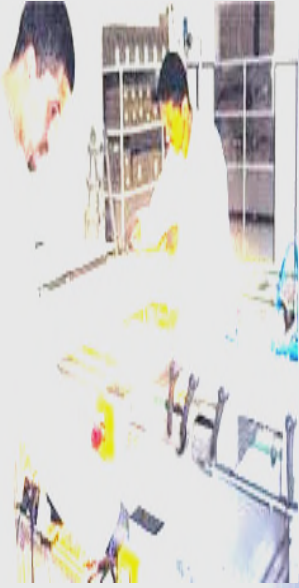
5. Liste des références:

Ouvrages :

1. Collingnon , E &Wissler,M « Qualité et compétitivité : du diagnostic aux actions de progrès», Ed Economica, Paris, 1988, p15.

Revue et articles :

2. Lachaal, L in Laajimi A. (ed.), Arfa L. (Ed.). « Le futur des échanges agro-alimentaires dans le bassin méditerranéen : les enjeux de la mondialisation et les défis de la compétitivité », Zaragoza : CIHEAM Cahiers Options Méditerranéennes ; n. 57, 2001, pp 29-36.
3. Rainer F, Kazem C, "Defining competitiveness: a holistic approach", Management decision, Vol. 32 Iss: 2, USA, 1994, pp.49 – 58.
4. Durand, M & Giorno, C « Les indicateurs de la compétitivité internationale : aspects conceptuels et évaluation », Document OCDE, 1987.
5. Bulletin des statistiques 2019 des PME du ministere de l'industrie.



الثلاثي الرابع 2021

ISBN :978-9931-392-96-8

دار الكفاية للطباعة والنشر والتوزيع